

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للعالم الاجتماعي

فَنِّ الْمَوْسِيقِ
سوسيولوجيا هذا الفن وبيئته ومبدعوه

العدد ٥٣ السنة الرابعة عشرة

أكتوبر/ديسمبر ١٩٨٣

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

المجلة الدولية

للمعلوم الاجتماعية

العدد الثالث والخمسون
السنة الرابعة عشرة
أكتوبر/ديسمبر ١٩٨٣

محتويات العدد

- سوسيولوجيا الممارسة الموسيقية والفئات الاجتماعية
- علم الاجتماع التجريبي للموسيقى : ١٠ يجب عليه من أسئلة .
- الهيكل الاجتماعي المتغير للموسيقى في الهند
- التفاعل من خلال الموسيقى : ديناميكيات العمل الموسيقي في المجتمعات الأفريقية
- التأمين الاجتماعي للمؤلفين والملحنين والموسيقين والكتاب والفنانين الذين يعملون لحسابهم
- مكانة الموسيقى التقليدية في بلدان آسيا
- التوثيق والاتجاه الديمقراطي للمعلومات

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونيسكو

١- شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٩

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

معدة التحرير

د. مصطفى كمال طلبه
د. السيد محمود الشنيطي
د. محمد عبد الفتاح القصاص
فتوى عبد الظاهر
صفي الدين العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

سوسيولوجيا الممارسة الموسيقية والفئات الاجتماعية

ان دراسة الممارسات الاجتماعية المتصلة بالنشاط الموسيقي في الثقافات المعاصرة تكشف لنا عن كثير من المتناقضات . ومن أمثلة ذلك أن الموسيقى ، برغم الاعتراف بأنها نشاط انساني عالمي ، تقسم الناس الى فئات متميزة ، فهي قد تحول دون الاتصال الاجتماعي كما هو الحال عندما تقول فئة من الشباب ان موسيقى رقصه « الروك أند رول » هي الموسيقى الوحيدة الجديرة بالممارسة . وعلى الرغم من أن العزف الموسيقي ظاهرة اجتماعية من الدرجة الأولى ، ولو بسبب التقاليد الموسيقية التي أقرتها إحدى الجماعات ، فإن وجود جمهور من عشاق الاستماع للموسيقى ، ووجود فرقة موسيقية متعاونة . وأوركسترا خاصة ، واعجاب الجمهور بموسيقار معين الى حد العبادة ، ووجود ملحن أو مومنيقار فريد في يابه ، كل ذلك يلقي ظلال الشك على الطابع الجماعي للموسيقى . ومن هذه المتناقضات أيضا أنه عند عزف قطعة موسيقية في بيئات مختلفة كمزف « الكنتاتة » (قصة درامية تنشدها

★ يود الكاتب أن يعرب عن شكره لعدد مجلة «ا» ابداءه من اقتراحات مفيدة لافراغ هذا المقال في صورته النهائية .

بقلم : د . بيتر انتزكون

أستاذ الموسيقى (علم الاجتماع) والإثنوولوجيا
بمدرسة الخريجين الملحة بجامعة ميسوري - سنت لويس
ولاية ميسوري الأمريكية . قام بإجراء أبحاث ميدانية في
الموسيقى الشعبية بالبرازيل والشرق الأوسط . وإجراء
دراسات موسيولوجية في الموسيقى الحضرية بالولايات المتحدة
وهو عضو مجلس جمعية الموسيقى الشعبية واللجنة التنفيذية
للمعهد الدولي للموسيقولوجيا

ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع
الألف كتاب بوزارة التعليم سابقا

لجموعة على أنغام الموسيقى) المنسوبة للموسيقار باخ ، في كاتدرائية أوصالة
نعزف الموسيقى ، فانك ترى الناس في هذه البيئات المختلفة يختلفون في تفسير
منى هذه القطعة . كل هذه الشواهد وغيرها تشعر بوجود كثير من المتناقضات ،
تتيح للملءاء مجالا خصيبا للدراسة يرجى أن تكون نتائجها نبأسا يضيء الطريق
بعض التطبيقات العملية ، مثال ذلك أنه إذا كشفت هذه الدراسة عن إمكان
استخدام الموسيقى في سداد الفجوة بين مختلف الشعوب ، وزيادة التذوق الفني
لتبادل بينها ، فإن هذا يساعد ، ولو قليلا ، على تكوين عالم تسوده الروح
إنسانية .

وهدفنا من هذا المقال هو دراسة الوظائف المختلفة التي تقوم بها الموسيقى
في الفئات الاجتماعية المختلفة ، والوظائف التي تقوم بها هذه الفئات في الحياة
وموسيقية . ونرجو أن يساعد هذا البحث على زيادة فهم الدور الذي تقوم به
وموسيقى في الثقافات المعاصرة . يضاف الى ذلك أن الوقوف على تنوع الموسيقى
مكانها ودورها في حياة الفئات الاجتماعية أمر على جانب كبير من الأهمية إذا

أريد مساعدة الذين يصبون الى زيادة التفاهم بين الثقافات المختلفة . وسنركز الاهتمام فى هذا المقال أيضا على تأثير تكنولوجيا الاتصال الحديثة فى الموسيقى .

وعند تحليل العلاقات بين الأنشطة الموسيقية وبيئاتها الاجتماعية يجب أن لا يعزب عن البال تضارب الآراء فى مفهوم الموسيقى ومفهوم المجتمع . ومن أمثلة هذه التضارب عدم اتفاق علماء الاجتماع على حدود مفهوم المجتمع ، اذ ليس من الواضح عندهم . أين يبدأ المجتمع وأين ينتهى . وهل تخضع حدود هذا المفهوم للاعتبارات التاريخية أو الجغرافية . ونحن لا نبغى أن تستقصى البحث فى هذا الموضوع ، ولكننا نرى - فيما يتعلق بالموسيقى - عدم استبعاد أى نوع من النشاط للموسيقى . ونختلف فى هذا الصدد مع العالم الاجتماعى الألمانى الكبير « أدرنو » الذى يستخر من أى نوع من الموسيقى غير الكلاسيكية (التقليدية) . وإذا كان معظم السوسيولوجيين (علماء الاجتماع) يفضلون شخصيا بعض الملحنين والأساليب الموسيقية ، بل يفضلون بعض الآلات الموسيقية ، فإن ذلك يجب أن لا يؤثر فى تحليلنا للوظائف العديدة التى تقوم بها الموسيقى على اختلاف أنواعها .

هدى التعبير الموسيقى

كلما اقترب العقد الأخير من القرن العشرين تغيرت خريطة العالم باستمرار من جراء ما يستجد من أحوال الشعوب والبلدان . لقد ظهرت دول مستقلة ، وأخذت تسعى لتكون لها هويتها الخاصة المستقلة ، وانعكس ذلك على مختلف العادات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وتتميز الدول بعضها عن بعض سمات مستمدة من أحوالها الاقتصادية والثقافية النسبية . وكل ذلك يوضح لنا أن القرن الذى نعيش فيه ويشهد عددا كبيرا من الثقافات المختلفة . وما من عصر انسانى سابق اشتمل على هذا العدد الهائل من الثقافات المنفصلة التى لم تتغير الأحوال الاجتماعية فيها خلال عشرات الأجيال . ولكن طرأ تغير سريع فى هذا القرن على أغلب الشعوب . مثال ذلك أن التغيرات المتراكمة التى طرأت على الأحوال الاجتماعية فى الولايات المتحدة خلال الجيل الحالى من ذوى الأعمار المتوسطة تفوق كل التغيرات التى حدثت منذ إعلان الاستقلال الى مولد الجيل المذكور . ومن هذه التغيرات ادخال الأفكار الجديدة فى الاقتصاد والتكنولوجيا ، واختلاف النظم السياسية ، والعقائد الدينية ، والعادات الأميرية ، والتقاليد الفنية والموسيقية . ولم يشهد التاريخ فى مجال الفنون والموسيقى حقبة شاعت فيها - فى وقت واحد - التعابير الفنية التقليدية والمعاصرة سواء ما كان منها يسيطر أم مركبا ، شعبيا أم حضريا ، خاصا أم تجاريا ، سمعيا أم إلكترونيا ، كما شاعت اليوم . فاذا وجدت قوما أو مجتمعا يهوى أشد الأصوات الموسيقية قرعا للأذان فانك واجد أقواما آخرين فى هذا المجتمع وفى غيره يفتنون مثل هذه الأصوات الصاخبة : وإذا وجدت أقواما يرون أن الموسيقى المناسبة بل المتطورة هى التى تنفق مع اللطيف والبرموز الموسيقية المجردة (مثل الموسيقى السلميلة) فانك واجد أقواما

آخرين يرون أن أسمى الأعمال الفنية هي الموسيقى التي يستدعيها الملحن من تلقاء نفسه مسترشداً في ذلك بعاطفته واعتماده المطلق على العلامات الموسيقية . وصفوة القول أنك تستطيع أن تجد في هذه اللحظة بخاصة أمثلة من كافة أنواع التعبير الموسيقي تمارسها إحدى الفئات الاجتماعية أو تفضلها على غيرها .

وكما توجد دول تعاني بعض القصور في الحياة الاقتصادية كذلك توجد دول تعاني بعض القصور في التعبير الموسيقي . ولكن القصور الموسيقي لا يرتبط حتماً بالقصور الاقتصادي ، بل دليل أن بعض الدول المتقدمة اقتصادياً تنتج أنواعاً بسيطة من الموسيقى لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير إلى الخارج .

وعند النظر في مدى التعابير الموسيقية يتركز التحليل على اختلاف درجة تعقد المنتجات الموسيقية (الأسلوب الموسيقي) ، كما يتركز على ممارسة أساليب بديلة في وقت واحد في نطاق فئة اجتماعية واحدة . ولمعرفة الاختلاف في درجة التعقد الموسيقي في المنتجات الفنية يمكن تطبيق بعض المعايير البسيطة ، ونذكر بعضها فيما يلي :

١ - عدد الأجزاء المنفصلة (الأصوات) في إحدى القطع الموسيقية ، في أبسط مظاهرها ، كقطعة موسيقية للعزف المنفرد أو الجماعي .

٢ - علاقة الأجزاء المنفصلة بعضها ببعض ، هل تختلف من حيث الإيقاع ، أو الجرس أو الحجم أو اللحن ؟ .

٣ - السيطرة النسبية لفرد واحد (الملحن) على الأداء الفني والأداء الخلاق المتزامن لعدة (أو لكل ؟) ملحنين يعملون في إطار تقليد موسيقي معين .

٤ - درجة الاعتماد على نظام معين من العلامات الموسيقية .

٥ - مدة القطعة الموسيقية وعدد الأجزاء الفرعية فيها ، أي تفصيل المسادة الموسيقية الأساسية .

٦ - استخدام ومزج المولدات الصوتية (الآلات) القائمة على أسس تكنولوجية وثقافية مختلفة ، ومتطلبات الأداء المختلفة .

٧ - ادماج الأصوات السابق تسجيلها في الأداء الحي (أداء الكائن الحي) .

٨ - مدى الاعتماد على توليد الأصوات بواسطة الآلات الإلكترونية (الكمبيوتر) .

وباستخدام هذه المعايير نرى أن القطعة الموسيقية الشديدة التعقد هي القطعة التي يشترك فيها كثير من الملحنين ممن يستخدمون عدداً كبيراً من الآلات الموسيقية المتنوعة (بما في ذلك الآلات الإلكترونية والحاسبات الآلية) ، ويتبعون نظاماً من العلامات الموسيقية لأحد الملحنين مصحوباً بتعليمات مستمدة من عدد من التقاليد الموسيقية مما يؤدي إلى عزف قطعة موسيقية طويلة المدة ومؤلفة من أجزاء فرعية

متعددة • وجدير بالذكر أن هذه الأوصاف تنطبق على السيمفونية المؤلفة في هذا القرن • وباستخدام هذه المعايير يصبح كثير من السيمفونيات نماذج موسيقية على أعلى درجة من التعقد الموسيقى • والطرف المقابل لذلك هو سلسلة الأنغام البسيطة • ونحن نتوقع تعايش الموسيقى المعقدة والبسيطة في المجتمعات ذات الأوضاع الاجتماعية المعقدة • والواقع أنه حيثما وجدت السيمفونيات في هذا القرن - سواء في أوروبا أو الأمريكتين أو آسيا أو أفريقية أو استراليا - وجدت الموسيقى البسيطة في الوقت نفسه •

تأثير تسجيل الأصوات

لما كان أكثر الموسيقى لا يتم عزوفه بطريقة حية (أى بصوت الكائن الحي) وجب علينا أن ندرس دور الأصوات الموسيقية المتولدة بالوسائل الميكانيكية أو الالكترونية • وقد أدى تسجيل الصوت وإعادة عزفه بالطرق الالكترونية ، كما سنذكر فيما بعد ، الى نتائج جديدة بل ثورية بالنسبة لحياة المجتمع وحياة الموسيقى

وكلما أمكن الجمع بين الموسيقى الحية والموسيقى المسجلة ازدادت متعة الحفلات الموسيقية كما هو الحال في أغلب البلاد الصناعية • بيد أن المزايا الاقتصادية للموسيقى المسجلة في هذه البلاد كثيرا ما تهدد ممارسة الموسيقى الحية بعد أن أخذ الناس يسجلون الموسيقى كلها تقريبا (باستثناء الجهات الدينية التي لا تزال الموسيقى فيها نوعا من الصلوات بحيث لا تحل موسيقى الصلوات المسجلة محل الترانيم التي ينشدها جماعة المصلين في الكنائس ، وتكاد البرامج الموسيقية في المذاع تعتمد اعتمادا كليا على التسجيلات الموسيقية بحيث أصبحت اذاعة الحفلات الحية استثناء من القاعدة العامة • ويرجع السبب في ذلك الى المرونة التي يتمتع بها تقديم طائفة كبيرة من البرامج الموسيقية المسجلة ومهولة حساب التكاليف الخاصة بشراء وصيانة الأشرطة والتسجيلات ، وقلة الموارد المادية اللازمة للتسجيل حيث لا يتطلب الأمر استوديوهات اذاعية كبيرة لانتاج الموسيقى • ومن المزايا الاقتصادية الأخرى توفير النفقات اللازمة لأوركسترا الاستوديو ، وقادة الفرق الموسيقية ، والمكثبات الموسيقية •

ويجرى الآن أيضا دراسة تأثير الأصوات المسجلة ميكانيكيا والكترونيا في المستمعين ، حيث ان الأمر لا يقتصر على وجود اختلاف كبير في « أمانة » عزف الصوت بعد تسجيله ، وببل يتعدى ذلك الى أن الوسائل التكنولوجية لعملية التسجيل تعامل مع الموسيقى الأصلية بطرق معقدة • فالمستمع لحفلة موسيقية حية لعل كورالى كبير أو لاحدى الأوبرات يلاحظ أن الصوت يكون مشوها أو أقل قوة تبعا لموضع المقعد الذي يجلس عليه في الصالة • ثم ان المسافة التي تفصل بين الآلات والعازفين المنفردين ، وبعد المسرح ، وصدى الأصوات في القاعة ، كل ذلك يخلق

جوا موسيقيا خاصا . وإذا سجلت هذه الحفلة نفسها بواسطة ميكروفونين فوق منصة قائد الفرقة الموسيقية ، وتقل الصوت الملتقط من هذا المكان ثم أعيد عزفه من تسجيل استريو فونى (منبث من جهتين) ، فإن المستمع سوف يسمع شيئا شبيها بما التقطه الميكروفونان المذكوران من المكان الذى تم تعلقهما فيه . وهذا يختلف بعض الشيء عما يسمعه الذى يجلس فى مقعد نموذجى فى القاعة .

وتعنى عملية التسجيل دائما انتقاء الصوت المسجل . ولذلك يعتمد المستمع تذوق الموسيقى التى سبق انتقاؤها ثم سجلت إلكترونيا . وهذا يختلف عن التجربة الموسيقية التى يخضع فيها انتقاء الموسيقى لارادة المستمع . مثال ذلك أنه إذا رغب المستمع فى متابعة أصوات المغنين فى الأوبرا فما عليه إلا أن يختار مقعدا تتوافر فيه أفضل الشروط لسماع المغنين بدلا من أن يستمع - مثلا - للآلات التحاسية فى الأوركسترا ، أو يستطيع أن يغير مقعده خلال الحفلة الموسيقية ليجلس فى مكان يتيح له الاستمتاع بالأوركسترا . وواضح أن مثل هذه السيطرة الفردية على استقبال الصوت الموسيقى غير متيسرة عن طريق التسجيلات الصوتية . ذلك أن التسجيل متى تم تملر تغييره لأنه يحدد نوع الصوت الذى يعاد عزفه بعد تسجيله .

ولما كانت التسجيلات هى الآن الوسيلة المتبعة فى تقديم النماذج والأمثلة فى التربية الموسيقية ، والمصدر الرئيسى للبرامج الموسيقية فى الإذاعة ، فإنها ترسم الطريق لموسيقى المستقبل ، وتحدد القيم الصوتية ، وتهيئ الجو الموسيقى العام للمستمعين المعاصرين . ولذلك فإن الصوت الموسيقى المألوف عند هؤلاء المستمعين ليس هو الموسيقى الحية بكل ما تتضمنه من اختلافات وفروق صوتية ، وإنما هو الموسيقى المسجلة بصورتها الثابتة المحددة . وقد يتقبل المستمع الصوت المسجل عند عزفه عن طريق مكبرات الصوت كما يتقبل الموسيقى العادية تماما . ويحدثننا صتيث بنيت أن الصوت المسجل فى موسيقى الروك حمل المغنين على تعديل موسيقاهم الحية بما يتفق مع الصوت المسجل . ولذلك تعدد المجموعة العازفة لموسيقى الروك الى تكبير بل تعديل صوت آلاتها الموسيقية بطريقة إلكترونية بحيث تصدر من الأصوات ما يقارب الصوت الذى سجلوه فى الاستوديو واشتهروا به . عندما تعزف هذه المجموعة موسيقاها فى الهواء الطلق أو فى إحدى قاعات الاستماع فإنها تراعى الدقة فى تعديل أصواتها بحيث تتواءم مع أصواتها المسجلة . ومن هنا يتضح أن المعايير الجمالية التكنولوجية أصبحت هى السائدة ، وأن الموسيقى الحية سوف تخضع لسلطان التكنولوجيا .

وقد ألف أيضا بعض الملحنين قطعا موسيقية لأوركسترا السيمفونيات الكاملة بهدف انتاجها إلكترونيا عن طريق مكبرات الصوت ؛ وسوف تتيح أصوات الموسيقى المعروفة عن طريق مكبرات الصوت تجربة صوتية تختلف عن تجربة الأصوات التى تولدها الآلات الحية فى ظروف قياسية . والفرق بين التجريبتين هو شدة الصوت التى ترجع فى التجربة الأولى الى صلوره عن مصادر محددة وضيقة كمخروط مكبر الصوت . وفي هذه التجربة تصدر أصوات الآلات الخاصة بالأوركسترا كلها أو أصوات

الجوقة (الكورس) الموسيقية كلها عن مكبر الصوت . وهذه الأصوات المجتمعة نختلط في السمع . ويمكن التغلب على عوامل الاختلاط الأخرى بتقريب الآلات أو الأصوات الى مرمى السمع أو مجاله . ومن عيوب هذه التجربة أيضا اختلاف مرات الذبذبة وتدخل الصدى . وهذه العيوب لا تخضع عادة للسيطرة الفنية للموسيقين العازفين . وأخيرا فإن الانتاج الإلكتروني للصوت يميل الى التدخل في مدى تردد الذبذبات في الآلات الحية . ولكن إعادة عزف التسجيلات تتم عادة على نحو يتلافى عيوب مكبرات الصوت ، وذلك بتضخيم حجم الصوت في الترددات المنخفضة . ويترتب على ذلك تشويه الصوت المسجل الإلكتروني ، وذلك بالقياس الى الموسيقى التي يتم عزفها بالطرق التقليدية .

انتشار الموسيقى

بعد أن توافرت القطع الموسيقية التقليدية والمعاصرة المسجلة اتسعت رقعة الاستماع للموسيقى ، بحيث شملت موسيقى الكثير من العصور التاريخية والمآثورات الثقافية . يضاف الى ذلك أن توافر الموسيقى الحية والمسجلة أتاح فرصا عريضة لتذوق الجمال الفني أمام المستمع الحديث ، ففي وسع المرء أن يستمتع للموسيقى القديمة والحديثة من كافة أركان العالم ، وأكثرها عن طريق الانتاج الإلكتروني .

وهذه الفرص أصبحت الآن متاحة على نطاق واسع جدا ، فبعض الدول تحاول - كجزء من سياستها الثقافية - أن تستجلب لشعبها موسيقى المجتمعات الأخرى . وتعمل المكتبات العامة ومجموعات المدارس والجامعات الأخرى . وتعمل المكتبات العامة ومجموعات المدارس والجامعات على توزيع التسجيلات التي تنشرها اليونيسكو ، وذلك الى جانب التسجيلات التجارية . ترى : هل تؤدي هذه الفرص المتاحة للمشاركة في موسيقى الثقافات الأخرى الى زيادة تجانس الثقافات ؟ أم هل يؤدي مثل هذا الاتجاه الى الفقر الثقافي ويهدد الموسيقى المحلية والوطنية ؟ لقد أمكن الحصول على إجابات مؤقتة عن هذه الأسئلة من التجربة المعاصرة لدى مؤلفي الموسيقى السيمفونية الذين أثروا مبتكراتهم الفنية بعناصر مقتبسة من الأساليب « الأجنبية » . وفي مجال الموسيقى الشعبية أدى اقتباس الموسيقيين الأمريكيين من ألوان الموسيقى الشرقية الى إثراء الموسيقى الوطنية بصورة محسوسة . وربما أدى الاقتباس المتبادل للعناصر الموسيقية على المدى الطويل - لعدة أجيال مثلا - الى ادخال العناصر الموسيقية الأجنبية في المآثورات الموسيقية المختلفة بحيث لا يبقى سوى القليل - ان وجد - من الاستقلال الموسيقي .

واذا حدث هذا نتيجة الثورة الإلكترونية في تسجيل الموسيقى في القرن العشرين كانت هذه الثورة مماثلة للثورة الموسيقية التي عقيت ادخال النظام العالمي للعلامات الموسيقية ، فمؤلفات باخ ، وبيتهوفن ، وجاكي ، وهاندل ، وهايدين ،

وموزارت ، وفيفالدى (على سبيل التمثيل لا الحصر) يتم عزفها وتذوقها ومحاكاتها عبر الحدود القومية بحيث أصبحت نماذج ثقافية يحتذى كثير من الناس الذين يختلفون فى احوالهم الثقافية اختلافا كبيرا . ثم ان العلامات الموسيقية اتاحت وسيلة لالغاء المسافات ، وتحطيم الحواجز الثقافية الحائلة دون دراسة الموسيقى الأجنبية ونقلها . وربما وصف انتقال موسيقى العصر الكلاسيكى فى أوروبا الى البلدان الأخرى بأنه نوع من « الامبريالية الثقافية » لو أن هذا التعبير كان شائعا فى ذلك العصر . وربما أدى أيضا الى الفقر الثقافى بالحد من نمو الثقافات المحلية . وكل هذه المسائل فيها نظر ، الا أنها أدت من الناحية التاريخية الى تخفيف حدة الصراع بين الشعوب ، كما حدث عندما اشترك ممثلو دول العالم فى الاستماع الى السمفونية التاسعة لبتهوفن فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

المستمعون والمشجعون

يشترك الناس فى ممارسة النشاط الموسيقى سواء بوصفهم مبدعين أو عازفين ، أو بوصفهم مستمعين أو مشاهدين أو بوصفهم مشجعين ثقافيين لا يشتركون مباشرة فى نشاط موسيقى بعينه ، وانما يشجعون ممارستها . ولهذا التشجيع شأن كبير فى الحياة الموسيقية وإن لم يحظ بدراسة خاصة .

ويتأثر مبدعو الموسيقى وعازفوها بثقافة المشجعين وسياساتهم . ذلك أنه بدون هؤلاء المشجعين تصعب اجازة النشاط الموسيقى واقاراره . ويمكن وصف المشجعين بأنهم بمثابة الأغلبية الصامتة . وقد يقر المشجعون الممارسات الموسيقية الجديدة لأسباب اقتصادية لا لأسباب جمالية أو موسيقية صريحة . وإيا كانت هذه الأسباب فانهم لا يسمحون بالخلق والابداع الفنى وتشجيع الحفلات الموسيقية وتعليم الموسيقى بدون اشتراكهم المباشر فيها . وجملة القول أنهم هم البيئة التنظيمية التى يتم فيها خلق الموسيقى وعزفها والاستماع لها . والدليل على ذلك أنه لا يمكن فى استراليا وغرب أوروبا والولايات المتحدة عرض الحفلات الموسيقية والأوبرات الجادة الا بموافقة المشجعين الإيجابية ، اذ أنهم هم الذين يسمحون بصرف الاعانات الحكومية لتغطية أوجه العجز فى نفقات الأعمال الموسيقية الجادة حتى يكون حضورهم أو اشتراكهم فيها . فاذا سحبوا تشجيعهم المادى للموسيقى الجادة أو وجهوا تقديمهم ، لأسباب ايديولوجية ، الى لون معين من الموسيقى (كما حدث فى ألمانيا النازية) أو الى نشاط موسيقى يصفونه بأنه عديم الجدوى ، أو لاي أسباب سلبية أخرى ، فعلى المشتغلين بالموسيقى أن يتحملوا النتائج المترتبة على ذلك .

ولنظم الحكم فى الدول المختلفة أثرها المباشر فى تشجيع الفنون أو فرض القيود على الموسيقى . ففي بعض البلاد وفى بعض الجهود تشجع الحكومة أعمال بعض الموسيقيين المختارين كتعبير عن السياسة الرسمية للدولة ، وتفرض الحظر على

موسيقيين آخرين • وقد تشجع الحكومة - عقب إحدى الثورات الناجحة - الأعمال الفنية التي مورست في وقت ما لتسلية الصفوة المختارة في المجتمع ، فتعممها بين القاعدة العريضة من الشعب برهانا على ديمقراطية الحكم •• وفي أغلب هذه الحالات يرتبط بصدر الرقابة على التعبير الموسيقي ارتباطا وثيقا بحكومة معينة أو نظام اجتماعي معين •

ومن ذلك يتضح أن الموسيقى كأداة من أدوات الثقافة يجب أن تدرس في إطار نظم اجتماعية معقدة • ذلك أن التبادل الثقافي في مجال الموسيقى لا يتم الا بالوسائل الاجتماعية ، وذلك عن طريق الفئات الاجتماعية التي تتسم كل منها بعلاقات مميزة • ومن هذه الفئات عازفو موسيقى الجاز ، وأصحاب نظرية التأليف الموسيقي المسلسل ، وأنصار موسيقى الروك أند رول ، وذلك على سبيل التمثيل لا الحصر • وقد تستحكم الروح العصبية في هذه الفئات ، فتظن كل منها أن موسيقاها بلغت الغاية في الفن وأن ما سواها ضرب من الهذر واللغو ، فلا تسمح بممارسة ألوان موسيقية أخرى ، ولا تشترك مع موسيقيين آخرين ، ولا ترغب في عزف الحان لفئة أخرى • وقد يذهب بهم التعصب الى حد الاعراض عن التجارب الموسيقية الأخرى ، لا لأنها تهدد موسيقاهم الخاصة ، بل لأنها غير جديرة بالدراسة في زعمهم • وقد تتجلى هذه النزعة في التربية الموسيقية بالمدارس حيث يرون أن الموسيقي غير الغربية أو الموسيقي الشعبية غير جديرة بالدراسة الجدية •

ويلاحظ أن الفئات التي تحدد الألوان الموسيقية الملائمة تضع معايير خاصة للأداء ، والجمال ، والتنوع الفني • وهي تقوم في هذا الصدد بوطائف شبيهة بما تقوم به الفئات الاجتماعية الأخرى • وفي مجال الموسيقي ارتبطت الأسس الاجتماعية لهذه الفئات بمصالح دينية وسياسية في الغالب • وتلعب العوامل الشخصية دورها أيضا كما هو الحال عندها يرتبط تفضيل أشكال معينة من الأوركسترا بتفوق فريق معين من الآلات • وللعوامل المكانية أثرها كذلك ، ويتجلى هذا حيث لا تتاح بعض المتطلبات الموسيقية - كأنواع معينة من مولدات الصوت - الا في مكان معين • وكانت مثل هذه العوامل سببا في التفاف فئة من رجال الموسيقي حول الاستوديوهات الالكترونية في اذاعة ألمانيا الغربية (كولونيا) خلال العقد السادس • وتقوم هذه الفئات بوضع معايير للنشاط الموسيقي ، وتدعو الناس لاتباعها •

وتسيطر التكنولوجيا الالكترونية في القرن العشرين على التجارب الموسيقية في كل مكان تقريبا ، اما بالاستعاضة عن الألوان الموسيقية التقليدية بعملية التأليف الالكتروني ، يقطع النظر عن الآلات الموسيقية الصوتية ، ابتداء من الفكرة الى الأداء ، واما بتسجيل أصوات العمليات الموسيقية التقليدية بعد تعديلها • وجدير بالذكر أن تفوق موسيقى العصر الالكتروني حتى نتمتع بها وتقبلها يعد مشكلة في حق كبار السن الذين يجلبون أن الموسيقي المضخمة الكترونيا لا تناسب أذواقهم التي اكتسبوها في ظروف أخرى • ذلك بأن هذه الموسيقي قد تكون صاخبة جدا ، وقد

تكون ذات إيقاع صارخ وقرع شديد (كما هو الحال في موسيقى الروك) ، وقد تكون بسيطة للغاية ، أو دقيقة للغاية (لأنها تتلافى الأخطاء والفروق البشرية بين العازفين على الآلات) ، وقد تكون ميكانيكية خالية من أى تعبير أو عاطفة انسانية . وإذا قارنا الموسيقى الالكترونية بالصوت الحى للآلات التقليدية وجدناها تفتقر الى الكيفيات الموسيقية . ومثل هذه العيوب فى الوسائل الالكترونية لا تقلق بال الذين تعودوها وألفوها لأن لهم ذوقا يناسبهم ويوجههم فى إصدار أحكامهم . ويميل عشاق موسيقى الروك الى تذوق أصوات مكبرات الصوت الالكترونية ، ويحكمون على الأداء الفنى بكيفية الصوت الصادر عن المكبرات والمضخات والميكروفونات . ويبين لنا ستيت بنيت أن عشاق موسيقى الروك ألفوا الاستماع الى الأصوات الالكترونية ، وأنهم يجدون فيها لذة وممتعة .

وفى السنوات الأخيرة شاع عزف المؤلفات الموسيقية على الآلات المستعملة فى عصرها ، لا على الآلات المستعملة فى العصر الحاضر ، بدعى أن ذلك « أصبح » من الناحية الفنية ، وإن لم يكن هناك سبيل الى اثبات هذه الدعوى . ترى لو كان يتهوفن حيا آكان يفضل عزف السوناتا (لحن موسيقى آلة مفردة كالبيان أو لآلتين كالبيان والكمان) على بيان عصرى كبير أم على البيان ذى المطرقة الذى شاع فى عصره ؟ إن هذه مسألة فيها نظر وستظل موضع نقاش الى الأبد . ثم هل يجب أن نمزف اليوم موسيقى باخ على « كلافيكورد » (آلة موسيقية قديمة ذات لوحة مفاتيح أصغر من البيان وأضعف منه فى الأنغام) أم على بيان الكترونى ؟ يدعى أن مثل هذه الأسئلة تركز على العلاقة الوثيقة بين ممارسة الموسيقى كنبشاط اجتماعى بالحالة العامة للتكنولوجيا والثقافة الشائعة فى عصر هذه التكنولوجيا .

وجدير بالذكر أن المشتغلين بصناعة التسجيل الموسيقى يقومون بتنويع الأشربة والاسطوانات بحيث تلائم أذواق مختلف الفئات الاجتماعية . ومن أمثلة ذلك عزف المؤلفات الموسيقية المتماثلة على آلات مختلفة وقيام الاذاعة الأمريكية بتنويع برامجها الموسيقية بحيث تجتنب قطاعا معينا من المستمعين . ويلاحظ أن بعض محطات الاذاعة تمزف الموسيقى « للاستماع السهل » ، وبعضها يعزف الموسيقى الكلاسيكية ، وموسيقى الروك .

فروق هامة

سنوجه فى المباحث الآتية عناية خاصة الى عدد من الفروق التى تتعلق - بصورة مباشرة - بحياة الموسيقى والموسيقين فى المجتمع . وهذه الفروق هى :
(أ) الفرق بين الموسيقى الشعبية والموسيقى الجادة (الكلاسيكية) ؛ (ب) الفرق بين الموسيقى كإيدولوجية (كمدى) والموسيقى كوسيلة للتسلية ، (ج) الفروق الموسيقية بين الفئات الاجتماعية ذات الأعمار المختلفة .

أما الفرق بين الموسيقى الشعبية والجادة فهو يثير بعض القضايا عن المعايير الجمالية : وأول فرق بينهما هو أن الموسيقى الجادة أكثر امتناعا من الموسيقى الشعبية وأكثر تمقدا من الناحية الجمالية . ومجرد التفوق العددي للموسيقى الشعبية بسبب ما تمتاز به من « الكم » لن يستطيع أن يصل إلى درجة « الكيف » الموسيقي الذي بلغته الموسيقى الجادة وإن كانت هذه الموسيقى أقل شيوعا من الموسيقى الشعبية . على أن الحدود الفاصلة بين هذين اللونين من الموسيقى توصف بأنها « مائعة » . وبيان ذلك أن القطعة الموسيقية الجادة التي تضارع الموسيقى الشعبية المسجلة من حيث عدد المبيعات والحفلات لا تفقد صفاتها الفنية الفاتكة حتى ولو نافست الموسيقى الشعبية من ناحية الكم . كذلك الموسيقى الشعبية التي تحقق مبيعات كبيرة العدد لا تتخرب بذلك في سلك الموسيقى الجادة . ولذلك وجد أن تكون هناك معايير أخرى غير الانتشار العددي للفرقة بين هذين اللونين من الموسيقى . على أن هذه المعايير الأخرى قد تتصل بمصالح خاصة ترتبط بحماية إحدى الفئات الاجتماعية . وقد أسلفنا القول بأن الدوائر التعليمية لا تشجع دراسة الموسيقى الشعبية في برامج التعليم . ومن ناحية أخرى فإن شركات التسجيل الموسيقي تهتم بإيجاد سوق واسعة بقدر الإمكان لتسجيلاتها الموسيقية الكلاسيكية ، وتصل على تسويق تسجيلاتها « الجادة » وترويجها باستخدام الأساليب التي صادفت نجاحا في الحقل الشعبي . ومن الدلائل على « ميوع » الحدود بين الموسيقى الشعبية والجادة أن القطع الموسيقية التي شاعت في وقت ما بين الصفوف العريضة من جمهور الشعب قد ترقى في وقت لاحق وفي ظروف أخرى إلى مرتبة الموسيقى الجادة عند الصفوة المختارة والقلة المتازة من الشعب . ومن أمثلة ذلك أن موسيقى الرقصة التقابلية **Contradance** الأوربية (رقصة شعبية يصطف المشتركون فيها مثنى مثنى في صفين متقابلين) أصبحت شائعة في منطقة البحر الكاريبي ، وأمريكا اللاتينية ، وأمريكا الشمالية ، تحت اسم **Zontradanga** ، ثم أصبحت بدورها شائعة في الحقل الشعبي تحت اسم **Halanera** ، ثم عادت إلى أوروبا ككرة أخرى ودخلت مجال الموسيقى الفنية الجادة في الأوبرات والسيمفونيات . وإذا استثنينا بعض الفترات التاريخية الخاصة والمحدودة وجدنا أن مجال الموسيقى الجادة ومجال الموسيقى الشعبية يتداخلان من الناحية الموسيقية . ومن هنا يصبح من العسير أن نعالجها كنوعين مستقلين من الموسيقى .

هذا وتأثير الموسيقى الشعبية الأمريكية في اليابان يعد مثالا لانتقال عنصر من إحدى الثقافات ، وشيوعه في ثقافة أخرى تختلف عن الأولى اختلافا تاما . وتفصيل ذلك أن الموسيقى اليابانية التقليدية لا تستعمل التكرار كثيرا بخلاف الموسيقى الشعبية اليابانية المعاصرة التي تشتمل على ألوان كثيرة تتضمن تكرار العبارات . يضاهي ذلك أن يوشيهيكو توكومارو أوضح أنه منذ ١٩٧٠ توقف بالتدريج عن الاعتماد على التنعيم **Intonation** التقليدي في اللغة اليومية . وترتب على ذلك إهمال التنعيم المعتاد في اللغة اليابانية والاستعاضة عنه بعدد من المقاطع ذات النغمة الواحدة . وحلت هذا الأسلوب أولا بعد ترجمة نصوص الأغاني الشعبية

الغربية • ولكن اليابانيين أنفسهم يستخدمونه الآن كملوب فنى فى كتابة كلمات الأغاني الشعبية • ويلخص توكومارا التغيرات التى طرأت على عالم الموسيقى الشعبية اليابانية خلال المئة سنة الأخيرة على النحو الآتى :

(أ) اقتباس أو انتحال الخصائص اللحنية والهارمونية الشائعة فى الموسيقى الغربية •

(ب) استخدام الآلات الأوربية فى مصاحبة الموسيقى •

(ج) مولد موسيقى « كاموكيكو » وذلك بضم الخصائص اللحنية التقليدية الى ما سبق •

(د) تأليف ألوان موسيقية أقرب الى الموسيقى الغربية مثل موسيقى الروك ، والأغاني الشعبية طبقا للنماذج الغربية •

(هـ) تغيير الذوق والموسيقى القومى من الأسلوب اليابانى التقليدى الى الأساليب الغربية •

ومنذ عهد أسرة « مييجى » حلت الموسيقى الغربية محل الموسيقى اليابانية ، وترتب على ذلك انتحال الموسيقى الغربية وشيوعها طبقا لسياسة الحكومة ، ورفض الموسيقى التقليدية فى المجتمع اليابانى ، اذ كان المبدأ الرئيسى للحكومة اليابانية فى ذلك العصر هو « التفرير ، أى التحديث » (الأخذ بحضارة الغرب معناه الأخذ بروح العصر الحديث) •

وواضح أن تشجيع السياسة اليابانية لنظام الأنغام الغربية والخصائص الفنية الشائعة فى الغرب دليل على أن الموسيقى يمكن أن تخدم القضايا الأيدولوجية • حيث قررت الدولة احلال الموسيقى الغربية الجديدة محل الأشكال التقليدية فى التعبير الفنى • واعتبرت ذلك دليلا على الأخذ بالأساليب العصرية • وتختلف الألحان والأنغام الهارمونية الغربية اختلافا واضحا عن الأساليب اليابانية التقليدية • مثال ذلك وجود فرق واضح فى نظام الأنغام بين الموسيقى اليابانية والغربية • وفى وقت لاحق ، وفى دولة أخرى هى ألمانيا ، أدانت الدولة بعض الموسيقيين مثل مندلسون ، وماهانز لأسباب سياسية وأيدولوجية • وعندما أصبح استخدام موسيقى مندلسون فى مسرحية شكسبير « حلم ليلة فى منتصف الصيف » مخالفا لسياسة الحكومة وضعت مؤلفات موسيقية على غرار الموسيقى المحظورة ، لأن الخطر لم يكن منصبا على الموسيقى نفسها بقدر ما كان منصبا على الموسيقيين • ولذلك كان من الصعب ان لم يكن من المستحيل اكتشاف الخصائص الحقيقية التى تفرق بين الأغاني التى يستخدمها الدعاة السياسيون سواء من أهل اليمين أو اليسار • وجليد بالذكر أن كلمات الأغاني الشعبية لموسيقاها هى التى تجعل هذه الأغاني محافظة أو ثورية • والخلاصة أن الموسيقى قد تسخر لخدمة القضايا السياسية لليمين أو اليسار ، أو لخدمة القوى التى تريد صينج المجتمع بالصيغة الحديثة •

وتكشف لنا الموسيقى الشعبية أيضا عن أهمية كلمات الأغاني . وما يذكر أن ستيفن أردل قام بدراسة أوضح فيها أن موسيقيين ينتسبون الى أعراق مختلفة يقومون بعزف الموسيقى على الآلات الموسيقية الشعبية ، وأن أقواما من الفئات الاجتماعية المنتمة الى قوميات مختلفة يحبون الموسيقى الصوتية . وهذه الموسيقى الشعبية أشد حرصا على التمسك بالتقاليد الاجتماعية ، إذ أن الجانب العاطفي الذي يميز أغلبية الأغاني الشعبية يهدف الى المحافظة على اللغة والموسيقى والثقافة الوطنية .

يضاف الى ذلك أن الأغاني الشعبية والوطنية جزء من الشعائر الدينية في بعض المجتمعات ، وأن كلمات الأغاني الشعبية التي تغنى باللغة المحلية هي الرمز المشترك الذي يربط بين أفراد الشعب في مجتمع متعدد اللغات والثقافات ، إذ يبدو أن كلمات الأغنية الشعبية تعزز روح التضامن الاجتماعي أكثر مما تعززها الأصوات الموسيقية . ذلك بأن كلمات الأغاني الشعبية لا موسيقاها توصل الى أذهان الجمهور معاني مشتركة . وقد توصل الباحثون الى هذه النتيجة من دراسة الأغاني الخاصة بحركة الاحتجاج ضد الحرب في الولايات المتحدة خلال العقد السابع . وهنا أيضا كانت الكلمات لا الموسيقى هي التي اختلفت عن أغاني الكنيسة الرسمية . ولا يمكن أن تتميز الموسيقى بوظائفها الخاصة الا في الحالات التي تختلف فيها الحقائق الموسيقية (من أنغام وألحان) عن الحقائق السائدة في الثقافة ، وحتى في هذه الحالات فان الحقائق الذاتية للموسيقى لا يعزى تأثيرها الى الموسيقى نفسها بل يعزى الى أسباب أيديولوجية .

ورب سائل يقول : ما هو السبب الذي يدعو السلطات الرسمية وغير الرسمية الى محاربة الحركات العصرية في كثير من المجتمعات ؟ أقول : ليس هذا السؤال بجديد . ويخيل الى أن التحول من الأساليب القديمة الى الجديدة لم يكن بالأمر السهل في المجتمعات الغربية في أى مرحلة خلال المئتي سنة الأخيرة . والذي حدث أنه ما من فئة تتمتع بالقوة والسلطان الا أقامت العراقيل في سبيل مزج القديم بالجديد في جو من التسامح والتفاهم . ترى لماذا يضطر الرواد الأوائل الى خوض المعارك وكان ما يدعوون اليه لم يسبق له مثيل ؟ يبدو لي أن الجواب عن هذا السؤال يمكن أن يكون سوسيولوجيا . ذلك أن كل ما يمكن قبوله في مجال الموسيقى سواء أكان جديدا أم قديما يصطدم بمعايير وعادات جمالية جرى عليها العرف في جماعات معينة . وهذه الجماعات تطالب أفرادها بمراعاة القيم السائدة فيها . ولذلك رأت كل النظم الحكومية بأشكالها المختلفة من الواجب أن تحظر ما أسمته « الاضمحلال » و « العصرية » و « التشكيكية » ، والقيم البورجوازية ، والمؤثرات الغربية في الموسيقى . وكل ذلك يفسر لنا المبدأ الاجتماعي الذي تتمسك به « الجماعات التفضيلية » (الجماعات التي تؤثر أعضاؤها بمعاملة خاصة تنكرها على غيرهم) . ومن طبيعة هذه المجتمعات أن تحمي نفسها بكل قوة ضد التحديات التي توجه اليها من جانب الدخلاء والغريباء . ونحن نرى أن رفض التعابير الموسيقية الجديدة يخالف مبدأ تنوع السهويات الجماعية والثقافية ، وهو المبدأ الذي يدعو الى تعدد الألوان في الموسيقى وفي غيرها من مجالات الثقافة .

وكذلك نرى الجماعات المتفاوتة في أعمارها تختلف في موقفها إزاء الموسيقى . وسبق أن ذكرنا أن أفراد الجيل الناشئ سواء أكانوا مستمعين أم عازفين اعتادوا الصوت المعدل بالوسائل الالكترونية ، ولكن كبار السن يميلون الى ممارسة القناء أو العزف على الآلات الصوتية أكثر مما يميلون الى الاستماع . وعندهم أن الموسيقى ضرب من النشاط الإيجابي يتضمن العزف على الآلة لا نشاط سلبى يكتفى فيه بالاستماع لعزف الآخرين . و جدير بالذكر أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة استخدام الموسيقى الالكترونية المعدلة وبخاصة فى أوساط الشباب . ولذلك اتجهت صناعة تسجيلات الكاسيت والأشرطة والبرامج الى ترويج منتجاتها فى أوساط الشباب . وبلغ من حرص صناعة الموسيقى المسجلة على الوفاء بحاجة الاستهلاك النمطى عند الشباب أن راجت عبارة « ثورة الشباب » فى الموسيقى . ولكن هذه التسمية خاطئة لأن الموسيقى التى عبأتها شركات التسجيل خالية من معنى الثورة لاقتباسها من المواد الموجودة ، بالفعل . ولكن معنى الثورة يتجلى فى زيادة القوة الشرائية عند الشباب بسرعة ، فاستغلت صناعة التسجيل هذه الفرصة وعبأت الموسيقى لهؤلاء المستهلكين .

وعلى الرغم من أن الانتاج الموسيقى المراد ترويجه فى سوق الشباب يسيطر على كثير من صناعة التسجيلات فى الدول الغربية ، وعلى الرغم من أن ذوق كبار السن قد يكون قبل عصر الالكترونيات ، فاننا نستطيع أن نتبين فروقا واضحة فى ذوق هذه الجماعات .

ولكن اذا أردنا تفسير هذه الفروق وجب علينا أن نرجع الى الفروق بين الأفراد فيما يربطون اكتسابه من الخبرات الموسيقية . وانك لتجد - حتى بين كبار السن أنفسهم - أن ما يرغبون فى اكتسابه من الخبرات الموسيقية يختلف باختلاف تجاربهم الاجتماعية وخبراتهم التعليمية . وتدل الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة بشأن المستمعين للموسيقى على الارتباط الكبير بين المستوى التعليمى وما يفضله المستمعون . فالذين تجاوزوا مستوى التعليم العالى يفضلون السيمفونيات على غيرها . وتدل الدراسات التى أجرتها المؤسسة القومية للفنون على أن أصحاب النشاط الاجتماعى يميلون الى حضور الحفلات التى تعرض فيها السيمفونيات ، وأن هؤلاء هم الذين شغف أبائهم بالموسيقى الكلاسيكية وأظهروا فى طفولتهم ميلا شديدا اليها . وتذهب هذه الدراسة الى أن شهود الحفلات السيمفونية يمكن أن يزداد بين هؤلاء القوم اذا تأكد لهم أن ذلك يكمل الحياة الاجتماعية النشطة . وبالإضافة الى المتعة المستمدة من حضور الحفلات الموسيقية توجد مزايا غير موسيقية على جانب كبير من الأهمية مثل الموانسة وتعزيز المركز الاجتماعى والظهور السياسى . وتتجلى هذه الاعتبارات غير الموسيقية فى ظروف أخرى غير موسيقية . مثال ذلك أنه أجريت دراسة عن أثر ادخال رقصة « الجيتريج » (رقصة بهلوانية) خلال الملة من ١٩٣٥ الى ١٩٤٥ جاء فيها ما يلى نصه :

« فى مجال الميول الموسيقية الشعبية يوجه من الشواهد الكثيرة ما يؤكد الرأى

القائل بأنه يتعين على كل جيل يقبل ألوانا موسيقية جديدة أن يواجه النقد والاستهجان من جانب كبار السن قبل أن يتسنى له ممارسة هذه الفنون جهارا • أه •

ويمكن تأكيد القيم في المجتمع عن طريق النشاط الموسيقي • وعلى الرغم من أن هذا النشاط مبنى على الموسيقي فانه يقوى أواصر الوداد والانسجام بين المشتركين • والمهم في كل هذه الحالات هو النتائج الاجتماعية للنشاط الموسيقي لا الموسيقي نفسها •

ويدل هذا البحث على أن النشاط الموسيقي هو الأساس لبناء شبكة من العلاقات الاجتماعية • وعلى أن السياسيين يحظرون أعمال بعض الموسيقيين وأن كبار السن يستنكرون الممارسات المتصلة بالرقصات المجدنية ويرونها أمرا مقبوتا من الناحية الأخلاقية ويصرون على أن الموسيقي هي سبب الفساد الأخلاقي • ويرى أصحاب النشاط الاجتماعي أن الوظائف الاجتماعية المتصلة بأداء الانتاج الموسيقي الكبير مثل السيمفونية مناسبة ومشجعة من الناحية الاقتصادية • وكل هذه المواقف وغيرها هي ردود فعل اجتماعية للحفلات الموسيقية •

استخدام الموسيقي في تعديل السلوك •

وأخر بحث في هذا المقال يدور حول استخدام الموسيقي في تعديل السلوك ، اذ ثبت أن الموسيقي تساعد التخلفين عقليا والموقين جسيميا على الاستجابة لمطالب بيئتهم الاجتماعية ، ودلت الدراسات على أن الموسيقي تستخدم الآن في تفسير نظرة العاملين الى مكان العمل • وتوضح هذه الدراسات أن الموسيقي تساعد الافراد على ممارسة أوجه النشاط الاجتماعي • ويعترف أصحاب العلاج الموسيقي بالطابع الاجتماعي للموسيقى ويستخدمونها في حل المريض على التعبير عن بعض الصفات التي يمكن أن تكتشف بواسطة الموسيقي ، وربما تم ذلك بطريقة تلقائية • ولا يعنى أصحاب العلاج الموسيقي بسلامة الأداء الموسيقي من الناحية الفنية وانما يعنون باستخدام الصوت المنظم في التفاعل الاجتماعي المشترك الذي يوجه التعبير الفردي نحو المشاركة الاجتماعية •

ويقوم العلاج الموسيقي على أساس اختيار الصوت المناسب من الطيف الصوتي المتاح طبقا للممارسات التي يمكن قبولها من الناحية الاجتماعية ، ووفقا لحالة معينة من التكنولوجيا ، ويشجع المرضى على التعبير عن ذات أنفسهم بالأصوات وعزف الموسيقى ، ولا يهم كثيرا أن تكون أعمالهم الموسيقية مقصورة على الأنماط الإيقاعية أو أن تتميز قليلا في طبقة الصوت وجرسه ، ولكن المهم أن تتفاعل الكائنات البشرية بعضها مع بعض عن طريق الموسيقي ، كان يقلدوا غيرهم ، ويسموا الأنماط الصوتية التي يعرضونها ، وينالوا التقدير الاجتماعي لأدائهم • ويعمل المرضى كملحنين ،

وعازفين ، ومستمعين . ويتم في مجالات العلاج التركيز على هذه الأمور على أحسن وجه ممكن .

هذا واستخدام الموسيقى في علاج المرضى يؤيد الرأي القائل بأن الموسيقى من وسائل توصيل المعاني الحقيقية . وإن المعالجين وزملاء المرضى هم الذين يفسرون المعنى الذى تعبر عنه أصوات المرضى ، وهم الذين يضعون الأساس لثبات الاستجابة أو عشوائيتها بما تحدثه هذه الأصوات من رد فعل في نفوسهم . فإذا كانت الاستجابة لأصوات المرضى ثابتة ومطردة أمكن أن تنسب هذه الأصوات الى مجموعة معروفة من الاستجابات ، وأمكن تسميتها وتمييزها وقبولها على أن لها معنى وراء مجرد الصوت . والتفاعل بين المرضى والمعالج وزملاء المرضى فى داخل المؤسسة التى يعالج فيها المرضى هو مصدر المعنى الموسيقى وهو الذى يضع المعايير الثابتة لتذوق الموسيقى .

وجدير بالذكر أن تفوق موسيقى الآخرين - سواء أكانوا من جيل آخر أو من فئة ثقافية أخرى أو مجرد قوم آخرين - يتطلب عملية مماثلة من التبادل الثقافى قبل أن تصح هذه الموسيقى جزءا من حياة المجتمع .

علم الاجتماع التجريبي للموسيقى ما يجيب عليه من أسئلة

طبيعة علم الاجتماع الموسيقي

ما من نظرة الى ما كتب حول علم الاجتماع الموسيقي من الناحيتين النظرية أو العملية الا وتحمل في ثناياها العديد من الاتجاهات الثيرة ، فبينما يلم بعض المؤلفين بالموضوع فيما تذهب اليه المعرفة في علم الاجتماع يعرض له الآخرون في اطار التاريخ الاجتماعي ، أو علم الاجتماع الثقافي ، أو الفلسفة الأخلاقية في علم الاجتماع ، وسواء هذا أو ذاك فانهم يتخذون من نظرية المجتمع نقطة البداية ، وهذا التشعب في فلسفة المعرفة والمنطق هو ما يحدث دائما عندما تعرض أبحاث علم الاجتماع لصورة ما من صور الحياة الاجتماعية عامة . ولم يتسن لهذا التباين أن يزول ويختفي ليبرز هذا الاتجاه المتوائم الا عندما تدرس علم الاجتماع بالتفرد في جوانبه العديدة كما هو في التربية والاقتصاد والقانون ،^١ وحينئذ أخذ كل من هذه الجوانب طابعه المستقل ، وأخذ رجال علم الاجتماع ينفضون عن ثأفسهم الاتهام بأنهم يقتصبون كافة جوانب الموضوع ، ويدعون لأنفسهم صفة المعلم والاقتصادى والمشرع ، واختفى الى الأبد ما كان يقال عن التحيز ، أو التجرد من العلمية ، وهو ما كان يشيع

بقلم : الفونس سيلبرماي

مراسل Issd في كولون - كتب الكثير عن الموسيقى -
منها كتابة : التعريف بعلم الاجتماع الموسيقى (١٩٥٥)
بالفرنسية ، كما نشر سلسلة من المقالات في هذه المجلة عن
« الابداع الادبي » ، « الفن في المجتمع »

ترجمة : الدكتور حسين فوزي النجار

الكاتب والفكر المصري المعروف

دائما ، أو اتهام هذا الفرع من علم الاجتماع أو ذاك بالضالة وتفاهة المعرفة ، فلم يكن لأصحابه الا فتات المأدبة العلمية الحافلة ، يمن بها عليهم احسانا ومكرمة . وقد بقي هذا دون ريب فيما يتعلق بعلم الاجتماع الموسيقى ، سواء اتسم بالماركسية ، أو التاريخ الاجتماعي أو اتخذ طابع الفلسفة الأخلاقية أو الجانب التجريبي ، وإن كان اللوم كله يقع على المسلمات الكلية لعلم الموسيقى ، وقد يظن المرء أن لا تناقض في الاهتمامات بين علم الاجتماع الموسيقى وعلم الموسيقى ، كما كان منذ أمد بعيد حين كان علم الموسيقى وقفا على العمل الموسيقي نفسه ، وقد ظلت تلك الفكرة زمنا مديدا قبل أن تتضاءل ، وإن بقي علم الموسيقى يركز على أن العمل هو المحور الذي يدور حوله البحث ، وإن كان قد بدأ اليوم وهو يشغل نفسه الى أبعد مدى مؤثر بأصول العمل وتقدم المؤلف الموسيقي ، والابداع ، والصلات التاريخية ، والمنابع ، والعوامل الشخصية ، والشروح والتفسير ، وما الى ذلك ، وماذا يطيننا في النهاية وإن جمعت الحزمة بين الأسس النفسية والأسلوب والتحليل النفسي والأخلاقيات والعناصر التاريخية والفلسفية في صورة من مصطلحات علم الاجتماع ، أو التاريخ الاجتماعي ، أو علم النفس الاجتماعي - غير نموذج من التحليل لا تنكر قيمته لأغراض

معينة . حتى لنقول أنه التحليل الموسيقى أو التعليق ، وقد يبدو أن لا محيص مع هذا الكم من العمليات الفكرية والمواقف والمذاهب من أن نقرأها من خلال العمل الموسيقى أو من خارجه . وإن كانت هذه التجربة لا تقلل من قيمة مثل هذا التحليل لعالم الاجتماع الذى يعمل ويفكر على مستوى موضوعى أو تجريبي ، وإن قاده ذلك إلى أن يجب من أن يكون على وفاق حقيقى مع عالم الموسيقى فيما يرمى إليه .

فما هو ذلك الشيء الذى يرمى إليه ، وكيف يتسنى لنا أن نعرفه ؟ اليس ذلك هو الرمى المعروف لكل علماء الاجتماع ، كما هو فى العلوم الاجتماعية ، سواء تناولت الشؤون العسكرية ، أو البولة ، أو الصناعة ، أو الدين ، أو الموسيقى ، أو ما يسمى الانسان فى اطاره العسكرى أو السياسى أو الصناعى أو الدينى الخ وكذلك فى اطاره الموسيقى ؟ ومهما يبد ذلك مغرقا فى البساطة ومهما بدا من العسير ترجمته الى مصطلحات محددة ، فإنه على وجه التأكيد (إذا ما أغطينا عن نواحي الضعف وغيرها من البدع) هو الواجب الأساسى لعالم الاجتماع إذا ما أراد أن يثبت وجوده .

ومن الطبيعى أن لا ينكر ، بعد ذلك ، انسان فى كامل ادراكه أن عالم الموسيقى مما يهم الانسان (كبدع أو مستبح) فى اطاره الموسيقى ، وكل ما يحتاج الى تعريف هو طبيعة هذا الاهتمام عند السؤال ، وهذا هو لب المشكلة فى علم الموسيقى بوصفه علما ، وقد يقول البعض أن هذا هو شعاره ، وفى محاولاته للخلاص من تلك المشكلة فإنه يبحث أولا كغيره ممن تعوزهم الخبرة التعليمية عن ملجأ فى أخضان الفلسفة أم العلوم جميعا ، واتخذ علم الموسيقى من الفلسفة مدخلا لغايته (أو علم الجمال فى اطاره الفلسفى) وحاول عن طريقها أن يرد المعرفة الموسيقية الى أصولها الأساسية ، فاذا تناول مثلا طبيعة وأثر العمل الموسيقى وفشل فيه فإنه يقيم قاعدة لنسق تقليدى فى ادراكها .

وقد أدى هذا الاتجاه الى وجود عدد كبير من الأعمال الرائعة ، فاذا حاد بنا الطريق الى حد ما الى الأزمنة الحديثة ، فقد نذكرها كما نذكر مؤلفات ديكرت (Musical Compendium, 1956) ، أو لينونهارد (يولرز Tentamen Noual J.G. Herder Kalligone, 1800) أو ادوارد هانسليك (Vom musikulisch Schonon, 1854) وهناك قائمة أكثر شمولا فى كتاب معاصر هو Soziologie der Kunstel

للكاتب ، وتنقسم هذه المؤلفات المعنية الى ثلاث مجموعات ، تبعا للاتجاه الذى طرقته ، أما فى الفلسفة أو فى علم الأخلاق لأزمة معينة فى تاريخ الموسيقى وفى الفلسفة أو علم الجمال تلوح ترددات موسيقية معينة ، أو تسفر عن فصائل وأشكال موسيقية بينها .

ومهما يكن من تهيب الفلسفة ووظيفتها التقليدية فإنها من خلال المحاولة النقدية تفذينا بصورة عقلية لما هو صواب ، مما يحملها على تركيز اهتمامها بصورة مطلقة على الموضوع الحقيقى لدراستها ، ليتسنى لها أن تضع هذا السؤال (وذلك فيما يتصل بالموضوع الذى نعرض له فى هذا المقال) : هل لهذا العمل الفنى الموسيقى

معنى ؟ وهل لهذا المعنى طابع أخلاقي ، أو أسلوبى . أو جمالى مقنن ؟ وهل يتوافق ذلك مع القواعد الأساسية للموسيقى أو الفن عامة ؟ فمن المسلم به ، قل أو كثر ، أن كل مدرسة من مدارس الفلسفة تضع القوانين الضرورية المتارة وتطورها لذاتها ، وإن غزت الفلسفة المتأخرة فى هذا الطريق ، وتفاقت البلبلة فطفت على الغاية من الجوهر . هذه الغاية ، من خلال المحاولة لتبين الحقيقة فى الموسيقى . قد غدت الى درجة متزايدة من الخطورة مراسا فى تقويم الأحكام الجدلية .

ومع ادراك هذه الخطورة هجر علم الموسيقى الاتجاه القائم على الطرح والاستقراء فى الفلسفة ، وتابعت بذلك نهج النظم العلمية الأخرى بما فيها علم الاجتماع التجريبي . ولأنها تابعت ذلك فقد أسرع باضافة ، من غير تكرار لقيمة تلك الأحكام جميعا أو أن ألود بقيمة الاتجاه الحر بكل ما دار حوله من مناقشات ، أنه اتجاه اذا ما تم استيعابه تماما فانه يبدو أحد الأسس التى يقوم عليها الفكر فى علم الاجتماع وفى الكتابة فيه ، ودون أى محاولة فى هذا الصدد للانفصاح عن الخطا المتفشى فى فهم هذا البعد الأساسى الذى جاء بينا على لسان اميل دوركهيم ، منذ زمن بعيد يرجع الى عام ١٨٩٥ فى كتابه : أصول المنهج الاجتماعى *Las Regles de la Methode Sociologique* واكتفى بالقول فى هذا المقال بأن عالم الاجتماع لا يحتاج الى أى تقويم للحكم على العمل الموسيقى الا بوصفه بيئة من بيانات عديدة يحتاج اليها فى تفكيره عنه ، فاذا عني به فان تقويم الأحكام يصبح مادة للملاحظة تضى جنبا الى جنب مع المادة الخام لتصبح أساسا لتحليله ، ومن الخطأ أن نفترض أن قدرة عالم الاجتماع تمتد الى ما تمتد اليه قدرة عالم الموسيقى ، لتكنه من تبين عمل معين أو نوعية بصورة سديدة ليقول انها رديئة أو متوسطة أو جيدة أو ممتازة ، فاذا مضى عالم الاجتماع على هذه الوتيرة فقام بتصنيف نموذج موسيقى بأنه ردى ، وآخر بأنه جيد ، أو مضى الى أبعد من ذلك ليزعم انها ليست أكثر من وسيلة للاتصال الانسانى ، وكل ما لها من قيمة هو وضعى ، وانها اذا كانت مسلاة أو ملهاة فلا يمكن أن تعد فنا ، على أن دعاواه كعالم اجتماع أصيل لابد أن تكون مليئة بالابهام . وهو ما يجب أن يقرر بوضوح ، لا لأننا ندرك الخط الفاصل على أوضاع صورة لكل من المحتوى والمنهج وكل من عالم الموسيقى وعالم الاجتماع الموسيقى ، ولكن لأننا نرى أن تقرير هذه الحقيقة هو مما يساعدنا على ادراك مدى الضعف وقصور المنطق والبعد عن العملية لهذا النوع من أيديولوجية علم الاجتماع فى محاولته الموازنة بين ما يسمى علم الموسيقى النقدي وعلم الاجتماع الموسيقى .

ولا يصح تأكيد أن عالم الاجتماع الموسيقى لا يملك أى شئ يمكن أن يقوم به نحو تلك الصور الفنية للموسيقى ، فليس من شأنه أن يلم بالأنقسام أو النظرية أو الشكل أو الأسلوب أو الايقاع ، وليس له أن يحاول الإجابة على : ما هى الموسيقى (مدعى أن أى اجابة صحيحة على هذا السؤال أمر يسير) ، وليس له أن يتخذ من أى نظريات يعثر عليها قاعلة لقراءاته لأى عمل موسيقى أو يحاول أن يستخرج منه أى شئ لا يقوم على واقع حقيقى أو يستند الى عمل موثق . ومما يبهج

أن ترى موسيقارا أو مطربا يعرف الكل أنه يلج في مثل هذا النوع من التخريف يدعى أنه قادر بهذا التخريف على أن يفسر الانسان (لا كمؤلف موسيقى ولكن كمستمع أيضا) من خلال موسيقاه . ولكن لنضرب مثلا واحدا : هل نستطيع أن نعرف شيئا عن انسان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من قراءة « اللحن الجنازى » الألماني لبرامز ؟ وهل نستطيع مثل تلك الموسيقى ، على ما هي عليه من روعة ، أن تمدنا بأى تصور للمجتمع الانساني في الزمن وفى البلد الذى عاش فيه برامز ؟ وهل نستطيع أن تفصح لنا عن نظام هذا المجتمع ، وكيف كانت صورته ، وكيف كان مسلكه ، أو بالاختصار ما هو البناء الذى قام عليه ؟ فإذا كنا معنيين بالمتغيرات السديدة فى الذوق ، أو خطى الارتقاء كما نبتغيها ، فمن المحتمل أن نتخذ من الاتجاه القياسى وسيلة ، ونتابع دراستنا للحن برامز الجنازى بالقياس بدراسة لحن موتسارت ، كما تقول ؟

ومن الصواب قطعا فى هذا النوع من الدراسات القياسية أن نوضح أن قبل هذه الأشياء انما هي متغيرات جهرية فى الأسلوب ، وان كان علينا أن نسال مرة أخرى أولئك الذين يدعون أن فى قدرتهم معرفة الانسان من خلال موسيقاه ، حتى وان كان هذا النوع من القياس يؤدى الى نتائج عن هذين الاثنين من رجال الموسيقى اللذين عاشا فى جيل واحد . ومن الطبيعى أن تصل الى مثل هذه النتائج ، على أن نكون راضين تماما لكثيرين ممن يكتبون عن الموسيقى أو الذين يقتنون مذاهبها عن التصنيف الذى يتيح لنا فى هذا الصدد أن نتبين مثل هذا « الانسان المزخرف » عند موتسارت « والانسان البرجوازي عند برامز » .

وهذا الاتجاه ، وان كان أقل تطرفا الى حد ما ، هو فى الواقع اتجاه سائد ، وان كان يتركنا فى النهاية مع العمل نفسه فى تفرد عظمته ، والا يتركنا مع برامز الانسان وموتسارت الانسان فيما حوت سيرتهما التاريخية من معلومات أثبتتها البحث ، قد تمدنا ببعض المؤشرات التى تنم عن مكانة أولئك السادة فى مجتمعاتهم ، وتفسر لنا مدلول هذا العمل المعين أو ذاك ، فالعمل وحده ، وهو ما نؤكد مرة أخرى ، اذا ما أردنا أن نفى فلسفة وخطوات ومنهم عالم الاجتماع الموسيقى ، لا يستطيع أن يمدنا بصورة أو خبر عن الحالة الاجتماعية والفنية للمجتمع وطبيعة الناس مما لا يمكن أن تسفر عنه فى مجتمع ما أى موسيقى له ، ويقول آخر ، دون معرفة ظروف الحضور أو المستمعين ومعرفة الكثير من العمليات الاجتماعية التى يعيشها المجتمع ويصنعها لنفسه .

ان الكثير من الدراسات المدعاة فى علم الاجتماع التى قام بها فلاسفة الاجتماع أو الذين يطبقون ما يفهمونه من اتجاهات ليست أكثر من ممارسة نوع من الطموح الاجتماعى أكثر منها أفكارا فى علم الاجتماع ، فتراهم يبدلون الحقائق بالهوى ، ويقعون فى مكابهم كالأخبار مبهجين بالمديث عن تقسم واضمحلال الظاهرة الموسيقية وهو ما لا مكان له فى الدراسة الجادة لعلم الاجتماع الموسيقى ، لا لأنها لا تملك

أدوات البحث العلمى ، ولكن لأنها باتجاهها التجريبي لا تستطيع . وهذا هو الأهم ، أن تتحرر من الواقع الاجتماعى ، ولا تستطيع أن تزود نفسها بقرائة أقل قدر من الإبداع المثالى أو الكبرياء المتعالى للروح البرجوازى فى « اليسا سولنيس » لبيتوفن على أساس من الفقرات العديدة المختارة من المعرفة الرفيعة بالموسيقى ، مالم تر أن من واجبها على الأقل أن تيسر الاتجاه الى الحياة الاجتماعية بما تنسج فيه من المعرفة والفهم للمخلوقات البشرية واهتماماتها ، وبعبارة أخرى فهم المجتمع بكل عقده ومشاكله .

وتبرز مثل هذه الغاية فى عبارات عامة - هى من وجهة النظر العلمية كلمات مفككة - فى هذا السؤال : ما الذى تعنيه تلك التهويمات الموسيقية المعنية للانسان ؟ ومثل هذا السؤال حتى اطاره الفاضل يتضمن الكثير مما يتناوله علم الاجتماع الموسيقى اذ أنه يشير الى الحاجة الملحة للانسان الى المعرفة كمنتج للموسيقى أو مستهلك لها ، والى العلاقة التى تخلقها بين الموسيقى وعشاقه من الناس ، وحتى هذه المعرفة اذا ما تحققت ليست بكافية - مادام الكثير من علماء الموسيقى عندما يهرفون بمعرفة علم الاجتماع يفترضون ذلك - لاتجاذ بعض نظريات علم الاجتماع الكبرى ، كتلك التى أبدعها كومت ، ودور كهيم ، وماركس ، وتونيسق ، وقبير ، ومانهيم ، وأحيط بها جميعا بشكل جزافى ، قل أو كثر ، للغاية التى ينشدها علم الاجتماع الموسيقى . ويؤدى هذا الاتجاه الى الوقوع البدائى فى الخطأ الذى لا يعد عاديا باتخاذ النظريات التى تطورت هذا التطور البطيء المؤلم ، فى ضوء الخبرة العملية ، والأمل فى تحويلها الى دواء شاف لكل المصاعب الاجتماعية . أما هذا التغير العام فى علم الاجتماع وقد ند بما يمكن أن نسميه « التماثل » فى علم الاجتماع - فقد تشعب فروعا عديدة مع تطور العلم الى عدد من التخصصات انقسم اليها علم الاجتماع وكل منها مترع بالمشكلات النظرية والعملية والاهتمامات المنهجية ، الا أن ما يضطلع به علم الاجتماع الموسيقى الذى تناوله فى مقالنا هذا فهو أن يزودنا بالتعرف على الانسان فى اطاره الاجتماعى الموسيقى ، وذلك أولا بالبحث فى مسائل الاجتماع الموسيقى السديدة وصفها وصفا دقيقا ، وثانيا : باستخدام وسائل الأبحاث التقنية فى دراسة علم الاجتماع وتنظيم مجموعات معينة من البيانات الصحيحة المعتمدة ، وثالثا لجلب الأنظار واثارة الاهتمام بالفجوات القائمة فى معارفنا عن المشكلات المحددة للاجتماع الموسيقى ، ورابعا : تعريف وتحليل العلاقات المتبادلة والتفاعل والتكافل فى بعض المسائل العامة التى يرى علم الموسيقى ، مثلا ، أنها منفصلة أو معزولة ولا صلة بين كل منها والأخرى .

ونحن على وعى تام بأن هذه المقررات المحددة فيها من المحرص قدر ما فيها من التعميم وأننا قد أهملنا التنويه بأن علم الموسيقى قد حقق ما أشرنا اليه آنفا من أساليب دون الرجوع الى علم الاجتماع ، وهو ما يعرضنا للتهجم من جانب هؤلاء القوم الذين ينتجعون محافل العلم والأفكار المنهجية والذين يتصدون بنصف لعلم الاجتماع الموسيقى فى أى من صوره ، وهو موقف يتسم بالأناة والحزم ، اذ أننا نرى لصالح

الموضوع نفسه ، أن نتجنب أى خلاف لا جدوى من ورائه ، مع أولئك الذين يعتقدون أن علم الاجتماع الموسيقى ، سواء قام على علم الاجتماع المعرفى أو الفلسفة الاجتماعية أو النظرية الاجتماعية ، أو علم الاجتماع الثقافى ، أو التاريخ الاجتماعى ، أو الاتجاه التجريبي ، ليس الا محاولة لتحطيم احتكار علماء الموسيقى أو اصحاب النظريات الموسيقية فى النهاية ، بعد تلك الأحقاب العديدة من المثالية والخيال الأسطورى لفنان مبدع ، لا يلقون النظر الا لأمر واحد ، هو أن لا أهمية لذلك العضو من أعضاء المجتمع ، هذا المستهلك للموسيقى ، وأنهم حين يقومون بذلك ، كما نرى لا يتوقعون أن يستمع الى مواعظ مملة عن الحاجة الى تعليم أو ثقافة اوفى ، أو الى تعاليم تناقض تعاليم « جرميا » عن أزمة الحضارة .

التجربة الموسيقية

موضوعا للبحث :

يحتل علم الموسيقى فى الوقت الحاضر بالاهتمامات الثلاثة التى يحفل بها علم الاجتماع الموسيقى ، وهى : الفنان ، والعمل الفنى ، والناس . ويحفل بالتباين فيما بينها فى الاتجاه التحليلى والمنهجى . فهذه الاهتمامات الثلاثة تقوم فى حقيقتها على أن عالم الاجتماع يتناولها بوصف أن كلامها لا صلة له بالآخر فى الطريقة وفى الشرح ، وعلى خلاف كما تقول يهتم مؤرخ الموسيقى عادة بدراستها وشرحها ، كما هى فى تفاعلها وفى تكافلها الثابتين ، ماداما يمدانه بعناصر العملية الاجتماعية ، وهى ما يمكن أن نطلق عليه التجربة الموسيقية .

أما أصل ومضمون هذه الفكرة الأساسية فى علم الاجتماع الموسيقى فهما فى الغالب لا يشوبهما الغموض وعدم الفهم فحسب ، ولكنهما قد لقيتا الاعمال المتعمد كعاملين أساسيين فى كل محاولة للقيام ببحث فى علم الاجتماع الموسيقى على المستوى التجريبي ، فكانت تلك النهاية المؤسفة لتلك المحاولات فى الغالب ، وتلك الفكرة اذا ما تناولناها وفقا لفلسفة المعرفة فانها من حيث الأصل والتطبيق محاولة لوضع اطار دقيق للغاية من البحث فى علم الاجتماع الموسيقى فى محاولة لعلاج الموقف ، لسلامة المنطق اللغوى ، هذا الموقف الذى تبلى فيه فكرة « الموسيقى » مستقرة فى قلب الحياة الموسيقية التى تحتاج الى التحليل ، حتى وان كان من المعروف أن الموسيقى لها مكانتها كظاهرة اجتماعية وظاهرة اجتماعية جمالية بمالها من منة فحسب فى علاقتها بالمجتمع .

الا أن ادراك هذه الحقيقة لا يمكن أن يمدنا وحده بالأداة الدقيقة لمعرفة وتحليل الصور الاجتماعية للظاهرة والتعامل معها . ولهذا فليس من الغريب أن تقوم دراسة الظاهرة ومناقشتها على البناء ، والوظيفة والأثر ، دون أى معلومات سابقة عن اللحظة المناسبة لعلاقتها بالمجتمع ، هذا بالرغم من الإلمام بالظاهرة وادراكها .

وحتى نحسم ذلك الأمر فإن علينا أن نعود الى تلك اللحظة المحسوسة من لحظات الإدراك ، وهي تلك اللحظة التي تفرزها الموسيقى في الفعل الاجتماعي ، سواء كان هذا الفعل ذاتيا كما يراه فيبر ، أو موضوعيا كما يراه دوركهم ، وسواء كانت النظرة اليه ابداعية أو تفسيرية أو استهلاكية في باطنها وظاهرها ، وبعبارة أخرى فإن الغاية الأساسية من الدراسة لعالم الاجتماع الموسيقى ليست هي الموسيقى نفسها . إذ أنها يمكن أن تتجسد فكريا ، وتؤخذ على أنها بناء فحسب ، وإن كان الإنسان ككائن ثقافي واجتماعي ، وبوصفه أداة أيضا ، ليس هو الوسيلة ولكنه الغاية ، ومن ثم كان كل شيء يبدو متصلا بالعلاقة بين الفنون والمجتمع ، يراه عالم الاجتماع التجريبي على ضوء العلاقات بين الفرد والجماعة أو الجماعات ، إلا أن هناك حقيقة واحدة هي وحدها السديدة ، هي هذا «الفعل الاجتماعي» الذي يقوم كما يرى اميل دوركهم على طرق الفعل ، والتفكير ، والاحساس ، خارج الفرد ، والتي تملك من القوة الجبرية ما يفرض وجودها عليه ، وتتيح للموسيقى أن تميز تلك العلاقات أو ما نسميه التجربة ، وهذا التصور يحملنا الى ميدان الاحساس الاجتماعي بكل ما له من قدرة على التأثير ، وهو تأثير يقف على قسم المساواة مع ما تنم عنه الانفعالات الاجتماعية الأخرى (كالضحك ، والتعاطف ، والرفض ، والتوكيد ، والتنافر ، وما الى ذلك) ويجعل من الاستهانة المنهجية للصور الاجتماعية للموسيقى أمرا يسيرا ، وهي الى جانب الصور الجمالية تفرز نوعا من التوتر والقيم العكسية عن طريق الحصلة الثقافية والفعل الاجتماعي القائم مما ييسر ادراكها في علاقتها الجدلية كلما وجدت التعبير في رد الفعل الموسيقي في المجتمع . وهذا الطابع الاجتماعي المنطقي للحياة الفنية يبدو على مستوى التجربة الفنية وقد برز كنوع من الاستجابة لما دعاه دوركهم بالحاجة الى « طرق الفعل » كعامل اساسي سرعان ما انتشر واعتنقه الكثيرون وخاصة تالбот بارسونز في دراسته لوظيفة وبناء « الرموز المعبرة » وقد رتبها بطريقة يمكن من خلالها للرمز أن يكون له فعله التعبيري في اتصاله بموقف ثابت ، ويكتب في هذا :

« ان الرموز المعبرة ، وهي جزء من عملية التفاعل ، تقوم على ثلاث وظائف مضاعفة ، كما هي في جميع عناصر الثقافة : (١) انها عون على الاتصال بين الطوائف المتفاعلة (٢) انها تدير عملية التفاعل من خلال نظم معيارية ومن خلال فرض مستويات مقبولة عليها . (٣) كما انها تقوم بدورها كأهداف مباشرة جزءا حسنا للنزعات السديدة . »

وقد نتفق أولا مع نظرية بارسونز التي لا تركز على الأفعال الذاتية المستقلة ولكن على الطريقة التي تفسر الأفعال وتصنفها ، وقد نجد أن فكرة « الرمز المعبر »

فكرة ضيقة كما يرى ارنست كاسير . أو عريضة الى حد بعيد كما يرى جاك مارتين ، فان بقيت ولها واقعها الحقيقي كصلة بين المنهج والمستهلك سواء أفرزها التعاطف أو التنافر اللذان يشكلان العملية الاجتماعية ، والفعل الاجتماعي ، ويحققان صورة دقيقة . ومن ثم تصبح غاية محددة في قلب الكوكبة الفنية ، مددا لتلك النوعية المفردة لواقع علم الاجتماع القادرة وحدها على احتلال المركز وأن تكون نقطة البداية للملاحظة والبحث اللذين يقومان على الاتجاه التجريبي لعلم الاجتماع ، وإن كنا نقول أن ذلك ليس عهدا بدعوى قاصرة على الطريقة التجريبية في علم الاجتماع الفني ، فقد كان ثمة مثيل لهذا الاتجاه ، أخذ به أولئك الذين حاولوا ، دون أن يففلوا شأن الانسان ، عن طريق تحليل شكلي واف تماما ، باستخدام الاحساس للشكل أو عن طريق الاستبانة النمطية ، إبراز الاطار الحيوي للفن أو بعبارة محددة فعله الاجتماعي . فاذا قلنا أن التجربة الموسيقية وحدها هي التي تخلق ميادين للنشاط الثقافي ، وتقوم بدور اجتماعي نشيط ، فإن التجربة التي نتحدث عنها تبدو وتنضج أو بعبارة أدق يمكن ملاحظتها وشرحها ، والكتابة عنها ، وفقا لمصطلحات ثلاثة أساسية واجتماعية حاسمة هي : الطبيعة ، والتقلب ، والاتكال . فنرى مثلا بروس الزوب يذكر في كتابته عن التجربة الفنية (أ) التجربة الفنية في اتساعها . (ب) التجربة الفنية للاستمتاع . (ج) كمحتوى للشعور والاحساس (د) كتجربة . (هـ) كوياء فلسفي . (و) كمنفذ الى الحقيقة . (ز) كمطية للحكمة . ومرة أخرى نجد غيره - ماكس كابلان مثلا - يستخدم هذا الاتجاه كقاعدة للتصنيف اللغوي تميز بين التجربة الجماعية (حيث يضي الأفراد في علاقات متقاربة مع جماعاتهم) والتجربة الفردية (من المثيرات الحياتية والحيرة ، والتعلق بحقيقة تاريخية) والتجربة الرمزية (الفن كفكرة أو علاقة اجتماعية) والتجربة لقيمة (الفن الجميل ، التدهور ، الايحائي ، المثيرات الحسية . . الخ) والتجربة الغرضية (ليس لها طابع جمالي) . ومن قبيل ذلك أن يقتضينا العمل الفني أن نقف ونثنائي لتناوله ، لا أن نستولى عليه استيلاء العاصفة ، أو ننظر اليه كموضوع للبحث ، فالتجربة الموسيقية تنتحل لنفسها مكانا سامقا أو دورا أساسيا لدى عالم الاجتماع التجريبي الذي يقف باتجاهه على التعرف والامساك بهذه التجربة يطلقا يديه ، وهو ما يتطابق مع الآثار الاجتماعية المنتظمة وغير المنتظمة لفائدتها أو (فرديا أو اجتماعيا) أو مضرتها على اختلاف مراميها ، وأخيرا وليس آخرا مع كل ما يحيط بها من أشياء لا وزن لها . وعنيد استقصاء كل هذه المسائل يتحرر الاتجاه التجريبي من أية قيم أو معايير فنية ، إذ أن الدراسة التجريبية المتطورة للموسيقى في فحواها الاجتماعي لا تمد لالقاء الضوء على طبيعة الموسيقى وجوهرها .

أما بالنسبة لعالم الاجتماع فان الموسيقى والتجربة الموسيقية التي تلتزم بها هي عملية اجتماعية مستمرة تقوم على التفاعل بين المؤلف الموسيقي ومحيطه الاجتماعي والثقافي لتبدع نمطا من العمل الموسيقي يرتد بالتالي الى محيطه الاجتماعي والثقافي ويتفاعل معه ، فان بساطة العملية القويمة - التي يجب أن تبقى قويمة حتى وإن عن

لنا أن ننعتمها بالتبعية والتباين - هي ما يثير التقزز والريبة في صاحب النظرية الذي يقف وحده سعيدا اذا ما استطاع يحول الأحداث والوقائع لأهل الأرض الى شيء عجيب أخاذ غامض ، ومع ذلك فإن من اليسر عليه أن يبقى محصورا داخل هذا الإطار من عملية استقبال الملاحظة التجريبية والتفاعل معها دون أن يقع في خطأ الادعاء بأنها العملة الوحيدة . ويستحسن عالم الاجتماع التجريبي للموسيقى أن يتعامل مع الحقائق المحسوسة الشاملة ، فاذا دعت الضرورة يتعامل مع السلوك التجريبي المحسوس لا مع المختبرات .

وتستسلم هذه العملية التي أجملنا شرحها آنفا بصورة عجيبة للأغراض التي ينشدها ، فإن ما تتسم به من ناحية أن العمل الذي يتسبب في انفعال معين لمجموعة كبرت أو صغرت من الناحية الاجتماعية ، تقرر ردود أفعاله مكانة هذا العمل وما يتمتع به من حسن السمعة في الوضع الاجتماعي والثقافي ، في حين أن هذه العملية من ناحية أخرى تسفر عن نوع من التأثير على الموسيقى ، وإلى حد ما بعض الأحوال كما تعدل نشاطه الابداعي ، وتتفق هذه النظرة المؤثرة مع ما قلناه عن الاهتمام الأول لعالم الاجتماع بالتفاعل بين الأفراد والجماعات والنظم ، وبعبارة أخرى بالسلوك الانساني ، والطريق الذي يؤدي إليه الاتجاه القائم للانسان الى الانسان بوصفه موضوعا للبحث الأساسي في علم الاجتماع التجريبي للموسيقى ، ولثقل بلفة علم الاجتماع الدقيقة ، ولتجنب أي إيهام أو خطأ في الفهم ، أننا نرى العملية الفنية أو الموسيقية الجامعة شاملة للتفاعل والتداخل الذاتي للفنان والعمل والناس ، عل أنها الإطار الذي نرجع إليه لجميع الصور المتباينة للفكر الاجتماعي للموسيقى وحيويته .

مقومات العملية الموسيقية

ويبقى علينا أن نتناول المقومات الفردية للشمول الفني ، أو العملية الموسيقية ، دون محاولة منا لمناقشتها واستيعابها في هذا الحيز من المقال ، ولنبدأ باستجلاء حقيقة واضح للموسيقى (ولنستخدم هذا المصطلح بأوسع ما يمكن من المعنى) ، فإن ما يهم عالم الاجتماع أساسا هو الوضع الاجتماعي والوضع الثقافي الاجتماعي لواضع الموسيقى (مؤلف الموسيقى) في جماعته ، دون ما اعتبار للجماعة من الموسيقيين من أصحاب الموسيقى الرصينة أو الخفيفة ، أو المحترفين أو الهواة منهم ، وأصولهم الاجتماعية ، والعنصرية ، وحصيلتهم الثقافية ، ومستواهم الاقتصادي ، وأسلوب حياتهم ، واقامتهم ، وقضائهم أوقات الفراغ . وعاداتهم في العمل ، واتصالاتهم الثقافية والاجتماعية ، ومواقفهم الحفية والظاهرة ، وما الى ذلك اذ أنها جميعا مما يدخل في مجال دراسته وأبحاثه ، فاذا زاد على ذلك وعرض البحث لمهنة واضع الموسيقى ومكانتها أو الحماية الاجتماعية - وبعبارة أخرى اذا ما كان لعالم الاجتماع الموسيقي أن يتصور أو يقوم بدراسة واضع الموسيقى بوصفه عضوا في جماعة مهنية معينة - فقد يتيسر لنا أن نقول ، حينئذ ، أن واضع الموسيقى قد انتزع من مكانه الرومانسي

الزائق دون أن ينال أحد مما اختاره لنفسه من مكانة اجتماعية أو فنية ، ليثوى وحيدا الى دنياه ، وهو ما يمكن أن يكون من صالحه .

أما اذا كان الرد فى هذا الاطار الى ما كان من انجاز له للنظام الاجتماعى فأننا نكون قد وصلنا حالا الى الطور الثانى من خطنا الاجتماعى الثقافى فى الاتصال ، وهو دراسة علم الاجتماع للعمل الموسيقى ، لا فيما يعنيه تحليل العمل ، ذاته ، ولكن من حيث الفعل الاجتماعى الموسيقى . فالحقيقة البينة فى الموضوع هى أن الموسيقى من أى نوع ليست الا اهتماما داخليا لواضع الموسيقى . وهو فى هذا ، كما نقول ، اشبه بقصيدة محبوب بقيت الى الأبد حبسية أوراق الشاعر ، فاذا ما قدر أن الموسيقى تستطيع أن تعبر عما هو محسوس أو مفهوم أو تترك أثرا اجتماعيا فان ذلك لا يتم مالم تطرق دائرة الحس . ومع الرغبة فى الاحساس والفهم فأننا سرعان ما نجد أنفسنا داخل الأحداث التى تلم بالأفراد . ويمضى الأثر الاجتماعى فى طور آخر الى الأمام يفرز فيه نوعا من التفاعل يؤول الى نوع من التجربة المحددة قادرة على الظهور والامتحان والمراجعة عن طريق الاستقصاء الفنى لعلم الاجتماع التجريبي الذى يناسب الحالة أو موضوع السؤال . ويتصادف فى هذا الوضع أن تلتقى الجماليات الموسيقية وعلم الموسيقى ويتطابق كل منهما مع الآخر ، وهو ما لا يتسنى لفيلسوف علم الجمال الذى أعد ليتخذ اتجاه علم الاجتماع أن يفضى عنه والا بقى قابضا فى برجه العاجى سارحا فى عالم الجماليات .

والعنصر التالى فى جماع العملية الفنية ، ومن ثم فى الميدان الذى يحظى باهتمام علم الاجتماع الموسيقى هو استقصاء حالة جمهور الموسيقى من الناس . وتمت دراسات علم الاجتماع لأنماط الناس على اختلافهم — هؤلاء الناس الذين يستقبلون العمل الموسيقى ويستوعبونه وينفعلون به ، سواء كان هذا العمل من الموسيقى الكلاسيكية أو العسكرية أو من وضوح ريتسارد سترافوس أو جماعة الحنافص (البيتلز) — عالم الاجتماع الموسيقى بالمعلومات العامة التى يتسنى للمحيط الاجتماعى الثقافى أن يكشف عن طريقها عملية الابداع الموسيقى (بكل ما يحمله هذا اللفظ من معنى) ، كما قد تزود الموسيقى باتجاه انساني أكثر وضوحا أكثر مما يمكن أن يتاح لها من مقال فى علم الموسيقى يحاول أن يجعل من العمل لحنا تقبله الأذن يحليه بقصص غريب وتهويمات جمالية خادعة وعبارات فنية مضبوطة ، وما يرمى اليه الاستقراء فى علم الاجتماع الموسيقى هو القاء الضوء على الاقبال الفردى والجماعى على سماع الموسيقى ، الى جانب الحوافز وأنماط السلوكى التى يتم على أساسها اختيار

نوع الموسيقى وأسلوب الاستماع والذوق والنمط الموسيقى وكذلك سياسة واقتصاديات الموسيقى ، والإدارة والتغير الاجتماعي الثقافي ووظائف الموسيقى وكافة ما يدور من تساؤلات أخرى .

وحتى نكمل كل هذا في قالب فني أو عملية موسيقية بصورة عامة فإننا نرى أن علم الاجتماع التجريبي للموسيقى يضطلع بوظائف ثلاث أساسية ، أولها تصوير الطبيعة الحية للظاهرة الاجتماعية التي نسميها «موسيقى» في كافة أشكالها التعبيرية. وهو ما يستدعي تحليل أشكال الحياة الموسيقية كما تبدو في إطارها العام ، وهو تحليل ، كما بينا ، لا يمكن أن يقوم على أحكام محددة لها قيمتها يضعها أفراد أو جماعة نبراسا لهم في وجودهم ، وثانيها : وضع اتجاه عام مقبول مقنع صالح للعمل الموسيقي يبرز الأشياء كما أتبع لها أن تكون وبالتالي أي متغيرات جلت أو سوف تجد . وثالثا : وضع قوانين للتنبؤ بالامتعانة بالبيانات التجريبية تيسر معرفة ما يحدث وما يعقبها من نتائج .

أما هؤلاء الذين يتبنون علم الاجتماع الموسيقي يعتبرونه لفوا فائهم في حقيقة الأمر ينكرون الجانب الإنساني للموسيقى ويرفضون الوقوف على أرض الحقيقة ، وليس لعلم الاجتماع التجريبي البرجماتي أن يغشى مأثورة « بروتاجوراس (Protagoras) » الحادعة وهي : « أن الإنسان هو معيار الأشياء جميعا » .

الهيكل الاجتماعي المتغير للموسيقى في الهند

بدأت الموسيقى في الهند جزءا متكاملًا من الحياة الاجتماعية الدينية كما صورت في الكتابات المقدسة . وكان للموسيقى مكانها في الحياة الدينية لأغراض إقامة الطقوس وأداء الشعائر والتعبير عن التفاني في التعبّد . وفي الجانب الديني ، وصفت الموسيقى في « الكاماسوترا » (١) « بأنها أول حاجة في الفنون الأربعة والستين التي يجب على رضيع المولد أن يتعلمها لاشباع نفسه بالنواحي الجمالية والمسلية . وقد أثر ربط الموسيقى بالظواهر الدينية والدينية في كل من الأدوات والهيكل الاجتماعي للموسيقى في الهند . وقد تمايزت الموسيقى بمعناها الديني والديني مع أساليب كلاسيكية وشعبية ودارجة مختلفة . واتخذت الموسيقى الهندية المعاصرة كثيرا من الاتجاهات الجديدة ، واستخدمت الآلات الحديثة الوافدة من الغرب بخاصة ، وصدرت أساليبها الكلاسيكية والشعبية والتقليدية إلى البلاد الأخرى . وكان هذا الاحتكاك الخلاق بموسيقى الهارموني وبالموسيقى الشعبية حافزا جديدا ، فتح آفاقا أكثر رحابة وتحررا من الأشكال التقليدية للموسيقى الهندية القائمة على اللحن والمقصورة على أفراد قلائل . وسنناقش في هذا المقال التغييرات الجذرية في الظواهر الموسيقية .

بقلم : أ. ب. جوشي :

الكاتب : أ. ب. جوشي ، أستاذ علم الاجتماع بكلية
MLV. الحكومية - بيلواردا - بالهند - قام بدراسة
ميدانية عن الفنانين في الهند وتشيكوسلوفاكيا ، ونشر مؤلفا
عن الرسومات الشعبية والرسامين الهنود (سنة ١٩٧٦)
وأخر عن الفنان في المجتمع الهندي ، ويعد الآن كتابا عن
الثقافة الجماهيرية -

ترجمة : حسن حسين شكري

المترجم : حسن حسين شكري ليسانس أدب ، ودبلوم
الدراسات العليا في الترجمة من كلية الآداب - جامعة القاهرة
اشترك في ترجمة دوائر المعارف الجديدة للشباب . وله كثير
من الترجمات الأدبية والثقافية والعلمية

الموسيقى الكلاسيكية :

كانت الموسيقى الدينية في أقدم عصور الفيدا تعتمد على نغمة نافرة واحدة
أطلق عليها «Udatta» ، والتي سرعان ما تطورت الى نغمتين احدهما نافرة والاخرى
أدنى منها «Unudatta» واتسعت الموسيقى بإضافة نغمة ثالثة اسمها «Svarita»
أو النبرة الرنانة التي أصبحت بالتدريج نواة للمجموعة الثمانية الكاملة وللنظام
السباعي لما يعرف باسم «Samveda» . (٢) الذي انحدرت تلاوته من سلم موسيقى
يشبه من حيث الشكل السلم اليوناني الفريجي . وقد أخذ مفهوم «الراجا» أي
الموضوع الموسيقي شكلا مهندا في عصر ماتنجا (٣) (القرن الخامس الميلادي) وما أن
حل القرن الخامس عشر حتى كانت الموسيقى الهندية قد حققت نوعا من الاتساق .
واليوم ، ثمة نظامان متماثلان الى حد كبير هما : النظام الهندوستاني (الشمالي) ،
ونظام كارناتاكا (الجنوبي) . ومع أن أصولهما متماثلة إلا أنهما يعلمان مختلفتين من
ناحية اللهجة .

وتقوم الموسيقى الهندية أساسا على اللحن أى : على أصوات يتلو بعضها الآخر فى وحدة جمالية معبرة عن حالة وجدانية ما . ويعرف الموضوع الموسيقى « الراجا » بأنه ارتفاع الصوت وانخفاضه بإيقاع محدد ، وأنه مناشدة عاطفية أو حالة نفسية يعبر عنها لحن ما يعنى فى وقت بعينه . ويتوسع الفنانون عند الأداء بزخرفة مرتجلة تدور حول نواة اللحن الأصل .

وتعرف اشكال الموسيقى الهندية المقصورة على أفراد قلائل باسم dhruvapada أو dhruvad ، وتحدثها النصوص القديمة بأنها أغنيات فى تمجيد الآلهة والملوك . ومع انتشار الملوك بالتدريج أصبحت الآلهة تمجد بأسلوب اقليمى يطلق عليه اسم deshi (موكرجى ، سنة ١٩٤٨ ، ص ١٥٠) . ونتيجة للاحتكاك بالموسيقى العربية الفارسية خرج الى حيز الوجود أسلوب أطلق عليه « خيال » (الفكرة أو الخيال) . وهو أسلوب يقوم على التحرر والتخيل والاتقان والرومانسية بدرجة أكثر . وأصبحت المؤلفات الموسيقية أرفع درجة من حيث الزخرف والرقعة . أضف الى ذلك أساليب هامة أخرى لا يعرف باسم ثومارى وتابا فى الشمال وتيلانا فى الجنوب . وحين أصبح الأسلوبان « ذروبار » ، « خيال » رياضة صوتية ظهر أسلوب « ثومارى » احتجا على أسلوب ال « ثومارى » . جوا من الرومانسية يصور بهجة الوصال والم الفراق ، والتشكك فيما هو آت ، والحنين الى الوطن . واكتسب أسلوب ال « تابا » أى أغاني حداة الابل فى الشمال الغربى مكانة مرموقة بعد تنقيحه . كما يقوم أسلوب ال « تارانا » على مقاطع تافهة المعنى تنسج فى نمط إيقاعى بعينه ، وتؤدى على نحو سريع . وفى الوقت الحاضر ثمة أسلوب الغزل ، وهو أسلوب فارسى فى الموسيقى الشعبية لاقى ذيوعا لجمال معناه ولتقدمه فى مشاهد فخمة . وقد صار جمهور المستمعين لغلات الغزل الموسيقية جمهورا كبيرا صادق الحب لهذا الأسلوب .

الاحتكاك بالغرب :

احتكت الموسيقى الهندية الكلاسيكية بالغرب من خلال زيارات أساتذة الموسيقى الهنود لأوربا . وفى سنة ١٩٢٠ تقريبا قام أوداى شينكار وهو رسام تحول الى موسيقى والشقيق الأكبر لراوى شينكار — بإدخال آلات موسيقية هندية والطبول الصغيرة وبخاصة مع الرقصات التى أخرجها على المسرح الغربى . وضمت فرقته عازفين على آلات : السارود والطنبله والستار . وكان هذا عصر الانطلاق لدمج الموسيقى اللحنية بموسيقى الهارمونى . كما احتك موسيقيون غربيون مثل : جورجيس اينسكو ويهودى منوهين وأندرية سيجوفيا بالموسيقى الهندية وبالموسيقين الهنود . وفى الوقت نفسه سمع الموسيقيون الهنود أساتذة الموسيقى الغربية العظام : توسكانينى ، وبييلروسكى ، وكاسالس وهيفتشى وكريسلىر . وأحضر الموسيقيون الهنود كثيرا من الاسطوانات الفونوغرافية الأوربية من الخارج . وكان رد الفعل الأول لدى جمهور المستمعين الأوربيين للموسيقى الهندية ، أنها موسيقى رتيبة كالصيرير ، تسير على

وتيرة واحدة ، ولا نبهج النفس . وبدت الموسيقى الهندية نمطا مكررا يصعب على المرء أن يقول متى بدأت ومتى انتهت . واتسع مجال الاحتكاك بالموسيقى الهندية مع ازدياد عدد زيارات الفنانين الهنود للبلاد الغربية . واشترك الموسيقيون الهنود في مهرجانات دول الكومنولث وفي احتفالات هيئة اليونسكو وفي أعياد الـ Bath وغيرها من المناسبات الدولية . ولقد أصبح دويتو يهودى منوهين وراوى شنكار فى الحفلة الموسيقية ليوم حقوق الانسان بالأمم المتحدة رمزا لالتقاء موسيقى الشرق بموسيقى الغرب . وشجعت حفلات الموسيقى الهندية والاحتكاك وجها لوجه بين جمهور المستمعين والموسيقيين الهنود على أن يتقن هؤلاء ذوقهم . ووصلت الموسيقى الهندية الى الولايات المتحدة فى العقد السابع تقريبا ونما اهتمام المستمعين الأمريكيين بالموسيقى الهندية ببطء . وجاء بعض الشباب الأمريكى للتحسس من الذكور والاناث الى الهند لتعلم الموسيقى والرقص الهندى . ولكن هذه المحاولة كانت مجرد تضيق للوقت حيث عاد معظمهم الى بلادهم قبل أن يتمكنوا من استيعاب الجرعة الكافية . وثمة الآن عدد قليل من مدرسى الموسيقى والرقص الهندى الذين افتتحوا مدارس صغيرة فى المدن الأمريكية والأوروبية .

وبلغت شعبية الموسيقى الهندية ذروة جديدة حين اتخذت فرق البيتلز الموسيقى الهندية المعروفة باسم « ستار » وغيرها من الأساليب الموسيقية الهندية . وقام جورج هاريسون بتعليم الـ « ستار » بخاصة لفرق البيتلز ولكن الحماس للموسيقى الهندية فى الغرب انطرد ببطء الى مستواه الأصلى . ويعلق شنكار (سنة ١٩٦٨ ، ص ٣٩) على ذلك قائلا :

« يعتقد كثير من الناس فى هذه الأيام أن للموسيقى الهندية تأثيرا كبيرا فى الموسيقى الشعبية . ولكن رأى الشخصى هو أن صوت « الستار » هو الذى تأثر وحده فى الموسيقى الشعبية وليس الموسيقى الهندية الحقيقية » .

وفى العقد السابع أصبحت الموسيقى الهندية الماريجوانا واليوجا رموزا لثقافة الشباب فى صفوف الهيبيز والشباب فى الغرب وفى الهند أيضا . وساعد كثير من الجماعات الصاعدة التى عرفت باسم جوروس - Gurus وسواميز - Swamis أى « الزهاد » ، البهوانز - Bhagwans أى « الآلهة » على انتشار الموسيقى الهندية . وصاحب اهتمام بالصناعات اليدوية والفن الهندى - ومع أن الموسيقى الهندية كانت قد تأثرت بالموسيقى الغربية على المستوى الشعبى إلا أن شكلها التقليدى ظل كما هو ، وبعثت الموسيقى الهندية بألوانها الخالصة مع مرور الزمن . وقد عقب جيل الموسيقيين الجديد من الهنود فهمهم ، وصقلوا أساليبهم وكيفوها مع الاتجاهات الحديثة مع الاحتفاظ بأجادتهم للموسيقى التقليدية . وكان هذا الجيل على وعى بالاتجاهات العالمية فى الموسيقى وبالحساس الغربى للموسيقى الهندية بيد أنه تحاشى التهجين السريع للموسيقى الهندية ، فلم يقتبس كل أنواع الاتجاهات دون أعمال الفكر ، ومن أشهر المنشدین أسماء مثل : مليك راجون منصور وهيراباى

بادوديكار وبث جسراج وكيسورى آمونكار وكومار جاندهارفاسى وبهمسن جوشى والأخوة داجار . ومن أشهر العازفين على الآلات : على أكبرخان وولايت خان وأحمد على خان وباسم الله خان . وهؤلاء بعض الذين حافظوا على أحياء التراث وجعلوا من الموسيقى الهندية الكلاسيكية موسيقى شعبية .

اقتبس الموسيقيون الهنود آلات غربية بعينها ، وبخاصة الكمان الذى صار آلة لا غنى عنها ، وجزءاً لا يتجزأ من الموسيقى الهندية المعروفة باسم « كرناتادا » . وفى أثناء الحكم البريطانى اختفت القصور الوطنية أو تفككت . وصارت الحفلات الموسيقية التى كان من المألوف إقامتها فى قصور ملاك الأراضى والنبلاء وفى بيوت التجار الأثرياء والأثرياء بمثابة أمر ماضى دخل فى حكم التاريخ . وقد قوى إحياء الاهتمام بالموسيقى الكلاسيكية ظهور طبقة متوسطة متعلمة فى المناطق الحضرية . وأنشئت هيناتا لتطوير الموسيقى . وأقام كل من بانديت بهتخند و بالوسكار عدداً ضئيلاً من معاهد تعليم الموسيقى فى العقد الرابع . وبدأت الطبقات الوسطى - أى خريجو الجامعات وموظفو الحكومة والمحامون والمدرسون والأطباء والمهندسون والصناع الثريون والتجار الأثرياء فى الاهتمام بإحياء الموسيقى التقليدية . وصارت المعرفة بالموسيقى والرقص تزيد من إتاحة فرص الزواج لفتاة الطبقة الوسطى من زوج من أبناء طبقة أعلى .

الموسيقى الشعبية :

واصلت الموسيقى الشعبية ازدهارها دون أن تزعجها التغيرات السياسية ، لأن الجماهير ترعاها أكثر من رعاية الصنف . وتمتع الموسيقيون الشعبيون بمساندة الطوائف والمجتمعات المحلية والمؤسسات الدينية وعامة الجمهور .

لقد نشأت الموسيقى الهندية الكلاسيكية من كل من الموسيقى الشعبية والدينية بعد أن طورت شكلها الكلاسيكى استجابة لاهتمامات الطبقات العليا . وظلت الموسيقى الشعبية على اتصال مستمر بالموسيقى الكلاسيكية والدارجة فى عملية أخذ وعطاء متواصلة . وبصفة عامة نجد أن الشعراء الغنائيين ومؤلفى الموسيقى الشعبية مجهولون ، وأن الموسيقى الشعبية تغنى بالهان سهلة وتصاحبها آلات بسيطة ، بما ذلك الآلات الوترية والنايات الكبيرة والصغيرة والطبول التى يسهل حملها وأنواع كثيرة من النواقيس والأجراس القرصية والصنوج الصغيرة وغيرها من الآلات المصاحبة .

وللموسيقى الشعبية علاقات وطيدة بالحياة الاجتماعية اليومية ، ومضمونها أكثر أهمية من شكلها . وهى تعالج موضوعات شتى : تمجيد الطبيعة وفصول السنة وأعياد البذر والحصاد وأعياد ميلاد الأطفال والزواج . الخ ، كما تعبر أغاني الحب عن سعادة الوصال وآسى الفراق وعن الأمل والمستقبل .

وتقول كلمات أغنية حب من مقاطعة آسام :

سأكون أوزة ، وأصبح فى انائك

سأكون حمامة ، وأحط على سقفك

سأكون نسمة ، وأدخل جسدك

سأكون ذبابة ، وأقبل خدك (٤)

وقد سجل كثير من الأغاني الشعبية على جوانب الأفلام الروائية مما أتاح لها عظيم الرواج . ومن تلك الأغاني مثلا : أن سيدة جميلة تحمل الطير رسائلها ليخبرها ببيعاد وصول محبوبها ، وتطلب أن يرسل لها بعض الحل ، أو تبته شكواها . ومن موضوعات هذه الأغاني أيضا التعبير عن حب الأزواج .

هذا ، ويقوم الفنانون التقليديون بفناء الملاحم الشعبية . وفى مقاطعة راجمستان . يقدم اثنان من المطربين الجوالين هذه الملاحم . وخلفهما ستارة كبيرة ذات رسوم ضخمة بالألوان الزاهية ، ويصوران أحداث الملحمة بالفناء والرقص والعزف على الآلات الوترية . بيد أن المطرب الشعبي شخصية متقلبة ، ولا يتمتع إلا بقدر ضئيل من الوان الثقافة (٥) .

وتعد جماعات منشدى التراتيل التى يطلق عليها بهاجانز Bhajans من المناظر المألوفة فى كل أنحاء الهند بما فى ذلك المدن الكبرى وهى دليل الاخلاص فى التعبد ، وتنظم حفلاتها بشكل غير رسمى فى مقار المعابد وفى نواحي الشوارع . أو فى المنازل والقاعات الخاصة . ويقول منجر (سنة ١٩٧٥ ، ص ١٧٤) أن هناك ما يقرب من مائة جماعة موسيقية من هذا القبيل فى مدينة مدراس وحدها . وتحفظ العائلات الموسرة أو الجماعات الغنائية بعدد قليل من الآلات الخاصة بالموسيقى التبعية . ويتراوح قوام جماعة منشدى التراتيل الدينية بين خمسة وخمسة عشر منشدا من الذكور . وربما ينضم اليهم النساء اللاتي يحضرن مثل هذه الحفلات ، ولكن العنصر النساء لم يدخل فى تكوين هذه الجماعات قط .

الموسيقى الدارجة :

يعد مصطلح الموسيقى الدارجة فى الهند مرادفا لموسيقى الفيلم . وموسيقى الفيلم هى ذلك العنصر الخاص بثقافة الجماهير ، اذ يستمع اليها ويفيها أكبر عدد من الناس وبخاصة الشباب . وهى تعزف على أنواع مختلفة من الفونوغرافى الآلى ، وتبث فى المذياع وشرايط أجهزة الكاسيت . وقد توالى الأغاني الناجحة واحدة بعد الأخرى ، ولاقت رواجا كبيرا . وساعد على ذلك وسائل النشر وانتشار الأقلام . وقد راجت أغاني الأفلام الهندية فى الهند كافة محطة حواجز اللغة . وأحيانا نجد أن اللسون العاطفى أو نوعية الصوت هو سبب هذا الرواج ، وأن اللحن والنغمة هما السبب فى أحيان أخرى . وقد تساوى رواج الأفلام الهندية فى المناطق الريفية والحضرية .

على السواء ، حتى أصبحت هذه الأفلام تجاريا ضخما يشترك كل من مؤلفي الأغاني وقائدي الفرق الموسيقية والمطربين والمجموعات المصاحبة من العازفين . وقد سجلت أول أغنية في الهند سنة ١٩٠٢ ، وغناها المطرب جوراجان في يومباي . كما عرض أول فيلم ناطق « آلام آرا » في يومباي في الرابع من مارس سنة ١٩٣١ : وكانت موسيقاه هي السمة المميزة له . وكان الممثلون والممثلات - في الأفلام القديمة التي من هذا النوع - هم الذين يغنون أغاني الأفلام بأنفسهم . وبالنسبة للأسلوب المسرحي فقد بدأ الاستماع الى الأغاني بعد تسجيلها على اسطوانات في سنة ١٩٣٣ . وكان يعتقد أن الأغاني هي أساس الفيلم خلال العقد الرابع . وقد تضمن الفيلم الشهير « شيرى فرهاد » أي « قصة حب » على اثنتين وأربعين أغنية . وفي العقد السادس تقريبا ، دخلت الأغاني الكلاسيكية الخفيفة في الأفلام . ولا وست الحرب العالمية الثانية دائرة الاحتكاك بالغرب أدخلت آلات موسيقية جديدة مثل التي أدخلت في أساليب الموسيقى الغربية . ولكن حتى سنة ١٩٤٨ كانت الأساليب الكلاسيكية والشعبية هي المسيطرة على الصورة الموسيقية . وبعد عام ١٩٦٠ تطورت موسيقى الفيلم الهندي تطورا سريعا للغاية واتخذت سمة غربية . وفي العقد الخامس كان يكفي عازفان اثنان لتسجيل موسيقى الفيلم ، وبعد ذلك تزايد عدد العازفين الى ما يزيد على مائة عازف . وفي الوقت الحالي ، نجد أن مائتي عازف قد عملوا في شكل كورس لتسجيل موسيقى فيلم « تشيلابابو » . وقد رسمت اقدم الموسيقى الشعبية الصارخة *Pop music* التي تشمل الهزات الشديدة والخفيفة في الأفلام الهندية ، وأصبحت موسيقى الأفلام لونا متميزا بذاته ، وهي تحتاج الى دراسة منهجية .

وعلى الرغم مما اكتسبته موسيقى الأفلام من شعبية كبيرة الا أنه ليس هناك مدارس معترف بها لتعليم هذا اللون من الموسيقى وقد أصبحت موسيقى «الديسكو» نوعا من الهوس الحديث . وقمة عشر أغنيات لكل من بيلو. وناطيا حسن من هذا اللون ، بيع منها في اليوم الأول ١٠٠,٠٠٠ اسطوانة ، وضربت بذلك رقما قياسيا . ويتحكم ويسيطر على موسيقى الفيلم قائلو الفرق الموسيقية ممن لهم خبرة ميدانية بأذواق الجمهور ومعرفة عملية بما يشبع الاحتياجات الخاصة بالأداء السريع الموثوق به . وفي بعض الأحيان نجد قائدي الفرق الموسيقية يدعون الموسيقيين الملمين بالتراث الكلاسيكي للاشتراك في موسيقى الأفلام التجريبية الجديدة . ولكن عدد المستمعين الى هذا اللون من الموسيقى محدود جدا . وليس «ميسسورا» للموسيقيين الدخول في المؤسسات المنتجة لموسيقى الفيلم .

الموسيقيون :

ان الهيكل الاجتماعي للموسيقيين ليس الا هيكلا هرميا يحتل قمته عدد من الأساتذة الراسخين في هذا الفن . والحاجة الى هؤلاء الأساتذة ماسة جدا لحياء الحفلات الموسيقية القومية أو حفلات في خارج الهند . وبعد هؤلاء الموسيقيون من الناحية الاقتصادية من الأثرياء ، ويهتمون بالشهرة عن طريق ما يحيونه من حفلات ومن

خلال راديو عموم الهند ، والاسطوانات والأفلام والصحف . وبلى هؤلاء الأساتذة في الهيكل الهرمي الموسيقيون الصاعدون الذين يحاولون - بفضل تشجيع ومساندة أصدقائهم ومعلميهم - أن يصلوا إلى مكانة معينة في عالم الموسيقى بأعمالهم . والفئة الثالثة : هم أولئك الموسيقيون الذين ليس لهم تطلعات ، ولا تتاح لهم فرصة اظهار مواهبهم ، فقفنوا بالشهرة المحلية . وفي قاعدة هذا الهرم نجد الموسيقيين المصاحبين من الطلبة والشباب وأعضاء الفرق الموسيقية بالفنادق .

والموسيقى الهندية الكلاسيكية مصممة أصلا للعازف المنفرد . وهذا العازف هو الذي ينظم المصاحبة ويحدد الحركة والإيقاع وبداية ونهاية العمل الموسيقي . وكانت مهنة الموسيقي مهنة وراثية ، وسيطرت عليها أسر مسلمة في شمال الهند ، والطوائف الهندية العالية ، والبراهمة في جنوب الهند والبنغال (١) .

وقد ساعدت سلالة أحد أساتذة الموسيقى على نشوء ما يعرف باسم Ghanaras (٧) ، وهي أساليب موسيقية خرجت إلى حيز الوجود تقوم على علاقات ثلاث : السلالة والتعليم وقرابة المصاهرة . وأساتذة الموسيقى الهنود ليسوا موسيقيين بالوراثة ، بل هم من البراهمة ويسمون Panditji - أي الرجال المتعلمين - أو Gurus .

وقد وجد الهيكل الاجتماعي للموسيقى من الناجحين والفاشلين ، ومن المعترف بهم ، ومن الهواة ، ومن الفنانين المبدعين وغير المبدعين . كما أن التقسيم الصارم للمجتمع في ظل نظام الطوائف ، وحيث تحكم قواعد التفاعل والسلوك تطور وتموكل فرد من مولده حتى ماته ، قد أثر في الموسيقى . وهناك كثير من الطوائف المهنية المتخصصة في الموسيقى . يبعد إلى طبال وزمار بكل قرية وبكل أسرة من الأسر المستولة عن أماكن زيارة الحجاج ، بتقديم خدماتهم في المناسبات والمهرجانات التي تقيمها القرية ، أو في طقوس الأسرة واحتفالاتها . كما يرجع أصل مطربي الحفلات العامة والمغنيين الشحاذين والمصاحبين للفتيات الراقصات إلى طوائف مثل : dom, Kanjar, mirasi, sargara, dholi pirana, dapholi, Fakir وينظر إلى الموسيقيين الجوالين في الهند على أنهم تراث حي ، وهم ينتقلون من مكان إلى آخر لخدمة المجتمع المحلي .

وترعى كل الطوائف أبناءها من الموسيقيين القبلين ال Bhots ، وهم الذين يتغنون بأبجاد ساداتهم . وفي مقاطعة راجستان نجد للطبالين dholis معنى طائفي ولهم تابع أيضا يعرف باسم dhanmanga يغني لهم . وبالمثل نجد أن ال damanis يغنون للـ rajputs وال phadalis يغنون للـ Kunjra (الجزارين) . وبعض الطوائف مثل طائفة Langa - وهي طائفة زراعية مسلمة - تعمل بالموسيقى بعض الوقت في الجزء الغربي من صحراء راجستان . وقد اتخذت الموسيقى حرفة لها مؤخرًا ، وتراجع شعبيتها في المراكز الحضرية إلى ذلك (لالاس ، سنة ١٩٦٢ ، ص ٧٧) .

وللمنشدین فی الھیکل الاجتماعی للموسیقی مکانة أعلى من عازفی الآلات ومن المصاحبین الذین یحتلون أدنی مستوى فی هذا الھیکل . وبعد العازفون علی آلة الـ *Sarangi* وعلى الطبلۃ من المصاحبین الأساسیین ویعرفون باسم *sarangias* و *tablas* ، وهم مرتبطون من الناحیة التقلیدیة بالفتیات الراقصات المغنیات وبالواخیر ، وقد وصموا بالعار بسبب هذا الارتباط .

التطوع والتدریب ونزعة الاحتراف :

یتطوع الموسیقیون من تشکیلة من الجماعات الاجتماعیة ای : من الطوائف التی تمرست علی الموسیقی بالوراثۃ من الهنادک والمسلمین ومن عائلات موسیقیة متخصصة ومن المحیطیات المتحدرات من ذریۃ الأم . وینشأ الموسیقیون من الطوائف العلیا والدنیا ومن البراهمة والمنبوذین . وقد تلقی أساتذۃ الفن - الموجودون فی الوقت الحالی - تعلیمهم الأولی فی الموسیقی علی أیدی أقاربهم ثم اتجهوا بعد ذلك الی الأساتذۃ المشهورین للدراسة المتقدمة . وفی آیامنا هذه ، توفر المدارس والکلیات والجامعات التدریب العام فی الموسیقی ، ولكن التدریب المتقدم مازال متاحا من خلال العلاقة المعروفة باسم *guru-Shisya* ای علاقة (المعلم - التلمیذ) . ویجذب أفضل الموسیقییین أحسن التلامیذ . ویقوم التعلیم علی أساس التقليد : ففی أول الأمر یتعلم التلمیذ البنادیۃ الأساسیة للفناء والعزف باستماعه الی أستاذه بأكبر قدر من العناية . ویقسم التلمیذ بطابع أستاذه الذی سبق أن اتسم بدوره بطابع أستاذه ، ومن ثم تتكون سلسلة وراثیة من المعلم - التلمیذ : ویتولی الأستاذ تثقیف تلمیذه فی الحیاة الموسیقیة . ویلاحظ نیومان (سنة ١٩٨٠ ، ص ٥٠) : أن الأستاذ ینقل عنصرین لا یتاح نقل أى منهما بأی وسیلة أخرى من وسائل التعلیم هما : سر المهنة المقصور فهمه علی فئة بعینها ، وطریقة حیاة الموسیقی . ونجد أن التلمیذ لا یدفع مصروفات منتظمة لقاء تعلیمه ، ولكنه یقدم هدایا نقدیة وعینیة فی مناسبات مثل أعیاد المیلاد والمهرجانات وعند إقامة الطقوس .

وفی السنوات الأخیره بدأ کثیر من شباب الطبقتین الوسطی والعلیا فی تعلم الموسیقی کھواية فی مدارس الموسیقی والرقص التی أسست منذ وقت قریب . وهم یتعلمون الموسیقی الشعبیة بسرعة ، ویحرزون مکانة « المغنی الجامعی » . ویعتقد الموسیقیون أن الطلاب الذین یمیغون النجاح السریع لیسوا جادین فی تعلم الموسیقی ، وأنهم منجذبون الی الموسیقی والآلات الغربیة . وعلى أية حال فقد ساعدت هذه الانبجاعات علی زیادة اهتمام الجمهور بالموسیقی .

ودخول مؤسسة موسیقیة فی الهند أمر صعب المنال . أولا : لابد للفنان الصغیر أن یحوز علی رضا أستاذه والموسیقییین فی مدرسته ، فإذا حاز القبول ووافقوا دخل عالم الموسیقی الذی یحتاج فیہ الی مساعدة المصاحبین والأصدقاء والی تشجیع الخبراء المتمکنین . وربما یمتفرق النجاح الاقتصادی فی عالم الموسیقی سنوات طويلة .

يكسب الموسيقيون في الهند عيشهم بطرق مختلفة . والكثير منهم موظفون بالجامعات وبالكليات وبالمدارس ، يعملون مدرسين للموسيقى . أما الموسيقيون المشهورون والصاعدون فانهم يجربون حظهم في بومباي - مدينة السينما والأفلام - حتى يصلوا الى قلوب الجماهير . ويستخدم راديو عموم الهند ١٠٠.٠٠٠ موسيقى ، بين عاملين فيه أو فنانين مؤقتين باستوديوهاته المختلفة ، ويعمل بعضهم في الفرقة الموسيقية لراديو الهند ، أو مؤلفين موسيقيين ، ومنهم من يعمل في المجال الموسيقي لحسابه الخاص . كما ترعى العابد الموسيقيين الشعبيين ، وكذلك القرى والطوائف المختلفة في ظل النظام التقليدي المعروف باسم *Tajmani* (٨) أي العلاقة التقليدية بين السيد والطوائف الخادمة . هذا وتدعو الفنادق الحديثة وغيرها من الهياكل بما فيها المؤسسات التجارية الموسيقيين المشهورين من الخارج . وتشرف مجموعة من المؤسسات في المدن الكبرى على اقامة الحفلات الموسيقية . وقد شجع نجاح الفرق الموسيقية التي تطوف بالبلاد الأجنبية وتضم بعض الموسيقيين المبرزين كثيرا من الموسيقيين الآخرين على اقامة حفلات موسيقية لحسابهم الخاص في أوروبا وأمريكا الشمالية . وصار العائدون منهم من الخارج رمزا ملحوظا للنجاح وعاملا من عوامل الهيبة والامتياز . وواقع الأمر أن قلة قليلة من الموسيقيين هي التي تكسب عيشها من الحفلات الموسيقية ، بينما يجب على آلاف من الموسيقيين البحث عن عمل آخر بجانب الموسيقى لكسب الرزق . وقد اكتسبت الموسيقى كهيئة للنساء مكانة كبيرة في الفترة الأخيرة . ففي بداية القرن العشرين كانت المطربات المحترفات من النساء يصمن بالعار على أساس أنهن مغنيات للجمهور بل وعاهرات . ولكن إعادة أغاني الأفلام وحياء الموسيقى كعنصر من عناصر النزعة القومية أتاح فرصا محترمة للمرأة حتى تدخل في عالم الموسيقى من جديد . وقد تركت كثيرات من المطربات العظيمات آثارهن في عقود الستين القليلة الأخيرة ، فنالت ملكة الطرب س. م. سوبولاكشمي تكريم هيئة اليونسكو منذ فترة قريبة ، ودخلت لاتا منجيشار التاريخ بأدائها ما يزيد على ٣٠٠٠٠ أغنية في أفلامها الثلاثين سنة الأخيرة . وأصبح الغناء الذي تؤديه مجموعات من النساء في الاحتفالات أمرا مألوفاً على الرغم من خضوعهن كمصاحبات لسيطرة الرجال . ويمد الغناء بين الطبقات العاملة الوضيعة أحد الأشغال الرئيسية المنخفضة لرتابة يوم يملأه الكدح . وربما تقوم المرأة بتعليم الموسيقى والرقص ، وقد يكون لها تلاميذ ، ولكنها لم تحظ قط بالوصول الى مرتبة المعلم .

الفرق النحاسية والأوركسترات :

أصبحت فرق الموسيقى النحاسية التي أدخلها البريطانيون شيئا مألوفاً فيما تحتفل به الأسرة من مناسبات ، وفي الاحتفالات الاجتماعية . وربما يوجد ما يتراوح بين خمسين ومائة فرقة منها في مدينة يبلغ عدد سكانها مليون نسمة . وتخدم هذه الفرق المدينة والبلاد والقرى المحيطة بها . وربما يكون لقائد الفرقة مكتب مستقل ، أو يتخذ بيته مكتبا ، حيث يحفظ ما يملكه من الآلات وملابس لأعضاء فرقته . وباستثناء قائد الفرقة يعمل باقي أعضائها موسيقيين بعض الوقت ، ويستأجرهم

قائد الفرقة • والموسيقيون الذين يعملون في هذه الفرق يكونون في أغلب الأحوال مهاجرين من المناطق الريفية أو من عمال المصانع الخ • وتوفر الفرق النحاسية أعمالا لعدد كبير من الموسيقيين التقليديين المنتمين الى الطوائف •

وتعتمد هيئة الفرق النحاسية على عسكد عازفي الآلات وعلى نوع الملابس ، والنغمات الشعبية التي تقدمها • وقد أصبح منظر المنشدين في هذه الفرق الذين يطوفون بعربة كبيرة متحركة بها مذياع ، شيئا مألوفًا • كما يقوم الصبية ، والفتيات أحيانا بعزف موسيقى الديسكو مع الفرق ، وهو أمر يثير انتقادات بين الأجيال الأكبر سنا •

ويعد استدعاء الفرق النحاسية دليلا على الهيبة وسيلة لرفع مكانة الأسرة التي تستأجرها • ولا يتوقع من الفرق النحاسية أى نوع من الابداع ، لأن هذه الفرق خارجة عن نطاق مملكة فن الموسيقى •

ويستخدم الموسيقى الهندى أقل عدد ممكن من الآلات لأداء لحن ما ، بل ويعتقد انه اذا أمكن أداء لحن بألة مفردة • فلن تكون هناك حاجة الى أي تحسين أوركستراى • ولكن مع نشوء أساليب مختلفة للحياة وديناميات في الثقافات الموسيقية أدخل في راديو عموم الهند أوركسترا جديد حوالى سنة ١٩٥٠ ، وألف له والتر كوفمان ستة ألحان استخدم فيها بعض الآلات الهندية بجانب الآلات الغربية • وكان هذا أول أوركسترا يستخدمه راديو عموم الهند ، وضم ثمانية وعشرين موسيقيا ، بما فيهم العازفون على الآلات البترية • كما كون في عام ١٩٥٢ فرقة للآلات الإيقاعية كل من : راوى شنكار وت.ك. جايا رام آيار اللذين لدهما الشهادة على التجريب مع الموسيقيين ذوى الاتجاه التقليدى ، فطوروا الأوركسترا حتى بلغ درجة كبيرة من الكفاية • وعلى الرغم من الأوركسترا قد أصبح سمة منتظمة في الاذاعة ولدى الجمهور العريض الا أن موسيقى الفيلم الأوركسترالية هي التي تلاقي الرواج حقا •

جمهور المستمعين :

لقد نجحت الموسيقى الهندية في الحفاظ على تقاليدها عبر تاريخها الطويل ، وانتشرت فيما وراء حدودها الثقافية الأصلية • وكان من المعتاد تقريبا أن تقام الحفلات الموسيقية الهامة تحت رعاية خاصة • ولكنه منذ ظهور عصر وسائل الاعلام الجماهيرية ظهر جمهور جديد من مستمعي الموسيقى • وقد حول هذا الجمهور حفلات الموسيقى الى أنشطة عالمية • وقبل ذلك كان من يشتغل بالموسيقى يراها مثلا أعلى ونشاطا مقدسا يخاطب به الآلهة ، ولكنه الآن يخاطب البشر - أى جمهور المستمعين • وقد صارت مهنة الموسيقى مهنة محترمة ، وأخرجت الشعبية الجماهيرية الموسيقيين من عزلتهم في القصور الى عالم السرعة والمنافسة •

وجمهور المستمعين متخاير الامشاج من ناحية الشخصية والذوق . وقد نجد في حلقة موسيقية كبرى من الحلقات التي تقام في قاعة عامة او في مسرح أو تحت ما يعرف باسم *pandals* (٩) وتباع لها تذاكر أن هذا الجمهور مكون من (السميعة) الحبراء ومن المعجبين بالفنانين ، ومن أقارب منظم الحفل وطلبة المعاهد الموسيقية والموسيقين الآخرين ، ومن الداخلين الجدد الى ميدان الثقافة الموسيقية . وتوصل الموسيقيون الى فهم طبيعة جمهورهم ، فعدلوا أداءهم ليتناسب مع ذوق الجمهور . ويحتل (السميعة) الحبراء للقاعد الأمامية ، أو فوق السجادة ، ويجلس وراءهم باقي المستمعين . وعادة ما تبدأ الحلقة الموسيقية في الساعة التاسعة مساء . وما أن تحين الحادية عشر حتى يغادر القاعة أولئك المستمعون الذين ليس عندهم ثقافة موسيقية رفيعة . وبعدئذ تنشأ ألفة وثيقة تمكن الفنانين من اظهار مقدرتهم (للسميعة) حتى صباح اليوم التالي اذا ما كان هناك قدر كاف من الحماس . كما أن جمهور المحافل التي تقام في المنازل الخاصة يعد نوعا آخر من جمهور المستمعين ، الذي يتكون من (السميعة) وحدهم أو من الموسيقيين الآخرين والأصدقاء . وهذه المحافل مفيدة من الناحية الفنية للمؤدين ، وتساعد على ذيوع شهرتهم بين محبي الموسيقى .

وجمهور المستمعين للموسيقى الشعبية أكثر نشاطا وحيوية ، وأكثر عددا ، ويتكون من أفراد الجيل الجديد . ويكون في بعض الأحيان صعب المراس في سلوكه وتقديره وتذوقه ، ويتصرف تصرفات تشكل مخالفات للقانون والنظام .

صناعة الموسيقى وجمهور المستمعين :

هناك أربع وسائل هامة هي : الاسطوانة وشرطة الكاسيت والأفلام ، والاذاعة والتلفزيون ، والمعاهد الموسيقية قد صار لها في الوقت الأخير تأثير عظيم على الموسيقى الهندية . وقد أنقذت هذه الوسائل ، وأخرجت الى النور كثيرا من الموسيقيين المغمورين . وقد خلقت الاذاعة الاهتمام بين الأطفال والنساء ، ويسرت لهم ولهن تنمية الاحساس الموسيقي والحكم المتأرن . ومنذ العقد الرابع ، نجد أن محطات الاذاعة أتاحت فرصة احتكاك الموسيقيين بالجمهور ، كما شجعت ثورة الترانزستور مستمعي الاذاعة بدرجة أكثر . وبالهند ما يقرب من ٢٥ مليون جهاز راديو ، وأربع ومائتين محطة اذاعة (١٩٧٩) ، اذاع راديو عموم الهند الموسيقي مدة بلغت ١٣٩ و ٣٨٠ ساعة في سنة ١٩٧٩ - أي ٣٨ في المائة من الوقت الكلي للاذاعة . وتقسم هذه المدة على النحو التالي ٣٤٣ في المائة منها للموسيقى الكلاسيكية و ٢٢١ في المائة للموسيقى الخفيفة و ١٧٣ في المائة لموسيقى الأفلام و ١٢٤ في المائة موسيقى دينية و ٩٥ في المائة موسيقى شعبية و ٤٤ في المائة موسيقى غربية . ويوضح الجدول رقم ١ تصنيف هذه التسجيلات الموسيقية .

ويشعر الموسيقيون بالفخر بأنهم من فناني الاذاعة . ولكن التوسع التلفزيوني لا يزال مقصورا على عدد قليل من المدن الكبيرة ، ويكاد يوفّر قدرا من التشجيع للموسيقيين ، ويعمل على اشباع حاجات الجماهير من الموسيقى .

الجدول رقم (١) بيان التسجيلات الموسيقية في الهند سنة ١٩٧٩

نوع الموسيقى	عدد الاسطوانات المنتجة
أغاني أفلام	٧٩٤
ألحان أفلام	١٤
أغاني دينية	١٦٩
أغاني شعبية	٥٦
أغاني كلاسيكية (صوتية)	١٨
عزف على الآلات كلاسيكية	١٣
مؤلفات دارجة	٨٣
ألحان غربية	—
أنواع أخرى	٦٨
المجموع	١٢١٥

وتعد صناعة الفيلم الهندي الآن الثانية في العالم ، وقد وسعت مجال الفرص للموسيقين ، وشجعت على التخصص وتقسيم العمل . وقد ارتفع عدد الأفلام المنتجة من ٢١٩ فيلما سنة ١٩٥١ الى ٧١٤ فيلما سنة ١٩٧٩ — ويصدر الفيلم الهندي الى تسعين بلدا من بلاد العالم . وتقول إحدى التقديرات أن ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ فنان يعملون في صناعة الفيلم والاذاعة . وثمة شركة واحدة تحتكر انتاج التسجيلات وتنتج حوالي ٣٠٠ اسطوانة طويلة المدة كمعدل سنوي . ويرفع ظهور أحد الموسيقيين في اسطوانة من مكانته . وتسجل الاسطوانات للموسيقين الناجحون وحدهم ، على المستوى التجاري . وتبيع محلات بيعها الاسطوانات وأشرطة الكاسيت للاستخدام المنزلي في كل مركز حضري . وثمة أيضا طلب متزايد على الموسيقى الهندية المسجلة في البلاد الغربية وعلى الموسيقى التي تعزف بمجموعة من الآلات بخاصة .

وقد أنشأت الحكومة المركزية وحكومات الولايات معاهد للموسيقى والرقص والتمثيل تشجعا للفنانين وللهيئات الموسيقية ، وللبعث في فنون الأداء . وتمنح الجوائز والمنح الدراسية لأساتذة الموسيقى المبرزين اعترافا بفضلهم ، ولكن الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المعاهد الموسيقية تعد ضئيلة ، وتحتاج الى دعم يتيح المساندة اللازمة وإلى انشاء فروع لها على مستوى الناحية .

الدراسات الاجتماعية :

أجرى قليل من الدراسات عن الموسيقى الهندية . وكان (د . ب . موكرجي

— وهو عالم اجتماع ميرز وخير في فن الموسيقى — أول من حلل صورة الموسيقى الهندية في سنة ١٩٤٧ في مقاله الموسوم *Sociology of Modern Indian Music* ولاحظ أنه كان هناك اتجاهان : الاتجاه الاحيائي والاتجاه الابداعي نتيجة لتأثير القوى الاقتصادية على التقاليد الهندية .

• وقد درس عالم الأجناس الهولندي فان در مير *Van Der Meer* (سنة ١٩٨٠ ، ص ١٩١) الموسيقى الكلاسيكية في شمال الهند . ويرى مير أنه على الرغم من نزعة الهوس بالاداء الخاص بالعزف ، الا أنه كانت هناك أساليب فنية المعية وتجديدات في الموضوعات الموسيقية الجديدة ، أخذت في الظهور ، بينما ظلت الموضوعات الموسيقية الهندية (الراجات) موضوعات أساسية ، وأن اقتباس الموسيقى الغربية لم يكن مقبولا قط في فن الموسيقى الهندية .

كما اقتنع *Deva* (سنة ١٩٧٣) بأن الاستجابة من جانب الأشخاص المتدربين موسيقيا وغير المتدربين كانت تسير في نفس الخطوط والأشكال التقليدية التي تنسب جذرة كبيرة الى (الراجات) .

وثمة دراسة على جانب من الأهمية قام بها نيومان (سنة ١٩٨٠ ، ص ٢٣٥) حول العلاقة بين شعب ما وموسيقاه حلل فيها الهيكل الثقافي ، والتنظيم الاجتماعي والاستراتيجيات المعدلة للموسيقين ، وتوصل فيها الى : تكاثر الأدوار الوظيفية والأدائية ، وتحديث التدريب ، والتوسع في التطوع للعمل بالموسيقى ، وتباين جمهور المستمعين ، ورعاة الموسيقى ، والدور المتغير ، ويمكن القول بأن العلاقات والكيانات الاجتماعية للموسيقين والتنظيم الاجتماعي للتراث الموسيقي ، قد تغيرت كلها حقا .

ويختم تعليقه بأن هذه التغيرات قد تظهر على أنها تغيرات راديكالية ، بيد أنه إذا نظر إليها من الداخل ، تظهر كامتدادات منطقية للهيكل الثقافي للحضارة الهندية .

ويصدر عدد قليل من المجلات الموسيقية التي قد تخصص أحيانا أعدادا منها للموسيقى الكلاسيكية والشعبية وموسيقى الأفلام . ومجلة سانجيت (الموسيقى) التي تصدرها بالهندية دار *Haras* تعد واحدة من المجلات الشهرية المنتظمة التي يتلقاها الجمهور بقبول حسن في شمال الهند . كما تصدر بعض معاهد الموسيقى مجلات من هذا النوع ، ولكن دائرة قرائها محدودة . وبوجه عام تضم كل المجلات الدارجة مقالات قليلة عن الموسيقى كل عام .

وعلى أية حال ، ثمة مجال فسيح للبحث الاجتماعي في الظواهر الموسيقية الهندية ، وبخاصة موسيقى الفيلم والموسيقى الشعبية المعاصرة وفن الموسيقى والمؤدين لهذا الفن ومستخدميه . وقد تسفر الدراسة المستفيضة للهيكل الموسيقي لمدينة بومباي — التي تعد بوتقة الانصهار ومركز الاشعاع لكل ألوان الموسيقى الهندية — عن نتائج هامة .

تعليقات :

- (١) كاما سوترا ، تأليف : واسميان (حوالى القرن السابع) رسالة منهجية عن فن الحب .
- (٢) سامفيدا (سنة ١٠٠٠ - ٦٠٠ ق.م) واحدة من القينات الأربع عن الفلسفة والطب والفن الهندية .
- (٣) ماتنديا ، كتب رسائله عن الموسيقى الاقليمية باسم **Brihaddechi** فى القرن الخامس -
وتتناول الموسيقى الاقليمية والرقص . وهي تختلف الى اخرى ، وتؤدى كما يحب الناس ، وتسمى **desi** (ديتوى) .
- (٤) مقتبسة من مجموعة د. ساتيا رثرى للمصانعة : **Meet** ، الترجمة الانجليزية ، والنص ، ص ٥ ، حيدر آباد ، دار سينتا للنشر ، سنة ١٩٥٩ .
- (٥) انظر دراسة او. بي. جوفى عن منشئ للاحم الشعبية فى **Painted Folklore and Folklore Painters of India** ، شركة **concept** للنشر ، دلهى .
- (٦) دانيال ليومان ، فى دراسته عن موسيقى دلهى ، ورأى أنه من بين ٧٥ موسيقيا ٤٣ من الطوائف المسلمة ، وتلاتين من الطوائف الهندوكية ، وواحد من طائفة السيخ . ورواه من المسيحيين ، وأن ٧٤ فى المائة كانوا ينتمون الى طائفة ميراسى ، وأن ٥٠ فى المائة من الموسيقيين الهنالك كانوا من البراهمة . ومن بين اللشدين وعازلى الآلات الوترية ، كان الموسيقيون البراهمة هم الأغلبية ، بينما عازرو الطبول ، والعازفون على الأكفاس كانوا ينتمون الى طائفة ميراسى المسلمة . ومن المسلمين سيطرت طائفتا كالاوانت وميراسى على المسرح الموسيقى . وقد تخصص أفراد طائفة كالاوانت فى موسيقى الانشاء ، وأفراد طائفة ميراسى فى العزف على الآلات .
- (٧) ثمة الآن أربع مدارس رئيسية للأسلوب (خيال) والمعروف شعبيا باسم غارانا (ومعتناه المثلث - للنزل أو الأسرة) وعلمه للدارس هي : مدرسة جواليور ، ومدرسة أجرا ، ومدرسة جياپور - أتروال ، ومدرسة كيرانا .
- (٨) **Jamani** ، تعنى الصلاة التقليدية بين السيد والطوائف الخادمة ، ويمامل حق خدمة الأسرة على نه حق مودى وقابل للخدمة .
- (٩) **Pandol** ، خيمة من القماش لللون ، يجلس المستمعون على أرضيتها .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

○ مجلة رسالة اليونسكو

○ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

○ مجلة مستقبل التربية

○ مجلة اليونسكو للمعلومات والكتبات والأرشيف

○ مجلة (ديوجين)

○ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتنا الدولية
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة من نخبة من الأدباء العرب.

تصدر الطبعة العربية بالإيعاز من الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمجموعة من مصر العربية.

التفاعل من خلال الموسيقى ديناميكيات العمل الموسيقى في المجتمعات الأفريقية

يزداد الاعتراف بأن الهياكل المستخلصة في الموسيقى لا تحكمها الوظائف الأولية للموسيقى فحسب ، باعتبارها إحدى وسائل الاتصال ، بل الكيفية التي ينظر بها كل مجتمع إلى الموسيقى من حيث القيم الفنية والفلسفية والاجتماعية ، وأنماط الحياة الموسيقية التي تساندنها كذلك . فحيثما ينظر إلى الموسيقى على أنها مصدر للمتعة الجمالية فقط ، يكون التأكيد على بعدها الفني ، وتطورها باعتبارها فنا جميلا يستكشف الأدوات الصوتية ، والشعر في استعماله الخاص ، في حين يتسع مجال قيمتها الفنية باستمرار . وإذا نظر إليها من وجهة فلسفية عريضة ، فقد يؤدي ذلك تنمية الموسيقى التأملية التي تؤكد على المعاني الرمزية ، واختيار الأدوات الصوتية التي يعتقد أنها تثير الانفعالات الروحية المناسبة ، وتخلق التوافق مع الكون ، أو تقيم جسرا يتصل بخوارق الطبيعة . ومن جهة أخرى ، حيثما يكون الاعتبار الأول للبعد الاجتماعي ، أو عمليات التفاعل عن طريق الموسيقى ، يكون التأكيد على الهياكل التي تسهل أداء الدور والانتماء فيه ، وتوجيه الاتصال ، وفورية الاستجابة .

والواقع الاثنوجرافي للموسيقى في أفريقيا يدل على أن هذه المعالجات الثلاث للموسيقى موجودة بدرجات مختلفة في الكثير من المجتمعات الأفريقية . ومع ذلك يبدو أن هناك تأكيداً خاصاً على البعد الاجتماعي ، وبالأخص على المعالجة التفاعلية لنظم

بقلم : ج. هـ. كوايينا نكيثيا

مدير معهد الدراسات الأفريقية بجامعة غانا (سابقا) : الآن
استاذ الموسيقى بجامعة كاليفورنيا ، لوس انجيليس • مؤلف
العديد من الكتب والمقالات عن الموسيقى والثقافة الأفريقية ،
منها : الترينامات الجنازية عند قبائل أطان ؛ قرع الطبول
عند سجنمات آكان بناتا ، الرقص والدراسا الموسيقية •
للموسيقى الأفريقية في غانا ، للموسيقى الأفريقية • حصل
على عدد من الجوائز •

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، دبلوم القانون العام من
جامعة القاهرة ، مدير الإدارة العامة للشئون القانونية
والتنظيمات بوزارة التربية والتعليم سابقا •

الموسيقى واستعمالها • ومن ثم فإن التنسيق التنظيمي للعمل الموسيقي يجعله ،
أسوة بسائر الثقافات التي تؤكد على البعد الاجتماعي جزءا من مجالات مختلفة من
الحياة الفردية والاجتماعية المنظمة •

ففي مجال الأسرة - على سبيل المثال - تتوفر الوسائل لأداء الأغاني المصاحبة
لعمليات الدق والطحن ، أو التهويدات (أغان يراد بها حل الطفل على النوم - المترجم)
لن يتفاعل من خلالها الأمهات ، ليس فقط مع أطفالهن ، ولكن مع غيرهن في البيئة ،
من حيث أنها تنعكس بصورة فردية على أزواجهن أو على علاقاتهن بالأقارب وغير
الأقارب • وبالمثل يشجع النطاق الاجتماعي الخلق الموسيقي لنشاطات الجماعات المهنية ،
مثل التجار ورعاة الماشية ، وصاندي الطيور والحيوان والأسماك والنقابات الحرفية
والجمعيات التعاونية ؛ أو تادية الأعمال البلدية ، لتنظيف الممرات في الأذغال ، وبناء
الجسور ، وإطلاق الزوارق على سطح الماء • الحاجة الى توليد الشعور الاجتماعي الذي
يدعم الترابط الاجتماعي تشجع على انشاء أندية للشباب والكبار ، للموسيقى
والرقص ، تخصص في أنماط الموسيقى الترفيهية ، في حين تندمج الأغاني في
حكاية القصص ، وفي الألعاب •

وعلى هذا الأساس أيضا ، تخلق مطالب الحياة الدينية الحاجة الى للموسيقى الخاصة بالآلهة ، أو بمختلف نشاطات العبادة ، وموسيقى الشعائر ، والجلسات المتعلقة بصحة الفرد الروحية والعقلية . ومن ثم تغطي الموسيقى مكانا خاصا في مجال العلاج ، اما بذاتها أو باعتبارها امتدادا للأعمال الرمزية المعدة لتحقيق الذات . وفي بعض مجتمعات زامبيا تستخدم وسيلة لعلاج من يشتبه في إصابته بمرض عقلي ، أو أن روحا تسلطت عليه ؛ وذلك بتكليفه بأن يفتي أكبر عدد يستطيعه من الأغاني ، في حين ينصت اليه بعض الأشخاص لمعرفة سر علته . فإذا لم يسفر الفناء عن تهدئة العليل ، تؤدي الشعائر المناسبة ، ويزداد النشاط الموسيقي قوة . وتستخدم هذه الطريقة أيضا - والى حد ما - في ترتيب تسلسل الموسيقيين الملكيين « انجومبا » حين يتبين أن حالة المريض ترجع الى موسيقى متوفى (٣) .

ويمكن اشباع الحاجة الى تعزيز الوشائج التي تربط وحدات من التنظيم الاجتماعي بعدة طرق ، منها الموسيقى والرقص . وتؤلف مجموعات خاصة من الأغاني وإيقاعات الطبول يمكن بواسطتها التعبير عن هوية الأفراد والجماعات ، في حين يشجع نظام الزعامة تهيئة الموسيقيين الملكيين وتدريبهم ، وتأليف الأغاني التاريخية التي تثبت شرعية أوضاع الحكماء ، أو الأغاني البطولية التي تمجد المثل العليا في المجتمع . وقد تفتقر بالموسيقى النشاطات العادية التي يمارسها أفراد المجتمع ، وبخاصة النشاطات المنظمة لمعالجة الأزمات من قبيل الحروب ، والاحتفالات التي تعبر عن مشاعر الجواهر .

هذه القائمة من الموسيقى ، والأحداث والمناسبات الاجتماعية يمكن مضاعفتها كثيرا وتطويرها بأمثلة نوعية من مختلف المجتمعات دون اضافة أى شيء ذي أهمية للصورة الانثوجرافية العامة للحياة الموسيقية ، أو الميل لاستخدام الموسيقى لتحقيق الأهداف الاجتماعية أو الوفاء بحاجات الأفراد أو الجماعات المنبثقة من الموسيقى ، لأنه يتبين مما سبق أن الموسيقى - رغم أنها متعة كبيرة لدى المجتمعات الأفريقية - ليست نشاطا قاصرا على نظم شغل أوقات الفراغ . فالموسيقى تتخلل كل مجالات العمل الاجتماعي التي يتحتم فيها توثيق العلاقات بين الأفراد ، وتأكيدا ، أو إعادة توصيفها ، كما تتخلل المناسبات التي تتطلب تشجيع التفاعل التلقائي . ومن ثم فالموسيقى يمكن أن تؤدي في البيت أو المزار ، أو الأماكن المتاحة للجمهور ، كمناسبات الشوارع ، أو الأرض المجاورة للمسكن ، أو قصر الزعيم ، أو السور ، أو ساحة عامة للرقص أو بعبارة أخرى ، حيثما يجري تفاعل في النشاط الاجتماعي بين الأم وطفلها ، أو بين الأطفال ، أو سائر الجماعات المتماثلة ، أو الأقرباء ، أو أعضاء الجمعيات ، أو في المجتمع بأسره .

العلاقة بين المؤدى وجمهور المستمعين

هناك في المجتمعات التقليدية الأفريقية - كما في سائر الثقافات - مجال للعمل الموسيقي ، بصفة فردية ، أو حتى منعزلة ، وبالأخص بالآت شخصية مثل المبريا

(وهي بيان يدوى) التى يعزف عليها الموسيقى وهو سائر فى طريق منعزل ، والنابى (الذى يعزف عليه رعاة الماشية) ، والآلات الوترية ، كالقوس ، والعود ذى الأوتار التى ينقر عليها ، والقانون ، والقيثارة التى يعزف عليها داخل البيت أو خارجه على الساحة الجاورة . ومع ذلك ، فبسبب التركيز الثقافى العام على التفاعل من خلال الموسيقى ، يزداد التركيز على الحفلات الموسيقية العلنية ، أما بالأداء الفردى أو الجماعى لأن المؤدين تواقون دائما ليس فقط لأن يشاركهم الغير موسيقاهم - مثلما نجد فى سائر الثقافات وإنما أيضا لا ينمو من الوجهة الاجتماعية إلى سائر أعضاء الجماعة عن طريق الموسيقى . ومن ثم فإن ناديا أو جمعية للموسيقى والرقص يؤدى كلاهما فى أماكن يمكن فيها اجتذاب حشود المتفرجين من أفراد المجتمع . ذلك لأن أية مناسبة للأداء يحكم على مدى نجاحها ، بعدة أشياء ، منها حجم جمهور الحاضرين ، ومدى التفاعل الذى ينتج من هذا الأداء . وعلى هذا الأساس ، فإن جماعة دينية تؤدى شعائر مصحوبة بالموسيقى قد تقسم أيضا عروضاً بالرقص والموسيقى لياتى أناس آخرون يتفرجون عليها . ذلك لأن الموسيقى والرقص الدينى ينظر إليهما فى بعض المجتمعات بعين الاعتبار لصفاتها التعبيرية والدرامية . والجمعيات من قبيل جماعات المقاتلين ، والطوائف المهنية مثل الصائدين تنظم أيضا عروضاً عامة فى احتفالاتها السنوية ، أو نشاطاتها الخاصة . وعلى هذا الأساس فإن موسيقى البلاط نفسها لا تعتبر فى بعض المجتمعات شيئاً يؤدى بنوع خاص لتلهية الملك وبناته . ولكن أيضا بمثابة شيء يؤدى ويشارك فيه الجمهور العريض فى المناسبات الاحتفالية والشعائرية . وفى حين يحتفظ للملك ببعض الرقصات أو الحركات الراقصة ، فإنه يسمح لحكم البلاط وغيرهم بالمشاركة الفعالة فيها ، ولو أن الذين يعرفون أصول الرقص والعادات والآداب المترنة بمثل هذه الرقصات هم وحدهم الذين يستفيدون من هذه الفرص . مثال ذلك أن عامة الناس فى قبيلة « آكان بفانا » أولئك الذين يجلدون فى أنفسهم الجراءة الكافية للرقص مع مجموعات الطبول الملكية ، يجب أن يراعوا دائما آداب اللياقة التى ينتظرها منهم الطبالون فى سلوكهم وملبسهم والمكافأة التى يقدمونها للطبالين . ويتطلب العرف - احتراماً للملك - أن يرقص عامة الناس عراة الأقدام ، وأن تسحب ثيابهم إلى أسفل حتى تسمى أكتافهم . والملك والنبلاء هم وحدهم الذين يحتفظون عند رقصهم بخفافهم وثيابهم المعتادة . وعلى ذلك ففى المناسبات العامة يمكن ملاحظة مستويات مختلفة من المشاركة فى الأحداث الموسيقية . ومن بين المسئولين عن المناسبة الموسيقية مسئولية مباشرة : مجموعة داخلية تعمل على مواصلة الأداء الموسيقى . هذه المجموعة الداخلية (وهي فرقة غالباً) هى أكثر المجموعات نشاطاً واستفراقة فى الموسيقى وسلوكها والاستجابات الموسيقية التى يتبادلها أفرادها فيما بينهم أو مع الحاضرين عند الأداء تبلى دائماً قوية ونشيطة ، إلا إذا فرض العرف استخدام الحركات الدقيقة الباردة للتعبير عن حدة الشعور . ومهما كان الشكل الذى تتخذه هذه الحيوية والدقة فى الشعور ، فإنها تتجلى دائماً فى صراحة وعلانية .

وحول هذه المجموعة الداخلية يلتف أولئك الذين يشاركون بأداء واستجابات معتدلة ، ولكنهم مع ذلك يسهمون في الأحداث الجارية ويستمتعون بها ، وقد يكون من بينهم أفراد لا يحملون من المسؤوليات مستوى الاشتراك في جماعة المنشغلين (الكورس) ، أو يكون حضورهم تشریفاً للمناسبة لكبر سنهم ، أو لأنهم من الرؤساء .

والمجموعة الثالثة هي التي توجد على محيط الدائرة ، وتشكل جمهور المستمعين والمتفرجين ، يأتون الى الساحة بدافع الفضول أو الاهتمام بجماعة المؤدين أو بماسيقاهم وآخرون يأتون لأنهم من الأقارب أو الجيران ، أو من أفراد الجماعة ، ويقفون بعامة حول الساحة للاستماع والفرجة في وضع مسترخ غير رسمي . ومن وقت الى آخر ، ينقل تركيز انتباههم من العرض نفسه الى أشياء أخرى ، وقد يتحدثون أو ينهمكون في نشاط آخر لا صلة له بالعرض نفسه . ومع أن هذه المجموعة كبيرة - وهي أحيانا أكبر من مجموعة المؤدين - فانها ليست قريبة دائما من مصدر الموسيقى كثيرها من المجموعات . وقد يسمع أفرادها جيدا الآلات الموسيقية القوية : كالطبول ، الا أن من لا يكون منهم قريبا من المؤدين قد لا يسمع دائما الأغاني بوضوح . كذلك فانه ان كانت الموسيقى تؤدي بالآلات ذات صوت رقيق ، فانهم لا يسمعون الأنغام بوضوح الا اذا اشترك معها المنشغلون أو الراقصون . وبسبب هذه الصعوبات فان اختيار أساليب العرض أمر له أهميته في العمل الموسيقي . والتغيرات في درجة الاهتمام تبعا للتغيرات في مدى فاعلية سماع أجزاء الموسيقى قد تعالج بالنشاطات التي تبذلها دائرة الرقص . وعلى ذلك ، ففي أثناء العرض تتوطد العلاقات بين المؤدى والمستمع أو المشاهد ، ليس فقط بالأصوات الموسيقية ، ولكن أيضا من خلال حركة الراقصين والأساليب المتكلفة أو السلوك المنمق عند المؤدين . وعندما يصير العرض مثيرا ، يبدأ الذين لا يستطيعون رؤية الراقصين بوضوح في الاقتراب من المؤدين ، وتضييق دائرة الرقص . وعلى ذلك يكلف جماعة المؤدين بعض الأشخاص بتنظيم الجمهور ودفعه الى الوراء من حين الى حين حسب الضرورة .

وما دامت جماعة المؤدين تتخصص عادة في عدد محدود من الأشكال الموسيقية - نمط موسيقي واحد أو نمطين - فان الذين يحضرون عروضهم لا يتوقعون منهم شيئا غير الذي يعرفونه . ولما كان الكثير من هؤلاء على دراية بالموسيقى ، فان المتعة التي يحصلون عليها لا تتوقف فقط على تجديد التجربة الموسيقية ، ولكن أيضا على التفاعل المترتب عليها . فبينما يستمر العزف الموسيقي ، فانهم يبذلون مشاعرهم عما يسمعون ويرونه في أية لحظة . وفي بعض المجتمعات يبذل الأفراد تقديرهم بأن يتجهوا مباشرة الى فريق الموسيقى في داخل العرض ، وبخاصة الى كبير الطبالين ، أو الراقص الفردي ويمنحوه مكافأة ويمكنهم أيضا أن يشتركوا مع جماعة المؤدين بأن يتقدموا الى دائرة الرقص في اللحظات المناسبة ، ويرقصوا تعبيرا عن تقديرهم للموسيقى .

ولما كان وجود جمهور المستمعين والمتفرجين ، وما يمكنهم أن يفعلوه قد يؤثر

فى حيوية العرض ، والانتقاء التلقائى لموضوعاته والارتجال فى النصصوص وسائر تفاصيل العرض ، فان هذا الحافز على الابتكار أو قوة التعبير يرحب به المؤدون ، وأحيانا يسعون اليه . ويتحدث الناس فيما بعد عن العرض وما تخلله من أحداث. تلفت الأنظار ؛ ذلك لأن العلاقات بين المؤدى والنظارة لا تقوم فقط على الروابط الاجتماعية والعقائد والقيم المشتركة ، ولكن أيضا على المسارف والمعاير النقدية المشتركة التى تنشط أو يعاد التعريف بها فى مناسبات الأداء الموسيقى من خلال أنماط ثابتة من الاتصال الموسيقى وأنماط من العرض تناقش فيما بعد .

أساليب الاتصال والتفاعل

عرف الاتصال فى مجال الموسيقى تعريفا واسعا بأنه « التأثيرات التى تخلقها الموسيقى فى حواس مستقبل فردى أو جماعة من المستقبلين » . مثل هذه التأثيرات يمكن خلقها من خلال قناة أو أكثر من القنوات الثلاث الآتية : (أ) الأدوات الصوتية وتكويناتها ؛ (ب) النصصوص الشفوية التى تضبط عليها الأدوات الصوتية ؛ (ج) الرقص الذى ينسق عليه التكوينات الموسيقية الأساسية .

والصادر الصوتية التى يتيحها جسم الإنسان ، كما فى الكثير من ثقافات العالم ، تستغل فى الممارسة الموسيقية الأفريقية . فبالإضافة الى صوت الإنسان (الذى يمكن استعماله لا فى الغناء فحسب ، وإنما أيضا فى محاكاة الطبول وغيرها من الأصوات) تستخدم أصوات الإيقاع التى يولدها التصفيق بالأيدي ودى الأقدام. وفى الحالة الأخيرة يمكن ربط أجراس أو غيرها من أدوات الحشخشة بالأرجل أو الأسراغ . وبالمثل يؤدى الأطفال فى بعض المجتمعات الأفريقية ألعابا تتضمن متتابعات منتظمة من أصوات النقر بضرب أجزاء مختلفة من الجسم ولطم الأقدام والتصفيق بالأيدي . ويستخدم الراشدون طرقة الأصابع : الإبهام والأصبع الوسطى بدلا من الصنوج كمصاحبة للغناء ، فى حين يشكل تجويف اليد والنفخ فيها مصدرا صوتيا آخر . وتتضمن تقنيات بعض الآلات النظامية ، مثل أنبوبة القرع الأجوف دقها على أجزاء من الجسم : الكف المنبسط ، والمرفق ، والفخذ - فى حين تستعمل بعض الطبول ليس فقط بدق الفشاء بالأيدي ، ولكن أيضا بدقها بكموب الأقدام . كل هذه ، وغيرها من الممارسات الموسيقية نشأت من التأكيد الشديد على أصوات الطرق فى الثقافات الموسيقية فى الكثير من المجتمعات الأفريقية . والواقع أن أى صوت يمكن تركيبه وتنظيمه ، يمكن استعماله فى ظروف العمل أو أوقات الفراغ. لأغراض موسيقية حين تكون هناك حاجة محسوسة الى التفاعل أو بذل الجهد المنظم أو تحويل الانتباه أو إزالة التوتر . والنساء اللاتى يدقن أرضية منزل حديث البناء يمكنهن أن ينظمن الأصوات بأسلوب موسيقى بأن يؤدين الدقات بأنماط إيقاعية منتظمة . وفى بعض المجتمعات يأخذ النساء ما عندهن من حبوب وحجر الرحي الى مكان متوسط ، فيطحن الحبوب بطريقة منسقة مع نساء أخريات يفتنن معا للتلهية . وفى مواقع العمل تستعمل الفتوس والمجارف والسيوف القصيرة ، والمجاديف وأشباه ذلك كمصادر صوتية للأداء الموسيقى .

وثمة مصادر أخرى للأصوات الإيقاعية تجهز بالآلات نظامية تصقل وتخصص لهذا الغرض ؛ منها جلاجل مختلفة الأنواع ، وأشياء كل شكل أوعية أو ذات خرزات أو عصى أو صلاصل وأنواع من الايديوفونات (وهى آلات موسيقية تصوت بارتجاج أو تذبذب المادة المكونة لها - المترجم) ، تصوت بالفرك أو الدق أو الضرب أو الرج مثل الصنوج الفردية أو المزدوجة أو عصى النقر أو الكتل الخشبية أو الطبول الطولية أو الطبول على شكل العلب أو القرع الذى يلقى بعصى رفيعة ، والطبول المائية (قرع مقلوب يوضع فى سلطانية مملوءة ماء ، ويترك بعضا أو باليد) ، وتشكيلة كبيرة من الطبول التى لها رؤوس من رق .

وبالإضافة الى هذه كلها ، تصنع المجتمعات الإفريقية تشكيلة كبيرة من الآلات الموسيقية « النغمية » مثل المبرا (سنسا أو البيسان الهندى ، والاكسيلوفون (الخشبية) ، والأبواق المصنوعة من ناب القليل أو قرون الحيسوان أو القواقع ، والأبواق المنحوتة من خشب أو معدن أو يقطين (قرع) ، وأنواع الناي والصفايرات المنحوتة من خشب ، أو المصنوعة من مواد مجوفة تجويفا طبيعيا مثل الخيزران أو الآلات المخروطية الشكل التى تصاغ من القرع أو قرون الحيوان . وهناك آلات موسيقية وطنية من نوع المزمار ذى القصبة الواحدة ، مصنوعة من سيقان نبات الدخن ، وتشكيله من الزامير العربية ذات القصبتين فى بعض المجتمعات ، وتشكيلة من الآلات الوترية ، من أقواس موسيقية (أقواس أرضية ، وأقواس فمية ، وأقواس مشدودة) ، وسنطيرات (السنطير آلة من آلات العربة ، تشبه القانون ، أو تارها من نحاس - المترجم) مختلفة الأنواع (مثل السنطير ذى الوتر الواحد ، والسنطير على شكل الطوف ، والسنطير ذى القضيب المسطح ، والسنطير المكون من لوحة خشبية والسنطير على شكل المجرى) . وثمة آلات وترية فى أفريقيا ، تشمل الأعود التى يعزف عليها بالقوس ، وأعود تسمى أورتارها ، والجنك ، والهارب ، والقيثارة . وثمة أجهزة تشخيص أو تميز ترقن بالكثير من هذه الآلات أو تربط بمعصم العازف ، فى حين تميز الخصائص النقرية فى التقنيات المستخدمة فى عزف الكثير منها . ولا يرجع الاهتمام بالنقر على من يسمعها ، ولكن أيضا الى القيم المترتبة بهذه الأصوات التى هى أقرب الى أصوات الكلام ، من حيث درجتها أو طبقتها - وهى أول وسيلة للاتصال الشفوى بين البشر . فالأدوات الطنانية والمخشخشة تضاف اذن الى الآلات اللحنية ليتسنى لها أن « تتكلم » بزيادة من القوة والوضوح ، كما يقول بعض الموسيقيين التقليديين . والواقع أن بعض المجتمعات تقول عن مثل هذه الأدوات انها أدوات للكلام . وعلى ذلك فأصوات النقر تمثل من الوجهة الرمزية « قوة الكلام الحيوية » ، وهى مصدر خاص « للطاقة » . فإى إنسان يشهد الأداء الموسيقى فى مجتمع أفريقي تقليدى لابد أن يلاحظ الفرق النوعى بين أغنية تؤدى دون مصاحبة إيقاعية وأغنية يصاحبها تصفيق بالأيدي والايديوفونات أو الطبول . ويمكن تنظيم مستوى الطاقة الموسيقية تبعا لوجود أو عدم وجود آلات الإيقاع ، وتبعا لكثافة أصوات النقر ويمكن رفع مستويات الطاقة فى موسيقى الطبول أو خفضها تبعا لعدد الايديوفونات المصاحبة

لها كالأجراس والشخايل وعدد من الطبول المساعدة ، وأحيانا باستعمال أكثر من طبلة منخفضة الطبقة .

وبالإضافة الى الاعتبارات الخاصة بمستوى الطاقة (الذى له علاقة متبادلة مع شدة التفاعل) تختار آلات موسيقية خاصة وتستعمل بسبب قوتها المثيرة للمشاعر أو حضورها العاطفى أو قدرتها على حفز القوة الدرامية أو اغلاظها . فالأبواق ، و « الترمينات » ، وأحيانا الصفارات كثيرا ما تستخدم لهذا الغرض . وقد تعبر هذه الآلات عن حضور اله معين ، أو روح . وقد تشير الى الأجداد أو بعض الزعماء الكبار . وفى بعض المجتمعات تستعمل فى ظروف مشابهة الأجراس أو الجلاجل بصورة متقطعة .

وتستعمل بعض الآلات من أجل قدرتها على شدة الانتباه المتواصل ، أو تقوية التركيز والتأمل والمزاج الفكرى أو استثارة الخيال ، أو خلق شعور بالبهجة . والرباب ذو الوتر الواحد والقوس يودى هذا الدور فى بعض مجتمعات غرب أفريقيا ، لمجتمعات داجومبا وقبائل الهوسا ؛ وهو فى مجتمعات الهوسا آلة تستحث النشوة فى عبادة « البورى » وعلى هذا الأساس أيضا يلعب عازف العود الكونكومبى على آتة عزفا منفردا حين يريد الاتصال بربه . وقيل لنا ان موسيقى « مبرا » لدى « الشونا » « موسيقى للتأمل » من علة وجوه . وينوه بول بيرلينز بأن : لاعب موسيقى « مبرا » الذى يشاء صوت الموسيقى ويسلب لبه طبيعتها الدائرية المتكررة ، ويفتته تنوعاتها الرقيقة الباردة ، يجد حالته الشعورية وقد تحولت . وصرح الكثير من المؤدين بأن عزف موسيقى « مبرا » يجعلهم كالحالين أو الناعسين . وقال آخرون ان الموسيقى تجعلهم « مسالمين » و « هادئين » و « غير خائفين » . ومع ذلك قد يكون للعرض تأثير منعش على عازفى موسيقى مبرا ، فيبتسمون ويضحكون بصوت مرتفع ويشعرون بمعة كبيرة وهم يعزفون .

وتختار بعض الآلات بسبب ما تستثيره من أفكار رمزية أو تستشهد به من معان . من ذلك أن شعب « بول » بساحل العاج يرى فى الآلة « ذات الحوار » (وهى قطعة خشبية رقيقة مشدودة الى سير جلدى تدور به فى الهواء محدثة صوتا هادرا ... المترجما) صوت الاله جولى . وفى عبادة « بورو » بلييريا ، يمثل البوق أحد الآلهة ، ويوصف بأنه « الشيطان الكبير » . وعند شعب آكان طبلة احتكاكية تقلد زحجرة الفهد ، وبذلك ترمز الى عظمة زعيم كبير وقوته .

وأصوات الآلات لا تعالج على أساس دلالتها الرمزية فقط ، مثل ما سبق بيانه . ولكن أيضا على أساس وظائفها التكوينية وقدرتها على مستويات أخرى من الصلات حين تستعمل كبدائل من صوت الانسان . فالآلات اللحنية تستعمل كبدائل من صوت المغنى ، أى أنها آلات يمكنها أن تغنى وتعزف ألحانا أو قطعا لحنية . وبعض الآلات الإيقاعية واللحنية تستعمل كبدائل من الصوت الأعمى المتكلم لنقل رسائل شفوية ، وذلك محاكاة أنغام نصوصها وإيقاعاتها . مثل هذه البدائل تستخدم

كثيرا فى بعض المجتمعات الافريقية ، كما هى ، أو كأساس للاتصال الموسيقى ؛ وهى بطبيعة الحال مصدر هام لتوليد التفاعل فى المجالات الموسيقية .

وثمة وظائف بنيوية أخرى تؤديها الآلات الموسيقية ، تتصل بأدوارها النوعية فى المجموعات ، وهى أدوار يترجمها العازفون الى علاقات تفاعلية . فبعض الآلات كالأجراس ، وأحيانا بعض أنواع الطبول ، تستعمل لإيضاح التكوينات المستخدمة فى الموسيقى وإيجاد مسافة أو دائرة زمنية ثابتة يستطيع المؤدون أن يحددوا فيها نقط دخولهم بالنسبة الى نقط دخول الآلات الأخرى ، أو لتبيين الأقسام المنظمة لحظ زمني ويخصص لبعض الآلات الأدوار الرئيسية والآلات أخرى أدوار الرد والاستجابة حين تقوم الموسيقى على تفاعل الأشكال المخصصة للآلة الرئيسية مع آلات أخرى فى المجموعة ، فى حين تتولى بعض الآلات مداومة التدفق الموسيقى بأن تؤدي أجزاء ثابتة تكررهما طوال مدة أداء القطعة .

وأساس التأثير الذى تحدده الموسيقى المنطوقة والموسيقى الآلية فى كل من المؤدى والمستمع ، والذى ينتج التفاعل ، هذا الأساس يمتد من الأدوات الصوتية الأساسية الى بعض العمليات والمناهج فى الموسيقى التى لا داعي لشرحها فى هذا المقال ، من قبيل النمط (التنظيم الذى يحدد أنغام نهايات الجمل ، أو الإيقاعات ، والنغمات التى يتعين تشديدها لكى تضيف طبيعة متميزة على أغنية أو قطعة موسيقية آلية) والحركة اللحنية (اختيار أنماط المتتاليات اللحنية ، أو اتجاهات الحركة التى تعدل أو تمد نظيراتها فى الكلام الذى يصوره اللحن) ، والتغيرات فى المستوى ، أو القدرة الصوتية (العملية التى تصاغ بها لغة الموسيقى تبعا للغة الحديث) ، والبنية (التى تنشأ من استخدام التنظيم المتعدد الأجزاء) .

هناك أيضا العديد من العمليات والمناهج الإيقاعية التى تحتل تأثيرا قويا على كل من المؤدين والمستمعين يمكن الإشارة إليها فقط فى بعض المناسبات : مثل التباين بين الإيقاع الحر والإيقاع المقيد ، ومبدأ الدفع (التسيير) الذى يجرى بالتصنيف بين الأيدي أو ما شابه ذلك ، والمنادبة بين « الموتيفات » (الأفكار الرئيسية الموسيقية - المترجم) الإيقاعية المتباينة واستخدام المدخلات المتعاقبة فى ترتيبها أو التداخلات والأنماط المتأخرة أو التركيب الشاذ للجمل الموسيقية ، والإيقاع المتقاطع ، والتكوين الإيقاعى الطبقي فى الموسيقى المتعددة الأجزاء .

وبالإضافة الى ما سبق ذكره ، تطور بعض المجتمعات مجموعة قواعد فى شكل أصوات نوعية أو أنماط شكلية تخصص لها وظيفة سيمية (متعلقة بالعلامات والرموز - المترجم) ، قواعد مثل « اليودل » (وهى أغنية أو صيغة كثيرة الانتقال من الصوت العادى الى صوت عالى الطبقة - المترجم) ، و « الفالسيتو » (صوت عالى الطبقة بصورة اصطلاحية - المترجم) ، تعبر فى بعض الثقافات عن حصة الشعور واستعمال المهمة أو الهمس للتعبير عن العواطف المكبوتة ؛ واستعمال الأصوات الحافظة الدالة على التعجب فى بداية الجمل الموسيقية

وختامها التي تمتد لاثارة الاهتمام أو التشويق . وأحيانا تشكل التنوعات في سرعة النطق مجموعة من القواعد ، وبخاصة في الثقافات التي يمثل فيها حشد النص الشفوي الطويل في مسافة زمنية قصيرة قيمة جمالية . وثمة قواعد خاصة للتفاعل تجمع في تكوينات خاصة يستمتع لها العازفون والراقصون والجمهور من قبيل قواعد البدء ، والتوقف ، والانتقال من مجموعة من الأعمال الى مجموعة أخرى ، وقواعد الراقصين لينسحبوا من ساحة الرقص ، وهكذا دواليك .

التفاعل من خلال الاتصال الشفوي

وثمة قناة كبرى ثانية تتولد فيها التفاعل هي نصوص الأغاني وبدائل الكلام المستعملة في الجالات الموسيقية . وتعامل المجتمعات الافريقية الأغاني على أنها موسيقى وكلام منطوق لأن اللاتين سمات مشتركة . وتميل الجمل الموسيقية الى أن تكون ذات حدود مشتركة مع وحدات نحوية بنوية ، في حين أن محيط الألحان وإيقاعها يأخذان في الاعتبار محيط تنعيم النصوص وإيقاعها الموضوع لها . مثل هذا التماثل في السمات يسهل التفاعل التلقائي من خلال الأغاني اذ يتيح لنصوص الأغاني أن تعدل على الفور حتى تلائم الأوضاع الجديدة .

وبالإضافة الى استخدام الأغنية أداة للتأمل ، يمكن استخدامها للاحتجاج والنقد الاجتماعي ومدح الأفراد أو تعريفهم بنقائصهم . وعلى ذلك يمكن أن تكون الأغنية مرشدا للسلوك الاجتماعي ووسيلة للرقابة الاجتماعية . وينظم هذا الاستخدام للأغنية في بعض المجتمعات الافريقية . فإذا زرت بلدة في مناطق داجومبا أو مامبروزي في غانا ، مثلا ، فانك تجد فيها فرقا من الموسيقيين يقرعون طبولا (على شكل الساعة الرملية) بينما يغني واحد منهم ؛ وقد يكون معهم شخص آخر يمسك طبلة لا يعزف عليها كثيرا لأن مهمته هي أن يدنو من المارة ثم يعود ومعه نقود يضعها في طبق صغير من القرع اليابس موضوع بجوار الموسيقيين . ونرى بعض المارة يأتون بأنفسهم الى الطبالين لينتحوهم بعض المطايا لأنهم سمعهم يذكرون أسماءهم ويثنون عليهم . ويبدو أن الأمور تسير كلها على مايرام معظم الوقت ، ولكن يحدث بين حين وآخر أن يضطر الطبالون الى السير وراء بعض الناس الذين يخالفون السلوك المتوقع منهم بالامتناع عن دفع مكافأة للفرقة التي تفتت بمدحهم .

ولاهمية المدح بالغناء في هذه المجتمعات ، لا يتولاه قارعو الطبل ، بل يضطلع به عازفوا الكمان . وتجد كلا الفريقين من الموسيقيين في محيط كبار الزعماء ، يحضرون في قصورهم مرة على الأقل كل أسبوع - عادة كل يوم جمعة - للتغني بمدحهم .

والمدح بالغناء عمل منظم بدقة لدى قبائل الهوسا بشمال نيجيريا ، حيث يمارس الرجال والنساء هذا المدح . وكلما حضر زعيم هوسي احتفالا عاما ، تبعه مداحوه بالغناء . هؤلاء المداحون يقدمون أيضا خدماتهم لعامة الشعب في بعض المناسبات الاجتماعية كحفلات الزواج والأعياد ، وعرض بعض الرقصات . وهناك

أيضا مجال للمغنى المداح المتجول الذى ينتقل من قرية الى أخرى ، ولكى ينجح المداح المتجول فى مهمته ، فعليه عندما يصل الى قرية أن يتحرى عن الشخصيات الهامة فيها ، ويعرف شيئا عن تاريخ الناحية اذا لم يكن يعرفها من قبل لأنه يجب أن يضم هذه المعلومات الى مديحه الغنائي .

والجيران الجنوبيون للهوسا ، وهم شعب يوروبو Yoruba بغرب نيجيريا ، عندهم مدايحون بالغناء . وفى كل بلاط فرقة من الطبالين ، ومداح قد يكون فى الوقت نفسه طبالا . وكلما دخل زائر فى القصر أنشد الطبالون بمدح أسمائه « أوريكى » ، وبهذه الطريقة يعلنون عن حضوره للزعيم قبل أن يقابله بوقت طويل . والمديح بالغناء عند الهوسا لا يقتصر على البلاط ، اذ يقال ان هناك « أوريكى » لكل اسم من أسماء اليوروبا ، وكذا للآلهة الرئيسية مثل أوباتالا ، وشانجو ، وارنيل ، وأوشن ، وأوجن . وقصائد المديح لدى اليوروبا قد تقنى أو تلقى مع قرع الطبول . وهناك فرق من الطبالين ومن غيرهم من الأفراد لهم حرية الطواف ومديح الناس نظير المكافأة المعتادة .

وفى حزام السفانا بغرب أفريقيا ، فى مالى وغينيا والسنغال وجامبيا ، شعراء قبليون محترفون ومتجولون ينشدون القصائد فى مديح الناس ، وغالبا بمصاحبة آلة موسيقية وترية ، مثل الربابة المسماة « كورا » Cora ، ويقرنون هذا العمل بعمل المؤرخ ، لأنهم يحكون قصص الملوك وحكمهم وأنساب الأسر ينتمون اليهسا وتواريخها .

والمديح بالغناء ليس قاصرا بالمرة على مناطق غرب أفريقيا التى انتظم فيها بالصورة التى أوضحناها بعاليه ، فانا نجده فى أغاني الكثير من الشعوب الافريقية ، فى شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها . ويستلهم هذا الغناء ليسستثير فى الناس احساسا بالفخر ، ويدعم ثقتهم بأنفسهم بجذب أنظارهم الى وضعهم الاجتماعى وأنسابهم ومنجزات أسلافهم .

وثمة نمط آخر من السلوك التقليدى المقترن بالموسيقى ، هو انشاد الأغاني للاهانة والانتقاد فى مناسبات خاصة بذلك . وعند شعب « جا » Ga الغاني ينشد جماعات من الناس فى الشوارع أميجوات لاذعة فى عيد يقام مرة فى السنة ، ويستوتقون دائما من أن الفضائح الحادثة لا يعلن عنها فحسب ، وانما تستنكر بشدة . ويجرى مثل هذا العمل فى منطقة برونج Brong بقانا مرة كل سنة فى عيد خاص يقام فى البلدان التى يعيد فيها الرب « نتوا » Ntoa ويقال ان هذا الرب هو الذى أجاز الثغنى بالاهانات فى هذا العيد حتى يتخلص عابده من المشاعر السيئة الكامنة فى نفوسهم خلال العام . هذا العيد اذن فرصة متاحة للتعبير عن الرأى العام بصورة منظمة وانتقاد أصحاب السلطة بصورة علنية أو اهانة الأشخاص الذين أساءوا السلوك أو أذوا الغير .

واستخدام الغناء استخداما منظما كاسلوب سلوكي اجتماعي يهتد فيشمل أغنية التفاخر ، مثل أغاني « ايريريمبو » ibiririmo عند قبائل هوتو Hutu بزائر ، والأغنية الفردية لدى بعض الشعوب الرعوية مثل « الكاراموجونغ Karamojong » بأرغندا ، وأغاني النضال مثل أغاني هالو halo عند قبائل « أيو » Ewe بفانا ، والأغاني القانونية التي يتشدها في بعض المجتمعات أولئك الذين يتنازعون في بعض القضايا . ومع ذلك لا يجوز التسليم بأن الأوضاع الموسيقية كلها دائما جادة ، وأنه لا مكان فيها للهو والمتعة الخالصة : فالموسيقيون يجدون متعة في ذكر اسمائهم في أغنياتهم كوسيلة للتعبير عن الرابطة المشتركة التي تجمعهم . ويجرى بين الموسيقيين والراقصين قدر كبير من التفاعل عن طريق النصوص الشفوية التي تلقى بمصاحبة الطول وغيرها من الآلات الموسيقية .

التفاعل من خلال الرقص

يشكل الرقص القناة الثالثة الكبرى التي تتيح الاتصال ، ويتولد من خلالها التفاعل . ذلك لأن فائدة الموسيقى في التسلية والترفيه - وهي فائدة معترف بها في المجتمعات الأفريقية - يمكن تعزيزها الى حد كبير بالرقص والاستجابة للموسيقى والاستغراق فيها بصورة واعية يمكن تقويتها عند الأفراد بالحركة والرقص . وهذا امر صحيح في العادات الأفريقية ، شأنه شأن الاستغراق في سماع الموسيقى . ومن ثم ، ففيما عدا الحالات التي تقدم فيها الموسيقى والرقص بمعرفة موسيقيين وفرق مختارة من الراقصين الذين يؤدون حركات رقص منتظمة ومصممة من قبل ، فإن في مقدور الأفراد أن يستجيبوا لتأثير الموسيقى الراقصة ، بأن يتقدموا الى ساحة الرقص ليعبروا عن مشاعرهم مستخدمين ما يعرفونه من حركات الرقص .

ولا كان الرقص والموسيقى يشتركان في عناصر واحدة كالإيقاع وأساليب التوقيت والديناميكيات وتدفق الطاقة ، فإن أبنيتهما يمكن أن تندمج بحيث تجعل من الرقص بعدا بصريا للموسيقى ، والعكس بالعكس ، أو تجعل هذين النوعين من النشاط متكاملين . مثل هذه التصميمات تتطلب تماونا وثيقا بين الموسيقيين والراقصين . فالطبال الرئيس لرقصة اجبيكور Agbekor عند الايو Ewe بفانا ، أو رقصة ادزوبو Adzobo عند الفون Fon في بنين ، أو عازف الناي لمجموعة رقصات اتيولوجو etilogwo لدى الايو Ebo - وهنئى بعض الأمثلة : يقرر بالفعل أية متتالية من الحركات الراقصة تؤدي في أية لحظة . وبالمثل فإن طبال الرقص في منطقة « أشانتى » Anshanti يراقب دائما الراقص مراقبة شديدة ، وغير إيقاعاته حتى تتماشى مع إيقاعات الراقص ، وبالعكس بالعكس .

ولمة سبب آخر للتأكيد على الرقص في المجتمعات الأفريقية ، ذلك أنه يمكن استخدام ذاته للتعبير عن القيم الاجتماعية والدينية . والمشاركة في الرقص قد تكون تعبيرا عن هوية الانسان أو انسابه أو عملا شعائريا أو من العبادات أو تعبيرا عن

الاجلال والتقدير . والوسطاء في حالة متغيرة من الوعي ، قد يمثلون من خلال الرقص حضور الآلهة ، ويعلنون جهارا عن رغباتها .

ومن أسباب التأكيد على الرقص أنه قادر على نقل رسائل معينة عن طريق أشكاله وإيماءاته الرمزية . وكما أن الإيماءات تستعمل كشفرات أو كوسيلة لتأكيد رسائل أو معلومات ، فإن في مقدور التقاليد الراقصة أن تطور مفرداتها من الإيماءات الراقصة لفرض مائل . وهكذا يستطيع الرقص أن يوسع مجال التفاعل الذي تخلقه الموسيقى . ففي مقدور الملك أن يعبر - عن إخلاصه لأسلافه واستعداداه لقيادة الأمة وحمايتها - للجمهور الذي يشهد مناسبة احتفالية وذلك بأن يستخدم إيماءات راقصة مناسبة . كذلك يستطيع ختم البسلاط أن يعبروا بالرقص عن إخلاصهم للملك . وفي بعض المجتمعات يعبر من خلال مصطلحات الرقص عن العرفان بالجميل والياس والقلق والخوف والفرج وما أشبه ذلك من حالات أو رسالات . وبفضل هذه الامكانيات والتفاعل الذي يصدر عنها ، ولأن هو دائما مركز الاهتمام الرئيسى حين يقترن بغيره من وسائل الاتصال ، فإن بعض المجتمعات الافريقية تشير الى العرض الموسيقى الذي يوجهه الرقص بكلمات معبرة عن المسرح أو اللعب أو التسلية ، ويصفون هذه العروض عند الضرورة بنوعوت ، فيقولون مثلا انها بهيجة ، أو وقورة ، أو ملكية ، أو بيئة الرجولة ، وهكذا دواليك . وتشير بعض المجتمعات الى الحدث (الموسيقى والراقص) بالكلمة التي تعبر عن الرقص ، أو عن أكبر مصدر مشترك لطاقة الرقص في الكثير من الثقافات ، وهو الطبل . والغناء (أو ما يرادفه من عزف على الآلات) والرقص هما العنصران الرئيسيان للحدث الموسيقى الكامل .

مثل هذا الحدث ، في موسيقى غرب أفريقيا على سبيل المثال - يتضمن تفاعل مستويين بنويين من التنظيم أو أكثر . والمستوى البنوي الاساسى هو المستوى الذى يبنى عليه الزمن ، والسرعة (التيمبو) ، من خلال نموذج يؤدي عادة بجرس أو ببديل منه كالطبل الذى يؤدي نمطا ثابتا لا يتغير طول العرض . ويمثل هذا النمط خط السرعة .

وبالإضافة الى الجرس ، يمكن ايضاح تقسيمات خط السرعة ، أو نقاط الاسناد المنتقاة بالتصفيق بالأيدي أو الصنوج (الصاجات) أو الجلاجل . والغرض من هذه الأشياء هو ايضاح الترقيم الحركي وحفز الشعور بالاستمرار . ومع الجرس أو التصفيق أو الجلاجل يتم ايصال مختلف الرسائل أو الحالات النفسية عن طريق نصوص الأغاني والألحان . ويمكن انشاد أى عدد من الأغاني التي تتمشى مع نمط الجرس في مجموعة واحدة . ولا تحتاج هذه الأغاني الى موضوع واحد ، لأن لكل أغنية غرضا خاصا بها . فإذا كان المرغوب فيه توسيع طرق التعبير والاتصال حتى تشمل الرقص تضاف طبلية أو مجموعة طبول . وقد يستخدم قطاع واحد من المجموعة لخلق المشاعر العامة أو استثارتها بتقوية ديناميكيات الباعث الضمني للموسيقى ومستوى طاقتها . ولهذا الغرض تستخدم أنماط إيقاعية قصيرة تؤديها طبول صغيرة مختلفة

الطبقات النغمية ، وتكرر هذه الأنماط الإيقاعية مصطلحات أو مقترحات للحركة وكذا رسائل من خلال الأنماط الإيقاعية واللحنية المختلفة التي يقدمها .

وقد تشكل العروض الكاملة للموسيقى والرقص مجموعات أخرى من الآلات الموسيقية مثل أنواع الناي مع الطبول ، والأكسيلوفونات (الحشيبات) مع الطبول ، و « المبرا » مع الطبول . ويمكن في كل هذه المجموعات تمييز مستويات بنوية مختلفة من التنظيم الإيقاعي واللحن .

أساليب العرض

يتنوع التشديد على مكونات الحدث الموسيقي في غضون العرص الواحد أو حتى المناسبة كلها . فقد يبدأ العرض بفناء دون مصاحبة موسيقية أو إيقاع محدد يؤديه قائد الفرقة الذي ينشد مقدمة قصيرة أو يغنى وحده بعض الوقت بأسلوب خطابي أو القائي قبل أن يبدأ « الكورس » بالانشاد .

وبل المقدمة انشاد بإيقاع دقيق مصحوب بآلات ضبط الزمن ، ويكون هذا إشارة للطبول بأن تشترك في العرض ، وللرقص بأن يبدأ بمجرد أن يكتمل الأداء الموسيقي . وللطبال الرئيسي أن يعدل هذا النظام بأن يوزع إلى الطبالين بالبدء حين ينتهي الالقاء ، ويدخل الراقصين بإشارات مناسبة . وحين لا توجد مقدمة غنائية يمكن للطبال الرئيسي أن يبدأ العرض بإشارة منه للطبالين ، عندئذ يبدأ قائد الكورس في الانشاد حين تنتظم مرعة الأداء .

وعرض الموسيقى السابق تأليفها والتدريب عليها (مثل موسيقى نندو *nindo* عند الجوجو *Gogo* بجمهورية تنزانيا المتحدة ، وموسيقى بوبونجو *bobongo* عند الإيكوندا *Ekonda* بزائير ، وموسيقى الأكسيلوفون عند التششوبى بموزمبيق ، وموسيقى الرقصات الجماعية التي تدرب عليها الفريق) ، هذا العرص يتبع خطوطا مختلفة ، ولو أنها تعتمد كلها على الأدوار القيادية التي يضطلع بها قادة الجوقة وقادة الأوركسترا والرقص ، مثل هذه العروض تقدم على أنها حفلات مسرحية أو تمثيلية ، وتتم غالبا بملاص خاصة ، أو « ماكياج » ، أو أصباغ يدهن بها الجسم . وعلى هذا الأساس تقدم الموسيقى والرقص المندمجان في مناسبات شعائرية أو غيرها على أنهما مسرحية راقصة حين تتوفق الرابطة بين الموسيقى وسائر النشاطات المشتركة في المناسبة .

وهناك نقطة أخرى تستحق التنويه ، حين لا يكون الأداء الموسيقي عرضيا ، وإنما حدثا متصلا يستمر ساعات طولا ، عندئذ تتيج العروض مجالا للتباينات والتوقفات ، كما تتيج أحيانا تغيير العازفين على الطبول والأكسيلوفونات . ففي الحفلات الجنائزية عند اللوبى *Lobi* ، والداجرتى *Dagarti* ، والسيسالا *Sisaala* بفانا - على سبيل المثال - يتوفر عدد من عازفي الأكسيلوفون الأكفاء لقيادة فرقة النواحين .

والمعتاد أن يجرى العرض الخاص بمناسبة اجتماعية في دورات مستمرة من الموسيقى والرقص . والموسيقى التي تؤدي في دورة واحدة يمكن أن تشكل بندا واحدا يتكرر مرة بعد أخرى مع تنوعات مناسبة ؛ وقد تكون بندا في « ذخيرة » (ربرتوار) من قطع الموسيقى الآلية أو مجموعة الأغاني التي تؤدي بمصاحبة إيقاع واحد ؛ وقد تكون موسيقى لرقصة واحدة أو أكثر . وتتحدد مدة الدورة الواحدة من العرض ومضمونها بكل من العوامل الموسيقية واحدة أو أكثر . وتتحدد مدة الدورة الواحدة من العرض ومضمونها بكل من العوامل الموسيقية وما يقترب بها من ظروف . وعندما تتوقف الموسيقى لا يكون ذلك بسبب أن المؤدين قد انتهت مهمتهم في ذلك اليوم ، ولكن لأن هناك حاجة محسوسة إلى التوقف ، أو التغيير إلى بند آخر في الذخيرة . وفي بعض التقاليد يتكرر البند الواحد عددا محددا من المرات ، يعقبها توقف قصير ثم يبدأ البند من جديد . وفي تقاليد أخرى يعطي قائد الفرقة إشارة بانتهاء التكرار أو التنوعات أو الانتقال إلى شيء آخر . واختيار البنود وترتيبها على هذا النحو يمكن أن يعكس طبيعة المناسبة أو المواقف المتغيرة أو التتابعات الراقصة ، أو انهما يتبعان مزاج قائد الموسيقى الذي يقدم هذه البنود ، أو يدلان على قوة ذاكرته .

والموسيقى التي تؤدي بالكيفية السابق ذكرها قد تقدم في مكان واحد تقدمها مجموعة واحدة من المؤدين الذين يشكلون المناسبة الخاصة بها - وهذه المجموعة اما تكون جمعية موسيقية أو جماعة مهنية أو تنظيما حريبا . هناك مع ذلك مناسبات يشترك فيها العديد من العروض في مكان واحد مثل : الجنازات والأعياد الشعبية والمجالات الرسمية التي يقدم فيها الرعايا فروض الولاء لأمير ، وتجري عادة في أرض فضاء واسعة كمنتزه عام أو ميدان خاص بالاحتفالات . وتستقر كل جماعة في موضع خاص بساحة العرض ، وتؤدي عروضها دون أن تلتفت إلى ما تؤديه الجماعات الأخرى . ومع ذلك لا ينتظر من أي انسان أن يستمع إلى هذه الفرق كلها في وقت واحد . والمتفرجون الذين يهتمون بنوع واحد من الموسيقى والرقص يتجمعون حول المؤدين ، ويتركون مساحة كافية لأداء الرقص . وهناك من الناس من يتفرجون على العرض بعض الوقت ، ثم ينتقلون إلى فرقة أخرى ، إلا أنه عندما تكون ساحة العرض صغيرة ، فإن العروض تجري بالتتابع .

والأداء الموسيقي لا يتقيد دائما بمكان محدد يجتمع فيه الناس للاستماع والفرجة ؛ فثمة طريقة أخرى لتقديم الموسيقى تتمثل في الطواف بها في طرق معروفة ولها أهمية خاصة . ويوقف اختيار هذا الأسلوب في العرض على طبيعة الشيء المراد تبليغه ، والجمهور الموجه إليه . من ذلك أن المطلوب من منشدي الأغاني الجنازية في بعض المجتمعات أن يتجولوا بمرثياتهم حتى يسمعهم القادمون للاشتراك معهم في الأحزان ، وعليهم إنهاء كل دورة عند المقبرة لأنه لا بد لهم أيضا أن يخاطبوا المتوفي . أما الذين ينشدون المراثي انشادا جماعيا (مع الكورس) ، فعليهم أن يبتعدوا عن الساحة الجنازية ويتجولوا بمراثيهم في بعض أنحاء البلدة . كذلك تقسم على هذا النحو العروض المنظمة لأغاني الأفراح أو الاهازيات أو الانتقادات .

هذا النمط من التقديم قد يكون النرض منه ليس فقط الحاجة الى اعلان بعض الرسائل فى مختلف الأماكن ، ولكن أيضا الاستعراض وجذب الأنظار الى أشياء معينة أو أشخاص يرتدون ثيابا تفكرية أو امتعراض وحدات معينة من التنظيم الاجتماعى السياسى يعتقد أن لها أهمية خاصة . ففى مناسبة احتفالية يتجول زعيم وحاشيته مستعرضين فى شوارع وطرق حداثتها التقاليد .

وتؤدى بعض الفرق نوعا واحدا من الموسيقى ، وهى تسير فى مواكب ، وفرق أخرى تخصص للمواكب موضوعات موسيقية معينة . ومع ذلك فهناك مشكلة الآلات التى يعزف عليها فى تلك المواكب : فبعض الآلات لا يمكن حملها . ويحل الموسيقيون فى بعض المجتمعات هذه المشكلة بتزويد الآلات التى يراد العزف عليها فى المواكب بنوع من الحبال ليتمكن تعليقها الى جانبهم أو أمامهم . وفى بعض المجتمعات تحمل الطبول الثقيلة التى لا يمكن حملها بهذه الكيفية على رؤوس أشخاص ليسوا من الطالبين ، ويسير الطالبون وراهم ويدقون الطبول . وآخرون يختارون من الذخيرة الموسيقية ادوارا يمكن مصاحبتها بطبلبة صغيرة أو طبليتين صغيرتين ، بدلا من استعمال طبول الفرقة .

وثمة موضوع آخر يؤخذ فى الاعتبار عند تقديم الموسيقى ، ذلك هو العلاقة التى يتعين الحفاظ عليها بين الموسيقى ونشاطات أخرى فى وضع اجتماعى معين أو أهداف وأغراض مناسبة اجتماعية . هذه الرابطة ، كما فى الكثير من الثقافات فى العالم ، قد تكون رابطة التبعية ، وتكون الموسيقى بمثابة خلفية لها . ولما كان الناس يميلون الى البقاء طوال مدة الأداء الموسيقى ، فان من شأن هذه الخلفية الموسيقية أن تخلق وتدعم جوا صالحا للتفاعل ، حتى ولو لم تولد هذا الجو بطريقة مباشرة . وفى مثل هذه الأحوال تهيم الموسيقى قاعدة للجهد التنظيمى ، مثلا فى مواقف العمل . وحين تستخدم الموسيقى كخلفية للصلوات أو الشعائر ، فانها تشجع الانسان على التركيز ، أو تساعد على أن يصل الى شئ فيما وراء وعيه الطبيعى بذاته . وقد تكون الموسيقى وسيلة للتحكم فى السلوك الفردى والجماعى حين تعبر الجماعات عن الفرح ، كما فى أعقاب انتصار ، أو فى حالات التوتر الشخصى ، أو الأزمات العامة .

والرابطة المشار إليها يمكن أن تكون تلك التى يسيطر فيها على الموقف الحضور الموسيقى العاطفى أو ما تنقله الموسيقى شفاهة أو سمعا . والنشاطات غير الموسيقية قد تكون هنا ضعيفة الى أقصى حد أو غير فضولية ، فيما عدا أن نوعا من التفاعل لا يزال متوقعا . وقد يكون الرقص غير موجود ، أو أنه مستبعد عن قصد ، كما يحدث فى بعض الاحتفالات التى ينظمها «الجا» Ga فى غانا لدعوة الآلهة حيث تقوم الفرقة الموسيقية فى مجموعها بالعزف بدلا من الرقص للاستحواذ على المشاعر . ومع ذلك ما يزال الرقص فى بعض المجتمعات يشترك فى مثل هذا الغرض ، ولكن بشكل تبعى مخف . وقد يستدل به حركات هى فى الأصل تصوير للايقاعات أو استجابات منضبطة لتدفق الطاقة الموسيقية . نجد مثلا لذلك فى الحركات الدقيقة التى يؤديها

زعماء قبائل اليوروبا الذين يفترض ألا يعرفوا وهم يستجيبون للموسيقى على هذا النحو ، وفي انشاد الترانيم الدينية الاحتفالية عند قبائل الزولو . وينبئنا دافيد رايكروفت David Ryeoft قائلا : « يؤكد الزولو أن أناشيدهم الاحتفالية للمقنسة المسماة اماهوبو amahubo مقردها اينوبو inhubo تؤدي من غير رقص . وهناك بالتأكيد حركات تؤدي بالأرجل ، ولكن هناك أيضا إيماءات اجبارية تؤدي بالأذرع ، وخاصة إيماءات الإشارة ، أو كوكومبا ukuhomba ، وهي حركة هامة في بعض رقصاتهم المعتمدة .

ويستخدم المؤدى المنفرد الذى يخاطب جمهورا من المستمعين ومنشدو الأغاني التاريخية وأغاني المديح وغير ذلك من ضروب الموسيقى التى تركز على النصوص الشفوية أسلوبا متماثلا .

ومع أن الكثير من الأمثلة السابق ذكرها تزخر بها المجتمعات الإفريقية ، فإنه لا يبدو أنه قد بذلت جهود فى المجتمعات التقليدية لبناء الموسيقى على أنها حدث مستقل عن المجالات الاحتفالية والشعائرية . ولم تزل الموسيقى تعرض فى المجالات الاجتماعية والاحتفالية رغم أنها أعلنت بقصد الاستماع إليها وحدها .

وثمة أسلوب آخر لتحقيق الرابطة بين الموسيقى وأحداث أخرى ، يتمثل فى بناء الحكايات بحيث تنشأ بينهما صلات . ويمكن تحقيق هذا .

— بأن يدمج فى هيكل الموسيقى عناصر خاصة من الأصوات والإيقاعات تشير الى جوانب من المواقف أو نصوص شفوية أو بدائل من الكلام تستوجب سلوكا معينا .

— بتنسيق إيقاعات الموسيقى مع إيقاعات الرقص أو غيره من النشاطات .

— بادماج أصوات الموسيقى مع أصوات النشاطات الفردية والجماعية .

مثال ذلك أنه لدى قبائل السييسالا بغانا تؤلف تعبيرات الحزن التى يديها الندابون ، أفرادا وجماعات بتحديد مواضع فى عدد من الجمل الموسيقية التى تؤدي على الأكسيلوفون ، يترنم عندها بمجموعات خاصة من الألحان النائحة .

خاتمة :

كان اهتمامنا الأول فى هذا المقال أن نحلل بعبارات من علم الموسيقى العنصرية مجموعة العلاقات التى تفترض الموسيقى ، باعتبارها نشاطا ، أنها تقوم بين المؤدين والمستمعين فى المجتمعات الإفريقية التقليدية ، والعوامل — الداخلية والخارجية — التى تولد هذه العلاقات ، آخذين فى الاعتبار مجالات العمل للموسيقى وأساليب اتصال الموسيقى وتقديمها ، بما فى ذلك الوظائف السيمية والبنوية لمصادر الصوت ، والنصوص الشفوية ، والتعبير الحركي (الرقص والإيماءات الرمزية) .

وكما رأينا ، تنشأ الكثافة الغالبة المعطاة في المجتمعات التقليدية للبعد الاجتماعي من أن المناسبة الموسيقية تتيح فرصا لتحقيق العلاقات والأدوار والنظم الاجتماعية ودعم القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية . وفي المجتمعات التي تنفشي فيها الأمية : كمجتمعات أفريقيا التقليدية يتبين بوضوح أنه ليس هناك وسائل أفضل وأكثر فعالية لتذكرة أعضاء مجتمع ما بروابطهم المشتركة من الوسائل التي تهيؤها المناسبات الموسيقية التي تجمع شملهم في فترات متكررة .

ومع ذلك يجب التأكيد على أن المعالجة التفاعلية التي تنشأ من العمل الموسيقي لا تجعل القيم الجوهرية للموسيقى أقل أهمية من السلوك الذي تولده الموسيقى ، بل بالعكس من ذلك ، فإن العمليات الاجتماعية التي يتضمنها العمل الموسيقي إنما تمتد الصلة الموسيقية من النطاق الجمالي الى مجالات العمل الاجتماعي التي يتسنى للموسيقى أن يقوم فيها أيضا بنور الوسيط بفضل أساليبها في الاتصال وتأثيرها على المستمع . والموسيقى التي تؤدي في مجال اجتماعي يجب أيضا والى حد ما أن تكون مقبولة من الناحية الجمالية . وعلى ذلك فإن المجتمعات الأفريقية ، بتشجيعها التفاعل التلقائي ، تجعل العمل الموسيقي شيئا أكبر من مجرد حدث جمالي خالص . ومن ثم توسع نطاق قيمتها وقاعدة تقديرها .

ولأن التفاعل الهادف يعتمد بدرجة كبيرة على تأثير الموسيقى والرقص ، فإن الهياكل المستخدمة في الموسيقى تصمم على أن تكون عملية وإعلامية تتيح مجسالات للنشاط الاجتماعي ومنفذا لاتصال الأفكار وتبادل الرسائل والتعبير عن المشاعر القوية . ولما كانت رعاية الموسيقى تعتمد على التقاليد الشفوية وذاكرة المؤدى الواعية بالخبرة الموسيقية ، والقواعد والإجراءات ، فإن الاهتمام ينصب بالأكثر على الأنماط القصيرة منه على الأنماط الطويلة أو المطورة وعلى التكرار والأبنية المقطعية (القابلة للتكنيك) ، والمنوعات والبدائل الارتجالية ، والأنماط القائمة على أبنية تراكمية .

ولما كانت مبادئ التنظيم الموسيقي ، وأنماط الأبنية اللحنية والإيقاعية لتقليد موسيقى معين تشكل قاعدة لعدد كبير من الموضوعات الموسيقية التي تتنوع في نواح أخرى ، فإن أنماط مماثلة من الاستجابات السلوكية قد توجد في تشكيلة كبيرة من المجالات التي تؤدي فيها أنماط مختلفة من الموسيقى . وهناك ميل لتشكيل مثل هذا السلوك ليس فقط بالنسبة الى حركات الرقص وأوضاع الأداء ، ولكن أيضا بالنسبة الى العمل الموسيقي في الحياة الاجتماعية المنتظمة ثلاثة أمور :

— أولا ، الثابت أن العلم الموسيقي وفهماها وتقديرها ، بما في ذلك ما تتضمنه من قواعد وسلوك في المواقف الموسيقية شرط أساسي للمساهمة الفعالة في الحياة الاجتماعية أو جمعية للصيادين ، فينبغي له أن يعرف ذخيرة الأغاني التي تنشدها هذه الجماعة حتى يتسنى له أن يشترك بالكامل في سلوكها التعبيري . وعلى وجه العموم ، فإن هذه المعرفة تكتسب على نطاق واسع بالتجربة الاجتماعية . وعلى ذلك فكلما كان الشخص أكبر منا أو صلته بنمط موسيقي أطول أمدا أو أكثر قوة

كانت معرفته هذه أكثر ثراء . هذه الحقيقة كثيرا ما تثبت صحتها خلال العروض التي تجرى في مناسبات تولى مهام القيادة .

– ثانيا ، بالإضافة الى معرفة الذخيرة الموسيقية والاجراءات ينتظر ممن يتولون مهام القيادة في الموسيقى أو يؤدون الأدوار الموسيقية المنفردة (الصولو) أن يكون عندهم قدر معين من الحساسية الجمالية – وهى شئ ينقله المؤدى الى مستمعيه حين يتتبع نبضات مشاعره ، ويستغل ما تعلمه فى مجتمعه من قواعد الفن . وتتجلى أفضلية مؤود على مؤد آخر ، ليس فقط على أساس علمه ، ولكن أيضا على أساس حساسيته .

ثالثا ، باستخدام المصطلحات العملية ، وهى الأهم بالنسبة الى التفاعل الاجتماعى ، يجب أن يكون لدى الانسان ادراك موضوعى ، أى وعى بأهداف وأغراض مناسبة العرض وتلاحق الأحداث وكيفية انتماء الموسيقى اليها وتفاصيل حركات الرقص والمضامين الموسيقية لمختلف المواقف . ومن خلال هذا الادراك يتسنى للمؤدى أن يجعل موسيقاه حية وذات معنى لمستمعيه ، وبذلك تستثير التفاعل .
والواضح أن التقاليد الموسيقية التى تؤكد كثيرا على البعد الاجتماعى لابد أن

تتأثر من عدة طرق بما يطرأ على المجتمع من تغيرات – تغيرات فى البنيان الاجتماعى – وبالمؤسسات الاقتصادية والسياسية والدينية وبالقيم التى تمارس الموسيقى فى نطاقها . ومع ذلك يجرى الكثير من التغيرات الهامة فى الوقت الحاضر فى المجتمعات الافريقية المعاصرة ، وهى مجتمعات تقوم فيها الارتباطات على صلات جديدة أكثر مما تقوم على القرابة والأنساب والأعراق . وفى حين يستخدم الموسيقيون فى هذا المجتمع الحديث الآلات الغربية من بوق وساكسوفون وفلوت وجيتار وأرغن كهربى ومجموعة من طبول الجاز ، لم يزل الموسيقيون فى المجتمع التقليدى يستعملون آلاتهم التقليدية ويجعلون من الموسيقى جزءا لا يتجزأ من أسلوب معيشتهم . ومع ذلك فإن الموسيقى الشعبية ، التقليدية والحصرية ، وهى أكثر الموسيقىات تمتعا بالرعاية ، تشترك فى استخدام ديناميكيات العمل الموسيقى ، لأن الموسيقى الشعبية الافريقية هى بوجه عام موسيقى تفاعلية .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
رساهمة في إثراء الفكر العربي

⊙ مجلة رسالة اليونسكو

⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⊙ مجلة مستقبل التربية

⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⊙ مجلة (ديوجين)

⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات عديدة.
تصدر طبعتها العربية وتقوم بنقلها إلى العربية ترجمة مختارة من الأمانة العامة.

تصدر الطبعة العربية بالاتفاق مع الشعب القومية لليونسكو وبمعاونة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

التأمين لاجتماعي للمؤلفين
والملحنين الموسيقيين
والكتاب والفنانين
الذين يعملون لحسابهم

النوعية الذاتية للثقافة*

لقد تحققت للموسيقى فوائد كثيرة نتيجة للتطورات التي طرأت على الوضع القانوني والتنظيم القانوني لموضوع حقوق المؤلف وحقوق الطبع والنشر وحقوق الملكية الأدبية والحقوق التي تفرغت عنه وتحقق للمشتغلين في مجال الموسيقى نتيجة للتقدم التكنولوجي في مجال التسجيل الإلكتروني على أسطوانات وأشرطة الحاسوب على أكبر نصيب من اجمالي مبالغ الاتاوات التي تحصلت نتيجة قوانين حماية حقوق المؤلف وحقوق الملكية الأدبية والمتحصلة نتيجة لافتتاح أجهزة الاعلام التي تقرر هذه القوانين حمايتها .

وفي عهد ظهور أجهزة الاعلام أي في القرن العشرين اكتسبت قوانين حماية الملكية الأدبية وحقوق المؤلف أهمية خاصة وكبيرة بالنسبة للمبتدعين للأعمال العقلية .

(*) تعني كلمة الثقافة : « مجموع الافكار والمستندات والقيم الوراثية التي تشكل الاسس للمصلح الاجتماعي : قاموس كريستوفر طيبة سنة ١٩٨٢ » (لترجم) .

بقام : الدكتور كارل روسل ماجدان

شغل عددا من المراكز الهامة في النمسا - في هيئة الادارة
رعى عدد من المؤسسات لهنية الهيئات المشتغلة بالفنون
ديكتريسي في النمسا من بينها اتحاد الفنانين النمساويين
التي كان هو مؤسسة والاتحاد العامل للفنون والعلوم التي
شغل وظيفة سكرتير عام له وهو اتحاد يضم ما يتوف على
٥٥٠ عضو . وقد نشر عدة كتيبات والمسيدي من
الموضوعات وذلك بالإضافة الى قيامه بالقاء حوالي ثلاثة آلاف
محاضرة وتدرسه لبعض المقررات والذات لعدد من الموضوعات
في الادلة

ترجمة : نصر سليمان أحمد

ماجستير في القانون ، مدير عام الادارة العامة لشئون مكتب
الوزير بوزارة العدل

والحقيقة أنه لم يلق كل من الجانب السيكلوجي والجانب المادي المحسوس
لمسألة العلاقة بين حماية الملكية الأدبية وحقوق المؤلف حظهما من البحث والتقصي
بصورة شاملة ومتعمقة من جانب المشتغلين في مجال البحوث الاجتماعية . وانه في
العهد الذي يتمثل فيه الهدف الأساسي للجماعة في البحث عن الرفاهية ، وفي عهد
الدولة التي تنمو وتتطور فيها الرفاهية تطورا سريعا ، فانها لحقيقة اجتماعية
وسياسية ذات أهمية ليست بالقليلة أن عدد المؤلفين والملحنين الموسيقيين غير المرتبطين
بصاحب عمل محدد وانما يعملون لحساب أنفسهم قد أصبح قليلا لدرجة كبيرة جدا .
والسبب في ذلك لا يكمن فقط في مجرد الصعوبات الخاصة بالمهنة التي تجعل عمل
المؤلف واللحن الموسيقي منفردا أمرا عسيرا والتي تستوجب انضمامه الى صاحب
عمل - ومثال ذلك أن كل من يضعه الملحن وكل مقطوعة يؤلفها المؤلف يتطلبان عمل
بروفات عديدة لهما . ويكون ذلك عن طريق فرقة موسيقية من المازفين على الآلات
المختلفة وخاصة الآلات الالكترونية الحديثة باهظة الثمن ، وكذلك الحاجة الى الوسائل
الحديثة لتسجيل الأعمال الموسيقية ونشرها عن طريق دور النشر وبذلك يزيد نطاق
توزيع الانتاج وبالتبعية يزيد مقدار العائدات المالية التي تتول إليها ، وهذا بدوره

أمر يتطلب وجوب الارتباط بصاحب عمل ييسر له بما لديه من امكانيات اشباع هذه الحاجة أيضا وكذلك فانه بمفرده لا يستطيع الصمود أمام ضغوط وقوة الأعمال الموسيقية المنافسة التي تكون على مستوى عال ويتم نشرها عن طريق أجهزة الاعلام ويتم انتاجها عن طريق الوسائل الفنية المستخدمة في الصناعة ، ان سبب قلة عدد المؤلفين الموسيقيين الذين يعملون لحسابهم الخاص لا تكمن فقط في هذه المشكلة ، ولكنها تكمن على وجه التحديد وبصورة دقيقة واضحة في أنه في ظل وبمقتضى قوانين أغلب الدول فان المبتكرين لأعمال فكرية وغير مرتبطين بصاحب عمل والذين يعملون لحسابهم نادرا ما تكون لديهم أية فرصة للاستمتاع بمزايا نظام التأمين الاجتماعي . وأنه نتيجة لذلك يضطر المؤلفون والملحنون الموسيقيون - أكثر مما هو الحال بالنسبة الى الكتاب والمؤلفين والرسميين والمصورين والنحاتين - إلى اللجوء الى مجال نشاط مهني آخر يمكن أن يحقق لهم الاستفادة من نظم التأمين الاجتماعي ، ومن ثم فقد يصبح هؤلاء المؤلفون ملحقين بالموسيقى أو نقادا موسيقيين بل قد يضطرون الى اللجوء الى مهنة قد تكون بعيدة عن المجال الموسيقي كل البعد . ومع ذلك فقد برزت الى الوجود اتجاهات وتطورات حديثة لم يعد من الممكن تجاهلها أو التغاضي عنها من جانب المشتغلين بالبحوث المتعلقة بهذا الموضوع أو من جانب الزعماء السياسيين . وان الهدف من هذا البحث هو استعراض الانتباه الى الأهمية الدولية لهذه التطورات الحديثة .

لقد لوحظ اعتزال الفنانين المبدعين وابتعادهم عن المجتمع في مجالات كثيرة غير حالات المؤلفين الموسيقيين . وان ما يقوله « بروس أ. واتش » عن الرسامين والمصورين مستشهدا بحالة شخصية بارزة مثل « جيان كارلو ميتوتز » يصدق أيضا بالنسبة للملحنين والمؤلفين الموسيقيين ، انه يقول :

« عندما تملك الرغبة الطبقات المتوسطة في تكوين ثروة ، وعندما أصبحت قوتهم السياسية والاقتصادية مكفولة ، وفي مأمن ، أحسوا بالحاجة الى الفوز بوضع اجتماعي يضارع وضع الطبقة الارستقراطية . ولقد أدى تفورهم من الثقافة الرفيعة التي تتمثل في عشق الموسيقى والفنون بوجه عام وسعيهم الذي لا يهدأ الى البحث عن تحقيق الرفاهية المادية وارتباطهم الكامل بالحياة الاقتصادية أدى كل ذلك الى ضالة اهتمامهم بالرسم وتصوير اللوحات الزيتية وأصبحت قيم الفن مميزة ومنفصلة عن قيم العالم الاقتصادي . وهو الأمر الذي أدى الى انهيار المشتغلين بالفن اقتصاديا وخاصة المشتغلين بالرسم والتصوير وهذا ما دفعهم الى النزول الى مستوى القيم السائدة » .

(*) يمكن تعريف التأمين الاجتماعي بأنه قيام الدول باتخاذ الترتيبات من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية وأحيانا الاجتماعية للمستقلين والمطلين عن العمل والمرضى الحاجزين عن العمل وغيرهم من طريق مساعدات أخرى .

ولقد قدم لنا المؤلف الموسيقى الأمريكي الايطالى الأصل « جيان كارلومينوتى » دليلا رافعا أثبت به وجود هذه العقيلة فيما يختص بوقتنا هذا . انه يعتقد أن الفنانين المبدعين (على خلاف الفنانين فى مجال الموسيقى والتمثيل) على الأقل فى الولايات المتحدة لا يحظون بأى تقدير أو احترام ، وانهم يعتبرون غالبا فقة لا فائدة منها ولا لزوم لها فى المجتمع . والادهى من ذلك هو أنهم معتبرون مخنثين وعديسى الرجولة ولا يعتمد عليهم .

وهناك دليل آخر على العزل الاجتماعى للمشتغلين بالفن يكمن فى الأسباب التى يقوم عليها ليس فقط فى المجتمع ولكن أيضا فى الفنان ذاته . ويتضح هذا الدليل فى أن الفنان وخاصة ذلك الفنان غير المرتبط بالعمل لدى رب عمل محدد قد اختفى من المجتمع الذى يعيش مرفها فى بحبوحة من العيش ، وأن هذا الموضوع قبل أن يجرى تناوله على مستوى السياسات الدولية كان قد اجتنب انتباه الاخصائيين فى علم الاجتماع فى مجال الفنون والموسيقى وذلك منذ مدة طويلة .

وكانت قد أتاحت لمؤلف هذا المقال الفرصة لأن يرأس وفدا من الخبراء النمساويين فى الاجتماع الذى نظمته هيئة اليونسكو فى مارس ١٩٨٠ للدراسة موضوع النظام الاجتماعى والقانونى للمشتغلين بالفنون . وقد أقر المؤتمر الذى عقد فى بلجراد فى خريف العام نفسه توصيات هذا الاجتماع فى شأن هذا الموضوع . ويبدو أن فكرة التأمين وفكرة الابداع لا تتواءمان . ومما جعل مهمة تحقيق توافق بين هاتين الفكرتين صعبة على وجه خاص هو أن للتعاريف وترجماتها التى تعد فى صدد هذا الموضوع متعارضة مع الجذور الاجتماعية والسياسية وعلى المصالح السياسية المختلفة . . . وكذلك فانه لا يمكن أن يكون كسب الحرب من أجل حماية التأمين الاجتماعى على حساب الحرية اذ أن قابلية المشتغلين بالفن الذين يعملون لحسابهم وغير مرتبطين برّب عمل والذين يعملون متعاونين فى شأن مشروع ما للتحرك والتنقل فى حرية ليست فقط ضرورة من أجل أجهزة الاعلام من أجل الحفلات الموسيقية ومن أجل العالم المسرحى ولكن هذه القابلية للتحرك والتنقل تمثل فائدة للمشتغل بالفن ذاته . ان أكبر تأمين اجتماعى يمكن أن يتحقق للفنان يكون عن طريق تعيينه فى مرفق أو مؤسسة رسمية خاضعة لنظم ولوائح وقوانين الدولة ، ولكن هذا من شأنه تجميد الفنان فى مهنة واحدة وعدم تيسير فرص تحركه وتنقله وتجمده فى الإطار الوظيفى ، وهو الأمر الذى يؤدى الى القضاء على كل امكانيات التنوع المهنى ووجود أنواع مختلفة من المهن . ان الذى يمكن أن يعاون فى حل مثل هذه المشكلات فى المستقبل هو اجراء مسح اجتماعى أو مسح سياسى اجتماعى للعلاقات الثقافية الاجتماعية على أن يقرن ذلك بمعرفة المصطلحات القانونية وثيقة الصلة بالموضوع وتنظيم أنشطة ومسائل الاعلام .

وفى صدد مسألة المصطلحات القانونية وثيقة الصلة بهذا الموضوع وتنظيم أنشطة وسائل الاعلام . أود أن أوضح أن المفهوم الروسى لعبارة «Kalt rabotnik»

أى « العامل فى المجال الثقافى » ، قد يكون من الممكن التعرف عليه بسهولة فى الفرنسية حيث يطلق عليه «travailleur culturel» أو فى الانجليزية حيث يطلق عليه «cultural workers» ولكنه فى حالة الترجمة الألمانية سيكون الضرر الذى سوف يلحق بالحقين والمبدعين وأصحاب حقوق الملكية الأدبية الآخرين بتصنيفهم كعمال فى المجال الثقافى واضحا تماما عندما نضع النظر فى قوانين العمل التى سوف يخضعون لها عندئذ . فانه فى عقد الاستخدام ستعتبر ملكية نتائج العمل الذى يتم انجازه منقولة لرب العمل . وان ذلك يمكن أن يعنى أن الفنان يمكن أن يفقد حق الملكية الأدبية على عمله كلية وكذلك فان تعبير «national culture» أى « الثقافة الوطنية » يصبح خادعا وخاصة عندما يرتبط بكلمات « المسئولية » نحو المجتمع الذى يعيش فيه . فهل يمكن أن يطبق تعبير « الثقافة الوطنية » على ثقافة الشعوب المسلمة المقيمة على سبيل المثال فى سيبيريا والدول المجاورة وعلى النظام الاجتماعى لشعوب الماساى القاطنين فى كينيا وكذلك فى جمهورية تنزانيا على أى ثقافة يمكن أن توجد فى كشمير وفى جنوب منطقة التيرول وفى جمهورية كاربليا بالاتحاد السوفيتى بين الأفراد كجماعات مستقلة انما هنا يصدد شعوب ذات ثقافات تختلف عن ثقافات الدول التى يقطنونها ، وبالطبع لا تسود هنا الثقافة الوطنية أن الحقيقة التى مؤداها أن كلمة «to nationalize» بمعنى يؤمم أى « النقل الى ملكية الدولة » تختلف عن كلمة «socialize» بمعنى تكوين جماعات ، هذه الحقيقة تصبح جلية وذات أهمية بشكل واضح عندما ينظر إليها فى هذا السياق ومع وضع العلاقات الثقافية فى المسبان . والمقصود بذلك أن الثقافة والعلاقات الثقافية ذات جنور عتيقة موروثة قديمة لا يمكن إلغاؤها أو انشاؤها بمجرد قانون تفرضه السلطة .

لقد أظهر سلبيرمان فى كتابه الى أى مدى سيكون مقدار الضرر الذى سوف يلحق بالسياسة الثقافية وبأجهزة الاعلام فى حالة تداخل وتشابك الأفكار التى تستهدف كل منها القضاء على تأثير ومفعول الأخرى . ولقد دفعنى هذا الى أن أكرس عدة سنوات لاعداد بحث قادنى الى فحص الاحصائيات الثقافية المتعلقة على وجه خاص بأجهزة الاعلام من زاوية جديدة من أجل الأغراض السياسية العلية .

والواقع أننا فى علاجنا لهذا الموضوع قد صادفتنا صعوبة تتمثل فى أن موضوع « الثقافة السياسية » نادرا ما تعرض له الصحف فى أوروبا ، وأن المصطلحات المتعلقة بالسياسة الثقافية تكتب فى الصحف والكتب الأوروبية بإيجاز شديد . وتتكون من كلمات قليلة جدا الأمر الذى يجعلها محاطة بهالة من اللبس والغوض وهو ما يجعل من الصعب بالنسبة للباحث التعرف على المدلول الحقيقى للكلمات والمصطلحات التى يضعونها فى هذا الخصوص . والحقيقة أن السياسة بوجه عام فى أوروبا تفتقر للأساليب والمناورات السياسية للحزب الحاكم وللحكومة . والتركيز الأساسى ينصب أساسا على السياسة الاقتصادية الى جانب السياسة العامة الخارجية والداخلية ،

فاننا عندما نطلع على الصحف اليومية نقرأ عن التنافس المتصاعد بين الدول الكبرى التى تطبق نظما سياسية اقتصاديا توجهها الدولة تمتد أبعادها الى نطاق القارات ، وذلك فى نطاق التسابق من أجل السيطرة على الدول المتخلفة ، ولكننا لا نقرأ شيئا عن السياسة الثقافية ، ان الملاحظين الثقافيين يبدون فى الدول التى يوفدون اليها وكأنهم ترف كمالى رمزى نموذجى . وفوق ذلك فان أكبر الأخطاء التى وقعت فيها الدول الاستعمارية الكبرى فى ادارتها للدول المتخلفة اقتصاديا دون أن تكون متخلفة ثقافيا (شعوب افريقيا وآسيا) ، هذه الأخطاء قد حدثت لأن التفكير الاقتصادى الغربى البحت لم يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الثقافية والتراث الثقافى لهذه الدول فى تعامله معها . ولذلك فنحن نرى أن عبقرية سياسية مثل تشرشل قد رأى فى « غاندى » الزعيم السياسى الهندى مجرد رجل متسول ليس الا ، مجرد واحد من الفقراء المعلمين بالتعبير الاقتصادى ولم يستطع أن يدرك مدى قوة عقلية . وفى مجال الشؤون الخارجية ينقص السياسة الثقافية التوجيه الذى يعنى التزام الدولة بأن تتخذ فى شأن المسائل الثقافية سياسة تقوم على اتخاذ خطوات منهجية تسير بصورة منتظمة نحو بلوغ أهداف اجتماعية .

وهذا هو المبدأ المتبع فى مجال السياسة العامة للدولة . فسياسة الدولة تدور حول هذا المبدأ وتدخل فى نطاقه . وفى نطاق الشؤون الداخلية من جهة أخرى نجد أن السياسة الثقافية تسير بكيفية غير ملائمة للغاية ، لأن المؤسسات الثقافية تقدم الثقافة أو تنشرها بطريقة عشوائية تماما ولا تتولى تقديم سياسة ثقافية تسير على أساس منهجى وعقلانى توجهها نحو أهداف محددة مدروسة . ان السياسة الثقافية لا تزال مختلطة — لدرجة كبيرة — بالسياسة الخارجية للدولة ومندمجة فيها بالنسبة للمسائل الثقافية ، فالسياسة الخارجية توجه وتدار فى بعض النواحي على حساب الثقافة بل وبكيفية تعبط وتدمر أهداف الثقافة .

ان السياسة الثقافية يمكن أن تسير بطريقة سليمة اذا اعتبرت جزءا من السياسة الاجتماعية الشاملة . وان هذا المبدأ يراعى ويعمل به فى حالة السياسة الاقتصادية . الا أنه حتى فى حالة السياسة الاقتصادية والسياسة التشريعية فانه ليست هنالك معلومات عن وجود تفاعل وتأثير متبادل بين كل منهما وبين الثقافة . وان الآثار التى تربت على هذا الاغفال والاهمال للسياسة الثقافية يمكن أن نلصقها فى نقص الابداعية وانخفاض مستوى السلوك فى الأنشطة الاقتصادية والعجز عن فهم

الطبيعة البشرية ولنلمسها بوجه عام فى عدم القدرة على ابداع طريقة حياة تليق بالانسانية . وهناك آثار أخرى تتمثل فى ميل عقلى وطريقة تفكير سائدة يظنى عليها حب الذات وعدم اهتمام المواطن الا بنفسه ، وهو الأمر الذى يدفع الأسعار الى الارتفاع ويدمر الطبيعة ويؤدى الى حدوث تحول غير جمالى فى البيئة .

لقد كتب « روبرت ريكارد » تحت عنوان « دعوة من أجل سياسة ثقافية مستقلة - معلقا على الأعمال التحضيرية للمفاوضات التى أجريت بين الحكومة النمساوية والاتحادات الثقافية التى شكلت دفاعا عن المصالح العامة ، كتب يقول :

« انه عند هذه النقطة قد يسأل بعض القراء . لماذا هذا المبدأ السوفسطائى القائم على المغالطة المفرط الحساسية الذى يدعو الى أن تقام الفواصل والحدود بين مجالات العمل الاقتصادى والعمل السياسى والعمل الثقافى ؟ اليس كل هذه المجالات مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا ؟ اليس لتقديرات المعرفة والقيمة أهمية ووزن كبير فى الاقتصاد وفى السياسة ؟ »

أوليس هنالك شك فى هذا . فان تقديرات المعرفة والقيمة هى ما قمتها الثقافة للاقتصاد والسياسة . ومع ذلك فان قوى السوق التى تعمل وتتحرك وفقا للقوانين الاقتصادية وبالكيفية التى تتلام معها لا تأبه بالقيمة ولا بالمعرفة ولا بالفرد الخلاق المبدع ، أو هى - فى أحسن الأحوال - تحولوا لمصلحة الخاصة - وأن هذا يصدق بالنسبة « للسياسة » التى تعنى بمسألة توزيع السلطات وتعنى بالتبعية بمطالب الناس من أجل المساواة . لقد كان من الأمور المألوفة لدى نابليون أن يهزا من رجال الفكر والمتقنين وأن يسخر منهم وأن يفصلهم من مناصبهم بوصفهم مناصرين لمذاهب أيديولوجية معينة . وأنه عندما يجد الفنانون والعلماء أنفسهم فى وضع تسخر فيه وتستغل انجازاتهم العقلية لمصالح سياسية ، فان هذا يقسم فى الحقيقة وببساطة الدليل على تأثيرات القوة المحركة للسياسة لا على تقدم الإيمان بالقيم الأخلاقية لدى رجال السياسة ، ان الفنانين والعلماء ينبغي أن يكونوا أناسا سياسيين بالإضافة الى كونهم رجال ثقافة . وينبغى أن يكون لهم مع هذا - بوصفهم رجال فكر - معقل بعيد عن متناول الدولة وفى مأمن من النظام الاقتصادى ، وان هذا يوضع ويظهر مباشرة الافتراض الذى فحواه أن المؤسسات الثقافية ينبغي أن تكون مستقلة فى ادارة شئونها ، وأن الخوف من أن الفنانين والعلماء قد يسيئون ادارة وتدير الموارد المالية المعهود اليهم بها والمركولة اليهم أو أنهم بمجرد تخلصهم من قبضة وسيطرة البيروقراطية

فانهم سوف يتوقفون عن انجاز وظائفهم والمهام الموكولة اليهم ، هذا الخوف ينم عن عقلية مترزمة وضيقة الأفق وعن عجز كلي عن ادراك الدرجة العالية والمستوى الرفيع الذى يمكن أن تبغله روح المبادئ وروح الالتزام بالواجب لديهم اذا عهد اليهم بمهام خطيرة ذات شأن .

وينبغى أن نشير بوضوح الى أن كلا من النظام الاقتصادى والنظام السياسى والنظام الثقافى يخضع لقوانينه الذاتية المنظمة له التى تعتبر مرتبطة به وكجزء من كيانه . واذا سمح أحد هذه النظم الثلاثة للأجهزة التى تنظمه بأن تقم نفسها فى شئون أحد النظامين الآخرين أو اذا حاول أن يدمجه فيه ويحوله الى جزء لا يتجزأ منه فسوف يترتب على فساد واضطراب سير النظام الذى تم التدخل فى شئونه أو ثمة محاولة ادماجه . وترتبط النظم الأساسية الثلاثة للجماعة وهى النظام السياسى والنظام الاقتصادى والنظام الثقافى ببعضها البعض من طريق آخر . فهى تتصل ببعضها من خلال اشتراك كل فرد فى أنواع النشاط الثلاثة المذكورة . وعندما أشير الى أن الفنانين والعلماء هم رجال ثقافة فانما كان ذلك بصدد الإشارة الى فئات مهنية يمكن نشاطهم بصفة أساسية فى مجال الثقافة ، الا أن هذا لا ينفى كما أسلفنا أنهم يساهمون أيضا فى السياسة ، وإن كل فرد يساهم فى الثقافة أيضا حتى أولئك الأفراد الذين يبدوون وكأنهم مجرد مستهلكين .

ويجوز فى السياسة كما فى تشريع العمل التمييز عادة بين أصحاب المهن الحرة والعاملين المستخدمين أو الموظفين . وتضم فئة الموظفين أو المستخدمين مجموعة العاملين الصناعيين والعاملين فى المكاتب بما فى ذلك الموظفون العموميون والمستخدمون الذين تربطهم برب العمل رابطة تعاقدية ، أما فئة أصحاب المهن الحرة فالفهم أنها تشمل كل فئات الملتزمين . وتشتمل هذه الفئات بصفة أساسية فئات المقاولين ومديرى الأعمال التجارية والمتعهدين الفنيين ومنظمى الاحتفالات ، ويدخل أيضا ضمن أصحاب المهن الحرة المحامون والأطباء وأعضاء المجالس التى تدير شئون وأموال مؤسسة أو منظمة ، وإن فئة أصحاب المهن الحرة بوجه عام ميسورو الحال وفى سعة من العيش ولديهم - الى حد ما - رؤوس أموال ومهبات ومعدات ولوازم وتجهيزات ، والحقيقة أن مسألة ما اذا كانوا ينتمون من وجهة النظر الاجتماعية الى النظام الاقتصادى أم أنهم يعتبرون منتمين الى النظام الثقافى على الأقل على أساس أن ذلك يتواءم ويتفق مع الهدف الأساسى لنشاطهم ، هذه المسألة هى محل جدل انه فى منتهى رأسمالية الدولة - وهذا النظام هو صورة من النظام الرأسمالى - تملك فيه الدولة أغلب وسائل

الإنتاج ورؤوس الأموال الأخرى ، ويمكن أن ينتظر إلى السلطات العامة بوصفها نوعاً آخر من المقاولين أو الملتزمين - ويتأسس هذا التصنيف على فكرة سياسة فجأة فحواها أن الرأسمالية هي النقيض للرجل العامل أحد أفراد الطبقة العاملة . ومهما كان الأمر فإن الأفكار والتصورات المشوشة في السياسة تؤدي إلى تشريع مشوش وغير دقيق . ولنبداً الآن في فحص معاني كلمة « صاحب مهنة حرة » وكلمة « المستخدم أو العامل لدى الغير » . ما هو وضع المؤلف الملحن الموسيقي في هذا السياق هل هو صاحب مهنة حرة أو أنه مستخدم أو عامل لدى الغير .

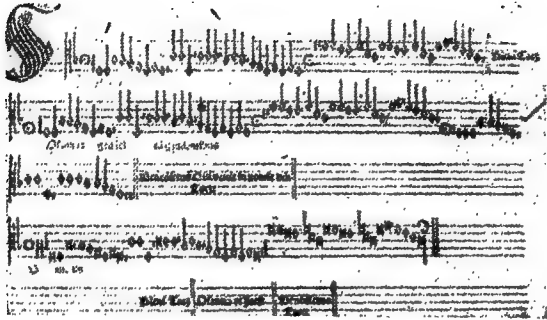
إن المؤلف الموسيقي يعمل مستقلاً وغير تابع لأحد إلا أنه مع ذلك وفي الوقت نفسه تابع وغير مستقل اقتصادياً إذ ليس لديه رأسمال (١) أو أنه بالأحرى عنده رأسماله الذهني فقط . وأن كلمة « فقط » هنا تستخدم لتوضيح أن رأسماله هذا غير مفيد من وجهة النظر الاقتصادية ، لأن أي قدر من هذا الرأسمال لا يمكن أن يعمل لحسابه (في أحد البنوك مثلاً) ، ولأنه لا يمكن اقراض هذا القدر من رأس المال . ولأنه لا يقدم باختصار أياً من المزايا التي يقدمها رأس المال للمقاول والملتزم صاحب المهنة الحرة . ومن ثم فإنه في كل الحالات التي يدخل فيها الملحنون والمؤلفون الموسيقيون (وكذلك الكتاب) في فئة أصحاب المهن الحرة الذين يعملون لحسابهم الخاص ، فإنهم يكونون متعرضين لأن يتحملوا المساوئ والمضار التي يتعرض لها المقاولون والملتزمون دون أن يستمتعوا بأي من المزايا التي يستمتع بها المقاولون والملتزمون عادة كمقابل وكعوض من الأضرار والمساوئ التي يتعرضون لها نتيجة لصفتهم هذه : فإنه على سبيل المثال على الفنانين (أصحاب المهن الحرة) الذين يعملون لحسابهم الخاص وغير التابعين لأحد أن يدفعوا في حالة اعتبارهم أصحاب مهن حرة ضرائب تجارية . وفي حالة الرسامين ومصوري اللوحات والنحاتين الذين يعتبرون أصحاب مهن حرة أن يدفعوا ضريبة نقل إذا نقلوا بأنفسهم أعمالهم في شاحناتهم وفي سياراتهم الخاصة . وفضلاً عن ذلك فإنهم يتحملون أضراراً أخرى تتمثل في أنه يفرض عليهم ضرائب بمعدلات مرتفعة عن إيراداتهم التي تكون غير ثابتة وقابلة للتغيير بالارتفاع والانخفاض من آن إلى آخر ، تلك الضرائب التي يمكن أن تبلغ رقماً ضخماً في بعض الأحيان . وهي تفرض على فترات متباعدة وعلى أساس

(١) تعني كلمة رأس المال مجموع السلع والخدمات والقود التي يبدأ بها الفرد أو المؤسسة أو الشركة مشروعاً تجارياً أو صناعياً (للتفصيل) .

جزافى فى معظم الأحيان ، بالنظر الى علم امكانية التوصل الى تحديد دقيق لوضعه المالى الصحيح .

كذلك فليس المؤلف والملمن الموسيقى موظفا او مستخدما أجرا تحميه أحكام قوانين ونظم التأمين الاجتماعى ، مع قيامه بعمله على أساس ساعات عمل محددة . ومع وجود دخل منظم له ومع منحه مساعدات تأمينية وتقرير امتيازات له - فى حالة - المرض وفى حالة الاحالة الى التقاعد . ان نشاطه الأساسى لا يدخل فى نطاق الفئة الاقتصادية التى تحقق ربحا ، وكذلك لا يدخل فى نطاق فئة المتقاعدين وظيفه من وظائف الدولة ، تلك الفئة التى يحكم وضعها وينتظم بطريقة ديموقراطية تتحقق فيها المساواة بين أفراد المجموعات المتشابهة أحوالهم الداخلية فى نظامها ، وذلك عن طريق شروط موضوعة فى عقد استخدام ثابت وغير قابل للتعديل . ان الاهتمام والتأكيد الفلسفى ينزع فى النظم الرأسمالية الغربية الى التركيز على تطلع الفرد الى تحقيق الربح المادى . وفى نظم أوروبا الشرقية يتركز التأكيد على وظيفة الفرد ومهمته السياسية . ومع ذلك فان الثقافة تحكمها قوانينها الخاصة المتضمنة فى صلب طبيعتها الأساسية . ويتبنى أن يتكون الرأى ويصدر الحكم فى شأنها من الناحية الأدبية ومن الناحية القانونية بمقتضى ما تتضمنه المبادئ التى تنطوى عليها هذه القوانين . وان هذا الأمر له أهميته البالغة خاصة فى عهد تطور اجتماعى سريع يتسم فى أيامنا هذه من جهة بطابع التأكيد المفرط والتركيز البالغ على القوة السياسية ، ويتسم من جهة أخرى بانتهاك لحدود الثقافة وبالإعتداء عليها من جانب نظام اقتصادى تكنوقراطى يسيطر على الحكومة فيه العلماء والمهندسون والخبراء الآخرون . ولقد استطاع الفونس سيلبرمان بعد العالمية الثانية بفترة وجيزة أن يضع تقريرا مؤداه أنه قد توصل الى نتائج هامة تظهر بجلء كيف أن الحقائق البشرية والثقافية يمكن أن تتصرف بدون مراعاتها لنظم مصطبغة بصيغة سياسية ويظفى عليها التنظيم بصورة موسعة للغاية . اذ أن التخطيط الثقافى الاجتماعى يباشر على أساس طويل المدى ولا يحده مكان أو زمان ، ومع ذلك بالنظر الى أنه ينبغى أن يوائم نفسه بصفة مستمرة مع التغيرات الثقافية الاجتماعية التى تحدثها وتؤدى اليها التطورات الاجتماعية .

كذلك فان سيلبرمان يؤكد على أهمية الثقافة بقوله : « ان الجماعة من أجل أن تبقى وحتى تستجيب لفرزتها من أجل حب البقاء عليها أن تعمل على المحافظة على ثقافتها وعلى مناطق ومجالات نفوذ ثقافتها » .

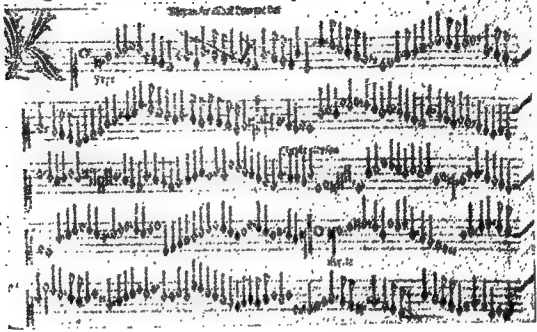


مثالين لعمل اوليفيودى بروسى (١٤٦٩ -
١٥٣٦) من موسيقيون بالقرب من اوربيو .
مقتراح طبع للموسيقى بواسطة حروف معدنية
وقد سجل هذا الاختراع فى فيينا

العوامل الجديدة المساعدة للثقافة

ان حركة التطور والتقدم التى بدأت باختراع الآلة الطباعة فى القرن الخامس عشر قد قفزت قفزة واسعة وبلغت مدى بعيدا بعد ذلك بخمسة قرون وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية . وان المخترعات التى تمثل أعلى مستويات التطور الفنى كالسينما والراديو وأجهزة التسجيل والتليفزيون وغيرها التى بدأت تنطور كنتيجة لتقدم الهندسة الكهربائية قد أثبتت الآن فى مطلع العصر الالكترونى أنها قادرة على أن تمسك بكل تعبير عن فكرة وبكل انفعال وأن تسجله ثم تحوله الى منتج يمكن بيعه وتسويقه ويكثر اقبال المشتريين عليه . وانه فى الوقت الذى لا يزال فيه رجال السياسة - لجزهم عن أن يتفلقوا ببصيرتهم فى التطور الاجتماعى الجارى - مسترسلين فى ارتكاب الخطأ تلو الآخر ، فان المبتدعين للأعمال الثقافية قد بدأوا يدركون ماذا يحدث لهم ، وناهيك عن السور الذى يقوم به ناشرو الأعمال الثقافية وعلى سبيل المثال عندما يتكلم الناس عن نظام التعدوية - ذلك النظام السياسى الذى للأقلية فيه رأياها المسموع - وعن حشد القوى فانهم يفكرون فى الصحافة .

ان الصحافة هى بطبيعتها التنفس الرئيسى للآراء فمن طريقها تعلن الأقليات آراءها فى المسائل والمشاكل وانه ليس فقط ناشرو الصحف ومحرروها هم الذين



الى اليمن تسجيل جزء - التنوير - من الكتيب
الاول من قصائد جوسكين دي بوى - الى
اليسار : جزء - سوبرانو من قصيد من وضع
الكسندر اجريوكولا .

يعبرون عن آرائهم من خلالها ، بل ان المتحدثين باسم المؤسسات والمنظمات والتنظيمات
الأخرى يحبون أيضا أن يستخدموا هذا المنبر حتى يمكن للأراء والمناقشات التي
تنشر في الصحف أن تعطي صورة كاملة محدثة للامام لشنون الدولة .

ولكن الوضع الاحتكاري الذي تحتله أجهزة الاعلام الالكترونية - الاذاعة
والتليفزيون قد صار الآن ذا شأن بالغ الأهمية لا فيما يتعلق بالمستهلك واختياره
المحدود كما يزعمون بل بقدر ما يتعلق بالفنان المبدع ، الذي قد أصبح الآن يعتمد
من أجل كسب قوته على منتفع واحد بأعماله التي تحميها قوانين حقوق المؤلف وحق
الملكية الأدبية . ان هذا الوضع لا ينطوى على ضرر أو إساءة بالنسبة لمصالحه
الاقتصادية ، ولكن عندما يصبح العمل العقلي خاضعا بصفة مطلقة لهذه المصالح ومعتمدا
عليها فانه في هذه الحالة سوف تضيق حرية تطور هذا العمل الذهني ان النشاط
الثقافي قد أصبح خاضعا - الى حد ما - لغايات وأغراض اقتصادية وذلك نتيجة
للتصرفات والأعمال التي تقوم بها أجهزة الاعلام - ان الدولة والنظام الاقتصادي
يخوضان الآن في نوع جديد من الكفاح الثقافي من أجل السيطرة على الرأي العام .
وانه في هذا الموضع قد أصبح التوجيه الاجتماعي امرا له أهمية خاصة . ولقد قام مؤلف
هذا المقال منذ عدة سنوات بإجراء دراسة أولية تستهدف استكشاف طريقة تمكن

من زيادة وتوسيع نطاق الوعي والادراك الذاتي والتقدير الذاتي لجمعات الاذاعة .
وكانت نقطة البداية في هذه الدراسة هي اجراء بحث وتحقيق عن العمليات الفنية .
ولقد اتضح له من البحث أن إحدى المشكلات ذات الأهمية البالغة المتعلقة بهذا الموضوع
التي تواجه العالم من الناحية الثقافية والتعليمية في هذه الأيام تتمثل في البحث
عن كيفية منع الناس من فقد القدرة على التمييز بين العمل الأصلي وبين النسخة
أو الصورة المأخوذة منه أو العمل الذي هو تقليد له . وإن الأمر الذي يؤسف له هو
أنه لم يجر حتى الآن القيام ببحث شامل ومدقق في مجال الفنون والموسيقى
للكشف عن أسباب الاتجاه واسع الانتشار بين الشعب النموسوى لفقد حساسيتهم
الطبيعية وقدرتهم على تمييز نوعية الموسيقى ولتبدد قدراتهم وبراعتهم الفنية .
وإنه عن طريق النشاط الذاتي العقل والموسيقى للفرد يستطيع أن ينمى ويطور قدرته على
اجراء المقارنات من أجل التمييز بين العمل الأصلي وبين العمل الزائف المقلد وعلى إيجاد
الترياق الذي يساعد على الحد من مفعول السموم التي تنتفها المعلومات المضللة والخادعة
التي قد تنشرها أجهزة الاعلام . إن أعمال البحث والتحقيق التي تقوم بها وتتولى
تمويلها المؤسسات الصناعية لن تقدم لنا جديدا في شأن هذا الموضوع . ولكن
ما مدى اسهام الأبحاث الأكاديمية المستقلة في هذا المضمار ؟

إن الخوف من ضياع النزاهة الثقافية ومن فقد الاستقلال الذاتي الثقافي كان
طاغيا خلال مناقشات الشمال والجنوب التي عقدت تحت اشراف منظمة اليونسكو كما
كان الحال - على سبيل المثال - عندما أعلن - في التعليقات العامة - عضوا لجنة
ماكبرايد وهما جابرييل جارسيا ماركيز وجوان سومافيا عن احتفاظهما بحقهما في
التنبية الى أن التأثيرات السياسية من جهة والتأثيرات التجارية من جهة أخرى قد جعلت
أجهزة الاعلام مصدر خطر للدرجة كبيرة بالنسبة للثقافة في الدول النامية . وقد
استرعيا الانتباه الى الحقيقة التي مؤداها أن أهمية البحث في مجال السياسة الثقافية
لا تزال غير مسلم بها بما فيه الكفاية. إن الثقافة الشعبية النوعية هي بالنسبة للدول
النامية تماثل في أهميتها أهمية الكمال الثقافي وحرية الفرد بالنسبة للدول الصناعية
المتقدمة . ولقد سعى كاتب هذا الموضوع عن طريق بحث تناول فيه موضوع
الاحصائيات الثقافية والرأي العام الى تزويد السياسة الثقافية بأساليب ووسائل قد
تمكن الفرد والمجموعة من مقاومة النزعة الى الاذعان تحت الضغط المتزايد للأغلبيات .
وأشار الى الحاجة الى وجود ثقافة أوروبية . وينبغي أن يمتد نطاق ومدى السياسة
الثقافية الضرورية الى المستوى الدولي كما يحدث في بعض فروع الثقافة عن طريق
النشاط الذي تنهض به اليونسكو . وينبغي بالطبع ألا تكون المطالب السياسية
أو الاقتصادية هي العوامل الحاسمة الوحيدة في هذا المجال . وإنه لا يمكن أن يسئل
في نطاق البحث عن حل عاجل لهذه المشكلة تلك الفكرة واسعة الانتشار بأن السياسة
الثقافية ينبغي أن تكون قاصرة على وضع ميزانية للتنمية نظرا لأن هذه الفكرة غير
ذات أهمية ولا صلة لها بموضوع البحث .

Hier singt ein solches unsern Herrn
 unser Johann Walther

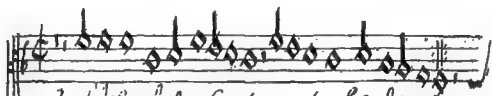
Componist & Musiker

zu Leipzig

1530

Im Geist gesungen

Martinus Luther

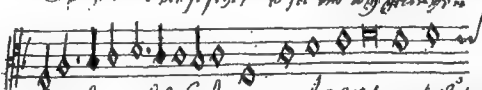


Der Herr barmhertzig ist unser Gott, in dem wir leben und ruhen.

Er gibt uns Brot und Fleisch, das uns das Leben gibt.

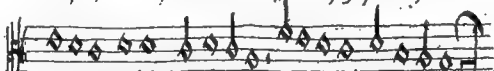
Und wenn wir krank sind, so heilt er uns, und wenn wir sterben, so

gibt er uns das Leben wieder. So ist der Herr unser Gott.



Der Herr barmhertzig ist unser Gott, in dem wir leben und ruhen.

Er gibt uns Brot und Fleisch, das uns das Leben gibt.



Und weil Gott unser Gott ist, so ist er unser Herr.

Und weil Gott unser Gott ist, so ist er unser Herr.

القدم نسخة طبق الأصل من الترتيل (أن المخلص القوي هو الله) كتبها مارتن لوتر حوالي عام ١٥٢٤ وقد دون مارتن لوتر بعض يده في أعلى الصفحة اعترافه بتسليم هذا المخطوط ويعبر عن شكره وامتنانه أن أعطاه له فيقول وحيداً من صديقي (الذي هو جان والثر، ملحن للوسيلي بترجاو - وذلك في عام ١٥٢٠ - أن الترتيلات البروتستانتية كان يتقن بها اللحن في مجاميع الدينية وبذلك تم الحصول عن استخدامها في كنيسة الكاثوليك) في القديسات

الوضع في النمسا :

وعلى أساس النتائج التي انتهت اليها البحوث في الوظيفة الاجتماعية للثقافة الباقية حتى الآن اتخذت في النمسا على مدى السنوات القليلة الماضية اجراءات سياسية متعلقة بالثقافة من المتوقع أن يكون لها آثار بعيدة المدى . وقد كان أول الخطوات التي اتخذت في هذا المجال تحت اشراف المؤسسات الكبرى والحركة الجماعية للاتحادات العلمية والفنية والثقافية التي أنشئت للدفاع عن المصالح المشتركة ، كما اتخذت خطوات على المستوى الدولي بواسطة هيئات السكرتارية المهنية للفنون والترفيه التي أنشئت في نطاق اتحاد النقابات الحرة والاتحاد الأوربي للنقابات . ونود أن نسترعى الانتباه هنا الى مظهر هام جدا للطريقة التي تطبق بها النمسا القرارات والتوصيات التي تم التوصل اليها بعد تلك البحوث الاجتماعية الثقافية . يكتب الكثير في النمسا كما في كل مكان آخر عن مشكلات الاعلام ، وتنفق السلطات العامة مبالغ كبيرة على تطوير الفنون وترقيتها وهذه المبالغ أقل لدرجة كبيرة جدا مما يجب حيث ثبت أنها الحافز المالى الوحيد تقريبا من أجل العمل الفكرى والفنى . الا أنه مع ذلك فان انطلاقة جديدة قد أصبحت ميسرة عن طريق الدور الهام الذى يقوم به تشكيل سياسة اجتماعية - الاتحاد النمساوى للنقابات الذى لا يحمل وجه شبه - باستثناء العنوان - بحركات النقابات فى البلاد الاخرى .

ان تعبير « المشاركة الاجتماعية » يطلق على العلاقة التفاوضية بين أرباب الأعمال وبين العاملين المستخدمين لديهم ، وكلا الجانبين منظمان تنظيميا شاملا فى شكل فئات مقسمة طبقا للمصالح والاحتمامات وذلك عندما تجرى مناقشة المسائل المتعلقة بالتشريع العمالى وأجور العاملين وبالرفاهية الاجتماعية فى حد ذاته صراع من أجل السلطة ، وعلى الرغم من أنه قد يمنع أو يؤجل حركة اضراب جامع وفوضوى ويمنع أو يؤجل الاجراءات المضادة التي يتخذها أرباب الأعمال من جانبهم ، فانه يكون عاجزا بالنسبة لحل المشاكل الاقتصادية التي تكون مرتبطة بالطبع بالمشاكل الاجتماعية . ولكن هذه الهيئات التفاوضية تؤدي وظيفة أخرى عن طريق الصلاقة المعروفة باسم المشاركة الاقتصادية . ان الأطراف التفاوضية تعمل فى هذه الحالة كمنتجين وكمستهلكين ويدافع كل منهم عن مصالحه الخاصة . ولقد مكن ادخال هذا النظام حركة التطور من أن تتفهم فى طريقها بسهولة وبدون متاعب وجعل التدخل السياسى والشغب والاضطرابات الخطيرة غير ذات موضوع . ولقد بقيت مشكلة المجال الثقافى - بالمعنى الضيق للكلمة - بغير حل الى أن ظهر فى النهاية ، تجمع اتحادات الفن والثقافة ، تلك الاتحادات التى شكلت من أجل الدفاع عن مصالح المؤلفين الموسيقيين والرسميين والمصورين للوحات والنحاتين وعن قطاعات الفنانين فى الموسيقى أو التمثيل وشركات استغلال الانتاج الفنى والنقابات العمالية . وبالإضافة الى ذلك فقد شكلت هذه الاتحادات تحالفا مع المدرسين والعلماء لتكون بذلك أساسا للمفاوضات من أجل مشاركة ثقافية . ان هذه الاتحادات والتحالفات والتكتلات الديموقراطية ليست بجاعات ضغط منعزلة عن المجتمع ولكنها بصفة أساسية ممثلة للمجتمع كله من جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وقد طالب كل من هيئة اليونسكو والمجلس الأوربي وهيئات دولية أخرى مرارا وتكرارا بتشكيل اتحادات وتجمعات ممثلة تمثيلا ذاتيا من هذا النوع وخاصة بانسبة لقروح النشاط الثقافي . حيث لا يمكن بصفة غالبية تمييز متطلبات الحرية الفكرية عن الضرورات القانونية لمنظمة مستقلة استقلالاً ذاتيا وذات طبيعة تمثيلية بوجه عام . وعندما تشكلت هذه الاعتمادات والتجمعات لقيت ترحيبا وتشجيعا من جانب تلك الهيئات .

لقد أوضح سيلبرمان في كتاب له عن « أجهزة الاعلام في علم الاجتماع » أن آثار هذه التكتلات والتجمعات يمكن ادراكها اذا استخدمنا - كأساس للتفكير - الربط بين الأفكار وثيقة الصلة بالموضوع من جهة وبين الخبرة من جهة أخرى . ان ما يقوله سيلبرمان في كتابه عن تبدل الاحساس والأهمية مما تسببه وسائل الاعلام السمعية والبصرية قائم على أساس سليم ومقنع بوجه عام . وهو يرى أنه ليس هناك ما هو أكثر خطورة من الوضع الذي ينشأ عندما يعزل الفنانون المبدعون أنفسهم عن الجماعة ولكن الحقيقة أنه في حديثه عن العلاقات الاجتماعية لا يلقى الضوء بدرجة كافية على هذا الموضوع . ولا يكفي بالنسبة لسيلبرمان ولنا قد استرعيانا الانتباه في كتاباتنا الى الحقيقة التي مؤداها أنه من الضروري في موضوعات الثقافة كما هو الحال في النظام الاقتصادي الحصول على صورة عامة عن أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك.

ان علم السياسة لا يولي اهتماما كبيرا بمسألة التطفل القائم على أساس علمي صحيح في بحث موضوع العلاقات الاجتماعية . ان الجهود الهائلة التي يبذلها العلماء ورجال السياسة في عملهم الذي يجري على أساس التعاون فيما بينهم - كما هو الحال في نادي روما - لم يحقق بعد انطلاق حركة تجديد اجتماعي تبدأ من سكان المناطق الريفية وتتحرك متجهة الى أعلى . وهذا هو السبب في أنه قد اعتبر من الأهمية بمكان أن ينظم الأشخاص الذين يعملون في مجالات أنشطة ثقافية أنفسهم وأن يبذلوا جهدا كبيرا من أجل تقديم معلومات . ولقد استخدم كأساس من أجل رسم سياسات ثقافية مستقلة - الجدول المقارن البسيط المبين فيما يلي :

طبيعة (مادة)	اقتصاد	قانون	ثقافة	الأفكار الفردية
	انتاج	تشريع	ابداع	
	تحويل	ادارة	تربية	
	استهلاك	قضاء	تعليم	

وان هذا الجدول يوضح في صورة بيانية - من أجل المناقشات والمفاوضات -
 ان هنالك مجالات مصالح خارجة عن نطاق المجتمع وأن المجتمع ملتزم بأن يعيش
 في نطاقها ومعها ، وأن المجتمع يحصل على الأساس الذي يقوم عليه اقتصاده من
 الطبيعة ، ولكنه من جهة أخرى ، ومن أجل أن يفعل ذلك - يتطلب الأمر أن يحيط
 برغبات وميول الثقافة الحية التي لم تندثر وذلك عن طريق أفكار الأفراد . ولقد
 تحققنا أخيرا من أنه حتى لا تفنى الجماعة ينبغي أن تتم حماية الطبيعة والمحافظة عليها
 وذلك عن طريق حماية البيئة ، وكذلك فإن علينا أن ندرك أن مسألة حماية الحياة
 الداخلية للفرد أى حماية شخصية الفرد ينبغي أن تعتبر التمس والمكمل لحماية الطبيعة،
 وهذا يفسر أيضا ما للحرية الفردية من أهمية خاصة بوصفها مصدرا للثقافة . ووفقا
 لهذه الفكرة وبمقتضاها فإن المنشآت الوسيطة أى التي تقوم بدور الوسيط بين
 منتج الثقافة ومستهلكها مثل المسارح وصلات الحفلات الموسيقية وقاعات عرض
 الفنون كالصور والتماثيل وما شابه ذلك وكذلك وسائل الاعلام الفنية مثل الراديو
 والتلفزيون وما شابه ذلك ، كل هذه الأجهزة والوسائل الاعلامية تنتمي الى الثقافة .
 وتجد فكرة ضرورة ايجاد تنظيم اعلامي جديد كذلك الذي تسعى الدول أعضاء
 اليونسكو الى اقامته ، هي فكرة لها ما يؤيدها وما يبررها في هذا النطاق ، مادامت
 حرية وسائل الاعلام تلقى الاحترام داخل وخارج نطاق المجال التشغيلي للاعلام .
 ولا ينبغي أن يفهم « اعضاء الطابع الديمقراطي على الاعلام - كما هو الحال في عالم
 الثقافة غالبا - على أنه تجسيد ادواق الأغلبية والتسبيح بحمدها ومجازاتها وفرض
 تقييد على افراض العمل الثقافي ، بل انه يعنى بالأحرى تقديم دعم وحماية للاعلام
 في نطاق نظام قانوني ذي طابع ديمقراطي .

ومن الأهمية بمكان بالنسبة للمؤلفين والملحنين الموسيقيين وبالمؤلفين بوجه عام
 - في برنامج عمل اجتماعي من هذا النوع - أن تخصص لقوانين حماية حقوق المؤلف
 والحقوق الأدبية بوصفها وسيلة قانونية لحماية الفرد - مهمة جديدة تنطوى على
 مضامين أساسية وبعيدة المدى . وان الأمر يتطلب بعض الايضاحات بالنسبة لهذه
 النقطة .

ان اتفاقية برن المعدلة لسنة ١٨٨٦ لحماية مستوى التعليم والثقافة وحماية
 الأعمال الفنية ، والاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف والملكية الأدبية لعام ١٩٥٢
 التي وضعت بمعاونة « اليونسكو » والتي تعتبر بديلا للدول التي لم توقع اتفاقية
 « برن » على الرغم من أنهما تنصيان على درجة حماية أكثر تحديدا ، الا أنهما مع
 ذلك يحددان الأعمال والمهام في قائمة بصورة دقيقة . وتبقى اتفاقية ١٩٦١ بشأن
 حماية الفنانين في مجال الموسيقى والتمثيل ومنتجي الفونوغراف ومؤسسات الاذاعة
 على أن توفر حماية مماثلة لحقوق المؤلف ولحق الملكية الأدبية بالنسبة لحالة نقل
 التسجيل على أسطوانات وأشرطة تسجيل والانتفاع بهذه الأعمال واستغلالها . وبالنظر
 الى أهمية مجال الأنشطة الثقافية كلها فإن مؤسسات الدولة المتنوعة قد امتدحت
 هذه الاتفاقية وطالبت مرارا وتكرارا بالانضمام اليها . ولقد نص قانون حماية حقوق،

المؤلف النموسوى الاتحادى لسنة ١٩٣٦ بخصوص الأعمال الأدبية وحقوق الملكية المرتبطة بها فى مادته الأولى على « أن الأعمال المحددة فى هذا القانون هى أعمال عقلية شخصية فى مجالات الأدب والموسيقى والفنون الجميلة والفن السينمائى ان هذه الحصصة الشخصية تظهر بغير شك عدالة حماية شخصية الفرد . ان الملكية العقلية هى طبيعتها غير قابلة للانتقال أو التحويل ومرتبطة بشخص الفكر أو المبدع ارتباطا نهائيا . لا رجوع فيه . مع ذلك فانه يمكن السماح أو الترخيص أو الاذن بانتفاعات واستعمالات متعددة يؤذن بها فى بعض الظروف عن طريق القانون حتى رغم ارادة المؤلف . وهذه هى المسألة التى تكمن فى صميم النضال الاجتماعى الكبير فى الوقت الحاضر ، والتى لم تول الا قدرا ضئيلا من الاهتمام حتى الآن . ان العاملين والمتفعين بوسائل الاعلام المتقدمة تكنولوجيا معنيون ومهتمون اهتماما متزايدا فى الوقت الحاضر بحق التأليف والملكية الأدبية . وبالتصرف فيه وتحويله الى المنتفع بوسيلة الاعلام . وهم معنيون ومهتمون كذلك بتأثير المشرع فيما يتعلق باكتساب الحق فى الانتفاع بالحر غير الخاضع لقيود ، للأعمال التى يحمىها حق المؤلف والملكية الأدبية . لقد كان هذا الحق فى الأزمنة السابقة امتيازاً للكنيسة أو حقا خاصا طرأ عليها ، وقد منح للدولة بفضل الله ورحمته واحسانه . ان المؤلفين منظمون الآن بمحض ارادتهم فى شركات استغلال يوظفونها ويشغلونها بصورة رسمية لرعاية مصالحهم والمحافظة عليها وبهذه الكيفية فانه من الممكن - من جهة - تسير واعمال نظام حماية جماعية ، ومن جهة أخرى اجراء المناقشة والتفاوض بشأن اتفاقيات جماعية تعمل على تخفيف حدة القيود على الانتفاع بالأعمال التى تتعلق بحقوق التأليف والطبع والنشر والملكية الأدبية وخاصة بالنسبة الى وسائل الاعلام . من الأهمية بمكان تعاون شركات الاستغلال مع بعضها ومع النقابات والاتحادات الأخرى التى تتكون للدفاع عن المصالح المشتركة حتى لا يتعرض الأفراد المبتدعون فى الوقت الحاضر لضياح حقوقهم .

ويتضمن ميثاق حقوق الطبع والنشر والتأليف والملكية الأدبية ما يلى :

ان العمل العقل الذى هو ثمرة جهود ومحاولات خلاقة شخصية له طبيعة خاصة عالمية حتى اذا دخلت فى تكوينه عناصر مأخوذة من اللغة والعادات والتقاليد والأعراف الخاصة بدولة معينة ، وتكون الأعمال الفكرية فى مجموعها التراث الثقافى المشترك للجنس البشرى كله . فضلا عن ذلك ، فان العمل العقل لا يرتبط بحياسة الملكية فى بلد معين . انه يعبر الحدود بسهولة . ومن ثم فمن الضرورى أن يدرج فى التشريع الوطنى أحكام خاصة لحماية الأعمال الأجنبية ، وأن تتخذ ترتيبات من أجل تقرير حماية دولية لحق التأليف والملكية الأدبية ، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات ومعاهدات دولية تنظم وتحمى هذه الحقوق .

وينبغى فوق كل شئ أن يراعى المبدأ الذى مؤداه أن الأعمال العقلية الأجنبية والوطنية ينبغى أن تعامل على نحو متماثل فى القوانين الوطنية وفى الاتفاقيات الدولية ، وكذلك فى اتفاقيات التعاون المتبادل التى تبرم بين اتحادات المؤلفين فى الدول

المختلفة . وهذا المبدأ يناسبه مرحلة أكثر تقدماً سيمطى فيها الاعتبار لمسائل أكثر اتساعاً من مسألة الدفاع عن المصالح المادية . وينبغي أن تزول جميع الإجراءات التي تنطوي على تحيز ضد الأعمال الأجنبية مثل تحديد حصص نسبية ؛ كما ينبغي أن تحقق للأعمال الأجنبية حماية غير مقيدة بشروط وذلك دون أن تخضع لأية إجراءات قانونية . وينبغي أن يكون حق ترجمة الأعمال - ذلك الحق الذي له أهميته وخطورته ، يوجه خاص في المحيط الدولي - حقاً خاصاً قاصراً على مؤلف العمل الأصلي وحده دون غيره . وبهذه الطريقة يكون من الممكن أن تكفل للأعمال ترجمة دقيقة ومتقنة وتحقق الحماية والاحتراس من الخطر الذي ينشأ عن حالة الفوضى وانعدام التنظيم في نشر الممتلكات الثقافية .

وإن الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف التي تكون مفتوحة للانضمام إليها من جانب أية دولة في العالم - مثل اتفاقية اتحاد برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية . والاتفاقية العالمية لحماية حقوق المؤلف - أقوى الوسائل فاعلية من أجل كفالة حماية دولية لحقوق المؤلف والملكية الأدبية . ويأمل المؤلفون في أن يطرأ المزيد من التطور على الاتفاقيتين سالفتي الذكر بحيث يمكن لهما أن يحققا إيجاد تعاون وثيق وعلى نطاق واسع لإقامة نظم حماية أكثر تجانساً وأكثر شمولاً . إن المؤلفين لن ينسوا أبداً الدور الحاسم الرائد الذي قام به اتحاد برن لحماية الأعمال الأدبية والأعمال الفنية منذ أن ظهر إلى حيز الوجود اتفاقية ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ التي تمثل واحدة من أهم الانجازات الدولية في القرن الماضي .

وحتى تكون الترتيبات التي تتخذ من أجل تحقيق وإيجاد حماية دولية فعالة لحقوق المؤلف والملكية الأدبية ، فإنه ينبغي أن تتخذ على المستويين الوطني والدولي الإجراءات التي تكفل التوزيع الذي لا يحده قيد للأعمال العقلية في سائر أنحاء دول العالم ، كما ينبغي أيضاً إقامة نظام مدفوعات دولي يوضع بالكيفية التي تجعله قادراً على أن يكفل للمؤلفين أن يوضع في حسابهم بصفة عاجلة ودون إبطاء المبالغ المستحقة لهم عن الانتفاع بأعمالهم في دول العالم المختلفة . . . ومن أجل بلوغ هذه الأهداف التي ترمي إلى تحقيق كفالة فعالة لحقوق المؤلف وإلى تيسير نشر وتوزيع الأعمال الفكرية على أوسع نطاق ، فإنه من الضروري إبرام اتفاقيات دولية متعددة الأطراف تستهدف تجنب ازدواج الضرائب على الاتوات التي يتقاضاها المؤلفون بمقتضى قوانين حماية حقوق المؤلفين والملكية الأدبية والتي تحول من الدولة التي يستعمل فيها العمل أو ينتفع فيها به إلى الدولة التي يقيم بها المؤلف .

حماية حقوق المؤلف وحق الملكية الأدبية

والتأمين الاجتماعي

تجعل الاستعمالات الجديدة للمبتكرات العقلية والتطورات الفنية التي تحققت في هذا المجال من الضروري أيضاً أحداث المزيد من التطوير لنظام حماية حقوق المؤلف وحق الملكية الأدبية . وإذا كانت الدول لا ترغب - في المستقبل - في أن

تتحمل عبء العاملين في مجالات الثقافة الذين يتزايد عددهم يوما بعد يوم ، فانه ينبغي عليها أن تكفل حرية توزيع أكبر للملكية العقلية (الأدبية) من أجل انتفاع الجمهور بها وذلك عن طريق وضع النصوص القانونية وتقرير التدابير والاجراءات التي تنظم مسألة حماية حقوق المؤلف وحق الملكية الأدبية وما يتفرع عنه من حقوق ، والانتفاع بها لصالح الأشخاص المتبدعين أو المقتبسین لفكرة العمل العقلي أو من يقومون بعمل ترجمة حرة لمسرحية أو تمثيلية تتضمن أحداث تعديلات تجعلها مناسبة لفنوع العصر أو تجعلها متوافقة مع البيئة . وعلى الدول ألا تسمح للقوة بأن تتغلب على الحق عن طريق المصادرة . والانتفاعات الجديدة والحقوق الجديدة هي على سبيل المثال تسجيل الأغاني والتمثيلات والمسرحيات التي تذاع في الإذاعة على أشرطة أو تسجيل برامج التلفزيون على فيديو كاسيت . وتقبل الجهود حاليا - عن طريق اتفاقيات دولية - من أجل منع التعدي على ما للفن من حقوق الطبع والنشر والتأليف وحق الملكية . وما يتفرع عنها من حقوق ومنع تسجيل الكلام أو الأغنيات على اسطوانات فونوغرافية . كذلك فإن قوانين حماية حقوق التأليف والطبع والنشر والملكية الأدبية تحمي صاحب حق الانتفاع بالعمل العقلي من الانتفاعات بالعمل بطريقة غير مشروعة . وتجري حاليا مناقشة حق جديد وهو الرسم الذي يتقرر عن تسجيل المواد أو تصوير صوت أو نسخ نسخة من العمل . ويعتبر تسجيل أو نقل المواد التي تحميها حقوق المؤلف وحقوق الملكية الأدبية وما يتفرع عنها من حقوق على أشرطة أو اسطوانات سرقة عقلية . ويعرض التقدم الفني - الذي يزيد من سهولة إجراء أخذ نسخ أو صور من العمل الذهني - للخطر قوانين حماية حقوق الملكية الأدبية والتأليف والنشر . ويمكن التحكم في هذا الأمر عن طريق اتفاقيات صريحة فورية لا تنطوي على قيود أو تحفظات أو عن طريق فرض رسوم تسدد في شكل مبلغ كبير يدفع مرة واحدة .

وتمثل الأعمار الصناعية استعمالا جديدا لحق الملكية العقلية . ويعرض اقراض المكتبات للكاسيتات السمعية والبصرية للخطر مهنة الفنانين والممثلين وغيرهم . وتجري المطالبة بنظام لحماية الفولكلور (الموسيقى والأغاني الشعبية) بواسطة الدول المعنية في أمريكا الجنوبية وفي دول أخرى من العالم . وتفقد الأعمال الثقافية التي تستعمل وخاصة الموسيقى الشعبية إيرادات كبيرة وعلى أي حال فليس للفولكلور الشعبي مؤلفون موسيقيون معروفون ، ومع ذلك فإن الفنانين الذين يؤدون عزف وغناء هذه الموسيقى معروفون . وما يعتبر مصدر مساعدة وعون لهؤلاء الناس أن تسمح الدول بقيام شركات يؤسسها الفنانون العاملون في مجال الموسيقى والفناء والمؤلفون بهدف حماية حقوق التأليف الخاصة بهم واستغلال هذه الحقوق لصالحهم . ويمكن لهذه الشركات أن تحصل الاتاوات التي تستحق عن استغلال هذه الحقوق على أن يوزع المتحصل من الاتاوات على المؤلفين والممثلين ومن بينهم بالطبع مؤلف وملحن الفولكلور .

[illegible]

مطلوب لفظة موسيقية مقدمة للفصل الثاني من سيمفونية فاچنر التي ألفها بين يناير ١٨٣٤ ومارس ١٨٥٦

ولقد كان الأسلوب المتبع فى أول الأمر بالنسبة للمطالبة بمستحققات الأفراد عن انتفاع الأغيار بحقوق المؤلف والحقوق العقلية الخاصة بهم أن يقوم كل فرد بهذه المطالبة . ولا تحقق شركات استغلال هذه الحقوق أرباحا . . انها تتولى الشؤون المتعلقة بالإيرادات المتحصلة وتشرف عليها وتخضع لإشراف الدولة ، وتتولى إعطاء كل عضو من أعضائها نصيبه المستحق له من التحصيلات الصافية . ويجرى هذا التوزيع منذ قيام الاتفاقيات الجماعية التى عقدت على أثر قيام نظام الانتاج الموسع للبرامج الإذاعية عن طريق الكمبيوتر . وعلى أى حال فانه فى حالة الدخل الذى يتحقق نتيجة لاستعمالات جديدة شاملة لا يمكن بالنسبة لأغلبها أن يفحص ويراجع بتفصيل فليس هناك وسيلة أو سبيل لايجاد بديل لمطالبة الأفراد أنفسهم بالمبالغ المستحقة لهم وذلك فى حدود مبلغ معين . وينتج عن ذلك وجود مبالغ يمكن توزيعها - طبقا لمعايير أخرى - وتستعمل الشركات المستغلة هذه المبالغ فى تقديم مساعدات اجتماعية . ومع ذلك فانه مما يتجاوز بكثير حدود الوظيفة المحددة قانونا لشركات الاستغلال أن تنشئ نظام معاشات شيخوخة أو نظام تأمين فى حالة المرض يقدم للمعضو بمقتضاه مبلغ من المال كتعويض فى حالة إصابته بالمرض . ولقد قرر اتحاد جمعيات وتقابات المصالح الثقافية فى النمسا - من ثم - تبني نظام تأمين اجتماعى خاص به من أجل مبتدعى الأعمال الثقافية وضغط على الحكومة الأحزاب السياسية فى مناسبات عديدة من أجل استصدار هذا القانون ولقد كان من الضرورى تنظيم حملة اعلام حول هذا الموضوع فى داخل نطاق الاتحادات والنقابات والجماعات وتجمعاتها المهنية . وفى الوقت الذى أرسل فيه هذا الموضوع للنشر فى الصحف جرت مناقشات مكثفة مع وزارات مختصة متعددة فى مقدمتها وزارة الرعاية الاجتماعية بشأن الأحكام التى سيتضمنها مشروع القانون بالنسبة للأفراد . وان الملامح الخاصة التى تجلت فى مناقشة الموضوع هى أن المؤلفين والمحنين الموسيقيين الذين يعملون لحسابهم الخاص وغير مرتبطين بالعمل عند أحد وليس لديهم عقد استخدام يستطيعون فى أحسن الأحوال المتوقعة أن ينالوا المعاونة اللازمة من أجل انشاء صندوق للتأمين الاجتماعى وان المعاونة المالية الحكومية تقدم مساعدة - الى حد ما - من أجل تحقيق هذا الغرض . ولكن هذه المعاونة تهددها المخاطر فى فترات الركود الاقتصادى حيث تكون الحكومة فى أغلب الأحوال فى وضع لا تتمكن معه من تحمل هذا العبء ولذلك فانه سوف ينشأ صندوق توكل اليه مسألة القيام بالحصول على معاونة أرباب العمل واستخدامها فى تمويل صندوق يقدم خدمة التأمين الاجتماعى . هذا الصندوق سوف تضمينه الدولة ولكنه سوف يتلقى أيضا

مساعدات مالية من المبالغ التي سوف تتحصل كإيرادات ناتجة عن استغلال حقوق التأليف والنشر والحقوق الأخرى بهذه الكيفية سوف يكون من الممكن مد يد المساعدة للفنانين من المعاونات المقدمة منهم للمصندوق في أوقات انخفاض إيرادات الأفراد المستفيدين من الصندوق . وينبغي أن توكل المسائل التي تتعلق بالنشاط المهني للجنة خبراء تنشأ في وزارة التعليم والفنون . لا يمكن أن يناقش بمزيد من التفصيل هنا مشروع قانون هذا الذي يبشر بالخير . وسوف تغطي اعتبارات لكثير من المسائل ذات الأهمية الاجتماعية التي ترتبط بالطبيعة المتميزة لمهن أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص . وثمة ظاهرة تسترعى الانتباه هي أن مؤلفين وملحنين كثيرين قد اعترف بهم كمؤلفين أو ملحنين في مرحلة متأخرة من عمرهم رغم أنهم كانوا قد ابتكروا الكثير في شبابهم ، سيجدون أنفسهم - تطبيقاً لأحكام قوانين المعاشات - محالين إلى المعاش وغير قادرين على الاستمرار في العمل رغم قدرتهم على العطاء . وهناك حالة عكسية وهي تتمثل في حالة راقصة باليه تجد نفسها غير قادرة لأسباب صحية على الاستمرار في ممارسة مهنتها ، وتضطر هنا لاعتزال العمل قبل السن القانونية .

وتمثل الدراسات التي تجرى في الوقت الحاضر في كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وفي النمسا البداية لاثارة اهتمام السلطات العامة بالوضع الخاص والمشكلة الخاصة لمبتدعي الأعمال الثقافية . ولقد أجريت بحوث قليلة في مجال الوظيفة الاجتماعية للعوامل العقلية التي تدركها الحواس لمفوضها مثل البديهة والبصيرة الفطرية ومثل الموهبة والعبقرية والنبوغ وغيرها ، ومن الصعوبة بمكان وتحديد الاعتبارات المالية والقانونية التي تحكمها وينظر إليها على أساسها .

ومما لا شك فيه أنه إذا كان الشعب لا يزال يعتقد أن الثقافة تتمثل في المضحك أو المهرج في بلاط الملك أو أنها مجرد وسيلة للهزل والتزهيج والاضحاح ، فإن هذا ينم عن نظرة متخلفة لا تتواءم مع العصر الذي سادت فيه أجهزة الإعلام برسائلها الثقافية . إن التأثير المتبادل والتفاعل بين الثقافة والاقتصاد وبين الاقتصاد والدولة أمر يتطلب البحث والدراسة ويتطلب الاعتراف بأهمية هذا التأثير المتبادل وبما يترتب على التفاعل المتبادل بين الثقافة والاقتصاد وبين الاقتصاد والدولة من آثار على السياسة الاجتماعية .

وقد طرحت في النمسا على بساط البحث فكرة مؤداها . أنه أما أن يعطى لأصحاب هذه الحقوق شخصية قانونية ذات طابع خاص في الاتحادات العامة التي

تضمهم وتضم المنتفعين - الناشرين مثلا - أو تخصص شركات الاستغلال الرئيسية للأفراد المتبتسين الفعليين - أصحاب حقوق التأليف والملكية الأدبية - وادخال اتحادات المنتفعين وشركات استغلال المنتفعين التي تكونت بالفعل في السنوات الأخيرة في علاقة معهم -

وبهذه الكيفية تجرى المحاولة من أجل زيادة نطاق الاعتماد على النفس وعدم الاعتماد على الغير كمبدأ أساسى ، ومن أجل اعطاء الثقافة عن طريق تشكيل هيئة مبتسعي الأعمال الثقافية - أى أصحاب حقوق التأليف والنشر - أكبر قدر مستطاع من السيطرة على شئونهم الخاصة . والاجراءات التي ذكرت هنا هي جزء من هذا التطور .

وان بحث ودراسة المسائل الاجتماعية بتعمق من جانب الاتحادات المهنية الوطنية والدولية أمر يمتشى مع الراى القائل بأنه فى العهد الذى يسيطر فيه على الحكومة العلماء والمهندسون والخبراء ينبغى ألا تنسى التوقعات الاجتماعية النفسية والاجتماعية الثقافية للمستفيدين من الثقافة ومن التعليم ، ولكنه لا ينبغى أن يتعرض للضياح على المدى الطويل - أصحاب العقول الذين يخلقون العمل الادبى أى أصحاب حقوق المؤلف والملكية الأدبية - وان اعلان اليونسكو بشأن أجهزة الاعلام والوظائف والمهام المستهدفة للمنظمات المهنية للمستفيدين فى أجهزة اعلام الذين يؤثرون على أجهزة الاعلام هذا الاعلان لم يحظ بعد بالقدر الكافى من الدراسة المتعمقة والمتعمقة والكافية واللازمة من أجل تحديد الموقف بالنسبة للانضمام اليه . وان الأمر يتطلب أن يدرك التنظيم الجديد للاستعلامات والاعلام أهمية دور وسائل الاعلام كوسيط فى التركيب من الممكن اتخاذ اجراءات - ذات طابع فردى فى هذا الخصوص ولكنه حتى يكون لها جدواها ينبغى أن يتم ذلك عن طريق اعدادها على أساس نظرة شاملة دراسة ومتفحصة للوظائف الاجتماعية ، وأن تأثير الجماعات ينبغى أن يكون موضع اعتبار هنا ، لا بوصفها قوى سياسية أو صناعية أو تجارية . وان الدولة والاقتصاد لا يمكن أن يعيش أحدهما بدون الآخر ، ولكن ينبغى أن يحترم كل منهما الخصائص الخاصة بالآخر . وفى المستقبل القريب سوف يكون على كل منهما أن يدرك الحقيقة التي مؤداها أن الناس بطبيعتهم يثورون عقليا ضد احتكار جهة واحدة للسياسة كما يثورون ضد احتكار جهة واحدة للتجارة ما يعنى أنهم ينفرون من رؤية تفرد الدولة بالدور السياسى ومنع الاقتصاد من الدخول فى مجال السياسة . ان الأمر يتطلب قبول الثقافة كمحرك لكل من الدولة والاقتصاد ، وهناك بيان موجز يتضمن تلخيصا للفكر الاجتماعى الأساسى الذى يكمن وراء الخطوات الجديدة التي اتخذت من أجل إيجاد نظام تأمين اجتماعى للمؤلفين والملحنين الموسيقيين وللذين يعملون لحسابهم الخاص وذلك فيما نادت به « اليونسكو » فى توصياتها بشأن النظام القانونى للفنانين مما يتواءم تماما مع المبادئ التي أقرتها لجنة الاتحاد التجارى الأوروبى للفنون والترفيه والتسلية التي نادت بالقيام بعمل من جانب النقابات الأوروبية فى

المجال الثقافي . وسوف نعرض مقتطفات من الورقة المتضمنة لوجهة نظر الاتحاد العام العامل للفنون والعلوم ، وهو المنظمة الأم التي تتبعها المنظمات المعنية وقد قسمت هذه الورقة للمناقشة مع وزير الترفيه الاجتماعي بالنمسا . وهذه الورقة تشكل نقطة البداية للعملية التشريعية الجارية الآن :

(أ) وضع الثقافة في المجتمع

تقوم السياسة الثقافية للاتحادات (المقصود هو المنظمات التابعة للاتحاد العام العامل للفنون والعلوم) على أساس تصور معين للسياسة الاجتماعية . وقد نشأ هذا التصور عن حقائق انبثقت عن الحاجة التي تولدت وسط هذا التطور الذي يحدث الآن في مجتمعنا خلال هذا العصر - عصر التكنولوجيا . ان الجماعة تحصل على السلع التي تحتاجها عن طريق الاقتصاد الذي يقوم على الموارد الطبيعية التي تستغل بمساعدة العمل ، وتحصل على السلع وأسباب المتعة العقلية عن طريق الثقافة التي تقوم على أساس إبداعية وابتكارية الأفراد . وتعود هذه الابتكارية الى الجماعة عن طريق الأعمال العقلية والأعمال الفنية في شكل معرفة وثقافة . وتتوفر في النمسا الشروط المطلوبة لكي تأخذ الثقافة مكانها في المجتمع النمساوي . ان المشاركة التي تقوم بين المنظمات الخاصة بأصحاب الأعمال وبين المنظمات الخاصة بالعمالين والمستخدمين الذين يتقاضون أجورا هذه المشاركة تخدم مصالح الجماعة ليس فقط في المجال الاقتصادي وإنما أيضا في مجال الثقافة .

ومن ثم فإن الاتحادات الثقافية الكبرى تطالب بأن يقر لها الدولة ويقر لها الاقتصاد بالحق في الاشتراك في المحادثات أو المفاوضات التي تتعلق بالسياسة الثقافية وبأنوارها الاجتماعية والاقتصادية . وينطبق هذا في حالة الحاجة - بالإضافة الى الإحصائيات الاجتماعية والإحصائيات الاقتصادية - الى إحصائيات ثقافية تتعلق بفروع الثقافة تغطي موضوع الإبداع من أجل التوصل الى اتفاقيات في مجال الأعمال الفكرية أو تغطي موضوع الاعلام الجماهيري أو الاستهلاك الفكري أو التربية والتعليم . وكذلك فإن الأمر يتطلب تجميع النصوص القانونية المنظمة للمسائل المتعلقة بالثقافة .

(ب) التأمين الاجتماعي في المجال الثقافي

في الأوضاع والظروف التي يكون فيها التأمين الدائم في المرافق والمنشآت العامة حيث تطبق نظم التأمين والمعاشات غير مرغوب أو لا جنوى له بالنسبة لبعض الوظائف وخاصة بالنسبة لأصحاب المهن الحرة الذين يعملون لحسابهم والذين لا يمكن تصنيفهم مع أولئك القادرين ماليا الذين لديهم دخول كافية تيسر لهم الحياة الكريمة فمن الضروري العمل على إيجاد نظام تأمين اجتماعي يحبيهم مع احتفاظهم بالحرية والقدرة على التنقل بين المهن الفنية والإبداعية . ونحن نذكر صندوق تأمين عمال البناء عن أيام التمثل وصندوق تأمين الصيادلة كشال لمشروعات التأمين التي تطبق على

عاملين لا يعملون في مؤسسات أو منشآت وإنما هم من أصحاب المهن الحرة ويعملون لحسابهم . وحتى يحتفظ للمنشآت والمؤسسات بالقدرة على تغيير أنشطتها والأعمال التي تمارسها وتنفيذ برامجها بما يحقق بمعنى ألا تعمل إلا في حالة وجود عمل فعلي وإن تتوقف في حالة عدم وجود عمل الأمر الذي يترتب عليه عدم استمرارية العاملين فيها ، وحتى يتحقق تأمين من يعملون لحسابهم الخاص - أصحاب المهن الحرة ، ينبغي أن ينشأ صندوق مستقل للتأمين لصالح هؤلاء في حالة الشيخوخة تكون من مصادر تمويله نسب تتقرر من المبالغ التي تحصل كمحولات ومن الرسوم التي تتقرر على عقود الاستخدام وعلى اتفاقيات الاتوات القصيرة الأجل وعقود الحزمة وعقود التصنيع .

وعلاوة على ذلك ينبغي أن يعدل قانون شركات استغلال الأعمال الفكرية والانتفاع بها في الحالات التي لا يمكن فيها تحديد الحقوق المستحقة للأفراد وذلك أن تضاف كإيرادات لشركات الاستغلال النقود المتحصلة كنتيجة للانتفاع بالملكية الفكرية وذلك عن طريق قرار يصدر بالأساليب الديمقراطية . تبقى مسألة إمكانية تقديم مساهمة في الصندوق ومساعدة له من الأموال العامة ، وكذلك مسألة ادماج صندوق معونة الفنانين أو المساهمات التي تقدم من الإعانة المالية للمكتبة ، وذلك من أجل تحقيق مزايا أكثر . وينبغي بالنسبة للمهن التي تقوم على الخلق والابتكار الفكري وكذلك المهن التي تقوم على الاقتباس من الأعمال الفكرية مثل اقتباس القصص أو التمثيليات أو المسرحيات أو عمل ترجمات حرة للمسرحيات أو التمثيليات تتضمن تعديلات تجعلها مناسبة لنوع العصر . أن يكون المبلغ الذي يتقرر في حالة الإحالة إلى التقاعد متناسباً مع نوع المهنة التي يمارسها الفرد . أن الراقصين والراقصات ومحترفي التمثيل والغناء يتعرضون مهنيًا لحالات توتر وانهايار جسماني وصحي وهم لا يزالون بعد في مرحلة الشباب وتكون حدود السن الذي يصبحون بعده غير قادرين على ممارسة مهنتهم أدنى من تلك الخاصة بغيرهم ، وكثير من المؤلفين يبلغون مرحلة النضج الفكري في سن متأخرة .

وينتهي مؤلف البحث الموضوع بقوله أن التطورات التي حدثت في المجال الاجتماعي زامنًا وحلت معها في وقت واحد اتباع سياسة مهنية . وإن أول قوة بخعة من جانب المبتدئين قد جاءت من جانب المؤلفين والملحنين والموسيقيين . ويمكن ملاحظة استمرار قوة الدفع هذه فيما نشاهده من قدرة اتحادات المؤلفين وأصحاب المهن الأدبية على تسير أمورهم دون الاعتماد على غيرها ، وفي التطور الذي حدث بالنسبة لحماية حقوق المؤلف وحقوق الملكية الأدبية . ونستطيع أن نرى أيضًا استمرارية قوة الدفع هذه في تحديد وظيفة اجتماعية للمؤسسات الثقافية القائمة بتزايد نطاقها يوماً بعد يوم ، ولم تتوقف ولن تتوقف حتى في عصر أجهزة الإعلام ، كما يتضح ذلك - كما سبق أن أشرنا - في لجنة الموسيقى والمسرح بمؤتمر فيينا الدولي .

مكانة الموسيقى التقليدية في بلدان آسيا

منذ ثلاثين عاما لم يكن من السهل الاهتمام الى الموسيقيين التقليديين في أى من بلاد آسيا ، اللهم الا في الهند واليابان حيث كان بمقدورهم كسب عيشهم من الموسيقى فحسب ، أو الاعتراف دون خوف بأنهم موسيقيون محترفون .

وفي معظم بلدان جنوب شرق آسيا ، كان لابد للموسيقي التقليدي من مهنة أخرى كان يكون صاحب حرفة أو فلاحا . وفي المناسبات المختلفة مثل مآدب الزواج أو طقوس الجنازات كان بمقدوره أن يعزف بين جوقة من الآلاتية (العازفين) يقوم بتوجيههم وقيادتهم موسيقى غير محترف أو شبه محترف ، جوقة كانت تؤجر لخدماتها لقاء أجر معتدل . وحالما تنتهي هذه الاحتفالات كان عليه أن يعود الى عمله الرئيسي كحرفي أو كفلاح .

وحتى عندما تكون الموسيقى هي مصدر دخله الرئيسي ، فقد كان هذا الموسيقي التقليدي يفضل أن يعلن عن مهنة أخرى كانت تعتبر مدعاة للاحترام أكثر من مهنة الموسيقى . ويدلل المؤلف على صدق هذا أنه - منذ ما يقرب من خمسة عشر عاما - التقى في إيران باستاذ لا يبارى في الخناء التقليدي مرتديا الزي الرسمي لرجل

بقلم : تراث فات كي

يعمل مديرا للبحوث في المركز القومي للبحث
العلمي ، وله منشورات كثيرة خصوصا في الموسيقى القيتامية

ترجمة : محمد عزب

درس النقد المسرحي في المعهد العالي للفنون المسرحية وهو
يعمل حاليا مديرا للمركز القومي للموسيقى

بوليس صغير الرتبة مسئول عن المخالفات الصغيرة ، وكما التقى بقارع بارع على الطبل
الهندي المعروف باسم « زارب Zarb » قال عن نفسه عندما تعارفا بأنه « يعمل
في التليفزيون » .

لقد كان الموسيقيون المحترفون والراقصون في البلدان الآسيوية يحظون - بوجه
عام - بمكانة اجتماعية هامشية في أسفل درك من السلم الاجتماعي . ومهما بلغ
تماطف الناس معهم أو حبهم لهم فقد كانوا غالبا ما يحتقرونهم على نحو ثابت لا يتغير .
أما هؤلاء الذين حظوا بعطف الأمراء أو احترام الأرستقراطية وإعجابها فقد كانوا قلة
قلييلة .

لقد كان الملوك والأمراء والنبلاء وطالبو العلم لا يحتقرون الموسيقى ، بل إن
الكثيرين منهم كانوا من الموسيقيين الموهوبين ، ولكنهم كانوا يمارسونها لتعتهم الخاصة
وحدها وكانوا محبوبين مبدلين لأنهم غير محترفين ، فلهم كان الفرق بينا شاسعا
فيما بين المحترف والهاوي من الموسيقيين .

ان هذه المكانة الاجتماعية الضئيلة الشأن التي احتلها الموسيقى التقليدية ظلت بارزة الى مدى بعيد في القرن العشرين حتى ظهور الموسيقيين الآسيويين الذين نالوا تدريباتهم وفقا للتقاليد الموسيقية الأوروبية .

ومن حسن الحظ . انه حدث عبر السنوات العشر الأخيرة ، أن خرج الموسيقيون التقليديون في كثير من بلدان آسيا من عزلتهم التي فرضت عليهم وكان بعضهم يحظى بتقدير مواطنيه واحترامهم . أما على الناحية العالمية فإن مجرد ظهورهم تحت أضواء صالات الكونسير في العالم الغربي قد منحهم احساسا بأنهم قد طوقوا بجو جديد مميز يحمل من تباشير النجاح ما قد يغير من مسار حياتهم في القريب العاجل ، ويمحو منهم هذا الشعور بالهوية الذي يشعرون به ازاء موسيقيي الغرب .

الموسيقيون والمغنيون في قاع السلم الاجتماعي :

لقد كانت المغنيات المحترفات يعتبرن من العبيد أو المحظيات . وفي الحضارة الفيتنامية القديمة على زمن أسرة « لي » « LY » (في القرن الحادي عشر الميلادي) كان مغنيو البلاط الذين يشار اليهم بعبارة « كسونج نهى » *Xuong Khi* أو « كا نو » *Ca Nu* يتم اختيارهم من بين عامة الشعب . وقد كان هناك أكثر من ١٠٠ مغنية في خدمة الملكة « ثيين كام » *THIEN CAM* زوجة الملك « لي ناي تونج » *LY THAI TONG* (١٠٣٥) . وعرف المغنيون بين الناس « بالآه داو *A Dao* » وكانت تنظمهم اتحادات يشار اليها « بالجاو فونج » *Giao phuong* ، وكان التحكم بينهم في المسابقات لا يتم على أساس غنائهم وحده بل وعلى سلوكهم أيضا . ويحكى التاريخ الفيتنامي أن عددا من هؤلاء المغنيين قد شارك على نحو أو آخر في الحرب ضد المغيرين ، ومع ذلك لم يحظوا بتقدير كبير . وبموجب المادة ٤٠ من قوانين الزواج التي شرعت خلال فترة حكم « هونج دك » *Hong Duc* (١٤٧٠ - ١٤٩٧) فإن أصحاب المناصب الرفيعة في البلاط الذين يتخذون من المغنيات المحترفات زوجات أو خليلات كان يحكم عليهن بعقوبات بدنية تصل الى سبعين قرعة بالمصا أو الحيزرانة ، وأحيانا بالترحيل خارج البلاد ، كما كان أبناء المغنيين والممثلون والممثلات والعصاة والأبناء الموسومون بالعرق تجاه ذويهم والمتهمون بالزنا بالمحارم ممنوعين من المشاركة في المسابقات التي كانت تقام كل ثلاث سنوات ويتم خلالها اختيار دكاترة الآداب والمرشدين لمناصب البلاط المرموقة . ومع بدايات القرن الحالي استقر عدد من مغنيات الآه داو في الأحياء المشبوهة في المدن وعرفن باسم « الكودو » *co dau* . وحتى المغنيات الأخريات ، مع أنهن كن يختلفن عن مغنيات الكودو روو *co dau roou* اللاتي يقدمن خمر الأرض للزبائن ، كن يعتبرن أيضا من البقايا وينظر اليهن في احتقار .

كذلك واحة الكيسانج *Kisang* في كوريا المصير نفسه . وخلال فترة حكم أسرة كوريو *Koryo* (٩١٨ - ١٣٩٢) كانوا يفتنون ويرقصون في مأب البلاط بصحبة موسيقي القصر . وكان ملوك هذه الأسرة غالبسا ما يختارون محظياتهم من هؤلاء

الكيسانج ، وكان بمقدورهم رفعهن الى مرتبة النبلاء . وقد وضع لهذا الامتياز حد بواسطة الملك تايجنج Taejing (١٤٠١ - ١٤١٨) من أسرة « يى » Yi فى بدايات القرن الخامس عشر . أما اختيار هؤلاء الكيسانج فكان يتم وهن فى سن الخامسة عشرة من أعمارهن من بين « التشونيين » chonmin اللاتى كن ينتمين الى طبقة اجتماعية متدنية . وكان عملهن عزف الموسيقى وتقديم الشراب فى حفلات البلاط ، ولكن مكانتهن كانت أفضل قليلا من مكانة العبيد . وفى بدايات هذا القرن كن يعاملن بنفس الطريقة التى تعامل بها « الايبه » ipae - النسوة المشبهوات أخلاقيا - أو « السامبيه » sampae - البغايا - .

أما « الجيشا » فى اليابان ، اللاتى كن يعزفن على آلة الشاميسين shamisen - وهى عود ثلاثة الأوتار - ويرقصن ويقفن بتقديم الساكى « خمر الأرز » فلم يكن من البغايا ، وكن يشآن تنشئة حسنة وبعضهن كن على جانب كبير من الثقافة . ومع ذلك فغالبا ما كان المجتمع ينظر اليهن خطأ كغانيات . وفى البلاط ابان القرن الثامن عشر كانت مكانة المغنيات ماثلة لتلك التى كانت للنسوة اللاتى يعملن فى أجنحة الملابس الملكية .

فاذا انتقلنا الى الصين نجد أن الجينيرو jinru فى العصر السالف كن تمن البغايا اللواتى يقفن ويعزفن الموسيقى وتبين الرسوم الجدارية واللوحات المبكرة أن الموسيقى كن ينتسبن الى جوقات العزف فى البلاط . وإبان حكم أسرة « منج » Ming فى القرن الخامس عشر كان هناك أوركسترا كاملة مؤلفة من النساء العازفات . وكان حوالى ١١٦ منهن فى خدمة الامبراطورة ، ويلاحظ ظهورهن معها أثناء تقديم القرايين لحامية القزازة (١) .

وفى بدايات هذا القرن فى « تاويان » كان أصحاب المواخير يمتنون صفار الفتيات من بنات الأسرة الفقيرة حيث يقومون على تدريبهن فيما بين سنين الثمانية عشرة والسادسة عشرة على الغناء وعزف الآلات الموسيقية مثل البيبا Pipe - وهى عود كثرى الشكل رباعى الأوتار - و « السانكسيان » sanxian - وهو عود ثلاثى الأوتار - لكى يبدأن حياتهن العملية فيما بعد تقديم الشراب للزبائن والغناء وعزف الموسيقى . وكان يشار اليهن « بالجه دانج » geh dang . ولم يكن الناس ينظرون اليهن كبغايا مالم يكن يمارس الدعارة بالفعل مثل الجينيرو . وقد وصل عددهن فى مدينة تايبه الى ما يقرب من ٤٠٠ عام ١٩٣٦ .

وفى البلاد العربية ينظر الى القيان أو « الخادعات المغنيات » أو « الجوارى المغنيات » أو « المحظيات المغنيات » اللواتى كن يقدمن خدماتهن فى الحانات أو المواخير المخصصة ،

(١) عملية تربية ديفان القز وجنى حريرها واتجاه (الترجمة)

فى غير احترام من عامة للناس . ورغم ذلك فقد ترك بعضهم آثاره فى الأجيال التالية بفضل مواهبهم . أما هؤلاء الجاريات المغنيات لدى العائلات الغنية أو النبيلة فكن يحتلن بـقسط أوفر من التسامح . وفى عهد الحلفاء الراشدين (٦٣٢ - ٦٦١) كانت الموسيقى تعد من المتع المحرمة ، وقد قطع فى هذه الاثناء يدا اثنتين من الفيان هما صابحة الحضرمية وهند بنت يامين كما أُنزعت أيضا أسنانهما .

أما الموسيقيون المحترفون فقد خطوا هم أيضا بمكانة اجتماعية هامشية وكانوا من العبيد أو الشحاذين أو من أدنى طوائف المجتمع .

وفى الحضارة الفيتنامية المبكرة كانوا يخضعون لنفس المعاملة التى يعامل بها الأبناء العاقون لأبائهم ، والعصاة ، ومثيرو المتاعب ، والمتهمون بالزنا بالمحارم .. وكل ذلك مما يعد لا أخلاقيا بصفة عامة .

وفى عام ١٥٩٢ رفض قبول « داو داي تو » فى مركز التطوع لأن أباه « داو تا هان » كان موسيقيا فى عهد الملك لى أنه تون (١٥٥٦ - ١٥٧٣) .

وخلال فترة حكم أسرة « نجوين » كان موسيقيو البلاط يعتبرون خدما أكثر منهم موظفين فى القصر . وكان يعهد اليهم بأعمال لا تتصل بواجباتهم المعتادة . وكانت لهم دائما المكانة الدنيا ، وعندما يعزفون كان ينتظر منهم أن يبقوا مفترشين للأرض حتى لا تقوم أية شبهة بتساوى مكانتهم مع مكانة المشاهدين الذين غالبا ما كانوا يتألفون من كبار الموظفين الذين يأخذون راحتهم فى مقاعدهم الوثيرة ذات المساند .

وفى الصين - قبل حكم أسرة تانج (٦١٨ - ٩٠٥) - كان الموسيقيون ينتقون من بين أبناء عامة الشعب ممن ينتمون الى أدنى طبقات المجتمع : كإبناء العبيد ، وأبناء المجرمين المحكوم عليهم بالموت ، والقتلة ، وأسرى الحرب ، والسجناء السياسيين . وفى فترة حكم أسرة تانج نجد أن من بين الفئات الأربعة للعبيد الرسميين ما يسمى بالصينية « تاى تشانج ين شينج رن » *tai chang yin* وترجمتها حرفيا « الرجال الذين يعرفون الأصوات » وما يسمى « بالجونج يو » *gong yao* « الموسيقيون وجميعهم من الموسيقيين المحترفين ، وكانوا أيضا يختارون من بين عائلات رجال البلاط الذين لحقهم المار ، والضباط المتبردين ، وأسرى الحرب . وكان يحكم عليهم بعزف الموسيقى فى البلاط مدى الحياة كما كان يسمح لهم بالزواج فيما بينهم على أن يقبهم أولادهم من بعدهم اذ كانت تهمتهم كموسيقيين محترفين وراثية والزامية ، كما كان دورهم كموسيقيين فى البلاط يبلغ يقضى عليهم بأن يظلوا عبيدا يعزفون الموسيقى مدى الحياة ، لا لجيل واحد فقط بل لأجيال عديدة متعاقبة ، ولم يكن تحريرهم من واجباتهم كموسيقيين فى البلاط يتم الا اذا نالوا عفوا من الملك أو الحكومة ، أو لبلوغهم سن الستين ، أو لعجزهم عن العمل ، أو لوفائهم بواجباتهم على نحو مرض ، أو لقيامهم بأعمال تنطوى على جدارة خاصة .

وهؤلاء الموسيقيون المحترفون فمن كانوا عبيدا في البلاط ، كانوا بين العامة من الشحاذين . ففي فيتنام كان « الكسام يون » أو « الكسام تشو » xam cho - في وسط البلاد وشمالها - من الموسيقيين الجوالين ، وكان معظمهم من العبيان الذين يعزفون على « الدان نهى » dan nhi وهو ضرب من الكمان ذو وترين ، أو بصفة خاصة على « الدان بو » dan bau الأحدى الوتر . ولم يكن على هذا الأعمى سوى أن يقف في السوق ويبدأ في الفناء والعزف على « الدان بو » حتى يتجمع الناس من حوله ، وإذا بهؤلاء المتفرجين متشوقين مأخوذون بهذا « التروبادور » (١) ، ترتفع جلجلة ضحكاتهم عند كل ملاحظة فككة تحملها هذه الأغنيات المسلية أو الداعرة ، وتتتابع بعد ذلك الحكايات والملاحم والقاء الشعر وإذا بالعملات يقذف بها المتفرجون الى سلته ، وقد كان هؤلاء الموسيقيون يسافرون فرادى أو في مجموعات صغيرة أحيانا ، متنقلين من قرية الى قرية ، معتمدين في معاشهم على احساس الناس .

وفي تاوان كان المغنون الشحاذون يطلق عليهم « الزوتشانج » zou chang وترجمتها « اجر وغن » من المغنين الطوافين الذين يغنون الاغاني المتعلقة بالتسول ، بصحبة طبولهم « الكيجياداو » kija diao وترجمتها « لحن الشحاذ » وقد كان لبعض هؤلاء المغنين ذخيرة غنائية متنوعة الى الحد الذي يمكنه من غناء ما قد يطلبه منه المستمعون .

وقد عرف المغنون والموسيقيون الشحاذون في نيبال « بالجاين » gaine وطبقا لما كتبه هودجسون Hodgson عام ١٨٣٤ ، التي استشهدت به « ميريل هلفير » Mireille Helffer فان « الجاين » يوصفون بأنهم « أعضاء طائفة تنتقل من بيت لبيت ، يغنون ويعزفون على آلاتهم كي يستجدوا طعامهم » وهم يغنون بمصاحبة « السارنجي » sarangi وهو آلة تشبه الكمان ذات أربعة أوتار وتختلف عن الآلة التي تحمل نفس الاسم في الهند . ويبلغ عدد أفراد « الجاين » حوالي ٢٠٠٠ - منذ حوالي اثني عشر عاما - وهم يهيمنون في طرقات نيبال الوسطى يستجدون وهم في طريقهم . وفي بعض الأحيان يطوفون بعيدا حتى الهند وبورما . ولا يستطيع أبناء هذه الطائفة الفكاك من مكانتهم الاجتماعية التي يتوارثونها كموسيقيين متسولين . وهم ينتمون الى طائفة المنبوذين وهي طائفة تقع في أسفل درك من السلم الاجتماعي . وقد قام عدد من هؤلاء « الجاين » بتقديم عروضهم في اذاعة نيبال ، ولكن هذا المصطلح « الجاين » لا يزال يثير في الأذهان دائما هؤلاء الموسيقيين الذين يستجدون في قرى نيبال وأحيانا في ضواحي مطاراتها .

وفي الهند فان « البولز » boals أو « رجال الله الأشداء » - يتمتعون بمكانة خاصة « كرهبان متسولين » - ويشار اليهم شعبيا « بالرهبان المتسولين » ولكن

(١) التروبادور : شاعر موسيقي جوال عرف في أوروبا في القرون الوسطى وخاصة في جنوب فرنسا .
وشمال إيطاليا « المترجم »

واقع الأمر أنهم ليسوا هندوسا ولا مسلمين ولا بوذيين ، وبعضهم ينتقل مفتيا من باب الى باب من أجل صحن من الأرز ، فهم زهاد-يحيون حياة هائلة . والموسيقيون في الهند لا ينتمون الى طائفة بعينها ولكن معظم الناس الذين يكسبون معاشهم عن طريق الغناء أو عزف الموسيقى ينتمون الى أدنى طوائف المجتمع . ويختلف الموسيقيون المحترفون عن بعضهم البعض الى حد بعيد فهناك الزهاد والرهبان المتسولون مثل « البولز » في البنغال ، والمغنيون مثل « الكوفال » Kanval في البنجاب ، والشعراء الذين يتغنون بالأبطال في راجاستان ، والطلاب والمغنيون في « الهجرا » hijra ثم اللوطيون المتزويون في أردية النساء . وفي نظر البرهمي فإن الممثلين والمغنيين والموسيقيين يؤلفون طوائف نجسة جدرة بازدرأ وأنهم ليسوا الا مجرد مرفهين مأجورين . ومن حسن الحظ فإن الموسيقيين التقليديين لم يكونوا برمتهم مجرد عبيدا أو شحاذين .

الموسيقيون والمغنيون المحترفون من ذوى الامتيازات

بالرغم من القوانين الدينية والقوانين المتحيزة ، فإن الموسيقيين الموهوبين ، الأساتذة في فنهم دون منازع كانوا يحظون بتقدير الملوك وحمايتهم ومكافآتهم ، وبوله محبيهم وتكريمهم وذلك بفضل مهاراتهم غير العادية .

ففي فارس كان المغنيون محل تقدير كبير من الملوك . وقد كان في بلاط الملك Shosroes Parwiz مغنيان أحبهما كثيرا جدا هما سيرجويتش Serguech وبارباد (٢٥) BARBAD كما أن ملوكا آخرين - مثل شاه عباس وناصر الدين - ساعدوا عددا من الموسيقيين التقليديين الجيدين على تنمية مواهبهم في بلاطهما .

وخلال حكم بنى أمية (٦٦١ - ٧٥٠) كان الموسيقيون والمغنيون من المقربين جدا الى الخلفاء ولم يقتصر الأمر على خلع الشرف وحده عليهم ، بل كانوا أيضا يتلقون عطاياهم السخية . وعندما كان هؤلاء الموسيقيون والمغنيون يلتقون بالخليفة أثناء تقديم عروضهم ، كان من حقهم مشاركته أريكته والجلوس الى جواره وكان الخليفة الوليد الثاني يرحب بهم في مجالسه بفتح ذراعيه تجاه أى جهة يقدمون منها . كما كان الموسيقي « معبد » يحظى بترحيب بالغ في مجالس الخليفة الوليد بن يزيد الذى لم يتردد في مكافآته باثنى عشر ألفا من القطع الذهبية لمهارته الفنية . وعندما مات حزن عليه حزنا كبيرا وقام بشخصه بتشجيع جنازته .

وفي أيام الخلفاء العباسيين ببغداد (٧٥٠ - ٨٤٧) وخصوصا أثناء خلافة هارون الرشيد (٧٨٦ - ٨٠٩) كان من حق الموسيقيين المحترفين تشكيل بطاناتهم الخاصة التى تتألف من عديد من الآلاتية فالمغنيين والراقصين وتتنوع فى عددها من ثلاثين الى خمسين شخصا ، وتصل فى بعض الأحيان الى مائة أو أكثر . وقد صرف الخليفة ملايين القطع الذهبية فى مكافآة الموسيقيين الذين يعملون له . وامتد كرم الخلفاء حتى بلغ حد التبذير (١٥٠ ألف قطعة من الذهب كهدية من الخليفة الهادى الى الموسيقى الشهير ابراهيم الموصلى ، و ١٠٠ ألف قطعة ذهبية من الخليفة هارون.

الرشيدي الى الموسيقى « مخارق » ، و ٦٠٠ ألف قطعة من الفضة في هديتين من الخليفين هارون وابراهيم بن المهدي الى الموسيقى « حكم الوليد ») . وفي بلاط الخليفة الهادي (٧٨٥ - ٧٨٦) فاز الموسيقى حكم الوليد ب ٣٠٠ ألف قطعة فضة في مسابقة للفناء متنافسا مع بعض الموسيقيين ذوي الشهرة مثل ابراهيم الموصلي وابن جامع ، وعقب وفاة ابراهيم الموصلي صار ابنة اسحق الموصلي (٧٦٧ - ٨٥٠) الموسيقى الأولى في بلاط هارون الرشيد وسمح له بارتداء عباءة القضاء السوداء ، وبتأدية صلاة الجمعة في رواق الخليفة ، وعليهنا أن نتذكر أن ابراهيم الموصلي كان ينحدر من أسرة من أشرف الفرس ، وأن اسحق الموصلي لم يكن موسيقيا فحسب بل كان أيضا شاعرا وأديبا وعالما بفقهاء اللغة ودارسا للقانون .

وانا لنجد في ظل حكم العباسيين أن موسيقيين كثيرين آخرين - غير من ذكرناهم آنفا - قد خلفوا آثارهم على الحضارة المعاصرة مثل « زلز » - وكان صهرا وتابعا لابراهيم الموصلي - الذي اخترع العود التام والثلاث المحايه ، وزرباب وهو أحد أتباع اسحق الموصلي ومؤسس المدرسة الاندلسية ، والكندى الفيلسوف العربي المعروف . الخ ، وقد حققوا جميعا عيشا شريفا وامتلكوا ناصية ثقافة واسعة . وخلال هذه الفترة فان الموسيقيين المحترفين ، حتى أولئك الذين لم يكن لهم حظ كبير من الشهرة قد استطاعوا أن يكسبوا أموالا كثيرة من خلال ممارستهم لفنهم .

وفي الهند خلال العصور الوسطى حدث بعد الفتح الاسلامي أن حرمت الموسيقى في المعابد ولكن الملوك أسبقوا حمايتهم على الموسيقيين الجيدين ، الذين امنوا أسباب العيش واجتذبوا التابعين تبعاً لذلك ، لأن رعاية الفن الأسخياء من ملوك وأمرأه ساعدوا الموسيقيين على نقل خبراتهم الى الآخرين ، وشجعوهم على إقامة مراكز للموسيقى التقليدية في بعض المدن مثل جواليور Gwalior ورامبور Rampur واندور Indore وبارودا Baroda . ويتسم عهد الامبراطور « أكبر » في القرن السادس عشر بظهور بعض المناصرين الجيدين للموسيقى الهندية مثل « بايجو باورا » Baiju Bawra و « سوامي هاريداس » Swami Haridas وتابعه « تانسين » Tansen . ومن بين خلفاء « أكبر » نجد « جيهانجيز » وشاه جيهان يسيران سيرته في حماية الموسيقيين - ولكن واحدا من أبناء « شاه جيهان » هو « اورانجزيب » Aurangzeb الذي لم يكن يكثر كثيرا بالموضوعات العاطفية الرقيقة التي كان ترتجلها موسيقيو البلاط ، قد شرع في مضايقتهم بعد ما آلت اليه السلطة .

ومع انحلال الامبراطورية المغولية في الهند اتساع السيطرة البريطانية عليها في القرن الثامن عشر نلاحظ ظهور عوامل الاضمحلال في الموسيقى الكلاسيكية بشمال الهند . أما في الجنوب فيمكن القول أن التقاليد الموسيقية قد بلغت ذروتها بفضل ثلاثة من الموسيقيين هم « تياجاراجا » Tyagaraja (١٧٦٧ - ١٨٤٧) و « موذو سوامي ديكشيتار » Muthuswami Dikshitar (١٧٧٥ - ١٨٥٣) و « شياما شاستري » Shyama Shastri (١٧٦٢ - ١٨٢٧) .

فإذا انتقلنا الى اليابان نجد أن موسيقى البلاط كانوا هدفا للقوانين والقرارات التي تصدر عن الحكومة - الامبراطورية أو عن الحاكم العسكري - وقد كان العازفون البارزون في « الكابوكي » Kabuki - الاوبرا - وفي البونراكو bumraku - مسرح العرائس - يتمتعون بمنزلة الساموراي (طبقة المحاربين الارستقراطيين) ، وكان لهم حق حمل السيوف المعقوفين .

وخلال فترة حكم أسرة - نارا Nara (٥٣٨ - ٧٩٤) وأسرة هيان Heian (٧٩٤ - ١١٩٥) كانوا الموسيقيون في البلاط يقومون بخدمات تتعلق بشئون : الميلاد والحداد والمسرح والموسيقى واستضافة الزوار الأجانب يطلق عليها الجيبوشو Jibusho ويديرها موظف رسمي من الفئة الخامسة الدرجة الثالثة « أوتانو كامى » utano Kami كانت كل فئة تتألف من أربعة درجات (ويساعده نائب « سيوك » من الفئة السادسة - الدرجة الثانية) وأربعة آخرون من الموظفين الرسميين .

كما كان الأساتذة الأربعة في الموسيقى والغناء « أوتاشي » utashi وأستاذ الفلوت « فيوشى » Fue Shi والأساتذة الأربعة في الراس ما يشي والأساتذة الاثنى عشر في الموسيقى الصينية توجاكوشى «Togakushi» والأساتذة الأربعة في الموسيقى الكورية « كودارا جاكوشى » Kudarragaku Shi ومهم ٥٠ مغنيا و ١٠٠ مغنية و ١٠٠ راقص وعديد من الآلاتية يشكلون الهيئة المساعدة التابعة .

وبصرف النظر عن الموسيقى الأول الذي كان يتمتع بمركز يحسد عليه نوعا ، فقد كان للموسيقيين مكانة متواضعة ، ولكن فائدتهم كانت تأتي عن طريق نوع من التأمين . كما كان مسوحا لهم بنقل خبراتهم الى بنينهم ، ولعل هذا هو السبب في استمرار وجود أجيال من العازفين المجيدين . وقد كان محظورا عليهم عزف الموسيقى الشعبية وتعليم موسيقى البلاط لعامة الشعب . وحمة القول فان مكانة الموسيقيين الاجتماعية في البلاط الياباني رغم هذه القيود كانت أفضل كثيرا من مكانتهم في البلاط الصينى .

الموسيقيون التقليديون اليوم

أصبحت النظرة الى الموسيقى التقليدية اليوم أكثر ايجابية في كثير من البلدان . ففي جمهورية فيتنام الاشتراكية على سبيل المثال نجد أن العازفين المجيدين على « الدان نهى » dan nhi (آلة تشبه الكمان ذات وترين) يتلقون المكافأة التي يتقاضاها عازفو الكمان في الاوركسترا السيمفونى . كما أن الاساتذة البارزين فى الموسيقى التقليدية يتقاضون ما يتقاضاه أساتذة الجامعة ، وبعضهم كما فى حالة « بادو » Ba Du قد تم انتخابه عضوا في الجمعية الوطنية . وقد نظم معهد الموسيقى الفيتنامي سلسلة من حفلات الاستقبال خلال عام ١٩٧٨

خلال ١٩٧٨ للاحتفال بعيد الميلاد السبعين لبعض مشاهير الفنانين مثل « فونج ها » **Pfung Ha** التي عملت بالتمثيل في فيتنام لمدة خمسين سنة « وبولوك » **Buu loc** وهو أستاذ في العزف على « الدان ترانه » **dantrah** وهو قانون يتألف من ستة عشر وترًا ، كما دعى العديد من الموسيقيين التقليديين البارزين للتدريس لطلبة الفصل التجريبي على المستوى الجامعي . ومن الطبيعي ألا يكون كل الموسيقيين التقليديين قد حظوا بنفس النجاح ولكن لم يعد ينظر اليهم في احتقار على الأقل .

وفي جمهورية كوريا نجد أن الموسيقيين والراقصين الذين عزفوا في السالف « بالكيسانج » قد صاروا يعرفون عبر السنين الأخيرة « بالفنانين المؤدين » **Performing artists** ويقوم المعهد القومي للموسيقى الكلاسيكية بتجميعهم حيث يعرفون ويعلمون الموسيقى الكلاسيكية كما كانت تلعب في الزمن الغابر في البلاط والمعابد . وهؤلاء الفنانون يكسبون عيشًا كريمًا بنقل مهاراتهم غير العادية الى الموسيقيين الشباب بالأداء في الإذاعة والتلفزيون ، والاسهام في المهرجانات الدولية التي تعقد في الخارج .

وفي اليابان ، منذ أيام توكوجاوا **Tokugawa** (١٦٠٣ - ١٨٦٨) نجد أن الموسيقيين المحترفين يجمعون في المدارس المختلفة ، ويقوم مؤسس كل مدرسة مع السلطات المعنية بتمويل كافة شئونها ، مالية كانت أو أدبية أو اجتماعية . وكان يمنح طلبته دبلوماً وينتظر منهم الالتزام بكل دقة بما درسه فلا يستطيعون أن يجددوا في موسيقاهم أو يكتسبوا شيئاً من الإصالة والابداع دون الحصول على موافقته ، ويدين هؤلاء التابعون لأستاذهم بنوع من « حقوق التأليف والنشر » . وعليهم - حسب التقاليد - التنازل عن حصة من كسبهم أو مكافأتهم التي يحصلون عليها عن طريق ما درسه . وكان هذا يعبر عن روح التضامن الأصيلة التي تجمع بين الموسيقي ومدرسته . ومنذ عام ١٩٥٠ قامت لجنة حفظ التراث الثقافي بتسجيل ذخائر الموسيقيين البارزين ، وأطلق على أفضلها في كل مجال عبارة « تراث قومي حي » واستتبع ذلك مجرد صرف معاش صغير مدى الحياة ، وهو وإن كان صغيراً إلا أنه زود هؤلاء الذين كرموا بهذا السبيل صداً كاملاً من التقدير .

وفي الهند . . فان الموسيقيين التقليديين الكلاسيكيين قد حققوا كسباً ضخماً ، وحظوا بشعبية كبيرة . فالحفلات الموسيقية الرئيسية والتي يشار إليها « بموسيقى المحافل » يصفى إليها الآلاف المؤلفة كل ليلة ، وحتى عصابات قطاع الطرق « داکو » **ḍaku** تتخرج كثيراً من سرقة حاجات الموسيقيين . ويوضح ذلك تلك الحكاية التي قصها « ولاية خان » واستشهدت بها « ميزيل بايرو » : فقد أضطر ولاية خان أن يقضى إحدى لياليه بأحدى المزارع المهجورة عندما ضل طريقه وهو متجه من بومباي الى دلهي . وهناك هاجمته عصابة من قطاع الطرق أثناء نومه محاطاً بامتعة الكثيرة ، وعندما هموا باقتسام غنيمتهم لاحظ زعيمهم وجود آلة « السيثار »

Sitar - وهي عود سباعي الأوتار ينتشر في شمال الهند - حينئذ سأل الموسيقي أن يعزف له ، وبعد انتهاء هذا الحفل الموسيقي المرتجل الذي قدمه « ولاية خان » في معسكر المصابة ، أمر زعيمها أعضاء المصابة أن يعيدوا إلى الموسيقي كل ما أخذوه منه .

وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، نقل كبار الفنانين مثل « اخوان داجار » و « رافي شنكار » و « علي أكبر خان » و « ولاية خان » و « إمرات خان » و « رام نارايان » والمرحومين « شاتور لال » و « شاران راني » ٠٠ وهم قليل من كثير ، نقلوا رسالة الموسيقى الهندية عبر القارات الخمس وأحسن استقبالهم في الإذاعات والتلفزيونات وصلات الموسيقى والجامعات ، وقد أنعمت الحكومة الهندية على هؤلاء الموسيقيين الذين كرسوا جانبا كبيرا من حياتهم في خدمة الموسيقى التقليدية باللقب الفخري **Padma shiri**

وفي إيران فإن الفنان الأرحل « نور علي بوروماند » كان قد عين أستاذا للموسيقى التقليدية بقسم الموسيقى بكلية الفنون الجميلة في طهران فيما بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٦ دون أن يتقدم بمؤهلات جامعية أو لشهادة الدكتوراه حسبما تطلب جامعة طهران عادة ، فقد كانت ذاكرته غير العادية ، ومعرفته العميقة بالتراث التقليدية والمهارة التي كان يعزف بها العود بكل أشكاله ، السيتار والتار والستنتور وكذلك القانون ٠٠ كانت هي المسوغات المناسبة لتعيينه كاستاذ في الجامعة . وهناك فنان آخر لم يعد بيننا الآن وهو « أبو الحسن الصباح » الذي تتلمذ على كل من ميرزا عبد الله ودرويش خان في عزف السيتار وهو عود ذو أربعة أوتار تنقر بالسبابة ، كما تأثر كثيرا بحسين خان في العزف على « الكيمانشي » وهي آلة تشبه الكمان ذات أربعة أوتار ، وببلي أكبر شاهي في العزف على « السانتور » وهو قانون ذو اثنين وسبعين وترا ، وبجاجي خان في القرع على الطبل المسمى « زارب » . لقد كان هذا الموسيقي الكبير يعزف عدة آلات ويتفوق واضح ٠٠ بما في ذلك الكمان الغربي الذي استخدمه بتقنية خاصة كانت تبرز كل الظلال الزخرفية في الموسيقى . وبعد وفاته عام ١٩٧٥ - تحول منزله إلى متحف كي يتمكن تلاميذه ومعجبهوه من التفكير مليا في الموسيقى التقليدية أو تعلمها على يد البارزين فيها من بين الأجيال الحاضرة الذين تتلمذوا عليه .

وفي العراق فإن منير بشير عازف العود الشهير (ذوى خمسة أو ستة الأوتار) يتولى وظائف عديدة ذات مسؤوليات جسام في بلاده وفي المنظمات الدولية على السواء ، فهو رئيس اللجنة القومية للموسيقى بالعراق ومستشارا بارزا في وزارة الشؤون الثقافية ، وسكرتيرا عاما للاكاديمية العربية للموسيقى وعضو المجلس التنفيذي للجمعية الدولية للتعليم الموسيقي ونائب رئيس المجلس الدولي للموسيقى ٠٠ الخ .

الموسيقىون التقليديون والمنظمات الدولية :

ان مجموعات التسجيلات الكثيرة التى أنتجت فى أوروبا وفى الولايات المتحدة وبالأخص المجموعة التى أصدرتها اليونسكو قد أسهمت فى نشر الموسيقى التقليدية الآسيوية والتعريف بها عبر العالم . وفى عام ١٩٧٩ بمناسبة صدور الاسطوانة رقم ١٠٠ فى مجموعة اليونسكو التى خصصت لأغاني العمل عند « صيادى اللؤلؤ » فى البحرين ، دعى هؤلاء المغنيون لأداء حى بمقر رئاسة اليونسكو بباريس ، كما اشتركوا بعد ذلك فى المهرجان الموسيقى لبلاد المحيط الهندي الذى عقد فى مدينة بيرث باستراليا . ولقد أصبحت هذه الموسيقى الآن معروفة جيدا فى كثير من أنحاء العالم .

ان العديد من المنظمات الدولية والمدارس والمؤسسات قد لعبت دورا فى نشر الموسيقى التقليدية للبلاد الآسيوية ، وجعلها معروفة إلى حد بعيد فى كافة أنحاء العالم . وقد كان لجهود هذه الجهات الفضل فى اخراج هذه الموسيقى من دائرة الموسيقى الفولكلورية حسبا كان يراها الموسيقيون وعلماء الموسيقى فى الغرب الذين كانوا ينظرون إليها فى مطلع هذا القرن بشئ من الفضول . كما أنها أيضا قد رفعت من قدر الموسيقى التقليدى الآسيوى فى كل من الغرب وفى موطنه الأصلى على السواء . وينبغى أن نذكر أيضا المجلس الدولى للموسيقى التقليدية والجمعية الدولية للتعليم الموسيقى ، والمجلس الدولى للموسيقى التابع لليونسكو بصفة خاصة . وهذا المجلس هو المهيمن على وضع كافة أنواع الموسيقى على نفس المستوى ، وتنظيم الندوات والمؤتمرات والمهرجانات التى يحضرها ممثلين لجميع أنواع التقاليد الموسيقية الرئيسية ، وأخيرا تشجيع انتاج التسجيلات فى مجموعة اليونسكو بالمعاونة الفنية والتقنية « للمعهد الدولى للدراسات الموسيقية المقارنة والتوثيق » الذى تديره « آلين دانييلو » *Alain Danielou* وهو مدافع معروف عن التقاليد الموسيقية فى كافة أرجاء العالم .

ومثل هذه التسجيلات مع منابر الموسيقى الآسيوية التى ينظمها المجلس الدولى للموسيقى كل عامين تسهمان فى خلق تقدير واسع للموسيقى بكافة أنواعها وللموسيقيين التقليديين أيضا . وفى عام ١٩٧٣ ، اختارت لجنة منبر الموسيقى الآسيوية العرض الذى قلمه « امانا شامسترى » أحد الموسيقيين الجديدين فى جنوب الهند ، وفيما بعد دعت اليونسكو للغزف فى باريس فى حفل موسيقى دولى لصالح « الصندوق الدولى للترقى بالثقافة » وفى هذا الحفل عزف كذلك عدد آخر من مشاهير الموسيقيين فى العالم « مثل يهودى مينوخم » و « مستسلاف روستروبوفتش » .

ومنذ عام ١٩٧٥ ، تمنح اللجنة الدولية للموسيقى كل عامين جوائز موسيقية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمى للموسيقى وبالجمعية العمومية للجنة الدولية للموسيقى . وقد انضمت منظمة اليونسكو منذ عام ١٩٧٩ الى اللجنة فى منح هذه الجوائز حتى تضاف على هذا الحدث شهرة أكبر . وتسمى هذه الجائزة الآن « جائزة

اليونسكو واللجنة الدولية للموسيقى « . وإلى جوار الشخصيات البارزة العديدة التي كرمت من العالم الغربي : من موسيقيين وقواد أوركسترا وعازفين منفردين وعلماء موسيقى مثل « يهودى ميتوحن » و « بتي جودمان » و « وليونارد برنشتين » من الولايات المتحدة الأمريكية ، و « ديمتري شوستاكوفيتش » و « خيرنيكوف » و « سفاتيوسلاف ريختر » من الاتحاد السوفيتي . و « ناديا بولانجير » و « آلين دانييلو » من فرنسا ، نجد عددا من الموسيقيين التقليديين من آسيا وإفريقيا قد شاركوا زملائهم الغربيين هذا الشرف ، مثل « رافي شنكار » (الهند) عام ١٩٧٥ ، و آوو Awu (غانا) ، ورياض السنباطي (مصر) عام ١٩٧٧ ، و « محمد كوبانجو » (العراق) عام ١٩٧٩ ، وطارق عبد الحكيم (المملكة العربية السعودية) و « كواينا نيكتايا » (غانا) وكاتب هذه السطور . وهو موسيقي تقليدي من فيتنام قبيل أن يصبح عالما موسيقيا . عام ١٩٨١ » .

إن التشريف الذي أضفى على الموسيقيين الآسيويين قد أسهم في تعزيز شهرتهم عبر العالم وبصفة خاصة في بلادهم بآسيا ، حيث كان الموسيقي المحترف محل احتقار دائم رغم اعتبار الموسيقى واحدة من أشكال الفن الرئيسية .

الموسيقيون الهواة :

إن كلمة « هاو » تستخدم هنا بالمعنى الإيجابي للمصطلح . لقد كان الموسيقى الهاوي ينال تدريبا طويلا على يد معلم . وكان هذا التدريب يمنحه درجة من المهارة يمكن أن تقارن بتلك التي للموسيقى المحترف . ويمكن الاختلاف في أنه لا يستخدم الموسيقى كي يكسب بها عيشا ، ولا يمارسها من أجل المال ، ومن ثم حظى بأعجاب كبير كإنسان مثقف مهذب .

وقد كانت الموسيقى في الصين جزءا من التعليم الذي يناله شرفاء الناس : « إنها تشجع الرجال على الاقتداء بالمثل الطيبة .. وتستطيع أن تحول عوام القوم إلى وجهاء ، إنها تحدث انطبعا قويا ، وتغير من العادات ، وتؤدي إلى التحول في أنماط السلوك التقليدية .. وقد كان الأسلاف يشجعون تعليم الموسيقى » .

كان على أبناء الأسر الكريمة أن يلقنوا قواعد السلوك الحسن والموسيقى والرماية بالسهم وركوب الخيل والأدب والرياضيات . وكانت الموسيقى تعطي المقام الأول بين ألوان التسلية الأثيرة لدى المثقفين كالشطرنج والشعر والخط أو الرسم . وكان المتمكنون من أصول الموسيقى يعدون من حكماء الرجال ومن المخلوقات المتفوقة حسب ما جاء في « رسالة عن الموسيقى » :

« إن هؤلاء الذين يألون الأصوات ولا يتركون شيئا عن الألحان إنما مثلهم مثل أشخاص قد حرموا الرشده ، كما أن هؤلاء الذين يعرفون الألحان ويجهلون الموسيقى هم مخلوقات سوقية ، والعاقل هو فقط من يملك تقديرا واتقا للموسيقى » .

ان الموسيقى فى الهند ٠٠ حيث كانت تعد وسيلة من وسائل الاتصال بالآلهة ، كانت تتصل اتصالا حميما بالحياة الاجتماعية والروحية . ففى الأساطير الهندية كثيرا ما نجد الاله كريشنا مصورا وهو يعزف على آلهة المألوفة « الفلوت المستعرض » ، كما تظهر الالهة ساراسفاتى الهة المعرفة مع آلة الفينا Vina . وقد اشتهر « بوذا » بأنه قد لقن وهو أمير شاب العزف على الفينا . وخلال حكم أسرة « جويتا » - فى القرنين الرابع والخامس - كانت الموسيقى جزءا من التعليم الذى يلقن لبنات العائلات النبيلة . وقد عثر على عملات مسكوكة تنتمى الى عهد الملك « سامودرا جويتا » ثانى ملوك هذه الأسرة تحمل صورته وهو يعزف على الفينا .

الموسيقى بين الملوك والأمراء والمثقفين

فى عديد من بلدان آسيا كان الملوك والأمراء من الموسيقيين الضليعين ، وكانوا يحظون بالاعجاب لأنهم يتعهدون موسيقاهم كفن وليس كوسيلة للارتزاق . ولقد كان « كونفوشيوس » يعزف على عدة آلات ، واشتهر بأنه قد وضع عدة الحان لآلة « السين » Cin : وهى قانون سباعى الأوتار . كذلك فإن الامبراطور مينج هوانج من أسرة « تانج » ألف عدة مقطوعات للأوركسترا ، وكان يعلم الموسيقى للشباب من أبناء أسر الموسيقيين الرسميين ، وتذكرنا رسالة فى الموسيقى The Treatise on Music بأن هذه الدروس كانت تلقن « للوريث الشرعى للعرش ولأبناء الامبراطور الآخرين ، وللورثة الشرعيين لجميع أمراء الاقطاع ، ولأبناء الكبار الذين يولدون للوزراء وكبار الضباط من زوجاتهم الأولى ، وللشباب الموهوبين الذين يحتلون مقامات مرموقة فى مختلف الولايات »

وفى اليابان فإن العديد من أمراء الأسر الامبراطورية ، بل والكثيرين من الأباطرة أنفسهم كانوا موسيقيين مجيدين . وقد اعتبرت فترة حكم الامبراطور نيمو تينسو (٨٣٣ - ٨٥٠) العصر الذهبى لموسيقى البلاط . وقد وضع الامبراطور نفسه للموسيقى لأوركسترا البلاط « الجاجاكو » gagaku . وقد كان « ساداتوشى شينو » الابن الثانى « لسىوا تينو » من المتحمسين لآلة البيوا biwa وهى عود كمثرى الشكل ذو أربعة أوتار ، و « ساواياشو شينو » الابن الرابع « لسىوا تينو » الذى ألف كتابا عن التدوين الموسيقى لآلة الفلوت ، كما أن « مينسا موتو نوهاكو » (٨١٠ - ٨٦٩) الابن السابع « لساجا تينو » كان هو الآخر من المناصرين المتحمسين لآلة الفلوت « البيوا » و « لكوتو » Koto : وهو قانون جالس ذو ثلاثة عشر وترًا ، كما أن نبىلا هو « أوتى نو كىسوجامى » الذى كان معاصرا للامبراطور نيمىو (٨٣٣ - ٨٥٠) كان أعظم عازف على الفلوت الصينى المستعرض فى زمانه .

وفى كوريا خلال القرن السابع فان الملك كاسيل Kasil اخترع « الكاياجيم » Kayagum وهو قانون مؤلف من اثني عشر وترًا ، كما قام الملك « سى جونج » (١٤١٨ - ١٤٥٠) بعدة اصلاحات فى الموسيقى واستنبط أسلوبا جديدا فى التدوين .

وفي فيتنام القديمة قام الملكان « لي ذاته تونج » (١٠٥٤ - ١٠٧٢) ولي نهان تونج (١٠٧٣ - ١١٢٧) بوضع الألحان الموسيقية B لأوركسترا البلاط . كما وضع « لي كاو تونج » لحن التشامبا Champa في عام ٢٣٠٣ . وكان من رجال البلاط البارزين خبراء في الموسيقى مثل « تران نهسات دوال » في القرن الرابع عشر ، و « نجوين ترائ » في القرن الخامس عشر . وقد ظلت هذه التقاليد مرعية حتى القرن العشرين بواسطة رجال عديدين مثل الأمير « نام ساتس » : وكان عازفا مجيدا على « الترانه » tranh وهو قانون فيتنامي ذو ستة عشر وترا ، والأمير ثاي آن وهو مناصر متحمس « للتاي با » ty ba وهو عود كثرى الشكل رباعي الأوتار .

الموسيقيون الرهبان

هناك فئة أخرى من الموسيقيين الذين كانت الموسيقى هي شغلهم اليومي ، ولكنها كانت بالنسبة لهم قربانا للآلهة أكثر منها وسيلة للارتزاق . لقد كان هؤلاء الموسيقيون الرهبان - أو الذين يعدون أنفسهم كذلك - يعيشون في شرق الهند . وكانوا يحظون بدرجة معينة من التقدير فلا هم محبوبون شأنهم شأن المؤدين ولا هم محقرون شأنهم شأن المسامرين .

وفي التبت لم تكن الموسيقى تعزف في الحفلات الدينية بأماكن العبادة فحسب ، بل لاستدعاء الرهبان للصلاة ودعوتهم للتأمل أو لتقديم القرابين كذلك .

ولكي يتم ترسيم هؤلاء الرهبان كان عليهم أن يجتازوا امتحانا في الموسيقى . والواقع انهم كانوا جميعا يجيدون العزف ولو على آلة واحدة فقط . وهناك بعض الرهبان - الذين لم يكونوا بين أولئك - ويسمون « الرهبان المدارسين » الذين أصبحوا برغبتهم أو من خلال استعداداتهم الموسيقية « رهبانا موسيقيين » ، وكانوا أحيانا يعزفون في المنازل في مناسبات الميلاد والزواج والجنائزات أو المواكب ، ومن خلال تدريباتهم الموسيقية ، بجانب نشاطهم اليومي داخل أو خارج المعابد وهكذا جعل هؤلاء « الرهبان الموسيقيون » من الموسيقى شغلهم الشاغل وقد حظوا بمكانة اجتماعية غير عادية ، فهم لم يرتبوا في عداد الموسيقيين المحترفين ، وحظوا باحترام الناس باعتبارهم رهبانا أكثر منهم موسيقيين .

وفي اليابان في ظل حكم توكو جاوا (١٥٤٩ - ١٨٦٧) كان الكوماسو Komaso وهم مجموعة شبه دينية من الموسيقيين المتجولين ، يرتدون قبعات كبيرة على هيئة السلال تحجب وجوههم ويعزفون على الشاكواهاتشي أو الفلوت لجمع الصدقات ، هؤلاء « الرهبان الشحاذون » أو « الرهبان الرقباء » كما كانوا يسمون أحيانا ، كثيرا ما زودوا الحكومة بالمعلومات السرية . وكان الرهبان العميان يستخدمون عودا كثرى الشكل موسو بيو moso-biwa لمصاحبتهم أثناء القائه النصوص المقدسة المعروفة بـ « الساتراس » satras .

وقد كان موسيقيو الكيمر Khmer الذين يعزفون خلال الاحتفالات البوذية مع أنهم ليسوا رهبانا - مطالبين بالتقيد بنظام صارم من الابتهاالات الدينية وتقديم القرابين والصوم في أيام الأعياد ، حيث كانت الموسيقى التى يعزفونها تؤدى وظيفة القرىان تماما كأعواد البخور .

ومن عبارات أحد الموسيقيين « الكيمو » فى حديثه مع « جاك برونيت » قوله :

« ان الموسيقى لا تكون جميلة الا ان كانت نقية طاهرة ، والموسيقى هو أداة التعبير عن الموسيقى . . هل يمكن أن يتصور مخلوق تقديم قربان فى اثناء متسخ ؟ .
أما الموسيقيون غير المحترفين الذين يعملون عادة كفلاحين فكان يطلب منهم منزلة معينة من الورع عندما يعزفون بالمعابد .

١٠٧ احتمالات المستقبل بالنسبة للموسيقيين التقليديين

ان الثورات السياسية والتحول الاجتماعى كانا سببا فى اختفاء « الموسيقيين العبيد » فى آسيا . وأصبح لموسيقيو البلاط - وهم الفئة التى ظلت حتى الآن - فى اليابان وتايلاند مكانة الحزمة المدنية ، واستبدلت الرعاية الملكية بشبكات الاذاعة والتلفزيون وشركات الاسطوانات ومنظمى المهرجانات . وكان للنمو الجماهيرى للكثف أثره فى ظهور فئة جديدة من الموسيقيين التقليديين هم « النجوم » طبقا لمقاييس اقتصادية معينة - أصبحوا مضطرين غالبا الى عزف أعمال أو تبثى أساليب يعتبرها اللراء الفنيون فى شركات الاسطوانات أكثر ملاءمة للذوق العام من تلك الأعمال والأساليب التى يفضلها الموسيقيون أنفسهم . ولم تعد الموسيقى فى أغلب الأحيان فنا يتعامل معه المؤدى بل أصبحت منتجا تجاريا يباع للجماهير .

كذلك فإن بعض فتيات الجيشا فى كيوتو ممن يفتنن ويرقصن للترحيب بالسائحين فى المحال العامة يتوقع منهن أن يكون بمقدورهن تقديم لعبة البيسبول بالأيام الصامت خلال رقصاتهن المعتادة^١

أما « الغانيات الخفيات » و « الموسيقيون الشحاذون » فقد أصبحوا الآن من النادرة بمكان فى كثير من بلدان آسيا .

ان انتشار الراديو الترانزستور وأجهزة التسجيل ثم أشرطة الكاسيت التى أغرقت الأسواق الآسيوية تدريجيا قد أخذ يقضى شيئا فشيئا مجموعات الموسيقيين الطوائف الذين اضطروا الى البحث عن أعمال أخرى فى الزراعة والصناعة . وأصبح استخدام جهاز التسجيل ومكبرات الصوت فى احياء الأعياد والموالد بالقرى وحفلات الخطوبة وولائم الزواج أقل تكلفة من استخدام مجموعة من الموسيقيين المحترفين . وحتى فى الجنائزات . . فان بساطة شعائر الدفن وعاداته الآن كانت مسببا فى تلاشى جوقات الجنائز من حامل الآلات الموسيقية .

ولم يعد للموسيقين التقليديين اليوم مجال للأداء الا فى المسارح واستوديوهات التسجيل وشبكات الاذاعة والتلفزيون والملاهي الليلية ومعاهد البحث والمتاحف ، وهم يواجهون الآن منافسة هائلة من الموسيقيين الذين نالوا تدريباتهم فى الغرب ، والذين يحصلون على أجور مرتفعة ويحظون باحترام أكبر خصوصا من الموسيقيين الذين ينتمون الى الأجيال الجديدة ، هؤلاء الموسيقيون بموسيقاهم الشعبية التى تجعل الحشد ينتفض بالانفعال ، أو بأساليبهم الموسيقية الجديدة التى تمزج بين التقاليد السلفية والموسيقى الغربية التى هى أكثر ملاءمة للنوع العام .

حقا ان هناك عددا من الموسيقيين التقليديين الذين يتمتعون بدخول كبيرة ، كما نال الكثيرون منهم حظه من التكريم كما سبق أن أوضحنا ، ولكنهم عدد صغير على أى حال ويؤلفون أقلية متميزة . أما الأغلبية من الناحية الأخرى فلم تزل تروّج تحت الفقر ، وتمتّع بمكانة اجتماعية واضحة الدنو بالنسبة لهؤلاء الموسيقيين الذين يؤدون الموسيقى الغربية ، والذين تدربوا فى مدارس متخصصة أو أكاديميات أو عادوا من الخارج حاصلين على مؤهلات تضافى عليهم قدرا وافرا من الاحترام . أما الموسيقيون التقليديون فقد درسوا فنههم فى أوقات فراغهم أو بتوجيه أساتذة يملكون ناصية فنههم بكل أصالته ولكن بدون مؤهلات رسمية .

ومنذ خمسة عشر عاما فى مدرسة الموسيقى بسايجون كان الطلبة الذين يحصلون على درجات مرتفعة فى نظرية الموسيقى خلال امتحانات القبول يسمح لهم بالالتحاق بفصول تعليم البيانو والكمان . أما هؤلاء الذين يظهر ضعفهم فى النظرية الموسيقية فيحولون الى فصول الموسيقى التقليدية ، كما أن المحاضرين فى الموسيقى الأوربية كانوا يحضرون الى مقار عملهم فى سياراتهم ، بينما هؤلاء الذين يدرسون الموسيقى التقليدية كانوا يستخدمون دراجاتهم ، كما كانت الفصول الدراسية حيث تدرس الموسيقى الأوربية رحة فسيحة جيدة الاضاءة والتهوية ، بينما تلك المخصصة للموسيقى التقليدية صغيرة ضيقة سيئة الاعداد .

وفى الاذاعات ينال مؤدى الموسيقى الجديدة ضعف ما يكسبه الموسيقي التقليدى بينما يكسب بناصرو الموسيقى الأوربية كثر من ذلك . ولقد سرى هذا الموقف الى الكثير من بلدان آسيا ، وأصبح الفتية الذين يعدون أنفسهم كى يخطوا أولى خطواتهم على طريق مستقبلهم الموسيقي ينجذبون باحتمالات الدخول المرتفع ، ويبهرون بجدة اللغة الموسيقية وصقل الآلات فى الموسيقى الأوربية . وتبعاً لذلك فنههم غالبا ما يختارون فصول الموسيقى الأوربية يشجعهم على ذلك مدراء مدارس الموسيقى والاكاديميات الذين هم أنفسهم من خريجي أكاديميات الموسيقى الغربية .

وعانى الموسيقي التقليدى الآن من عقدة نقص ازاء المؤدين للموسيقى الأوربية ؛ ولم تعد الأجيال الجديدة هى وحدها التى لا تقدر الموسيقى التقليدية حق قدرها ، بل امتد ذلك فشمل أغلبية الراى العام والمسؤولين عن أجهزة نشر الموسيقى وحتى السياسيين وموجهى الثقافة فى كثير من البلدان الآسيوية .

لقد حقق الموسيقيون التقليديون مستوى رفيعا في التقنية الموسيقية من خلال أعمال ذات اعتبار ، ولكن تعليمهم المحدود قد أعاقهم عن أن يفرضوا أنفسهم على طلبة الجامعات والمنتقنين . ويشار إليهم الآن « بالفنانين الشعبيين » الذين تحظى مواهبهم بالاعجاب ، ولكنهم لا يحظون بالاحترام الذي يحظى به الفائز بالجائزة الأولى في كونسرفتوار باريس على سبيل المثال .

ترى ماذا يمكن صنعه الآن لاصلاح هذا الحال ؟ ان ثورة عقلية لابد أن تأخذ سبيلها . وعلى الموسيقيين التقليديين التخلص من عقدة النقص التي يعانون منها ازاء المؤدين للموسيقى الأوروبية . ويجب على موجهي الثقافة في هذه البلدان ألا ينظروا الى الموسيقيين التقليديين على أنهم حفريات قديمة بلا مستقبل ، وانما كامناء على تقاليد موسيقية عظيمة ، وان عظماءهم « ثروة قومية » تؤكد الهوية الموسيقية لشعوبهم . كما يجب على شبكات الاذاعة والتلفزيون ألا تميز فيما بين الموسيقيين التقليديين ومقدمي الموسيقى الأوروبية فيما يتعلق بالأجور وجدولة البرامج . كما يجب أن تتضمن برامج تعليم الموسيقى في المدارس الابتدائية والثانوية مكانا للموسيقى التقليدية الى جوار الموسيقى الشعبية Popular والموسيقى الرصينة Serious .

لو استطعنا أن نفعل ذلك فيمكن للموسيقيين التقليديين أن يحظوا بالتقدير الذي يستحقونه ، كما أن التقاليد الموسيقية – والفضل في ذلك لهم – ستتمو وتستمر لا تحير البلدان المعنية لحسب وانما لخير الانسانية جمعاء .

التوثيق والاتجاه الديمقراطي للمعلومات

حتى عهد قريب كان ينظر الى التوثيق على أنه فن بسيط ، ومع أنه ضروري إلا أنه ثانوي فالوثائق كانت دائما تحفظ فلماذا يكون للتوثيق أولوية لا يتطلبها ؟ ومهما يكن من أمر فالتوثيق يلقي المزيد من الاهتمام الجاد في مجال الاتصالات وفي تنظيم المجتمعات ، ولذلك فالثورة الصناعية الثالثة في مجال تطوير الالكترونيات ووسائل الاتصال كانت حاسمة في تحويل التوثيق الى عامل أساسي .

فوسائل الاتصال قد غيرت العالم . ففي مجتمع الدول الصناعية يرجع قطاع المعلومات الى الماضي ، فالصورة المتفائلة لكمال البشر والتغلب على المتاعب في طريقها لتصبح حقيقة : فالعالم يزداد تكامله والتفاوت أخذ يتلاشى ، وانتشرت الرؤى والمعلومات ، وتضاءلت المسافات . وحدثت التغيرات في معايير الوقت والأبعاد التي تشكل مستوى الحياة الانسانية ، الا أن الوجه الآخر للموضوع يشكل فقدان العلاقات الانسانية ويبرز الدور الوسيط للألة كمشكلة أساسية . وقد أصبح البشر في عزلة في محيط تتفاقم معالاه التكنولوجية ، فاللغات والعادات بشتى صورها قد غدت تلقائية ولم تعد لنا سيطرة على هذا المدى الفسيح من المعلومات التفسيرية . وجاءت الاذاعة المرئية والصوتية والبيانات والرسائل فطفت على عوز الجماهير . وعندما تكاملت هذه القرية الصغيرة التي أبرز معالمها مارشال ماكלוهان قامت العواصف

بقلم : جوزيه أنطونيو فيرا - جاللو

نائب السكرتير العام للمركز الدولي للتوثيق والاتصالات
طريق سي ماريا دلا فيما ١٨٦ ٠٠ روما إيطاليا

ترجمة : نوران النجار

الترجمة بوزارة الخارجية وقد عملت بمركز اعلام الامم المتحدة
القاهرة وعملت بمنظمة الطور الدولية بلندن

الالكترونية فحجزتها في اطار المحاضرات التي تفرض نفسها من أعلى ، ونحن نقف
القدامى مكتوفى الأيدي أمام وسائل الاتصال في المستقبل . ولا تكفى كلمة أزمة
للتعبير عن خطورة وأهمية الفترة التي نعيشها فالنسيج الاجتماعي مفكك ولا سلطان
على محتوياته والمشكلات تبقى عسيرة الحل كما يتناولها النظام العسكري بطريقة ضالة
ولا يستجيب لها بشكل فعال وإن كان النظام العالمى يتغير بشكل مبهر وبتأثير دوافع
قوية كثيفة .

ومما يتعارض مع هذا الأساس أن نلج هذا المحيط الجديد المليء بالتوثيق وأن
ندفع بأنفسنا نحو هذا الانجاز الإيجابي الذى يقيم عالما جديدا من القيم النامية
تسفر عن نفسها في الوقت الحاضر .

المعلومات والاعلام

نحن نعيش في عالم المعلومات ، فازدياد تعقيد المجتمع وكثافة وسائل
الاتصال .

وتتقدم العلم والتكنولوجيا أدنى الى تقجر المعلومات لدعم الاقتصاد الحديث

والبحث العلمي ، وفي الوقت الحاضر أصبح جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها وحفظها وبالتالي متابعة توزيعها من الأهمية بمكان في حياة المجتمع .

وقد يتحدث الإنسان عن تلوث المعلومات كعامل يلحق الضرر بالبيئة الثقافية ، ويرجع التلوث الى عدم التناسق بين كمية المعلومات المتاحة وقدرات المجتمع لتحويل المعلومات الى اعلام يستخدم في اتخاذ القرار ، وقد يبدو هذا التدهور عاما في المجتمع اذا ما أخذ النظام الاجتماعي ككل أو في جزئية من جزئياته ، واذا ما كانت القدرة العلمية مركزة على قطاعات معينة لها مكانتها القيادية الى جانب الخلل الناجم . ومهما تكن النتائج فهناك تلك الحاجة البادية الآن الى التوثيق باعتباره عملا علميا للاعلام له جدواه الاجتماعية .

وقد تبين بوضوح عند مناقشة النظام الجديد للاعلام الدولي والاتصالات أن عدم التوازن الدولي في انتاج ونشر ونقل المعلومات أصبح مشكلة هامة تتفاقم على مر الزمن . ويستحق الإدراك العميق لأي فكرة نظرية عميقة تحققها النظرية العلمية، وتقوم على مضمون وضعى ينبج عن فكرة أن هناك معرفة بواقع يؤكد الغرض العلمي . ولهذا الإدراك تأثيره على تطور كعلم وان كان هناك اتجاه في الوقت الحاضر في الابتعاد عن الحوار التجريبي الى اللغة ذاتها . وليس هناك من معلومة يمكن أن تتطابق مع مثل هذا الهدف ، ولا يمكن أن تكون تركيبا مجردا للفكر ، اذ أنها بلورة الاستمرارية الواقع والعملية المعقدة للاقتراب منه . فهي ثقافية تقصع عن المضمون البارز لما يحتاجه المعنى في تغيره . فالفكرة تعتمد دائما على معايير نظرية تقليدية . وطالما كان التوثيق متصلا بالمعلومات فانه يعتبر نوعا من المخاطر اذا لم يتبع المنهج العلمي ، وحينئذ يتعين تعريف أنماط المواد الخام التي تعطينا . وفي عناصر يمكن ترتيبها فيما بعد لانتاج المعلومات ، وقد نبه ستافورد بير **Staford Beer** الى خطورة الاكتفاء بالمعلومات الأولية تستهويننا بكمياتها وقواتها ومظهرها الموضوعي دون استخدامها في أغراض نافعة وتنظيمها بحيث تخرج الى النور كمعايير تستخدم لاتخاذ القرار في المجتمع .

ومهما يكن من أمر فهناك أيضا الخطر المضاد وهو أن يبقى بمفردنا على هامش عملية الاتصالات ومستوى الأخبار متجاهلين العوامل التي تقرر المحتوى والتكنولوجيا الخاصة بوسائل الاتصال والذاكرة التاريخية لمجتمع تتبع منه المعلومات وهي المادة الأولية للاعلام التي توضع النمط وتحقق الأسلوب الثقافي لعناصر أساسية محددة وتحقق للملومات بطريق مباشر السلطة والرقابة على العمليات الاجتماعية . . والاعلام يحقق النظام ويقض على الخلل ويزيد الوعي والإدراك . . والصلة بين المعلومات واتخاذ القرار هي مفتاح أنظمة للمعلومات التي تعتبر أساسية لأعمال التوثيق . وعلم المعلومات معناه تحويلها الى اعلام أو توقعات ذات أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد اخترعت أجهزة الاعلام لكي تحقق الفائدة المنشودة من المعلومات ، وبالتالي تحقق الاشراف الفعلي على العالم الحقيقي . وقد أكد و . روس أشبي **W. Ross Ashby** أنه يجب أن يكون هناك تناسق بين نوعيات الحقائق التي تمسكها المعلومات ونظام الاعلام المعقد .

ان الاتجاه الديمقراطي وقيام السلطة وبالتالي كل الاهتمامات التي تتعلق بالحرية والعدالة والمشاركة وتقدم العلوم والتكنولوجيا والنهوض بالثقافة فضلا عن تنظيم

عمليات الاتصال على المستوى الاقليمي والدولي كلها مرتبطة بالتوثيق ، وطريقة تنظيم الوثائق في مجتمع لها اثرها الفعال على كل هذه الأمور .

التوثيق والإعلام

ويحتاج التوثيق كما رأينا الى نظام اعلامي ، وانه ليمضي عن طريق التحليل ليقضي على الصورة الحقيقية التي تنظم النطق الأولي الذي يتم عن طريق أداة الإرسال ، ويقوم رجال التوثيق بالتنسيق بين الجزئيات وفقا للأصول المنطقية لتغذي بها النظام الاعلامي ، وبالتالي تجمع البيانات مرة أخرى عن طريق تقابل المصادر للحصول على اعلام حديث لا يوجد في أي وثيقة تم تحليلها بصورة فردية . فمراكز التوثيق وأعمال التوثيق عادة يجب أن ننظم بحيث تزود المنتفعين باحتياجاتهم وأن نضع أمامنا دائما تلك الحقيقة وهي أن المنتفعين لا يعرفون دائما ماذا يريدون وكلما اهتمدنا بالوثائق كلما رأينا المسائل في صورتها المتغيرة . ويجب أن تكون كل أنظمة الاعلام قادرة على التداعي والنسيان . وليس النسيان استبعادا للمعلومات ولكنه الاختيار القائم على العقل لما يناسب المنتفع في وقت ما .

ويجب أن تعد أنظمة الاعلام بحيث تأخذ في الاعتبار القرائن الاجتماعية الثقافية التي تعمل في إطارها كجزء من عملية اتصال ثنائية ، وهي إحدى الصور بالغة الدقة .

لقد واجهت طرق التصنيف كثيرا من التغيرات الأساسية الهامة التي أدخلها جابرييل نود في القرن السابع عشر حينما استمر التصنيف بالمتوى . وقد عرف النظام العشري في عام ١٩٠٥ وكان يعرف بالتصنيف العشري العالمي (Universal Decimal Classification) UDC الذي توصل اليه ملفين ديوي عام ١٨٧٦ في الولايات المتحدة ، وهذا النمط يصنف الوثائق طبقا للقواعد التي تقوم على افتراض أن المعرفة الإنسانية يمكن تقسيمها طبقا لعدة معايير عامة ، فلكل علم أو نظام فهرست يمكن تنسيقه بشكل هرمي للأجزاء والجزئيات باتباع أسلوب للمعرفة متأثر بأفكار باكون كما حدث نشر وأوضح في النظام الذي ابتكرته مجموعة لندن لأبحاث التصنيف : (London Classification Research Group) التي يديرها س. ر. رنجاناثان S. R. Ranganathan عام ١٩٣٢ والتي اقترحت أن يكون الأساس في النظام العشري « وفقا لما يكون عليه البحث » مستخدمة مفتاحا لربط الصور الرئيسية في الوثيقة ويتفق هذا التغير مع نظرية شانون Shannon الحاسوبية للاعلام الحديث ومبر دراسات ن واينر التي مهلت الطريق للاعلام الحديث ، وأتاحت القسرة على سرعة العمل وسهولته لكم هائل من المعلومات . واستخدام المفتاح أو الاثكان كمعيار للتصنيف يوضح أن الوثائق يمكن تحليلها دون حاجة إلى الرجوع إلى أنماط صعبة وسريعة سبق اعدادها تتسق مع الأوضاع في مرحلة تالية . ويمكن ممارسة العمل اما بالأسلوب اليدوي أو الإلكتروني ، وهكذا تنتقل عملية التصنيف من نظام له جانب ويحد إلى نظام متعدد المنافذ يتسم بالمرونة ويقوم على أسس من الروابط الاعلامية المتاحة في كل وثيقة وعلى دقة الفهرسة .

لقد حدث تقدم سريع في مختلف أشكال الكمبيوتر أدت إلى تطور من آلة كبيرة

تستخدم الصمام وتستهلك طاقة هائلة من خلال الترانزسيستور والدوائر الكهربائية إلى الإلكترونيات دقيقة وحديثة . والآلات الحديثة المستخدمة الآن قادرة على تصميم أكبر قدر من المعلومات بأقل التكاليف . وأن تحقيق للمجتمع العديد من المزايا التي لا حصر لها . وأحدى الأعمال التي تطبق فيها هذه التكنولوجيا الجديدة هي أعمال التوثيق .

والمزايا والسلبات لاستخدام الطرق اليدوية للتصنيف بدلا من استخدام الإلكترونيات هي الآن موضع البحث ، وفي الوقت الحاضر تتبع كلتا الطريقتين القياس نفسه . ولكل مركز توثيق الحق في أن يقرر - بناء على احتياجاته - البيئة الثقافية التي يعمل من أجلها وحاجات المتفعين ، وتمييز الطرق اليدوية بأنها أقل تكلفة ، إلا أن حجم العمل الذي تتطلبه هو حجر عثرة . وقد تتحقق بعض الأفكار عند مناقشة « التقرير النهائي لإعلان تغير التوثيق » في الاجتماع الذي عقد لشبونة في يناير عام ١٩٨٢ . وما لا شك فيه أن انتشار التكنولوجيا الحديثة وقوة تأثيرها يتزايد بشكل واضح حتى في العالم الثالث . والمشكلة هي كيف نستخدم التكنولوجيا بطريقة خلاقة دون أن تقع فريسة للتحكم التقايفي والقوى الاقتصادية الفاشية ، ويرجع القارىء في هذا المجال إلى الدراسة التي أعدها المركز الدولي للتوثيق والاتصالات .

والخلاصة أنه من الأسير استخدام الكمبيوتر لأغراض التوثيق من خلال مزج البرامج المختلفة بعضها ببعض بتجميعها في الجهاز ثم استعادتها منه ، فأر تقدم هذا النمط يؤكد توقع أنشطة للاتصال ومراكز صغيرة للتوثيق ومساعدتها عن طريق تطوير قدرات وامكانيات التوثيق ، وبالتالي تحقيق السلطة والإعلام من خلال المجتمع .

بنوك المعلومات : تحد جديد

منذ العقد السادس أنشئت مراكز جمع وتصنيف المعلومات أو بنوك المعلومات تعمل على نطاق واسع على المستوى العالمي ، ويوجد معظمها في البلاد الصناعية لا سيما في الولايات المتحدة . وتحقيق وسائل الاتصال أعمال الوثيق إلى تقوم بها بنوك المعلومات بكفاءة ويسر .

ويوجد نموذجان منفصلان لبنوك المعلومات أحدهما يختص بالمعلومات المفهرسة، والآخر يمارس عمليات جمع المعلومات ويمثل النموذج الأول بنك معلومات صحيفة النيويورك تايمز الذي يزود مائتي ألف صحيفة بالمعلومات سنويا . ويعد عناصر مليون ونصف المليون مقال يقدمها الكمبيوتر (Chemical Abstracts Service CAS) الخاص بنشر المعلومات عن الكيمياء والكيمياء الحيوية واستخداماتها في الزراعة . ويعتبر في الواقع الجهاز الوحيد في العالم في مجال فهرسة المعلومات الكيميائية . وينتفع بهذه المعلومات خارج الولايات المتحدة ٦٠٪ من عدد المتفعين .

والنموذج الثاني لبنوك المعلومات الذي يتناول نسقا خاصا من المعلومات ييسر

العمليات الأساسية التي تحتاجها الأعمال المالية مثل عمليات حجز الخطوط الجوية العالمية .

وتقوم بنوك المعلومات بتهيئة الظروف التي تحكم أعمال اتئوليق ، فهي تزود المجتمع بالقدره الفائقة لتخزين المعلومات ، وتؤثر على الانشطة المالية والاقتصادية والتجارية والعلمية فضلا عن الاتصالات والسياسة . ويوجد في الوقت الحاضر حوالى من ٤٠٠ الى ٥٠٠ بنك عام للمعلومات في العالم ٢٥٠ منها تعمل في مجال الفهرسة وتتعامل مع عشرة ملايين مرجع سنويا ٥٠٪ منها يتناول المجالات التقنية والعلمية والباقي يتناول أساسا المعلومات الخاصة بأمور الاقتصاد والإدارة والكيمياء . وتقوم الولايات المتحدة بأعداد حوالى ٢٦٪ من المراجع الفهرسة و ٤٧٪ من المعلومات ذات النسق الخاص . ومن أهم الدول الأخرى المنتجة : المملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان . كما كانت الولايات المتحدة أيضا أول دولة أحدثت تحولاً في نشاط بنوك المعلومات في مجال الأعمال التجارية ، ولم يكن ليتسنى لها ذلك دون مساندتها . ومن ناحية أخرى فغالبية بنوك المعلومات وشبكات الاتصال في أوروبا الغربية تحكمها الدولة بأسوة بتقليد الدولة في احتكار الخدمات البريدية ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية .

وتقوم اتحادات ووسائل الاتصال الخارجية بدور بارز في تأسيس واستئخدام بنوك المعلومات . وأكبر مؤسستين هما لوكهيد Lockheed ومؤسسة نظام التنمية - System Development Corporation (SDC) وتشرفان معا على ٧٥٪ من السوق الأوروبية و ٦٠٪ من أسواق أمريكا الشمالية . وفي عام ١٩٧٧ كانت لوكهيد تمتلك مائة بنك للمعلومات من مجموع بنوك المعلومات البالغ عددها ٤٠٠ بنك في جميع أنحاء العالم . وتقوم مؤسسات ووسائل الاتصال بالإشراف على تيسير نقل البيانات من بنوك المعلومات على المستويين المحلى والدولى . وتقوم مجموعة المشروعات الأوروبية بربط بنوك المعلومات العلمية والاجتماعية والقانونية في شبكتها من خلال التعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريدية . كما أن مؤسسات نقل المعلومات على المستوى المحلى تسيطر على سوق تكنولوجيا المعلومات التي تستخدمها بنوك المعلومات .

والدور الذى تقوم به مؤسسات نقل المعلومات على المستوى المحلى في إدارة بنوك المعلومات وشبكات الاتصال واللاسلكية يشكل أحد جوانب صناعة المعلومات أو صناعة الاتصالات ، أو بشكل عام «الصناعة الثقافية» وتستخدم صناعة نقل المعلومات وفقا لسياسة اقتصادية دون موازنة من جانب السلطات العامة سواء المحلية أو الدولية . وهكذا ينشأ الخلل والتشويه في عملية الاتصال ولجمع المعلومات أهمية فائقة في مجال التسويق كما أن القدرة التكنولوجية لتنسيقها تعتبر أداة قوة . ويؤدى عدم التوازن بين الشمال والجنوب إلى أوضاع بالغة الخطورة بسبب وجود بنوك المعلومات في نصف الكرة الأرضية في البلاد الصناعية .

ويزكرنا ذلك بما كان متبعاً في عصر الثورة الصناعية الأولى حينما كانت البلاد الغنية ترسل المواد الخام للتصنيع في البلاد المتقدمة التي كانت تقوم بتصنيفها ليبيعها بأسعار عالية تفوق تكلفتها . وفي الوقت الحاضر تقوم الدول الفقيرة بتصدير البيانات والمعلومات لتصنيعها في الدول الغنية ، وعليها أن تدفع لبنوك المعلومات التي قامت بتصديرها . هنا مع الفارق الكبير إذ أن تصدير المعلومات لا يحقق أى عائد اقتصادى للدولة الأصلية .

وباستخدام الاستثمار عن بعد الأقمار الصناعية فالمعلومات كثرة طبيعية للتنمية
تركز في الدول التي تمتلك تكنولوجيا الحديثة ولزيد من الدقة يتعين علينا أن نتحدث
عن الدول الغنية والدول الفقيرة في مجال المعلومات . فهذا نمط جديد للتنمية ،
فبعض البلاد تضطر الى التطلع للخارج للحصول على المعلومات التي تحتاجها
لاقتصادياتها لكي تتخذ القرار الحاسم للتنمية وعلى سبيل المثال فإن ٩٠٪ من المعلومات
عن كندا تصنع خارج كندا - وفي الوقت الحاضر تتجه الدول النامية الى بنوك المعلومات
في الخارج بدلا من أن تنشئ لها بنوكا للمعلومات خاصة بها ، ويأخذ الاعلام طابع
المعلومات التي تستقبلها أجهزة الاعلام وما تمتع به من حرية في إبراز غايتها .

أما أنماط البيانات فالمعلومات في إطارها العالمي الكبير هي السائدة ، ولا يلقي
بالا الى المصادر المحلية أو الصراعات ، والواقع أن الإحصاءات المفصلة للاقتصاد تسيطر
على المعلومات الأولى للصورة الواقعية للنشاط الاقتصادي مما يشوه هذه الصورة .
هذا ليس معناه أن الإحصاءات المفصلة غير مجدية ، ولكن القصد منها هو أنها تعكس
جانباً من الحقيقة . ومن الضروري استمرار مقارنتها بالبيانات من مصادرها
المحلية وقد أصبحت تلك المصادر الوسيطة للاعلام والشخصيات العالمية
على درجة كبيرة من الأهمية المتزايدة مما أدى الى التركيز على هذا التباعد الفائق بين
الأوضاع الرسمية لبعض الأمور أو البلاد أو الأقاليم في العالم الى جانب الحياة الواقعية
للرجال والنساء ممن تتناولهم العمليات التقريرية وليست تحديات بنوك المعلومات
بالتى اليسير ، فإن أكثر الناس على الصعيدين المحلي والعالمي لا يعملون عن قدرات
التوثيق القائمة والبناء الباقي الذي لا يزال بناء رأسية هرميا ، إذ أن استخدام التقدم
العلمي والتكنولوجي في الوقت الحاضر لا يد وأن تتسم بكل هذه المعاني ، وهذا
يشكل تحديا واضحا لشعوب وحكومات العالم الثالث .

تدفق المعلومات :

يؤثر تدفق المعلومات وما يتضمن من قرارات وانفصطة في النظام الاجتماعي .
ويعتبر في نظرا المجتمع عملا أساسيا للاتصال . وتشكل المعلومات جانبا هاما من
جوانب هذا العمل من خلال المجموعة والمساحة والبلاد والمنطقة ومن خلال العالم .

وكما ذكرنا آنفا وسائل الاتصال بدور رئيسي في الوصول
الى بنوك المعلومات من خلال شبكات الاتصال التي تستخدم وسائل الاتصال البحرية
والاقمار الصناعية ، ولا يزال التليفون الذي يبلغ عدد مشتركيه ٢٤٠ مليون مشترك
في جميع أنحاء العالم هو وسيلة الاتصال في الخدمات المادية . وهنا يبدو الحل
وعدم التكافؤ إذ أن ٢٨ مليون تليفون لقارة آسيا بأكملها وأفريقيا وأمريكا اللاتينية
وتدفع المعلومات في اتجاه أقصى الشمال وعلى امتداد أقل نحو الجنوب ومنظمات الأقمار
الصناعية : كمنظمة الانتلسنت العالمية ومنظمة الأنتر سبيتونك السوفيتية تقوم
بدور رئيسي وأساسى في تدفق المعلومات وسرعة وكفاءة نقلها . ويستخدم ١٠٪ من
الأقمار الصناعية كوسائل اتصال . وفي عام ١٩٧٩ قامت منظمة الانتلسنت التي
تتكون من اثني عشر قمرا صناعيا ومائتين وثلاث محطات ارسال في ٧٩ دولة بتقديم
وتيسير العديد من الخدمات : مثل الاتصالات التليفونية والبرقية والتلكس ونقل
المعلومات . وتخدم الشبكة ١٣٠ دولة ، كما قدمت خدمات داخلية لبعض الدول النامية

مثل الجزائر والبرازيل وشيلي وكولومبيا ومالاوي ونيجيريا وعمان وبيرو والمملكة العربية السعودية والسودان وأوغندا وزائير وكذلك فرنسا وأسبانيا والنرويج .

وشبكة منظمة الانترسيويتينيك أنشئت عام ١٩٧١ تربط اثني عشرة دولة اشتراكية لتقديم خدمات مماثلة ، وتستخدم في الاتصالات الداخلية ، وتستطيع الدولة أن تستخدم الشبكتين ، كما يوجد أيضا شبكات أقمار صناعية اقليمية تشرف عليها الدول الصناعية لا سيما ناسا

وقد طالبت الدول غير المنحازة بلوائح ونظم دولية لاحكام الرقابة على المنطقة التي تدور فيها الاقمار الصناعية والاستخدام التكافؤ لها بصرف النظر عن ملكيتها . وسوف يعقد مؤتمر دولي عام ١٩٨٤ بشأن هذا الموضوع . لقد نتج عن استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية سرعة وكفاءة نقل المعلومات بمعدل من ٢٠ الى ٤٠٪ من مجموع المعلومات المتدفقة في العالم التي أدت الى التفاوت وعدم التكافؤ كما سبق ذكره

ومن الموضوعات التي تثار كبيرا في الاجتماعات الدولية الرقابة الدولية على تدفق المعلومات . وليس هناك من المعاهد في الوقت الحاضر يتسنى له أن يدير هذا الجهاز بما يتلائم مع الوضع الجديد .

وتختلف المعايير القانونية التي تتلائم مع طبيعة المعلومات والوسيلة التي تسالنها والذين توجه اليهم المعلومات ومبادئ حرية التعبير وطبيعة سرية المراسلات ، كل هذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار سواء كانت هذه المعلومات عامة أو خاصة . كما تختلف اللوائح بالتالي وفقا للطريقة التي تنقل بها المعلومات .

وكقاعدة عامة تقف شركات الاتصال الاقليمية دو كافة اشكال السيطرة الدولية حتى أنها تلج في الحصول على تنازلات من الدول عن القواعد التي تحكم حرية تدفق المعلومات مما يعد عاملا من أهم العوامل التي تحكم محور المناقشات حول النظام الجديد للاعلام والاتصالات ، ففي اللقاء الرابع المشترك للاعلام للمجلس التنظيمي لحكومات دول عدم الانحياز (بغداد مايو ١٩٨٠) وضع عدد من المعايير في هذا الصدد هي :

- الاعتراف بالمبادئ الأساسية في القانون الدولي (حق تقرير المصير للشعوب - التكافؤ في السيادة - عدم التدخل)
- حق كل دولة تطوير نظامها الاعلامي المستقل وحققها في المحافظة على سيادتها وتميزها الثقافي .
- حق الشعوب والافراد في معرفة الصورة الموضوعية للواقع الحقيقي .

ويمكن مراعاة مثل هذه المعايير اذا حدثت تغيرات في حرية تدفق المعلومات في الوقت الحاضر من خلال الالتزام بالمعايير التي تنظم أنشطة منظمات الاتصال . وتقوم الدول الصناعية هذه الافكار التي وافقت عليها اليونسكو ، وجاء في تقرير ماكبريد أن أصواتا متعددة في عالم واحد تؤدي الى تفرقة أساسية بين حرية الاتصال والمشاركة في عملية الاتصال وحرية استثمار رأسي المال في وسائل الاتصال . وقد استخدم التقرير « حرية تدفق المعلومات وتوازنها وتكافؤها » دستورا للمساواة . ويستير

النظام الجديد للمعلومات نتيجة للثورة الاعلامية الاساسية أكثر منه مشروعا لاعادة تنظيم البناء الاساسي للمعلومات على المستوى القومي والدولي .

وبخصوص بنوك المعلومات فهناك ادراك متزايد للحاجة الى حماية سيادة الدول . وكان هذا إحدى التوصيات الأساسية في تقرير نورا مينك وجاء في تقرير رسمي في كندا عام ١٩٧٩ : أنه من الضروري لصيانة هوية واستقلال كندا ضمان اشراف متكافئ على بنوك المعلومات وتدفق معلومات وسائل الاتصال الاقليمي ومحتوى خدمات المعلومات القائمة في كندا .

وقد اتخذ من روبر دول العالم الثالث موقفا مماثلا في مجال تدفق البيانات في وسائل الاتصال الاقليمي في مؤتمرات عقدتها IBI في تورمولينوس Torremolinas عام ١٩٧٨ وفي روما عام ١٩٨٠ . وقد أجمعت حكومات ذات ايدولوجيات سياسية مختلفة مثل البرازيل وكوبا وبلنائر وساحل العاج على الحاجة الملحة لتنظيم تدفق المعلومات . وفي عام ١٩٨١ في عبدالن وافقت مجموعة من الدول الأفريقية على الآتي :

وجوب تعميم المعلومات العلمية والتكنولوجيا دون قيود

يجب أن ينظم تدفق المعلومات الاقتصادية باتفاقيات ثنائية أو متعددة الجوانب جمع واستخدام ونقل المعلومات الخاصة بالأفراد يجب أن تحكمها اتفاقيات دولية يجب أن يكون لكل دولة حق اختيار الاتصال بالمعلومات المتاحة في دول أخرى التي تتلائم مع وضعها القومي وأنشطتها

نقل المعلومات بواسطة منظمات الاتصال المحلية يجب أن تحكمه قواعد على المستويين القومي والدولي

يجب أن تبقى المعلومات الثقافية لحماية الشعوب

وعلى هذا فزول عدم الانحياز تطالب بتسيير نقل المعلومات والاتصالات التي تحتاجها للتنمية وضمان حرية تدفق المعلومات دون قيود مثل المعلومات التكنولوجية والعلمية والتنبؤات الجوية والقطاع الطبي ووجوب استبعاد التفرقة الجائرة التصفية التي تحول دون التوصل الى المعلومات النافعة للدول النامية ، ويجب مثلو الدول الصناعية الاتفاقيات الثنائية أكثر من حرية الاتصال ببنوك المعلومات ، ولكنهم في بعض الأحيان يدورون حول مشكلة أن حكوماتهم لا تملك التأثير في توجيه المؤسسات الخاصة . ونتجه دول عدم الانحياز في الوقت الحاضر الى انشاء بنوك للمعلومات تمتلكها لتعمل في مجالات معينة . وتؤثر هذه المشكلة تأثيرا مباشرا على الانتفاع بخدمات شبكة المعلومات التي تربط الطرف الآخر للمتقنين بالكمبيوتر الرئيسى لصب المعلومات . وسوف تشهد في المستقبل تطورا سريعا لهذا النمط من شبكات المعلومات ، وإلى جانب هذه الشبكات الالكترونية التي تربط بنوك المعلومات بعضها ببعض وبغيرها من العملاء في العالم بأسره توجد شبكات لمراكز . متوسطة وصغيرة تتناول موضوعات وتطلعات الحركات الاجتماعية . ويعتبر عمل هذه المراكز مرتبط ارتباطا وثيقا بالعوامل الخاصة باستراتيجية التنمية وتتميز هذه الشبكات بالتوصل الى أهم الوثائق التي لم توثق من قبل والصادرة مباشرة من ممثلي الحركات الاجتماعية التي تلقى الاهتمام البالغ ان منظمات المعلومات الرئيسية .

وهناك احتمال ضئيل في الوقت الحاضر في أن يفيد الاتصال بين هذه المراكز من تقدم وسائل الاتصال أكثر مما يفيد من شبكة التلكس الموجودة الآن ومازالت

تكنولوجيا الاعلام على ما وصلت اليه أخيرا أملا بعيدا لمثل هذه المراكز باستخدامه للكيبور قد تؤدي الى استبدال الاسطوانات المغناطيسية التي تحتوى على الوثائق متوسطة الطول أو الملخصات الا أن ذلك يحتاج بالطبع الى تجهيزات مناسبة . ولهذا فان قيام تعاون وثيق بين مراكز التوثيق يصبح أكثر إلحاحا ويجب ألا تنقيد الجهود لقيام منظمة جديدة للتوثيق على المستويين الاقليمي والدول بالتشريعات وأن تعطى الأولوية للتجسء الحاسم نحو الديمقراطية من خلال التفرق المضمون الاساسى لأعمال التوثيق ، وأن تعمل كل دولة على تطوير وتنمية قدراتها الاعلامية بتأسيس بنوك المعلومات بها . وينطبق ذلك على الاتصالات السلكية واللاسلكية والاقتراب من الأقمار الصناعية أو وسائل الاتصال البحرية ، والاستخدام الكامل للامكانات الاذاعية وانشاء شبكات نقل المعلومات ، وفيما يتصل بالبناء شبكات نقل المعلومات يتعين انشاء شبكات شمال الشمال لتيسير تبادل المعلومات بين الدول النامية كما بدت فى خطة بيونس آيرس للعمل (Buenos Aires Plan of Action) وفى الوقت نفسه يتجه كل مجتمع نحو الديمقراطية الداخلية الفعالة ويجب ألا تكون أعمال التوثيق احتكار للدولة أو لفئة متميزة من المؤسسات . فكل جماعة فى المجتمع ، ولكل منظمة عامة سواء كانت نقابية أو تنظيميا نسائيا أو جماعة تربطها الجوار أو منظمة شبابية أو عيئات ثقافية لها الحق فى تنظيم وثائقها بحرية ، وأن تمقل أراءها وموضوعاتها من خلال الوصول الى التكنولوجيا الحديثة وعند ذاك تستطيع الدولة أن توضح سياستها الاعلامية والتعليمية .

وبهذا تستطيع مراكز التوثيق أن تقدم المعلومات فى اطارها المناسب وأن تتلام مع حاجات المنفعين وأن تضع كل حقيقة أو فكرة فى اطار شامل ، واعطاء الأولوية للمصادر المحلية وتأسيس منافذ آفقية للاتصال تحقق المشاركة .

الخلاصة

ان الفرض من هذا المسح المختصر هو ايضاح مجال أعمال التوثيق كنقطة ارتكاز يتوقف عليها تقدم العلوم والتكنولوجيا والاحتياجات الثقافية واتجاه الحركات الاجتماعية . والهدف هو الابتعاد عن المركزية المحدودة التى تنظم الاتصالات لاتاحة المشاركة العامة واللامركزية .

ومحاولة التفكير فى المزايا الناجمة من ازدياد عدد التجارب فى التوثيق الاساسى للتنظيمات الشعبية والحركات الاجتماعية جديرة بالاهتمام . وأولى هذه المزايا هي اللامركزية فى مجال البيانات والمعلومات ، ومن ثم القدرة على اتخاذ القرار والتاثير على مستقبل المجتمع . وسوف يؤدي ذلك الى القضاء على تلك الدائرة الائمة التى نتج القوة ولا يعنىها غير البحث عن القوة للسيطرة على الاعلام .

وتصبح مراكز التوثيق أماكن معدة للانشطة الثقافية ونقل المعرفة العلمية الحديثة ومناقشة الشئون العامة ، مما يساعد على خلق الظروف التى تحقق الحياة الديمقراطية ، وقد يبقى هذا التنظيم لمثل هذه العملية الديمقراطية أمدا طويلا ، وعليه أن يعتمد فى ذلك على فردى الدول وعلى الظروف المتاحة فلكل شعب أو جماعة أو قوم بناؤه الذى يقيمه وفقا لحاجته . وتمضى مراكز التوثيق قدما فى الاهتمام بالتحديثات التى تصادفها فى العمل ، ومن خلل البناء وتدفق المعلومات ومن نخمة البيانات وقلتها فى الدول الغنية والفقيرة وكل ما يعتمد عليه المستقبل الى حد كبير هو الوسائل التى يقوم عليها تنظيم المعلومات وترتيبها .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٣/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

بفرض مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كتابت
مختصة من وأستاذة دارسين .
ويقدم بافتياريها ونظائر إلى العربية خفية مختصة
من الأستاذة العربية ، نصلي إضافة إلى المكتبة العربية
تأهم في إتراو الفكر العربي ، وتمكين من ملاقة
البحث في قضايا العصر .

تصدر شهريا

مجلة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
سنتيل الشريعة

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

وسيلة التواصل الدولية بين العلماء والكتاب والصحافيين
مجلة أدبياتنا

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

العلم والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية . وتصدر طبعا إلى العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
للونسكو ، وبمعاونة اللجنة القومية العربية . وزارة
الثقافة والإعلام جمهورية مصر العربية .

العدد ٢٥ قرشا

المجلة الدولية

INTERNATIONAL SOCIAL

SCIENCE JOURNAL

للعالم الاجتماعية

أعباء التسليح
اثر البحوث والتنمية في مستقبل العالم الثالث

العدد الرابع والخمسون سنة الرابعة عشرة

نور / مارس ١٩٨٤

مصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

لمجلة الدولية

علوم الاجتماع

العدد الرابع والخمسون

السنة الرابعة عشرة

يناير / مارس ١٩٨٤

محتويات العدد

- مقدمة
- مجتمعات البحث والتطوير العسكري
- البحوث والتطورات العسكرية والسياسة العلمية
- الانفاق العسكري والتطور الاجتماعي والاقتصادي
- التكنولوجيا العسكرية والاعتماد على النفس : الهند والصين
- أثر البحوث والتنمية في نقل التكنولوجيا الى العالم الثالث
- ما ينتظر الجماعة العلمية بعد نزع السلاح
- دور المجتمع العلمي في تحويل صناعة السلاح الى الأغراض السلمية *

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٤ ٥٠٢

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

- د. مصطفى كمال طلبة
- د. السيد محمود الشنيطي
- د. محمد عبد الفتاح القصاص
- فتوى عيد الظاهر
- صفى الدين العزاوي

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

مقدمة

هناك مجموعتان من الحقائق يتميز بهما تطور الجنس البشرى فى الربع الأخير من القرن العشرين ، أولاها التمجيد بسياق الأسلحة النووية الذى يبقى عليه التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، والاخرى توقف النمو السكاني فى البلاد التى تطلعت ، الى جانب تضخم سكانى فى العالم الثالث الذى سوف يضم فى عام ٢٠٠٠ أربعة أخماس البشر ، ومع ذلك يعيشون فى ظروف لا يمكن الا أن تسوء ما لم تتغير العلاقات بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة تغييرا جذريا (١) .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد أعلنتا فى عام ١٩٦٨ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وتعهدتا عند التوقيع عليها فى عام ١٩٧٠ بالبدء فى نزع السلاح « فى المستقبل القريب » ، فإنهما على النقيض من هذا زادتا من الأسلحة النووية التى تملك « قدرة تدميرية » تصل الآن الى أبعاد مروعة .

وكما يتبين من الدراسات التالية ، يعمل نصف العلماء والمهندسين فى العالم من أجل البحث والتطوير العسكرى . لم تعد الحاجات الاستراتيجية تحكم تطوير الأسلحة كما كان الشأن فى الماضى ، ولكن الابتكارات التكنولوجية هى التى تفرض

بقلم : ألفرد كستلر

منح جائزة نوبل في الطبيعة عام ١٩٦٦ ، عضو في د معهد فرنسا ، وفي كثير من الاكاديميات العلمية الأخرى . وعمل في د مدرسة للعلمين العليا ، يياريس وعدد من الجامعات الفرنسية وجامعة لوفان البلجيكية .

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

استاذ مساعد (سابقا) بكلية التجارة بجامعة عين شمس ، وكان عضو متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ورئيس لمجلس ادارة البنك الصناعي وعضوا منتدبا لادارته . له مؤلفات وترجمات كثيرة .

الاستراتيجيات على العسكريين وترغم المساسة من صناع القرارات على الاسراع بالانفاق على الأسلحة سنة بعد أخرى . فعل نطاق العالم ككل يتجاوز الانفاق السنوي ٥٠٠.٠٠٠ مليون دولار (أى مليون دولار كل دقيقة) .

ليست الدول الصناعية بالوحيدة التي وقعت في شرك حلزون تخزين الأسلحة . وحتى يتسنى لها خفض تكلفة الجهد التي تبذل في التطوير العسكري ، تضطر الى أن تبني أكبر قدر ممكن من الأسلحة الى شعوب العالم الثالث .

فعلى امتداد العقدين من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٠ زادت قيمة الأسلحة المباعة الى شعوب العالم الثالث الى خمسة أضعاف ما كانت عليه ، وتصل الآن الى ١٠٠ ألف مليون دولار أى أنها تزيد عشرات المرات على قيمة المعونة التي منحها الشعوب الصناعية الى البلاد النامية . لو أن جهدا ماليا بهذا الحجم خصص للتنمية الزراعية في هذه البلاد لأمكن القضاء في سنوات قلائل على الفقر والجوع بالعالم ، اللذين يقتلان في كل سنة من البشر أكثر مما قتلهم الحربان العالميتان الأخيرتان معا (٢) .

وطبقا لما أورده فرانك بارناي الذي يستشهد به جيرى شنجكار

Giri Deshingkar في موضع قادم ، سوف يكون في عام ١٩٨٤ في امكان ثمانية وعشرين شعبا أن يصنعوا أسلحة نووية وأن ينتجوا عشرين قنبلة كل يوم . سوف تشمل هذه الشعوب بلادا - كالهند وباكستان واسرائيل وجنوب أفريقيا والأرجنتين والبرازيل - رفضت التوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية . ومع ذلك فالرجح أن تضم أيضا البلاد التي وقعت الاتفاقية ولها الحق طبقا للمادة الرابعة في الحصول على التكنولوجيا الذرية للأغراض السلمية ، ومن السهل نسبيا الانتقال من تلك التكنولوجيا الى التكنولوجيا العسكرية ، بأن تعلن انتهاء العمل بالاتفاقية . ولماذا يتعين على البلاد التي تفتقر الآن الى الأسلحة النووية أن تتقيد باتفاقية لا يتقيد بها الذين وضعوها فعلا ؟

إذا استمرت الدولتان العظيمتان في سباقهما المجنون فلا يمكن أن يحول شيء دون الانتشار الشامل للأسلحة النووية في نهاية القرن ، ويمكن أن نتساءل عما يحدث عندما يرتبط السلاح النووي بالفقر . عندئذ يثور الحوف من الأعمال الإرهابية المصحوبة بالتهديدات باستخدام القنابل . لا شك أن القنبلة لن تكون في متناول عدد قليل من الأفراد ، ومع ذلك نجد حديثا أن السلطات في بلد ذي سيادة تقر عملا من أعمال الابتزاز ارتكبته عصابة من الطلبة ، ونحن نعرف الى أين يمكن أن يؤدي التمسك حين يتحالف مع اليأس . وماذا يكون رد فعل السكان الذين يمتلكهم الذعر في شغب يملك آلاف القنابل الهيدروجينية ؟

الردع يحافظ على توازن الرعب بين الشرق والغرب ولن يفيد بين شمال أشبع رغباته ومعرض للتهديد وجنوب يقف على حافة المجاعة . لن يكون في الامكان انقاذ العالم الثالث من الفقر واليأس اللذين يتردى فيهما الا عن طريق الطاقات الكامنة التي يطلق سراخا نزع السلاح . هناك حاجة الى تفادي كارثة يمكن أن تؤدي الى افناء الحضارة البشرية .

طبقا لما تظهره مقالات ماري كالدرور وراشيك فارمازجان Rachik Paramazjan تمهد الحكومة الأمريكية الى شركات القطاع الخاص بتوريد معظم طلبياتها من المتاد الحربي ، وبموجب عقود تجاوز مجموع مبالغها ٦٠.٠٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٨ ، وكانت خمس من الشركات الكبيرة تقسم فيما بينها ٢٠ في المائة من هذا المبلغ . وهذه الشركات تشكل المركب العسكري الصناعي الذي أدانه الرئيس ايزنهاور . ان قوتها المالية ضخمة وتمكنها من ممارسة الضغط على وسائل الاتصال بالجماهير للتأثير في الرأي العام ومقاومة المحاولات الحيافة لنزع السلاح وهي محاولات تهدد أرباح هذه الشركات ، وما على الشركات الا أن تذكر الجمهور بين الحين والحين بضخامة التسليح السوفييتي حتى تحصل على زيادة طوعية في الاعتمادات العسكرية ، من حكومات حلف شمال الاطلسي .

والاتحاد السوفييتي اذ ينتج عدة مئات من الصواريخ SS-20 الموجهة الى أوروبا

الغربية والقادرة على توفير امكانات الأخيرة الصناعية في ضربة أولى ، اعطى لدول الحلف فرصة لتبرير جهدها الحربي .

وللحيلولة دون نزع السلاح يستغل المركب العسكري/الصناعي الازمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من بطالة ، حتى يبقى على أسطورة أن التسلح مصدر العمالة وأن اجراء خفض في الأسلحة سوف يزيد من البطالة ، وتبين المقالات التي تقدمها هنا بطلان هذا الزعم وهو ما يمكن اثباته بدراسة السوابق التاريخية . الحقيقة أنه في نهاية الحربين العالميتين في عام ١٩١٨ ، ١٩٤٥ ، عمل تحويل الصناعات الحربية الشامل الى الانتاج المدني على خلق الوظائف بدلا من أن يقضى عليها . ومن الصحيح على وجه اليقين أن صناعات الأسلحة اليوم أصبحت من التقييد والتخصص بحيث يكون تحويلها الى صناعات تناسب وقت السلم ، مفعما بمشكلات خطيرة . وهذه المشكلات يمكن حلها اذا اتخذت استعدادات شاملة للتحويل وبدون ابطاء واذا نفذ هذا التحويل في ظل توجيه من تنظيم متنسق على نطاق دولي . وكما يبين اليز بولدنج Eise Boulding سوف يوفر هذا التحويل أعمالا لمئات الآلاف من العلماء المشتغلين الآن باقتان الأسلحة .

ليس المرء في حاجة الى أن يكون عبقرية اقتصادية كي يفهم أن أغراق مبالغ طائلة من المال حققها ملايين العمال الكادحين ، في الأغراض العسكرية أى في أغراض خلاف انتاج السلع الاستهلاكية ، يشكل العقبة الرئيسية أمام توفير الرخاء للإنسان على الأرض . واذا نستشهد بتصريح للسدة البابوية نستطيع أن نؤكد أن « الأسلحة تقتل حتى ولو لم تستعمل » (٣) فلو أن ١٠ في المائة فقط من الأموال التي تستخدم للأغراض العسكرية خصص لتنمية البلاد الفقيرة ، لأمكن في سنوات قليلة التغلب على الجوع في العالم .

إن المنافسة الحالية بين الشرق والغرب ، بدلا من أن تزيد الأمن ، لا تعمل الا على أن تخلق لدى الجانبين احساسا بعدم الاستقرار وبالارتياح . ولو أننا راقبنا سلوك عظماء هذا العالم وقارناه بروح التجرد التي يتسم بها شخص يراقب كوكب الشعري ، لما وسعنا الا أن نصجب اذ يواصل أناس وهبوا الذكاء لعبتهم الفنية الرعناء . ليس موقف الثورة في صفوف الشباب ، بدلا من أن يكون علامة على اتجاهات معادية للمجتمع ، انما يرجع الى السخط على سلوك الشيوخ المجاني للذل ؟

مجتمعات البحث والتطوير العسكرى

مقدمة :

هل هناك علاقة بين العلم والمشكلات السياسية الكبرى الحالية من قبيل منع الحروب ، وحماية البيئة ، وفرض الصراعات بين الشمال والجنوب حول مشكلات التنمية الاقتصادية ؟ الإجابة على هذا السؤال تتضمن أحدث البيانات الإجمالية التي جرى تجميعها فى عام ١٩٧٩ لمؤتمر الأمم المتحدة عن العلم والتطوير التكنولوجى « أ.كستد »
هناك بلاد ستة هى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة تستخدم ٧٠ فى المائة من رجال العلم فى العالم . وتنفق هذه البلاد الستة ٨٥ فى المائة من جميع الأموال المخصصة للأغراض العلمية ، بينما تملك البلاد النامية التى تضم ٧٥ فى المائة من سكان العالم أقل من ٣ فى المائة من جميع الأموال المخصصة للبحث والتنمية . ومع جميع الأموال المخصصة للبحث والتطوير العلمى ، تخصص نسبة قدرها ٤٠ فى المائة لأغراض ترتبط بطريق مباشر أو غير مباشر بالأغراض العسكرية . وتنفق البلاد الصناعية الرئيسية

بقلم : ألبريخ ألبرخت

أستاذ دراسات السلام والصراع ونائب رئيس الجامعة الحرة

ببرلين • وتشتمل الدراسات التي نشرها على :

Der Handel mit Arbeitsplätze durch Rustang

Waffen Die Wiederaufrüstung der BRD

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

الاستة على البحث والتطوير العسكرى وحده أكثر من ستة أمثال ما تنفقه الشعوب النامية على العلم بوجه عام •

لو سلمنا بالمشكلات الرئيسية الحالية التي تواجه الجنس البشرى فلن يكون من الصعب أن نستنتج أن الجهود العلمية يساء توجيهها ، وأن عددا قليلا من البلاد الصناعية الرئيسية هي البلاد المذنبة ، وأن العلم صار عنصرا رئيسيا فى نظام المواجهة العالمية المسلحة • والأولويات المحددة للجماعات العلمية بالشعوب الصناعية الرئيسية لها أهمية بالغة • ، للتغيرات التي قد تنشأ فى طريق التطورات الجارية ، ولإعادة تكرين الجماعات المستغلة بالعلم والبحث • لا يكفى أن تلقى اللوم عن استمرار وجود نظام قائم على القوة ، وعلى أولويات الشعوب الصناعية الرئيسية وعلى الأنماط الراسخة من توجيه العلم لخدمة الأغراض الاجتماعية • ومما هو ادعى الى الرضاء أن ندرس علاقات المجتمعات العلمية والتكنولوجية فى البلاد الصناعية الرئيسية بالدوائر العسكرى والصناعية والسياسية ، فضلا عن مشروع للتكاثر يميل بصورة متكررة الى أن يتولد عنه ذلك النوع من العمل الموجه نحو الحرب والذي تصفه الأرقام التي جمعت من أجل «الانكستاد» •

الذى يمكن افتراضه أن الصلة بين الجماعات المشتغلة بالعلوم والأبحاث وبين الدوائر العسكرية والصناعية والبيروقراطيات الحكومية تختلف على نحو ما تختلف بين البلاد الاشتراكية كالاتحاد السوفييتى والبلاد الغربية . ومن ثم سوف ندرس على حدة الموقف فى البلاد الغربية قبل إبداء بعض الملاحظات عن مجتمع «البحث والتطوير» العسكرى فى الاتحاد السوفييتى .

البحث والتطوير كصناعة تحقق النمو

أما أن البحث والتنمية العسكرية يمثلان صناعة تحقق النمو ، فأمر ذو أهمية حاسمة ، إذ أنه من القطاعات الصناعية القلائل التى لا حدود لنموها . فالشخص الذى يختاره يضمن لنفسه مستقبلا آمنا برغم كافة الأنباء عن مفاوضات نزع السلاح .

وبرغم الروايات الواسعة الانتشار عن عمليات ضخمة من تسريح العاملين ذوي المهارات العالية فى صناعات الأسلحة ، فإن المشكلة اليومية هى ندرة المواهب العلمية والهندسية العليا ؛ وقد أدى قيام الصناعات الحربية فى عدد من البلاد الأقل نمواً التى لم تكن تملك مثلها من قبل ، الى استنزاف معين للموارد البشرية فى أكثر البلاد تقدما من الناحية التكنولوجية . وهذه الهجرة من جانب العمالة العلمية يطلق عليها اصطلاح « ارتزاق أصحاب الياقات البيضاء » أى تحويلهم الى مرتزقة .

وأكبر عامل يسهم فى نمو « ر ، ع » العسكرى ليس انتشاره ولكنه تزايد تكلفة إنتاج أسلحة أكثر تقدما بإطراد . ويمكن أن ندرك بسهولة سرعة التطوير إذا نظرنا الى تكلفة الوحدة من الأسلحة الحديثة ونصيب اتفاقات البحث والتنمية فى فواتير أسعار هذه المعدات . فتكاليف البحث والتنمية فضلا عن أثمان الأسلحة الحديثة ، ونصيب اتفاقات البحث والتنمية فى فواتير أسعار هذه المعدات . فتكاليف البحث والتنمية فضلا عن أثمان الأسلحة الحديثة ، يصعد أن تصل الى مستويات لم يسبق لها مثيل . فمئذ عشرين سنة مضت قدمت وزارة دفاع ألمانيا الاتحادية هذا الحساب التقريبي المبني على التجربة العلمية :

كذلك بالنسبة الى القوات المسلحة الاتحادية تنطبق التجربة الدولية التى مؤداهنا أن تكلفة الحصول على نظم الأسلحة الحديثة تضاعف كل عشر سنوات فى المتوسط . ويصعب التنبؤ ذلك على اتفاقات البحث والتنمية .

وتضاعف الاستثمار من أجل متابعة المعدات التى تقع فى داخل نفس الفئة التكنولوجية ، تقدير محافظ على ما يظهر ، إذ فى التاريخ ذاته تقريبا قدر نائب مدير أبحاث وهندسة الدفاع بوزارة الدفاع الأمريكية أن الزيادة الفعلية فى التكاليف الحقيقية للمواد التى تندرج فى نفس الفئة كانت حوالى عشرة أضعاف فى فترة قدرها عشرون سنة . وفى حالة الطائرات المقاتلة ، ومع أخذ التضخم فى الحسبان ، كان الارتفاع الفعلى فى الثمن خمسة أمثاله وهو رقم يزيد بصورة لها شأنها عن التقدير الألمانى . وحتى لو لم تأخذ فى الحسبان التضخم فى هذه الأرقام تظل القوة الدافعة

وراء الزيادات كبيرة . ورغم عدم وجود اتفاق حول كيفية تعريف عامل الانكماش العسكري ، فلا يمكن بالتأكيد قياس التضخم في أثمان المعدات الحربية طبقا للرقم القياسي الخاص بأسعار السلع الاستهلاكية . ويوحى المزيد من الفحص التجريبي بأنه لا وجود لمعدل أمي ثابت يبين التوسع في البحث والتنمية أو غير ذلك من التكاليف بالنسبة الى أي نوع معلوم من المعدات ، ولكن المعدل الأمي ذاته عرضة للتوسع .

ويظهر أن نمو البحث والتنمية بالنسبة الى التكنولوجيا العسكرية أمر يلقى قبولا عاما ، وإن كان تحقيق وفر في التكاليف من أجل الاستثمارات اللازمة للبحث والتطور يعتبر ناحية واحدة من نواحي التقدم التكنولوجي العام . وحسب المصطلحات الاقتصادية فإن تكاليف التحسينات الحديثة في أداء المعدات الحربية الفني يجب أن تغطيها في المستويات العليا من التكنولوجيا ، تكاليف باهظة وغير حديثة . وهذا يلعب دورا هاما في احساس العلماء ورجال التكنولوجيا العاملين في المجال العسكري بأنفسهم .

احساس العاملين في البحث والتنمية بأنفسهم

الاعتقاد الشائع في صفوف هؤلاء أنهم يعملون في مجال يرتبط مستقبلا بكثير قطاعات التكنولوجيا قديما . وإذا كان هذا الاعتقاد لا يشق في الحقيقة طريقا جديدا للتقدم التكنولوجي ، فانه يشكل جزءا هاما من الاحساس بالذات لدى العاملين في مجال العلم والتكنولوجيا . ومن الدعائم الأساسية التي تسند مؤسسة البحث والتنمية تلك المجموعة الثابتة جدا على ما يظهر ، من معتقدات بشأن اسهاماتهم البارزة للمجتمع وأهمية العمل العسكري الذي يقومون به ولهذا الاعتقاد المشترك أهمية بالنسبة الى الاستخدام الاجتماعي للجيل الثاني في شتى العمليات التي تصاحب الأنشطة اليومية في مراكز البحث والتطور ، ومراكز التدريب الفني ، والقوات المسلحة . والاحساس بالذات هذا يعمل على تعميته بدوره السعي وراء مكافآت ليس أقلها شأن الحصول على راتب ممتاز . ولسوء الحظ تنذر البيانات عن هذا الاحساس بالذات في صفوف الجماعات العلمية والتكنولوجية ، فالأبحاث المتعلقة به قليلة جدا في صفوف المهندسين والعلماء الذين يعملون في سبيل الأغراض العسكرية . ومع هذا ، تميل الملاحظات الأولية الى تأييد الافتراض العام عن ثبات العنصر الذاتي في تولد وتكاثر مجتمع « البحث والتطوير » .

ويعتبر معظم أفراد هذا المجتمع أن عملهم صعب ومرهق ، بل ومفرط أحيانا في الاهتمام بالتفاصيل ومعتزمت ، ولا يلقى عموما التقدير الكافي من الجمهور والاعتقاد بأنهم يؤدون خدمة للمجتمع والعلم والتكنولوجيا بوجه عام ، هو رأي يتشبثون به في صفوفهم ، مما لا يدع مجالا كافيا للنقد أو إعادة توجيه عملهم . وفي صفوف أغلبية العاملين الفنيين بما فيهم خريجو معاهد الهندسة ، شعور مؤكد بالنقص بالنسبة الى أمثالهم ممن يشتغلون من أجل غايات علمية «بحة» أو من

أجل « العلم » . ومع ذلك توحى الحقائق أيضا بأن المستخدمين الحاصلين على درجة أكاديمية في أحد العلوم الطبيعية ، ينظرون أيضا الى أنفسهم على أنهم أقل نوعا من زملائهم في مواقف الاستخدا لم التقليدية بدرجة أكبر ، من قبيل معامل الجامعات . وهذه المشاعر الذاتية بالوضع الأقل ، عملت هى والاعتقاد بأنهم يشتغلون على حافة التكنولوجيا ويؤدون عملا فوق العادة بالنسبة الى بقاء المجتمع ، تقول ان هذا كله يسمح لمن يعملون فى داخل مجتمع البحث والتنمية ، بأن يبدوا الكثير من الصلابة فى مواجهة التحدى من الخارج ، فضلا عن عظم تقديرهم لهويتهم الجماعية . وهذه الأخيرة لها أهمية خاصة بالنسبة الى العمليات الرسمية وغير الرسمية فى سبيل الاستخدام الاجتماعى ، وهى العمليات التى تشكل مجتمع البحث والتنمية العسكرية .

لقد لوحظ أن الدوائر العسكرية واللوائح المرتبطة بها فى أنحاء العالم المختلفة هى من المهن النادرة التى تبلى تشابها شديدا فى الاتجاهات والتفضيلات والسلوك الاجتماعى . ويحتمل أن ينطبق الأمر ذاته على العاملين فى قطاع البحث والتنمية العسكرية . فهندس الطيران فى المملكة المتحدة أو فرنسا أو الولايات المتحدة شديدا الولاء لعمله ، واهتمامه موجه الى الأداء ، وينظر الى نفسه على أنه يلعب دورا اجتماعيا متميزا ويؤدى عملا فريدا . وفى أوروبا الغربية بوجه خاص أدت مشروعات الانتاج المشتركة من أجل الأسلحة والمعدات الى عمليات عديدة من تبادل الفنيين مما يجب أن يسهم فى خلق سمات مشتركة .

ان معلوماتنا قليلة جدا عن السمات المميزة وخاصة الاحساس بالذات فى أفراد مجتمع البحث والتنمية العسكرية فى الاتحاد السوفييتى ، وتميل المصادر الغربية المعترف بها والتى لا تستند الى العنصر الجريبى ، الى أن تضع التأكيد عما لهذه الجماعة من صفة الصقوة . والمذكرات التى نشرها الفنيون العسكريون الرئيسيون هناك من أمثال ميكويان تدعم الفكرة التى تنهب الى أن كوادرات الاتحاد السوفييتى الرئيسية فى قطاع التكنولوجيا العسكرية جزء من الطبقة العليا بالمجتمع السوفييتى ، وهذا يعنى أن أفراد جهاز « البحث والتنمية » العسكري ينصحون بعدد من الامتيازات التى تشمل مستوى الدخل والسمعة الاجتماعية والتمثيل فى أجهزة الحزب والدولة ومستوى المعيشة . فالأدلة المستقاة من المهندسين الألمان الذين رجعوا الى وطنهم وسبق لهم العمل بعض الحين فى الصناعات الحربية السوفيتية ، ومن المهاجرين الذين عملوا فى مكان ما داخل نظام الانتاج الحربى السوفيتى ، هذه الأدلة تجعل فى الامكان تقرير خصائص معينة يتميز بها مجتمع البحث والتنمية العسكرية . وبينما قد يصح أن الفنيين الرئيسيين المشهورين الذين يرأسون مكاتب تصميم الطائرات من أمثال تيبوليف وسوخوى واليوشين ، الخ ، يشكلون جزءا من الطبقة العليا

بالمجتمع السوفييتى . فالظاهر أن الفرد العادى من أفراد هذا المجتمع

مختلف وأقرب الى التجربة الغربية • ويزعم أجورسكى (Agursky) أن النح
الأفراد ليسوا أولئك الذين يتخفون من التكنولوجيا العسكرية مهنة لهم ، وهي مهنة
لا تتيح آمالاً في القيام برحلات الى الخارج ولو الى أحد البلاد الاشتراكية الأخرى ،
أو في كسب دخل اضافي بإلقاء محاضرات مسائية أو في نهاية الأسبوع • فإذا كانت
هذه الفكرة موضع قبول باعتبار أنها تمثل الوضع ، لبدأ أن ألح خريجي معاهد
الدراسات الهندسية أو العلوم الطبيعية يفضلون أسلوب حياة يكون أكثر مرونة من
ذلك الذي يحتمل أن تحياه الأغلبية في القطاع العسكرى والقطاعات المرتبطة به •
ويصدق هذا برغم أمن الوظائف وارتفاع المرتبات • ويزعم أجورسكى أنه لو أضيفت
الدخول المدنية من المراكز الجامعية والمطبوعات والمحاضرات الإضافية ، لفاقت الدخل
العسكرى المقابل •

لستنا نملك أدلة على المنافسات بين العلماء والفنيين فى المجالات العسكرية وغير
العسكرية ، ولكن يمكن التخمين بأنه فيما يتعلق بنواحى الشهرة الأكاديمية فإن
الشعور بالنقص مما يجيش فى صدور الذين يزاولون مهنا غير عسكرية فى الاتحاد
السوفييتى ، يماثل ما تلقاه منه فى البلاد الغربية • والنتيجة المستخلصة هي أن
مجتمع البحث والتنمية العسكرى مستقر جدا وله أفكار متميزة ثابتة بشأن مزاياه ،
ويملاء إحساس واضح بأن هذه المزايا لا تلقى الاعتراف الكافى بها • ورد الفعل
المسائد إزاء المقترحات عن أعمال بديلة ، رد فعل متولد من الجهل •

هذه الانطباعات الاجبالية لا يناقضها تقويم الحالات القلائل التى فيها تعرض
أشخاص يعملون فى ميادين التكنولوجيا المتدنية للفصل من وظائفهم ، فى الولايات
للمتحدة • فبانتهاى التورط الأمريكى فى حرب فيتنام ، والهبوط لأول مرة فوق سطح
القمر ، فقدت أعداد كبيرة من العلماء والفنيين من ذوى المؤهلات العالية ، مراكزهم
فى محيط لم يجرؤ فيه أحد على التفكير فى النتائج الاجتماعية • والذين فقدوا وظائفهم
اختلفوا وحسب ، مخلفين وراهم مجتمعا من العاملين فى البحث والتنمية العسكرين ،
وصابه الذهول ولا يعرف أى نوع من العمل الجماعى يمكن أن يقوم به ، وهذا كله
يميل الى اثبات دقة الملاحظات العامة التى سلف إيرادها بشأن نظرات الصفوة ، وهي
نظرات تشترك فيها الجماعات الهندسية والعلمية •

العاملون فى مجال البحث والتنمية العسكرية فى البلاد الغربية

يمكن تقسيم الذين يعملون فى هذا الميدان الى ثلاث مجموعات متسلطة فى البلاد
الغربية ، أولا الصناعة التى تقوم بصنفة رئيسية بتنفيذ العقود المتعلقة بمشروعات
« ر ، ع » ؛ ثانيا الجهاز العسكرى وهو المستهلك المحتمل لانتاج « البحث والتنمية » ؛
ثالثا البيروقراطية الحكومية وهى الوسيط ومراقب الاتفاقات ، وتقل عن هذه من
تأحية الأهمية ، المنشآت الأكاديمية من قبيل الجامعات وهيئات البحث الخارجية التى

يميل اتجاهها الى التمشي مع توجيه الصناعة والبيروقراطية الحكومية . وثمة مجموعتان. أخريان تأثيرهما قليل أو لا تأثير لهما في تكوين أنماط التفاعل الأساسية التي تعيد خلق ما قد تكون مؤسسة « البحث والتنمية » لهملته . وهاتان المجموعتان اللتان يمكن اغفالهما ، هما : جماعة البحث والتنمية بوجه عام ورأيها بسيط أو لا رأى لها في الشؤون العسكرية أو في الوزارات القومية للبحث والتطوير العلمي ، وجماعة العلميين والفنيين في مجال البحث والتطوير العسكري . وليس ثمة جدال في صفوف أعضاء مجتمع « البحث والتنمية » العسكري حول مشاركة العمال أو الاشتراك في اتخاذ القرارات .

والمطالب المنتظمة للحصول على مزيد من الأموال ، والتي تميل الى تبسيط المشكلات بصورة مبالغ فيها ، هذه المطالب تأتيها ضئيل وليس بالمهم أو الحاسم . فطبقا للملاحظات المتحدثين باسمها يشغل المجتمع العسكري العلمي والفني المركز الثاني في مثلث القوة الذي يتحكم في شئون الدفاع والمكون من العسكريين والبيروقراطيات الحكومية والصناعة . فوظيفة المجتمع العسكري العلمية والفنية ، التي تتفق مع احساس أعضائه بالذات ، هي اختراع وتنفيذ وتحسين البرامج طبقا للخطوط الأساسية التي يرسمها آخرون . ومن ثم ، ففي دراسة العاملين الأساسيين في « البحث والتنمية » العسكريين وإعادة تكوين الكادرات ، يشكل العسكريون والبيروقراطيات الحكومية والصناعة المجموعات المهمة الرئيسية .

وتدرك كافة المجموعات المشتركة في العملية أن العسكريين هم الذين يقررون أي نوع من التكنولوجيا يجب تطويره ، وتنظر البيروقراطية والصناعة الى عملية اتخاذ القرارات على أنها تقوم على أفكار عسكرية سابقة . وفي وصف طبيعة الاسهام العسكري في تنمية « البحث والتنمية » يجب تحديد الأنماط التي تمثل الاحتياجات الفنية العسكرية . وعلاوة على هذا يجب أن يكون هناك بعض التزويد لما اذا كانت لديهم المتطلبات العسكرية فرصة أكبر للتأثير في مثلث القوة بين العسكريين والبيروقراطيات الحكومية والصناعة في تشكيل السياسات التي يراد من « البحث والتنمية » العسكرية أن ينتجها في المستقبل .

من الصعب إعطاء اجابات عامة بالنسبة الى الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان . وفضلا عن هذا ، ففي عصر الابداء النووية ، هناك منازعات حول مواصفات الحاجات العسكرية : الى أي حد يجب أن يكون الحد الأقصى لسرعة فائقة جديدة أكبر من سرعة الأنواع القديمة من الطائرات ، أو هل يمكن تقوية أنظمة الدفاع الساحلي ؟ هذه كلها مسائل من السهل أن يثور خلاف بشأنها . ويجب ألا نعتبرنا الدهشة اذا ظهرت اتجاهات جديدة في صفوف العسكريين . عندما يصل الأمر الى تحديد أولويات تكنولوجية . ومن الأمثلة البارزة ما أظهره الكتاب الأبيض البريطاني من الدفاع والصادر في عام ١٩٥٧ من تقضيل غير متوازن.

للمصاريخ • وثمة مثال بارز آخر هو الطائرات التي تقلع أو تهبط عموديا (فيتول VTOL) ، التي استثمرت فيها هيئة اركان حرب الزيرين الألمانية أكثر من ١٥٠٠ مليون مارك • هذه الأمثلة لاتشير فحسب الى تصورات خاطئة بصدد التطورات التكنولوجية ، ولكنها تكشف أيضا عن اتجاهات جديدة في الأولويات العسكرية • ومع التسليم بالصعاب التي تنشأ في طريق التكيف مع التغيرات المفاجئة وغير المتوقعة ، أصبحت الصناعة أكثر صلابة وعنادا بالنسبة الى التوجهات الجديدة الأساسية في الأولويات العسكرية • وكانت الصناعة أكثر تواتقا بكثير عندما كان ينبغي متابعة كل ناحية من نواحي التكنولوجيا العسكرية حسب مزايا الناحية ، سواء كانت باخرة صغيرة أو آلات ذات مستوى عال في الأداء أو بصريات الأشعة تحت الحمراء ، طالما لا تعجز هذه الناحية بشكل واضح عن تلبية الحاجات العسكرية • ومع ذلك ، فالسبب الأعم للتدخل في برامج « البحث والتنمية » المميزة ، وهو الحاجة غير العسكرية لها المتعلقة بالزيادات في التكاليف •

والفكرة الشائعة أن البيروقراطيات الحكومية وكذلك الهيئات البرلمانية تضطلع بوظائف رقابية حاسمة طيلة حياة مشروعات البحث والتنمية ، ابتداء من قاعة المحاضرات أو العمل الى التقويم أو الانتاج الجماعي • والفكرة الشائعة أيضا أن البيروقراطيات الحكومية تقوم بتقدير تكاليف واحتمالات المعدات الحربية في ضوء الخبرة التي تجمعت عبر السنوات • ومن المعتد فضلا عن هذا ، أنه في توزيع الاعتمادات المالية بين مشروعات البحث المتنافسة تتخذ البيروقراطية وتبني « سياسة للبحث » • بعد ذلك يضيق البرلمان مزيدا من القيود ، وتضفي الموافقة الشعبية شرعية إضافية ، هالية وخلافها ، على الجهد المبذول في « البحث والتنمية » العسكريين •

وعلى كل ، فمن السذاجة تماما تقبل الفكرة الشائعة عن كيفية اشتراك البيروقراطيات الحكومية والهيئات البرلمانية في عملية « البحث والتنمية » العسكريين اذ لا يملك أى من الطرفين المعرفة التفصيلية اللازمة لتكوين رأى مستقل عن المواصفات العسكرية أو تقديرات التكلفة الصناعية • مثال هذا أن « منحني تكلفة التعليم ، أو المستخرات الضخمة لمواصله اخراج المنتجات المتقدمة من قبيل الطائرات المقاتلة ، حجبها الصناعة عن هيئات الرقابة الى أن أجبرتها اجراءات شاملة - تتضمن أحيانا قرارات من المحاكم وهيئات مراجعة الحسابات على الكشف عن هذه التفاصيل - ولقد شكلت هيئات خاصة لفحص تجاوزات هائلة في التكاليف ، واعلنت تقارير عديدة أزعجت الستار عن هياكل التكلفة التي تستخدمها الصناعة أو تسهيلات « البحث والتنمية » وحتى يتسنى فهم تطورات التكاليف وفهم القرارات بتفضيل أحد البدائل على غيره ، يلزمنا أن نعرف شيئا عن هياكل التكلفة هذه •

والبيروقراطيات الحكومية والهيئات البرلمانية ليست بالأنصار الخالية من الغرض ، والتي ينصب اهتمامها الوحيد على الصالح العام • فعادة يكشف التفتيش

الدقيق عن أن القرارات الخاصة بمشروعات البحث والتطوير ، ترتبط ارتباطا وثيقا باتجاهات سابقة في السياسة . فبعض المشروعات تتم الموافقة عليها بسبب التوافق ، أو لأنها تمثل اظهارا لقدرة مستقلة فريدة على اجراء البحوث تدعم السمعة الوطنية ، أو بسبب امكانيات التصدير في المستقبل . وعادة يكون من الصعب إعادة التفاوض بشأن أية اتفاقات تتعلق بقرارات خاصة بالميزانية ، تخضع لاعتبارات تحقيق التوازن في الأخيرة ، سواء كان الأمر تحالفا رسميا بين الأحزاب المؤتلفة ، أو حلا وسطا سياسيا مع فئة سياسية . وقرارات الميزانية الخاصة بمشروعات البحث والتطوير العسكرى ليست استثناء من هذه القاعدة . وفضلا عن هذا ، لما كان السياسيون والبيروقراطيون يستثمرون كرامتهم الشخصية وسمعة الإدارات التي يرأسونها بالنسبة الى مشروعات « البحث والتنمية » ، لهذا يكاد لا يمكن أن يتقبوا مقترحات بإعادة النظر في قرارات سبق اتخاذها ، وعلاوة على هذا فظروف أسواق العمل المحلية وكذلك مصالح الدوائر الانتخابية المحلية يوجه عام ، تؤثر في قرارات السياسيين والبيروقراطيين المستولين عن مشروعات « البحث والتنمية » والنتيجة أنه لا يكاد يمكن وصفهم بأنهم عناصر محايدة وخالية من الغرض ، في مثلث « البحث والتنمية » .

وينظر صانعو القرارات من رجال السياسة الى ميزانية « البحث والتنمية » على أنها تتكون من حشد من الاعتمادات الدلية يمكن - بغض النظر عما تؤدي اليه من زيادة القوة العسكرية في المستقبل - أن تخدم أهدافا أخرى وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية القومية . فمئذ عشرين سنة مضت كانت الآثار الجانبية لمشروعات « البحث والتنمية » العسكرية تشكل موضوعا له جاذبية غريبة بالنسبة الى صانعي السياسة . وبرغم الشك الذي كان يعبر عنه رجال الاحصاء بشأن استخدام الاتفاقات المسجلة فان الاستخدام المحدود للبراءات العسكرية ، بل واستخدامها المحدود بدرجة أكبر ، عن طريق اتفاقات التراخيص الصناعية ، كانت ميزانية « البحث والتنمية » يعلن عنها كثيرا . وكما عبر عن الأمر المتحدث آنذاك باسم المعارضة التي يمثلها الحزب الاشتراكي في الرايت الاتحادي ، فان هذه الميزانية تعتبر « الصورة الذهبية في ميزانية الدفاع » . وطبقا لما جاء في كتاب أبيض عن الدفاع وزعته حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية فان « الصناعة الألمانية لا يمكنها التخل عن الحوافز المنبثقة عن هذا التطابع » . وهذا الموقف يمثل الحال في البلاد الأخرى أيضا .

وبرغم أن رجال السياسة لا يفهمون تماما تفاصيل الطريقة التي يعمل بها النظام ، إلا أنهم يشعرون بالفعل أن ليس أمامهم من خيار سوى أن يدفعوا تكاليف الدخول في ميادين جديدة من التكنولوجيا . والدفاع عن أمثال هذه التكاليف ضد انتقادات الرأي العام يكون أسهل بكثير لو أضعجت في ميزانية الدفاع بدلا من تغطيتها بالاعانات للصناعة بالقطاعات الخاص . وحتى اذا كان برنامج معين من « البحث والتنمية » العسكري لا يؤدي الى الفوائد المتوقعة ، فنى السباق التكنولوجي

المستمر بين البلاد الستة الرئيسية التي تقوم بالاتفاق ، قد يفيد البرنامج الكبير بأن يوحى للمنافسين وعن طريق الاعلان ، بإمكانات اخراج منتج جديد متقدم .

فى دراسة وفحص القرارات الفعلية الخاصة بمشروعات « البحث والتنمية » العسكريين يكون من الصعب فى العادة أن نميز هذا الخط من التفكير والذي يشكل الأساس الذي يقوم عليه الوصول الى القرارات المختلفة بشأن الأولويات المستقبلية ، وكذلك أساس المنازعات حول مزايا البحث الأساسى الذي يجرى فى الجامعات أو المعامل ازاء مزايا البحث « التطبيقي » الذى يتم بصفة رئيسية داخل الصناعة من منظور التكلفة التى لا تزال المقياس الرئيسى الذى يستخدمه الذين يحافظون على أموال الشعب ، كان يمكن أن تكون معظم التكنولوجيا التى نشأت حديثا فى القرب أرخص بكثير لو أنها تحققت بصورة جماعية داخل اطار حلف الأطلسي . ومن الحالات التى تتصل بهذا الأمر التقدم التكنولوجى المفاجئ فى حل المشكلات الكبيرة التى تتعلق بجناح الدوران فى الطائرات القتالة والذي تحقق لأول مرة منذ عقد مضى فى التكنولوجيا الرائدة التى ابتدعها علم الديناميكا العامة وجرومان Gromman فى الولايات المتحدة . وكانت هناك انطلاقات مفاجئة مستقلة فى فرنسا تمت على ايدى شركة واسو ، لمشروع الطائرة ميراج «ج» ، وكذلك فى جمهورية المانيا الاتحادية على ايدى شركة Messerschmitt-Bo kow-Blohm لاننتاج الطائرة المقاتلة MRCA Tornado من الصعب أن نذكر ما كان يمكن أن تسهم به القوة التكنولوجية لفروع معينة فى تحقيق انطلاقات من قبيل الجناح الدوار ، وذلك بخلاف تحقيق أية ميزة قومية نتيجة لهكذا .

كان هناك الزعم بأن البرامج المتوازية لتطوير المعدات الحربية التكنولوجى لازمة فى ميادين المستويات العليا من التكنولوجيا اذا أريد تمييز المنتج الأرقى . وحتى الذين ينفقون القليل من الأموال يقومون بتمويل برامج الأبحاث داخل حدود بلادهم . فقد كان فى جمهورية المانيا الاتحادية ثلاثة برامج لانتاج طائرة هليوكبتر خفيفة ، وفى المملكة المتحدة وإيطاليا مشروعات لعمل الصواريخ ، وفى فرنسا أيضا برامج بحث تسير بموازاة هذه جميعا . وفى بعض الحالات حاولت الدولة فى مرحلة معينة ، توجيه جهود التطوير ليضمها برنامج واحد ، فكانت النتيجة أن أصيبت بالأحباط على نحو ما حدث فى مشروع الهليوكبتر فى ألمانيا الاتحادية عندما أخفقت هذه المحاولات . وحين أثبت أحد التصميمات المنافسة أنه متفوق عندما أجريت عليه الاختبارات الميدانية ، نجحت الصناعة الألمانية فى اقناع الحكومة بدفع فاتورة جميع طائرات الهيلوكبتر .

من الصعب أن نرى ميزة السماح للشركات المتنافسة بالحصول على الكفاءة التكنولوجية فى ميدان معلوم ، وخاصة اذا كانت الخبرة الفنية تعتبر سرا تجاريا لا ينبغي المشاركة فيه . يمكن أن نجد المونة الحكومية فى « البحث والتنمية » العسكرية قدمت فى المجالات التكنولوجية المرتبطة بالأسلحة ، كما يحدث مثلا فى تطوير تكنولوجيا

الأسلحة لدبابات القتال الرئيسية AFC والدبابات المضادة للطائرات ، وكذلك في التكنولوجيا المرتبطة ، بسفن القتال الصغيرة وخاصة من طراز Fxd وابتناج الأسلحة الصغيرة . وأمثال هذه البرامج التي تسير بموازاة بعضها البعض ، يكاد لا يكون لها وجود في قطاعات أخرى متقدمة للغاية من التكنولوجيا المعنية بالفضاء ومجموعة الدارات الكهربائية أو معدات الأفران العالية ، وعلى ذلك فالهجة التي تقول ان الجهود التي يبذلها القطاع الخاص في مجال « البحث والتنمية » العسكريين يجرى تمويلها حتى يتسنى رفع المستوى التكنولوجي العام للاقتصاد الوطني ، حجة قليلا ما تكون مقنعة .

ومن الممكن تماما من وجهة النظر الاقتصادية أن لا يكون « البحث والتنمية » العسكريين أحكم طريق لتحسين المستوى التكنولوجي العام لصناعة شعب . فإذا كان تخصيص مبالغ كبيرة من المال العام لمشروعات بحث وتطوير ضخمة في ميدان التكنولوجيا المدنية يشكل خروجاً على المعتقدات التي تلقى القبول وتعلق بزوايا المشروع الحر وكانت هناك معارضة لمنح إعانات كبيرة بحيث يتعين على مثل هذه الاعتمادات المالية أن تتطلب على المقاومة الصلبة من جانب الرأي العام والهيئة التشريعية ، وإذا كانت الصناعة نفسها فضلا عن هذا ، عاجزة عن تمويل « البحث والتنمية » بطريقة تقليدية ، فعندئذ يمكن باسم الأمن الجماعي اضفاء الشرعية على الانفاقات الحكومية الضخمة . ان المبالغ الطائلة المخصصة لأغراض البحث والتطوير والمدرجة في الميزانية العسكرية لا يتم فحصها ودراستها بنفس الدقة التي يجرى بها فحص تكاليف البحث والتطوير الصغيرة المدرجة في الميزانية المدنية : والأوروبيون والأمريكيون معتادون على الميزانيات العسكرية الضخمة بحيث أنه حتى لو كان وزراء المالية يؤيدون تغييرا يفضل الانفاقات المدنية على العسكرية بالنسبة الى برامج « البحث والتنمية » ، فإن الفرصة أمام اجراء مثل هذا التغيير ضئيلة . ومن ثم فحماس أرباب الصناعة للمشاركة في مشروعات البحث والتنمية العسكريين ، لا علاقة له بالاتجاهات ذات النزعة العلوانية . انه يعكس فحسب فرصة للحصول على مبالغ ضخمة من الأموال العامة لتحقيق تقدم التكنولوجيا .

وختاما يمكن القول بأن خير طريقة لتقويم البحث والتطوير العسكري لا تكون على أساس الأهداف العسكرية وإنما تكون بلغة السياسة الصناعية التي تحدد أولويات ما يقدم من التدريب والتعليم في المجالات التي يغطيها نظام البحث والتطوير العسكري .

ويذهب الرأي أحيانا الى أنه باستثناء ما لصانعي الذخائر التقليدية من مصالح راسخة ، لا توجه الصناعة اهتماما خاصا الى العقود العسكرية . ففي جميع البسلاط موضع الدراسة ، نجد أن أكبر مقاولي تنفيذ مشروعات الدفاع هم أيضا من أكبر المشروعات بحكم ما لهم من حق في هذا . ان العقود العسكرية تمثل وحسب جزءا صغيرا من رقم مبيعاتهم . ومع ذلك لا يزال قدر معين من العمل العسكري يلبي

حاجات بحث معينة . فالبحث يشكل حوالى نصف العمل العسكري الذى يضطلع به كبار المقاولين الأوروبيين . وتقدم الشركات الصغيرة مواد ومعدات ثانوية لا تحتاج الى استثمار فى البحث والتنمية ان تقاوى الدفاع مصلحة راسخة فى عقود « البحث والتنمية » العسكريين التى ليسوا على استعداد للتخلي عنها .

واهتمام الصناعة بعقود « البحث والتنمية » يسيطر عليه دافع الربح . ومع ذلك ليست هناك أرقام منشورة من ربحية هذه العقود ، ويسلم المتحدون باسم الصناعة والإداريون الحكوميون بوجود هامش متواضع من الربح يبلغ ٥ فى المائة . فإذا كان هذا هو الحال حقا ، فعندئذ يمكن أن تسأل عن السبب الذى من أجله لا يسعى أصحاب رؤوس الأموال وراء فرص الاستثمار الخاصة حيث العائد فيها أكبر .

وكان مستوى التمويل الذاتى عاليا فى حالة المقاولين الرئيسيين القائمين بتنفيذ مشروعات « البحث والتنمية » ، من أمثال داسو فى فرنسا وبولكون فى جمهورية ألمانيا الاتحادية . ومع كل ، كان مقاولو « البحث والتنمية » موضع التمييز من جانب الدولة حيث كان التمويل يمنع لتسهيلات البحث (وعلى سبيل المثال ، منشآت IABG gesellschaft Industrieanlage Betriebe بالقرب من مصانع Ottobrunn التابعة لجماعة Messerschmitt والكشوف التى توصلت إليها الأبحاث فى المؤسسات العامة من قبيل مؤسسات الأبحاث الملكية فى المملكة المتحدة أو Deutsche Versuchsanstalt für Luft-und Raumfahrt) وتشمل تسهيلات اختيار أدوات الصواريخ متاحة بالمجان لمن يطلبها من قوى « الأهلية » مما يعنى فى العادة أنها متاحة للصناعة . وشركة القطاع الخاص التى تستخدم هذه الكشوف وتعمل فى نطاق تسهيلات مملوكة ملكية عامة ، لها الحق فى تحقيق هامش ربح عندما تقدم فائده مصروفاتها الى الحكومة ، يضاف الى هذا أن القطاع الخاص يحصل على إعانات مالية أو قروض سهلة للمعدات المتقدمة والمعدات الحديثة التى تقوم بتجهيز البيانات . وبالمثل ، تقدم المعونة الى المشروعات التى تتولد فى القطاعات التى تعاني من العسر المالى ، مثل ميناء السفن .

وتقدير الصناعة لعقود « البحث والتنمية » العسكريين مفهوم. عندما ننظر الى الامكانيات غير العادية لتوالد رأس المال مبلغ رأس المال الخاص المطلوب منخفض نسبيا ونشر الأخبار عن الأخطار محدودة وتوفر ميزانية « البحث والتنمية » موارد كبيرة للتكنولوجيا المتقدمة لا تستطيع الصناعة تدبيرها بامكانياتها الذاتية . وهذا يفسر السبب الذى من أجله أصبح رأس المال المتاح وراء حدود الانتاج الحربي يهتم بعقود « البحث والتنمية » العسكرية .

توالد الأولويات فى البحث والتنمية :

تنشأ التوترات بانتظام بين الصناعة من جهة والعسكريين والبيروقراطية الحكومية من جهة أخرى . . . فبينما لا تشكل التكاليف التى تزداد بسرعة تلبية للمتجنيين الذين يهتمون بارتفاع أرقام مبيعاتهم وأرباحهم ، يفسر العسكريون والمراقبون

الاداريون بالضغوط الناشئة من الميزانيات المحدودة . ونستطيع أن نرى في المعركة التي تدور حول الميزانية نمطا من المواجهة والحل الوسط . فعادة يغير العسكريون مواقفهم خلال هذه المعركة ، اذ بينما تسعى البيروقراطيات الحكومية ومعظم أعضاء اللجان البرلمانية الى المزيد من الرقابة على المطالب المتزايدة من جانب الصناعة ، تكون للمسكرين مجموعتهم هم من التفضيلات ويميلون الى تغيير مواقفهم في أثناء فترة وضع نظام للأسلحة ، وهي الفترة التي تمتد منذ خروج هذا النظام من مرحلة البحث والتطوير الى الوقت الذي يبدأ فيه اجراء الاختيارات لتقويم الأسلحة وتوزيعها على الفرق .

وطالما هناك شكوك بشأن المزايا التي تنطوي عليها تكنولوجيا جديدة ، يميل العسكريون الى أن ينجحوا الى جانب البيروقراطية الحكومية وينظرون بعين الريبة الى ما تطالب به المعامل والصناعة من أموال ، وهي أموال قد يكون من الأفضل توجيهها الى مشروع بديل أو الى أسلحة مؤكدة وتلقى القبول في ميزانية التوريدات الجارية . وغالبا عند ما يكون مشروع معين قد أقر عددا من الضوابط (« معالم التصميم ») ، نجد أن هيئة ما بالقوات المسلحة وهي الهيئة التي سوف تتلقى المعدات الجديدة ، تكتشف فجأة أنها الآن تؤيد هذه الناحية الجديدة من التكنولوجيا : تميل القوات المسلحة الى السخول في ائتلاف مع الصناعة كي تقرر تنفيذ مشروع ما .

في العادة ينظر الى البيروقراطية الحكومية والبرلمان على أنهما في مركز أقوى من مركز الصناعة . ومع ذلك ، وإلى حد كبير ، يشارك البيروقراطيون الحكوميون الصناعة أهداف سياستها الاقتصادية العامة . فضلا عن هذا ، وكما سبق أن بينا ، لا يملك هؤلاء البيروقراطيون المعرفة المفصلة الواجبة التي تتيح لهم اصدار أحكام مستقلة على المواصفات العسكرية أو تقديرات التكاليف الصناعية . وأخيرا ، فاعضاء البرلمان الذين ينضمون الى اللجان المختصة بشئون الدفاع يؤيدون بانتظام المرحب العسكري الصناعي ، ذلك أن عددا يبعث على الدهشة من أعضاء هذه اللجان هم من العسكريين المتقاعدين أو الاحتياطيين أو من ممثلي الصناعة . وعند ما يتعلق الأمر باجراء فحص دقيق لمقترعات « ر ، ع » العسكرية ، تراهم يتظاهرون بالولاء والاخلاص لممثل الصالح العام في حين لا يعتقد أحد من له صلة بالموضوع أن البرلمان أو البيروقراطية الحكومية يملكان المبادرة التي تمكنهما من تخطي الصناعة .

يكاد لا يكون ثمة احتمال يحمل شركة على التسليم بأنها أنتجت ما يطلق عليه في لغة الصناعة اصطلاح « كلب » ومعناه « الشيء الفاشل » . ومن الأمثلة على هذا طائرة لا تعني بمقاييس الأداء ، أو طائرة تشكل تحديات لا يمكن التغلب عليها وتطلب الى الطيار أن يستخدم قوة فائقة لتشغيل ضوابط السيطرة . وهناك أمثلة أخرى كالتأثيرات التي تميل الى الانعراج الجانبي أو لا تستقر وتثبت حول محور معين . ولقد قدر أن ٥٠ في المائة من مشروعات سلاح الطيران بالولايات المتحدة كانت العصر الهندسي أو الانتاج الخاطي . وهناك سجل مشابه عن الفشل الذي منيت به .

من « الكلاب » أى فاشلة . فخلال الاختبارات الأولية التى أجريت على السلاح أو خلال فترة استخدامه ، ظهرت مشكلات ترجع الى التصورات والـ أفكار الخاطئة أو ضعف العنصر الهندسى أو الانتاج الخاطىء . وهناك سجل مشابه عن الفشل الذى منيت به برامج أسلحة الجيش والبحرية أيضا . التفسير المصطلح عليه لهذه النقص أن منتجى السلاح المعنى حافظوا على سرية أملا فى أن يتمكنوا من التغلب عليها فى أوائل مراحل الانتاج ، ولم يتحقق الأمل .

وموقف الصناعة الألمانية والإيطالية فى المعركة من أجل الظفر بالعدو ، نراه بوضوح فى اهتمامها بالخطوط التى حرمت عليها أنتاجها دول الحلفاء المنتصرة . فقد قبلت شركة ديملر / بنز أول طلبية من ماكينات الدبابات تقدمت بها سويسرا فى عام ١٩٥٢ ، وتمكنت شركة Messerschmitt من أن تقدم لطائرة الجديدة من طراز Luftwaff طائرة تدريب نفثة جديدة دون أن يسأل أحد الشركة عن الطريقة التى تمكنت بها من انجاز كل أعمال التصميم وإطلاق نموذج فى ظرف أسبوعين . وثمة أمثلة كثيرة تقدمها التجربتان الألمانية والإيطالية . والتلميحات عن تصميم الصناعة على كسب الأسواق يمكن أن نراها فى مختلف الأساليب التى تستخدم للتحايل على ما يصدره البلد من أوامر بحظر تصدير الأسلحة .

وعملت الصناعة أحيانا على تجنب توجيهات الحكومة . ففي عام ١٩٦٧ مثلا وجدت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية أن قدرات « البحث والتنمية » العسكرية تفوق احتياجاتها الفعلية ، وطلب الأستاذ كارستنز Carstens وزير الخارجية آنذاك والذى أصبح رئيسا للجمهورية فيما بعد ، من شركات صناعة الطائرات أن تفصل ١٠ فى المائة من العاملين فى « البحث والتنمية » . ولتأكيد التزام الحكومة بهذا النقص استقبل فى الوزارة ممثل هذه الشركات . وفى الشهر التالى استأجرت كل شركة عددا غير عادى من العاملين فى « البحث والتنمية » أملا على ما يظهر فى الظفر ببعض المواجهات التى استغنى عنها المنافسون .

وثمة أدلة أخرى على دور الصناعة المتسلط يمكن أن نراه فى الفترات التى تنقضى بين اتخاذ وتنفيذ القرارات المتعلقة بتغيير الأولويات فى البحث والتنمية . فعندما يعلن العسكريون عن « تغييرات فى الاحتياجات العسكرية » فلا يجب أن نجيب للتوقيت الذى تصدر فيه أمثال هذه التصريحات التى تطلق فى العادة حين يكون مشروع معين قد تجاوز ما يدعى « نقطة اللاعودة » أو وصل الى مرحلة هامة أخرى فى تاريخه . وقد نجب أيضا للسبب الذى دفع المسئولين فى البيروقراطية الحكومية أو اللجان البرلمانية الى الادلاء بالحجج التى تدعو الى إعادة النظر فى الأولويات ، وذلك حين يكون قد تم الالتزام بتخصيص مبالغ كبيرة لمشروع ما .

كادرات البحث والتنمية فى الاتحاد السوفيتى :

توحى اللقائات مع المفكرين السوفيت وروايات المصممين الألمان ممن عاشوا بعض الوقت فى الاتحاد السوفيتى ، بأن مجتمع البحث والتنمية العسكريين السوفيتي

لا يمكن فهمة باللغة المستخدمة بالنسبة الى مثيله فى الغرب ، وذلك أنه مجتمع مغلق .
فاذا كان هناك انتاج مدنى فى نفس المصنع فهناك سبع مجموعات مستقلة لنسخ
النماذج . هناك « روح فريق » قوية تضع التأكيد على السرية . فهناك مجموعة غفل
من الاسم تضطلع بتحديد المهام . ويقال أن السرية تصل الى حد أنه فى داخل فريق
يشتغل بأجراء التصميمات ، لا يفترض أن يقوم فرد من أفرادها بتسمية المنتج الذى
يجرى تصميمه ، وذلك خوفا من العدو الطبقي .

وتتميز جهود « ر ، ر ، » العسكرية السوفييتية بمبدأ الاضافة ، وبالالتزام
بالتصميمات المؤكدة ، وتجنب التغييرات المفاجئة . ويشهد النظام على أهميته
الأقدمية . فالكادرات الشابة تتبع طرقا مستقرة لحل المشكلات بدلا من البحث عن
حلول جديدة قد تتحدى سلطة زملاتهم الأقدم منهم فى العمل . والعقوبات التى توقع
بسبب عدم اتباع الطرق التى استقر الأمر بشأنها غير معروفة ولكنها موضع الخوف
بحيث أن التغييرات الأساسية فى التصميم يمكن أن تتوقع المارضة لها من كافة
النواثر والجهات بالفعل . والظاهر أن فريق التصميم فى الاتحاد السوفييتى يتمتع
بنفوذ يفرق مثيله فى الغرب . ففرق تصميم سفن الفضاء السوفييتية لا ترتبط
بالمصانع المنتجة ولكنها كيانات مستقلة لها حرية بالغة فى العمل وإن كانت هناك
علاقات ثابتة بين مكاتب التصميمات وتسهيلات الانتاج العديدة . مثل هذه الصلات
لا تخدم فحسب الغرض الأيديولوجى المتوخى من اقامة اتصالات بين العمال اليدويين
من جهة ورجال التصميم من ذوى الياقات البيضاء من جهة أخرى ، ولكنها تخدم أيضا
غرضا عمليا . ويزعمون أن أمثال هذه الاتصالات كانت لها آثارها عند منضدة الرسم
وسهلت التصنيع . ومن الأمثلة عن هذا استخدام المقاطع العرضية الدائرية فى المقاطعات
النفاثة المتقدمة ، واستعمال قطاعات الأجنحة أحادية الوتر فى المقاطعات من طراز
ياكوفليف Yakovlev أو قطاعات البرشمة فى طائرات توبوليف للنقل .

ويظهر أن الكتابات الغربية تتسلط عليها الأسماء الكبيرة فى صفوف المشتغلين
بتصميم الطائرات ، مثل توبوليف وأنتونوف وميكربان وجوريفتش وسوخوى
ياكوفليف ومل ، ممن أضفوا أسماءهم على مكاتب التصميم السوفييتية . وبعد تصفية
الستالينية نجد أن شهرة هذه الشخصيات الكبيرة التى كانت فى العادة قريبة من
ستالين ، حلت محلها التصميمات التى لم يعلن عنها وأعدتها الفرق وقادتها من
يواصلون العمل الذى كانت تقوم به الشخصيات المشهورة السابقة واليوم ينطوى
عمل مكاتب التصميم السوفييتية على مداوات جماعية حول اجراء التعديل أو التغييرات
فى الفكرة الأساسية لطائرة أو دبابة . وهنا الفخر بالخبرة الفنية التى تتجلى فى حل
مشكلة خاصة بالتصميم وهو فخر يخلو من الجعجة العامة . ولكن روح الفريق التى
تتحلى بها مكاتب التصميمات قد تكون اليوم أقوى منها عندما كان يرأسها القدامى
العظام .

ودور العسكريين فى نظام « البحث والتنمية » العسكرية السوفييتية دور حاسم .

وحتى بالنسبة الى الأسلحة المتقدمة يضع « ر ، » التأكيد على القيم التي يعتز بها العسكريون مثل أهمية استخدام المفاهيم التي ثبتت صحتها والتكنولوجيا المعروفة والمعدات المثبتة ، بالإضافة الى الاهتمام بسهولة الاصلاحات الميدانية وأداء المهام الثقيلة .

للروح المحافظة عند العسكريين فى مسائل « ر ، » عيوب معينة . فيظن أنه كان يتعين اقناع سلاح الطيران بأن وجود المدفعية فى مؤخرة الطائرات المقاتلة ، وأن معدات التصويب البصرية فى المخروطات الشفافة بالطائرات الحربية حتى ولو لم يحتفظ بها لأداء وظائف اضافية مساعدة ، تقول كان يتعين اقناع هذا السلاح بأن هذه الأساليب بطل استعمالها . وتقدم التقارير الواردة من مكاتب تصميم الطائرات تفاصيل تبين كيف حدث ادخال تغييرات على طائرات مقاتلة معينة بناء على اقتراحات قدمها القائمون بالخدمة الميدانية وفى الجيش كان يشار على أطقم الدبابات عند حساب بلد الهدف ومتطلبات الذخيرة اللازمة ، ألا يستخدموا أساليب بصرية بسيطة حتى ولو كانت ذات اثر فعال ، وانما يستخدمون معدات بصرية كهربية متقدمة .

ومن الأطراف الأخرى فى مجتمع البحث والتنمية السوفيتى ، البيروقراطية الحكومية والمصانع التى تتولى التصنيع ، ولكن أهميتها لا تقارن بأى حال بأهمية العسكريين ومكاتب التصميمات . ويقال ان مديري المصانع قليلو الاهتمام بتغيير التصميمات ، وهذا اتجاه مشترك بالدرجة الكافية بالنسبة الى فترات الانتاج القصير نسبيا ، من العتاد المتقدم . وعليهم أيضا أن يتجهوا نحو عملائهم العسكريين والمدنيين . وحسب العبارة المشهورة الآن والمأثورة عن الرجل ليونيد بريجنيف ، فان ٤٣ فى المائة من قدرات المصانع الحربية مخصص للانتاج المدنى . وبرغم أنه قد يكون من المقيّد وجود طاقة جياشة متاحة للأغراض الحربية فى حالة أزمة طارئة فان مشكلات ادارة هذه الوحدات الصناعية ذات الغرض المزدوج ، يمكن أن تكون كبيرة . وعادة يكون نفوذ مديري الانتاج الرسمى محدودا على ما يظهر فى معظم قطاعات التكنولوجيا المتقدمة التى يتطلب فيها البحث والتنمية استثمارات ضخمة . والاستثناء من هذه القاعدة نلقاه فى انتاج الدبابات حيث يسود الاعتقاد بأن القائمين بعمل التصميمات مرتبطون ارتباطا مباشرا بالعملاء .

وللبيروقراطيات الحكومية وللمحاسبين والاداريين العديدين أهمية محدودة خارج واجباتهم اليومية التى يزودون من أجل النهوض بها بسلطات واسعة . والقرارات السوفيتية بشأن « تنفيذ » أو « علم تنفيذ » مشروعات نظم الأسلحة ، يتخذها المكتب السياسى الذى تتوافر الأدلة على أنه يستخلص الى حد كبير وبصفة متكررة نصائح الخبراء ويخصص جزءا كبيرا من وقته لتقييم هذه النظم واتخاذ القرار بشأنها . هذا الأسلوب فى اتخاذ القرارات الذى يتسم بطابع المركزية ، يفسر كيف أنه فى نظام توريد الأسلحة السوفيتية المحافظ والروتينى الى حد كبير ، تحظى التكنولوجيات الابتكارية ومشروعات « ر ، » الرئيسية بالموافقة .

وسيميل المرء الى توقع أن الائتلاف بين العسكريين ، واتجاه المصممين الى الاضافة ، ومديرى المصانع الجبناء ، يجب أن يكون من الفاعلية بحيث يتحایل على المشروعات المتكررة التى يتقدم بها « ر ، د » . فبين الحين والآخر على ما يقبول هولوى Hoiowa ، تقرر القيادة السوفييتية استخدام أسلوب « العلاج بالصدمات » فى أوامرها الصادرة من أعلى باستخدام تكنولوجيا جديدة . وعلى خلاف الغرب يتسم « ر ، د » العسكرى فى الاتحاد السوفييتى بطابع سياسى الى حد كبير . فالسياسيون يجارون التطورات الرئيسية ويدرسون البدائل الممكنة ويتخذون القرارات بشأن الأولويات ويتابعون تنفيذها .

والعضو العادى فى مجتمع البحث والتنمية السوفييتى يجد نفسه فى موقف مبهم . فبجبال عمله يحظى بالاهتمام الشديد من قيادة الحزب . ولكن العمل فى بيئة مكشوفة كهذه قد لا يكون المرغوب فيه دائما . فالبينة التى يعمل فيها البحث والتنمية العسكرى تتميز بشعور بالتضامن القوى فى صفوف أفرادها وبأنهم يشتركون فى مجهود جماعى حيوى . كذلك يتيح العمل فى « ر ، د » العسكرى عددا من المكافآت المادية لا تتوافر بسهولة فى الاتحاد السوفييتى وتتراوح من مستوى الأجر الى استعمال سيارة خاصة . ولكن المجتمع المفلق الذى يدخل العالم أو المهندس الشاب عندما ينخرط فى سلك نظام « ر ، د » العسكرى ينطوى أيضا على عدد من المساوى . فهو لن يتمكن أبدا من أن يبنى لنفسه حياة أكاديمية ، ولا أن يكتسب أبدا شهرة علمية عن طريق النشر . وسوف يعتمد عنه رفاقه فى الدراسة الجامعية ، ولن يكون أبدا متاكدا مما اذا كان المجتمع المدنى يقدر قيمة عمله . ولا يسعنا الا أن نعود الى التخمين لمعرفة ماهية الاحساس بالذات فى صفوف أعضاء هذا المجتمع المفلق ؛ فتوحى التلميحات القليلة المتاحة بأن البروفيل السيكولوجى ليس ايجابياً على النحو الذى نتقودنا التصريحات الرسمية الى فهمه . انهم أفراد مجنون يكرسون أنفسهم للعمل الذى يضطلمون به ولا يزال عليهم أن يجدوا لأنفسهم هوية ثابتة .

التعليم والتدريب من أجل « البحث والتنمية » :

الشباب فى كل الشرق والغرب ممن يجذبهم قطاع البحث والتنمية العسكرى تفتنهم عموما التكنولوجيا الحديثة . فبعض الطلاب ممن يقينون أسماءهم لدراسة برامج فى هندسة الطيران ، كثيرا ما يستخدمون طائرات شراعية أو طائرات عادية كنوع من الهواية ، وهم يريدون فحسب أن يحولوا هذه الهواية الى وظيفة . ان اهتماماتهم ليست أكاديمية بشكل واضح ، ولكنهم يشكلون بالفعل نواة ثابتة لسلاح الطيران . وثمة غيرهم من أعضاء مجتمع « البحث والتنمية » العسكرى لهم اهتمام بالعلم بصفته هذه ، ولا ينبغي أن تستبعد مقدما وجود مشكلات علمية تخلب لب الباحث الذى يعمل فى داخل جهاز « البحث والتنمية » العسكرى . ومع ذلك ، يظهر أن الطريق الأكثر شيوعا للدخل فى البحث والتنمية العسكرى ينطوى على مسرور العضو أو الطريق على وظيفة معينة بمساعدة رؤسائه .

فى كل من الشرق والغرب لا يتعلم من سوف يصبحون من أعضاء مجتمع البحث والتنمية العسكرية ، الكثير فى دراساتهم الأكاديمية عن خواص العمل الذى سوف يتولونه فى المستقبل . فالبرامج الجامعية فى موضوعات من قبيل علم الطيران والالكترونيات والهندسة البحرية بعيدة جدا عن تفاصيل وخواص البحث والتنمية العسكرية .

ولو سلمنا بأن التدريب فى مهام معينة يتولاها فى أثناء العمل الزملاء الأقدم عهدا ، لكان من العيب أن تتكهن بما يمكن عمله فى المستوى الجامعى ليؤثر فى الالتحاق بمجتمع البحث والتنمية . فالشباب من أعضاء هذا المجتمع يتعلم من زملائه الأقدم منه عهدا ما له صلة بتحقيق أهداف « البحث والتطوير » أنه يستوعب الأفكار التى يمتنعها أفراد مجموعته عن القيم ، كما يستوعب جميع القوانين غير الرسمية التى تتعلق بالطريقة التى يتفاعل بها مع بيئته بما فيها مختلف السكرتاريات والرؤساء . وأكبر الاحتمال أن تنقل القواعد التى يقرها العاملون فى البحث والتنمية الى الأجيال التالية من العلماء والمهندسين . والفرصة للتأثير فى عملية التوجيه الاجتماعى ضئيلة أمام المجموعات الخارجية .

يمكن أن نتوقع أن يظل توزيع النفوذ بدون تغيير داخل النموذج الثلاثى الغربى المكون من الصناعة والعسكريين والبيروقراطيين الحكوميين ، يمثل ما يظل كذلك داخل النموذج الشرقى الثنائى القطب والذى يتكون من المصممين والمسؤولين فى الحزب . والاحساس بالدور القوى الذى تقوم به الجماعة فى هذا العمل الذى يلقى الاعتبار والحساس ليس مقصورا على العاملين فى « البحث والتنمية » وحدهم . فالعاملون العسكريون الذين يتعاملون مع مشكلات « البحث والتنمية » يميلون أيضا الى أن تكون أفكارهم محافظة . وبالمثل ، يكاد لا يمكن توقع تغيير أدوار رجال الصناعة فى كل من الشرق والغرب . وليس من المحتمل أن تحدث ثورة من البيروقراطيين فى كلا الجانبين .

والاحتمالات ضئيلة بالنسبة الى تحويل الانتاج الحربى الى الأغراض المدنية . فالعاملون فى مجال « البحث والتنمية » العسكرية قد حددوا أسعار منتجاتهم ، بل وربما حددوا أسعارا لأشخاصهم خارج السوق المدنية . انهم يعرفون بالتأكيد أنهم لن يجدوا بسهولة عملا بديلا . وحتى اذا أمكن أن يجدوه فالمرکز الجديد لن يقاس بالبيئة السابقة التى كانوا يعيشون فيها وهم يعملون فى مجال « البحث والتنمية » العسكرية . سوف يزول الاحساس المريح . بأنهم يؤدون خدمة خارقة للمالوف الى بلدهم . وسوف تنكمش المكافآت المادية ، ويحدون فيصبحون فى عداد المهندسين العاديين . وسوف تواجههم المشكلة الهائلة التى تتمثل فى التكيف مع مستويات مجهولة من الوعى بالتكلفة . ليس من المحتمل أن يقدم أعضاء مجتمع « البحث والتنمية » العسكرية فى كلا الشرق والغرب الكثير من المساندة الحقيقية والصادقة لتحويل الانتاج الحربى الى أغراض مدنية .

البحوث والتطورات العسكرية والسياسة العلمية

تقديم :

ينور هذا المقال حول المشكلات المرتبطة بدور وطبيعة التكنولوجيا والأمن القومي والتوجيه الحكومي للمجتمع . ولقد كانت القبضة الحكومية على سياسة الأمن قوية على الدوام ؛ بل كان حفظ الأمن القومي - في والع - الأمر - يعد الوظيفة الأولى للدولة . وكانت المسألة سياسية أو عسكرية على حد سواء لا تعنى سوى وجوب السيطرة على تنفيذ هذه السياسة . وعلى أية حال ، فإن المسائل التي من هذا القبيل كانت معقدة بسبب تشعب العلم والتكنولوجيا من حيث أنهما دافعان أوليان للمجتمع الصناعي المعاصر . وكان لهذا معان ضخمة عميقة في سياسة الدفاع القومية ، وفي الواقع الحكومي من العلم والتكنولوجيا بشكل مطلق على حد سواء .

ولقد ثار الجدل لتبرير أن صنع القنبلة الذرية قد غير أهمية التكنولوجيا تغييرا جنريا من ناحية السياسة العسكرية القومية . وتأكد هذا التغيير بصنع القنبلة الهيدروجينية والقذائف ذاتية الدفع عابرة القارات وبالاطلاقات في وسائل السيطرة

يقام : راسموقيرينين

أستاذ علم السياسة بجامعة هلسنكى - فنلند • واحد
للدورين السابقين لمعهد نامبريه لأبحاث السلام ، وتشمل
مؤلفاته للتشورة : نزعة السلاح ، سلوك الصراع والنفاذ
(١٩٧٣) ، التصنيع ، والتنمية الاقتصادية والنظامسكرى
العالمى (١٩٨٠) ، والشركات التضامنية الدولية المشتركة ،
التصالح والتنمية (تأليف مشترك ، ١٩٨١) •

ترجمة : حسن حسين شكرى

ليسانس أداب ودبلوم الدراسات العليا فى الترجمة من كلية
الأدب جامعة القاهرة • اشترك فى ترجمته دائرة المصاوف
المدينة للشباب ، وله كثر من المترجمات الثقافية والأدبية
والعلمية •

العسكرية والاتصال والرقابة • ولو نوقش الموضوع فى منظور أوسع فاننا نلاحظ
أن التركيز على الانشطار والاندماج النووى قد أدى الى ابتداع تكنولوجيا القذيفة
الصاروخية التى يسرت اختراق الفضاء والبحار أيضا • ومن أجل هذه الأغراض كان
يجب سحب مجالات للبحث الى ميدان البحوث والتطورات العسكرية • وبالتركيز على
صنع الأسلحة الاستراتيجية ، الذى كان على أية حال أخذًا فى التوسع المستمر •
وفى التحديث حدثت نقلة بعينها الى الأسلحة التقليدية الى الحرب الكيميائية
والبيولوجية ، خلال العقد السابع • ومنذ فترة أقرب ، تزايد مغزى صناعة
الالكترونيات تزايدًا كبيرًا بالنسبة للسياسة العسكرية •

ومن المستحيل أن نتصور نظاما عسكريا حديثا خاليا من الإضافات الحاسمة
للعلم والتكنولوجيا التى هى أساس سباق التسلح التكنولوجى المدمر الآخذ فى
التزايد • كما أن اعتماد العمليات العسكرية على التكنولوجيا ليست ظاهرة جديدة ،
ولكن نطاق تطبيق التكنولوجيا مختلف الآن عما كان عليه فى الفترات المتقدمة ، حتى
أن التمييز الكيفى لابد أن يوضع فى الحسبان جفا ، اننا نعيش فى عصر نواجه فيه
احتمالية تدمير الجنس البشرى كله بالعلم الحديث والتكنولوجيا •

وتعد سياسة العلم ظاهرة جديدة نسبيا حيث أن عبارة « دعمه يستحدث » كانت هي القاعدة في تاريخ العلم . وقد ناز الجدول حول أن العلم والتكنولوجيا لم يطبقا بوعي وعلى نطاق واسع إلا بعد الحرب العالمية الثانية وحسب ، بمعنى أن الحرب كانت الحط الفاصل لنقطة التحول في دور سياسة العلم ، وفي إسهام التكنولوجيا في السياسة العسكرية أيضا . وفي الوقت نفسه ، تعرض إنتاج التكنولوجيا لتغيرات هامة . ولم تعد الأنشطة العلمية مقصورة على الجامعات ، بل انتشرت في الصناعة ، وفي مراكز الأبحاث الحكومية : فالبحت العلمي الآن جزء من دورة الإنتاج . ومن نتائج هذا أن الجامعات سحبت تدريجيا إلى مجال البحث التطبيقي الموجه للأهداف المدنية والعسكرية على السواء . وصارت الصلة بين العلم والتكنولوجيا صلة مباشرة ودائمة بدرجة أكثر ، وبقدر لم تصل إليه من قبل .

وإذا أضفنا الموضوع بشكل مختلف إلى حد ما ، يمكن القول بأن البحوث والتطورات الصناعية العصرية قد تعرضت لثلاثة تحولات : أنها صارت علمية بدرجة متزايدة ، ونمت نموا أكثر تعقيدا ، وأصبحت جزءا لا يتجزأ في التقسيم الاقتصادي الشامل للعمل . وكان الأثر النهائي لهذه التحولات هو قيام منشأة محترفة للبحوث والتطورات ، التي تصير هي نفسها محل اهتمام ثابت ، بل ومجموعة سياسية في كل من المجالين الصناعي والعسكري . وقد انتشرت هذه المنشأة بين معامل الأبحاث الصناعية والجامعات ، ومراكز الأبحاث التي تحظى بالتأييد بصفة عامة . وغدت البحوث والتطورات العسكرية في هذه المنشآت عملية قائمة على التخطيط والتنسيق ، وموجهة إلى إيجاد التكنولوجيا التي تخضع الأمن القومي . وهذا لا يعني بطبيعة الحال الضمان بأن المشروعات تنفذ في واقع الأمر تنفيذًا فعالا .

ويجب أن نضيف إلى هذه المعادلة السياسة الحكومية للعلم التي ظهرت تدريجيا في المجتمعات الصناعية . فقد كان للسياسة العامة للبحوث والتطورات وظيفتان أصلا . وحيث أن مبالغ طائلة من المال العام تخصص من أجل « العلم الكبير » فقد احتاج الأساس الاقتصادي المنطقي إلى نوع من التوجيه الحكومي ، وإلى رقابة على استخدامات هذه الموارد . وما كان له أهمية أعظم ، تفهم القابضين على السلطة أن الكيفية التي يطبق بها البحث العلمي على التكنولوجيا تستطيع خدمة الأهداف المختلفة للسياسة العامة ، وتبدأ هذه الخدمة بالإسهامات في النمو الاقتصادي ، وفي نوعية الحياة – ولم لا ؟ – حتى تصل إلى القدرات العسكرية . كما يمكن أن تؤثر سياسة العلم في الطريقة التي تسهم بها التكنولوجيا في القوة الاقتصادية والعسكرية .

ومن ثم ، فإن الظروف التي تدار سياسة العلم والسياسة العسكرية في ظلها قد تحولت تحولاً أساسياً منذ الحرب العالمية الثانية . ونجد هنا ، عاملاً رئيسياً ألا وهو تكامل العلم والتكنولوجيا ، وواقع الأمر ، أن ثمة تقدمات في البحوث العلمية يجري تقويمها تقويماً متزايداً من حيث إمكانية إسهامها في المستحدثات التكنولوجية . ولهذا السبب ، فإن المحددات الخارجية لتطور البحث العلمي ، – والقول نسبي هنا – قد صارت أكثر أهمية . ولكي نتحدث عن المحددات الخارجية ، نقول ببساطة أن

الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والعسكرية المتعددة التي يجري تحويلها ، بل والتي تفرضها سياسة العلم في بعض الأحيان على مجتمع البحث يتزايد دورها في توجيه تطوير البحث . وقد أوجد سباق التسلح في فترة ما بعد الحرب في بعض البلاد سوقا ضخمة للبحث العلمي الذي له أهميته في كل من المعاني العسكرية والتكنولوجية الضمنية .

طبيعة البحوث والتطورات العسكرية :

طبقا لاحد التقديرات ، نجد أن ما يقرب من ربع الميزانية العالمية للبحوث والتطورات يستخدم في الأغراض العسكرية . ويعنى هذا ، أن اجمالي الميزانية العالمية للبحوث والتطورات قد بلغ في سنة ١٩٨٠ ما يقرب من ٤٠ - ٤٥ بليون دولار أمريكي . ويقول مصدر آخر للمعلومات - في نطاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - ان ثلث اجمالي الأموال العامة في سنة ١٩٧٩ ، قد استخدم في أغراض عسكرية . ومن ناحية اقتصادية السوق ، نجد في مقدمة المستهلكين ، الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، وألمانيا الغربية ، والسويد (انظر الجدول رقم ١) .

جدول رقم ١ : الحصة المأخوذة من أموال البحوث والتطورات العامة ، والمخصصة للأغراض العسكرية في السنوات من ١٩٧٠ - ١٩٧٩

البلد	١٩٧٠ %	١٩٧٤ %	١٩٧٦ %	١٩٧٩ مليون دولار أمريكي (١)
١ - الولايات المتحدة	٥٢	٥٢	٥٠	١٤٣١٠
٢ - المملكة المتحدة	٤١	٤٧	٤٨	٢٤٧٠
٣ - فرنسا	٣٢	٣٤	٣٠	٢١٧٠
٤ - ألمانيا الغربية	١٨	١٢	١١	١٠١٥
٥ - السويد	-	-	-	٢٣٥

وتدل الأرقام في الجدول رقم ١ على أنه في الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا بوجه خاص ، نجد أن الأحوال المخصصة للبحوث والتطورات العسكرية تمتص جزءا كبيرا من ميزانية البحوث والتطورات العامة ، حتى أن دورها في سياسة الحكومة

(١) أسعار سنة ١٩٧٩ . المصدر : كولن تودمان ، المعرفة والقوة ، البحث العالمي وميزانية التنمية . جريدة ورلدوتش ، العدد ٣١ ، ص ٦ - ٧ ، ص ١٨ ، نشرة الجوارد العلمية ، المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية ، العدد ٥ ، سنة ١٩٨٠ ، ص ٩ ، ص ١٦ - ١٧ .

للعلم يستحق ايمان النظر فيه . وبالإضافة الى هذه البلاد ، وعلى الأقل السويد وسويسرا نجد أن ١٧ في المائة من أموال البحوث والتطورات العامة قد أنفقت في أغراض عسكرية ، يجب أن نضع في الحسبان أيضا ألمانيا الغربية .

وعلى أية حال ، فإن الحد المجرد للبحوث والتطورات العسكرية ، لا يمدنا بالقاعدة الكافية لتحليل دور سياسة العلم في هذا المجال . أضف الى ذلك ، أننا محتاجون على أقل تقدير الى توفر الفهم التجريبي عن : أين تنفذ البحوث ، ومن ينفذها والتطورات العسكرية . ولقد أشرنا فعلا الى أن التعاون بين العسكريين وصانعي السياسة من ناحية ، وبين المجتمع العلمي من ناحية أخرى ، قد تعرض لاتساع سريع بعد الحرب العالمية الثانية . وغيّرت الهيئة العسكرية سياستها التي اتبعت قبل الحرب ، وبعبارة أوضح ، سياسة اعمال تجنيد العلماء على نحو فعال حتى يقوموا بالوظائف الاستشارية المتعددة ، بينما العلماء وقد تحول كثير منهم تحولا بسيطا منذ الحرب العالمية الثانية حتى نشوب الحرب الباردة لم يعترضوا على تقديم خدماتهم للحكومة . وصارت مشاركة العلماء في الوظيفة الاستشارية متكررة بشكل أكثر منذ اواخر العقد السادس وإلى الآن .

ومع ذلك نجد أن معظم البحوث والتطورات العسكرية لم تنفذها الأقسام المتخصصة بالجامعات ومراكز الأبحاث العلمية . ومن المحتمل أن يكون ممثلو الجامعات ومراكز الأبحاث ، قد أسدوا النصح للعسكريين وللحكومة ، والأمر كذلك بالنسبة للعلماء المتضلمين ، مع معامل الأسلحة الدفاعية الرئيسية ومعهداتها ، ولكنه (مع بعض الاستثناءات الالفة للنظر) نجد أن دور هؤلاء العلماء كان ضئيلا في البحوث والتطورات العسكرية الفعلية . ويصدق هذا - بوجه خاص - على الولايات المتحدة . ولقد كان من أكبر متعهدي البحوث والتطورات العسكرية المتعاملين مع وزارة الدفاع الأمريكية مجموعة روكويل الدولية (٥١٤ مليون دولار أمريكي في السنة المالية ١٩٧٧) ، والادارة العامة للكهرباء (٥١١ مليون دولار أمريكي) ، والشركة التضامنية العامة للدديناميكيات (٤٩٨ مليون دولار أمريكي) ، وشركة ماكديوتل دوجلاس التضامنية (٤٩٢ مليون دولار) ، وشركة بيونج (٤٩٠ مليون دولار أمريكي) ، وشركة لوكهيد لأبحاث القذائف الصاروخية والقضاء (٤٧٣ مليون دولار أمريكي) . أما بالنسبة للمتعهدين الآخرين ، فثمة تدهور سريع في الأموال النقدية المتداولة مع شركة هيوز للطائرات ، وشركة راي ثيون ، وشركة مارتن مارتا ، ومؤسسة ترو . والتي تأتي في المرتبة الثانية من الأهمية . ومن اليسير الى حد ما أن نرى هذه الشركات كلها على رأس متعهدي الدفاع البارزين : وعلى ما يظهر فإن البحث العلمي وتدريب الأسلحة يسيران يدا في يد .

ونوضح في الجدول رقم (٢) المؤسسات الأمريكية التي لا تستهدف الربح ، والتي شاركت في البحوث والتطورات العسكرية في سنة ١٩٧٧ . ولعقد المقارنة ، يجب أن نلاحظ ببساطة أن الميزانية السنوية لجامعة الأمم المتحدة لعام ١٩٨١ ، كانت حوالي ١٥ مليون دولار أمريكي .

الجدول رقم ٢ : المؤسسات العلمية الرئيسية التي لا تستهدف الربح ، وشاركت في البحوث والتطورات العسكرية الأمريكية في سنة ١٩٧٧ .

المؤسسة	قيمة التعاقدات (مليون دولار أمريكي)
جامعة جونز هوبكنز	١١٧ر٥
معهد ماساشوستس للتكنولوجيا	١٠٨ر٢
شركة ميتز المساهمة	٩٧ر٤
معامل تشارلز ستارك دراير المتحدة	٤٥ر٠
شركة ايروميسيس المساهمة	٢٨ر٧
مؤسسة SRI الدولية	٢٣ر١
جامعة كاليفورنيا	٢٠ر٠
شركة راند المساهمة	١٦ر٤
معهد محلي الدفاع	١٤ر٧
معهد IIT للأبحاث	١٤ر٦

المصدر : مجلة الملاحه الأسبوعية وتكنولوجيا القضاء ، عدد ٤ سبتمبر ١٩٧٨ ،

ص ١٩٧ - ٢٠٠ .

وفي الولايات المتحدة تقدم المشروعات التجارية ٤٤ في المائة من اجمالي الأموال المخصصة للبحوث والتطورات ، بينما تمثل الحصة من الأموال العامة ٥٦ في المائة . ومن الواضح أن الاسهام العام أعلى في القطاع العسكري ، وذلك مع افتقارنا الى الأرقام الدقيقة . ويبرز هذا بدرجة أكبر في برنامج البحوث والتطورات المستقلة ، حيث بلغت الأموال المخصصة له الى ٩٥٥ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٧٥ . وتعتمد وزارة الدفاع المبالغ الخاصة بهذا ضمن ما يخصص لتمهيدى الدفاع المتعاملين معها ، والذين يخول لهم اذن تقديم التقارير عن اتفاقها على تمويل ما تجريه الشركة من بحوث وتطورات ، وعن الكيفية التي تسجل بها في الاحصائيات القومية .

كما أن انتشار حلقة متعهده الدفاع الحكومي في البحوث والتطورات العسكرية ، والتي تدفع أموالها مسبقا ، ويجرى تطوير الأسلحة بعد ذلك ، قد زبطت البحث العسكرى ربطا وثيقا للغاية بسلسلة الانتاج الصناعى . ويمر تطوير واثنتاج أسلحة بعينها بمراحل متعددة تكون فيها مجهودات البحث هي العامل المبدئى . ويخلق البحث المستمر تصميمات تنافسية للأسلحة ، حيث يجرى تطوير بعضها تطورا كبيرا ، بينما يهجر البعض الآخر . وعلى أية حال ، فإن تلك النظم التي تدخل فى الانتاج سرعان ما تنتهى مرحلتها تماما بتطوير نظم جديدة أكثر فاعلية .

وهيمنة البحث في دورة الانتاج الحربى لها نتائج أخرى أيضا ، من الواضح أن أكثرها أهمية هو تعقد نظم الأسلحة بشكل أخذ في الازدياد ، كما أن له معانى سياسية وعسكرية ضمنية على السواء . والهدف هو تحقيق التكافؤ ، أو حتى التفوق عن طريق التقدمات الفنية . وقد علق أحد الكتاب على هذا الاتجاه بقوله :

كانت السمة المميزة لتخطيط الدفاع الأمريكى فى السنوات الأخيرة هى مواصلة السعى وراء سلاح سحرى ، السلاح الذى يحقق النصر تلقائيا ، ويعطى لعشرة من الرجال قوة عشرة آلاف رجل . ويقال ان القوات الامريكية قد تفوق عليها عددا ، ولذلك ، فإن التكنولوجيا وحدها هى التى مستنقذ هذه القوات . ولقد استغرق البحث عن انتصارات فنية أكثر ضبطا فترة حياته . ونجد فى كل نظام من نظم الأسلحة تقريبا ، ان المصممين قد دفعوا بالتكنولوجيا على أنها الحل للمشكلات العسكرية الأمريكية دون التمييز بين المستحدثات التى تتولد عنها ببساطة طبقات اضافية من التعقيد وبين تلك المستحدثات التى تمثل خطوات مثيرة فى الاتجاه الى البساطة والفاعلية . ونتيجة لهذا ، تظل تكلفة المعدة الحربية آخذة فى الارتفاع وعدد الوحدات المخزونة آخذة فى الانخفاض ، كما تصبح امكانية الاعتماد على كل وحدة على حدة مفتوحا لمناقشات خطيرة .

والنتيجة النهائية هى التساؤل الحطير حول الافتراضية القائلة بان التكنولوجيا العسكرية المتقدمة يمكنها - فى التحليل النهائى - أن تقسرى الأمن للأمة .

وتشمل البحوث والتطورات العسكرية سلسلة معقدة من القرارات والجهود اللازمة لتنفيذ هذه القرارات . فالبحوث فى واقع الأمر ليس الا جزءا ضئيلا من العملية ، بينما تمثل المراحل الأخرى للتطوير المكون الأعظم أهمية . وفى أواخر العقد السابع تقريبا ، امتص البحث وحده ما يتراوح بين ٥ - ٦ فى المائة من الأحوال المخصصة للبحوث والتطورات العسكرية ، بينما فى مرحلة التطوير بلغ الانفاق على النواحي الهندسية ، وتطوير النظم العملية ، والتى تشمل التجارب أيضا ، الى ما يقرب من نصف اجمالى الميزانية . وكانت حصة البحث أعلى حصة فى البحرية (١٠ فى المائة) ، وأدنى الحصة فى القوات الجوية (٣ فى المائة) ، واحتل الجيش مركزا وسطا (٦ فى المائة) . ويمكن مزج هذه المعلومات بوصف المراحل المختلفة لعملية البحوث والتطورات العسكرية لتكوين نظرة شاملة ، كما هو موضح بالجدول رقم (٣)

وبطبيعة الحال ، نجد تقدير توزيع التكلفة عملية صعبة كل الصعوبة ، حيث يختلف التوزيع من مشروع الى آخر . ولا تشمل الأرقام بالجدول رقم ٣ تكاليف العمليات الادارية ، ولا تكاليف التعزيز التى تغطى الباقي وقدره ١٧ فى المائة . كما أن تقدير الأموال التى يمتصها الانتاج أمر صعب للغاية ، ولكن الانتاج كما هو ظاهر يمتص موارد أكثر مما تمتصه عملية التطوير من حيث هى ككل .

الجدول رقم ٣ : مراحل عملية البحوث والتطورات العسكرية .

المرحلة	المحتوى	الفترة (بالسنوات)	التكاليف (%)
البحث الأساسى البحث الاستكشافى	دراسات علمية أساسية وضع خطط البناء التكنولوجية لبرامج المستقبل	٠ - ٢٠	٦
	تطوير المدة التجريبية لاجراء البيانات	٣ - ٥	١٨
التطوير الهندسى	العملية والتجارب تطوير الأنماط الأساسية لخدمة التجارب	٣ - ٥	١٢
الانتاج	التصنيع ، فن نقل الجنود وتأمين لوازمهم ، قطع الفيار	٢ - ٤	٤٧
الادخال	تدريب القوات ، ومفاهيم المستخدم	٢ - ٤	غير محسوبة غير محسوبة

وتشارك أنماط كثيرة مختلفة من المؤسسات فى عملية البحوث والتطورات العسكرية : هيئات حكومية ، وجامعات ، ومؤسسات صناعية . ويبدو أن ثمة نوعا من النمط التراكمى فى دور هذه المؤسسات : تشترك الجامعات عادة فى البحث الأساسى ، وفى البحث الاستكشافى أحيانا ، بينما تنفذ الهيئات الحكومية أيضا عمليات التطوير ، وبطبيعة الحال ، يعتمد دور الحكومة على نمط النظام السياسى والاقتصادى . وفى الأنظمة الاقتصادية المخططة أو شبه المخططة ، تكون الحكومة مسئولة عن جزء كبير من الانتاج الخاص بنظم الأسلحة . وفى اقتصاديات التسويق تؤسس الحكومات مراكز الأبحاث الخاصة بها ، وتسانده الجامعات والشركات على حد سواء ، بل وتسيطر على بعض منها فى عملها الخاص بالبحوث والتطورات العسكرية . وعلى أية حال ، ينعكس الوضع بالنسبة للأنظمة الاقتصادية المخططة أو شبه المخططة ، وفى اقتصاديات التسويق تكون المؤسسات الصناعية المستقلة نشيطة فى عملية التطوير والانتاج ، ومن ثم تتقلص فرص الحكومة فى توجيه تطوير نظم الأسلحة وتديرها .

وفى النظام الإقتصادى القائم على التخطيط ، يكون عبء تكاليف البحوث والتطورات العسكرية عبئا جماعيا ، ويكون توزيع عمل البحوث والتطورات بين المؤسسات المختلفة ممثلا تقريبا لمشكلة النفقة السياسية والبيروقراطية . وفى النظام الإقتصادى القائم على التسويق ، تستفيد الشركات الخاصة من مساندة الحكومة للنظم الأساسية للبحث فى الجامعات وغيرها من المؤسسات العلمية . وحينما تتعاقد الشركات على اجراء بعض البحوث المتعلقة بالتواحي العسكرية مع جامعة من الجامعات ، فانها تدفع عادة نفقات العمليات فقط ، بل حتى هذه النفقات تكون فى كثير من

الأحوال من الأموال الحكومية . وتمول الحكومة عملية البحوث والتطورات وفائدة الشركات . فتظل الجامعات مشغولة ، وتنتقل الحكومة تكنولوجيا عسكرية جديدة .

وتعد سياسة العلم أداة سياسية وإدارية تستخدمها الحكومة لمناصرة الأهداف القومية . وفي النظام الاقتصادي المخطط أو شبه المخطط ، يمكن تجاوز هذه الأهداف في نطاق القيود التنظيمية والتكنولوجية القائمة ؛ ومن خلال توجيهات السياسة الحكومية التي تؤازرها المساندة المالية . وفي النظام الاقتصادي القائم على التسويق يكون اتجاه عملية البحوث والتطورات معتمدا على ما تملبه احتياجات الشركات الخاصة التي تقع عليها مسئولية الجزء الأكبر والأهم من تطوير الأسلحة والانتاج . ولا نغني بهذا ، القول بأن الحكومات في هذه النظم الاقتصادية ليس لها أى تأثير في عملية البحوث والتطورات العسكرية ، ولكن نقول ان هذه العملية ربما تكون أكثر تعقيدا مما هي عليه في النظم الاقتصادية المخططة ، فتعكس الديناميات الاقتصادية ذات المعاني الضمنية للنظام الاقتصادي القائم على التسويق .

وسنناقش هذا الموقف بعد بشكل أكثر تفصيلا ، أى باستكشاف العلاقة بين سياسة العلم الحكومية والبحث العسكرى والتطوير في ثلاثة بلاد من البلاد المتقدمة ، أعني الولايات المتحدة ، وفرنسا ، والاتحاد السوفيتى . وتتبع هذه البلاد الثلاثة سياسات مختلفة للعلم ، واستراتيجيات للبحوث والتطورات مختلفة أيضا . ولهذا السبب ، فإنها تتيح فرصة لقد بعض المقارنات .

سياسات العلم والبحوث والتطورات العسكرية :

ـ الولايات المتحدة :

كما اشرنا فيما تقدم ، قطعت جهود البحوث والتطورات العسكرية خطوات كبيرة في أثناء الحرب العالمية الثانية ، في الولايات المتحدة ، وفي أماكن أخرى : فقد افترضت الحرب الشاملة مسبقا تعبئة شاملة للعلماء . وأسفر عن ذلك وجود مجموعة عسكرية - علمية متشابكة - مرتبطة بتأسيس علاقات معهية جديدة بين الحكومة والمجتمع العلمى ، ومرتبطة أيضا بالاتساع الهائل في مجال البحث العلمى الذى استمر في فترة ما بعد الحرب . ولقد كان المجتمع العلمى في أوروبا مشتتا كنتيجة للحرب ، وكان آخذا في القوة بالولايات المتحدة . وإن كانت الحرب قد أضعفت كثيرا من معامل العلم الأوروبى ، إلا أن معامل العلم الأمريكى ازدادت قوة بفعل تيسار التطبيق الاضطرارى للعلم والتكنولوجيا في الحرب . وكان تفوق الولايات المتحدة في البحث العلمى ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرتبطا ارتباطا وثيقا بسيطرة الدولة العسكرية والاقتصادية .

وفي نهاية الحرب العالمية الثانية ، تكرر التأكيد على أن البحوث والتطورات العسكرية أمر أساسى للأمن القومى ، وأنها نتيجة لذلك ، لابد أن تبقى في حالة

صحة . وقد أوجد تسريع الجيش بعض الشكوك ، وتنج عنه تخفيضات في مصروفات البحوث والتطورات العسكرية خلال الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ، ومع ذلك استمرت جهود البحوث والتطورات العسكرية الأعظم أهمية . كما أدى قانون الطاقة الذرية لسنة ١٩٤٦ . وقانون الأمن القومي لسنة ١٩٤٧ - في واقع الأمر - الى قيام هيئات حكومية جديدة مثل هيئة البحوث والتطورات ، والى تقوية المؤسسات العلمية للمجموعة العسكرية العلمية المتشابهة .

وخلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٣ ، بدأت الحكومة تعيد تعبئة الموارد العلمية للاعراض العسكرية . وكانت هذه التعبئة بشكل جزئي استجابة لامتلاك السوفييت للطاقة النووية . الا أن الجزء الأعظم منها كان استجابة لنشوب الحرب الكورية . وأسست وكالات حكومية جديدة لتوجيه ومراقبة جهود البحث الموجهة لسد الاحتياجات العسكرية . ومع نشوب الحرب البارزة أصبح مبدأ الأمن القومي في المقدمة ، واضعا أساس الاضطهاد المنظم لأولئك العلماء الذين نظر اليهم على أنهم من غير الموثوق بهم . ولقد قدر أنه بحلول منتصف العقد السادس ، كان ما يقرب من ١٠٠٠ عالم يواجهون مصاعب متعلقة بالأمن .

وقد استمرت إعادة تعبئة وتنظيم مجتمع البحوث والتطورات العسكرية الأمريكية من سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، حيث بدأت مؤسسة عصرية للبحوث وللتكنولوجيا العسكرية المكثفة تأخذ شكلا محددا . وكان التركيز على التكنولوجيا العسكرية أخذا في الازدياد على حساب مستويات الجند . ودل اعلان مبدأ الانتقام الشديد على الأولوية التي أضيفت الى تطوير نظم الأسلحة الاستراتيجية . وكونت الحكومة الأمريكية عددا من اللجان ، ومن الهيئات الاستشارية حتى تكفل توفير اضافات العلم للعمل المتعلق بهذا التطوير . ويعد اطلاق القمر الصناعي السوفييتي « سبوتنك - ١ » في أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، عاملا مساعدا من العوامل التي أدت الى زيادة الاعتمادات المالية للبحوث والتطورات العسكرية ، والى ارتفاع مكانة الهيئات الحكومية العاملة في البحوث والتطورات في كل من البيت الأبيض وفي وزارة الدفاع الامريكية .

وظهرت آثار إعادة التنظيم هذه خلال الفترة الرابعة التي تمتد من سنة ١٩٥٨ وحتى الوقت الحالي . ومع تشكيل ما يعرف باللجنة العلمية الاستشارية للرئيس الأمريكي ، وتعيين مساعد له لشئون العلم والتكنولوجيا ليرأس هذه اللجنة ، ازدادت أهمية البيت الأبيض من ناحية وضع السياسات التكنولوجية . وفي سنة ١٩٥٩ ، عين الرئيس ايزنهاور « جورج ب. كستياكوسكي » مساعدا له لشئون العلم والتكنولوجيا ، بينما اختار جون كيندي « جيروم ب. ويسنر » لهذا المنصب نفسه . ولقد اعتمد كيندي على المشورة العلمية المكثفة فيما يتعلق بقضايا مختلفة في مجالات أخرى ، وهكذا فعل روبرت ماكنمارا وزير دفاعه . ولم يؤثر العلماء في ميدان الصراع وحده باسهامهم في تطوير أسلحة جديدة ، بل أثروا أيضا بما شغلوه من مناصب علمية تمكنهم من إبداء النصائح لأعلى المستويات المسئولة عن اتخاذ القرارات ،

فى الوقت الذى واجهت فيه هذه المستويات التعقد الشديد للتكنولوجيا العسكرية والمدنية العصرية .

ولقد لاقى محاولة تركز متخذى القرار فى نطاق البحوث والتطورات العسكرية نجاحا جزئيا ، وواقع الأمر أن سلطة مستشارى الرئاسة الأمريكية قد تدهورت . ولربما نجد بين جميع الاتجاهات والأحداث المتعلقة بإدارة البحوث والتطورات العسكرية فى السنوات العشر الماضية أن تدهور وتوقف اللجنة العلمية الاستشارية للرئيس الأمريكى كان بالتأكيد أعظم هذه الاتجاهات والأحداث أهمية . كما أن اتباع مبدأ « ضبط النفس والتوازن » فى جهاز البحوث والتطورات العسكرية ، قد انصهر بزوال المجموعة الداخلية الوحيدة التى كان فى حوزتها كل من المعلومات والسلطة . والتى كانت فى الوقت نفسه مكونة من أشخاص أساسيين ليس لهم مصلحة بعينها فى بعض العناصر الرئيسية لبرنامج البحوث والتطورات .

وقد بذلت محاولات عرضية لحياء أهمية اللجنة العلمية الاستشارية ، ولكن نتائجها كانت متواضعة بكل المعايير . ومن الناحية التقليدية ، نجد أن الكونجرس قام بدور سلبي للغاية فى اتخاذ القرارات الخاصة بالبحوث والتطورات العسكرية . ومال الى جانب مساندة احتياجات ميزانية وزارة الدفاع على طول الخط . وقد حاول ماكنمارا أن يدعم الأسلوب المركزى والإجراءات التنظيمية داخل وزارة الدفاع . ولم ينبج فى هذا السبيل سوى نجاح جزئى . ونجد - منذ أواخر العقد السابع بوجه خاص - أن الجيش والقوات البحرية والجوية هى التى تولت تنفيذ برامج البحوث والتطورات بالاعتماد على نفسها الى حد كبير .

كما نجد الكونجرس منذ العقد السابع ، ومستهل العقد الثامن بصفة خاصة ، قد أوجد أشكالا تنظيمية جديدة وإجراءات خاصة بالموازنة ، رأى أنها أفضل من ناحية الرقابة على جهاز البحوث والتطورات العسكرية . وعلى أية حال ، فإن فرص إشراف الكونجرس لا تزال محدودة تماما : فاهتمام الكونجرس مقسم ، وضيق مجال تناول الموضوع يمنع تحليل العملية الإجمالية للأسلحة منذ انتهاء مرحلة البحوث حتى مرحلة تطوير الإنتاج .

وبالنسبة لما يشوب إشراف الكونجرس من أوجه القصور ، فليس ثمة إجراء مترابط منطقيا يربط البحوث والتطورات العسكرية باستراتيجية عسكرية شاملة وبالسياسة الخارجية . وترتبط هذه الحالة ارتباطا وثيقا بحقيقة أن دور المجموعة العسكرية الصناعية المتشابكة فى تطوير وإنتاج التكنولوجيا العسكرية دور انتشارى للغاية ، لدرجة أن السلطات السياسية لا تقدر على شئ سوى أن تقصر على ضوء الخطوط الهادية العامة بالنسبة لتطوير الأسلحة ، تاركة القرارات حتى نهاية النهاية ، حيث مدى الوقت المتاح لى اختيار حقيقى قد ضاق .

كما أن النمو فى حجم تمويل البحوث والتطورات العسكرية فى الولايات المتحدة

قد استمر دون نقص على الرغم من أن حكومة ايزنهاور حاولت فرض اجراءات صارمة للتحكم في زيادة أوجه المصروفات . وخلال النصف الثاني من مدة حكومة كارتر ، بدأت هذه الحكومة في المساندة المتزايدة لبرامج البحوث والتطورات الموجهة لايتكار أسلحة جديدة والاسلحة الاستراتيجية بخاصة وكذلك أسلحة الليزر ذات الطاقة العالية ، وأسلحة جزئيات الأشعة من أجل حرب الفضاء . وقد استمر هذا الاتجاه ، بل واشتد حقا خلال حكومة ريغان ، التي ترى أن البحوث والتطورات العسكرية هي الوسيلة لإعادة بناء السيطرة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة .

وتهدف سياسة البحوث والتطورات العسكرية التي تنتهجها حكومة ريغان الى تعميق محاولات البحث لتقوية الدفاع القومي . ولربما يتزايد تمويل البحوث والتطورات العسكرية بالمعدل نفسه على الأقل ، أي مثل الاتفاق العسكري عموما . أضف الى هذا ، ان المحاولات تبذل لتحسين العلاقات بين المراكز العلمية الرئيسية وبين منتجي الأسلحة ، ولتحسين فاعلية الاستشارات العلمية مع البيت الأبيض ، وفي داخله . ونتيجة لهذا ، فان دور المستشار العلمي للرئاسة الأمريكية أخذ يقوى . وان مزيدا من التأثير سوف يتركز في البيت الأبيض . وعلى أية حال ، ليس ثمة دلالات على أن أثر ديناميات الحياة التضامنية بالنسبة لتطوير وإنتاج الأسلحة سوف يتناقص ، بل على العكس ، يظهر أن السياسة الاقتصادية الشاملة لحكومة ريغان في صالح أن يكون لهذه الديناميات أثر أكبر .

- فرنسا :

لقد ارتبطت البحوث والتطورات العسكرية الفرنسية ارتباطا وثيقا بسياسة الحكومة فيما يتعلق بتوجيهها سياسيا وتنفيذها ، وحدث هذا على نطاق واسع في مراكز الأبحاث ، وفي المؤسسات الصناعية ، وبتنويل من الدولة . والجهاز الفرنسي المستول عن السياسة العلمية الدولة وهو جهاز محكم من الناحية التنفيذية ، حيث أنه نظام رئاسي وبيروقراطي في آن . والمتبع فيه أن السياسة العلمية تقرر من أعلى مما يفيد الفاعلية ، وما يؤدي أيضا - وفي أغلب الأحوال - الى حلول جامدة وموارد ضائعة .

ويعكس تنظيم اتخاذ القرار الخاص بالسياسة العلمية الفرنسية ان حد ما ، النزعة المركزية التقليدية للإدارة العامة بفرنسا ، ويعكس الى حد ما أيضا الاستراتيجية القومية التي أدخلها ديغول سنة ١٩٥٨ . ولقد استهدفت هذه الاستراتيجية تعزيز مكانة فرنسا المستقلة في العالم بتعميم مؤسساتها الاقتصادية والعسكرية . ونتيجة لهذا ، استثمرت أموال طائلة في التطوير المستقل ذاتيا للتكنولوجيا النووية ، وللحاسبات الآلية ، ولتكنولوجيا جو الأرض وما وراءه من فضاء ، وللاليكترونيات العسكرية والمدنية ، الى جانب صف طويل من نظم الأسلحة . وامتدت محاولات البحث حتى شملت مشروعات الفضاء . وبناء على ذلك ، بدأ العمل في عدد من البرامج

الكبيرة ، حتى تثبت فرنسا الأساس العلمي والتكنولوجي للاستقلال القومي في مجالات لها أهمية استراتيجية .

ومما لا يدعو للدهشة ، ان البحوث والتطورات العسكرية ، كانت احدى مجالات الاولوية لدى الحكومة الفرنسية ، كما هو ملموس من النمو الهائل في تخصيص الأموال لهذا المجال . وواقع الأمر ، أن معدل النمو قد ارتفع خلال السنوات القليلة الماضية : ففي الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ زادت المخصصات المالية للبحوث والتطورات العسكرية من ٣٩٠٠ مليون فرنك الى ٥٠٥٠ مليون فرنك ، وفي سنة ١٩٧٦ ، بلغ اجمالي ما خصص لها ٦٠٠ مليون فرنك ، وفي سنة ١٩٨٠ ، توقف الرقم المشابه عند ١١٢٥٠ مليون فرنك وبعبارة أخرى ، تضاعفت ميزانية البحوث والتطورات العسكرية خلال أربع سنوات . وعلى أية حال ، ظل نصيب البحوث والتطورات العسكرية من اجمالي ميزانية البحث على المستوى نفسه تقريبا - ٣٥ في المائة سنة ١٩٧١ ، ٣٧ في المائة سنة ١٩٨٠ . وحتى نرسم صورة اكمل لهذا التطور يجب أن نلاحظ أنه في سنة ١٩٧٥ كانت الحصة الملائمة للبحوث والتطورات العسكرية تمثل ٢٨ في المائة ، وزادت زيادة ملموسة فيما بعد . ومن السمات الكاشفة لنظام البحوث والتطورات العسكرية الفرنسية ، أنه ليس ثمة أموال مخصصة للجامعات .

والعظمة الفرنسية ، على ما يعتقد ، لا تضمن على أفضل وجه ، الا بتخصيص الموارد للقطاع الاستراتيجي . وعلى أية حال ، فإن عقلانية هذا الاعتقاد التي أطلق عليها « المبدأ الزائف » وأخذت المناقشة تتزايد حوله ، قد ثار حولها الجدل في أن العائد على المجال المدني من البحث العسكري ، ومن بحوث الفضاء ، كان عائدا خفيفا ، وإن كثيرا من البرامج الكبيرة قد اكتنفها سوء استخدام شديد ، وتضمنت فاقدا في الموارد المالية والبشرية . أضف الى ذلك ، أن نواحي الفشل التكنولوجي كانت من الأمور المألوفة : وقد ارتبطت هذه المناقشة بكثير من الملاحظات العامة عن الآثار العكسية للانفاق العسكري على الاقتصاد . ولقد اكتشف أن ثمة علاقة سلبية متبادلة بين الاتفاقات العسكرية والاستثمار في فرنسا ، وفي غيرها من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وتمثل الفرصة الرئيسية في أن التكلفة سابقة على الاستثمار . ويمكن أن تنسحب هذه الملاحظة الى استثمارات البحوث والتطورات العسكرية التي من الواضح أنها تقلل القدرة على الاستثمار في البحوث والتطورات المدنية . وبسبب هذا الأثر للبحث العسكري : نجد قابلية التطبيق على المدى الطويل للتطوير الاقتصادي والتكنولوجي ، قد نسفت .

ولقد تزامن النمو السريع لاستثمارات فرنسا في البحوث والتطورات العسكرية مع زيادات كبيرة في انتاج الأسلحة من أجل التصدير أساسا . وتمتلك الحكومة الفرنسية حصة كبيرة في صناعة الطائرات ، بما في ذلك الشركة القومية الصناعية للفضاء الجوي (SNIAS) ، والشركة القومية للدراسات والتشييد (SNECMA)

والشركة التي دخلت فيها مؤخرا (Dassault-Breguet) . أما مشتريات البحرية والقوات البرية فعادة ما تقوم بها الوكالة العامة للتسليح DGA . وثمة أيضا هيئات حكومية أخرى تنسق وتوجه البحث العسكري والانتاج .

وعلى الرغم من انتفاء السبب لتقليل قوة الشركات الخاصة في فرنسا . مع ملاحقتها النشطة لأسواق التصدير ، وبخاصة في صناعة الفضاء ، حيث كان لشركة مارتا دور هام ان جانب دور شركة Dassault-Breguet فقد كانت الحكومة تقف موقف المحدد ، كما هو واضح من رقابتها الشديدة على البحوث والتطورات العسكرية وعلى انتاج الأسلحة . وهذه العلاقة القائمة على التكافل بين الدولة والبحوث والتطورات العسكرية التي تستهدف ضمان قاعدة تكنولوجية لفرنسا . مستقلة استقلالا ذاتيا ، وتمتد أيضا الى الشركات الخاصة . ولسياسة البحوث والتطورات العسكرية المخصص لها ١١.٠٠٠ مليون فرنكا سنويا وظيفته تتمثل في تقديم التكنولوجيا المتقدمة لتحديث المؤسسة الفرنسية العسكرية ، ولتحسين احتمالات تصدير الأسلحة الفرنسية وغيرها من التكنولوجيا المتقدمة .

وحيث أن سياسات البحوث والتطورات العسكرية الفرنسية تسير على مبدأ ندخل الدولة ، فان تفسير التطورات داخل المجال العسكري يشمل الاعتبار للسياسة الحكومية . وقد يكون من الأمور المضللة أن تتبع أصول هذه التطورات وحدها بالنسبة للمستوى التضامنى الذي تراقبه الدولة رقابة شديدة كل الشدة . كما تعد السياسة العلمية أداة لضمان قابلية التطبيق المستمر للمؤسسة التكنولوجية للصناعة الحربية . وتتفق هذه السياسة مباشرة مع المصلحة السياسية لجهاز الدولة ، ومع مصالح منتجي الأسلحة أيضا . ويجرى الدفاع عن الحفاظ عليها ، مع تقديم بعض التضحيات الاقتصادية القومية . على أساس القدرة على غزو الأسواق الجديدة بنظم الأسلحة الحديثة : وتبلغ صادرات فرنسا من الأسلحة الآن ، حوالى ٣.٠٠٠ مليون دولار أمريكى في السنة الواحدة .

وتعارض السياسة الفرنسية مع الموقف في الولايات المتحدة ، حيث يبدو أن ديناميات الحياة التضامنية هي التي تمل مجرى الأحداث في التكنولوجيا العسكرية ، وأن الاسهام القيصرالى ، بطبيعة الحال ، قد احتاج في الولايات المتحدة الى تمويل نسبة عظيمة من البحوث والتطورات العسكرية ، مما يعنى أن للسياسة العلمية دورا في انتاج الأسلحة . وعلى أية حال ، فان التضامن في دور البحث والتطوير هو الذى يحدد الاختيارات التكنولوجية التي تصنف في العقود التي تبرمها هذه الدور مع وزارة الدفاع . وتعد العوامل الاقتصادية والتكنولوجية ، والعوامل البيروقراطية - الى حد ما - من العوامل الحاسمة ، أما الدوافع السياسية والعسكرية للحكومة فلها وزن أقل .

ـ الاتحاد السوفييتى :

ليس الاتحاد السوفييتى استثناء من القاعدة ، حيث تنفق القوى العسكرية ببرامج أسلحتها ـ والى حد كبير ـ فى البحث التكنولوجى وفى التطوير ، لخلق نوعية جديدة من الأسلحة . وقد تحدث عن هذه النقطة المارشال أ. أ. جريشكو :

« ان التقدم العلمى والتكنولوجى هو أحد العوامل الرئيسية فى تحسين امكانية البولة الدفاعية ، وفى تقدم فن الحرب والعمل العسكرى بصفة عامة . كما يتيح ثمار التقدم العلمى والتكنولوجى أنماطا جديدة من الأسلحة والمعدات الحربية التى يمكن تطويرها بسرعة وفاعلية أكثر ، ويزيد هذا بدوره من قوة النيران ، والقوة الضاربة ، ومن قابلية القوات المسلحة لاجراء المناورات ، وتنشأ عن ذلك طرق جديدة للعمليات العسكرية . »

وتتكامل البحوث والتطورات العسكرية تكاملا وثيقا مع مشروعات الأسلحة السوفييتية . وعلى أية حال ، فانه من الصعوبة بمكان أن تقدم تقديرات يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لحدة الاتفاق السوفييتى فى هذا المجال . وثمة مقولة قياسية غربية هى أن الاتحاد السوفييتى قد زاد استثماراته فى البحوث والتطورات العسكرية زيادة سريعة . كما يزعم أن الاتحاد السوفييتى ربما يكون قد تجاوز استثمارات الولايات المتحدة بما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فى المائة ، بينما كان الاتحاد السوفييتى منذ خمس عشرة سنة مضت ، متخلفا عن الأمريكين بهذه النسبة المثوية نفسها . ويشير تقرير مفصل عن أواخر العقد السابع ، الى أن اتفاق السوفييت على البحوث العسكرية والتطوير ، كان أدنى الى حد ما من الأرقام الملائمة للولايات المتحدة .

وعلى الرغم من أن تقوية قاعدة البحوث والتطورات العسكرية السوفييتية ، قد تضمنت عمليات الاستقلال الذاتى بشكل جزئى ، بيد أنه لا يمكن اغفال أثر القرارات والإجراءات الأمريكية فى هذا الشأن : ففي الاتحاد السوفييتى ، نجد أن البحوث والتطورات العسكرية تعد أداة لصنع السياسة ، فى منافسة استراتيجية ، مع الولايات المتحدة . ويظهر أن الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كانت لافتة للنظر بوجه خاص فى هذا الصدد . ولقد حاول خروشوف أن يصلح النظام العسكرى السوفييتى، ولكنه أجبر على تأجيل بعض التغييرات بسبب محاولات حكومة الرئيس كيندى أى سد « ثغرة القذائف الصاروخية » . وأدت هذه المبادرات الاستراتيجية الى اعادة تنظيم البحث العسكرى والتطوير ، وكذلك التغييرات فى المبدأ الاستراتيجى السوفييتى ، ونتج عن ذلك تحول نسبى ، من ناحية التركيز على نظرية الردع ، الى خوض حرب فعلية .

ومن الناحية التقليدية ، كان للولايات المتحدة أفضلية على الاتحاد السوفييتى حين نصل الى نتائج البحوث والتطورات العسكرية . وبينما ضاقت هذه الفجوة خلال

العقد الثامن ، إلا أن الهيمنة الأمريكية كانت لا تزال قائمة ، • ولقد قدر بكل معنى الكلمة - في الفترة الأخيرة أنه :

كان للاتحاد السوفييتي مبادرات واضحة تفوق بها على الولايات المتحدة في مجالات فيزياء الضغط العالي ، واللحام ، وتوليد القوى المغناطيسية الهيدروديناميكية ، وتكنولوجيا القذائف الصاروخية المضادة للسفن ، والحرب الكيميائية والمدفعية • وكان للولايات المتحدة قصب السبق في مجالات أخرى للتطوير العسكري والتي تشمل القذائف الصاروخية جو - جو ، والكترونيات الطيران ، والأقمار الصناعية حاملة أجهزة الاحساس ، والدوائر المتكاملة ، وتكنولوجيا الحاسبات الآلية ، والمحركات ذات المرواح التوربينية الجانبيه عالية النسبة ، والمواد المركبة ، وآلات التحكم الرقمي والذخائر الموجهة توجيها دقيقا ••• وتشمل مجالات التنافس التكنولوجي بين القوى العظمى الأسلحة النووية عالية النتائج ، وعلم الديناميكا الهوائية ، والليزر عالية الطاقة •

ولم يسفر السبق السوفييتي المزعوم ، في تمويل البحوث والتطورات العسكرية عن أي هيمنة تكنولوجية ، حتى الآن ، على أقل تقدير • ومن المشكوك فيه أن تحدث هذه الهيمنة حتى ولو في المستقبل ، حيث أن البحوث والتطورات السوفييتية عموما ، بما في ذلك مكوناتها العسكرية ، يظهر أنها تواجه عددا من الصعوبات • ويبدو أن أحد القيود الهامة يتمثل في عملية ترجمة نتائج البحث العلمي إلى تطبيقات تكنولوجية •

وتنظيم البحوث والتطورات العسكرية السوفييتي تنظيم رئاسي : فالوزراء المختصون ، الذين يخضعون لرئاسة مجلس الوزراء ، وفي التحليل النهائي لما يعرف باسم Politburo للجنة المركزية ومجلس الدفاع التابع لها هما اللذان يراقبان المعاهد الرئيسية للأبحاث وشبكة مكاتب التصميم • وتعمل معاهد البحث الكبيرة في أغلب الأحوال في الأبحاث التطبيقية ، بينما تنفذ مكاتب التصميم التطوير الفعلي لنظم الأسلحة • وتحول عملية الرقابة المركزية هذه إلى الأسلحة ، وإلى أشكال أخرى من التكنولوجيا العسكرية عن طريق الصناعات الحربية التابعة للوزارات المعنية • كما أن تقسيم العمل تقوم به وتحافظ عليه اللجنة العسكرية الصناعية التابعة لمجلس الوزراء •

واحدة من المشكلات اللافتة للنظر في الجهاز السوفييتي للبحوث والتطورات العسكرية هي على ما يظهر مشكلة التحكم الرئاسي المركزي في عملية الأبحاث الفعلية والتطورات ، وهذا التحكم هو الذي يعقد النقل الأفقي للأفكار والاكتشافات من مراكز البحث إلى الصناعة العسكرية • ويعزى هذا إلى حد ما إلى أن البحث التطبيقي ينفذ في مراكز البحث الوزارية الكبيرة المنفصلة مهيديا عن التصميم والتطوير • كما أن مكاتب التصميم متكاملة بدرجات متفاوتة ، وتمتد ببعض التسهيلات في الإنتاج

الحرى ، وهى موقع يمكنها من العمل بطريقة مستقلة تقريبا فى تطوير الأسلحة . وينتج عن هذا نوع من المنافسة بين هذه المكاتب من ناحية الاجراءات وزيادة أنشطة البحث والتطوير . ومن الملاحظ ، أن هذه المكاتب لا تملك حرية منافسة بعضها البعض ، ولكنها خاضعة لقيود مهنية ومادية متعددة .

وبعبارة أوضح وأعم : ان سياسة البحوث والتطورات العسكرية السوفييتية تسير فى اتجاهين متناقضين الى حد ما . فمن ناحية ، ثمة سعى محدد من أجل سياسة عسكرية فنية محددة ، وصف أساسها على النحو التالى :

ان البحث عن نظم فسيحة تقرب حل المشكلات العسكرية الفنية هو أحد الاهداف المطيرة للسياسة العسكرية الفنية الموحدة . فالسياسة الموحدة لا بد أن تكفل أولوية تطوير تلك الاتجاهات فى التقنى والعلمى والفنى فى المجال العسكرى . التى تمعد عليها أفضل الآمال لمواجهة الاحتياجات الدفاعية المتزايدة للاتحاد السوفييتى بوجه اكمل واشمل والسياسة العسكرية الفنية الموحدة ، لا بد أن تضمن التحالف بين الصناعة والعلم ، حتى تساعد على تطوير الأسلحة الفعالة والمعدات التى لا يتخل عنها لزم من طويل ومن ثم ، نرى أن السياسة العسكرية الفنية لا بد أن تضمن التقدم المستمر فى تطوير الأسلحة .

والفرضية القائلة بأن الوضع الأمثل ، ان تربط معاهد البحث وخدمات الانتاج بعضها البعض فى اطار منسق ، واتباع سياسة عسكرية فنية موحدة سوف يضمن الرقابة المركزية على عملية الاستحداث العسكرى ، ويتلو ذلك انتاج الأسلحة . وقد عزز تحقيق هذا الهدف سياسة اعطاء الاولوية للقطاع العسكرى .

وعلى الرغم من أن السياسة السوفييتية للبحوث والتطورات العسكرية تتسم بخضوعها للرقابة المركزية للدولة ، الا أن هذا لا يؤدى دائما الى النتائج المرغوبة بسبب المشكلات المهدية والمادية الناشئة من العلاقات الأفقية بين هيئات البحث والانتاج . ولربما تكون هذه المشكلات أصغر مما هى عليه فى القطاع المدنى ، ولكنها لا تزال تحدث فى نطاق الصناعة العسكرية مع ما تلقاه من عناية تفسر بدورها سبب تخلف التكنولوجيا العسكرية السوفييتية عن التكنولوجيا الغربية التى تعاني هى الأخرى مشكلات متعددة رغم طابعها المختلف والوارد الضخمة المستثمرة فيها .

ويختلف هيكل البحوث والتطورات العسكرية داخل حلف شمال الاطلنطى عنه داخل حلف وارسو ، ويرجع هذا الاختلاف الى سبب بسيط هو أن أعضاء حلف شمال الاوربيين الغربيين ينفون بحوثا عسكرية مكثفة . أما فى بلاد حلف وارسو ، فنجده أن البحوث والتطورات العسكرية - مع استثناءات طفيفة ، بالنسبة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وتشيكوسلوفاكيا - مركزة تركيزا شديدا فى نطاق الاتحاد السوفييتى . كما أن معظم الأسلحة الأخرى لا تنتج الا بترخيص سوفييتى ، ومن ثم لا تقوم البحوث والتطورات العسكرية المحلية الا بدور ضئيل وحسب . ويعتمد أعضاء

حلف وارسو اعتمادا كبيرا على التكنولوجيا العسكرية لسوفييتية ، وقد كفل هذا درجة عالية نسبيا من التوحيد القياسى فى صنع الأسلحة داخل بلاد حلف وارسو .

نحو سياسة علمية أكثر واقعية :

لقد بينت الاحصاءات التفصيلية عن الأموال المخصصة للبحوث والتطورات العسكرية - بما لا يدع مجالا لأى شك - أن المصالح العسكرية تسود العمل الإدارى والعلمى لمجتمعات البحث فى كل القوى الصناعية الكبيرة ، وفى معظم القوى الصناعية متوسطة الحجم . ولقد عزز سباق التسلح فى واقع الأمر الزواج الذى عقدته الحرب العالمية الثانية بين العلم والحكومة . كما أن تخصيص الموارد - بشكل مكثف - للبحوث والتطورات العسكرية ساندته المنافسة العسكرية الدولية . والمصالح القومية ومصالح الجماعة . وباختصار ، شجعت الحكومات استثمار الموارد فى البحث والتطوير العسكرى ، وهو اتجاه يستمر بقوة فى بلاد مثل الولايات المتحدة . والاتحاد السوفييتى ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة .

والهمة الواضحة لسياسة العلم هى أنها توجه الموارد الى معاهد علمية حيث ينفذ البحث المتقدم ، حتى ينتج عنه ، بالإضافة الى الانجازات الأكاديمية نتائج اقتصادية واجتماعية مفيدة . وقد تأكد خلال السنوات القليلة الماضية - وبشكل متزايد - أنه لا بد للمجتمع العلمى أن يخدم المجتمع بزيادة الرفاهية ، وبالإسهام فى القدرة التنافسية للشركات الخاصة والمساهمة . كما أن استخدام العلم والتكنولوجيا فى جنى الفوائد قصيرة المدى قد أصبح مألوفاً بما يكفى انذاراً بخطر أهمال الفوائد طويلة المدى للبحث من أجل المجتمع : فالسياسات التى توضع عمداً سوف يحتاج إليها حتى تكفل أن العلم الأساسى والتكنولوجيا لن يهمل ، أو أن الاحتمالات طويلة المدى للنمو الاقتصادى ، والتغير الذى يصفه مثل هذا لن يحدث . كما أن المقدمة المنطقية القائلة بأن سياسات العلم والتكنولوجيا يجب أن تتكامل بشكل أفضل مع السياسات الاقتصادية تؤخذ على أنها قضية مسلمة على كل حال .

وتمثل النقطة المقررة للانطلاق التى تهدف الى ضمان قابلية مجتمع البحث للنمو ، والاقتصاد القومى كذلك تناقضا صارخا مع اعطاء الأولوية لسياسة تخصيص موارد ضخمة لغايات عسكرية غير منتجة الى حد كبير . ويمكن أن تكون صورة هذا التناقض أكثر وضوحا ، ومع ركود الاستثمارات العامة فى البحوث والتطورات خلال العقد الثامن . ونتيجة لهذا ، فإن الحصة المتقلصة لأموال البحوث والتطورات العسكرية قد بدأت تزيد مرة أخرى . وفى كثير من البلاد ، نجد أن الفرصة للبحوث والتطورات المدنية آخذة فى التدهور حقا ، على الرغم من أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المقررة يجب أن تكون فى مقدمة الاتجاه المضاد .

ومع الاقرار العام بالحاجة الى سياسة جديدة للأولويات ، إلا أنه كان ثمة عدد كبير من المقترحات عن الكيفية التى تجعل العلم والتكنولوجيا يعملان لصالح البلاد

النامية ، أو لعلاج بعض النتائج السيئة اللازمة الأيكولوجية . ولا يمكن تحقيق كل من هاتين الأولويتين ، وكذلك توصيات « المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية » الموجهة للنمو بشكل أكثر ، الا بتخصيص المزيد من الموارد ، أو بإعادة تنظيم مجتمع البحوث والتطورات ، والحل الاول لن يجلى كثيرا ، حيث أن الدول الصناعية - على ما يظهر - غير راغبة في زيادة ميزانياتها للبحث والتطوير الى أى حد يتسم بالفضخامة .

وتبدأ الدعوة الى إعادة تنظيم مجتمع البحوث والتطورات ومجالات الأولوية المرتبطة به ، بافتراض أن البحث العسكرى والتطوير يسهمان اسهاما ضئيلا ، اذا لم يكن لهما اسهام البتة فى النمو الموجه ، أو فى الأهداف الموجهة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وواقع الأمر ، أن البيانات التى يمكن أن تتحدى هذه الفرضية يصعب وجودها حتى بين الوثائق الرسمية الخاصة بسياسة العلم . كما كانت الاستجابة المألوفة بدرجة أكثر لهذه الدعوة استجابة خرساء : فالوثائق الرسمية نادرا ، بل وبالكاد ، ما تخصص كلمة واحدة عن المشكلات الكبرى للبحوث والتطورات العسكرية، التى قد توجد فى السياسة الشاملة للعلم ، حتى على الرغم من أن البحوث والتطورات العسكرية قد تمتص نصف اجمالى الموارد المتيسرة للبحث . كما أن الاخفاق فى تحليل آثار البحوث والتطورات العسكرية على المجتمع العلمى ، وعلى الاقتصاد القومى ، ربما يصل الى نوع مثير من خداع النفس من جانب صانعى سياسة العلم .

والعلاج الوحيد للموقف الحالى ، هو المناقشة المفتوحة للدور الاقتصادى والعلمى الذى تقوم به البحوث والتطورات العسكرية فى المجتمع . وليس لدى أدنى شك فى أن مثل هذه المناقشة ، اذا ما كانت موضوعية وأمانة سوف تؤدى الى إعادة ترتيب الأولويات فى العلم ، وبالتالي الى إعادة تنظيم جزء من نظام البحث . وفى الوقت نفسه يجب أن تعطى العناية الكافية لتقوية البحث الجامعى الذى يعانى الحرمان المتزايد بالمقارنة الى البحث الصناعى ، وذلك بتقديم عون مالى أفضل ، وفرص للعمل أحسن . ولقد قامت الصلة بين البحوث والتطورات العسكرية وبين الصناعة بدور هام فى اضعاف البحث الجامعى ، لأن الصناعة تقلم للباحثين مبالغ مالية مجزية وغير ذلك من الفوائد . وعلى أقل تقدير ، يمكن أن تحل جوانب معينة من الأزمة الجامعية بإعادة ترتيب أولويات سياسة العلم والأموال المرتبطة بها .

ان إعادة ترتيب الأولويات والانماط التنظيمية هى - على أقل تقدير - تكون من حيث المبدأ ، أكثر يسرا فى المجتمعات التى تكون سياسة العلم فيها فى أيدي الدولة ، وبشكل صارم . وكما ذكرنا فيما تقدم ، فإن النظام المركزى لسياسة العلم سائد بشكل أعظم فى الاتحاد السوفييتى . وفى فرنسا نجد أثر تدخل الدولة كبيرا أيضا ، بينما فى الولايات المتحدة تقوم الديناميات المتضامنة بعلوم المحدد بشكل أكثر . وعلى أية حال ، لا يعنى هذا أن الحكومة الفيدرالية عاجزة عن أحداث تغييرات فى السياسة

القومية للعلم : فالحكومة الفيدرالية تقوم بدور كبير في تمويل البحوث والتطورات العسكرية في الولايات المتحدة .

وتتملك الحكومة أدوات السياسة اللازمة لحث التغييرات التي تأخرت وقتا طويلا في سياستها للعلم . وسوف تحتاج مثل هذه التغييرات بدون شك الى نوع من التفهم بين القوى العسكرية الرئيسية بسبب دلالات الأمن من ناحية تخفيض البحوث والتطورات العسكرية . ومن المقرر أن التخفيضات تمثل مهمة صعبة ، اذا ما أدرکنا الدور الرئيسي الذي تقوم به البحوث والتطورات العسكرية في سياق التسليح . وعلى أية حال ، فانه اذا أمکن التوصل الى اتفاق ، سوف تتحسن فرص تخفيض الأسلحة الى حد كبير .

وسوف يشكل تحول البحوث والتطورات من الأغراض العسكرية الى الأغراض المدنية اجراء ملموسا في تخفيف الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تحيق بالقوى العسكرية الرئيسية . والمملكة المتحدة مثال طيب للبلد الذي يواجه هذه المشكلة . كما تنشأ فوائد عملية التحويل هذه - وببساطة - من أن البحوث والتطورات العسكرية المكثفة تنسف امكانية نمو اقتصادا ما ، بل تفقد تحقيق تلك الاهداف التي وضعتها المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية ، ودون أن نتحدث عن الاهداف بعيدة المدى .

وقد يفترض مجتمع البحث مبدئيا على أي نقص في أموال البحوث والتطورات العسكرية بدافع من الخوف على فقدان المزايا التي يحصل عليها أعضاء هذا المجتمع . ومن ناحية أخرى ، فاننا نجد العلماء أنفسهم منذ فترة الحرب قد احتجوا وعارضوا حتى استخدام عملهم في أغراض تدميرية . وبدلا من اللجوء الى كبت هؤلاء العلماء بحجة أنهم خطر على الأمن ، وهو أمر حلت كثيرا ، بل ولا يزال يحدث باستمرار ، يجب أن تكون ثمة استجابة ايجابية لمحاولات العلماء الذين يعارضون استخدام عملهم في أغراض التدمير .

الإنفاق العسكري والتطور الإجتماعي والاقتصادي

ملقمة :

انه منذ عهد قريب نسبيا قرر المحللون أن الإنفاق عسكريا لا يعزز تنمية اقتصادية في الدول الصناعية . وقد يسلم في هذه الأيام على نحو متزايد بأنه ، فيما يتعلق بهذه الدول ثمة معدلات عالية لتنمية اقتصادية واستثمار وخطة متصلة عكسيا بمستويات عالية لإنفاق عسكري ... فدولة مثل اليابان التي خصصت حصة ضئيلة جدا من مواردها القومية لأغراض عسكرية ، وحيث قلعت الحكومة عونا ماليا للصناعة مدنية ، حصلت طوال العقد الأخير على معدلات أعلى من تنمية اقتصادية واستثمار . وأقل بطلالة من دول مثل الولايات المتحدة ، التي اختارت أن تخصص نصيبا أكبر الى حد بعيد ، من مواردها لأغراض عسكرية . وبلغت التطور الاجتماعي فإن مقترحات ميزانية أكثر حداثة لحكومة ريجان في الولايات

(*) يرد المؤلف أن يشكر ميري أكلاند - هود ، ميبيري ، Sipri ، على تعليقاتها على نسخة سابقة من هذا النص وكذلك يشكر وكالة التنمية السويدية للتعاون في الأبحاث المتعلقة بالدول النامية Sarec على إسهامه الواسع للبحث عند كتابته .

بقلم : نسيّ قول مبول

زميل أبحاث زائر في المعهد السويدي للشؤون الدولية
ليلا توجانان ٢٢ - أس ال ال ال ٢٨ ، استكهولم - وقسم
هذا النص أصلا إلى المؤتمر العالمي السابع عن دراسات المستقبل
في استكهولم ، ٦ - ٨ يونيو ١٩٨٢

ترجمة : الدكتور محمد محمود السلاموني

الاستاذ السابق بجامعة القاهرة والإسكندرية

**المتحدة أوضحت أنه حتى في الدول الغنية يمكن أن يكون هناك تناوب
واضح بين انفاق عسكري واجتماعي في فترة يتيسر فيها مورد منخفض :**

وقد اعتبرت دولا نامية ، من ناحية أخرى بأنها تخرب العلاقة بين الانفاق
العسكري والتنمية الاقتصادية والتطور ، وعلى وجه التجديد الوضع المتطور الأقل
نسبيا لاقتصادياتها . وحيث ان انفاقا عسكريا في دول مصنعة يعتبر متنافسا مع
اشكال أخرى لانفاق عام ، فقد تم وضع نظرية مؤداها أن الاعتمادات المالية المفردة
للقوات المسلحة (أو جزءا منها) في دول العالم الثالث ما كانت لتستخدم مطلقا أو
لا تستعمل في الانتاج وان انفاقا عسكريا لذلك يحفز احتمال قوى تماما نشاطا
اقتصاديا ، وليس واضحا الى أي مدى ما تدل عليه هذه النظرية في الحقيقة . وقد قررت
دراسة اقتصادية قياسية حديثة عن مراكش وفرنسا ، على سبيل المثال ، ان العواقب
الاقتصادية الجسيمة لانفاق عسكري هو بعينه ، الى حد بعيد ، في كلتا الدولتين .

وفهم العلاقة الحقيقية بين انفاق عسكري ، من ناحية ، وتنمية اقتصادية وتطور
اجتماعي اقتصادي ، من ناحية أخرى ، هام بالنسبة لدول العالم الثالث ليس فقط
بموجب مشاكل التطور الهائلة التي تجابهها ، بل أيضا لأن الدفاع عن العالم الثالث

قد ارتفع الى حد بعيد طوال العقدين الأخيرين . وقد رفعت دول نامية هامة اتفاق أمنها بمعدل سريع ، فأرقام معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI تدل على أن واحدا وثلاثين دولة من واحد وسبعين من دول العالم الثالث (٤٤ ٪) التي تبلغ أكثر من ضعف النسبة المئوية للنتاج القومي العام (GDP) المخصص للدفاع بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر بين سنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٥ . ومن هذه خمس عشرة دولة (٢١ ٪) تبلغ أكثر من النسبة المئوية لانتاج القومي العام (GDP) المخصصة لأغراض عسكرية . وقد انقصت إحدى عشرة دولة فقط من الواحدة والسبعين (١٥ ٪) اتفاقها العسكري بنسبة ٢٥ ٪ أو أكثر .

وسوف تناقش هذه المقالة بعض الأساليب التي قد يتوقع بها اتفاق عسكري يتفاعل مع تنمية اقتصادية وتطور اجتماعي اقتصادي في العالم الثالث . والهدف الهام لهذه المناقشة سوف يكون لتوضيح العناية التي يجب أن يعبى بها عن التعميمات التي تتعلق بالاتفاق العسكري بكلمات واضحة . فالعلاقات التي تكون صحيحة بالنسبة لدولة واحدة في فترة خاصة قد لا تكون صحيحة بالنسبة لدولة أخرى أو حتى بالنسبة لدولة واحدة في مرحلة مختلفة في الزمن . ونتيجة لممارسة البحث الذي أجرى تحت رعاية مجموعة خبراء متخصصين للأمم المتحدة من العلاقة بين نزع سلاح وتطور كان الفرض منها تأكيد الصفة الخاصة للتجربة فيما يتعلق بدول نامية مختلفة بحساب التكاليف المتاحة للاتفاق العسكري وتطابق أية ارتباطات سببية أو علاقات محددة بين اتفاقاتها العسكرية من ناحية ، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى .

الاقتراب من الاحصاء الدقيق :

ان طريقة واحدة للاقتراب من السؤال عما اذا كان للاتفاق العسكري نتائج ايجابية أو سلبية على تنمية اقتصادية تتمثل في محاولة تقرير ما اذا كانت هناك أية علاقة احصائية ذات شأن بين هذين المتغيرين فيما يتعلق بمجموعة كبيرة من الدول .

وفي المقد الأخير ، فان دراسة قام بها اميل بنوا لوكالة الرقابة على السلاح ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة (ACDA) وفرت الاحصاءات التي تدعم مناقشات هؤلاء الذين يجدون علاقة ايجابية بين الاتفاق العسكري والتنمية الاقتصادية . وباستخدام تحليل انحصاري بسيط ، اعتقد بنوا أنه كان قد اكتشف علاقة متبادلة ايجابية بين عبء الدفاع (الاتفاق العسكري بوصفه نسبة مئوية للنتاج القومي العام (GDP) دعمته أربع وأربعون دولة نامية بين سنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٥) ومعدلها في التنمية الاقتصادية .

وثمة دراسة تمت أخيرا في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا (MIT) كجزء من مشروع بحث الأمم المتحدة عن نزع السلاح والتنمية ، قد أخذت عينة من تسع وستين دولة نامية تستخدم بيانات لبعض أو كل فترة السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ . وقد وجدت الدراسة أن معدلات مرتفعة للاتفاق العسكري كانت متزايدة مع معدلات

منخفضة للتنمية الاقتصادية . ولم تستطع دراستان أخيرتان حديثتان ، أن تربط الاتفاق العسكري بالتنمية الاقتصادية لما بعد ١٩٦٥ إيجاد علاقة متسقة واضحة المعالم عن جميع الدول في عيinatها (تسعون في حالة واحدة وخمسون في الأخرى) . وقد قرر واضعو احد هذه التقارير أن اختلافات كبيرة مقسمة في تركيبات اجتماعية اقتصادية في العينة والدور الكبير الهام للمؤثرات المميزة للدول خاصة ، قد تؤدي الى علاج نتائج عينة تمثل جميع الاجزاء المميزة . وهذا الاقتراب بوضوح بعيد الاحتمال للتنبؤ بالعلاقة بين الاتفاق العسكري والتنمية الاقتصادية ، ولذلك يستطاع توقع التنبؤ بصعوبة نتيجة الاتفاق العسكري على التطور الاجتماعي والاقتصادي .

الاتفاق العسكري كشكل للاتفاق العلم :

ليس لكل اتفاق عام نفس الأثر الاقتصادي ، فالالاتفاق الذي يتعلق برأس المال أو التبادل الخارجي الكثيف بطبيعته سيكون له نتيجة مختلفة عن غيره من الاتفاقيات وسواء أكانت هذه النتائج سيئة أو حسنة لاقتصاد الدولة ، فسوف يعتمد على الحالة الاقتصادية للدولة ومجال السياسة التي تتبعها حكومتها . وإن استراتيجية التطور التي سيطرت على العقد السادس والعقد السابع (وتظل مسيطرة في الحقيقة حتى اليوم) توقعت أن دول العالم الثالث لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية سوف تتطور طبقا للسبيل الذي اعتقد بأن الدول الصناعية قد اتبعت . فرأس مال الاستثمار الكثيف وبخاصة في القطاع الصناعي المدني ، سوف يرفع حتما انتاج عمل العالم الثالث ، وبالتالي يؤدي الى تنمية اقتصادية . وتيسر التبادل الخارجي سيكون له أهمية لنجاح هذه الاستراتيجية ، لأن كثيرا جدا من السلع الرئيسية المطلوبة ستكون واجبة الشراء من الدول الصناعية . وإن تدفقات معونة أجنبية كان في مكنيتها أن توفر كثيرا من التبادل الخارجي الذي يعتبر ضروريا للحصول على مستوى ملائم للاستثمار .

وقد ارتاب محللو التطور في قابلية التطبيق لهذه الاستراتيجية منذ أواخر العقد السابع والعقد الثامن فتؤكد دراسات تجريبية أن تشكيل رأس المال يحسب عن جزء من الارتفاع في انتاج العمل ٠٠٠ وأن فاعلية استثمار (كما تم ضبطه عن طريق نسبة رأس مال الانتاج المتزايد) قد اختلفت كثيرا من دولة الى أخرى وإن معاونة خارجية قد قامت بتوفيرها دول لم تصل أبدا الى المستوى الذي تنشده الأمم المتحدة أو تأمل فيه الدول النامية . ونظرا ان أنه — باستثناء دول العالم الثالث المصدرة للنفط — قد اتجهت شروط التجارة الى محاباة الدول الصناعية منذ منتصف العقد السادس ، فإن دولاً نامية كثيرة كان عليها أن تحصل على متطلباتها الرئيسية الخارجية من البنوك الخاصة .

وعن طريق بعض المؤشرات ، فإن عددا من مقترضى العالم الثالث البارزين قد نجحوا الى حد بعيد ، في انجاز هذه الاستراتيجية للتنمية المكثفة خارجيا . وعلى سبيل

المثال فان ايجن العام للبرازيل (طويل الاجل او قصيره) يبلغ فى الوقت الحاضر حوالى ٠٠ ٦٠٠ مليون دولار . ووفقا لما يقرره البنك الدولى ، فان انتاج البرازيل الوطنى الاجمالى (وتم ضبطه بالدولار عام ١٩٧٠) قد زاد ١٧٠٪ بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٧ . وبين عام ١٩٧٠ وعام ١٦٧٧ اعتبرت البرازيل الدولة الخامسة بحسب بيانات البنك الدولى . وبلغة معدلات التنمية للانتاج الوطنى العام (GDP) وصل فى المتوسط الى ٩٩٪ سنويا . وهذا النجاح على كل حال ، اشترى بثمن غال . ويؤكد البنك الدولى ايضا انه ، بينما ٢٠٪ من سكان البرازيل يتحكمون فى ٣٨٪ من الدخل القومى للبرازيل عام ١٩٦٠ ، فان هذا الرقم كان ٣٢٪ خلال عام ١٩٧٠ ، وتعطى تقديرات نهاية العقد الثامن افقر السكان وهم يمثلون ٢٠٪ ، ٢٨٪ فقط من الدخل القومى .

وكنتيجة لهذا الوضع الاقتصادى غير المرضى فى معظم دول العالم الثالث ، فان بعض المحللين كانوا مقتنعين بان الدول النامية تحتاج الى انشاء أنظمة انتاج اكثر تكثيفا للعمل ويعتمد اكبر ما يعتمد على مواردها الذاتية ويقلل من اعتمادها على رأس المال المستورد . وهذا لا يعنى ، على كل حال ، أن اتفاق رأس المال الكثيف ردىء أو أن القرار بشراء مادة منتجة محليا افضل من الاتفاق على تبادل خارجى عن طريق شراء من الخارج فالغاية ببساطة ، هى أن عناية جديرة بالاعتبار وحسن تمييز يجب أن تمارس عند تقويم النتائج لأى بند من بنود الاتفاق العام على اقتصاد الدولة .

وعندما يبلغ الأمر الى تقويم نتيجة اتفاق عام متصل بالجيش على اقتصاد ما ، فمن الضروري معرفة ما يشتره الجيش بنقده . والنتائج الاقتصادية لدفع الأجور والمرتبات وشراء المكاتب والطعام وادارة الامدادات ستكون مختلفة عن شراء السيارات أو السفن الحربية أو انشاء ثكنات أو قواعد جوية وبالإضافة الى ذلك فان حيازة سيارات وسفن حربية سوف يكون لها - على الأرجح - نتائج اقتصادية مختلفة بالنسبة لانتاجها محليا أو لاستيرادها . لذلك ينبغى التفكير مليا فى النتائج الايجابية والسلبية لتقرير التأثير الاجمالى للاتفاق العسكرية على التنمية الاقتصادية . وليس كافيا لذلك فحص نوع واحد من الاتفاقيات .

النتيجة الإجمالية للطلب :

إن النتيجة الوحيدة التى يتفق عليها عادة هى أن اتفاقا عسكريا يمكن أن يكون ذا فائدة فى اقتصاد يحتل فى زيادة طلب كل ، مثل أى بند من بنود الاتفاق العام يمكن أن يتوقع حموه . فالباحثون فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT لخصوا مناقشة الطلب الكلى كما يلى :

إن وسيلة عسكرية على أساس نموذج كينيذى (نسبة الى كينز ، الاقتصادى والمال البريطانى) هى حجة متبعة جدا فى تأييد تأثير ايجابى لاتفاق متزايد على الأسلحة . وفى اقتصاد ذو حافة انتاج زائفة ، فإن طلبا إجماليا متزايدا من جيش أو القوات المسلحة

أو من أي مصدر آخر سوف يرفع من حيث كونه انتاجا وطاقا وائتمانا و (نتيجة لاتراضات
مطلوبة) معدلات الربح . فقد يستجيب لأرباح عالية متزايدة ليفتح الاقتصاد على طريق
اسرع تنمية طويلة الأجل .

وبينما اقترحت مجموعة (MIT) أن هذه النتيجة كانت الأعظم احتمالا للحلوث
في الدول الصناعية فإن دراسات حالة في مراكش والهند تدل على أن جميع الأمور
متساوية ، فالاتفاق العسكري — مثل أية بنود أخرى للاتفاق العام — يمكن أن يحفز
التنمية الاقتصادية في الدول النامية . وفيما يتعلق بالهند ، فإن اميل بنوا قد اعتقد
أن سياسة الحكومة المتعلقة بالعملة والمتصلة بخزانة الدولة المقيدة بين سنوات ١٩٥٠
و ١٩٦١ كانت قد أسهمت في النمو البطيء للاقتصاد الهندي في هذه الفترة . فقد
قيل ان الحرب مع الصين عام ١٩٦٢ كانت قد حفزت الحكومة الهندية على رفع مستواها
الضريبي وعلى تعزيز أكبر عجز للميزانية . وكانت نتيجة هذه التدابير ، كما ناقش
بنوا ، زيادة معدل التنمية في الهند من خلال تأثير الطلب الاجمالي .

التضخم المال :

ان حفز الاقتصاد عن طريق توسيع الاتفاق العام لا يكون ببساطة مضمونا فمن
غير ريب ، فإن نتيجة الاتفاق العسكري على الاقتصاد سوف تتضح ايجابيا في حالة
المغرب .

ان انطلاعا عسكريا له تأثير مباشر ضئيل على الانتاج الوطني العام (GDP) يتسم
بثوابين متناقضتين : فبوصفه بنودا من بنود الاتفاق العام ، له دور ايجابي ، بينما هو بوصفه
مقاومة معينة لاستهلاك غير منتج له تأثير سلبي . وبسبب التوازن المتبادل ، فإن انطلاعا
عسكريا ما له اثر سلبي شديد على التنمية في المغرب وذلك لانه يعمل من خلال توترات
ضخمة يحفزها عجز الميزان التجاري .

وأي نوع من الاتفاق العام ، سواء كان عسكريا أو مدنيا ، يمكن أن يكون متضخما
بسبب الضغط المتزايد الذي يمارسه مثل هذا الاتفاق على الاسعار والأجور . وبالتالي
ففي غياب تدابير ملائمة تصحيحية ، فالاتفاق العسكري يمكن أن يسبب على الأرجح ،
درجة ما من التضخم المال وقد اوضحت دراسة الحالة الاقتصادية في الهند والمغرب أن
ضغطا متضخما نشأ عن الاتفاق العسكري . وفي حالة الهند ، فإن عجز الاتفاق بنيت
على أساسه نفقات دفاع متزايدة في منتصف العقد السابع ، كان مبيبا وحيدا للتضخم
المالي . والسبب الثاني كان الضغط المتزايد بالنسبة لأجور قطاع مدني حدث عن
طريق مستويات أعلى للاتفاق عن الدفاع .

ويبدو دولة أخرى ، أسهم فيها الاتفاق العسكري في التضخم . فهناك على الاصح
عدد كبير من عوامل محلية وأجنبية على حد سواء يمكن أن تفهم كضغوط تضخمية
محفزة في بيرو . العوامل المحلية الأكثر أهمية ، وبصورة خاصة ، الاتفاق الحكومي
المرتفع يمثل الاتفاق العسكري جزءا منها ، وبخاصة فإن الزيادات السريعة في الاتفاق
العسكري في بيرو بين أعوام ١٩٧١ و ١٩٧٥ يعتبر السبب في احداث نسب عالية

نسبيا من التضخم المالى لبيرو خلال السنوات من ١٩٧٧ الى ١٨٠٠ . ومع ذلك هناك عوامل كامنة مساعدة أخرى كثيرة جدا للتضخم المالى فى بيرو بحيث يصعب تقرير الى أى درجة حفر الانفاق العسكرى التضخم المالى .

الميزان التجارى والتبادل الخارجى والاستثمار :

ودراسة الحالة فى المغرب تدل أيضا على أن زيادة فى الانفاق العسكرى عالميا تقضى الى عجز فى الميزان التجارى (أو تقاوم فى عجز موجود) . وليس من الصعب أن نتصور كيف يمكن أن يتطور هذا الوضع : فانفاق عسكرى يمكن ، على سبيل المثال ، أن يستمتع كنتيجة لا بد منها الاستيراد لمقدار يمكن ادراكه من مادة عسكرية من الخارج . وسوف يكون التبادل الخارجى غير متاح للمشتريات الى قد تضيق الى انقذرة المنتجة للاقتصاد . وثمة امكانية أخرى هي أن سبق ان كانت الدولة يناط بها دائما تيسير توفير للوارد المالية الاستثمارية فى دول عديدة من العالم الثالث - الانفاق العسكرى الأكثر يعنى استثمارا أقل وحاجة دول لاستيراد سلع أكثر وتخفيض امكاناتها للتصدير .

التبادل الخارجى :

كثيرا ما يكون التبادل الخارجى منخفض الامداد فى دول نامية ويصبح ضروريا توزيع ذلك ، بين المتطلبات المتنافسة . وغير معروف بالنسبة للصناعات فى دول العالم الثالث أن تجبر على انتاج بطيء أو متعثر ، بينما يبحث عن تبادل خارجى لشراء عناصر أو مواد خام ضرورية لعملية الانتاج . وفى أمثال هذه الحالات ، فمن المحتمل ، أن يحدث تحول فى التبادل الخارجى بالنسبة للواردات المتصلة بالجيش على حساب التنمية الاقتصادية والتطور . وهناك بعض الدول النامية ، خاصة منتجة النفط ومصدرته ، ليس لديها مثل هذه القيود الخطيرة للموارد ، بل هي الاستثناء لا القاعدة . (فهى بلا شك المشتري البارزة للسلاح) ويعتقد راجو توماس أن القيد الأكبر الذى فرضه اتفاق الدفاع فى الهند (وبخاصة على أسلحة حديثة وتطور لصناعة دفاع وطنى) هو انخفاض التبادل الخارجى المتاح لقطاعات مدنية للاقتصاد .

والمدىونية المتزايدة لدول نامية لمؤسسات اقراض عامة وخاصة تلك التى قد اشير اليها فيما سبق . وبينما تكون هذه المدىونية مدعة جيدا بالوثائق ، فان المدى الذى أدت اليه عن المشتريات المتصلة بالجيش ليس واضحا . وعندما أعطى المعدل الذى تزايدت عنده واردات الأسلحة طوال العقد الاخير وانخفاض مقدار منحة المساعدات العسكرية من المانحين البارزين ، فليس معقولا أن نفترض - على الأقل بالنسبة لبعض الدول - أن العنصر العسكرى لدينها الخارجى يجب أن يكون ضخما . فاثيوبيا - على سبيل المثال - واحدة من أفقر الدول فى العالم ، يعتبرها البنك الدولى الدولة المائنة

وخمسا وعشرين من مائة وست وعشرين دولة (أى قبل الأخيرة) • ومع ذلك فقد استوردت إثيوبيا في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ أسلحة بنحو ألف وخمسمائة مليون دولار من الاتحاد السوفيتي وحلفائه • ويحاول بعض الاقتصاديين الأرجنتينيين أن يبرهنوا على أن العنصر العسكري لدين الأرجنتين هام وذلك على الرغم من أن من الصعب الحصول على بيانات دقيقة •

وفي نفس الوقت فإن الديون المتصلة بالجيش يجب أن تطرح لنظره فاحصة • ففي نهاية العقد الثامن أزدحت يبرو اقتراضاتها الدولية لتدفع ثمن مشتريات أسلحة أجنبية ، من الاتحاد السوفيتي ، بينما كان الاقتراض في الاعوام من ١٩٦٨ الى ١٩٨٠ لتمويل استثمار يقدر بأكثر من ٥٠٪ من مديونية بيرو • وفي غضون عام ١٩٧٩ كان ما استوردته الأرجنتين من بين جميع دول أمريكا اللاتينية أكثر (بدولارات متداولة) مما استوردته البرازيل • وحتى الآن قد سجل أن البرازيل قد انفتحت في عام ١٩٧٩ ٢٠٠ مليون دولار على أسلحة تقدر ب ١٪ فقط من إجمالي الواردات • واعتماد البرازيل على نفط مستورد هو في الوقت الحاضر عبء اقتصادي أكثر خطورة •

الاستثمار :

وحتى اميل بنوا الذي اعتقد أن اتفاقا عسكريا ككل يحفز تنمية اقتصادية في العالم الثالث اعترف بأن :

اتفاقا في اتفاق الدفاع قد يتحول الى موارد لاستثمارات أخرى سوف تدخل بطريقة أخرى في استثمار ...

والى المدى الذى يستخدم موارد لتوذيح صناعي للدفاع (سلع مصنعة غير الأطعمة التي يمكن أن تسد ثمن السلع المستوردة) ، كان يمكن الحصول عليها الى حد كبير من برنامج الاستثمار ، لأن ذلك يمكن أن يكون أينما يوجد جزء كبير من موارد في التناول من هذا الطراز فعلا •

وقد ذكر أنفا أن استثمارا ، على الأخص ، استثمار رأس مال كثيف ، احتل مرتبة رئيسية في استراتيجية التطور الغربي منذ العقد السادس • ونقاد هذه الاستراتيجية على صواب أعظم بالتأكيد في مناقشة أن : استثمار رأس المال بعيد عن كونه المصدر الوحيد أو حتى الأكثر أهمية للإنتاجية المتزايدة ، ومن ثم التنمية الاقتصادية • ومع ذلك فإن مقدارا ما من استثمار رأس المال ضروري لحدوث التنمية الاقتصادية • وهناك دليل على أن الاتفاق العسكري يعوق هذه العملية على الأقل في بعض دول نامية وفي دراسة الحالة لاقتصاد المغرب هناك تأكيد على :

تشكيل رأس مال ثابت ضخم يتلقى دفعة سليبا من زيادة في الأرباح العسكرية ، فهذه التآكل واضح جدا في دولة مثل المغرب التي تنص احساسا بالغ الشدة بضغط التكاليف • وإن تخفيفا في جهد عسكري وطني يقود الى زيادة يمكن تلديرها في تشكيل رأس مال ثابت ضخم •

وبينما يكون للدولة دور صغير فقط في تمويل الاستثمار ، فمن الصعب القول بان اتفاقات عسكرية قد تمت على حساب الاستثمار . فان الجيش التشيلي قد خفض بطريقة متطرفة ، دور الدولة في تمويل التنمية لاسقاط حكومة اللندى . وثمة مسئولية رئيسية بالنسبة للاستثمار قد اقيمت على عاتق القطاع الخاص . وهكذا ، فبينما ارتفع الاتفاق العسكري ، الى حد بعيد ، منذ عام ١٩٧٣ بأجال غير مشروطة فان مستويات الاستثمار الكلى في تشيل قد ارتفعت أيضا .

بعض نتائج غير مباشرة :

لقد لخصت المناقشات السابقة عددا من التفاعلات بين الاتفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في الدول النامية . وكانت على كل حال ، تقريرا شاملا لا يمكن أن يؤخذ للتدليل على ما يكون عليه الميزان لهذه التفاعلات - على الأرجح - بالنسبة لاية دولة ، خاصة وان عدة دراسات حالة أجريت بعمق ، وتقترح أن النتيجة الكلية للاتفاق العسكري على الدولة التي نحن بصدها تكون سلبية .

وهناك اتجاهات غير مباشرة عديدة أيضا افترض فيها أن الاتفاق العسكري يمكن أن يحفز التنمية والتطور لاقتصاديات العالم الثالث ومجتمعاته . وفي الواقع فان بعض المحللين قد اعطوا هذه النتائج أهمية أكثر من العوامل المؤثرة المباشرة . وسوف يبحث القسم التالي ثلاث علاقات : (أ) تحسين جهد حصيللة الضرائب . (ب) توفير الخدمة . (ج) تعزيز التصنيع .

(أ) تحسين جهد حصيللة الضرائب :

لقد اقترح محلل هندي للاتفاق العسكري والتنمية ، وهو فيد غاندى ، أن فترات تستغرقها حروب وارتفاع الاتفاق العسكري يمكن أن يكون لها بعض نتائج مالية قصيرة ، وطويلة الأجل ، مفيدة . فالنتيجة طويلة الأجل تحدث عندما تبقى حكومة ، رفعت مستواها الضريبي لمساعدة تمويل الاتفاق العسكري الاضافي ، على معدلات الضريبة بمستوى أعلى ، بينما ينخفض الاتفاق العسكري أو يمانى حالة هبوط عن المستوى . وتتضمن النتيجة قصيرة الأجل قدرة الحكومة على أخذ بعض الدخل الاضافي للجهد العسكري وتستخدمه في أغراض تنمية وتطور غير عسكرية .

وقد فحص غاندى التجربة الهندية واكتشف أنه : بينما رفعت الحكومة الهندية معدلات الضريبة أثناء فترات الحرب (١٩٦٢ - ١٩٦٤ و ١٩٦٥ - ١٩٦٦ و ١٩٧١ - ١٩٧٢) ، كانت نتيجة هذا على التنمية الاقتصادية والتطور في الهند أقل . وقرر أن النتيجة المالية طويلة الأجل لا يمكن تطبيقها على الحالة الهندية ، لأن جهد دخل الهند قد ضعف فعليا بعد كل حرب . ولم تبد النتيجة القصيرة الأجل مؤثرة ، لأن جزءا كبيرا جدا لجهد الدخل المزاد خلال سنوات الحرب حتى في السنوات الأخيرة

كان يمتص دائما عن طريق الدفاع ، وربما اتبعت دول أخرى ، بلا ريب ، سياسات مختلفة وتحققت لها نتائج تنمية وتطور ايجابية . ودراسات عن دول خاصة يمكن أن تقرر هذا فقط .

(ب) توفير الخدمة :

وثمة دراسة وحيدة فيما يتعلق بالانفاق العسكري وتكوين الخدمة (أو العمالة) مؤداها أن تدريبا تربويا ومهنيا يتلقى في الجيش ، يستطيع الى درجة ما ، أن يسهم في تطور اقتصادى واجتماعى ، حالما تتخلى دائرة الموظفين العسكرية عن الخدمات وتدخل في نطاق الاقتصاد المدنى . والسؤال الأول الذى يجب أن يسأل عند تقويم هذه الدعوى هو ما اذا كان لدى الدولة التى نحن بصددھا قوات مجندة الزاميا أو قوات عسكرية محترفة . فاذا كان لديها قوة محترفة ، فإن فوائد التدريب على الاقتصاد المدنى سوف يخفص الى حد بعيد ، نظرا الى أن المتدرب سوف يقضى وقتا كبيرا من حياته النشطة في الجيش . وكثيرا جدا من الدول الافريقية ، على سبيل المثال ، لديها قوات مسلحة محترفة .

وقد أكد اميل بنوا الى حد بعيد على الدعوى بأن تدريبا مهنيا يتلقى في الجيش قد يجعل المجندين الزاميين سابقين مهارات قد تجعلهم ، بخاصة ، مفضلين لدى مؤسسات صناعية أو تلك التى تمكنهم من أن يصبحوا فلاحين (نموذجيين) . وهناك عدة نقاط تحتاج الى أن تؤخذ بعين الاعتبار هنا . ففي دول يكون فيها معدل البطالة المدنية مرتفعا تماما أو حيث تصمم صناعات لتكون ذات رأس مال كثيف ومدخرة لعمل ما فإن فوائد مثل هذا التدريب تكون منفية . وقد استخدم بنوا حالة الهند ليدعم مناقشاته ، مشيرا الى برامج تدريب عسكري مكنت الجنود الهنود من أن يصبحوا مهرة في الطباعة وتجليد الكتب والحدادة والسككة والحرف المعدنية وهلم جرا . والأكثر أهمية في المناقشة أن بنوا ، بوجه عام ، قد مال الى المغالاة في فوائد مدنية مميزة قدمها هؤلاء المسرحون من الخدمة العسكرية ، بسبب الحاجة الى أعمال موزعة على نحو كاف في الاقتصاد الهندى .

وبقدر العناية بتدريب عسكري مهىء للاحين (نموذجيين) فإن هذا الدافع لطاقة بشرية سوف ينطبق بدون شك فقط على دول كان فيها الجيش منهكاً في زراعة طعامه ذاتيا أو ربما في تحسين نشاطات زراعية بموجب برامج عمل مدنية وفي دول حيث توجد تركيبات اجتماعية جائرة انضمت الى تركيز ثروة وموارد منتجة في أيدي صفوة ريفية صغيرة نسبيا ، ومع ذلك فانه من غير الواقعى افتراض أنه : ولأن شخصا يتوفر له تدريب ، يجب أن يحوله هذا التدريب الى فلاح (نموذجي) سوف يكون لديه الوسيلة لامتلاك أرض وماء وسلف واعانات زراعية أخرى ليصبح أحد الفلاحين . وينتج الجيش في الهند بعضا من طعامه ذاتيا على الأقل .

ويناقش بعض المحللين للاتفاق العسكري والتنمية الاقتصادية في الدول النامية أنه بعيدا عن توفير الخدمة ، فإن اتفاقا متصلا بالجيش يحول نسبة هامة من الجزء الأكثر إنتاجا من الناحية الاقتصادية لقوة العمل المذكور - من سن ١٨ الى ٤٥ عاما -

وقد اتخذ محللون آخرون وجهة النظر المضادة • فيترد ديفيد هوتز أن : انصرافا الى صناعة لا يحتاج الى قدر كبير من عمل •• وعلاوة على ذلك ، فيبينما تطلب قطاعات عامة ومن الدرجة اثنا عشر اتملا ماهره وغير ماهرة على حد سواء ، فلا تستطيع انتاج طلب كبير كافي للإمادة من مورد كل ٥٠٠٠ ••••• يمكن أن يستنتج اذا أن الطلب العسكـرى لعمل يسبب انتـيـبة افضاره اـدلـل بـخـير عـلى تـنـاـج التـطـور ، نـظـرا إـلى أن فـائـض العـمل اـدسـاسـي مـتـصـل الـوـجـود •

وبينما يوجد هناك بالتأكيد هدف عام لفائض العمل في الدول النامية ، فسيكون هناك خطأ في افتراض أن صراعات خطيرة لا يمكن أن تتطور بين القطاعات العسكرية والمدنية للاقتصاد • وقد قرر ترهال أنه في الهند ، فيما يتعلق بعدم سد حاجتها من فئة العمال المهرة ، فإن قطاع الدفاع كان (في منتصف العقد السابع) في حالة منافسة قوية بوضوح مع القطاع المدني ، وفي دولة تحاول أن تنشئ تدريجيا ويجهـد صـنـاعـة عـسـكـريـة كـبـيـرة ومـتـنـوعـة ، فإن مثل هذا الوضع يجب ألا يدعو الى الدهشة • ففي حالة غانا - يوضح هوتز : أن الطلب على العمل في الجيش لا يتعارض مع متطلبات المدينة •

التصنيع :

ووجه آخر من الاتفاق العسكري ، الذي يقال انه مفيد لعملية التطور هو أن انشاء القطاع العسكري تدريجيا ويجهـد يمكن أن يعزز تصنيـعا • ولأمر ، يقال ان مؤسسات عسكرية تدعم انشاء قاعدة صناعية لدولة تدريجيا ويجهـد ، لأنها تود أن تكون قادرة على انتاج مواد عسكرية محليا لتجنب اعتمادها على مصادر أجنبية لسد حاجتها ، ولأمر آخر ، يقال ان أنظمة صناعية وطنية للأسلحة تجبر دول العالم الثالث على تطوير مهارات هامة وتوفر ادخارات تبادل خارجي وتساعد دولة على أن تكون وثيقة الصلة بالتكنولوجيا الحاضرة •

وهناك عدد من الأسئلة التي يجب أن يجاب عليها ، عندما يقوم الانسان بالدور الذي تلعبه الصناعات العسكرية في تطوير الدول • وسوف تركز هذه المناقشة على ثلاث نقاط رئيسية :

هل يؤثر الاستثمار في صناعة عسكرية في القطاع المدني ؟

هل الاستثمار في القطاع العسكري ذو فائدة اقتصادية أو هو استنزاف اقتصادي بالنسبة للدولة ؟

ما هي تورطات الاستثمار العسكري بالنسبة للتطور ؟

الصناعة العسكرية والقطاع المدني

هناك على الأقل ثلاثة اتجاهات يمكن أن يتوقع الانسان منها أن صناعة ما تؤثر في القطاعات المدنية . فاول كل شيء ، تستطيع صناعات عسكرية أن تشتري وبذلك تشجع الانتاج من مواد من السوق الوطني . ويستنتج ديفيد هونز أن « النتائج المضاعفة » لصناعات الدفاع في معظم الدول النامية يعنى الدرجة التي تحفز بها انفاقا على صناعة عسكرية طلب منتجات محلية ، وبذلك تدعم التنمية الاقتصادية . وفيما يتعلق بالهند التي يعتبرها هونز وحدة من دول نامية قليلة ، استطاعت أن تدعم صناعة عسكرية فقد أكد ترحال أن مازال هناك انفصال تام واضح بين قطاعات صناعية عسكرية وقطاعات صناعية مدنية في نهاية العقد الثامن . وقد أكدت آن شولز أن وضعاً مماثلاً قد وجد في ايران في غضون العقد الأخير .

والاتجاه الثاني الذي قد يؤثر به القطاع العسكري في القطاع المدني هو تشجيع توفير صناعات جديدة . وليس هناك انكار بأن صناعات معينة قد أقيمت في دول نامية ، بسبب استخداماتها العسكرية : فصناعة النسيج في جمهورية كوريا قد حققت انطلاقها على نحو رسمي حينما قررت انتاج ملابس عسكرية وطنية ويقال ان جيش الأرجنتين كان ذا اثر في اقامة صناعة الحديد والصلب المحلية . وفي الهند تنتشر الآن شركات الالكترونيات العسكرية في سوق مدني لانتاج أجهزة ارسال وأجهزة راديو أو تلفزيون مستقبلية ومعدات ملاحية مساعدة . وفي المجموع ، فنحو نصف الانتاج لتسع شركات قطاع عام للدفاع المملوكة للحكومة الهندية تصنف بأنها غير عسكرية . وبالإضافة الى منتجات الالكترونيات ، فان مواد منتجة لاستهلاك مدني تتضمن معدات وعربات سكة حديد وسفن . ومن المتحتم ، بوجه عام ، أن أكبر منتجي العالم الثالث للأسلحة هم من يستطيعون توقع الافادة بهذه الطريقة من صناعة دفاعهم الوطنية .

التكاليف الاقتصادية وفوائد التصنيع العسكري :

وقرر هونز في دراسته لاقتصاديات الانفاق العسكري في معظم الدول النامية أن تكاليف توفير صناعات دفاع وطنية في دول العالم الثالث تلبو أنها تحول دون تنميتها . والتكاليف التي تعرف عليها هونز تتضمن اغاثات كبيرة من تمويل وطني (حيث يتم حسب اعتمادات من أغراض أخرى) وموارد خام خاصة ، يجب أن تستورد عادة (مع وجود تبادل خارجي أقل لواردات أخرى) .

وكثيرا ما يقدم مبررا وحيدا بالنسبة لتطوير صناعات أسلحة في دول العالم الثالث وهو مدخرات التبادل الخارجي ، التي سوف تتيح الفرصة لقيام مثل هذه الصناعات ، حيث لا يكون ضروريا بعد ذلك استيراد جميع أسلحة الدولة من الخارج . وفي الحقيقة ، فان انتاجا وطنيا ليس بالضرورة مرتبطا باتفاق تبادل خارجي منخفض فيما يتعلق بمواد متصلة بالجيش . وحتى الهند التي سارت شوطا

طويلا نحو هدفها بشأن اكتفاء ذاتي في انتاج الدفاع ، لا يزال لديها نفقات تبادل خارجي متصلة بالدفاع . ولأمر ، فان مادة خاصة وعناصر أساسية يجب أن تستورد حتى الآن وأن يتعامل بترخيص انتاج من شركات أجنبية . وبالإضافة الى ذلك ، فان صناعة الدفاع الهندية لا تستطيع انتاج الكمية الكبيرة لبعض مواد يحتاج اليها الجيش فالسفن والطائرات والأسلحة الأخرى يجب أن تستورد حتى الآن . ويعتبر بعض المحللين أن اتفاق تبادل خارجي هو قيد خطير على التنمية الاقتصادية .

وقضية الصادرات وثيقة الصلة بالموضوع هنا ، فصناعات الدفاع ، حتى في الدول الصناعية ، تعتمد كثيرا على صادرات لتظل قابلة للنمو اقتصاديا . وبالإضافة الى ذلك فان صادرات الأسلحة تستطيع أن تسترد التبادل الخارجى الذى يحتاج اليه فى انتاج أسلحة وتحسن وضع ميزان مدفوعات الدولة . فصادرات الأسلحة البرازيلية قد اتسعت بسرعة فى سنوات حديثة ، وقد وجد مبررا واحدا لتشجيع البرازيل على اتساع صادرات الأسلحة هو كسب التبادل الخارجى ليساعد

موازنة فاتورة استيراد النفط البرازيلى . ولم تصدر الهند حتى الآن كثيرا جدا من انتاج صناعة دفاعها ، الا أنها لكى تفعل هكذا ، سوف يكون ذلك مفهوما بوضوح من وجهة النظر الاقتصادية القومية بكل معنى الكلمة ومن وجهة النظر الاقتصادية الدولية ، يجب على الانسان أن يسأل كم عدد المصيرين الذين يستطيع العالم أن يساعدهم وطنية . ومن وجهة النظر الاستراتيجية السياسية ، فمن الأهمية بمكان أيضا أن يؤخذ بعين الاعتبار أى تأثير سيكون لاتساع التجارة الدولية فى الأسلحة على السلام والأمن العالمى والاقليمى . وعلى الرغم من أن تشجيع تصدير الأسلحة قد يساعد دولا خاصة على التغلب على بعض مشكلات تبادلها الخارجى وميزان مدفوعاتهما فى البداية ، فان هناك مبررا قويا للاعتقاد بأن نتائج اقتصادية وأمنية طويلة الأجل لمثل هذه السياسة ستكون سلبية .

الاستثمار فى الصناعات العسكرية والتنمية :

هناك أوجه عديدة لهذه العلاقة لا يستطيع استكشافها ؟ وسوف يناقش هنا اثنان منها : طبيعة السلع المنتجة والاختيار بين عمليات انتاج رأس المال والعمل

وحتى فى الولايات المتحدة فان الدوافع المدنية لصناعات عسكرية أقل نسبيا بمقارنتها بالنقد المنصرف على الحصول على السلاح ، وفى اقتصاد حيث لا يزال المواطن والمواطنة العاديان يحاولان اشباع حاجتهما الأساسية يبدو أن نتائج الدوافع يجب أن تكون أقل تماما . وان لمن اليسير أن ندرك أن توفير صناعة نسيج يمكن أن تكون فى صالح السكان المحليين بدرجة كبيرة جدا (مع افتراض أن انتاجه يباع محليا وأن الشعب يستطيع القدرة على شراء انتاجه) . ولما كانت المواد العسكرية تزيد بالصقل التكنولوجى ، فان دوافع إيجابية بالنسبة للسكان المدنيين يجب أن تتناقص بالضرورة

والاهتمام الذى أكد حديثا فى الصين بخفض النفقات العسكرية لجميع الأنواع وزيادة الانتاج للصناعات الخفيفة والزراعية للمساعدة على العودة الى وضع سوى ، ليوحى بأن صناعات عسكرية هناك لم تحدث نوعا من الانتاج الذى يتطلبه الاقتصاد ككل .

ومقدار كبير من المشكلة يكمن فى الحقيقة بأن ما تحتاجه أغلبية شعوب العالم الثالث هو مستهلك أساسى للسلم ، بحيث تستطيع القدرة على شراء هذه السلع . وليست التكنولوجيا المستخدمة فى صناعات عسكرية عديدة ملائمة لانتاج أنواع السلع أو الأعمال التى تحتاجها مجتمعات العالم الثالث . وحتى عهد قريب نسبيا ، فإن شعوبا عديدة منهمكة فى التنمية قد اكتشفت أن تجربة تاريخية تؤكد أن تحولا تركيبيا مبنيا بالدرجة الأولى على صناعة هي شرط ضرورى للتطور الحقيقى . وسيكون نوع التكنولوجيا ، التى قد تستخدم فى التأثير على هذا التحول من النوع المستخدم فى الدول الصناعية (شرقا وغربا) .

وهذه الاستراتيجية للتطور قد هوجمت طوال العقد الأخير أو حوالى ذلك ، ولسبب ملالهم ، كما شرح كيث جريفن :

كانت النتائج (بانخفاض لصالح الصناعة) أرباحا عالية بالنسبة للطبقة الرأسمالية وتكاليف مرتفعة بالنسبة للاقتصاد ككل ، وألحانا مرتفعة بالنسبة للمستهلك وشروط تجارة غير ملائمة للملاح وعم تشجيع مشروعات صغيرة ، وخاصة تلك التى فى مناطق ريفية . واتسع الانتاج الصناعى فى الحقيقة بسرعة فى دول عديدة .

وقد نادى نقاد استراتيجية تطوير الصناعة المكيفة خارجيا باستخدام تكنولوجيا مناسبة لمعامل الموهبة الطبيعية والحالات البيئية لدول خاصة . والتصنيع القائم على أساس صناعات عسكرية لا يستطيع تزويد هذا النوع من البديل التكنولوجى . وعلاوة على ذلك ، فإن الوجود لصناعة عسكرية بعينها يخفض الاحتمال القوي بأن مثل هذه البدائل سوف تتطور ، نظرا لأن الصناعات العسكرية تمتص كثيرا جدا من الموارد المالية وقدرة بحث الدولة .

خاتمة

ان القسمين الأولين من هذه المقالة كانا معنيين بالعلاقة بين الاتفاق العسكرى والتحفيز للطلب والتضخم المالى وتعزيز الاستثمار والميزان التجارى والاستخدام لتبادل خارجى وتحسين جهد حصيلة الضريبة وتوفير الخدمة والتصنيع . وهناك دليل على أن اتفاقا عسكريا يمكن أن يكون له نتائج ايجابية وسلبية على -- حد سواء -- على اقتصاد دولة نامية وأنه من الضروري استبصار هذا الناتج جيدا لكى ندرك الكلفة الراجعة فى كفتى الميزان . وفى معظم الفئات التى فحصت ، عندما اختبرت افتراضات عن واقع العالم الثالث ، كانت النتائج الاقتصادية للاتفاق العسكرى سلبية . وحيثما كان هناك نتائج ايجابية ، فهذه تنجى الى أن تكون صغيرة نوعا ما .

والى المدى الذى فيه الاتفاق العسكرى لا تدعم التنمية الاقتصادية ، يجب أن تذكر أن التنمية الاقتصادية يجب ألا ترتبط على نحو أوتوماتيكى بالتطور الاجتماعى الاقتصادى . فالأخير يعنى بالفقر المستأصل فى مجتمعات العالم الثالث على جميع المستويات ويتوفر ضرورات الحياة الأساسية (طعام وملتجأ وماء نقي وعناية صحية وتربية) لجميع أعضاء المجتمع .

والتباين بين معدل تنمية عال للبرازيل فى أواخر العقد السابع وفى وقت مبكر من العقد الثامن وتوزيع دخلها المعوج ، على نحو متزايد ، قد نوقش آنفاً . وبلغت معدلات حقيقية للتنمية الاقتصادية فى باكستان ٧٪ سنوياً فى العقد السابع . وكانت باكستان تعتبر « قصة نجاح » لتطور عظيم . والى أى مدى حدد هذا النجاح ، على وجه الضبط تفسره ، على كل حال ، الحقيقة بأنه فى عام ١٩٦٨ سيطرت اثنتان وعشرون من أغنى الأسر فى باكستان على ٦٦٪ من الممتلكات الصناعية وعلى ٧٠٪ من اعتمادات التأمين ، وعلى ٨٠٪ من جميع ممتلكات البنك . وعند النهاية الأخرى من الطيف الاقتصادى . تؤكد أيضاً تقديرات حفرة على أن ٢٥٪ من الشعب الباكستانى يعيشون دون حد الفقر . وتؤكد تقديرات أخرى أكثر ارتفاعاً ، أن فوق ٥٠٪ من السكان يعيشون فى فقر .

وبالنسبة لحكومة جمهورية كوريا ، فإن لها رقماً قياسيماً جيداً فى الجمع بين التنمية الاقتصادية السريعة والتوزيع الواسع - ولكن باعتدال - ، لفوائد تلك التنمية . وبعض المحللين للتطور مرتابون فى بعض الإحصاءات . فالبائانات الرسمية، على سبيل المثال ، تؤكد تضيقاً فى ثغرة الدخل بين المناطق الريفية والمدينية فى العقدين السابع والثامن وحجة ملائمة يمكن أن تعزز بأن العكس تماماً قد حدث . ويعنى اعتماد خطير على امرأة عاملة تخرج على نحو هزيل ، فى قطاعات هامة مثل الالكترونيات والنسيج والسياحة أن من ٧ الى ٨٪ زيادة فى الأجور الحقيقية تطالب بها الحكومة فى نهاية العقد الثامن قد حصرت ، على الأرجح ، فى أعمال صغيرة نسبياً .

ولأن هذه الأمثلة توحى بأن الاتفاق العسكرى لا يحدث التنمية الاقتصادية ، لأن أفقر أعضاء مجتمعات العالم الثالث هم ، على الأرجح ، الأقل إفادة من هذه التنمية وبالإضافة الى ذلك يمكن أن يمانوا الى حد بعيد من النتائج غير الملائمة للاتفاق العسكرى ، مثل التضخم المالى . وما هو أكثر من ذلك ، فإن الاتفاق العسكرى يمكن أن يفاقم مشاكل بنىوية تجابه اقتصاديات العالم الثالث . وحيثما يتم الحصول على مادة عسكرية من الخارج ، فإن دولاراً سوف تفسجج على زيادة التكييف الخارجى لاقتصادياتها ، لكى تدفع ثمنه . وفى حالات كثيرة ، عندما يخصص إنتاج أكثر ليقى بالضرورات الخاصة بالأسواق الخارجية ، يصبح الأمر أكثر صعوبة أيضاً ، لأسباب مختلفة ، لاشباع متطلبات السوق الوطنى بالنسبة لمتطلبات الطعام أو الاسكان

والعناية بالصحة • وهلم جرا • فالتكليف الخارجى المتزايد لاقتصاديات العالم الثالث يتجه الى أن يعنى أن جزءا أفقر من السكان يرى نصيبه من الثروة القومية فى حالة ركود وانخفاض ، بينما تصبح الأجزاء الأغنى أكثر غنى •

وان البرازيل وباكستان وجمهورية كوريا كانت تحت حكم الجيش ، عندما أحدثت أعجوبتها الاقتصادية • وهذا يجب ألا يدعو الى الدهشة ، بآية حال ، نظرا لأنها كيفت خارجيا • فتصنيع رأس المال الكثيف ، الذى أخفق فى الوفاء بالمتطلبات الأساسية لأقسام كبيرة من سكان العالم الثالث ، يمكن أن ينجح ، على الأرجح الى حد بعيد ، حيثما يستطيع تقييد مطالب الأغلبية • وقد كان الجيش منهمكا دائما فى حكم ما يسمى الآن والعالم الثالث • والآن فإن نصف هذه الدول تقريبا تحكمها حكومات يمثل الجيش فيها عنصرا مسيطرا • وفى حوالى نصف هذه الدول يتحكم الجيش فى الحكومة فى الواقع وفى النصف الآخر يسيطر المدنيون عليها اسما •

الاتفاق العسكرى يساعد على دوام الواقع القائم عن طريق عقوبة الجيش ضد منافسيه السياسيين المدنيين والبيروقراطيين • وببساطة ، فإن اقضاء الجيش عن السياسة لن يحل أية مشاكل اقتصادية لتطوير الدولة ، ومع ذلك فنظرا الى أنه كثيرا ما يكون هناك اتجاه الى عدم وجود تفاوت كبير جدا بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى تنتهجها حكومات يسيطر عليها الجيش وتلك التى تنتهجها حكومات يسيطر عليها المدنيون •

وانها ، على كل حال ، خطوة أولى نحو حل هذه المشاكل • فالتأثير الذى يكون للجيش على تطوير البنية الاقتصادية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية لدول العالم الثالث ، لأكثر أهمية ، على الأرجح ، من التأثير الذى يكون للاتفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية • فالحكومات التى يكون فيها الجيش عنصرا مسيطرا فى مكنتها – باحتمال أكثر – أن تستخدم القوة لمنع هذه التغيرات البنوية ، التى يجب أن تتم ، اذا كان فى الامكان حدوث تطور اجتماعى اقتصادى أكبر مما تحدته حكومات مدنية • واذا أمكن لاستراتيجيات تطور بديل أن تحصل على فرصة فى أى وقت ويتم تحقيقها ، فيجب على جيوش العالم الثالث أن تترك ميدان التنافس السياسى •

التكنولوجيا العسكرية والاعتماد على النفس: الهند والصين

ملحة :

تكمّن أسباب الحرب في أعماق العقل البشري الخفية . ومع ذلك تدخل وسائل قيادة الحروب في مجال الحسابات الفعلية . وحتى عهد قريب جدا كانت هذه الحسابات تستخدم كل التكنولوجيا المتاحة لها . ولكن مع قدوم التكنولوجيا المستحثة علميا ، وبطريقة مخططة حدث تغير فرعي في أساليب الحرب . ففي الحرب العالمية الأولى استنبط العلماء أساليب تكنولوجية لمقاومة أسلحة العدو ، ثم كانت خطوة واحدة كفيّة باستنباط أسلحة جديدة . وشهدت الحزبان العالميتان في هذا القرن الكثير من الاختراعات ، والاختراعات المضادة ؛ ولذلك سميت الحرب العالمية الأولى « حرب الكيمائيين » ، والثانية « حرب الفيزيائيين » . ولكن كل هذه الاختراعات والاختراعات المضادة كانت في نطاق حرب دائرة . وشهد العصر الذي أعقب الحرب العالمية الثانية تغيرا نوعيا آخر يتمثل في « الحرب الباردة » التي أوجدت بعدا جديدا في الأعمال الحربية في أوقات السلم ، بدأت فيه التكنولوجيا المستحثة علميا مقترنة بالانشآت الصناعية لدى الخصوم تختبر وتطور أساليب الحرب على نطاق واسع .

بقلم : جيرو ديشينكار

مُدرّس في الدراسات اليابانية والصينية ، زميل بمركز « دراسة
المخيمات النامية » ، رابيوير رود ، نيودلهي ، رئيس تحرير
صحيفة « تشينا ريبورت »
(دلهي) • نشر مقالات في مشاكل الأمن الاقليمي والكل •

ترجمة : أحمد رضا محمد رضا

ليسانس الحقوق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من
جامعة القاهرة ، مدير الإدارة العامة للشئون القانونية
والتفتيشات بوزارة التربية والتعليم سابقا •

وثمة مفهومان يعرفان هذا التنوير : مفهوم نظم الأسلحة ، ومفهوم النظام
الدائم للبحوث ، والتطوير ، والانتاج • وتعتبر نظم السلاح بمثابة توليفة من أسلحة
نوعية جديدة ، وقاعدة مناسبة ، ووسيلة للقيادة والتحكم • وقد ساء هذا المفهوم
الشنون الحربية الحديثة منذ العقد السادس ؛ ونتيجة لذلك حل محل الجندي البطل
في الزمان الماضي ، الجندي التكنولوجي المدرب تدريباً عالياً ليتولى إدارة نظم السلاح
الشديد التعقيد التي تنتجها عملية المتابعة • وما أن يتم العمل في نظام سلاح واحد
حتى يبدأ العلماء والتقنيون ، ورجال الصناعة للحال أعمال البحث والتطوير والانتاج
في نظام آخر أشد تعقيداً وأكثر تكلفة • ونظام المتابعة مستقل تماماً عن أي تهديد
يصدر عن خصم حقيقي أو متخيل ، وأصبح مستقلاً بالكامل تقريباً • ولكن السلاح
قد « يباع » للشعب بتأليف مخططات تهديدية ، أو بالوعد من حين إلى حين بإيجار
عشرات الألوف من الوظائف والأعمال الراحبة ، والعمل للمصالح العام للاقتصاد •

وقد جرت العادة في الماضي أن يقال عن الجنرالات أنهم استمتعوا يواصلون الحرب
الأخيرة في أوقات السلم • ومع ذلك فمع حلول نظم السلاح ، ومواصلة إنتاج الأسلحة،
اعتاد العلماء ، والتكنولوجيون ، ومديرو الصناعات في أوقات السلم الإعداد للحرب

المستقبلية • والواقع أن فكرة « زمن السلم » نفسها قد تغيرت ؛ فالمجتمعات في الوقت الحاضر في حالة تعبئة متورطة في سباق تسلح كمي وكيفي • وكما هي العادة ، لحق النشاط النظري بالنشاط العملي فبدأ « الحظر » الزائف ليس برادع لسباق التسلح فحسب ، ولكنه يدفع أيضا بهذا السباق الى ارتفاعات لم يكن في المستطاع تصورها في التاريخ القديم للجنس البشري •

وأتاح التنظيم العسكري العلمي والتكنولوجي في البلاد الصناعية في هذا القرن ظهور ما نسميه الآن بالعالم الثالث • ففي مستهل هذا القرن أصيب الكثير من بلاد أمريكا اللاتينية بحمي الحروب البحرية • وعندما ظهرت المدرعات والطائرات على مسرح الأحداث ، استعمل هذا البلاء في هذه البلاد • وبعد الحرب العالمية الثانية ، أصيب القوت المسلحة المتضخمة في بلاد العالم الثالث بحمي الطائرات والمدرعات والصواريخ وأخيرا ببيدات الحمي النووية ، وفي هذه العملية ارتفعت باطراد الاعتمادات المالية التي ترصدها هذه البلاد للحصول على الأسلحة ، وخاصة بالعملات الأجنبية النادرة • وتزداد المنازعات بين بلاد العالم الثالث ، وتصير دموية • وتأثرت التنمية بذلك حتما • ونتيجة لذلك ازداد تنمر الشعوب ، مما حمل بعض الصفوة من الحكام على أن يطلقوا القوت المسلحة ضد الشعوب • وانا لحققة مفرغة ، تتمثل في مزيد من الأسلحة ، ونقص في التنمية ، ومزيد من الانشقاق ، وبالتالي مزيد من الأسلحة •

ومن المؤلفون لدى قادة دول العالم الثالث أن يوجهوا اللوم للبلاد الصناعية بشأن سباق التسلح المتصاعد ، والمرتفع التكلفة • ولطالما أكدوا في المحافل الدولية أن بلاد العالم الثالث ليست في وضع يسمح لها بنزع سلاحها قبل أن تعالج البلاد الصناعية بصورة جدية مشكلة السيطرة على سباق التسلح فيما بينها ، وتقدم على نزع أسلحتها هي • وهناك قدر كبير من الحقيقة في الحجج التي يقدمها قادة العالم الثالث ؛ فالدول الصناعية تشجع بالفعل تصدير الأسلحة الجديدة الغالية الثمن الى بلاد العالم الثالث ؛ والدول العظمى تهدد بعض بلاد العالم الثالث مباشرة في تنافسها ، وتزيد فعلا من حدة المنازعات القائمة في نطاق العالم الثالث • وأخيرا فإن المؤسسات الغربية المتعددة الجنسية ، والمجمعات الصناعية العسكرية الاشتراكية تشجع الاتفاقيات التي تمقده بشأن الانتاج بترخيص خاص ، والتي تزيد سباق التسلح اشتعالا بين بلاد العالم الثالث •

ومع ذلك فإن الحجة التي تقلمها هنا هي أن تصدير البلاد الصناعية لسباق التسلح الى العالم الثالث يشكل فقط جزءا من الحقيقة ، أما الجزء الآخر فيتمثل في أن سباق التسلح هنا يتسبب عن تطورات حدثت في نطاق مجتمعات العالم الثالث نفسها ، وعن العلاقات المتنازع عليها بين بلاد العالم الثالث • باختصار ، اذا كان هناك عامل « دفع » ، فهناك أيضا عامل « جذب » • وفي المستطاع أيضا المضي الى أبعد من ذلك والقول بأنه حتى اذا كان على البلاد الصناعية أن توقف تصدير الأسلحة الى بلاد العالم الثالث ، فعلى هذه الأخيرة أن تضاعف جهودها لانتاج أسلحة محلية ،

مع معاونة خارجية أو من غيرها . يؤيد هذا أنه على الرغم من الحظر التام الذي يفرضه « نادى لندن » على تصدير المعدات النووية وطرق استعمالها فإن بعض دول العائمه الثالث يضى قلما فى تنفيذ برامجها الخاصة بالأسلحة النووية .

ان الفرق الأساسى بين البلاد الصناعية والبلاد التى تنتمى الى العالم الثالث هو أنه فى حين ان البحث والتطوير العسكريين فى الأولى يؤدىان الى سباق تسلح على. وسباق التسلح فى الثانية يشجع فيها البحث والتطوير العسكريين . وبهذا المعنى تمر دول العالم الثالث الأكبر حجما والأكثر تقدما بالمرحلة التى مر بها الغرب المتقدم صناعيا خلال العقود الأولى من هذا القرن . ولكن هناك أيضا فروق فى هذه النقطة . ذلك أن الغرب الصناعى كان غنيا نسبيا ، أما العالم الثالث فانه فقير جدا . وكان الغرب يشق طريقه بنفسه فى هذا المجال ، أما بلاد العالم الثالث فانها تسعى الى اللحاق بالنول الصناعية التى توصل التقدم . لهذه الأسباب لا يمكن أن تأمل بلاد العالم الثالث فى تحقيق اعتمادها على نفسها عن طريق البحث والتطوير العسكريين ان هى استمرت فى سباق التسلح مستخدمة أحدث الأسلحة الموجودة فى السوق الدولية . ومن هذا الحين زادت هذه البلاد من استيراد البدائل ، بمجهود وتكلفة كبيرة . هذه الأسلحة سوف تصير عنيفة لأن سوق الأسلحة الدولى سيكون عنده نظم أكثر تعقيدا وتقدما يرضها على هذه البلاد ، ويتسابق الخصوم فى الحصول عليها .

وثمة بلدان كبيران مزدحمان بالسكان ومتقدمان نسبيا ، وهما من بلاد العالم الثالث ، ويتبعان مع ذلك منطق الغرب الصناعى ، وينميان بحثا وتطويرات عسكرية مستقلة ، ويشتركان فى سباق للتسلح مختلف بنوع ما : هما الهند والصين ؛ وبينهما بعض أوجه الشبه ، وكذا بعض الاختلافات الحادة . فالهند ، منذ استقلالها فى عام ١٩٤٧ سلكت خطة استيراد الأسلحة الحديثة ، كما عملت على تطوير بدائل وطنية عن طريق الحصول على ترخيصات بصنعها ، وإجراء بحوث عسكرية . كذلك سلكت الصين الطريق نفسه منذ «التحرير» فى عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٠ ، ثم ارتدت الى هذا الطريق مع بعض التحفظات منذ عام ١٩٧٧ . ولكن بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٧٦ سلكت طريقا مختلفا كل الاختلاف ؛ وبذلت الجهود طوال هذه السنوات الست عشرة لتحقيق اعتمادا كليا على نفسها على أساس استراتيجىة مختلفة اختلافا جديرا ، تتعلق « بحرب الشعب » ، وعلى أساس بحوث عسكرية تقنيا تطوير تكنولوجيا عسكرية مناسبة لها .

الأسلحة وبناء الأمة :

حصلت الغالبية العظمى من بلاد العالم الثالث على استقلالها فى بضعة العقود التى أعقبت الحرب العالمية الثانية . وحكام هذه البلاد هم مجموعة جديدة من الصفوة حلت محل الصفوة التقليدية أثناء النضال ضد الحاكم المستعمر من أجل الاستقلال .

ولم يكن نضال الصفوة الجديدة موجها ضد الثقافة العصرية الأجنبية التي جلبتها القوى الاستعمارية ، ولكنه نضال من أجل السيادة السياسية ، نضال تحالفه الثقافة العصرية . وكانت الفكرة السائدة لدى الفئات الحاكمة الجديدة هي أن مجتمعاتها فقدت السيادة السياسية نتيجة لضعفها العسكري فيما مضى . وعلى ذلك فما أن استعادت بلادها السيادة السياسية - وكان ضعف القوى العسكرية الاستعمارية في آسيا هو الذي تسبب في ذلك - حتى عملت هذه الفئات الحاكمة على معالجة ضعفها ببناء القوات المسلحة على نسق القوات العسكرية القديمة لسيادتها المستعمرين .

ولما كان أفراد الصفوة عصريين ، فانهم استوعبوا فكرة الدولة القومية ، وجعلوا يبنون الأمة تبعا لمتعضيات هذه الفكرة . وأدى هذا الى انشاء مركز سياسى يضم الجماعات والطوائف المستقلة المختلفة الى تألف منها المجتمع النموذجي «العالم الثالث» . وتحول أعضاء الجماعة سريعا الى « مواطنين » مخلصين للأمة ، لهم علم واحد ، وعاصمة واحدة ، ولفة رسمية واحدة ، وقوانين موحدة . ولتحقيق هذا التغير ، تركزت الادارة في أهم مظاهرها . وكان لابد من توحيد الاقتصاد القومي عن طريق الترابط الوثيق مع سائر وحدات البلد . وتركز جمع الإيرادات ؛ وكان اعتماد المصروفات يجرى في البداية بأسلوب مركزي . وأخيرا ، أقيمت الحاميات العسكرية التابعة لرقابة السلطة المركزية في مواقع مختلفة ، باعتبار أنها الضمانات الأساسية للسلطة المركزية ضد أخطار التمرد .

وبالنسبة الى العالم الخارجى ، عملت الدول القومية للحال على تحويل «التخوم» النامضة الى « حدود » ثابتة ؛ وعرف كل الموجودين خارج هذه الحدود ، بغض النظر عن وحدة الجنس أو اللغة أو الثقافة على أنهم « أجانب » وبالتالي يمكن أن يكونوا أعداء . ولكن بسبب هذه الصفات المشتركة ، واجهت هذه الدول القومية مواقف نازعتها بشأنها عسكريا الدول القومية المجاورة ، مما أدى الى توترات مزمنة تطلبت اقامة قوات تحمل أسلحة متقدمة في حالة تآهب مستمر على طول الحدود . وعلى ذلك فمئذ اللحظة التي حصلت فيها الدول القومية في العالم الثالث على استقلالها ، لم تنشأ فقط قوات مسلحة حديثة ، ولكنها في مواجهة قوات جيرانها المسلحة تورطت معهم في سباق تسلح متصاعد .

وفي البداية لم يشكل الحصول على أسلحة من الخارج أية مشكلة خطيرة . وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية كان للقوى العظمى مخزونات احتياطية هائلة من الأسلحة في عدد من بلاد العالم الثالث التي كانت بمثابة محاط مرحلية ، وكانت مستعدة للتخلي عنها بثمن زهيد ، أو بلا ثمن . وأتاحت الحرب الباردة أساسا منطقيا اضافيا لعمليات نقل الأسلحة هذه : فقدمت القوى العظمى الأسلحة لبلاد العالم الثالث أسهاما منها في تقويتها ؛ وقبلت البلاد هذه الأسلحة من أجل أمنها القومي الذى كان مرتبطا في بعض الأحيان بأحدى الكتل المتنافسة .

ولكى تستوعب بلاد العالم الثالث هذه الأسلحة والمعدات ، كان عليها أن تنشئ قطاعا مساعدا حديثا يشتمل على طرق ، واتصالات سلكية ولا سلكية ، وخطوط امدادات ، ووسائل للاصلاح والترميم ، ومنتجآت للتدريب ، واستلزم كل هذا استيراد بضائع وخدمات غير عسكرية من المصادر نفسها . وهكذا فان الترابط الثنائي الذى نشأ على هذا النحو لم يكن فى الوسع انهاؤه لأن « الأمن القومى » فى جو من المنازعات التحررية الوحشية يتطلب دوما أسلحة أحدث ، ووسائل أكثر فعالية لتموين الجند وإيوائهم . وعلى ذلك فحينما تم نقل الأسلحة وسائر العتاد الحربى نقلا حرا ، لجأت بلاد العالم الثالث التى تسلمتها الى سوق الأسلحة العام . ولما كان كل جيل جديد من الأسلحة أكثر تقدما من سابقه ، فقد ترتب على هذا قلب التوازن المزعزع أصلا بين الخصوم فى العالم الثالث ، وتشديد سباق التسليح من حيث الكم والكيف .

ومن الواضح أن سباق التسليح فى العالم الثالث قد زاد أرباح صانعى العتاد الحربى فى البلاد المتقدمة . وكلما زاد حجم العتاد المصدر قلت وحدة تكلفة الأسلحة ، وقل الاتفاق فى ميزانيات الدفاع فى البلاد التى فيها المصانع . والأسواق المصدرة المضمونة هى بمثابة عون مالى لمجهود البحث والتطوير فى البلد الصناعى . فضلا عن ذلك ، فمنذ عام ١٩٧٣ كانت صادرات الأسلحة عاملا كبيرا فى موازنة التكلفة المتزايدة للطاقة من بلاد « الأوبيك » (المصدرة للبترول) ، ولضمان مستوى مرتفع للعمالة فى الاقتصاديات المصابة بالركود فى الدول الصناعية . والأساس الاقتصادى الذى يتمشى مع نظم الأسلحة يشجع أيضا أنواعا أخرى من الصادرات . ولهذه الأسباب اعتادت البلاد التى تصنع الأسلحة بيع أحدث الأسلحة التى لم تستعمل بعد فى قواتها المسلحة .

وثمة اتجاه ينمو فى بلاد العالم الثالث ، وبخاصة تلك التى بها أساس صناعى مناسب ، وذلك بأن تصنع أسلحة بترخيص (من الخارج) ؛ والفرض من هذا تحقيق الاكتفاء الذاتى فى صناعة المعدات الدفاعية . ومع ذلك أثبتت التجربة أن الاكتفاء الذاتى لا يمكن تحقيقه عن هذا الطريق . من أسباب ذلك أن البلاد المتقدمة أو الشركات متعددة الجنسية لا تريد عادة أن تمنح تراخيص لصنع أحدث تصميماتها ، ويجب استيراد هذه كمنتجات نهائية . وثمة سبب آخر ، هو أن قليلا من بلاد العالم الثالث يملك القدرة على صنع الأسلحة المتقدمة . ثالثا ، أن حجم الانتاج المطلوب فى أى بلد من بلاد العالم الثالث صغير لدرجة لا تسمح بتنفيذ الفرض المطلوب من الوجهة الاقتصادية . وحتى مع هذا فهناك بلاد باشرت صناعة الأسلحة بترخيص خاص كخطوة أولى لتحقيق الاكتفاء الذاتى فيما بعد . ولكن اذا لم يوجد أساس قوى للبحث والتطوير يظل الأمل فى الاكتفاء الذاتى غير محقق الى الأبد .

وفى بلاد العالم الثالث أصبحت الأسلحة الحديثة رمزا ساميا ، واكتسبت أهمية

مستقلة تماما عن استخداماتها العملية . وليس عبثا أن نستعرض أحدث الأسلحة في العيد القومي لمعظم بلاد العالم الثالث . والصفوة العسكرية تبحث دائما عن رموز سامية ، وتبرر الحاجة الى مثل هذه الأسلحة بالتمشى مع مستوى الفنون ، أو منع الخصم من الحصول على أسلحة حديثة أو أن يخطط للحصول عليها . وتحدث القوى العظمى عن « ثغرة الصواريخ » ، في حين تتحدث بلاد العالم الثالث عن ثغرة الطائرات ، أو السفن الحربية ، أو الدبابات .

وتأتى الأسلحة المتقدمة معها بأساليب الحياة « العصرية » و « المتحضرة » في أعين الذين يحصلون عليها . هذه الأساليب لا تعزل فقط الصفوة العسكرية ببلاد العالم الثالث عن باقي السكان ، ولكنها تخلق وهما بأن أعضاء هذه الصفوة هم رسل التحديث والحضارة في سائر المجتمعات المتخلفة . وحيازة الأسلحة تتيح أيضا مجالا للرشوة . والسفر للخارج . باختصار ، تتضافر « المصلحة القومية » ، ومطامع الصفوة ، والرغبة الشخصية في العظمة والتوسع ، تتضافر كلها لخلق سباق التسلح ومضاعفته بين بلاد العالم الثالث .

صناعة الأسلحة في الهند

عندما حصلت الهند على استقلالها في عام ١٩٤٧ ، قبلت الصفوة الحاكمة بها كل مظاهر الدولة القومية . وفي الحال صارت الحدود القومية « مقدسة » . وعندما نازعت الدولة القومية الباكستانية الجديدة هذه الحدود في كشمير ، نشبت حرب أدت الى مآزق حرج ؛ ولم يزل النزاع قائما دون حل . وكان لابد أن تتفوق الهند على خصمها عسكريا بفضل اقليمها الشاسع ، وتعداد سكانها ومواردها الاقتصادية ، وقاعدة البحوث والتنمية عندها . ومن ثم اتجهت باكستان الى الولايات المتحدة طالبة المساعدة العسكرية ، وانضمت عضوا في أحلاف عسكرية تمويلها الأخيرة . هذا التصرف دفع الهند الى أن تجارى باكستان فيما حصلت عليه ، وذلك بأن تستورد أسلحة من المملكة المتحدة ، وفرنسا ، والولايات المتحدة . وعلى ذلك بدأ في العقد السادس سباق التسلح بين الهند وباكستان ، ولم يزل مستمرا .

وفي أواخر العقد السادس اشتعل قطاع آخر من الحدود ، وفي هذه المرة بين الهند والصين ، وأدى هذا أيضا الى اندلاع حرب ، ولم يتم حل النزاع . الا أن الأمر في هذه الحالة كان على تقيض الحالة السابقة ، فكانت الهند في وضع عسكري أضعف من خصمها ، ومن ثم اتجهت أولا الى الولايات المتحدة طالبا للمعونة العسكرية ، ولكنها وجدت أن طلبها لم يقبل ، فتقربت من الاتحاد السوفييتي ، وعقدت معه اتفاقية للمساعدة العسكرية تضمنت بعض أنواع الأسلحة التي تصنع في الهند تحت اشراف الخبراء السوفييت . وهكذا دخلت الهند في سباق تسلح نوعي مع الصين ، بدأ في أواسط الستينات ، في حين أصبحت الصين موردة أسلحة لباكستان ، الأمر

الذى ضاعف سباق التسليح الكمي بين الهند وباكستان ، اذ كانت الأسلحة الصينية- أقل جودة من الأسلحة السوفيتية التى حصلت عليها الهند .

وهند قليل تحدثت السيدة غاندى رئيسة الوزراء عن « تهديدات اضافية من المحيط » فى مناسبة ازدياد الوجود البحرى للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى بحر العرب . وجاء تعزيز بحرية القوى العظمى فى أعقاب دخول القوات السوفيتية- فى أفغانستان ؛ وقد أصبح هذا ضروريا كما يزعم الاتحاد السوفيتى بسبب النشاطات المسلحة المدمرة التى تمارسها باكستان والولايات المتحدة والصين فى أفغانستان . وبالأجمال فإن دعم الأسلحة فى الهند يقترن ، فى الظاهر على الأقل بالتطورات العسكرية التى تحدث فى باكستان والصين ، وهنه بدورها ترتبط بالتطورات الجارية خلف حدود باكستان والصين ، وفى نهاية المطاف بالقوى العظمى ، بطريقة أو بأخرى .

ولكن هناك جانبا آخر من الموضوع . ذلك أن دولا قومية كبيرة مثل الهند تعتنق أفكارا خاصة بدورها فى المنطقة ، وهذا أمر مستقل تماما عن « تهديد الأمن » من جانب أى بلد مجاور . وفى حالة الهند ، فإن ما يحفزها الى أن تصبح دولة عظمى حقيقى بأن يستمر حتى اذا لم تكن هناك منازعات على الحدود بينها وبين الصين . وباكستان . وعلى ذلك فإن السبب الحقيقى لدعم الأسلحة قد يختلف بنوع ما .

وفى نضال الهند للحصول على استقلالها ، دافع المهاتما غاندى طول الوقت عن مبدأ « أهيماء Ahimaa ، مبدأ اللاعنف ، ورفض رفضا باتا النضال المسلح ضد الحكم الامبراطورى البريطانى ، ورفض كذلك أن يتخذ الحضارة الصناعية المصرية نموذجا للهند . غير أنه بعد وفاته فى عام ١٩٤٨ ، انتهج خلفاؤه سياسة تستهدف بناء الهند كدولة حديثة لها جيوش قوية وقاعدة علمية وتكنولوجية عريضة ، ومجمعات حضرية صناعية تزداد اتساعا .

ومع ذلك ، ففي العقد السادس ، شعر القادة الذين نشأوا فى ظل غاندى . بالاحباط ازاء رغبتهم فى التوسع فى القوات المسلحة الى أبعد من قدرتها فى عام ١٩٤٧ . والواقع أن المعارضة لم تكن من تذكير الحكومة بتعاليم غاندى بشأن عدم استخدام العنف ، وأرادت خفض ميزانية الدفاع . كذلك كان الوضع الاقتصادى غير ملائم ، والقاعدة الصناعية صغيرة ، والزراعة متخلفة ، والصادرات منخفضة المستوى ؛ وتقصت سريما احتياطات النقد الأجنبى التى تراكمت فى سنوات الحرب . ثم أنه لم يظهر أى تهديد على أمن الهند من أى جانب . وعلى ذلك ففي العقد السادس . بقى الاتفاق على الدفاع عند مستوى منخفض ، اذ كان ١٨ فى المائة من الناتج القومى لاجمالى منذ الاستقلال حتى عام ١٩٥٧ ، ثم ارتفع بين ٢٢ و ٢٧ فى المائة . وبقى . اتفاق الدفاع فى باكستان فى العقد السادس على نفس مستوى نظيره فى الهند رغم ما بين البلدين من عدا . ومع ذلك فقد يكون هذا التماثل فى النسب المثوية من .

النتائج القومي الاجمالي مضللا ، لأن الناتج القومي الاجمالي للهند أكبر كثيرا من نظيره في باكستان ، وارتفع بمعدل حوالى ٥٠٪ فى المائة سنويا فى خلال الخمسينات . وعلى ذلك فان مجموع المبالغ التى أنفقت على الدفاع فى الهند أكبر بكثير مما صرف فى هذا الغرض فى باكستان .

والمقابلة مضللة أيضا لسبب آخر : ذلك أنه بعد تقسيم شبه القارة ، ورثت الهند الغالبية العظمى من المصانع الحربية التى بناها البريطانيون . وفى عام ١٩٤٧ كان لدى الهند ستة عشر مصنعا حريبا تقوم بصنع الذخائر لمختلف الأسلحة المستعملة فى القوات العسكرية الهندية . وبالإضافة الى ذلك كان هناك مصنع فى بنجالور أصبح فيما بعد « شركة هندوستان المحدودة لصنع الطائرات » - أقامته فى عام ١٩٤٠ شركة والشند غيراشند Walchand Hirchand الخاصة لتجميع أجزاء الطائرات . وكان للهند أيضا قاعدة صناعية أكثر تطورا تضطلع بالانتاج المساعد للقوات المسلحة . ولم تكن باكستان تتمتع بأى من هذه المزايا ؛ ولكنها بانضمامها فى عام ١٩٤٥ الى الحلفين العسكريين « الحلف المركزى » CENTO (حلف بغداد) ، و « منظمة حلف جنوب شرق آسيا » SEATO أصبحت قادرة على أن تحصل بلا مقابل على أسلحة متقدمة من الولايات المتحدة ، تفوق كثيرا الأسلحة الموجودة فى مخازن الهند .

وكما ذكرت قبلا ، كان دور الهند فى سياق التسلح يبرره اعتباران : السعى لبناء دولة قوية على أساس الاكتفاء الذاتى ، ومواجهة تهديدات أمنها من ناحية جيرانها . ولعل الباعث الأول هو الذى حفزها لانشاء « شركة الكترونيات بهارات المحدودة » Bel فى عام ١٩٥٤ بالتعاون التقنى من شركة CSF الفرنسية . وفى السنوات الأخيرة ، عقدت شركة الكترونيات بهارات اتفاقيات صناعية « بتصاريح » مع شركات أخرى بالملكة المتحدة ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والولايات المتحدة ، واليابان لانتاج تشكيلة كبيرة من المعدات الالكترونية ، المدنية والدفاعية . غير أن الدافع الحقيقى للحصول على أسلحة على نطاق واسع ، وكذا لانتاج قوى بترخيص (من الخارج) قد بدأ فى عام ١٩٥٦ ، ربما كرد على المخزون المتزايد من الأسلحة المتقدمة فى باكستان . وقدمت الهند طلبات للحصول على دبابات سنغوريون Centurian من المملكة المتحدة ، ودبابات AMX من فرنسا ، وابتاعت قاذفات قنابل كانبير Ouragan ، وطائرات مقاتلة هنتر Hunter من المملكة المتحدة ، وطائرات اوراجان Ouragan وميستير Mystère من فرنسا . وبالإضافة الى هذه المقتنيات الفورية ، عقدت الهند فى عام ١٩٥٦ اتفاقية مع اثنين من أصحاب المصانع البريطانيين ، فولاند Folland ، وبرستول سيدلى Bristol-Siddeley للترخيص بانتاج الطائرة المقاتلة الثفائة « نات » Gnat ؛ وتم بناء المصنع فى عام ١٩٥٩ ، وبدأ التسليم فى عام ١٩٦٣ . وفى عام ١٩٥٦ بدأت فرقة من المهندسين من جمهورية ألمانيا الاتحادية فى الهند تصميم طائرة مقاتلة ثفائة جديدة HF-24 Marut ؛ ومع ذلك فشلت الفرقة فى تدريب مصممين من الهند ، اذ لم يكن هناك سوى القليل

وفي العقد السادس حصل الاسطول الهندى على حاملة طائرات ، وكانت سفينة بريطانية اعيد تجهيزها وسميت I.N.S. Vikaant ، ولم يكن اقتناؤها ردا على أى تهديد بحرى معين من أى عدو مجاور ؛ وكان طول السواحل الهندية وضرورة حمايتها هما السبب الذى قدم تبريرا لهذا الشراء ازاء احتجاجات أحزاب المعارضة على زيادة الاتفاق . ومع ذلك مضى كريشنامينتون فى تنفيذ برنامج لبناء بوارج للأسطول الهندى . وبين عامى ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ أنزل الى الماء ثمانى بوارج بمساعدة تكنولوجيا من بعض الترسانات البريطانية .

وكان لدى كريشنامينتون ، على تقيض وزراء الدفاع الذين سبقوه فكرة واضحة بأن على الهند أن تمضى قدما فى تنفيذ برنامج للاعتماد على النفس فى البحث والتطوير العسكريين ، وانتاج الأسلحة الدفاعية . وأدرك مينون تمام الإدراك ، وهو مندوب نهرو الموثوق به فى الخارج مدى الضغوط التى تتعرض لها الهند فى شأن استيراد الأسلحة ؛ وكان الاعتماد على النفس هو الطريق الوحيد للخلاص من تلاعب القوى العظمى (فى سوق الأسلحة) . غير أن الطريق الى الاعتماد على النفس كان عسيرا ؛ فقد كان التغير التكنولوجى فى فترة ما بعد الحرب سريعا للغاية ، وكان مجهود الهند فى مجال البحث والتطوير هزلا ، والقاعدة الصناعية ضعيفة ؛ ولم تبدأ التنمية الصناعية المخططة الا فى عام ١٩٥٧ مع الخطة الخمسية الثانية . فضلا عن ذلك لم يكن الطلب الداخلى قويا بدرجة تضمن الانتاج الداخلى للكثير من الأسلحة الدفاعية . ومع ذلك كان مينون مصمما على تنفيذ برنامج عسكري للبحث والتطوير ، وجعل بدايات انتاج حربي بترخيص (من الخارج) بمثابة الخطوة الأولى فى سبيل الاعتماد على النفس ، وذلك بتأييد كامل من نهرو ، رئيس الوزراء . وهكذا بدأ العقد السابع مع خطط توسعية قومية للبحث والتطوير فى مجال الصناعة المرخص بها ، والصفقات الفورية . ورفع الاتفاق على البحث والتطوير العسكريين الى حوالى ٩٠ مليون روبية ، أى واحد فى المائة من ميزانية الدفاع . وفى عام ١٩٦١ بديء فى تنفيذ مشروع لتصميم وصنع طائرة تدريب نفائذ طراز HJE - 2500 ؛ وكان المطلوب أيضا تصميم وصنع محرك هذه الطائرة HJ.T-16 Kiran فى الهند . وكان التصميم بسيطا يتناسب مع إمكانيات الهند ، ومن ثم نجح المشروع ، وبدأ تسليم هذه الطائرات فى عام ١٩٦٧ .

أما بخصوص حرب الحدود الصينية الهندية التى اندلعت فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٦٢ ، فإن الكثير من الخطط التى وضعها مينون بقيت حبرا على ورق ، أو أجلت . وظهر على الاقتصاد الهندى انخفاض فى معدل النمو ؛ وكان هناك نقص كبير فى العملات الأجنبية . ولكن الحرب قضت على كل مقاومة لرفع نفقات الدفاع . وبين عشية وضحاها ضوعفت ميزانية الدفاع بمساندة أحزاب المعارضة فى البرلمان بصورة حماسية ، فارتفعت من ٣٠٤٠ مليون روبية فى عام ١٩٦١ الى حوالى ٧٣٠٠

مليون روبية في عام ١٩٦٣ ، أى من ١٩ إلى ٤٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي . ورغم أن مينون أجبر على الاستقالة من منصب وزير الدفاع بسبب انحيازه المزعوم ضد الغرب - الأمر الذى أبان احتمالات التعامل مع الغرب فى شئون الأسلحة - فإن برامج البحث والتطوير العسكرية ، والصناعات المرخص بها ، واستيراد الأسلحة ، استؤنفت بهمة ونشاط ، ووسع نطاقها .

والواقع أن الهزائم التى منيت بها الهند فى حرب الحدود الصينية لم يكن مردها إلى نوعية الأسلحة والمعدات أو كمياتها فى الجانب الهندى . وبوجه عام ، كانت الأسلحة والمعدات فى الجانب الهندى تضارع على الأقل فى تقدمها نظيراتها فى الجانب الصينى ان لم تكن متفوقة عليها . ولم يلجأ أى من الطرفين فى هذه الحرب إلى استخدام القوات الجوية ، كما لم تستخدم الدبابات على نطاق كبير . وبالطبع لم تشترك القوات البحرية فى هذه الحرب . ومع ذلك ففى سياق التسليح الذى نتج عن هذه الحرب ، وضعت الهند خططا للحصول على أسلحة صغيرة حديثة ، وطائرات متقدمة ، وسفن وغواصات حديثة ، ومعدات إلكترونية مساعدة .

وثمة مشروع لصنع بنادق نصف أوتوماتيكية ، وضع قبل نشوب الحرب ، ثم عجل تنفيذه عند ما اشتد التوتر ، وتعاونت الولايات المتحدة تقنيا فى المشروع . هذه البنادق التى أنتجت فى ايشابور أصبحت السلاح الأساسى لمشاة الجيش الهندى . وفى عام ١٩٦٣ أنشئت ستة مصانع حربية للأسلحة الصغيرة والذخائر ؛ ووضعت تصميمات لأربعة مصانع جديدة ، وأنتجت هذه المصانع البندقية ٧٦٢ مم لعمليات الصاعقة ، ومدافع رشاشة خفيفة ، وذخائر . كذلك صمم بالكامل مدفع جيل جديد ، أنتجته المصانع الحربية ، وزودت به الفرق الجبلية الجديدة فى الجيش الهندى .

وفى عام ١٩٦٣ ضمت الحكومة الهندية إلى وزارة الدفاع شركة Limited Praga Tools (شركة ادوات برابجا المحدودة) ، وهى من شركات القطاع العام ، وحصلت الشركة على معاونة من المملكة المتحدة فى إنتاج آلات ميكانيكية لشئون الدفاع . وفى السنة نفسها وضعت خطط لتنفيذ برنامج لبحث وتطوير الطائرات الحربية ، وبخاصة تطوير الطائرة ماروت HF-24 Marut حتى تكون طائرة سوبر سونيك (فوق صوتية - أسرع من الصوت) . ولهذا الغرض سمعت الهند للحصول من المملكة المتحدة على محطة أقوى لتوليد القوة الكهربائية . واختيرت الطائرة اورفيوس ٧٠٣ ، ولكن الشركة البريطانية أرادت أن تدفع الهند ما تكلفته من بحث وتطوير . وطالت المفاوضات ، ولم تصل إلى أية نتيجة . وأخيرا ، ونتيجة لمفاوضات مماثلة مع مصر ، وقعت فى سبتمبر ١٩٦٤ اتفاقية إنتاج مشترك بين الهند ومصر ، فكان على الهند أن تصنع هيكل الطائرة ، وتصنع مصر المحرك . وما لبثت هذه الاتفاقية أن انتهت إذ حرصت مصر بعدم قدرتها على تطوير المحرك . وأخيرا فى عام ١٩٧٠ صنع نموذج أولى للطائرة بمحرك مستورد من إنجلترا ، ولكنها تحطمت فى رحلة

تجريبية قتل فيها أحسن طيار هندي متخصص في اختبار الطائرات . وأخيرا تسلمت القوات الجوية الهندية أربع طائرات أخرى . على أن المشروع لا يعتبر ناجحا .

وفي مقابل ذلك ، نجح إنتاج طائرة Gnat (بترخيص خاص) . غير أن القوات الجوية كانت تريد طائرات أكثر تقدما من طائرة نات التي تنتمي الى جيل الخمسينات . وفي عام ١٩٦٢ بدأت المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي لاستيراد الميج ٢١ (Mig-21) ، ثم للترخيص بانها . الا أنه كان واضحا أن القوات الجوية تفضل الماكينات الغربية . وجرى في السنتين التاليتين مفاوضات مع شركات بريطانية وفرنسية وأمريكية ، ولكنها لم تكن مثمرة . فقط أمكن عقد اتفاقية واحدة مع شركة Sud-Aviation الفرنسية لصنع هليكوبتر «الويت» Alouette (بترخيص خاص) . وأخيرا قبل العرض السوفيتي في عام ١٩٦٤ ؛ وتنص الاتفاقية على توريد طائرات ميج ٢١ في البداية ؛ ثم تجميع الأجزاء الواردة من الاتحاد السوفيتي ، وأخيرا تنتج بالكامل في الهند . وبدأ هذا الإنتاج المرحلي في عام ١٩٦٥ ، وأنشئت ثلاثة مصانع ، الأول في نازك Nasik لهياكل الطائرات ، والثاني في كورابوت Karaput للمحركات ، والثالث في حيدر أباد للإلكترونيات ، وكانت هذه المصانع بصيدة عن بعضها بعضا لأسباب خاصة بالأمن . وبدأ تسليم الطائرات التي جمعت أجزاؤها في عام ١٩٦٧ ، ومن ذلك الحين استمر الإنتاج المرحلي .

وفي عام ١٩٦٩ تشكلت لجنة برئاسة سبرامانيام Subramaniam الذي كان وقتئذ وزيرا للمالية لتخطيط احتياجات القوات الجوية على المدى الطويل . وأوصت اللجنة ببناء « طائرات متطورة تكنولوجيا » حول محطة ثابتة لتوليد القوة ، ولكن لم يكن في الوسع الحصول وقتئذ أو فيما بعد على مثل هذه المحطة . ومن ذلك الحين بقيت الميج والنات بمثابة دعامة للقوات الجوية ، وتلاشت الآمال التي انعقدت على الماروت HF-24 Marut المحلية .

وفي العقد السابع ، حصلت الهند أيضا على دبابات ت ٥٤ ، ت ٥٥ (T-54; T-55) من الاتحاد السوفيتي . وفي الوقت نفسه بدأ في عام ١٩٦٧ بترخيص خاص صنع دبابة فيجايانتا Vijayanta بالتعاون مع فيكرز Vickers بالملكة المتحدة . وفي أواخر هذا العقد كان ٧٠ في المائة من الأجزاء الرئيسية من حيث قيمتها تصنع في الهند . وفي أواخر العقد الثامن كان يتعين إنتاج ٩٥ في المائة من الأجزاء الرئيسية في الهند نفسها ومع ذلك ، وكما هو الشأن في كل صناعة تجرى بترخيص خاص لإنتاج أسلحة متقدمة ، أصبح هذا البند مهما مع بداية الإنتاج المرحلي (التسلسل) . وعلى ذلك ففي أواسط العقد الثامن كان الجيش الهندي يتطلع الى الحصول على دبابة حربية أساسية . ولما كان البحث والتطوير الوطني ولم يزل ضعيفا في إمكانياته ، كان لا مناص من الاختيار بين الدبابات المتوفرة في السوق الدولية . ويبدو وقت كتابة هذه السطور أن الاختيار النهائي سوف يقع على الدبابة السوفيتية ت ٧٢ (T-72) .

وبدأت البحرية الهندية في الستينات تقديم طلبات الحصول على غواصات ، كما أرادت بوارج حديثة ، ولم تبد في ذلك أية أسباب - ولكن يحسن الافتراض بأن اقتناء باكستان مثل هذه السفن يبرر سلوك الجانب الهندى . وكالمستاد كانت البحرية الهندية تفضل السفن الغربية . وبدأت المفاوضات مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة بهمة ونشاط في عام ١٩٦٤ ، ولكن لم يكن أى منهما على استعداد لتزويد الهند بالغواصات . وعلى ذلك اتجهت الهند الى الاتحاد السوفيتى . وفي عام ١٩٦٨ بدأ تسليم الغواصات من طراز ف (F) . كذلك تم فى ذلك الوقت تسليم عدد غير معروف من زوارق الدوريات (خطر السواحل) من طراز OSA . وفي عام ١٩٦٩ اضيف الى الأسطول مدمرتان . وفي عام ١٩٧٠ طلبت أربع غواصات أخرى من المصدر نفسه ، وبذلك بلغ مجموع الغواصات سبعة . وفي عام ١٩٦٥ دخلت الهند مرحلة التوسع فى أسطولها السطحي ، ووقعت اتفاقية مع فيكرز ، وياور Yarrow بالمملكة المتحدة لإنتاج بوارج من طراز ليندر Leander . وفي عام ١٩٦٦ وضعت قاعدة أول بارجة على رصيف حوض بناء السفن بمازاجاون Mazagaon ، وبُنيت سفن الباقية من الطلب الإجمالى ، وقدره ست سفن خلال العقد الثامن . أما طائرات الهليكوبتر وقاذفات الصواريخ ومعدات ال ASW فانها وردت من المملكة المتحدة .

وبالإضافة الى هذه البنود الكبرى ، وقعت الهند فى عام ١٩٦٤ اتفاقا بانتاج بترخيص خاص لصاروخ أتول بهارات ك - ١٣ Bakarat K-13 Atoll (لطائرات الميج) بتصميم سوفيتى . ومع ذلك استمر بذل الجهد فى سبيل الاعتماد على النفس فى صناعة الصواريخ . وعهد بالبحث والتطوير للصواريخ التى تحتاج إليها فروع القوات المسلحة الثلاثة الى شركة «ديناميكيات بهارات المحدودة» Bharat Dynamics Limited التابعة لوزارة الدفاع التى أنشئت فى عام ١٩٦٩ ؛ وبدأ إنتاجها فى عام ١٩٧١ .

وفى عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ارتفع الاتفاق على البحث والتطوير فى الشئون العسكرية الى حوالى ١٣٠ روبية فى السنة ، أى ٢٪ من ميزانية الدفاع . واستخدمت وقتئذ منشآت الانتاج الحربى التابعة لوزارة الدفاع قرابة ٢٠٠٠٠٠ عامل . ومع كل هذا المجهود بقى هدف الاعتماد على النفس أبعد مثالا مما كان . وفى حالة أسلحة المشاة وحدها تحققت الأهداف الأصلية . والمشكلة مع الانتاج المرخص به هى أنه ظل معتمدا على القرارات السياسية التى يصدرها البلد مانع الترخيص . وعلى هذا ، فبعد الحرب الهندية الباكستانية ، أنهت الولايات المتحدة تحويلات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الى الهند وباكستان . لذلك لم يبق للهند من بديل سوى أن تتجه الى الاتحاد السوفيتى ، رغم أن القوات المسلحة الهندية كانت تفضل صراحة المعدات الغربية . ويبدو أن القادة السياسيين الهنود ، بعد أن دخلوا فى مجال الاتفاقيات على الصناعة المرخص بها مع الاتحاد السوفيتى ، أبدوا تحفظات بشأن

زيادة الاعتماد على هذا المصدر ؛ وربما لهذا السبب بدأت الهند ، بعد الحرب الهندية الباكستانية في عام ١٩٧١ مباشرة في البحث عن مصادر بديلة للأسلحة في الغرب .

كانت المشكلة الكبيرة الأخرى في الانتاج المرخص به هي طول فترة انشاء الأصول الانتاجية . ولأسباب واضحة لم يكن في اليسور الحصول من الخارج على التكنولوجيا العسكرية الأكثر حداثة ؛ وكان الموقع الجغرافي للمصانع موضوعا لضغوط سياسية داخلية . وكثيرا ما كانت تحدث انقطاعات في تنفيذ البرنامج بسبب النشاط الصناعي ، وعدم الكفاءة الادارية ، وتأخير الانتاج بسبب الوحدات المساعدة ، وما شابه ذلك . وعلى ذلك فمنذ بدأ الانتاج المتتابع كان السلاح قد أصبح قديم الطراز . وبالإضافة الى هذا طلبت القوات المسلحة معايير نوعية لم يكن بوسع الوحدات الانتاجية أن تفي بها . لذلك لم يكن الانتاج المرخص به قادرا على الحضي قدما بالهند الى وضع الاعتماد على النفس .

ورغم الحرب الهندية الباكستانية في عام ١٩٦٥ ، رأى قادة الهند تهديدا أشد خطورة من جانب الصين ، كما يتبين من « التقرير السنوي » لوزارة الدفاع لعام ١٩٦٧/٦٨ . ومع ذلك لم تكن الأسلحة الصينية ترقى في جودتها الى مستوى الأسلحة التي في حوزة الهند . واستمر التخطيط للمقتنيات في المستقبل على أساس الحصول على أسلحة على درجة عالية من التقدم . وأدرجت خطة الدفاع الخمسية التي وضعت في عام ١٩٦٤ ضمن أغراضها خمسة وأربعين مربعا (من الطائرات) مزودة بطائرات متقدمة ، وسفن سطحية وغواصات وبرامج موسع للبحث والتنمية العسكرية .

وفي عام ١٩٧٣ كان هناك ثمانى شركات من القطاع العام تابعة لوزارة الدفاع تشغل بالانتاج الدفاعي : هندوستان للملاحة الجوية وبهارات للالكترونيات وأحواض ماهاجان لبناء السفن وورشته «جاردن ريتش» وورشته «جواء لبناء السفن و «بهارات» للمعدات الانشائية وبهارات للديناميكيات ، برابجا تولز . كان هناك أيضا ثمانية وعشرون مصنعا للمعدات الحربية موزعة على أجزاء مختلفة من البلد ، وكانت لانتاج النخائر . وتحولت الى انتاج المصنوعات المدنية عندما أصبحت كميات المواد المخزونة فائضة عن الحاجة . وكان هناك أيضا مصنع للسيارات الثقيلة في افادي Avadi انتج دبابه فيجايانتا Vijayanta وباستثناء المصانع الحربية التي انتهت اتفاقيات التعاون بشأنها في عام ١٩٦٥ ، اشتغلت سائر المصانع في الانتاج بترخيص خاص ، وبها نسبة كبيرة من العناصر المستوردة . مثل هذا الانتاج بترخيص خاص قفصل في تكوين قدرة على التصميم الفني . ونجح البحث والتطوير الهندي فقط في اجراء تعديلات للتصميمات الأجنبية

ولم تتمخض السبعينات عن أى تقدم سريع أو فجائي في الأسلحة المتقدمة ، وواصلت صنع البنود المتفاد على صنعها بترخيص خاص خلال الستينات ، ولكن حجم المحتويات المستوردة من الأسلحة والمعدات راح يتناقص بالتدريج . وبقيت

مع ذلك مشكلة عدم الاستعمال . وعلى ذلك استمر استيراد الأسلحة على نطاق واسع خلال السبعينات ؛ واستوردت الهند كثيرا من الأسلحة الرئيسية مما يعادل ضعف ما لدى مجموع ولايات شبه القارة الخمس . استوردتها أساسا من المملكة المتحدة والامحاد السوفيتي وكندا وفرنسا . وفى أواسط السبعينات لم يعد اقتناء الهند للأسلحة مقترنا بتهديدات من جيرانها . والواقع أنه فى أواخر الستينات بدأت البحرية الهندية تفكر فى أن تحل محل البحرية البريطانية بعد انسحاب الأخيرة من شرق السويس . وباختصار فإن نموذج الفعل ، ورد الفعل فى العقود الزمنية السابقة لم تعد توجه السياسة الى الحصول على الأسلحة .

وبرنامج الهند النووى هو مؤثر محتمل للفكر الجديد الذى تطور منذ أواخر العقد السابع وبدأت البحوث فى الطاقة النووية بانشاء الوكالة الهندية للطاقة الذرية فى عام ١٩٤٨ ؛ وبدأ أول مفاعل «أبسرا» (Apsara) يعمل فى عام ١٩٥٦ ، أولا فى أغراض البحث (بانتاج (IMWTH)) . وفى عام ١٩٦٠ ، بدأ مفاعل أكبر ، «سيروس» (Ciruc 40 MWTh) من تصميم كندى فى العمل . ولكن التقدم الحقيقى فى البحث والتطوير حدث فى عام ١٩٦١ حينما بدأ مفاعل البحوث «زيرلينا» Zirlina فى العمل ، وهو أصغر حجما ولكنه صناعة هندية بالكامل . والآن امتد مجهود البحث والتطوير الى مجالات اضافية . وفى عام ١٩٦٢ بدأ انتاج « الماء الثقيل » فى نانجال Nangal ، وفى عام ١٩٦٥ جهز مصنع لفصل البلوتونيوم . وثمة مفاعل بحوث رابع أصبح « محكما » فى عام ١٩٧٢ ، وفى الوقت نفسه استمر طلب وحدات كبيرة لتوليد الطاقة النووية . وشيدت وحدتان فى كل من تارا بور ، ورانا براتاب ساجار ، وكالباكام ، ووحدة خططت لنارورا ، وكلها بمعاونة أجنبية ، أولا أمريكية ، ومن ثم تخضع للتفتيش الأجنبى بالنسبة الى حسابات البلوتونيوم التى تنتجها .

وفوجيء العالم فى عام ١٩٧٤ حين فجرت الهند جهازا نوويا ، وفسر ذلك رسميا بأنه « انفجار نووى سلمى » . ولم يزل المكان الذى حصلت منه الهند على البلوتونيوم لاجراء التفجير سرا من الأسرار . ولكن رد الفعل المناوئ لهذا التفجير والصادر من كندا يوحى بأن مفاعل البحوث سيروس الذى ينتج من أربعة الى ستة كيلوجرامات من البلوتونيوم سنويا هو المصدر المحتمل . وجاء رد الفعل السياسى على الانفجار سريما وحادا ، فطلبت كل البلاد التى صدرت التكنولوجيا الى الهند أن توقع الهند معاهدة الجدد من انتشار الأسلحة النووية . ولما لم تنجح فى ذلك ، طلبت من الهند أن تكفل « اجراءات وقائية كاملة » ؛ ورفضت الهند كلا الطلبين رفضا قاطعا . وبعد هذا بدأت الولايات المتحدة تعمل من جانبها على ائهاء الاتفاقية الهندية الأمريكية بشأن تزويد الهند باليورانيوم المزود (أى الذى زينت فيه نسبة النظائر المنشطة . . المترجم) مصانع تارا بور .

كانت ردودالفعل هذه متوقعة . وعلى ذلك كانت الهند تخطط لبرنامج نووى

معتمدة في ذلك على نفسها • وصممت وجهزت مجموعة من المصانع لإنتاج الماء الثقيل • ولما لم تكن الهند غنية باليورانيوم بدرجة كافية ، ولكنها تملك التورיום بوفرة ، فانها أجرت بحثا لتحويل التوريوم الى مادة قابلة للانشطار ، وهي يورانيوم ٢٣٣ (يورانيوم ٢٣٣ - 233 U) • كذلك بدأت مصلحة الطاقة الذرية برنامجا لتصميم وبناء مفاعل مولد سريع • الا أن هذه البرامج كلها أخرت الى ما بعد مواعيدها المحددة • ولم يكن في المستطاع إنتاج القدر المطلوب من الماء الثقيل ، ومن ثم كان لابد من استيراده من الاتحاد السوفيتي • ولم تتقدم كثيرا عملية تحويل التوريوم ، وكذا البحوث في شأن المولد السريع • ومع ذلك صممت الهند على تحقيق الاعتماد على النفس في المضممار النووي •

ويجلى السعي الى تحقيق الاعتماد على النفس في بحوث الفضاء : فقد تولت منظمة بحوث الفضاء الهندية صنع صواريخ اطلاق مركبات الفضاء SLV الى جانب مشروعات أخرى مثل بحوث الأقمار الصناعية ، وأقمار الاتصالات والكترونياتها • وبعد فشل واحد ، أطلق بنجاح في يولية ١٩٨٠ الصاروخ SLV بوقود صلب ، وهو تصميم هندي وصناعة هندية • ورغم أن برنامج الفضاء للبحث والتطوير وصف رسميا بأنه للاستخدام السلمى لتكنولوجيا الفضاء ، فإنه من الميسور أن نرى أن صواريخ SLV-3 يمكن استخدامها في الشئون العسكرية عندما يتيح الحصول على رؤوس نووية مناسبة • وقد أثبتت الهند بالفعل قدرتها على تركيب جهاز نووي متفجر ، وإطلاق قمر صناعي في الفضاء • ويتوقف الأمر الآن على صدور قرار سياسى يجمع بين النوعين من التكنولوجيا لإنتاج جهاز ردع نووى •

ويرفض الهند التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ورفضها « الاجراءات الوقائية الشاملة ، وفكرة منطقة نووية حرة في المحيط الهندي ، فانها تركت مجال الاختيار السياسى مفتوحا • وقد دفع مجهود البحث والتطوير الهندى في مجال التكنولوجيا النووية والفضائية باكستان الى التعجيل في بذل مجهود مماثل من ناحيتها ، مما يهدد بجلب سباق التسلح النووى الى شبه القارة الهندية ؛ وسوف يعتمد هذا السباق على أعمال البحث والتطوير الوطنية الخاصة ، فلن تكون هناك أية معاوذة أجنبية لأى من الطرفين • أما سباق التسلح في مجال الأسلحة التقليدية فقد كان وسوف يستمر في الغالب قائما على أساس الواردات المباشرة أو الانتاج المرخص به • وعلى ذلك فإن سباق التسلح في شبه القارة بالأسلحة التقليدية يموله ويستحثه مجهود البحث والتطوير العسكرى في البلاد المتقدمة ؛ أما البحث والتطوير العسكرى الوطنى فإنه يسهم ثانويا فقط في هذا السباق ؛ ولكن كان له ، وسوف يكون له دور حاسم في سباق التسلح النووى •

البيان العسكري في الصين

تولى الحزب الشيوعي الصيني مقاليد الحكم في عام ١٩٤٩ بعد صراع طويل مع اليابانيين في الصين ، ومع القوات المسلحة لخصمها في الداخل «الكومنتانج» ، أى الحزب الوطنى . وكان مفهوم الكفاح المسلح متضمنا فى الايديولوجية الماركسية اللينينية للحزب الشيوعي الصينى ، وكان الصراع القائم بالفعل يميز هذا الكفاح . ولذا ففي عام ١٩٤٩ أصبح جيش التحرير القسبى (PLA) دعامة قوية للدولة الصين البروليتارية ، كما كان أداة للنضال الطبقي ضد الامبريالية الخارجية ، والرجعيين فى الداخل .

وكانت فكرة ماوتسى تونج ؛ وهى ايدىولوجية الحزب الشيوعي الصينى أن النضال الطبقي فى صورة حروب أهلية ودولية لا مناص منه حتى يتم انتصار الاشتراكية فى جميع أنحاء العالم ؛ ويتوقف نوع الحرب التى سوف تندلع على « توازن القوى » فى أى وقت . وفى الخمسينات كان التوازن فى صالح الامبريالية ، ومن ثم كان يمكن منع نشوب الحرب أو تأجيلها ببناء القوة العسكرية للمعسكر الاشتراكي الذى كانت الصين من أعضائه . ومع ذلك ، واذ كان جيش التحرير الشعبى لم يزل ضعيفا ، فقد اتجهت الصين الى الاتحاد السوفيتي لتلتمس المعونة الاستراتيجية والتكنولوجيا العسكرية .

وكانت ايدىولوجيا الحزب الشيوعي الصينى تعتبر أن أية حرب ، بما فيها الحرب النووية ، تقوم بين الامبرياليين وبين الشعب المضطهد لابد أن تنتهى بانتصار الشعب ، بحكم القدر ، وسنن التاريخ . وعلى ذلك كان الامبرياليون مجرد « ثور من ورق » (Bhi loan) تبدو فى الظاهر متوحشة ، ولكنها فى داخلها مجوفة . ومع ذلك ففي وقت ما أو مكان ما قد يكون الامبرياليون والرجعيون أقوى من الشعب ، ومن ثم ففي حين أن النصر النهائي فى الحرب مكفول (لشعب) ، فإن الشعب قد لا يكسب كل المعارك . فكل موقف قتالي يتطلب حساسا دقيقا لقوة العدو . مثل هذا الموقف الثنائي حيال العدو الطبقي لخصمه ماوتسى تونج فى قوله المأثور : « يجب احتقار العدو من الوجهة الاستراتيجية ، ولكن يجب أخذه مأخذ الجد من الوجهة التكتيكية » .

وفى مفهوم النصر النهائي عند الصين أن الحروب كلها ، بما فيها الحروب النووية أصبحت حروبا «مستطيلة» ؛ والفرض من العدوان الامبريالي ليس القضاء على الشعب فحسب ، ولكن أيضا فرض السيطرة عليه . وفى امكان الامبرياليين أن يستعملوا الأسلحة النووية فى أول هجوم ، ولكن عليهم أن يتبعوا ذلك بحرب تقليدية حتى يقضى على قوات الامبريالية المعتدية . وليس هناك فى هذا التخطيط أى مجال للشعب أن يستخدم استراتيجية منع الهجوم النووى بتطوير أسلحته النووية ، وعليه فى الوقت نفسه - ولأن المنع قد يفشل - أن يعد عدته لحرب تقليدية طويلة الأمد

حتى يقضى على قوات الامبريالية المعتدية . وليس هناك في هذا التخطيط أى مجال لفكرة الهزيمة ، فالهزيمة في مفهوم الصين تعنى محو فكر ماوتسى تونج الماركسي اللينيني من العقل البشري ، وليس فقط فقد يضع معارك أو حتى عدد كبير من المعارك . وطالما بقيت الماركسية حية ، ففي إمكان الثوريين دائما أن ينشئوا قوات مسلحة ، ويواصلوا النضال المسلح .

وتبعا لتفسير ماوتسى تونج للماركسية اللينينية ، يتغير التوازن الدولي للقوى بفعل الثورات التي تندلع داخل الدول القومية . مثل هذه الثورات تقوم بها شعوب هذه الدول ، ولا يمكن أن تصدرها الصين على ظهور جيش التحرير الشعبي . وواجب الصين الثورى هو نشر « الحقيقة العالمية » ؛ وتطبيق هذه الحقيقة على الظروف الخاصة بكل بلد أمر متروك لشعب هذا البلد . وواجب الصين « البروليتارى الدولى » امتد فشملى تقديم المعونة المادية الممكنة فى مختلف الظروف ، ولكنها لا يمكن أن تكون أكثر من معونة هامشية . واحتاجت الصين أولا قبل كل شئ أن تحافظ على نفسها باعتبارها قاعدة ثورية لتكافح الامبريالية على المستوى العالمى . وعليها بعد ذلك أن تقدم مساعدتها الاقتصادية والعسكرية للبلاد التي حققت الثورة أو توشك أن تحققها . وجاءت المساعدة « لحركات التحرير القومية » فى البلاد الأخرى فى أسفل قائمة الأولويات .

ولا شك أن هذا الإطار الايديولوجى يحدد التحليل الصينى والاختبارات السياسية الصينية فى خصوص الاستعدادات العسكرية . مثال ذلك أنه منذ عام ١٩٤٩ لم تشرع الصين ، أو حتى تفكر فى التدخل العسكرى فى بلد آخر بقصد إقامة حكومة ثورية به ، ولم تقم أية قوات أو قواعد عسكرية بالخارج . وتسلخت فى الحزب الكورى لحماية النظام الثورى الذى استقر هناك بالفعل ، ثم سحبت كل قواتها فى عام ١٩٥٨ . وأرسلت مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة الى جمهورية فيتنام الديمقراطية ، ولكنها لم ترسل اليها أية قوات عسكرية لأن الفيتناميين لم يطلبوا منها ذلك . وقدمت الصين لحركات التحرير القومية ، ولبعض النظم القومية التي تحارب الامبريالية تأييدا معنويا فى الغالب ، ولكن أعطتها أيضا بعض المساعدات المادية والعسكرية لهذا الغرض . ومع ذلك فالأهداف الايديولوجية لا تشغل قائمة الأهداف الصينية كلها ، فالصين أيضا دولة قومية تسعى لتحقيق أهدافها القومية أسوة بأية دولة قومية أخرى . وضم شينانج والتبت ، والسعى لادماج تايوان ، وكذا القدس التي أضفيت على الحدود والمياه الإقليمية تشهد بالأهلية التي توليها الصين للأهداف القومية . وكثيرا ما تغلف الأهداف القومية ببارات ايديولوجية . واستمرت المنازعات على الحدود الصينية السوفيتية ، والصينية الفيتنامية شديدة لا هوادة فيها ، رغم أن الفروق الايديولوجية بين الصين وبين البلدين الآخرين ليست كبيرة . ولكن الحقيقة الهامة هي أن القادة الصينيين يشعرون بأنهم ملزمون بإبداء

أسباب إيديولوجية لتبرير هذه المنازعات القومية - معنى هذا أن الإيديولوجيا تحد أحيانا من الأهداف القومية .

وبالنسبة للنظم القومية البحتة ، تحدد القدرة الأهداف السياسية حيال الدول الأخرى - ومع ذلك أظهر سلوك الصين خلال العقود الثلاثة الأخيرة أنه يسير في الاتجاه المضاد : ذلك أن المبدأ العسكري والقدرة قد تطورا على أساس الإيديولوجيا . وعلى ذلك صمم السلاح النووي الاستراتيجي على أنه « نمر من ورق » لردع « النمر الورقية » عند الأعداء - لا تتوقع الصين أن تستخدم هذا السلاح حاليا إلا بالاختيار ، عند « الضربة الثانية » . والواقع أن الصين مستعدة تماما لاحتمال فشل سلاحها الرادع الاستراتيجي في ردع العدو الذي يملك السلاح النووي . ومن ثم فإن القوات التقليدية التي في وسعها أن تمنع العدو من احتلال أراضيها ، تظل هي جوهر المبدأ العسكري الصيني . وقد نظمت هذه القوات وجهزت لتمارس « حربا شعبية » دفاعية طويلة الأمد ، معتمدة على نفسها .

وقد طور ماوتسي تونج فكرة الحرب الشعبية في خلال الحرب في الصين ضد اليابان (١٩٣١ - ٤٥) . وينصح البلد الضعيف عسكريا أن يقاوم العدو القوي عسكريا . وثمة استراتيجية قوامها اغراق قوات العدو في خضم من المدافعين ، وذلك بتعبئة الشعب تعبئة شاملة . وفي الظروف التي طرأت خلال العقدين الماضيين ، كانت خطط حرب الشعب تتمثل بنوع ما في المراحل الآتية : فهناك ضربة نووية استهلاكية ضد الصين يقزو العدو بعدها أراضي الصين من جميع الجهات ، فتتصدى جيوش التحرير الشعبي الميدانية (Yejuan) لهذا الهجوم عند الحدود ، وتقدر شئون مناطقها العسكرية على أنها بنوع ما ساحات قتال مستقلة ، فقد لا يكون هناك حكومة مركزية . فإذا زاد العدو توغلا ، تصلحت له الجيوش الإقليمية بالمقاطعات العسكرية ، تساندها الجموع الهائلة من الميليشيات الشعب المدربة على إقتال دفاعا عن كل شبر من الأرض ، وترهق العدو بغارات متوالية ، وتقطع خطوط تموينه ، وتستطلع أخبار تحركاته ، وتعد له الكمائن ، وبوجه عام تثن عليه حرب عصابات نشيطة . وصممت فكرة الحرب الشعبية لتطبق على الإقليم الصيني وحده . لذلك نظمت الجيوش الإقليمية والميليشيات الشعبية ، وزودت بالمعدات لتعمل في حدود مناطقها . وتطلبت الحرب الشعبية درجة عالية من اللامركزية الاقتصادية والعسكرية ، وكذلك درجة عالية من التنقيف الإيديولوجي ، وتقوم على أساس أن الأولوية للإنسان ، وتأتي الأسلحة في المرتبة الثانية من الأهمية . ويتحقق الاعتماد على النفس بتوزيع الصناعة في مواقع متفرقة ، وتخطيط الاكتفاء الذاتي الإقليمي ، وتشجيع المبادرة والابتداع .

وفي غضون الحرب ضد اليابان ، قاتلت جيوش الحزب الشيوعي الصيني الأعداء « بالأذرة والبندقية » . وبخصوص البنادق ، فإن الجيوش الصينية اعتمدت اعتمادا كليا على الأسلحة التي تستولى عليها من العدو ، مع تشجيع الأهالي على صنع

بنادق بدائية وذخائر يحصلون عليها من مصادر محلية متاحة . وفي أثناء الحرب الأهلية (١٩٤٦ - ٤٩) وستولى جيش التحرير الشعبى من الكومنتانج على كميات هائلة من الأسلحة الحديثة (وتشمل دبابات ومدفعية ثقيلة وطائرات) وتعلم كيف يستعملها . وفيما بعد ، أبان الحرب الكورية (١٩٤٩ - ٥٣) ابتاعت الصين أسلحة سوفيتية .

وفي كل هذه الأحوال قاتلت القوات الصينية بنجاح بأسلحة أدنى جودة من أسلحة أعدائها ، ومن ثم لم يعتن ماوتسى تونج والحزب الشيوعى الصينى بالسلاح باعتباره العامل الحاسم فى الحرب . ومع ذلك فى غضون الحرب الكورية (أول حرب قاتل فيها جيش التحرير الشعبى على أرض أجنبية) طور بعض القادة العسكريين - لخبرتهم بالأسلحة الأمريكية المتقدمة ، أو تحت تأثير الناصحين لهم من السوفييت - طورا « وجهة نظر عسكرية » تؤكد أولوية الأسلحة فى الأعمال الحربية . وتحول العديد من زعماء الحزب الى وجهة النظر هذه . ونتيجة لذلك ، وحتى بعد الحرب الكورية ، استمرت الصين تستورد أسلحة حديثة من الاتحاد السوفيتى ، وكان هو المصدر الوحيد المتاح لها فى ذلك الأوان .

ورغم أن الصين والاتحاد السوفيتى كانا « حليفين » من الوجهة العسكرية ، إلا أن القادة الصينيين لاحظوا الضغوط السوفيتية على عدد من الموضوعات المشتركة بين الطرفين . وتقاديا لهذه الضغوط قررت الصين الاضطلاع بانتاج مرخص به لأسلحة سوفيتية كخطوة أولى فى سبيل الاعتماد الكلى على النفس . وكان اليابانيون قد أقاموا مصانع لتجميع أجزاء الدبابات والطائرات فى شمال شرقى الصين (منشوريا) فى أواسط الثلاثينات . ولكن هذه المصانع انتزعتها الاتحاد السوفيتى ونقلها بعد عام ١٩٤٥ . وكان اليابانيون قد أقاموا أيضا مصانع للأسلحة الصغيرة على أساس تصميمات ألمانية ، ولكن باستخدام مواد خام محلية . وكان هناك مصانع حربية أخرى أقامتها حكومة الكومنتانج ، ولكن هذه نقلت الى اقليم استوان فى الجنوب الغربى أبان الحرب ضد اليابان . ونجحت هذه المنشآت فى تكوين احتياطى من القوى البشرية المدربة . لذلك ، رغم الدمار الذى أحدثته الحرب ، وما انتزعه الاتحاد السوفيتى بعد الحرب ، أتاح اقليما ستوان ومنشوريا قواعد لاستئناف انتاج الأسلحة فى الصين . وثمة مركزان صناعيان آخران فيما قبل الحرب ، وهما شنغهاى ، ووهان ، وقع عليهما اختيار الحكومة الصينية الجديدة بعد عام ١٩٤٩ لإقامة مصانع أسلحة بهما .

ولا يعرف الشيء الكثير عن صادرات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية من الاتحاد السوفيتى الى الصين . إلا أن التصميمات والتكنولوجيا لصناعة المدافع الثقيلة والصواريخ ودبابات T-٥٩ ، والدبابات المدرعة لنقل الجنود ، والوريات الثقيلة ، ومعدات الاتصال بالجيش ، وطائرات الميج ١٥ ، والميج ١٩ ، وقاذفات

القنابل تو ١٦ (Tu-16) ، وطائرات الهليكوبتر ، وطائرات النقل ، ومعدات الرادار ، والسفن (طرادات ، وحراقات ، وكاسحات الغام ، ومدمرات) وغواصات . وزوارق داورية ، مع النخائر وسائر المعدات اللازمة للقوات الجوية والبحرية المنشأة حديثا ، كل ذلك صدر الى الصين بكميات ضخمة خلال الخمسينات . ومن الصواب الافتراض بأن الصين بدأت بتجميع أجزاء الأسلحة المستوردة من الاتحاد السوفيتي . ولكن هذه المرحلة لم تدم غالبا الا وقتا قصيرا جدا . ذلك أن العدد الكبير من الخبراء السوفيت ويقدر بحوالى ثلاثين ألف خبير في جميع المجالات ، والذين أوفدوا الى الصين بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٦٠ ، هذا العدد يوحي بأن الصين قد اندفعت في تنفيذ برنامج سريع لصنع الأسلحة . وتفجرت المشاكل السياسية والايدولوجية بين الصين والاتحاد السوفيتي عند بدء تصدير التكنولوجيا العسكرية الى الصين . وسرعان ما أصبحت هذه الاختلافات حادة . وفي أواخر عام ١٩٦٠ انسحب كل الخبراء السوفيت من الصين ، وأخذوا معهم صور التصميمات . وعلى العموم ففي مستهل الستينات كان الصينيون قد برعوا في تكنولوجيا انتاج الأسلحة والمعدات التي سبق ذكرها . يدل هذا على أن الصين استغرقت حوالى خمس سنوات لبناء صناعة أسلحة شاملة . وفي أواخر هذه الفترة أصبح الانتاج كله وطنيا .

وعلى الرغم من أنه لا يعرف شيء عن برنامج الصين في البحث والتطوير ، فالناتج ، بالنظر الى ما أولاه القادة الصينيون من أهمية للاعتماد على النفس والتحديث، أن الخطة العشرية بعيدة المدى للعلم والتكنولوجيا ، والتي بدأت في عام ١٩٥٦ كان بها عنصر عسكرى قوى من البحث والتطوير . ومع ذلك فالمرجح أن هذا الجهد تركز بالأكثر ، لا على تصميم أسلحة جديدة ، وإنما على تطوير فروع مساعدة من التكنولوجيا ، مثل التمددين ، والكيمياء ، والآلات المكنية ، والمتفجرات ، والالكترونيات ، الخ . ويحتمل أيضا أن يكون العلماء والتقنيون الصينيون قد نجحوا في تعديل بعض التصميمات السوفيتية حتى تناسب الاحتياجات والظروف الصينية .

وجاء انسحاب المساعدات التقنية السوفيتية في عام ١٩٦٠ بمثابة ضربة شديدة للصين ، ولكنه كان أيضا بمثابة نعمة مقننة ؛ فقد دفع الصين الى الرجوع الى مواردها الخاصة والنضال في سبيل تحقيق الاعتماد الكلى على النفس في مجال التكنولوجيا العسكرية . وأهملت الخطة العلمية والتكنولوجية السابقة ، واطلقت في عام ١٩٦١ خطة بحث وتطوير جديدة لثمانى سنوات . هذه الخطة أكدت بنوع خاص على الالكترونيات ، وتقنية القياس عن بعد ، والحاسبات الالكترونية ، وكيمياء البرول . وفي الوقت نفسه ، ومع إعادة صياغة خطة البحث والتطوير ، أمرت الحكومة الصينية بتشتيت « مصانع النخائر الحيوية » بعيدا عن الساحل المقابل لتايوان ، وعن اقليمى منشوريا وشينيانج المتاخمين لحدود الاتحاد السوفيتي . والتشتيت هذا لم يكن يعنى نقل المصانع الموجودة نقلا فاعليا ، وإنما بنيت المصانع الجديدة داخل

البلاد . وعلى هذا شيد أكثر من مائة مصنع أسلحة حول تشنجنو ، ولانتشار ،
وكوننج . وقد قدر أن الصين كان عندها في عام ١٩٧٥ حوالي ٤٠٠ مصنع لمعدات
الدفاع ، قائمة بالعمل ، رغم أن ١٦٠ مصنعا منها قد أشير إليها رسميا على أنها
مصانع حربية ، أما المصانع الأخرى فكانت تنتج بنودا متعلقة بالدفاع ، مثل
الإلكترونيات .

وفي غضون الستينات استمر العمل بهمة كبيرة في البرنامج العسكري للبحث
والتطوير ، وكان بعامة في حضي من تصرفات الثورة الثقافية المدمرة . ونجح هذا
البرنامج في ملء الفراغ الذي حدث بسبب سحب المساعدة التكنولوجية السوفيتية .
وبإعادة كبيرة أكملت المشروعات التي لم يتم إنجازها . ولما كانت التصميمات
والتكنولوجيا للأسلحة الجديدة غير متوفرة ، فقد قررت الصين انتاج التصميمات
المتاحة على نطاق واسع . وعلى ذلك فطوال الستينات انتجت الصين من بين ما أنتجته
من نظم الأسلحة الهامة مقاتلات ميغ ١٩ ، وقاذفات القنابل تو ١٦ Tu-16 ،
ودبابات ت ٥٩ (T-59) (وهي نسخة معدلة من الدبابة السوفيتية ت ٥٤)
ودبابات ت ٦٢ (وهي نسخة مخفضة من الدبابة ت ٥٩) ، ومدافع وهاونات من عيارات
مختلفة ، ومدافع وصواريخ مضادة للطائرات ، وصواريخ موجهة س أ-٢ (SA-2)
وغواصات Randw ، وتشكيلة كبيرة من السفن : وكان انتاج الكثير من هذه
البنود كبيرا لدرجة أتاحت معها للصين أن تصدر أسلحة بكميات كبيرة ، وبدون
مقابل إلى ألمانيا ، وجمهورية فيتنام الديمقراطية ، وجمهورية كوريا الشعبية
الديموقراطية ، وباكستان .

وسجل بعض النجاح في تصميم وصنع أسلحة ومعدات جديدة ، ولو أن بعض
البنود لم يتعهد صنعها مرحلة التجريب . وتركز الجهود الصينية في البحث والتطوير
على طائرة مقاتلة جديدة من طراز ف ٩ (F-9) . إلا أن تطوير محطة مناسبة لتوليد
القوة الكهربائية تعرض لمشاكل عسيرة لم يتيسر حلها بجهود قومية حتى كتابة هذه
السطور . غير أنه تم إنتاج مشهود تصميم سفن حربية وابتاعها . وتجلى أكبر نجاح
للسين في صنع الأسلحة التقليدية في التشكيلة الكبيرة من السفن الصغيرة ،
كزوارق الدورية ، والحوامات (وهي مركبات تسير على الماء أو الأرض فوق سطح
هوائي - المترجم) وسطوح الانسياب المائي (لتسهيل اقلاع الطائرة المائية - المترجم) ،
وزوارق الطوربيد ، وما شابه ذلك ، وكلها مسلحة بصواريخ سطح - سطح .

وتقسمت الصين أيضا بخطوات كبيرة في تطوير المعدات الإلكترونية . وفي
أواخر الستينات بدأت الصين تستفيد فائدة أكبر من استعمال أجهزة صلبة في
المواصلات . وبدأ استخدام أجهزة الكمبيوتر في اطلاق النيران ، وتحليل الأهداف .
وفي أواسط السبعينات كان لدى الصين - كما أعلن رسميا - ثلاثة آلاف مصنع
تنتج مكونات الإلكترونية . وفي عام ١٩٧٢ ، طور في مستنهای أول كومبيوتر من .

الجيل الثالث يستعمل دوائر متكاملة • وكان تطوير الكومبيوتر قد بدأ في عام ١٩٥٨ واستمر بهمة خلال الستينات ، وازدادت سرعة التطوير خلال السبعينات • وفي كل عام ، باستثناء عام ١٩٧٥ استخدمت أربع نماذج جديدة في البحث المدني والانتاج الصناعي • ولم يزل مجهولا عدد النماذج المستعملة للأغراض العسكرية وأنواعها •

وطوال العقدين السابع والثامن ، صدر في الخارج العديد من التقارير التي تذكر أن الصين تفكر جديا في استيراد الأسلحة المتقدمة من البلاد الغربية واليابان ؛ ومع ذلك فإنها لم تستورد بالفعل أية أسلحة سوى بعض الصواريخ من طراز TOW إلا أن الصين استوردت تكنولوجيا أجنبية : شاحنات ببرلييه Berliet من فرنسا ، وطائرات تريذنت Trident ، ومحركات رولز رويس سبي Rolls-Royce Spey من المملكة المتحدة ، وكومبيوتر سبير ١٧٢ من الولايات المتحدة ويمكن استخدام هذه التكنولوجيا الأجنبية العسكرية ؛ غير أنه لم يثبت بعد أنها استخدمت في هذه الأغراض •

كل هذا جدير بالملاحظة ، خاصة وأنه منذ وفاة ماوتسى تونج في عام ١٩٧٦ تخلى المنهج العسكري الصيني عن مفهومه الأول في الحكم ، والخاص بأولوية الانسان على السلاح • ويؤكد النظام العسكري الجديد الآن على أهمية الأسلحة والتدريبات والتقنيات المتقدمة ؛ كذلك لم يعد شديد الحساسية من جهة استيراد التكنولوجيا ، وبخاصة العسكرية • ومع ذلك لم يكن النظام بعد ماو بقادر على اجراء أى تغيير اساسى فى المبادئ الاستراتيجية والسياسية ، وفى التنظيم العسكرى ، وتنويع الأسلحة ، ذلك لان قيادة جيش التحرير الشعبى قاومت جهازا مثل هذه التغييرات • فحين يستلم النظام العسكرى الجديد مقاليد الحكم ، فانه سوف يعطى اتجاها جديدا لجهود البحث والتطوير والتطوير العسكرى الصينى ، وينتج مجموعة جديدة من الأسلحة فى المستقبل ؛ وسوف تكون هذه المجموعة مناسبة لجيش محترف يخوض حربا تقليدية ، لا لجيش ثورى يخوض « حربا شعبية » • وبهذا المعنى فان البحث والتطوير العسكرى الصينى فى خلال العقدين الباقيين من القرن الحالى سوف يجعل من الصين دولة عظمى ، ومن ثم يسهم فى سباق التسليح بين الدول العظمى ، ويزيد هذا السباق تعقدا •

وكما فى حالة الهند ، كان البحث والتطوير النووى فى الصين جهدا وطنيا بأكمله • وقد بدأ البحث النووى فى أواسط الخمسينات ، جزئيا من خلال حشد جهود العلماء الصينيين الذين دربوا فى الخارج ، وجزئيا بالتعاون العلمى والتكنولوجى السوفيتى • وبين عامى ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ وقعت الصين مع الاتحاد السوفيتى على ست اتفاقيات بشأن العلوم والتكنولوجيا العسكرية • ومن هذه الاتفاقيات ، تلك التى وقعت فى ابريل ١٩٥٥ ، ومارس ١٩٥٦ ، وأكتوبر ١٩٥٧ كانت تتعلق بنوع خاص بالتكنولوجيا النووية ؛ ونصت الاتفاقية الثالثة على تصدير قنبلة ذرية الى الصين • ولكن بسبب قفاهم سوفيتى أمريكى ، وكذا بسبب النزاع الصينى السوفيتى المستمر ،

ألقى الاتحاد السوفيتي من جانبه هذه الاتفاقية ، وقوى هذا الاجراء تصميم الصين على تطوير تكنولوجيا نووية معتمدة في ذلك كل الاعتماد على نفسها . ورغم سوء الحالة الاقتصادية في السنوات ١٩٥٩ - ٦١ (والتي زادها تفاقم سحب المعونة السوفيتية) تقدمت برامج البحث والتطوير بدفعة سريعة . وفجرت أول قنبلة ذرية صينية مصنوعة من اليورانيوم المزود - وهي تكنولوجيا صعبة . وبعد سنتين فجرت قنبلة هيدروجينية . وبين عامي ١٩٦٤ ، ١٩٧٨ أجرت الصين خبسا وعشرين تجربة نووية بنتائج تتراوح بين عشرين ألف طن وأربعة ملايين طن . (أربعة ميجاطن) ؛ وسجلت كل تجربة جديدة تقدما جديدا من حيث النتائج ، والدرع الحراري لرأس القذيفة المتفجر ، الخ . ولكن مع كل تجربة أصدرت الصين تصريحاً تقول فيه أنها لن تشن أبدا هجوما نوويا ضد أى بلد .

وفي الوقت نفسه ، ومع تطور الأسلحة النووية ، تركز تيار آخر من جهود البحث والتطوير العسكري في صواريخ لاطلاق رؤوس نووية على أهداف العدو . ويغلب أن التكنولوجيا الأساسية للصواريخ ، وكانت في بدايتها قذائف صاروخية ضد الطائرات قد وردت من الاتحاد السوفيتي . الا أن برنامج البحث والتطوير الصيني استهدف تطوير قذائف صاروخية متعددة المراحل تحمل الرؤوس النووية الى أهداف بعيدة . وعهد بهذا البرنامج الى معهد تكنولوجيا الفضاء الذى أنشئ في عام ١٩٦٦ ؛ وثبت بالدليل نجاح تطوير مثل هذه الصواريخ حين أطلقت الصين ثمانية أقمار في مدار الأرض بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ ، وكانت أوزانها تتراوح بين ١٧٣ كيلو جراما ، ٣٦٠٠ كيلو جرام . ودل النجاح في استعادة ثلاثة من هذه الأقمار على أن الصين حلت مشكلة عودة رؤوس القذائف الى جو الأرض . وأخيرا ضمت برامج البحث والتطوير المنفصلة بعضها الى بعض ، واختبرت الصين في عام ١٩٧٩ إطلاق ثلاث قذائف « بالسيتية » (ذاتية الدفع) متوسطة المدى ، وقذيفة « بالسيتية » عابرة القارات الى المحيط الهادى في عام ١٩٨٠ . وتعمل قوات الصواريخ النووية تحت امرة فرقة المدفعية الثانية في جيش التحرير الشعبى .

وقد أكلت الخطة العلمية والتكنولوجية الثمانية الحالية (١٩٧٨ - ٨٥) على الحاسبات الالكترونية ، والليزر ، وتكنولوجيا الفضاء . ويمكن الافتراض بأنه كان هناك ، بالإضافة الى هذه الخطة برنامج بحث وتطوير عسكري للصواريخ النووية ، والأقمار العسكرية ، وكذا للأسلحة والمعدات التقليدية ، مثل دبابات القتال الرئيسية ، والسونار (جهاز سبر بالصدى لكشف مواقع الأشياء تحت الماء - المترجم) ، والصواريخ المضادة للدبابات ، والرادار للانداز المبكر ، والأسلحة المضادة للغرصات ، وفوق كل شيء طائرة مقاتلة متقدمة حديثة . وقد أبديت في موضع آخر أنه رغم التقارير المتواصلة في الصحافة الأجنبية ، فليس من المحتمل أن تطور الصين سلاحا بحريا نوويا رادعا ، أو حاملات الطائرات .

وبالاجمال فان برنامج البحث والتطوير العسكرى الصينى لم يوضع بالاكثر لينافس خصومه ، وانما ليكون بمثابة استراتيجية دفاعية شاملة من أجل « حرب الشعب » . وفى غضون الثلاثة العقود الأخيرة ، نفذ الصينيون انتاجهم الدفاعى على اساس أربعة مفاهيم متصلة بعضها ببعض ، أولها الاعتماد على النفس ، ليس فقط بازاء العالم الخارجى ، ولكن أيضا فى داخل الصين نفسها . فى حدودها الإقليمية ؛ وثانيها « برنامج انتاجى ذو غرضين » ، فتسهيلات الانتاج المدنى تخطط مع اخذ الأهداف الحربية فى الاعتبار ، كما تضطلع المصانع الحربية بانتاج مدنى ، والحقيقة أن جيش التحرير الشعبى يعتبر بمثابة قوة محاربة و انتاجية فى وقت واحد . ثالثا أن البحث والتطوير المدنى ، والانتاج الصناعى يعتبران بمثابة أساس للبحث والتطوير العسكرى ، والانتاج العسكرى ، كما أن البحث والتطوير العسكرى والانتاج العسكرى نابعان من القطاع المدنى . وأخيرا فان الصين استهدفت تكنولوجيا عسكرية « مناسبة » ، مناسبة لاستراتيجيتها الكلية ، بدلا من أن تبارى اسلحة خصومها . ومع ذلك ينبغى التنويه بأن الفكر العسكرى الحالى يبتعد عن هذه المفاهيم .

خاتمة :

تشترك الهند والصين فى هدف غايته تحقيق الاعتماد على النفس فى الأسلحة من خلال البحث والتطوير الوطنى ؛ وتريد الاثنان الخلاص من الضغوط السياسية والاقتصادية التى يخلقها الاعتماد على الأسلحة الأجنبية . ولكن الاثنتين تمثلان نموذجين مختلفين لتحقيق الاعتماد على النفس . فالهند استهدفت برنامجها فى البحث والتطوير العسكرى كنتيجة لسياق التسليح مع باكستان ثم مع الصين ، ومن ثم كانت ضالتها المنشودة مجاراة الأسلحة الأمريكية التى حصلت عليها باكستان ، كما وكيفما . وفيما بعين حين شعرت الهند بتهديد لأمنها من جانب الصين ، جعلها هذا التهديد الثنائى تخطط لتوسيع قواتها المسلحة ، ولتتزود بما يشاء الاتحاد السوفيتى أن يزودها به من أسلحة حديثة . وبالتدريج حل محل « التهديد الثنائى » فكرة أن الهند لابد أن تؤدى دورها كقوة إقليمية ، مما جعل الاعتماد على النفس أمرا عاجلا أكثر من ذى قبل . ومع ذلك فرغم الجهود القوية التى بذلت لم يوفق برنامج البحث والتطوير العسكرى فى تصميم اسلحة حديثة وصنعها ، فيما عدا بعض أسلحه المشاة . ومن ثم اضطرت الهند الى الالتجاء الى صناعة الأسلحة والمعدات الحربية بترخيص خاص من الخارج . ونجح هذا الجهد أيضا نجاحا جزئيا ، إذ بينما يتم الاتفاق على الترخيص ، وتشرع المصانع الحربية فى الانتاج ، تكون التصميمات قد أصبحت قديمة الطراز . وعلى ذلك أصبح لامتناس من استيراد الأسلحة بالكامل ، وتباعد هدف الاعتماد على النفس شيئا فشيئا . وهكذا لم يزل بناء الأسلحة يعتمد على التكنولوجيا المستوردة . أما برامج الهند النووية والفضائية فانها كانت أكثر نجاحا ، فقد استطاعت الهند أن تفجر جهازا نوويا فتطلق مركبة فضاء متفردة

المراحل صممت وصنعت محليا . هذا التيار النووي والفضائي المتدفق من البحث والتطوير هو الذى سوف يطلق على الأرجح سباقا فى التسليح النووى مع باكستان . وهناك عدة تقارير تشير الى أن باكستان تعمل للحصول على طاقة نووية .

أما الصين ، فبعد أن اجتازت مرحلة قصيرة من الاستيراد الكامل والصناعة بترخيص من الخارج ، استقرت على برنامج من الاعتماد الكلى على النفس باعتباره عنصرا رئيسيا من مبدأ « حرب الشعب » الكلى ، يساعد قدر أدنى من الردع النووى الاستراتيجى . وفى أواخر الخمسينات كانت قاعدة الصين التكنولوجية أضعف من نظيرتها فى الهند ، وكان من المستحيل على البحث والتطوير العسكرى الصينى أن يحاول تصميم وإنتاج أى من الأسلحة التقليدية والنووية . ومن ثم قررت الصين تركيز معظم مجهودها فى تطوير جهاز رادع عسكرى ، لا تكتيكى . وفى مجال الأسلحة التقليدية ، شرعت الصين فى تنفيذ التصميمات السوفيتية المتاحة لها فى الخمسينات . وكان على الكم ، بحكم المنطق أن يطور نفسه الى الكيف . ولم تسع الصين الى مجازاة أسلحة أى من خصومها ؛ وبذلك لم تشترك فى أى سباق للتسلح مع خصومها ، ولكنها فقط انتبهت الى التهديد الذى يصدر من أسلحتهم . واستمر مفهوم « الأذرة - البندقية » (أى مقاومة العدو على أرض الوطن بأسلحة بسيطة) سيطرا على الفكر العسكرى لدى الصينيين حتى أواخر السبعينات ، ومن ثم كان برنامج « حفر الأنفاق على عمق كبير » و « تخزين الجيوب فى كل مكان » على نطاق واسع .

وهناك الآن مع ذلك علامات تدل على أن التفكير الصينى قد طرأ عليه تغير . فمن المحتمل فى المستقبل أن تتحول الصين الى بلاد حلف شمال الأطلسي طلبا للأسلحة المتقدمة أو للصناعة بترخيص خاص . ويحتل أيضا أن تبارى الصين سياسات ستالين فى الاتحاد السوفيتى ، وتطلق برنامجا عسكريا عاجلا للبحث والتطوير بقصد تحقيق الاعتماد على النفس فى صنع الأسلحة . ولا يبدو فى الوقت الحاضر أن أى من هذين الاحتمالين يمكن أن يتحقق ؛ فالدفاع القومى وضع فى المرتبة الثالثة من الأولويات ، بعد الزراعة والصناعة ، بين « التحديثات - أو التعصيرات الأربعة » . كذلك خفضت ميزانية الدفاع سنتين متواليتين . ومع ذلك فإن السياسة الصينية تتغير سريعا منذ عام ١٩٧٦ بدرجة أن مزيدا من التغيرات التى سوف تدفع الصين الى سباق للتسلح لا يمكن غض النظر عنها .

وإذا تولت الصين بالفعل بناء قوتها المسلحة بمساعدة التكنولوجيا الأجنبية ، فإنها سوف تتخذ الطريق الذى اتخذه الهند ، وكذا الطريق الذى اتبعته الغالبية العظمى من بلاد العالم الثالث . وعلى طول هذا الطريق يمتد أكثر المجتمعات فقراً . كما لا تنتهى المنازعات المستفحلة بين بلاد العالم الثالث . ولعقدين من الزمان بدت الصين وكأنها تتجه الى طريق محتمل تبتعد به عن سباق التسلح دون أن تعرض أمنها القومى للخطر . الا أن هذا البصيص من الامل أصبح الآن ضعيفاً .

وأملنا الوحيد فى المستقبل أن ينهار سباق التسلح فى العالم الثالث تحت وطأته . والاتجاهات الحالية ، اذا استمرت - وقد تتجمع لها قوة دفع - فإنها سوف تخلق أزمة شاملة . وانى لا توقع حدوث ثلاثة أنماط من الأزمات تتلاقى فتنشج هذه الأزمة الشاملة . أولها أن تكلفة التسليح تتزايد بسرعة شديدة ؛ وبلاد العالم الثالث - باستثناء البلاد المصدرة للبتروىل - تجد صعوبة متزايدة فى دفع ثمن الواردات من الأسلحة ، حتى على المستويات الحالية ، وذلك من أرباح صادراتها . ثانياً ، أن الأسلحة اللازمة للرد على الأسلحة التى يكتنئها أحد الاطراف ، يستطيع الطرف الآخر أن يحصل على مثلها فى زمن قصير . وعلى ذلك فإن الحفاظ على التفوق يفقد عملاً مستمراً لا نهاية له ، يتقل كاهل الميزانية . ثالثاً أن تكديس الأسلحة يمكن أن يكون سبباً لاندلاع الحرب ، مما يزيد فى تصاعد سباق التسلح . ولعل هذه الأزمات الثلاث مجتمعة تهز الفئات الحاكمة فى بلاد العالم الثالث لتتخذ الاجراءات الكفيلة بمعالجتها .

آثر البحوث والتنمية في نقل التكنولوجيا الحربية إلى العالم الثالث

مقدمة :

نتج عن اثر البحوث والتنمية في نقل التكنولوجيا الحربية من الدول المتقدمة الى العالم الثالث ازدياد الطاقة الانتاجية للدول المتقدمة في مجال صناعة السلاح .

ولما كانت البحوث والتنمية عملا مربعا فقد ترتب على المنافسة بين مختلف المصانع التي تستخدم التكنولوجيا والعلوم المرتبطة بالسلاح ازدياد حجم الاستثمارات فيها باعتبارها الوسيلة الوحيدة للسيطرة على الأسواق الخارجية ، وتضمنت العملية ازدياد التطوير والتحديث التكنولوجي . كما تطلبت أسواقا أوسع . وأصبح السبيل لتحقيق هذين الطلبين هو الوصول الى ما وراء نقل الاسلحة والتكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث عن طريق ترخيص الانتاج . ومهما يكن من أمر فقد نتج عن القوى المرتبطة بأعمال البحوث والتنمية احتكار الدول المتقدمة للعلم والتكنولوجيا في هذه المنطقة وارتفاع مستواها مما يحتم نقل

بعم : اچستو فاراس

بحر البعث فى كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية
FLACSO . وليومولو برينا ١٩٥٠ كامتيلا سانتياجو
شيل . كما قام بنشر موضوعات عن الشؤون العسكرية والأمن
الحربى فى أمريكا اللاتينية .

و فرناندو پوسنامنت

من اكوادور - عالم الاجتماع فى الجامعة الكاثوليكية فى
سنتياجو ، شيل .

رّجة : عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشارة التعليم التجارى سابقا

قدرات وامكانات الصناعات الحربية الى العالم الثالث . ويتضح ذلك من
التعاقدات وبصفة خاصة اتفاقيات الإنتاج المشترك .

وكان من الضرورى أن تصل صناعات السلاح فى بلاد العالم
الثالث الى أقل مستوى معين من التقدم قبل أن تنقل أنشطة البحوث
والتنمية الى ما بعد الحدود القومية . وباختصار فنتيجة للازدياد المضطرد
اللى لا مناص من حدوثه فى أعمال البحث والتنمية فى البلاد الصناعية
ازدادت القدرة على التوسع فى إنتاج السلاح فى العالم الثالث الذى
أصبح إنتاجه الحربى ينافس شركاه فى السوق العالمى .

البحث والتنمية وتصدير الأسلحة :

من السمات الرئيسية للبحوث والتنمية فى مجال الأسلحة فى الدول المتقدمة
هو سرعة تحولها الى صناعة قومية ضخمة ومربحة ، وتنتج عن هذا العامل الجديد
الاسراع والوصول الى القمة فى التسلح العالمى ، وكان له أثر هائل فى نقل التكنولوجيا

الحربية من المراكز الصناعية الى المناطق النامية ، والعامل الأساسى الذى يقوم عليه التصنيع فى البحث والتنمية فى الدول المتقدمة هو تيسير نقل الانتاج التكنولوجى المقدر الى الدول الهامشية . ويرتب على هذه المنتجات خلق مناخ فى الدول المستوردة حيث يزداد الطلب كما وكيفا على المنتجات الحربية . وعلى هذا يصبح تصدير الأسلحة أمرا لا غنى عنه ، يترتب عليه تنمية صناعة السلاح من خلال العقود المشتركة والانتاج المخصص به الذى استخدم كنواة لقيام صناعة محلية لانتاج السلاح ، ومن الواضح أن هذه العملية قامت فى هذه البلاد النامية التى استطاعت أن تنشئ قواعد صناعية كأساس لتنمية هذه الصناعة الجديدة ، وفى بعض الحالات كانت تقوم على أسس صناعات حربية كانت قائمة من قبل ولكنها لم تكن قادرة على تحقيق المستوى الأعلى للربح لى تدخل ضمن برامج التنمية القومية .

ومن ثم ، فقد أمكن من خلال التراخيص والعقود المشتركة واتفاقيات التعاون المشترك أن تصل هذه الصناعات المحلية الى نفس المستويات التى تحقق الربح والتوسع والانتشار مثل صناعات الدول المتقدمة .

ومن هذا المنطلق تصبح الصناعات الحربية فى الوقت الحاضر نشاطا اقتصاديا مثمرا الى أبعد الحدود ينظمها أسلوب عمل دقيق يحقق عائداً . . متزايدا ، وإذا كان وراء هذا النشاط الاقتصادى الحربى نظام معقد فإن البحث التكنولوجى والتقسيم يحقق دائما مستويات أكثر للصناعات الحربية يجب التوصل إليها . ويستند هذا بدوره الى أساس علمى من خلال علوم أساسية معينة ترجمت الى مصطلحات تكنولوجية . وقد أدت هذه البحوث العلمية والتكنولوجية المشتركة فى الدول المتقدمة الى تصنيع مثل هذه المنتجات الحربية الدقيقة المعقدة وأن تقوم غالبية أنظمة الأسلحة الحديثة فى الوقت الحاضر على أحدث ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا .

لقد كان نقل التكنولوجيا الحربية للعالم الثالث فى شكل منتجات تامة الصنع دون نقل كيفية استخدام العلم والتكنولوجيا التى توصلوا اليها فى الدول المتقدمة هى المرحلة الأولى لسياسة التصنيع التى يستخدمها البحث والتنمية فى عملية التصنيع فى الدول المتقدمة .

ووفقا لهذه الظروف كان نقل التكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث وهذا يوضح ان المنتجات الكاملة التصنيع ساعدت الصناعات الحربية للدول المصدرة على التقدم وعلى انتاج السلاح .

لقد كان احتكار الأسس التكنولوجية التي تحقق تقدم نظم ووسائل التسليح للدول الصناعية من أهم العوامل التي أدت إلى ازدياد وانتشار هذه الصناعات الحربية القوية . وكانت السمات البارزة للمرحلة الأولى في عملية نقل التكنولوجيا الحربية إلى العالم الثالث . وقد حال تصدير الأسلحة دون نقل القدرة على خلق وسائل إنتاج السلع الرأسمالية ، هذه القدرة على إيجاد بديل للتكنولوجيا أصبحت ميسرة في أيدي المنتجين في الدول الصناعية ، وقد أدى نقل التكنولوجيا الحربية بهذا الأسلوب إلى أن تقوم شركات الإنتاج بخلق سوق دائمة وسوق وقتية لمنتجاتها ولقطع الفيار المرتبطة بهذا النمط من الإنتاج . وفي الوقت نفسه وضعت الموقات أمام دول العالم الثالث التي اتجهت إلى وضع سياستها في مجال التقم التكنولوجي الحربي .

كما أدى وجود صناعات البحث والتنمية القائمة على العلم والتكنولوجيا واحتكار الدول المتقدمة لها ظهور المنافسة الحادة بين كبار المنتجين . وفي الوقت نفسه ظهر في بعض البلاد في صورة متناقضة لانعدام المنافسة في السوق العالمية بين مصانهم التي تنتج منتجات غير حربية .

ومن العسير على دول العالم الثالث مجاراة الحجم العلمي والتكنولوجي والأرصدة طلودة بحسابات « البحث والتنمية » للحكومات المركزية في مجال تكنولوجيا الدول المصدرة .

وعلى سبيل المثال تبلغ أرصدة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا المخصصة للألكترونيات الحربية ما يعادل من ٢٤ر٥٪ إلى ٢٩ر٥٪ من مجموع اقتصاديات سوق الألكترونيات (انظر جدول (١)) .

ويلاحظ أنه طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة حرصت على سيطرتها على الأسواق من منطلق نفوذها في فترة الحرب العالمية الثانية فلم يكن من الضروري الالتجاء إلى بيع الأسلحة لسد العجز في تجارة السلع . وكان وضعهم التجاري من حيث المظهر الخارجى قويا بصورة جعلتهم لا يعبأون بالمنافسة (جدول رقم (١)) .

ومهما يكن من أمر ففي العقد السابع بدأت الصناعات المدنية في جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان (وهما البلدان اللذان خرجا من الحرب العالمية الثانية محرومين من صناعاتهما الحربية) تكتسح القاعدة التجارية للدول المنتصرة في الحرب ، وأصبحت الأسواق التجارية واحدا بعد الآخر تفتح أبوابها للصناعات اليابانية والالمانية .

**جدول رقم ١ : توزيع أعمال البحث والتنمية الحربية بين القوى
القريبة بأسعار ثابتة**

١٩٧٩	١٩٦٥ - ١٩٦٩	١٩٦٠ ١٩٦٤	
(مليون دولار %)	(مليون دولار %)	(مليون دولار %)	
٧٠٨ ١٤٣١٠	٨٢٢٢ ٧٤٧٥	٨٢٨٢ ٧١٠٨	الولايات المتحدة
١٢٢٢ ٢٤٧٠	٦٠٩ ٦٠٩	٨٢٢ ٧٦١	المملكة المتحدة
١٠٧ ٢١٧٠	٦٠ ٥٤٦	٣٦٦ ٣٢٩	فرنسا
٥٠ ١٠١٥	٢٢٣ ٢٠٦	١٢٤ ١٢٢	جمهورية ألمانيا الاتحادية
٢٣٥	٨١ ٨١	٦٧ ٦٧	السويد
—	١٧٥ ١٧٥	١٢٩ ١٢٩	عشر دول أخرى
١٠٠ ٢٠٢٠٠	١٠٠ ٩٠٨٨	١٠٠ ٩٠١٧	المجموع

المصادر : ١ ، ٢ . فايرنن الصناعات الحربية للبحث والتنمية كصورة لسباق التسلح الأبحاث الجارية عن السلام والقمع .

٣ ١٩٧٨/٤/٣ . فايرنن : سياسة الأنظمة الحربية والمعلومات في الدول الكبرى المتقدمة .

كصناعة السفن والمعدات الصناعية والكيمائيات والألكترونيات وصناعة السيارات . وأخذت منتجات ألمانيا الاتحادية واليابان بالذات تفسر الأسواق المحلية للقوى المنتصرة . وكان لازدياد التنافس بينهما وقدرتهما التكنولوجية ما قضى على منافسيهما . وحتى الآن مازالت قدرتهما الفارقة تدعم منتجاتهما التجارية في الأسواق الخارجية بمثل ما تؤكد ذاتها في أسواقها المحلية .

ونظرا لازدياد حدة المنافسة بين الدول الصناعية فهناك اتجاه لاعتبار القطاع الحربي كبديل يمكن بواسطته استغلال ميزات لم تستغنى بعد بحيث تتعادل التيارات التجارية بين الدول الصناعية نفسها والميزان التجاري مع العالم الثالث . وهذا - على سبيل المثال - يوضح أسباب الضغوط المفروضة على اليابان (باستبعاد الأسباب الحربية والاستراتيجية الخالصة) لرفع ميزانية الدفاع ومشترياتهما الحربية من الولايات المتحدة الأمريكية .

وتحاول فرنسا بنفس الأسلوب أن تواجه تحديات اليابان لتمويض العجز في ميزانها التجاري مع اليابان بتصدير المعدات الحربية والتكنولوجية النووية ، ويتشابه الموقف - الى حد ما - مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي تعمل على تنمية وتقديم قدراتها في مجال الانتاج الحربي ، وتظنرا لتدهور قيمة الصادرات في اقتصاديات هذه البلاد فقد برزت فكرة زيادة مبيعات الأسلحة للعالم الثالث لا سيما الدول العربية وعلى الرغم من أن هذه المبيعات واجهت معوقات حادة مع الاتفاقية الألمانية

الفاصلة مع المملكة العربية السعودية فان الاتجاه العام لازال فى صالح جمهورية
المانيا الاتحادية . والدليل الواضح على هذا يتمثل فى زيادة نقل المواد الحربية
للدول النامية فى العام الماضى .

والخلاصة ان هذه الدول المتقدمة نسبيا فى صناعة السلاح قد أصبحت الى
حد ما منافسا قويا فى انتاج السلاح وتصديره الى الأسواق العالمية ، وقد تحقق ذلك
نتيجة نظم التصنيع فى البحث والتنمية . هذا وان كانت عملية نقل أعمال البحث
والتنمية قد أدت الى قيام صناعات أكثر عائدا تتطلب أسواقا واسعة . ولهذه الأسباب
فالنمو الهائل لأعمال البحث والتنمية كان أداة فى تحقيق تحول فى الصور التى يتم
عليها نقل التكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث .

التصنيع . عن طريق البحث والتنمية

والثمة فى نقل التكنولوجيا الحربية

الى العالم الثالث

نظرا لأن نشاط البحوث والتنمية قد تحول الى صناعة تحقق أرباحا طائلة
كما أنشئ سياسة انتاج السلاح ، فان أنتقال التكنولوجيا الحربية من الدول المتقدمة
الى دول العالم الثالث قد تغير بشكل ملحوظ .

ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية وكذلك فى العقد السابع كان المتبحر فى نقل
التكنولوجيا الحربية الى الدول النامية هو تصدير الأسلحة والمعدات ، ومهما يكن من
أمر فقد نتج عن تفوق العلم والتكنولوجيا فى صناعات البحث والتنمية والتنافس
بين هذه البلاد التى تمتلك قدرات البحث والتنمية المتقدمة تصدير المنتجات كاملة
الصنع والبلد فى نقل عمليات الانتاج .

كما أن من سمات صناعات البحث والتنمية الباقوة استمرار التحديث
بهدف تفوقها على منافسيها فى الصراع على الأسواق . ولهذه الأسباب لم يكن من
اليسر الاستثمار فى الحد من تحويل التكنولوجيا بصورة مطلقة الى ميدان الانتاج
التقليدى ، ولا أن تتضمن نقل الخبرة التى يمكن أن تؤدى الى نوع من التنافس الناجم
عن نمو القدرة التكنولوجية والعلمية . ولهذا فان تصدير التكنولوجيا الحربية للعالم
الثالث على مستوى المنافسة لصناعات البحث والتنمية يتسم بنقل أساليب الانتاج
الحربى التى تستخدم من خلال العديد من الأنظمة الآلية متضمنة الانتاج المخصص به
والعقود من الباطن والانتاج المشترك للأسلحة . هذا التغير فى قواعد نقل المنتجات
العسكرية من الدول المتقدمة الى دول الهامش النامية يمكن ملاحظته فى القصور النسبى
لانتاج الحربى المنقول للعالم الثالث (جدول رقم ٢) بينما تلاحظ زيادة كبيرة فى

نقل التكنولوجيا المدنية تفوق نسب تصدير المنتجات الحربية ، ويرجع هذا الى نقص معدل الصادرات من الأسلحة المصنعة أثناء العقد الثامن ، وعلى هذا فالولايات المتحدة الأمريكية التي ضاعفت صادراتها من الأسلحة في العقد السابع أكثر من هذه التجارة بنسبة تقرب من ٢٥٪ بين عام ١٩٧٢ و عام ١٩٧٦ .

جول رقم ٢ : نقل التكنولوجيا الحربية والمدنية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية س ي ت س ٧ (١) مليون دولار	الولايات المتحدة الأمريكية نقل أسلحة (٢)	المعدل (٢) نسبة مئوية من (١)	الاتحاد السوفيتي س ي ت س ٧ مليون دولار (٣)	الاتحاد السوفيتي نقل الأسلحة (٤)	المعدل (٤) نسبة مئوية من (٣)
١٩٦٣	٨٧١٨	١١٩٨	١٤٦٦	١٤٧٤	١٢١٩	٨٣
١٩٦٧	١٢٥٧٢	٢٢٣٠	١٧٠٧	٢٠٨٨	١٩٢٠	٩٢
١٩٧٢	٢١٥٣٢	٤١٠٠	١٩٠	٣٦١٩	٢٨٤٠	٧٨
١٩٧٦	٤٩٥١٠	٥٢٠٦	١٥٠	٦٢٥٧	٣٧٤٧	٦٠

١ - س ي ت س ٧ = السلع الرأسمالية المدنية

المصدر : بيتر لوك : الانظمة الدولية الحديثة للاقتصاد والتسلح رقم ٧٧ ، ١٩٧٩

ومن قبيل ذلك ما قام به الاتحاد السوفيتي من وضع سياسة تقليدية في نقل نسبة ثابتة من الأسلحة وزيادة مقررات الصادرات من الانتاج للاستخدام المدني ، وأيا كان ففي السنوات القليلة ونتيجة للمنافسة بين القوى الصناعية الغربية وتوحيها للدعم السياسي والعسكري أدى ذلك بالاتحاد السوفيتي الى نقل بعض قدراته الانتاجية الى العالم الثالث . ومما يدل على هذا التغير السماح لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بانتاج ميغ - ٢١ . ويعتبر التصنيع بموجب الترخيص من اهم اساليب نقل التكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث .

وهذه العملية نابعة أساسا من الحاجة الى انتاج العلم والتكنولوجيا لاطالة فترة الانتفاع بتكنولوجيا حربية معينة والحفاظ على العائد الثمر للأدوات والمعدات المصنوعة في الدول المنتجة . أما من ناحية الشركات التي تقوم بانتاج التكنولوجيا العلمية العسكرية التي تعرف ما تريد . فانها اضافة مجدية - اذا ما كان للتكنولوجيات -

التي حققت النمو والتقدم ولا تستطيع أن تنافس الانتاج الجديد - أن تقوم وتطبق
محليا لعملاء العالم الثالث .

والمقاتلة الأمريكية نور ثروب ف - ٥ أ وتيجر ٢ وميراج ٥ والمرعة الفرنسية
ارس - ٩٠٥ والايكرافت السويدية ساب كلها أمثلة واضحة على ذلك . وقد أصبحت
كلها غير مناسبة من وجهة نظر الدفاع الأمريكي والفرنسي والسويدي رغم أنها على
مستوى تكنولوجي رفيع . فنقل منتجاتهم الى بلاد خارج الحدود يمكنهم من الاستمرار
في تحقيق الربح بعد رفع مستواها الانتاجي بحيث تنافس سوقا أصغر ولا جدوى
بالنسبة الى المصانع من التمسك بهذه المنتجات وبكل ما يرتبط بها من هبوط في
الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والسويد ومن ناحية أخرى فإن جمهورية كوريا
وتايوان - اذا قامتا بانتاج مثل هذه الصناعات الحربية ليس فقط لسد احتياجاتها
ولكن لاحتياجات المنطقة الاقليمية والمناطق الصغرى فإن المنتجات الجديدة التي ستنتج
في هذه البلاد ستتمشى مع النمط والمستوى للانتاج المطلوب للأسواق الجديدة .
ومنذ أن تضمنت اتفاقيات بيع التكنولوجيا للعالم الثالث براءات الاختراع أصبح
من اليسير استمرار الحصول على دخل من التكنولوجيا المتخلفة في الدول الصناعية .
ويجب التركيز على أن التكنولوجيا المتقدمة لا تباع ويقتصر البيع على منتجاتها في
حين أنه بالنسبة للتكنولوجيا الأقل تقدما فانها تنقل الى بلاد العالم الثالث
(جدول ٣ و ٤) .

وعملية نقل طرق التصنيع بموجب التراخيص مكنت الدول التي تستخدم
هذه التكنولوجيا أن تنشئ الصناعات الحربية التي تغطي احتياجاتها ، كما تغطي
احتياجات دول العالم الثالث . فمثلا تقدم الصناعات الحربية المرخص بها في البرازيل
واسرائيل وجنوب افريقيا حق لهذه البلاد تصدير نسبة كبيرة مما تنتجه الى بلاد
أخرى من العالم الثالث . (جدول ٥) ، واستخدمت البرازيل صناعاتها المحلية
للأسلحة كعامل رئيسي لتغطية العجز البالغ في ميزانها التجاري الناتج من ازدياد
وارداتها من البترول الذي تتطلبه احتياجاتها من القوى المحركة في الصناعات المدنية .

وتتجه اسرائيل وجنوب افريقيا الى أسواق العالم الثالث عن طريق البيع
المباشر للأسلحة للبلاد النامية وعن طريق الاشتراك مع المنتجين المحليين في الصام
الثالث . وقد أصبحت أكثر سهولة في الوقت الحاضر نتيجة رفع حظر تصدير
الأسلحة الاسرائيلية المصنعة التي تم تصنيفها بموجب التراخيص الأمريكية ورفع
حظر التعامل مع جنوب افريقيا . وبهذا أمكن للانتاج الحربي بموجب التراخيص
حق تصدير التكنولوجيا الحربية والتغلب على الموعات والقيود الموضوعة على نقل
المنتجات المصنعة . وعلى ذلك فصناعة السلاح في الدول المتقدمة تستطيع أن تصل الى
أعلى مستوى للمنافسة في أسواق العالم الثالث دون تقل كلفة استخدام التكنولوجيا

جدول رقم ٢ : انتاج الماعزات الموضحة في الملمم الثالث

الدولة	أسلمة النعم	الماعزات	مليون كوبر	الماضرات الحفيمة	طائرات التدريب	طائرات النقل
الأرجنتين	١ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
البرازيل	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مصر	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الهند	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
اندونيسيا	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جمهورية كوريا	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الكمبيك	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
نيجيريا	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
باكستان	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
فلبينية	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تاوان	١٠ م ب - ٣٣٦ اكسانات م ب - ٢٤٠	٢٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : الكتاب السنوى سبيري، ١٩٨٠

١ - المرومسات المشتركة مع ايرىماكى اريتايا

٢ - مصمم

جدول رقم ٤ انتاج عربات النقل المدومة والمصاريف والسفن الحربية المخصصة في العالم الثالث

عربات النقل		المصاريف		السفن الحربية	
المدونة	% أ ب س / م ي س ن / ل ت	م ب ت	م ١ ٤	أ ت م	س ٤ م
الاراجنتين	ف س ي	١٣ ت ٤ م	٢٠ ١ ٤ ٤ ٢	٢٠ ١ ٤ ٤ ٢	٢٠ ١ ٤ ٤ ٢
البرازيل					
الهند					
مصر					
باكستان					
تايلاند					

المصدر : الكتاب السنوي
دولارات امريكي

أ س = امريكات المدومة

أ ب س = دولارات جنود

م ي س ق = عربات نقل

ل ت = الدبابات الثقيلة

م ب ت = دبابات القتال

١١ م = مصاريف جو - جو
س ١ م = مصاريف ارض جو
ف ي ب = زوارق الاستكشافات البحرية

والعلم التي أدت الى تقدم السلاح ، ومن ثم لا يؤدي هذا النقل الى تنافس فدرات مماثلة .

وعلى الرغم من هذا الحل المؤقت للمشكلات التجارية التي تواجه صناعات البحث والتنمية لازال هناك ضغط للحصول على عائد من الاستثمارات المتزايدة ، وقد استخدم نظام التعاقد المشترك كأحد الوسائل لحل المشكلة . ويرجع هذا الاجراء الى مجموعتين من العوامل . الاولى أن صناعات البحث والتنمية في حاجة الى زيادة الاستثمارات للاحتفاظ بمستواها الانتاجي ومناقستها على نطاق عالمي ، وبالتالي ارتفاع التكاليف ، اذ أن الانتاج الحربي لهذه الاستثمارات يتجه الى الهبوط . وطبقا لذلك بدأ البحث عن أساليب جديدة لانتاج أحدث المعدات الحربية في المناطق التي تحقق مزايا في مجال الموارد الطبيعية وتكاليف العمل ، ولهذه الأسباب نتجت صناعات البحث والتنمية عن مناطق للانتاج والتنمية التي تمكنها من خفض التكاليف . ويتحقق ذلك عن طريق التعاقد المشترك في البلاد التي تتميز بالعمالة الرخيصة نسبيا .

والثانية : أن هذا النشاط يتسم في النهاية بطابع عمل في نقل التمويل الذي يبحث عن مجال لقدراته في تقسيم العالم جغرافيا الى مجالات مختلفة لانتاجه ، وفي مناطق تقل فيها التكلفة ، مما ييسر تحويل النشاط الى الخارج حيث ينمو في بقاع مختلفة من العالم بالتعاون مع رأس المال الدولي ، وكلما ازدادت مساهمة صناعات البحث والتنمية في رأس المال المشترك تعتمد عليه وتنفذه . فان العقود المشتركة هي الوسيلة الجيدة لحل المشكلتين . وعلى هذا فان نمطا رقيقا متخصصا ولكنه في نفس الوقت مجزأ ويدرك كيف ينتقل يمكن التكنولوجيا الحديثة المتقدمة من أن تعاود انتاجها جزئيا وليس كليا ، وهذه الخطوة الجديدة قد توسعت في السنوات الأخيرة كما تبدو في مختلف العقود المشتركة القائمة في العالم بأسره (جدول ٦) .

جدول رقم ٥ : صادرات السلاح من بعض البلاد المختارة المنتجة للسلاح
بالمليون دولار بمعدلات ١٩٧٥

الدولة	الصادرات
الأرجنتين	٣٦
البرازيل	٣٤٩
مصر	٢٥
الهند	١٨
اندونيسيا	١٦
اسرائيل	٤٤٧
جنوب افريقيا	١٥٠

المصدر : سيميري الكتاب السنوي ، ١٩٨٠

البحث والتنمية واتفاقيات الانتاج المشترك :

تعتبر اتفاقيات الانتاج المشترك من أحدث الأساليب لنقل التكنولوجيا الحربية من الدول المتقدمة الى العالم الثالث ، وتختص هذه الاتفاقيات عادة بالصناعات ذات المراحل المتكاملة للعمل والتكنولوجيا لكي تملك الدول الصناعية زمام الطاقة بالنسبة للتكنولوجيا الحربية المحلية المتقدمة . وبهذا الأسلوب تلقى الصناعات الحربية في العالم الثالث المزيد من الموانع التي تحقق لها التوسع ، وترجع هذه الظاهرة الى طابع التحديث والحيوية الذي تتسم به « البحث والتنمية » في الدول المتقدمة ومؤخرا في دول العالم الثالث التي تعمل في مجال زيادة أنشطة البحث والتنمية الحربية والمدنية او التي حظيت بصفة خاصة باستيراد مختلف أنماط الأسلحة . ولما كان البحث والتنمية تتطلبان المزيد من الاستثمارات لكي يصعدا للمنافسة وتكتسحا الأسواق فإن التركيز يتزايد لتحقيق دخل مناسب لهذا النمط من الانفاق ، ويعتبر بيع المنتجات المصنعة ونقل أساليب ونظم الانتاج غير كاف لتحقيق معدلات للربح في وقت تتضائل فيه القدرات الاقتصادية للمستوردين وبالتالي تساعد اتفاقيات الانتاج المشترك في زيادة امدادات القوات المسلحة في العالم الثالث بواسطة انشاء صناعات صادرات تابعة تنتج جزئيا بقتضى اتفاقيات الانتاج المشترك التي تعمل في إطارها الدول التي تملك محليا أنشطة البحث والتنمية المتقدمة كما هو مبين في الأمثلة الآتية .

فالأرجنتين احضى دول العالم الثالث ولها تاريخ طويل مع البحث والتنمية وترجع محاولاتها الأولى لانتاج المعدات الحربية محليا الى عام ١٩٢٠ . وفي عام ١٩٤١ قامت الادارة العامة للمصانع الحربية بتدعيم أنشطة الدولة في هذه المنطقة وربطها بأنشطة التصنيع العامة ، ونظرا لحيد الأرجنتين في الحرب العالمية الثانية فقد اعفتها الولايات المتحدة الأمريكية من جميع الالتزامات والارتباطات في فترة الحرب . ولهذا حققت صناعة الأسلحة في الأرجنتين التقسم والاستقلال .

ومنذ عام ١٩٤٥ أدخلت الادارة العامة للمصانع الحربية صناعة الأسلحة في جميع فروع القوات المسلحة . وعلى ذلك بدأت القوات الجوية بمساعدة الفنيين الألمان في تصميم معدات الطيران المتقدمة مثل القاذفة المقاتلة وطائرات النقل وقد بدأت في انتاجها عام ١٩٦٥ كما بدأ سلاح البحرية في تصميم وبناء السفن عام ١٩٣٨ في أحواض السفن في سانتياجو التي أنتجت أخيرا ناقلات الميترول والبوارج الحربية ، وأنتج الجيش لحسابها المدفعية الثقيلة ومدافع الماكينة ومختلف أنواع الامدادات الحربية بالتعاون مع ألمانيا ، وفي عام ١٩٤٠ بدأ مصنع روزاريو Rosario في تصنيع وتطوير مجموعات من المدافع الرشاشة التي لازالت تستخدم حتى الآن . وقد حقق التعاون الألمانى دفعة قوية ساعدت على انشاء أنشطة البحث والتنمية الحربية التي على الرغم من صغر حجمها استمرت في تدعيم الصناعات الحربية .

جدول رقم ٦ : توسع المنتجين الأمريكيين في العمليات الأجنبية
للاتكرونيكات الحربية عام ١٩٧٤

مقر العمليات	عدد العاملين في المصانع الأجنبية	في عقود الدفاع
سنغافورة	١٠٠٠	جنرال الكتريك (١)
سنغافورة ، ماليزيا ، تايوان	٣٠٠٠	شركة - (س١)
هونج كونج ، جمهورية كوريا ، سنغافورة المكسيك ، اندونيسيا	١٣٣٠٠	تيلدش (٢٥)
سنغافورة ، ماليزيا ، السلڤادور تايوان	١١٣٠٠	ڤيرتشيلو (٣٦)
جمهورية كوريا ، المكسيك ، ماليزيا هونج كونج	٧٨٠٠	مكساس انسترومنت (٤١)
سنغافورة ، ماليزيا	٢٦٠٠	موتورولا (٦٣)
سنغافورة ، ماليزيا ، تايلاند ، اندونيسيا هونج كونج ، موريشيوس ، جمهورية كوريا ، المكسيك	٢١٢٥٠	هوليت باكارد (٩٧) ثمانين مصانع أخرى
	٦٣٥٥٠	المجموع

المصدر : هيلينا بتومي ورايموفايريبنن ، الشركات المشتركة .
التسلح والتنمية ص ١٤١ ، معهد تامبير لبحوث الاسلام، فنلندا ١٩٨٠

ولما كانت المساعدة التي تلقاها البحث والتنمية الادارة العامة للمصانع الحربية لا تزيد عن ٦٪ منذ ١٩٥٨ . فقد أصبح المجلس القومي للبحث العلمي والتكنولوجيا هو المصدر الرئيسي لهذا النمط من البحوث والمعونات ، كما أن المعهد القومي لتكنولوجيا الصناعة واللجنة القومية للطاقة الذرية واللجنة القومية لبحوث الفضاء مكنت الأرجنتين من تنمية صناعاتها الحربية والنووية ، واستطاعت بمساعدة التراخيص والمعونات الأجنبية أن تصبح من أقوى الدول في أمريكا اللاتينية وارتبطت أنشطة البحث والتنمية بالتقدم الصناعي الذي ركز على صناعات الصلب والالومنيوم وصناعات المركبات وبالاتباط بالادارة العامة للانتاج والادارة القومية لانتاج الصناعات الخاصة بالملاحة البحرية والجوية والبحوث .

كان انتاج معدات الطيران يتم تحت اشراف القوات الجوية ، وفي العقد السادس
Pucara IA - 60 قامت بانتاج الصناعات الجوية المنافسة مثل المقاتلة بوكارا
والهليكوبتر مسكارى Cicaré CH-11 Cobri helicopter .

وكان التركيز في العقد السابع على صناعة طائرات النقل وطائرات اخماد التوراث كالطائرة جوراني Guarani IA-0 وبوكارا Pucara IA-58 وبالنسبة لتخصصها فقد قامت الادارة العامة للتصنيع الحربى بانتاج معدات الطيران المدنى وتجميع الدبابة الفرنسية French AMX-13 Tank وحاليا تقوم الأرجنتين بموجب عقود الانتاج المشترك مع مصنع Thyssen Henschel فى جمهورية المانيا الاتحادية بتصنيع وتطوير الدبابات الخفيفة والمتوسطة والمركبات المدرعة . وتقوم ترسانة الحكومة لبناء السفن والصناعات البحرية بانتاج وتصميم المعدات البحرية مثل البوارج وزوارق الصواريخ البحرية كما تقوم أيضا بتجميع اجزاء الفواصات التى تستوردها من جمهورية المانيا الاتحادية بفضل عقود الانتاج المشتركة لأعمال البحث والتنمية المحلية التى أصبحت من أكثر الأساليب الفعالة لتنمية وتقديم صناعات الأسلحة فى الأرجنتين ، وبالأرتباط بشركة دورني تقوم الأرجنتين فى الوقت الحاضر بصناعة طائرات التدريب ذات القدرة المحدودة لتدريب البعثات على التكتيك الحربى ، وهذه الطائرات تقوم بتصنيعها الادارة القومية للصناعة والبحوث النووية فى مقاطعة كوردوبا ، هذه الطائرات طراز تحدد موعد استخدامها للطيران عام ١٩٨٢ ويتم انتاجها فى مجموعات عام ١٩٨٥ .

وبمساندة أعمال البحث والتنمية لصناعات السلاح فى الأرجنتين فى الوقت الحاضر أصبحت فى وضع يمكنها من زيادة قدراتها التكنولوجية . فلا غرابة فى أن الاتفاقيات المشتركة للطائرات والدبابات وبل ذلك اتفاقيات لبناء السفن مع اسبانيا والفواصات مع جمهورية المانيا الاتحادية وناقلات البترول مع فرنسا .

وهناك مثل آخر يستحق الاهتمام ويوضح اتساع نطاق صناعة الأسلحة المحلية وهو صناعة الملاحة الجوية فى البرازيل .

فى ١٩ أغسطس ١٩٦٩ اصدر رئيس البرازيل مرسوما بتأسيس شركة البرازيل للملاحة الجوية التى بدأت أعمالها فى يناير ١٩٧٠ . وكان هذا العمل قسمة ما حققته التكنولوجيا فى البرازيل فى مجال الطيران المدنى والحربى ، والواقع أنه فى عام ١٩٦٥ قرر معهد البحوث والتنمية التابع لمصلحة الطيران أن تستبدل القوات الجوية البرازيلية الطائرات القديمة Bech-C45 ولهذا الغرض طلب للمركز الفنى للطيران الجوى مساعدة المهندسين ماكس هولست Max Hölst وقرر أن يعيد تجهيز القوات الجوية فى أمريكا الشمالية ، الا أن هذا المشروع صرف النظر عنه أخيرا

وقد استبدلت الطائرة C-45 مس - ٤٥ بالطائرة ذات المحركين المتقدمة والمنتجة محليا IPD-6504 التى أطلق عليها فيما بعد EMB-100 وقد بدأ تطويرها فى يونيه ١٩٦٥ . كما تم تطوير أول طراز للطائرة وتزويدها بالقاطرة برات وهوتيني Pratt and Whiting عام ١٩٦٦ وقامت بأول رحلة طيران فى ٢٦ أكتوبر ١٩٦٨ . وقد طلبت القوات الجوية البرازيلية ٨٠ طائرة

من **Bandeirante EMB-110** ، وقد استطاعت شركة البرازيل للملاحة الجوية بهذا العمل الذى قامت به الملاحة الجوية الحربية أن تطوّر الطيران المدني مثل **EMB-200** أ.م ب - ٢٠٠ ايابنا **Ipanema** الطائرة التى تعمل فى الزراعة ، وقد طارت لأول مرة فى يولييه عام ١٩٧٠ . وقد تم صنع ٤٠٠ طائرة من هذا الطراز فى خلال خمس دورات ، وقد اضطرت البرازيل بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٤ الى التركيز على تطوير صناعات الملاحة الجوية من خلال التعاقد مع **Piper** الى انتاج خمسة أنماط من الطائرات ذات المحرك الواحد أو المحركين وقد حقق التحول الوحيد فى النموذج **EMB-110 p** نجاحا كبيرا مع الخطوط الجوية المحلية والقوات الجوية فى المنطقة .

وفى عام ١٩٧٦ قامت شركة البرازيل للملاحة الجوية بتطوير ثلاث مجموعات من طراز البانديرانت **Bandeirante KI** للاستخدام الحربي و **P.I.** للاستخدام المدني و **PI** لنقل المسافرين . وقد تلقت البرازيل عقود عمل للنمط الأخير من الخطوط الجوية الأمريكية والبريطانية ومن بلاد أخرى . ويدعم الصناعات الجوية فى البرازيل المركز التكنولوجي للمعدات الحربية الذى يشكل حلقة الاتصال لمعاهد تكنولوجيا الفضاء والبحث والتنمية وأبحاث الفضاء . وهذا المركز يتعاون مع شركة البرازيل للملاحة الجوية فى انشاء معامل الفيزياء واستخدام المختبرات . وبهذا تكون شركة البرازيل للملاحة الجوية قد غطت احتياجات القوات الجوية البرازيلية فى الميادين الآتية : -

(أ) التدريب الأساسى وقدرات الهجوم البرى .

(ب) طوابعات الطائرات ذات المحركين لنقل الأفراد والمعدات .

(ج) الدوريات البحرية والطيران المدني للاقتاذ والبحث .

(د) نماذج خاصة لاختبار المدافع والصواريخ الصوتية .

وقد استطاعت شركة البرازيل للملاحة الجوية بهذه القدرات والمائد الصناعى وأنشطة البحث والتنمية ، أن تتعاقد من الباطن وأن تشارك فى انتاج **Northrop F-5 B** وجزء من هيكل الطائرة ، ومستشارك فى انتاج من ١٠٠ الى ١٥٠ طائرة مقاتلة **AMX** للطيران المدني بالتعاون مع المصنع الإيطالى ايرماكي **Aermachi** . وقد بدأ انتاج هذه الطائرات المدنية فى ١٩٨٢ وزودت بمحركات ألفا روميو أو قيات .

وقد نتج عن أهمية البحث والتنمية فى اقامة صناعات حربية قوية فى العالم الثالث الاهتمام بالانتاج المشترك فى الصناعات الحربية للدول المتقدمة . ويتضح ذلك فى جهود المكسيك فى السنوات الأخيرة لاقامة صناعاتها الحربية .

وطبقا لتقارير وزارة الدفاع المكسيكية جنرال فتيكس وجالفان لويز يتضح أن المكسيك قد قطعت خطوات واسعة في مجال تطوير ، وتقدم صناعات الأسلحة بها التي يقال أنها في الوقت الحاضر قادرة على إنتاج عربات مسلحة . وهناك محاولة لتصنيع مدافع هجومية للجيش ووفقا لهذه المشروعات فقد بدأت الحكومة في المكسيك في تشجيع البحوث التكنولوجية والعلمية في البلاد التي ستحقق صلات وثيقة في مجال صناعة الأسلحة المكسيكية الناشئة . وهكذا ينشئ المجلس القومي للعلوم والتكنولوجيا مختلف المشروعات لتنمية قدرات العلوم والتكنولوجيا . وجدير بالملاحظة أن أرصدة العالم الثالث المخصصة لقطاع الصناعة في الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٨٢ كانت مخصصة مباشرة لمشروعات مرتبطة بالاستعمال الحربي مثل المشروعات المرتبطة مباشرة بالصناعات الكيميائية ووسائل الاتصال والنقل واستخراج المعادن الحديدية والفولاذ والالكترونيات وصناعة وهنظمة السيارات والمعدات وتكنولوجيا الاختراعات ، وقد قلصت وزارتا الدفاع والبحرية خمسة وعشرين مشروعا اعتمدت جميعها ، وهكذا تبين أن صناعة السلاح في المكسيك تستطيع تحقيق الانتاج المشترك في المستقبل القريب في مجال الدبابات .

ومما تقدم تضع أهمية البحث والتنمية في اقامة صناعة أسلحة معينة . وطالما أن أمريكا اللاتينية هي موضع الاهتمام ، فالأرجنتين بتقدمها العلمي والتكنولوجي وبمساعدة الخبراء الألمان تؤكد أهمية قدرات البحث والتنمية كخطوة أولى لأي جهود لتنمية الصناعات الحربية ، وبالمثل فإن تطوير صناعة الملاحاة الجوية في البرازيل توضح أن استخدام أعمال البحث والتنمية المحلية أدى الى تحقيق مستويات متميزة في تصنيع الأسلحة التي أعطتها الأولوية والتي حققت الانتاج المشترك حاليا لكثير من الأسلحة المعقدة أكثر مما تستطيع الحصول عليه من خلال الانتاج المحلي ككل . فبلاد المكسيك التي لا تملك صناعات للأسلحة الدفاعية لكي تحقق تنمية وتطوير مشروعات صناعات العربات المسلحة عليها أن تبتذل لتنمية وتطوير أنشطة البحث والتنمية التي تثير اهتمام هيئات الدفاع القومي .

والاتجاه الملاحظ في أمريكا اللاتينية ظهر كذلك في افريقيا وآسيا والشرق الأوسط ، فعلى سبيل المثال كانت أعمال البحث والتنمية أحد المعطيات القومية في تنمية الصناعات الحربية في جنوب افريقيا ، وقد بلغ عدد أعضاء مجلس العلوم والبحوث الصناعية الذي أنشئ عام ١٩٤٥ (٤٣٠٠) عضو عام ١٩٧٩ ويعمل من خلال ستة عشر معمل أبحاث تخدم مشروعات معينة ويقوم بتأسيس معاهد أبحاث جديدة تعمل في ميدان الصناعة وفي الجامعات .

وفي عام ١٩٦٣ أنشئ المجلس معهد أبحاث الدفاع القومي وفي عام ١٩٦٦ قامت أنشطة البحث والتنمية الأفريقية الحربية على غرار معاهد مجلس أبحاث الدفاع الذي ينسق الجمعيات التي أنشئت من قبل ، ولجنة تنسيق الدفاع ، ولجنة موارد

الدفاع ، ومجلس أبحاث الدفاع ، وبالتعاون مع مجلس أبحاث العلوم والصناعة ومجلس أبحاث الدفاع وتعتبر شركة ARMSCOR مسئولة عن الأبحاث التي ينفذها صانعو الأسلحة أنفسهم

وفي عام ١٩٦٣ أنشأ مجلس العلوم والأبحاث الصناعية المعهد القومي لأبحاث وتطوير الصواريخ ، ويقوم هذا المعهد وقسم الملاحة الجوية في المعهد القومي للملاحة الجوية واساليب التكنولوجيا بالاشتراك مع مجلس العلوم والأبحاث الصناعية بأعمال التنمية المتفق عليها لصناعات الملاحة الجوية أعدادها الحربي للطيران وصناعة الصواريخ والقذائف ، كما تناولت الأبحاث التي قامت بها جمعية الملاحة البحرية ميكانيكا الضغط الجوي المنخفض والمالي والاضطرابات الجوية وتصميم السفن الهوائية والقوى الدافعة وحقت التقدم في مرحلة التجريب للسفن الجوية أوتوجيرو Autogiro II التي حلقت في الفضاء عام ١٩٧٢ والطائرة ذات المقعد الواحد Red-Falco .

وهكذا استطاعت جنوب افريقيا في الوقت الحاضر باستخدام التكنولوجيا المحلية المتقدمة أن تقوم بتصنيع الطائرات كودو Kudu ويوسبوك Basbok التي تنتج جزئيا بموجب التراخيص الإيطالية بالتعاون مع التكنولوجيا في جنوب افريقيا وهناك مظهر آخر لصناعة السفن الجوية في جنوب افريقيا هو تطوير صناعة الصواريخ باستخدام المونات الفنية التي تقدمها جمهورية ألمانيا الاتحادية . كما تأسس المعهد القومي لبحوث الصواريخ عام ١٩٦٣ وبدأ في تصميم القاذفات يسانده برنامج قامت بتنفيذه جنوب افريقيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية في محطة الفضاء في تسوميت Taumeb ، وفي عام ١٩٦٨ أنشئت محطة اختبار للصواريخ في سانت لوشيا لإنتاج رصاص البنادق للسلاح البحري والجيش والقوات الجوية . وفي الوقت نفسه استطاعت جنوب افريقيا باستخدام امكاناتها وقدراتها التكنولوجية في تطوير الصاروخ الممرج - جو وقد بدأت في انتاج مجموعات منه عام ١٩٧٢ .

وبهذه القدرات نجحت جنوب افريقيا في الوصول الى المستوى المحلي التكنولوجي المناسب الذي يتيح لها الاشتراك مع منتجين آخرين في الدول المتقدمة . ومن أمثلة جنوب افريقيا ، وتطوير الصاروخ الفرنسي كروتال Cactus الذي يصنع في ضوء مواصفات تضعها جنوب افريقيا بالاشتراك مع أساتذة العلوم في جنوب أفريقيا . ويتبين من ذلك أنه في مناطق معينة للصناعات الحربية حينما تصل أنشطة البحث والتنمية الى المستوى الذي يحقق المشاركة مع الدول الصناعية المتقدمة بموجب اجراءات وشروط الانتاج المشترك تلاحظ هذه الظاهرة ، وهي موجودة أيضا في البلاد الأوروبية مثل الأراضي المنخفضة التي تعتبر صناعاتها الدفاعية أقل تقدما من مثيلاتها في فرنسا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، فصناعة الأسلحة في الأراضي المنخفضة ارتبطت أخيرا باتفاقيات مع حكومة انغوليسيا لتبادل الوفود بهدف تحقيق مشروع مشترك في ميدان أبحاث الدفاع . وهناك اهتمام خاص من وزارة البحث والتكنولوجيا

في اندونيسيا هو بناء واصلاح السفن . وتسمى حكومة البلدين لاقامة علاقات عمل بين مصانع السلاح الاندونيسى نورتيانيو *nurtanio* وشركة الطائرات الهولندية .

وحتى في الحالات الخاصة لاتفاقيات الانتاج المشترك بين شركان تصنييع السلاح في الدول المتقدمة وحكومة ومصانع دول العالم الثالث يتعين على الأخيرة تنمية العلم والتكنولوجيا بها لكي تتمكن من تصدير أعمال البحث والتنمية كما كان يحدث بالنسبة للمنتجين في الدول المتقدمة منذ بضع سنوات مضت وتتوسع اسرائيل مثل هولندا في مصانع السلاح من خلال اتفاقيات الانتاج المشترك مع بلاد العالم الثالث اذ ان تنمية صناعات الدفاع بها يحقق لها ألف مليون دولار حسيطة صادرات الأسلحة لا سيما الطائرات والسفن والصواريخ . وتتطلع اسرائيل الى شركاء بين بلاد العالم الثالث بعد رفع الولايات المتحدة حظر بيع طائرات كافيير *baffir* لاداء عمل مشترك في سوق السلاح العالمى .

ولهذا عرضت اسرائيل على البرازيل والأرجنتين العمل معا لاحتكار سوق أمريكا اللاتينية ، الا أن البرازيل ردتها خالصة ، ولكن الأرجنتين ابلت نوعا من الاهتمام . . . ولهذا رأى الرئيس الأرجنتينى السابق « اليجاندرى لانوس » - وكان على صلة وثيقة بصناعة السلاح فى الأرجنتين - أن يزور اسرائيل لمناقشة هذا الموضوع معها .

لقد أدى انتشار صناعات اسرائيل فى القارات الأخرى الى تقوية صناعة السلاح فيها . وعلى هذا فصانع الطائرات الإسرائيلية *aircraft* قد وصل حجم العمل فيها الى ٢١٠٠٠ طائرة ، وكان ١٨٠٠٠ طائرة عام ١٩٧٧ ، كما ارتفع عدد العاملين فى المصانع الحربية الإسرائيلية من ٨٠٠٠ عامل الى ١٤٠٠٠ عامل وتضاعف عدد عقود الماكينة بث شمش *Beth Shemesh* من ٧٥٠ الى ١٥٠٠ . وقد تحقق هذا التوسع الهائل نتيجة تدعيم قاعدة تكنولوجية وعلمية قوية جند للعمل بها ١٥٠٠ حيز للعلوم بواسطة هيئة تنمية سلاح دولة اسرائيل .

وهكذا تنتقل أنشطة البحث والتنمية فى بلاد العالم الثالث الى الدول المتقدمة الأقل مستوى فى القدرات التكنولوجية والدليل على ذلك وجود اتفاقيات الانتاج المشترك فى الأرجنتين وفنزويلا فى مجال الطيران المدنى بوكارا *Pucara* وفى اتفاقيات عربات النقل المدرعة الصينية *M-415* م - ٥١٤ بواسطة صناعة المدرعات البرازيلية .

ويتضح من جميع الأمثلة التى ذكرت آنفا أن تقدم العلم والتكنولوجيا بواسطة مصانع البحث والتنمية المحلية يتجه الى الانتشار خارج حدود الدولة ، وطالما أن تقل أساليب انتاج السلاح بموجب التراخيص التى لا تنافس صناعات السلاح للدول المتقدمة

لا تؤدي إلى زيادة تكلفة أعمال البحث والتنمية التي تنتعش بالتنافس على الأسواق .
فمن الضروري نقل تكنولوجيا أكثر حداثة من خلال اتفاقيات الانتاج المشترك . وحيث
توجد قدرات البحث والتنمية المتطورة يستطيع المنتجون بالتالي استخدام أعمال البحث
والتنمية من خلال التقدم العلمى والتكنولوجى وأن يجدوا الأسواق التى لا تتاح لهم
عن طريق التراخيص أو التعاقد من الباطن .

وهكذا تصبح أعمال البحث والتنمية الحربية أحد العوامل الرئيسية الهامة
ليس فقط فى المنتجات وأنظمة أنماط الانتاج (التراخيص) وأجزاء السلاح . ولكن
أيضا فى تصدير القدرات الانتاجية من خلال اتفاقيات الانتاج المشترك . وتمثل هذه
الاتفاقيات أعلى مستويات التقدم فى مجال نقل التكنولوجيا الحربية طالما أن نقلها
فى هذه الحالة يقوم على تنمية واكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية التى تدعمها
الاتفاقيات .

وقد أخذت المنتجات الحربية فى بلاد العالم الثالث تنافس منتجات البلاد
الصناعية من خلال هذه الأنشطة . وهناك مثالان لذلك هما المنافسة بين عربات النقل
المدرعة من البرازيل وجمهورية المانيا الاتحادية والآخر بين الطائرات الاسرائيلية
LAVI والطائرات الأمريكية FX .

وأخيرا فهناك أيضا عامل مالى شارك فى تنمية هذا الاسلوب لنقل التكنولوجيا
هو السيولة الدولية الضخمة - الناجمة عن أنظمة بريتون وودز «Bretton Woods
Systems» والتدفق الهائل للموارد المالية الناتجة عن سياسة أسعار أوبك
OPEC . وقد ساعد النظام النقدى الدولى على تراكم الفوائد المالية الدولية
وسيولة كميات ضخمة من النقد الاجنبى .

ومن الصعب أن تجد هذه الأموال منفذا فى المشروعات الصناعية وفى المشروعات
الاقتصادية التقليدية فى الدول المتقدمة . فالطريق الوحيد لمواجهة هذه المشكلة هي
حنح قروض قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل لدول العالم الثالث ، ولأول مرة أمكن
تيسير المنح لهذه البلاد ، وهذه القروض الجديدة - بالإضافة الى سهولة الحصول
عليها - تحررت من القيود والسيطرة التى سبق أن فرضتها عليها سياسات المعونات
الأجنبية فى الدول المتقدمة . وهكذا حققت دول العالم الثالث المزيد من الحرية فى
تنفيذ سياستها للحصول على التكنولوجيا الحربية وتعتبر ايران مثل واضح .
وبالنسبة للأجنبية دول العالم الثالث لا سيما التى لا تملك بترولا ترتبط إمكانية
حصولها على الموارد المالية من سوق المال الدولية بموازنة ديونها الأجنبية واشتداد
مشاكل ميزان المدفوعات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل كما تتضح فى حالة أمريكا
اللاتينية (جدول ٧) .

ونظرا لوجود هذه السيولة المالية الدولية الضخمة ونمو الديون الخارجية لبلدان

العالم الثالث كان الحل الذي اتخذته هذه البلاد هو تنمية صناعة الأسلحة المحلية التي تهدف الى التصدير واكتساح دول الدرجة الثانية فى العالم الثالث لكي تحل محل واردتها من المعدات الحربية وفى الوقت نفسه تحل مشكلة ميزان المدفوعات .

الجدول رقم ٧ : مؤشرات النمو الاقتصادى والحربى فى أمريكا اللاتينية ١٩٦٤ - ١٩٧٥ بالليون دولار

السنة	جملة الانتاج المدنى	النفقات الحربى	واردات الأسلحة	الديون الخارجية
١٩٦٤	١٢٢١٤٧ر١	٢٣٧٦ر١	٨٦ر٠	١١٢٧٧ر
١٩٧٥	٢٢٧٤٩٨ر٣	٤٨٥٣ر٠	٧٦٧ر٠	٥٨٠٦٢ر
معدل الزيادة السنى (%)	٥٨	٦٧	٢٢ر٠	١٦ر٠

المصدر : أجسنو فاراسى : أزمت الدولة ، سباق السلاح والتسلح فى أمريكا اللاتينية، سانتياجو فلاكسو ، ١٩٨٠ .

مؤثرات نقل التكنولوجيا الحربية على بلاد العالم الثالث

و كانت نتيجة نقل الأنماط الجديدة للتكنولوجيا الحربية الى العالم الثالث ظهور نوعين من المؤثرات : اجتماعية وسياسية وأخرى اقتصادية .

المؤثرات الاجتماعية السياسية

وأحد المؤثرات الهامة لهذا العمل هو الوحدة أو الجدار المشترك الذى أقامته القوات المسلحة حول نفسها ، فقد قامت بتنمية وتطوير قدرات استهلاكية ومستوى من الخبرة المهنية بحيث أصبح من الصعب أن تجد منافذ فى المجتمع المحلى العادى وبالتالى فيتمتع عليها أن تربط بالشركات خارج حدودها وبالدول ذات السيادة القيادية ، ويحقق نقل تكنولوجيا السلاح بهذه الصورة الى خلق قطاع اجتماعى يتميز باستقلال نسبى فى مواجهة القطاع الجانبى من المجتمع ، وتقديم أنماطاً من الحياة والتكنولوجيا النووية لا تتماشى مع المشكلات التى تواجهها الأغلبية ، فالليكنة هى التى تؤدى الى تغيير القطاعات الاجتماعية الخاصة التى يمكن أن تقوم بدورها فى التنمية المحلية . كما تؤدى بالتالى الى خلل توزيع الدخل القومى وفرص التعليم لصالح القطاعات الوسيطة بين بلدان العالم الثالث والبلدان التى تزودها بالتكنولوجيا .

ويرتبط العامل الثاني ارتباطا وثيقا بالعامل الأول الذى يقوم على وحدة القوات المسلحة فى نظام دولى من العلاقات العسكرية ولا يخلو هذا النظام الدولى من التناقضات العسكرية المحلية التى تحافظ الناحية التكنولوجية على استقلال الاطار وتطلعاتها الى وسائل المعيشة والعمل يتطلب ارتباطها بمتناقضات الصناعات الحربية القومية ومتناقضات الصناعات الحربية خارج الاطار القومى .

ونظرا لأن القيادات العسكرية ترى أن توسعها - كقيادات اجتماعية ومكانتها خارج القوميات فهم يقومون بتطوير رؤية محددة مشتركة للمطالب القومية . وقد توصلوا الى آراء ومعلومات لأسلوب التنمية ونمط الدولة التى تتفق مع الصلات العسكرية التى تضمن تدفق الموارد وبناء القوة السياسية الداخلية وتنميتها .

ولما كانوا يعتمدون أساسا على الجماعات الخارجية فإن الصوف من العسكريين المتماسكين بالقياس الى غيرهم يرغبون فى مشاركة جماعة الفكر العسكرى اهتماماتهم ويودون الاعتماد بأنفسهم عن المجاميع الشعبية والمدينة فى مجتمعاتهم . وقد يصل الأمر الى أن تصبح القوات المسلحة هى الممثل الاجتماعى والسياسى فى الداخل لصالح منتجى السلاح متعددى الجنسية ، كما يؤدى ذلك الى أن تصبح القوات المسلحة هى الوسيط فى تنمية الأنماط التى تضمن ازدياد الموارد لاستيراد وسائل لابتكار نظام قومى للدفاع يقوم على تكثيف حجم واردات التكنولوجيا الحربية . وتدخل الصنفة من العسكريين فى هذا النظام الدولى لنقل التكنولوجيا الحربية يؤدى الى تشويه سياسات الدفاع الحربى كما يخضع كمقاييس ملزمة وليس عن طريق ادراك الفروق بين المطالب القومية والأهداف السياسية والواقع أن أى سياسة للحصول على التكنولوجيا الحربية ترتبط ويتخذ فيها القرار من خلال رؤية محددة لنمط الدفاع القومى الذى ينشأ الارتقاء والنجاح ويحتم تحقيق الظروف القومية والأهداف السياسية الاستراتيجية .

وحينما تقوم دول العالم الثالث باستيراد التكنولوجيا الحربية التى تتمشى مع احتياجات القوات المنتجة للسلاح فهى تستورد الاجابة عن سؤال لم يطلب فيها الاجابة عليه ، أو بمعنى آخر أن نقل التكنولوجيا الحربية يتضمن استيراد حاجات تتلام مع هذه التكنولوجيا . وعلى هذا فالقوات المسلحة القومية يجب أن تكيف نفسها فى الصورة التى يقوم عليها الاطار القومى للدفاع القومى واتجاهاته التى يستفيد من الأسلحة والتكنولوجيا المشترية . وفى الدول الصناعية تقرر الاتجاهات العسكرية والسياسية البناء العسكرى التكنولوجى . أما فى دول العالم فإن البناء العسكرى هو الذى يقرر الاتجاه السياسى وبهذا فإن الاحتمالات التى تقرر سياسة الدفاع القومى هى تلك التى ترتبط بالحاجات الفعلية التى يحتاجها الناس مما يتسبب فى كثير من التورطات التى تقع فيها السياسة الدولية طالما أنها تؤثر فى الاتجاه الذى ترى

الحكومة أنه يسود الموقف الدولي • إذ أن منطلق الدول الحاكمة يؤدي الى ظهور الاتجاه الى التسليح والاعداد المستمر للحرب مما يتردد صدها على المستوى المحلي •

والأثر الرابع الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند تحليل أثر نقل التكنولوجيا الحربية على العالم الثالث هو زيادة القوى التى تقوم عليها الصراعات المحلية فى هذه المنطقة • والواقع أن هذه الدول تمتلك مستوى عال من التكنولوجيا الحديثة • والقدرات الانتاجية المحلية تتميز على ما كانت عليه فى الماضى • وبهذا أمكن للقيادات السياسية فى العالم الثالث تصعيد الصراعات أكثر مما كانت عليه فى الماضى • وفى الوقت نفسه لم تحقق المستويات العالية للتكنولوجيا التعبئة الشاملة للموارد المحلية التى تتناسب مع البرنامج الحربى فبقيت الجهود الحربية محدودة نسبياً ، واستبعد عدد كبير من القيادات الشعبية الذين اقتصرتهم مهمتهم على رؤية الصراعات •

وأخيراً فالموارد التكنولوجية العسكرية المتأهبة تجعل من اليسير إثارة منافسة سباق التسليح بين هذه المناطق والمناطق عبر الحدود وتوهم الحكومات بأنها بهذا الأسلوب تستطيع زيادة قوتها ونفوذها تجاه خبرات خصومها ذوى النفوذ •

ولا يغير نقل التكنولوجيا العسكرية المضللة الصراعات المحلية والصلات بين دول العالم الثالث من حيث الكم ولكنه أيضاً يغير نوعية الصراعات • والتسليح يجعل من السهل تورط القوى العظمى فى صراعات ليس لهم فيها اهتمامات مباشرة •

ومع ما تقسم عليه فكرة الدول الكبرى المنتجة للسلاح فى أن التكنولوجيا العسكرية سلاح للضغط السياسى وعامل من عوامل الكبرياء القومى فإنهم لا يختلفون على ما يحدث حين يثور الصراع المحلي بينها وبين دول العالم الثالث •

وينشأ عن علاقات المنتج - المشتري واعتماد نظام عسكري واحد على الآخر أن ينظر الى هذه الأنظمة على أنها استثمار سياسى يجب حمايته • وعلى هذا تصبح نتيجة هذه الصراعات المحلية جزءاً من الاتجاه المنطقي للمواجهة بين الشرق والغرب ، كما تتأثر بالضغط الذى تبذلها القوى العظمى التى لا ترغب فى الإقلال من شأنها فى العالم الثالث • وعلى هذا فإن نقل التكنولوجيا الحربية التى تنتجها الدول الصناعية يتجه الى تصدير صراعاتها فى تحويل دول العالم الثالث الى ساحة الصراع التى لا تستطيع القوى الكبرى أن تنسفل بها بطريق مباشر نظراً للتهديد النووى فى الوقت الحاضر •

أما صورة التلاقى والتضاد فى ذلك فتبدو فى أن حركة نقل السلاح ترمى الى تحويل القوى العظمى التى تنتج التكنولوجيا الى وهائن للصراعات المحلية التى تبدو وكأنها لا صلة لها بمشكلات الدول المتقدمة • فإذا غنت وهى تزود دول الهامش بالسلاح ، فإن دول المركز تجد نفسها مضطرة الى مساعدة الأنظمة السياسية

العسكرية والوقوف الى جانب المشروعات ذات التكلفة العالية والتي تغير بسياسة الدول التي تقسم المعونة . وهذا التشابك الناجم عن الحاجة الى خلق مواقف تنأى بها عن مواقف تأثير التنافس العسكري المباشر وتعرض الوفاق بين الكتلتين للخطر. ويصبح من الضروري تقويم الدور الذى يلعبه هذا النوع من المواجهة ، فتنصاع بالتالى نزعة التسليح المحلية ، وتؤدى الى هذا المناخ السيئ لموضوع الوفاق ونزع السلاح .

المؤثرات الاقتصادية

وللتكنولوجيا الحربية أيضا مؤثرات اقتصادية ، وإن كانت بعض الدول التي تنتج وحدات معينة تعتبر أن التكنولوجيا الحربية في صالح ميزانيتها . وهناك نوعان من المؤثرات التي تسمى الى الاقتصاد القومي . ففي المقام الأول عدم توازن المعايير التكنولوجية يؤدي الى اتساع الهوة بين القطاع الذى يتميز بأعلى مستوى للإنتاج المتقدم والبلاد النامية المتخلفة اقتصاديا التي لم تتجه الى الأعمال المرتبطة بالسلاح .

وكانت التكنولوجيا الوافدة من النوع المتقدم نسبيا ذات عناصر تفوق المستوى المحلي ، ولم تتأثر قاعدة الاقتصاد المحلي كثيرا بالاتفاق العسكري للدفاع ، ولم تكن احتياجاته كثيرة لتهرق الاقتصاد المحلي ولا تؤدي الى انطلاقات كبرى ولا تحتاج الى اتفاق بارز يرهق الدخل القومي . فلا تستخدم مثلا غير العمالة المتخصصة الى حد كبير . والنتائج الصناعية محلي عادة : فإذا لم يستورد مباشرة فمن اليسير أن يصنع محليا . . الخ وثانيا فان الإنتاج المستورد أو المصنع محليا لحاجة الدفاع المحلي لا يسهم في الإنتاج العام للسلع والخدمات المتعلقة باقتصاديات التسليح عامة ، ولهذا فان القطاع العسكري يستحوذ على الكثير من المال الذى يتحول اليه عن دوائر الاقتصاد الانتاجي ولا يحقق عائدا مباشرا .

ولهذا فان نمو التكنولوجيا العسكرية يفضى مستقلا عن تكنولوجيا التنمية في ميادين الإنتاج المدني ولا يتصل بالمستوى الفني للمجتمعات الثانوية ككل . مثال ذلك الأرجنتين التي نمت قدراتها التكنولوجية العسكرية بما فيها التكنولوجيا النووية إلا أن صناعاتها المدنية تعاني تخلفا خطيرا لافتقارها الى الإبداع التقني .

أما العامل الثانى موضع الاعتبار فهو الاتفاق الناجم عن الصناعات العسكرية في بلدان العالم الثالث ، وهو ما يستوعب من الموارد ما يمكن أن يساعد على تحسين البيئة الاجتماعية وتنميتها ويرفع من مستوى السكان ، ولهذا نجد الخسارة الممتدة على الزمن في الاستثمار الاجتماعى وهو إلزم ما يكون لحياة طيبة .

ومن اليسير أن نناقش هذا المثال وهو أن الاتفاق العسكري لا يجد أى بديل انتاجي للمشكلات التي واجهها البناء الاقتصادى في دول الهامش ، وبعبارة أخرى

الجدول رقم ٨ : نسبة الانفاق من الدخل القومي على الدفاع والتعليم والصحة لدول
العالم الثالث المنتجة للسلاح

الدولة	(١) الدفاع	(٢) التعليم	(٣) الصحة	(٢) : (١)	(٣) : (١)
الأرجنتين	٣٧	٣٧	١٥	١٠	٤٠
البرازيل	١٥	٢٨	١٣	١٨٦	٨٦
مصر	١٥٢	٢١	٨	١٣	٢٠٥
الهند	٥	٤	٢	٨٠	٤٠
باكستان	١١	٤	١	٣٦	١٠٩
اندونيسيا	٨	٤	١	٥٠	١٢
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٥٩	١١	١	١٨	١٠١
جمهورية كوريا	٣٧	١٩	١	٥١	٢٠
الفلبين	١٣	٦	٣	٤٦	٢٠٤
تاوان	٧٣	٣٧	٢٥	٥١	٣٤

المصدر : روث ليجر سيفارد ، الانفاق الحربي والاجتماعي في العالم ١٩٧٩ واشنطن،
يولية ١٩٧٩

يمكن القول بان الانفاق العسكري لا يشكل صورة دفاعية في مواجهة ما يقع على كاهل
اقتصاد دول الهامش في التمويل الزائد عن الحد مادام أكثر سكان العالم الثالث
لا يجدون السوق اللازم للسلع الأساسية ولا يجد المستثمرون أى عائد استثماري
يشبع المطالب الأساسية . وعلى هذا فان المشكلة تكمن في البناء الاقتصادي وليس
في أوضاع الاتفاق الخاص بالدفاع ، وفي هذا نلجح الأثر الاقتصادي والأيدولوجي
للانفاق العسكري ، فإذا تخلصنا من فائض الأموال التي تنفق على التكنولوجيا العسكرية
فإنها تؤدي إلى خلل سياسي عميق ويوجب الصراع الاجتماعي الذي يهدف إلى تصحيح
الوضع .

ومن اليسير إخفاء الخلل في الأوضاع الاجتماعية بالتركيز على الإنفاق لحاجة
الدفاع الذي يبدو كما لو كان أمراً ملجأ وحاجة طبيعية مما لا يحتاج إلى تبرير خلل
المناخ التي لا تستخدم لمواجهة المطالب الأساسية لأن المؤسسات والأبنية الاقتصادية
تسمح لها بادعاء أن الضرورة تدعو إلى تلبية هذه الحاجة العاجلة وفي هذا يبدو
الاقتصاد في خدمة الهدف الأيدولوجي الذي يرمى إلى حجب التحريف وخلل المساواة .

ما ينتظر الجماعة العلمية بعد نزع السلاح

مقدمة :

هناك مخلاّن يمكن أن يكونا أساسا لبحث الانجازات التي يتسنى للجماعة العلمية أن تقوم بها للنظام الاقتصادي الدولي الجديد في عالم منزوع السلاح : يركز أولهما على ما تستطيعه البنية الأساسية العالية للعلم والتكنولوجيا في دول الشمال المتقدمة الفنية . وكيف عاقت البحوث والتنمية العسكرية قيام نظام دولي جديد ؟ وماذا يمكن أن تقلعه القدرات الحالية إذا ما لفظت انتاج السلاح ، وكيف يتسنى للجماعة العلمية أن تحت السير في هذا السبيل ؟ ويعتمد هذا المدخل على درجة من التغيير الآلي ونوع من اعادة تنظيم الانتاج العالي ووسائل التوزيع ولكن في اطار من التنمية الاقتصادية كما هي عليه في الغرب سواء في نقلها عن النظام الرأسمالي أو الاشتراكي، اما ما يتناوله التغيير في ذلك فهو توزيع البنية الأساسية للصناعة مع الانتاج والاستهلاك على العالم ؛ فمن الواضح أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد شبيه بالنظام الاقتصادي الدولي القديم .

ويركز المدخل الثاني على قدرة الجماعة العلمية والتكنولوجية الدولية على

بقلم : إليز بولدنج

استاذة علم الاجتماع بكلية دار نموت ، هانوفر : نيومامبيو
من مؤلفاتها المديحة : « الجوانب الخبي من التاريخ »
« النظرية النسائية على مدى الزمن » (١٩٧٧) (١) - وقائلة
بالصراع الطبقي والسلام (١٩٧٩ - (٢) و الأنظمة الاجتماعية
في الأرض ، بالانفراك (١٩٨٠) (٣)

ترجمة : الدكتور حسين فوزي النجار

الكاتب والمفكر المصري المعروف

التصور والأداء في نظام دولي جديد منزوع السلاح . والفروض التي تكمن وراء هذا
المسئل أن النظامين القديم والجديد لن يتاح لهما الاستمرار انطلاقا ، فالوضع الذي
قام عليه النظام الصناعي القديم قد اختفى تماما من ميدان التنمية بعد أن خلف وراءه
تناقص الموارد والتلوث البيئي مما ألقي إعباء جديدة على العلماء ، ولا يحتمل أن تتوافق
ضروب التنمية القائمة مع تلك التنمية الممنعة في العالم أجمع في ظل هذه المتغيرات .
فما هو الاستعداد لدى العلماء للمشاركة في تعديل القيم الاجتماعية ، وفي النظر مرة
أخرى لمعنى التنمية في إطار من التقاليد الحضارية التي يمثلها هؤلاء الذين ينشدون
نظاما جديدا ؟

أما التعبير الآلي ، فإن المسئل يستند الى تقاليد جامدة لدراسات بديلة بدأت
قريب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وكان « اميل بنوا - Emile Benoit » و « كينيث
بولدنج - Kenneth Boulding » من أولئك الرواد الباحثين الذين أثبتوا أن

The Underside of History : a view of Women through Time. (1977). (١)

Bibliography of World Conflict and Peace. (1979) (٢)

The Social System of the Planet Earth (1980). (٣)

الصناعات الحربية يمكن أن تعد للانتاج السلمى بقليل من الفاقد الاقتصادى ، وقد افترض دعاة هذه المدرسة أن نزع السلاح هو الوضع الأساسى الذى يحتاجه العالم لنموه الاقتصادى ، وقد استمرت الأمم المتحدة تؤكد هذا المعنى لأحقاب ثلاث ، أحدها ، هذا الفصل عن « نزع السلاح والتنمية » فى تقرير اللجنة المستقلة للتنمية الدولية ، برئاسة فيل برانت Willy Brandt . فقد أبرز بشكل واضح أهمية نزع السلاح لبناء سياسة فعالة للتنمية ، ويلحق بهذا المقال شتى الاحتمالات البديلة لكافة الشركات الفكرية التى اقترحها مخططو التنمية .

وحينما تتقرر السياسة المناسبة يمكن لهذه الشركات أن تبدأ تغييرها الآلى ليفيد الاقتصاد العالمى من قدرتها الصناعية التى تحررت من عقالها .

ويلقى المدخل الثانى الكثير من التساؤلات حول طبيعة التنمية الحقيقية ذاتها فى العالم الحديث ، وما هى البدائل المحتملة وما هو الدور الذى يلعبه العلم فى شتى صور التنمية . ويتناول هذا المقال كلا المدخلين ، وأن كن يلقى نوعا من الاعتبار البام لثانيتها . ونبدأ باختيار الواقع التاريخى للجماعة العلمية ذاتها .

بأى لسان يتحدث العلم :

منذ عام ١٨٥٠ عندما بدأت الجماعة الدولية العلمية تدرك ذاتها كجماعة عالمية خلال سلسلة من المعارض العالمية حملت البنية الأساسية للاتصال على مزيد من التعاون الدولى العلمى ، وحتى عام ١٩٨٠ حيث تماسكت الجماعة العلمية فى نسيج واحد بقيام ١٢١٣ جمعية علمية دولية غير حكومية (جدول ١) فاطردت صغوبة ممارسة العلم وغدت أكثر تضابكا .

وتضم هذه الجماعة العلمية العديد من الجماعات الصغرى المتفرقة والعلماء ممن يؤيدون الصراع الاستراتيجى مع الالتزام باستخدام العلم لحياة انسانية أفضل ، فالتقدم العلمى يساوى حياة أفضل ، وهى القاعدة التى تقوم عليها تقاليد الحضارة الغربية التى أفرزت العلم الحديث ، وكانت اتجاهات البحث العلمى تتقرر تبعاً للقيم الاجتماعية للجماعة التى تتكفل بها أكثر مما تتقرر وفقاً لمنطق العلم الخالص .

أن هدف البحث ذاته يتوخى غاية البحوث الاجتماعية الحديثة ولكنها تجد مقاومة عنيفة من العلماء على اختلافهم فلم تكن العلوم الطبيعية تعترف بالواقع العلمى للعلوم الاجتماعية .

ومع الاغضاء عن القيم لم يكن هناك اعتراف عام بالمشكلة العالمية وبالتالى لم يكن هناك ثمة ادراك لأصول التنمية ، وكان هناك مجال وحيد يستحزذ وجهه على فرع التنمية التى يراها أكثر العلماء ، ولكنها اليوم قد غدت موضوعاً لتساؤلات متزايدة ، واصبحت الجماعة العلمية فى العالم أكثر شوقاً وتطلعا للانفصاح عما يمكن أن تقوم به ، ولا يتوقع منها الكثيرون أكثر مما يمكن أن تقوم به ، وأول ما يقع على كاهلها

من أعباء في القرن القادم أن يكون على ادراك واع بدورها في النظام الاجتماعي وأن تسمى العلاقة ما بين القرارات السياسية لاستراتيجية التنمية ، والمعايير التي تقوم عليها التنمية الانسانية والاجتماعية ، وقدرة العلوم الطبيعية والاجتماعية على وضع نظام تجريبي لعمليات التنمية .

جنول رقم ١

المنظمات العلمية غير الحكومية عام ١٩٧٧

عدد المنظمات العاملة	اقيمان
١٢٤	العلوم الاجتماعية
١٢٣	العلامات الدولية
٢٨	السياسة
٥٥	القانون - الادارة
١٠٢	الرخاء الاجتماعي
١٣٤	التكنولوجيا
٩٧١	العلوم
٢٧٩	الصحة والطب
٨٧	البيئة
١١٠	التنمية
١٢١٣	المجموع

المصدر : الكتاب السنوي للمنظمات الدولية ، الطبعة ١٦ . اتحاد الجمعيات الدولية
١٩٧٧

ولا مجال لأسئلة علمية في هذا الصدد ، لأن منهجها العلمي لا يجد اجابة لها ، الا أن الجماعة العلمية لا تستطيع أن تبقى بمنأى عن النظام الاجتماعي ، فهي جزء من الحياة المدنية وعليها أن تضي في عمليات التنمية التي ترعاها في المجتمع الذي تقوم بخدمته .

وليست التنمية بالأمر اليسير على العلم ، فالواقع أن نسبة عالية من البحث والتنمية في أكثر الدول الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية كانت قاصرة على تكنولوجيا التسليح ، وقد ضمت اليها أكثر الباحثين في تنمية التكنولوجيا الطبيعية والاجتماعية للتسليح ، وأن بنيتها الاجتماعية قد صاغت الحاجة الى السلاح بداية من التدريب ، الى البحث الحرفي والتعليم ، ففي ميدان الهندسة وحده يتجه النابهون من خريجي أحسن المدارس بالولايات المتحدة وفي شرق وغرب أوروبا مباشرة الى بحوث التسليح ، حيث يظنون بالأجور العالية ويمضون حياتهم في المعامل لتقديـ

تكنولوجيات أحدث للسلاح . كما تقوم المخبرات الحربية بتجنيد عدد كبير من أنبه الخريجين في الدراسات الدولية في العلوم الاجتماعية لجمع البيانات عن برامج البحث والتنمية في الدول التي تتوقع عدوانها وتحليل استراتيجياتها ، وكان المبدأ الأساسي لحربية تدفق المعلومات في الجماعة العلمية موضع السخرية من أجيال العلماء المدينة الذين نفاوا على رؤية العالم وكأنه لعبة من ألعاب الحرب الهائلة تسعى فيها كل دولة لتعزيز أمنها والحد من أمن الدول المناوئة .

ولم تكن الظروف التي أدت الى هذا القرار العام برفض التسليح في كافة جوانبه واضحة المعالم . وأيسر من ذلك تصور هذا القرار وكأنه نتيجة لكارثة ، ولعل هذه الكارثة هي الحرب الذرية ، ولكن الصراع حول الغذاء والمياه الخالية من التلوث فيما بين الناجين التسع من الحرب الذرية لم يكن باعثا لأفكار عن العلاقات السلمية ، وإن نزع السلاح في مثل تلك الحالة سيبدو دون شك النكتة الأخيرة ، والأكثر تفاقولا يرون أن ما يهدد البقاء لابد وأن يقوم على شيء آخر غير نزع السلاح ، يعتمد على كافة الموارد العالمية ، فقد ترتفع الحرارة في الأرض فيرتفع مستوى المحيط فيقتضى على الأرض الزراعية ، ويتغير المناخ لتصبح سلة الحبز خاوية ، وتلك بعض صور السيناريو ومنها أيضا تكون الماء الكيميائي في البحار وفي مجارى المياه الداخلية فلا يكون ثمة سبيل آخر غير توجيه كافة الموارد لتنقية المياه محافظة على الحياة .

ولا يحتمل لسوء الطالع أن يؤدي الخوف من الحرب الى خفض السلاح بسبب المكونات الفعلية التي تحيط بالفكر العصري عن الأمن القومي ، وإن تعلمنا من التاريخ ما يقع من تفسيرات لها دلالتها في التصور الاجتماعي وفي الانطباعات السلوكية الكبرى ، فقد استقر الرعاة ، والناس ينتقلون ويعيشون حياة جديدة . والأعداء من الموتى يصبحون حلفاء ، فليس من المقول أذن أن نتوقع انقلابا في طرق التفكير في الأمن البشرى قبل نهاية هذا القرن يؤدون الى خفض ملحوظ في السلاح ، وإن كان لنا أن نقول أن هذا الانقلاب الفكري في طريقه الى الظهور .

وحيثما يتم خفض السلاح ، تبقى مشكلة أن عددا كبيرا من العلماء المبرزين في الغرب ما بين سن الخامسة والعشرين والسبعين ، قد صرفوا حياتهم في خدمة الأبحاث النووية الأثيرة ، وأصحاب تلك الأثرة هم تلك الجماعة من مئات الأنفس في كل من القوى العظمى الذين يحملون المسؤولية الكبرى عن الأبحاث النووية والذين يعملون على إدارة وتقديم الأسلحة النووية وهم يعلمون انها كفيلة بالقضاء على الحياة فوق الأرض ، فكيف يمكن اعدادهم للبدء في بناء تكنولوجيا طبيعية واجتماعية لنظام اقتصادي دولي جديد ؟ وكم هو نافع أن نتجه نحوس الاموال والقدرات للصناعية الكثيفة الى كل من افريقية وآسيا ؟ وكيف يعد أولئك العلماء لتصور سمات لنظام دولي جديد اذا ما ترك لهم وحدهم أن يقوموا به ؟

ويتناول النقاش التالي ، أولا . المشكلات التي تواجهها الجماعة العلمية التي

تضطلع لوضع الصور العلمية المناسبة للنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وثانيا ، أن توضع القدرات المتاحة للجماعة العلمية للاسراع بفترة التحول واتخاذ القدرات التكنولوجية كأداة لبناء نظام اجتماعى جديد .

أى صورة للتنمية ؟

فما من عالم الا ويرى أن لفظ " " التنمية " " يعنى الصورة والاجراء القائمين على الخبرة الصناعية والتوسع فيها فى أوروبا وأمريكا الشمالية خلال القرنين الماضيين وقد التقت فتوح العلم الطبيعى والمهارات التكنولوجية والمبتكرات الاجتماعية لتقييم هذا المجتمع المنحصر ، المتمر اقتصاديا ، الضالغ فى التمدن ، وقد جعلت منه شبكة المواصلات مجتمعا متعوانا قريبا الى بعضه البعض ، قضى على التمرکز الحضارى والسدود الثقافية التى عاقبت التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الحضارات السابقة ، كما تتشعب الأفكار (بين رجال العلوم الاجتماعية أولا) عما اذا كان ذلك يمثل قاعدة حضارية للانسان يمكن أن تمتد سريعا الى الخارج لتعم كافة بقاع الكوكب الارضى ، وليأخذ التقدم العالمى مجراه من فوقه ، وتمثل فكرة نقل التكنولوجيا عن الخبرة الغربية ، كنموذج يحتاج الى شرح ، التزاما بفكرة أن التنمية العالمية يجب أن تعم ، كما أنها تمثل فى ذاتها التقدم الجوهري لما بعد القرن التاسع بطريقته فى التفكير القائم على أن العالم هو مصدر الموارد الخاص للغرب ، وإن كانت أطراف القرن التاسع عشر مازالت تطوف بما يستوى العالم الاول والثانى والثالث والرابع تبعا للسياق الحقيقى لخطى التنمية .

وقد أخذت فكرة التنمية وفقا للخطة الأوربية مكانها من التأييد بين العديد من جهات العالم ، ففي عام ١٩٧٤ اشتركت ٧٧ دولة (وفى ١٢٢ دولة من دول العالم الثالث والرابع) فى وضع اقتراح بنظام دولى جديد للاقتصاد العالمى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان الخلاف بين الشمال والجنوب حول ما يلتزم به الشمال من تيسير الانتهاء من التنمية العالمية بإعادة توزيع الموارد على الجنوب ، فالتخطيط العالمى المركزى وحرية التجارة هما القطبان القائمان ، بينما يقف فى الوسط بدرجات متفاوتة جدولة الأسعار لتيسير شروط التجارة للجنوب .

وكانت اللجنة التى يرأسها " فيلى برانت " من أوائل اللجان التى عرضت بمزيد من العناية للمجموعة الداخلية التى تقسم على النظم المقررة للأداء الوظيفى الدولى الجارى بما فيها النظام النقدى ونظام التجارة والمعونة وما تقتضيه سلامة الاقتصاد العالمى .

وقد انتهت اللجنة الى أن كلا من الشمال والجنوب يتساويان فى السوء ، وإن إعادة بناء النظام بأكمله ضرورة قصوى لحياة الاثنين على السواء . وكانت اللجنة

من بين اللجان القلائل التي استطاعت أن تضع صورة حقيقية للمشاركة في المستقبل بين الشمال والجنوب ، أما الذين ينادون بالانكالية ، فانه لا يتفادون خيرا بتوزيع يتجنب المحافظة على تحيف القوى القديمة ، ويرى رجال العلوم الاجتماعية في الجنوب ممن يؤيدون العزلة والاعتماد على النفس ، والتنمية الوطنية والتعاون مع الدول الأخرى الهادسية ، أمام التورط في الابقاء على الأوضاع مع بعض دول المركز ان لم يكن مع الجميع .

أما الموقف النظري الذي يدعو الى التنمية الوطنية فانه يحجب عقبة لم يتناولها البحث ، وهي أن هناك نواة أساسية للتنمية تقع في انقلب من تقاليد الحضارات الكبرى جميعا ، وتعمل وحدها بصور متباينة على مدى الأزمنة التاريخية المختلفة أما هذه النواة فهي المساواة ، والاخاء بين الناس جميعا رجالا ونساء ، والارتقاء البشري والسلام ، فإن يست راكمة ، ولكنها مع استمرار الحضارة تظل حية ، ويبدو احتمال تقدمها في هذه الأفكار ، التي تقذف بها الظروف التاريخية الجديدة الى الظهور ، وقد مرت الحضارات الصينية والهندوكية ، والمسيحية اليهودية ، والاسلامية والافريقية بحقب متبادلة من النوم واليقظة ، وفي يقظتها كانت صفتها المميزة المساواة ، والارتقاء والسلام ، وتتبع حضارة الغرب وهي حضارة علمانية جاءت في أعقاب الحضارة المسيحية اليهودية تلك الأفكار النامية وقد حققت نوعا من النجاح في النصف الأول من القرن ، ولكنها تواجه الآن عقبات حادة تفوق نموها .

وعند النظر الى التنمية في عالم ما يعد التسليح ، فمن المناسب أن نضع في الاعتبار الأفكار الكامنة وراء التنمية في التقاليد الحضارية الأخرى ، فمن العسير أن نتطلع الى ما كان قبل الحرب والحيرة التي تغلف الحاضر في العالم غير الغربي ، وإن كانت تقاليد الحضارات الصينية والهندية والاسلامية وما قبل الاسلامية من الحضارات الافريقية قد قامت بمحاولات لتحديد أهدافها في التنمية بعيدا عن الصورة الغربية ، ففي الغرب ذاته قامت صورة مغايرة للتنمية في تركيبها عن آسيا وافريقية تحت شعار « الأقل أفضل » و « الطاقة السهلة لها مكان » .

ومن واجب الجماعة العلمية أن تتغلب على المحاباة غير الثقافية لتجربة التنمية في الغرب ، وأن تتغرس في تواتر المعارف الكبرى لتري ما يمكن أن تقدمه للمستقبل ، وهو ما يحتاج الى نظام عقلي صارم من جانب أولئك الذين اعتادوا النظر الى تقاليد الآخرين بشيء من الغرابة أو الأزدراء . ويأتي الأزدراء حاليا من الجانب الآخر ، ملتبسا بالفضب عندما يعدد غير الغربيين الاوضاع التي حلت بالعالم من جانب الغرب . وهناك عنصران اساسيان في النظر الى الموضوعية العلمية من جديد ، وتوفير ما يجهل الانسان معرفته ، فما من أحد قرأ « تاريخ » نيدهام - Needham عن الحضارة الصينية ، الا ويعرف أن الصين بدأت ثورتها الصناعية قبل أوروبا بأمد طويل ، ولكنها أقعت عن هذا الطريق ، فاذا عن للصين أن تسلك هذا الطريق بعد هذه القرون

العديدة ، فانه تسلكه بما كان لها من مهارات وما قامت عليه تقاليدھا التاريخية ، فاذا أسهم الغرب معها ، بحق ، فانه اسهامه يكون قاصرا الى حد أبعد بكثير عما يقوم في مخيلة خبراء الغرب ، ففي عشر سنوات كانت تكنولوجيا الصين في الطب ، وقد اعتمدت على تراثها الطبى القديم ، تفوق فى تأثيرها الطب والعلاج الأمريكى دون العكس .

وفى الجماعة الاسلامية بطوائفها العديدة المتباينة ، نرى تفكيرا جادا فى العودة الى تطبيق الشريعة الاسلامية حلا لمواقف التقدم المعاصرة ، وإن بدا ذلك ، فى النظرة العابرة ، بعيدة الاحتمال عند الغربيين ، الا ان الاسلام نافذ العقيدة على أتباعه ، قادر بمبادئه على أن يعدل بين البشر ويسوى بينهم أكثر مما تقدر عليه المسيحية ، وهو بفطرته بعيد عن النظام الكهنوتى وله من نظامه ما يحميه من الفرقة والتعدد ، وعندما بدأ انتشاره كان التسامح الدينى مع الجماعات الدينية الأخرى داخل حدوده أكثر مما خطر على بال المسيحية من قبل ، فقد أقام معايير عالمية للخدمة العامة قبل أن يعرفها الغرب بزمان طويل ، وفى دراسة تاريخ التجارة والبنية الأساسية للمعرفة الاسلامية من عام ٩٠٠ الى عام ١٩٠٠ (وتطوى أقاليم شاسعة من أفريقية) أعظم معين على معرفة قدرات العالم الاسلامى المعاصر . فطرق التجارة كانت فسيحة وممتلئة ، ومنها ما بقى حتى يومنا هذا وقد قضى التمددين الحديث على مدارس القرآن التى صنعت من المسلم العادى أبيض أو أسود أكثر معرفة وتعلما من زميله الأوروبى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتبع العلماء التجار أينما حلوا فلم تخل قرية فى أى مجتمع من مجتمعات البحر المتوسط أو المناطق الداخلية مهما كانت صغيرة من مدرسة لتحفيظ القرآن .

وتمة دراسة أخرى لأفريقية غير المسلمة فيما وراء الصحراء عاصرت أفريقية الاسلامية وعاشتھا ، تفصح عن عدد من الثقافات المتمدينة . وشبكة من طرق المواصلات والتجارة جعلت علماء الدنيا الى أفريقية فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، ولم يكن منهم أحد من الأوربيين ، فقد كانوا بعيدين عن شبكة المواصلات تلك ويقرر « كى زيربو - K. Zerbo » - تاريخ أفريقية السوداء أن أفريقية كانت معينة بأن تقيم علاقات سلم مع أوروبا تقوم على التوسع فى التجارة الدولية فى ذلك العصر والعلاقات التعليمية بمثل ما كان من علاقات التعاون والسلام بينها وبين الجماعات الاسلامية من قبل ، الا أن سلسلة من المجاعات اجتاحت الممالك الأفريقية الكبرى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر بالإضافة الى التفوق الأوروبى العسكرى والعقلىة الأوربية العلوانية قد عصفت جميعا بأى أمل لاقامة صلة سلم .

وهناك من أهل العلم اليوم فى الشرق الأوسط وفى أفريقية وآسيا على ثقة من أن ثقافتهم تمهد من سبيل التقدم ما يقل فيه الجور الاجتماعى ، ويظهر فيه

البدن والعقل والروح من كل دنس مما لا نظير له في مسلك الغرب ، وقد انتهت الموجة الغربية بكل ما هو جليل في المجتمع الى الدمار فلم تعد هناك تلك الرعاية الواعية لموارد البيئة بداية من التربة وصور الملكية المشتركة والعون المتبادل الى التعاون بين الجنسين وبين الأعمار ، وقد تكون أعراف الماضي أكثر تلمعاً ، وما من أحد يقترح العودة الى الماضي بلا قيد - والأجلى أن يمضى قدماً ليختار حراً أحسن ما في الماضي دعامة لتقدم أبعد مدى ..

ويدعى التقسم الغربي في تفكيره احتمالين لما كانت عليه العقائد والخبرات التقليدية القديمة : (أ) أنها بفطرتها نظم مغلقة لا تستحق الحوار كما تستحق التدمير وإحلال غيرها محلها (ب) ومنذ أخذ الاستعمار على عاتقه أمر هذه المجتمعات التقليدية بفرض عليها خبراته ، ولم يعد للبناء التقليدي من أثر ولم يعد يعلق بالذاكرة من تلك المجتمعات التقليدية في الوقت الحاضر غير ذكريات الاستعمار ، والتي يمتحن بسبب ذلك أن تكون نسياً منسياً ، ويمثل كلا الاحتمالين بخساً جسيماً للقدر البشرية على التكيف ونقل الثقافة بين التجمعات الصغرى تحت ظروف من الضغط الخارجي العنيف لمحو الثقافة . وهناك أمثلة عديدة على قوة هذه الثقافات القديمة ، والتي فرض عليها النسيان رسمياً في أوروبا المعاصرة : ومازال الفلاحون في « لانجدوك » على حفاقي المياه الأمانة في فرنسا يعودون بذكرياتهم الى أعماق العصور الوسطى ، وقد استمرت لفهم قرنين من الزمان ولا وجود لها من الناحية الرسمية ، وحازت التكريم أخيراً عندما قامت الحركة الثقافية الحرة المعاصرة ، فنزل الثورة الفرنسية كانت لغة فرنسية وحيدة هي التي تعلم في مدارس فرنسا ، حتى كان عام ١٩٧٤ فتم الاعتراف رسمياً بأربع لغات أقليلية لأسباب التعليم : لغة بريتون ولغة الباسك ، ولغة قطلونيا ، ولغة أوكسيتان .

وقد كتب لبعض اللغات والأبنية الثقافية البقاء لأن الحكومات الحديثة عجزت عن مواجهة حاجات الناس ، وهذا البعض هم الاقليات التي لا تملك شيئاً (أو المعمنة) في البلدان الغنية وما أكثر الأسباب التي أدت بتلك الثقافات الى البقاء لأن الذين لا يملكون لا يظفرون بأي نوع من الخدمات التي تؤديها السلطة الحاكمة الحديثة ، وكانت التقاليد القديمة المشتركة فيما بينهم هي وحدها سبيلهم الى البقاء ومهما تكن التقاليد الثقافية فإن الناس يرجعون اليها كلما احتاجوها ، فكانوا يجدون العون من تلك الأفكار العظيمة التي تدور حول التقدم في أي تقاليد حضارية تناولتها من قبل : المساواة ، الأخاء ، خير الناس والسلام .

ومن أعظم المهام التي تقع على عاتق الجماعة العلمية لبنه عالم ما بعد الحرب ، أن يعيدوا النظر في المقومات الفكرية والثقافية للأصول العلمية الأساسية للتنمية البشرية والاجتماعية ، في التقاليد الحضارية الكبرى ، ويتساوى في ذلك العلوم

الاجتماعية والطبيعية ، وبذلك وحده يستطيع العلم أن يتخذ من موارد كل مجتمع أساسا للبناء بدلا من أن يدمرها .

مداخل بديلة للنظام :

الاقتصادى الدولى الجديد :

تحديات الجماعة العلمية :

ان ما يدعو الى حتمية التطور الفعال للنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، هو أنه دولى ، وانه يتصل بالنظام العالمى ، وما تناولناه من قبل من المداخل مما يدور حول الصور الحضارية للنظام . ويبدو غرور العلم الغربى فى اعلامه انموذجا للتنمية العالمية وفى غرور جماعة ٧٧ فى اعلانها أن نوعا من الترتيبات التعاقدية التى يتم اعدادها رسميا للاسراع بالتنمية من خلال المشاركة فى الموارد العالمية ، جزء من الحقيقة السائدة فى زمننا هذا ، وعلى الغرب ان يقلع عن مزاعمه بأن هناك استراتيجية واحدة للتنمية ، وأن على جماعة ٧٧ أن تدرك أن الثلو فى الانتفاع لابد وأن يعتمد أولا على الاستراتيجيات المحلية طالما بقيت تلج على المشاركة فى الموارد .

وعلى الجماعة العلمية أن تواصل مسئوليتها فى الحوار حول النماذج البديلة للتنمية ، والواقع أن وكالات الأمم المتحدة التى تعمل فى ميدان التنمية كثيرا ما تقدم الميادين العامة لاستمرار هذا الحوار وتبدى اهتماما بالغا مع اليونسكو وجامعة الأمم المتحدة لاستمرار هذا الحوار مع الادراك الكامل لاختلاف التقاليد الحضارية . ولا يمكن لهذا الواجب أن يقع على عاتق هذه الجماعة الحساسة من المتخصصين على قلتها الى جانب هذا العدد الضخم من العلماء البعيدين عن الحوار ، كذا أن معظم خبراء التنمية فى العالم الثالث ممن تلقوا تدريبهم فى الغرب يتشيعون لاحتلال النظم الغربية بدلا من النظم المحلية كجزء من عملية التنمية فى بلادهم ، ولا يملكون القدرة الكافية على معرفة حدود امكانياتهم .

ويجب أن يستمر الحوار فى كل مكان فلا يكون قاصرا على منابر التنمية وساحاتها فى الأمم المتحدة ، بل يمتد الى المنظمات الحكومية وغير الحكومية . وكان أعظم ما حققته لجنة برانت لايبو فيما تقدمت به من اقتراحات بتعديل نظم التجارة والسياسة النقدية ، كما يبدو فى التصور الذى ساقته وهو أن على الجنوب أن يقوم بنفسه باتخاذ خطواته مستقلا عن الحكمة التقليدية للتنمية التى يتيحها له الشمال ، وعليه أن يكون شريكا عادلا فى حوار التنمية مع الشمال ولا يكون متلقيا للمعونة حامدا لها فحسب .

والعامل الإجبارى فيما يجرى من نقد للاتجاه الأساسى للتنمية ، هو أنه أمر لا محيص عنه بالنسبة للتنمية فى أعقاب التسليح ، لأنه من المحتمل أن يكون مداخل

،عرب الى اعظم التكنولوجيا واستخدام الموارد مما يؤدي في ذاته الى التسليح واحتمالات القمع ، والأمر الجازم في التكنولوجيا أنها تقوم على ابتغاء الأحسن والأسرع أما الدور الذي تقوم به بعض المجتمعات الصناعية في نشر تكنولوجيا التعذيب ، والقيام بتدريب بعض الأشخاص على عمليات التعذيب • وهو ما تلجأ اليه الانظمة الاستبدادية لاقرار السلطة وقمع الخارجين ، وما سجلته بأمل التمددين منظمة العفو الدولية وغيرها من المراجع لتكون أمام كل من ينشد البرهان على أن التقسم الديمقراطي والتمدين يسيران جنباً الى جنب في أى مجتمع ففي أمريكا اللاتينية حوالى أربع عشرة دولة وفي آسيا والشرق الاوسط ست عشرة غير حوالى أربع دول أخرى في أوروبا تملك وسائل متقدمة لممارسة التعذيب ، وهو ما يمكن أن تعده ثمرة من ثمار المعونة العسكرية •

وليس هناك ثمة حكم يرماني في أى من هذه الدول ليصدر قرارات لها قيمتها عن التكنولوجيا ، وإن كانت الوكالات الحكومية الدائمة قد بدأت أمام الأزمات التي تثيرها القوى النووية - ودائماً في مجابهة الواقع - تتناول الموضوع وتبدأ في تقييم العملية • وكانت التنمية في ظاهرها للانسان وللأحوال البشرية ، الا أن ما حدث في الواقع كان صناعة القنابل والآلات فكيف يمكن أن نتحاشى الوقوع مرة أخرى في فخ الميكنة اذا لم يفد النظر فيما كان من اخطاء في عملية التنمية أثناء تجربتها ؟ وعلينا أن نتذكر أنه في خلال الحرب العالمية الأولى كانت هناك تنمية وإن ما نحياه الآن هو التنمية • فما الذى يمكن أن تكون عليه التنمية في ظروف أخرى ؟ وكيف تكون ؟ •

تذكرة للعلم ،

التعبئة للتغيير •

ان عالم ما بعد الحرب واقع حقيقى على من يعمل له أن يؤمن به وإن كان الواقع السائد أن هذا العالم على نفس المستوى بعيد الاحتمال في نظر العلماء والمستنيرين وأصحاب القرار وعامة المواطنين ، وهذا الاحتمال البعيد لنهاية سباق التسليح هو الذى يزودنا بالاستعداد للتغيير ، وطالما كانت نهاية سباق التسليح هي الحرب الذرية ، وأن أى تصور لكسب الحرب الذرية قد أصبح اليوم لأول مرة موضع الاختبار عندما طرحه أصحاب القرار في الحكومة على الناس في أوروبا والولايات المتحدة ، فقد جاءت لحظة الحقيقة ليرى عدد من العلماء الذين عاونوا في برامج بحوث التسليح الخاصة بحكوماتهم أنهم يمينون عن الاحساس بالمسؤولية الصامة ، وعرفوا أخيراً أن عملهم لا يعرض مستقبل العلم للخطر ولكنه يعرض للخطر مستقبل البشرية ذاته •

ويقتر كثير من علماء البحوث العسكرية البارزين منذ الخمسينيات أن الحرب النووية ليس فيها منتصر ، وإن منطق الاستمرار يقوم على نظرية الأخذ بالأحوط ،

وقد قرر الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة البريطانية عن الدفاع - كما يذكر « زكرمان - Zuckerman » « أن سبيل لحماية الناس من نتائج الهجوم الذوى ، وبعد ذلك بعشرين عاما بقيت هذه الحقيقة قائمة بصدد امكانيات هجوم شامل (أو دفاع) ، الا أن الحكومات سرعان ما تناسلتها ، وقد حذر ايزنهاور الشعب الأمريكى فى خطابه الختامى المعتاد « بالخطر المحقق بالسياسة العامة من وقوعها فى ربكة ارباب التكنولوجيا العلمية ، والآن فإن بعض ارباب التكنولوجيا العلمية يحتجون على ذلك ، وقد أخذ بعض أفرادها يرسلون التحذيرات. طوال عقدين من الزمان ولكن سياق التسليحبقى يثز فى طريقه لا يتوقف . وقد نؤدى تصفية الأسلحة النووية الى الاقلال من أمن القوتين العظيمين وهو ما رآه المستشارون العلميون للرئيس الأمريكى منذ عام ١٩٦٤ ، وفى عام ١٩٧٠ انتهى بعض العلماء المرموقين ممن شاركوا فى أبحاث الأسلحة ، وعلى رأسهم « هربرت يورك - Herbert York » « الى هذه النتيجة ، وابتعدوا بأنفسهم عن أى بحث يتصل بالتسليح .

وكانت الاسباب التى أدت الى هذه الاسئلة العديدة من جانب علماء بارزبن فى أبحاث السلاح متعددة ، ولكنها فى العادة كانت مما يتناول الشكوك المتزايدة فى قدرة الحكومات على استخدام التكنولوجيا استخدما رصينا لسياسة دفاعية رشيدة . ويدرك العلماء الاحتمالات غير الثابتة لفشل السلاح ، والخطأ المتكاثر الذى يصاحب تزايد التعقيدات التكنولوجية ، كما يدركون طبيعة هذا النظام الدينا صورى الذى تدعوه حكوماتهم بالدفاع ، لأنهم هم الذين أعدوه ، وهم الذين يعرفون كم هو عقيم فى المعركة ، فلم ترتب هذه الوسائل للمعركة ولكن للردع ، وقد عرف من بداية الستينيات أن التفجيرات النووية فى الفضاء تطلق نبضات كهرو مغناطيسية (EMPS) يمكن أن تطيح بالموصلات العسكرية والمدنية على السواء وتترك الشعب صرعى العماء . أما الأجهزة التى تقوم بتوصيل هذه المعلومات الى الحكومات ، والأجهزة العلمية الاستشارية سواء غابت أو عطلت لأن الحكومات تلجأ الى السلاح أساسا كأداة سياسية ثم ترقب مجرى البيانات كما لو كانت حتما غير سديدة طالما كان هناك تسليح كافى .

وليس الانفصام بين السياسة والمعرفة بجديد على الدنيا الا أن العلماء وحدهم هم الذين يدركون كم هو خطير هذا الانفصال فى هذا القرن ، ويتساءل لورد « زكرمان » كيف يتسنى لدورات جديدة من التسليح لا فحوى لها أن تستمر فى التدبير والتخطيط فى معام أبحاث السلاح الحكومية التى يقوم بها الفنيون مادام هناك مثل هذا الاتفاق القوى نسبيا (اذا لم يكتمل بالطبع) بين كبار العلماء على أن هذا العمل يهدد الأمن القومى . ومن الواجب أن يتوقف ، وكانت الأجابة جزئية كما يل :

ان لمعامل الأسلحة وجودها لتستمر مادام الرؤساء ورؤساء الوزارات وكبار العسكريين غير دائمين وفى شغل دائم بتلك المشكلات المديدة بالإضافة الى العلاقات بين الشرق والغرب وسباق التسليح الذوى .

ودائماً يبدأ أصحاب القرار من الصغر في أي نظام سياسي جديد بينما يمضي الفنيون في معاملهم عاملين في كافة الفترات دون توقف . وأضيف إلى ذلك أن مقالاً يذيع بين الناس عن الثقة في المجتمعات الصناعية وأن التكنولوجيا منقذ لنا لابد وأن يؤدي إلى نوع من التوقير السخيف في عقول واضعي القرار لأن المعامل قد انتجت طرفة صناعية ذات بريق أخاذ ؟ إلا أن واضعي القرار لا يدركون معنى هذه الطرفة الصناعية ، ولا يحبون أن يصغوا إلى هؤلاء الذين صنعوها ، إذ أنهم لا يبقون غير أحدث النماذج .

وبينما يقوم البحث عما ينهي سباق التسلح ، فإن الاستعداد الذي عرضناه في مقالنا هذا يتضمن تطبيق المعرفة القائمة على المسائل السياسية لتغيير القرارات السياسية التي تساند سباق التسلح ، فالعلماء الذين يحملون المسؤولية الاجتماعية في التنظيم العلمي وهم على صلة وثيقة بالتعليم السياسي لانتهاء سباق التسلح لأكثر من ثلاثة عقود زمنية ، ظلوا أقلية ضئيلة . أما العمل من هم في نفس السن . ولهم نفس الاهتمامات فقد حاولوا الابتعاد عما هو سياسي ونجحوا في ألا يكون لهم صوت .

وقد أخلت الأصوات العلمية المنظمة الجديدة في الارتفاع . وتعمل على أن يسمع صوتها وأن يكون لها دورها السياسي .

كما أصبح لأرباب المسؤولية الاجتماعية مثلهم في كافة الدول الصناعية ، وينتهبون أي فرصة تلوح لتعليم الكافة في كل أمة عسكرية كبسرى وفي الشرق والغرب أنه من السبيل على شعب أن يبقى متماسكاً بعد حرب نووية وتركز تعليمها على الآثار الطبية للإشعاع ، ففي الولايات المتحدة بدأ اتحاد العلماء الأمريكيين الدعوة لتحديد السلاح منذ شهر مايو ١٩٨١ ، كما ألفت الجمعية العلمية الأمريكية للتقدم العلمي بما لها من مكانة مرموقة لجنة للعلم ، والحد من السلاح والأمن القومي ، وقد بدأت عملها في إبريل ١٩٨١ ، وأنشأت الأكاديمية القومية للعلوم في الولايات المتحدة لجنة للأمن الدولي والحد من السلاح عام ١٩٨٠ ، واجتمع كثير من العلماء في دعوة دولية لتجميد التسلح النووي في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على السواء .

ويتخذ العلماء في الدول الاشتراكية وأمثالهم في الدول الغربية ودول عدم الانحياز من اجتماعات ومنشورات مجلس السلام العالمي بهلسنكي قنطرة للتعبير عن اهتمامهم بسباق التسلح منذ الخمسينيات اهتماماً أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى ، وأقرب هؤلاء الأكاديميين ذكراً « ي . ك . فيدروف - E. K. Fedorov » رئيس وفد السلام السوفيتي في كلمته التي ألقاها في اجتماع مجلس السلام العالمي بكوبا في إبريل ١٩٨١ عن تجنب أخطار حرب نووية ، ولسوء الطالع كان حوار العلماء من الشرق والغرب قاصراً أشد القصور ، وقد حاول وفد الولايات المتحدة في الوفاق بين الشرق والغرب أن يمد في الحوار كما كان بين وفود الاتحاد السوفيتي والدول

الاشتراكية الأخرى ، وبدأ المعهد الدولي لتحليل الأساليب التطبيقية بين الشرق والغرب في لكسمبورج بالقرب من فينا ، النظر في برنامج لسباق التسلح ، وقام المجلس الدولي للاتحادات العلمية بتبنى برنامج للبحث والتعليم عن التفجرات المناخية في العالم ، وإن لم يعرض لسباق التسلح ، ولكنه يمكن أن يكون أداة لتعبئة دولية للجماعة العلمية ، فهي الصورة الكبرى للكيان العلمى القائم في العالم الحاضر .

وطالما كان العلماء هم الذين أضفوا على تكنولوجيا الحرب أهميتها البارزة ، فإن عليهم أن يتصعدوا مهمة تثقيف الجماهير في كل بلد من جديد ، وهم يعرفون ذلك ويتوخونه في معارفهم ، وقد بدأوا يتعرفون على محيطهم المحلي والقومي أكثر مما كانوا من قبل ، فأخذوا يلقون بأحاديثهم في المدارس وفي الاجتماعات العامة وفي الأذاعة وعلى شاشة التلفزيون . وفي أى مجتمع يلقون فيه الناس ، وأصبح لهم دورهم البارز في الأحزاب السياسية ، وفي الكتابة إلى نوابهم في البرلمان ، فإذا اتخذوا موقف المعارضة لسياسة الحكومة فإنهم يدفعون الثمن غالبا . ويتفاوت هذا الثمن من دولة إلى أخرى ، ولم تكن المعارضة لسباق التسلح في أى بلد بلا ثمن . وللجماعة العلمية صوت أشد تأثيرا مما لأى جماعة أخرى . فماذا تقول تلك الأصوات ؟ وطالما كان هناك متصور وحكام بين العلماء ، طالما كان هناك إدراك ضخم متزايد يقف سندا : (أ) اعتماد أقل على السلاح ، وأكثر على المهارة السياسية والحوار والمفاوضات . (ب) إدراك واضح لحقيقة أن سباق التسلح سباق لا يقف دون حد ولا يفوز فيه أحد . (ج) اتصال أوسع مدى بمن يقال لهم « أعداء » للقضاء على الجهل ولإزالة سوء الفهم . (د) التفكير من جديد في معنى الأمن القومي ، وما الذى يجعل من أى معسكر أكثر أمنا في عالم ينسج الجميع . (هـ) الاهتمام الاوقى بآمال العالم الانسانية في القرن الحادى والعشرين ، والاستراتيجيات التى تقضى اليها .

وهناك في الواقع من قادة الجماعة العلمية من يعملون على تهيئة الظروف لهذا التحول البالغ في الموقف من سباق التسلح كوسيلة للأمن القومي .

أما الإنجاز العظيم الذى يمكن لجماعة أبحاث السلاح أن تقوم به هو أن تبدأ برنامجا جديدا للبحث تفضطلع به معامل أبحاث السلاح القائمة . هناك ميدان للبدء أفضل من « لوس ألamos - Los Alamos » - حيث بدأ أعداد القنبلة الذرية ؟ إن أية نية لبرنامج تحويل إلى معمل أعد للتسلح في أى بلد لابد وأن يتوخى التنظيم والمهارات الحديثة وما يلزمها من تكملة أو أعداد جديد لتلك المهارات ومطالب البيئة وحاجيات النظام الاجتماعى على المستويين المحلي والدولى في مشروع يبدأ به العلماء للتو واللحظة . وتحمل برامج التحويل هذه الأمل في القضاء على سباق التسلح وتجعل منه حقيقة واقعة وآملا مؤكدا ، يضع أمام السياسة شيئا جديدا .

وأهم ما يجب فى برامج التحويل هذه أن يمنح العاملون فيها من الفتيين

والمهندسين والاداريين اجازة ترويح من ستة اشهر الى سنة يتجولون فيها وينساحون في العالم ليعرفوه على حقيقته . وليضربوا للحياة اطارا جديدا رفيع القدر .

وبالاضافة الى تهيئة الظروف للتصور الجديد للأمن القومي ولوضع السلاح في الاستراتيجية العامة للسياسة أمام أصحاب القرار ، فإن على العلماء أن يضعوا أيضا التصور لمستقبل طيب لبلدهم وللعالم أجمع . وليس من اليسير على أى انسان أن يتصور ما يكون عليه عالم منزوع السلاح تماما ، فإذا كان القضاء على التسليح أمرا بعيد الاحتمال مما حال بين العلماء وبين العمل ، فإن ذلك أيضا هو ما يحول دون العمل الايجابي لعالم يتحرر من السلاح ، وما من أحد يستطيع العمل من أجل شيء لا يتصور وقوعه ، فإذا كان رجال العلوم الاجتماعية يهدون الطريق لهذا التصور فإن ذلك يتطلب نوعا من العمل المشترك بين رجال العلم الطبيعي ورجال العلوم الاجتماعية ، وأن يعم ذلك الجمهور في البلاد المعنية بأسرع ما يمكن .

وقام رجال العلوم الاجتماعية وفريق من المعنيين ببحوث السلام والتعليم والتنمية بالاشتراك مع أعضاء يمثلون معاهد الأمم المتحدة للبحث بوضع خطة لاقامة ورش عمل لرؤيا دولية تفضلح بوضع الصورة المرجوة لعالم منزوع السلاح وقام « وارين زيجلر - Warren Ziegler » مدير اتحادات اختراعات المستقبل ، بولاية كلورادو بالولايات المتحدة ، بتطوير المخترعات التقنية التي تستخدم في ورش العمل في المستقبل ، وهو مشروع جدير بالشرح لبيان اتجاه آخر في العمل يمكن للعلماء أن يضطلعوا بمسئوليتهم .

نقوم ورش العمل هذه بدعوة ما لا يزيد عن خمسة وثلاثين رجلا وامرأة من القطاعات الدولية المعنية بالسلاح ونزرع السلاح لمدة يومين يتبينون خلالها ما يكون عليه العالم بلا سلاح وتستخدم فيها مخترعات المستقبل التقنية على أوسع مدى في ساحات السياسة العامة لتنفيذ عن طريقها الى أصحاب القرار في مواجهتهم لمشكلات السياسة العويصة ، ولم يطبق هذا التكنيك من قبل على نزع السلاح ، ويقوم المشتركرون في ورشة العمل بفتح مغاليق الابداع في الخيال البشرى لفرس تصورهم صريحا ومحددا حيال الأحداث المجتمعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وفي كافة المؤسسات .

فما هي أوجه التباين فيما يقوم به البشر في عالم بلا حروب ؟ وكيف يواجهون التوتر وسوء الفهم والصراع ؟ وكيف يدور الحوار بين تقاليد حضارية متباينة وأنظمة سياسية مختلفة في مواجهة كل منهم للآخر ؟ وكيف يقيم الناس أودهم ؟ وكيف تمضي الأبوة ، والتربية والأحوال المدنية والحوار ؟ وماذا يكون من اختلاف ؟ وما هي صورة العالم حينذاك ؟

فإذا كان ثمة خبرة ماضية ، فإن اتفاق خبرات الحياة المتباينة وتطلعات الجماعة

الدولية على ما بينها من خلاف لابد وأن تفرز مقترحات بناءة لاستراتيجية جديدة لنزع السلاح . فإذا كان النزوع الى سياق التسلح بعد فترة قصيرة من ابعاده ، فإن الهدف القريب الذى نرجوه بتجميمه يبدو بعيد المنال ، كما يبدو ذلك العمل البعيد فى عالم خال من السلاح وهما حتى لنى أعظم العقول الجادة فى يومنا هذا . وان كانت المتغيرات الكبرى فى المؤسسات الاجتماعية وعادات المجتمع فى نظام قرين بالنظر الضخامة قد تؤدي الى قيام مجتمع صناعى حديث .

ومن اليسير معرفة هذا الخيال الاجتماعى الخلاق وهو ما تنم عنه تلك المتغيرات وكان زادا لهذا السلوك الجذاب الذى حمل المجتمعات الى دنيا التكنولوجيا الرائعة فى القرن العشرين من تلك المنة التاريخية البليغة للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي قام بأعدادها عالم الاجتماع الهولندى « فريد بولاك - Fred Polak » الحائز على جائزة المجلس الاوروبى عام ١٩٥٤ ، لخلاصته التاريخية ذات المجلدين « صورة المستقبل » ويصور فيه كيف استطاعت المجتمعات أن تحقق خيالها فى المستقبل ، وما كان يبدو متاحا قد وجد السبيل لتحقيقه .

واننا على يقين بأن تصميم الاختراع فى المستقبل بعد نزع السلاح سيكون ضئيلا ولكنه بالغ الأهمية كخطوة فى عملية شبيهة خلاقة تتجه الى القرن الحادى والعشرين ويرى الناس فى الوقت الحاضر القرن القادم مليئا بالفزع أكثر منه بالهبة الا اننا نفترض أن فترة أخرى يندبها تصور لاحتمالات تتباين تماما مع ما نخشاه اليوم .

ويمكن تقرير أن الناس قادرون فى ورشة العمل وبدون علماء على اختراق ميدان الاختراع واستشارة خبايا عقولهم بما لا يظنون أنهم قادرون عليه ، وقد تأخذهم الدهشة لما يدور فى عقولهم من تصورات ، كما تأخذهم الدهشة أيضا للأفكار الجديدة التى تراودهم عن العمل الاجتماعى فى الوقت الحاضر .

فأى عالم تندبه تلك التصورات ويسفر عنها ؟ فى هذا العالم ، بلا علماء ، حيث تسود الحياة ، يمضى العلم والتكنولوجيا فى ازدهارها ، وإن اختلف الميعاد ، فهو عالم يسوده الجوار وتغلفه معايير إنسانية أكثر رقيا ، تسخر فيه التكنولوجيا وسيلة الاتصال للمشاركة المحلية فى القرارات الإقليمية ، وهو عالم أقرب الى الكيان المحلى الواحد ، عالم متنوع الثقافات ، كثير الترحال ، وهو عالم تتمتع أقاليمه بالكفاية ووفرة الغذاء ، يسوده التكامل منذ تحررت التجارة من قيودها ، وهناك مزيد من الاهتمام بالمهارات اللغوية والاتصال والتعرض بشتى الثقافات ، والوساطة الدبلوماسية على أى مستوى ، فطالما كان المزيد من الأحكام كان المزيد من الصراع ، والتلمذة هى أكثر الجماعات ترابطا ، وأكثرها فى الدنيا شيوعا ، وهى العالم الذى تنساح فيه الفروق الفردية أكثر مما هى فى الفروق بين الجنس والعمر والعنصر والسلالة أو الفروق السياسية ، أما تركيز القوى ، ان حدث ، فانه يتفشى المرة بعد الأخرى لأن

صور المنظمات رجاجة غير ثابتة ، والطبقية قائمة ولكنها هي الأخرى رجاجة لا تثبت على حال ، والشعوب قائمة إلا أن حدودها ليست على قدر كبير من الأهمية ، والأمم المتحدة أقل بيروقراطية وأكثر فعالية ، والاتحادات الإقليمية تقوم بالكثير من الأعمال الحكومية القديمة والأعمال الحكومية المشتركة بما فيها توظيف السياسة الدولية وللإتحادات غير الحكومية نفس الوضع هي الأخرى كالإتحادات الحكومية القديمة .

فهل يتيسر للعلماء تصور عالم كهذا أو هم يتصورونه في صورة أخرى مخالفة ؟ إننا لا نعرف ذلك ما لم نجربه ، وبغض النظر عن كثرة التصورات « يتزايد اليقين بأن هناك سمات لصورة أخرى أمام البشر ، وإنها لن تكون صورة تعقى في أحبولة سباق التسلح ولقد رأيت أنه طالما كثر الداعون من أبناء الجماعة العلمية ، وإنهم يحتشدون للقيام بعملية التحول لتيسير اتخاذ القرار السياسى الكفيل بانقاذنا من خطر الفناء الذى يتهدد العالم ، والقادر على أن يخب بنا نحو نظام عالمى أكثر انسانية فهو هذا النظام الذى يراود أحلامنا ، ورأيت أيضا أن التصور الواقعى لبدائل المستقبل هو مسئولية العلماء ، حتى يتسنى لهم أن يمضوا متحمسين لإقامة نظام اجتماعى جديد .

وعلىنا الآن أن نعود مرة أخرى الى هذا العمل المحد الذى يتيسر انجازه من أجل هذا النظام الاجتماعى الجديد .

ما يجب على العلم :

إبداع النظام الجديد :

تربية العلماء من جديد :

تناولنا فيما سبق من هذا المقال رواد العلوم العسكرية ممن يضطلعون في الوقت الحاضر بزيادة التحول في برامج خفض السلاح الكبرى ، وقد يبدو من الخطأ الإدعاء بأن أكثر العلماء قد أعدوا أنفسهم لنقلة سريعة من البحوث العسكرية الى البحث والتنمية المدنية فإن بعض هذا التحول لابد وأن يشمل تربية العلماء وأعدادهم من جديد بعد عملهم الحاضر في بحوث السلاح وتصنيعه كما بينا من قبل .

وسيفقد هذا التحول في العقد العاشر أكثر إشكالا ويحتاج من الناحيتين الفكرية والاقتصادية الى أكثر مما احتاجه في أعقاب الحرب الثانية بسبب ركوس الأموال الطائلة المستخدمة في الانتاج التكنولوجى العسكرى المتقدم ، ولقلة الكوادر العمالية نسبيا ممن يعملون مع العلماء المتمرسين والحرفيين المتخصصين ، وبالاختصار ، فإن التحول لا يحرر عددا كبيرا من العمال ذوى الخبرة المتوسطة ، ولكنه يحرر عددا

كثيرا من المتخصصين فى العمل العسكرى ، وعلى الكليات العسكرية وصناع الأسلحة أن يلتحقوا بدورات مكثفة للتنمية قبل البداية فى الانتاج الجديد ، لأنهم يفتقرون التصور المناسب للانتاج فى عالم جديد يبرز فجره .

أما ممارسة التخيل كما أشرنا من قبل فتفوق عظمة الأهمية لهذه الجماعة من الناس بالذات . وبغير هذه الاجراءات فإن التكنولوجيا العسكرية قد تسفر عن نفسها مرة أخرى تحت مسمى آخر ، ويصبح النساء مسنات أو صغار السن أقدر هؤلاء جميعا على تصور تلك البدائل فى نظم الانتاج طالما أنهم أقل الناس مشاركة فى صورتها الحاضرة اذا ما دعت الحاجة الى اشتراكهن فى إعادة التخطيط .

أما البحث الذى يواجه الجماعة العلمية فهمة هائلة ، ولنفترض أساسا أن النظام الجديد سيضع فى حسابه القدرات الوطنية وأن تكون الأفضلية للثقافة المحلية فى أى بقعة من بقاع الأرض وأن انسياب المورد الأكبر سيمضى صحيحا ، وبذلك يتسنى لكل اقليم أن يجنى ثمره أبنائه من العاملين الذين تدرسوا على الوجه الاكمل بالحرفة والعمل المادى ، وهو ما يعنى أننا نضطلع بواجب ليس له سابقة من قبل الا وهو اقتفاء أثر الأنظمة الصغرى التى احتواها النظام القديم ووضع صورة مفصلة على قدر الامكان للطريقة التى كان يعمل بها هذا النظام ، وقد تم هذا على المستوى الاقتصادى الضيق ، الا أننا نضطلع اليوم بواجب الفصل لئرى كيف كانت تعمل الجماعات المحلية والصناعات الفردية ، وصنرى فى الصورة التى نترسمها للعمل فى النظام القائم كيف كانت تتشكل وتأخذ طابع النظم المحلية بالممارسة التقليدية وكيف كانت تتوسد أشد المسالك مضرة ، ولهذه المعرفة عند النظر فى النظام الجديد أهميتها مادام ينشئ باقامة بنائه على تلك القدرات دون تجاهلها .

ولنتناول الآن المهمات الصغرى التالية فى النظام الجديد ، وهى : الطعام ، والمحيط ، والنظام الحضرى ، والتعليم والصحة ، والاعلام ، ولكن من تناولنا لها أن نتبين جغرافية الفقر ، وهو ما دعاه « سويد جاتموكو » — « Soedjatmako » العميد الجديد لجامعة الأمم المتحدة ، باستقراء النظام القديم ، حتى يتيسر لنا أن نضع الصورة الجديدة .

الطعام :

وعلىنا أن نتعرف على النظام الجديد كنظام يقوم أكثر العمل الانتاجى فيه على استغلال كل أنواع التربة والمياه على سطح الكرة الأرضية باستخدام الآلات المناسبة فى اطار اقتصادى وفى صورة اجتماعية ثقافية تضمن الطعام لكل فم ولكل بيت فى كل جماعة ويكون للعامل الذى ينتج الطعام والعامل الأجير الذى يبتاع الطعام قسمة عادلة منه للرجال والنساء والأطفال فى الأسرة . ولا يكون منه ما يفوق حاجة

البعض من الاستهلاك فى بعض المناطق أو ما يقل عن حاجتهم فى مناطق أخرى ، مما يؤدى الى اتخاذ الأنماط الأربعة التالية من الدراسة فى تصنيف الأراضى الزراعية بما يتفق مع الغاية من التخطيط .

أن تنتفع الانتاجية من التكنولوجيا القديمة فى الاستزراع وفى تهيئة الارض للزراعة واختيار المزيج المناسب من التكنولوجيا الزراعية الحديثة والتكنولوجية القديمة لكل نوعية من المساحة وفقا لحجم المزرعة .

نماذج المزرعة العمالية للرجال والنساء والأطفال من حيث حجم المزرعة لابد وان تقاس بالانجاز وساعات العمل والمعدات الفنية والمشاركة فى العمل الذى يؤثر فى انتاجية المزرعة .

لابد فى مسيرة الطعام منذ بذرته حتى يصل الى أفواه الأكلين محليا وعالميا مراعاة التخزين والتجهيز وطرق النقل والتوزيع مع التوكيد على معرفة مراكز تدفق الطعام وموارده .

لابد وأن يؤخذ فى الاعتبار الأبنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمكوس التى تحول دون تدفق الطعام كما يحدث الآن من الجنوب الى الشمال . وستعد كل صور الاستهلاك طرقا للاستزاف الشبيه بالمرض ، وتتطلب كل المشروعات المذكورة مشاركة رجال العلوم الطبيعية والاجتماعية فى تعليم متكامل .

ويقوم النظام الزراعى القديم على اكتاف النساء حيث يمثلن ٧٥٪ من العمالة الزراعية فى بعض البلاد الأفريقية ، كما يمثلن ٢٥٪ أو أكثر من العمالة فى البلاد الصناعية وكان للدخل الناجم عن مبيعات البقول فى كثير من بلدان العالم الثالث ما أدى الى قلة الطعام فى البيوت وغدت الموائد تعاني من نقص الطعام المتيسر أكثر مما كان من قبل وذلك لعدة أسباب معقدة مما كان له أثره فى تدهور مركز المرأة وزيادة العمل عليها فى العمالة الزراعية ، كما أدت برامج التنمية الى قلة الطعام ، وقد يستمر ذلك مع النظام الزراعى الجديد ما لم تصل الأبحاث الى أسباب ذلك وتقدم العون الى العمال الذين يحتاجونه وخاصة النساء والأطفال .

وعلى التكنولوجيا الجديدة أن تبذل من الرعاية للوحدات الصغيرة من العمالة الزراعية الكثيفة التى تعمل الى جانب الزراعة فى الغابات أو فى صيد السمك ما نبذله من الرعاية للوحدات الزراعية الكبرى حتى تضمن لكل مجتمع حاجته من الطعام المحلى ، والمعدل المثالى لحجم المصادر والوارد من الطعام بالنسبة لحجم الطعام الناتج محليا لابد وأن يضع فى الاعتبار حاجة الاستهلاك فى كل منطقة وللعالم ككل . فقد أدى المعيار القديم فى تقدير الربح القياسى فى انتاج الطعام الى أزمة الطعام فى النظام العالمى القائم ومن الواجب أن يسمح المكان لأنماط جديدة من المعايير .

المحيط البيئى :

كان النظام البيئى القديم للدولة القومية يحكم كل جحر فى الكرة الأرضية ماعدا المحيطات ، وكانت الدول الفقيرة والغنية على السواء تعتمد على ما يقع فى أرضها أو ما يقع فى مستعمراتها ، الا أن التحدى الأكبر اليوم يتمثل فى التصور الجديد والتعريف بالمحيط الأرضى والمحيط المائى والمحيط الجوى والمحيطات الثلجية كمشاع عام الا فى حدود ضيقة لكل دولة . وهو ما تناوله القانون الدولى منذ بضعة قرون وعرضت له العلوم الاجتماعية منذ أربعة عقود فى التعريف بحقوق الفرد والمجموع فى المجتمع البشرى عامة ، فقد أصبح هذا الكوكب مائدة الغذاء العالمية طالما كان البشر يدمرون الموارد ويلوثون البيئة ، فالتلوث فى أى دولة مستقلة سواء فى الأرض أو فى الجو أو فى الماء يتنقل عبر الحدود الى الدول المجاورة والمبادئ التى تحكم التلوث لابد وأن تتناول فى آن واحد أولئك الذين يحكمون حقوق التعدين .

ويتشمل المدى الفسيح لتحول تكنولوجيا الصناعات الحرة المتقدمة فيما أحرزته تكنولوجيا أعماق البحار من تقدم فى قرى التعدين التى أقامتها الأمم المتحدة على سطح المحيطات ، ويحتاج التعدين على سطح الأرض هو الآخر الى ابتكارات تكنولوجية كبرى ، وتشمل الوسائل الاجمالية للتعدين العون الاجتماعى والطبيعى لكل ما هو فوق الأرض من أعمال مضى الواحد منها فى اثر الآخر على مدى ثلاثين عاما متعاقبة فى الغالب مع عمليات التعدين على السطح أو تحت السطح حيثما وجدت المعادن ، وتشابك هذه الوسائل الاجمالية مع الزراعة ، ومشروعات الجماعة الاقتصادية ، والاسكان والعون الاجتماعى والمدنى باستخدام الطاقة المستحدثة أو القديمة ، مما يسمح على المدى الطويل بالاستقرار البشرى الى جانب الموارد الهامة مما يؤدى فى النهاية الى القضاء على آفة الضييع الذى ينتشر وريدا فى المدن المزدهرة ويفتك بالافراد والأسر والجماعات فى كافة قارات الدنيا .

النظام الحضرى :

كان للمدن فى العالم منذ القدم هذا الاحساس بالصير وكانت تعمل على مد شباكها عبر أراضيها . وسيكون من مهام التحول التكنولوجى عن صناعات السلاح المتقدمة ، وبالذات ما يتصل منها بتكنولوجيا الحيز أن يعيد النظر فى الصناعات السائدة فى أى مكان من أجل حياة حضرية فى وحدات ذات اكتفاء ذاتى فى المناطق المزدهمة ، تتوفر لها الحياة الصحية ، والطاقة ومطالب الغذاء لكل بيت على حدة ، كما تتوفر لها المواصلات المريحة ووسائل النقل التى تعجز عنها الوسائل القديمة فى المدينة ، ويحتاج هذا التطوير لتكنولوجيا المكان الى التعاون الوثيق بين رجال العلوم الطبيعية ورجال العلوم الاجتماعية ، وأن يمضى هذا التطوير بما يتلاءم مع حاجة المجتمع فى منطقة بعد الأخرى . فمعد الحرب العالمية الثانية ومشروعات

التجديد الحضري في بلاد الغرب ، والجرائم في تزايد مستمر والعنف قد ساد ضواحي المدن أو الأماكن التي شرد عنها قاطنوها . ومن هذا يبدو واضحا أن الدراسة العميقة المتأنية لاستخدام الإنسان للحيز لابد وأن تيسر الاحتمالات التكنولوجية لصالح الإنسان .

التعليم والصحة :

ان هبوط المستويات القومية لحصيلة الأطفال من التعليم منذ نم القضاء على الأمية كما حدث في الولايات المتحدة ، ما هو الا نذير شؤم للبلاد الاخرى التي تكافح من أجل القضاء على الأمية قضاء شاملا .

فهل هناك خلل فطري في حجرة الدراسة التي أعدت للتعليم العام على الطريقة الغربية ؟ من الزم الضروريات أن تتبين وتقاوم بين كتابات تحفيظ القرآن القديمة في القرية وغيرها في البوذية والتقاليد القديمة ، ومدرسة الفصل الواحد ، والتعليم القبلي ، والتعلم عن طريق المران وبين فصول الدراسة الحديثة والتعليم باستخدام الكمبيوتر . وقد يتيح نمو مراكز التعليم الجديدة في الجماعة مفتوحة الابواب لكل الأعمار لتقوم بواجب تعليم العلم الغربي دون استبعاد ألوان المعرفة في النظم الاخرى ، السبيل لاقامة النظام الدولي لعالم ما بعد التسليح ، والتقاء التعليم في نسيج واحد مع أفكار الجماعة مما يتيح فرصا أوسع لمواجهة الأمية في كل الأعمار وعلى مدى الحياة ويقضى على خلل التوزيع في الالتحاق بالمدارس ، كما أن التعبئة الخاصة للجماعات التعليمية كتعبئة معامل العلم المتنقلة التي تتحرك من بلد الى آخر عبر الحدود لترتبط بين الجماعات التعليمية عبر القوميات تقوم بجمع المعلومات ونقلها من مكان الى آخر في نفس الوقت .

وعندما حاول برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية والاجتماعية أن يضع تقويما لاحتمالات التنمية في شتى المجتمعات وكان ذلك للكشف عن المزيد من الأمثلة للتنمية واشتراك التكنولوجيا القديمة والتحامها بتكنولوجيا العمل الغربية .

ويجرى تصور « المجتمع المتعلم » على الرعاية الصحية ، فحينما تتحدد المعرفة الصحية ويصبح الناس أكثر اعتمادا على الأخصائيين في راحتهم اليومية فان المستويات الصحية تصبح أكثر عناء ، ويفقدون ذلك حقيقة سافرة طالما عجزت المعرفة الصحية عن الانتقال من جيل الى جيل ، وأكثر من يضطلع بالرعاية الصحية هم النساء : زوجات وأمهات وجدات وصبايا في بيوتهن ، وإلى جانب المعرفة الصحية فان النساء والأطفال والرجال أيضا في مراكز التعليم في الجماعة يصبحون أكثر عونا على المستوى العام للنظام الدولي الجديد الذي لا يحقق أى نجاح بالنسبة للمرضى ولا لمن يقاسون من نقص التغذية ، فمن ناحية قد يمتسر تحرير مصادر العلاج الحالية من الروتين المسيطر على الرعاية الصحية بتعليم أصول الصحة في المدارس ، وتدريب الأطفال

على اختبار موارد المياه الصالحة والتعرف على مصادر التلوث في البيئة والسيطرة عليها ، وتزويد الجماعة بالمتربين على التمرريض محليا ، ومن ناحية أخرى فإن الحاجة إلى التكنولوجيا المتقدمة في عالم الطب تتضاعف لفحص ومقاومة ما يصيب البدن من أضرار الكيماويات التي اجتاحت البيئة في القرن الأخير . وهناك من البوادر ما يشير إلى الأضرار التي تصعب بالصحة العامة ، وما يرتقب من خسارة الأرواح بين العسكريين والمدنيين ممن يعملون في ميدان الصناعات الكيماوية لأغراض الحرب أو الزراعة أو في المصانع ، وقد يواجه من لم يولد بعد أضرارا أشد ، فإذا كانت التقارير تشير إلى زيادة معدلات الأجهاض والتشوه بين المواليد لأبناء الذين يعملون في تلك الميادين فإن ما ينتظر البحوث الطبية في القرن القادم يبدو ضخما ، وتصبح الحاجة إلى المزيد من تلك البحوث الطبية أشد مما هي عليه اليوم أو ما هو متاح منها الآن .

الإعلام :

إذا كان للكرة الأرضية أن تزداد ازدهاما وتصبح أكثر تلوثا ونضوبا في الموارد فإن من الضروري أن نحذر ما يحدث حتى نتحاشى الأخطار التي تهددنا من كل سبيل ، وليس هناك من يترك ما لهذا الكوكب الأرضي من قدرة على امتصاص النفايات الذرية والصناعية وثاني أكسيد الكربون الذي نطلقه في الوقت الحاضر ، وما من أحد يستطيع أن يتكهن بالحلول التكنولوجية التي يبدعها البشر لمواجهة تلك المشكلات ، ففي بعض الأحيان تزداد قابلية البشر للمعطب وفي أحيان أخرى تتضائل .

وكان من معالم تكنولوجيا الاتصال المتقدمة في هذا القرن أنها جعلت من اليسير معرفة البيانات الكافية عن حركة الرياح والمياه والكتل الثلجية في العالم على سعته ، وكذلك عن حالة الغلات الزراعية والغابات ومصايد الأسماك ، وتربية الماشية وحركة الناس والموارد وانتقال المعلومات أيضا ، وفي الوقت الذي أصبحنا فيه أكثر تقدما في جمع المعلومات مما نحن عليه في الإعداد والإفادة من أي نوع من أنواع وضع القرارات المستقاة . مثال ذلك أن هذا الكم من البيانات الإضافية تتراكم دون تحليل أو منفعة ، ونحن لا نعرف ما نحتاج إليه ولا كيف نفيد منه إذا عرفناه ، وحيال ذلك يقع على الجماعة العلمية في العالم أعظم الواجب : ألا وهو معرفة كافة البيانات التي تقوم بتجميعها ، وأن تعمل على تفتيتها وتطوير وسائل نقلها لتكون عوناً للناهين على معرفة ما يحدث في النظام الاجتماعي والبيئة العالمية .

وعندما يعرف الناس النظام الذي يعيشون في داخله فإنهم يملكون القدرة والبراعة على تطوير ما لديهم على أحسن وضع ، فحيث تنقص موارد المياه في المجتمعات الصناعية يغير الناس من عاداتهم في استخدام المياه تقييرا سريعا وفعالا دون أن يؤثر ذلك على ما اعتادوه في حياتهم ، وكذلك في استخدامهم للبترول للتدفئة وفي وسائل

الانتقال حتى أن شركات البترول في الولايات المتحدة قد أخذت تشكو من قلة استهلاك الأمريكيين للبترول .

ومن أبعاد الاعلام الدولي الهامة ، مالا يتصل بتدفق الأخبار والمعلومات قدر ما يتصل بطرق استخدامها والفائدة من استخدامها وبالمهارة والقدرة على استخدام وسائل الاتصال والقضاء على الصعوبات التي تواجه تلك الوسائل . فإذا تشابكت الأهداف واصطُرعت فكيف يتسنى لهم التفكير فيها وتديرها ؟

وعلى الجماعة العلمية أن تصون حرية تدفق المعلومات ، وإن كان من العسير الخروج على نظام السرية السائد طوال الأعوام المائة السابقة حتى وإن لم يقلل نزع السلاح من مشكلات الامن القومي ، وإن كانت أمور التعاون الدولي بين القوميات المتعددة تتشكل بصورة أكيدة من حيث البناء والعمل وفقا لنظام الاقتصاد الدولي الجديد ما لم تنشأ الضغوط التجارية في حالات الندرة .

وما من سبيل لحرية تدفق المعلومات عالميا الا اليقظة المستمرة من جانب الجماعة العلمية وحدها ، طالما كان الولاء للحقيقة وحدها وليس الولاء للدولة غاية العلم ، كما أن ازدياد تبادل الأخبار العلمية دوليا منذ الحرب الثانية بالرغم من سباق التسلح علامة صحية على حيوية تدفق هذه الأخبار وانسيائها ، ويقوم المجلس الدولي للاتحادات العلمية في اليونسكو (ICSU) وغيره من الهيئات العلمية بتيسير هذا التدفق بصورة بارزة ، وما يقوم به « ايسو - ICSU » هو الآخر من تنبيه العالم الى النذر المتوقعة للتغيرات المناخية في العالم وتعبئة العلماء كل في اختصاصه لاختبار كافة البيانات المناسبة ليس الا مثلا أخذا لهذا النوع من التعاون الدولي المتواتر في عالم ما بعد نزع السلاح ، وكان انشاء « جمعية بحوث السلام الدولية » عام ١٩٦٥ ، وهي أحدث ما تفرع عن المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في محاولة لتطوير مهارة البحوث الاجتماعية على اكتشاف الاستراتيجيات غير العسكرية لفض النزاعات بين الشعوب والحيولة دون الحرب . قرينة على الجهود الجارية التي تجعل قيام عالم بلا حروب قريب المنال في النهاية .

النظام غير الحكومي :

إن النظام الدولي الجديد الذي يبرز من خلال التعاون الثقافي والعلمي في القرن القادم يبدو مغايرا تماما لما كان من تصوره في السنوات الأولى من فترات التنمية . وسيقوم كل بلد على ما تجرى عليه تقاليده في آسيا بملاقيها الكبيرين الصين والهند والعالم الاسلامي وغير الاسلامي في افريقية ، باتخاذ وسائل للتنمية تتباين في تناولها للمشكلات الناجمة عنها عما هو في الغرب ، وإن كان لسلوك الطرفين التقمص التقليدي والغربي قد يبدو أكثر حيوية لأن الصلات بين التقليدي والغربي ، والشمال والجنوب ، والحكومي وغير الحكومي قائمة وممتدة بخطى سريعة طوال مائة السنة الماضية .

وأقدم هذه الصلات ، ولعلها أقومها ، ما كان بعيدا عن الدائرة الحكومية .
فقد كانت علاقات المواطنين الخاصة ، كل بما يتميز به من العلماء ، والأساتذة .
والفنانين ، والعمال ، والعلمين ، والدعاة الى الايمان ، والتجار ورجال الصناعة ودعاة
السلام فى الميادين الدولية ، أول قوام للجمعيات متعددة القومية التى يسرت لهذا
الحشد العمل معا لفرض مشترك خارج الحدود وخارج المعتقدات السياسية والمذهبية
والثقافية لا يحول بينها اختلاف اللغة أو الدين .

وتقوم الجماعة العلمية فى حدود بنيتها الأساسية التى تتكون من ١٩١٣ منظمة
غير حكومية بدور أساسى فى بناء العالم بما تقدمه من معرفة جديدة . وتعنى المناسبة
التاريخية لقيام المنظمات العلمية غير الحكومية خلال ازدهار الغرب الصناعى أن لها
نكهة غربية قوية مع انتشارها الفسيح غير العالم أجمع ، فكانت مقارها العامة فى
أوروبا كما كانت اللغات الأوروبية هى لغة الحديث فى اجتماعاتها .

فاذا تجاوزنا ظروف نشأتها نجدنا الآن تواجه تحدى الجماعة العلمية الكبير ،
فقد طبقت الطريقة العلمية فى دراسة الخبرات القديمة فى الزراعة والصناعات
اليمنية وفى التعليم وطرق العلاج ودراسة الأشكال الدينية والسياسية الى جانب
دراسة تلك الظاهرة الحضارية الضاربة فى أعماق التاريخ الإنسانى القديم . وبهذه
الدراسات نرود الطريق الى هذه التنمية المزدوجة فى المستقبل ، وقد أصبح لنقل
التكنولوجيا معنيان : نقل التكنولوجيا من الشمال الى الجنوب ، ونقل التكنولوجيا
التقليدية من مكان فى الجنوب الى مكان آخر ، وقد أخذنا نعى لها معنى ثالثا ، وهو
نقل التكنولوجيا التقليدية من الجنوب الى الشمال وتتطلب تلك الانتقالات ميدانا
فكريا وأبحاثا عملية .

ولا يمكن للجماعة العلمية أن ترضى عن دراسة المعرفة القديمة بأدوات علمية
على طريقة فردية ، فمن العسير حل كل هذه المشكلات التى تواجهها فى الحاضر وفى
المستقبل على طريقة علمية واحدة كما لا يمكن للجماعة العلمية أن تقوم بحلها بتنظيمها
الحاضر ، والجماعة العلمية فى كثرتها من الرجال وهو ما يعنى أن الثقافة العلمية
متميزة ، وأنها على ثقافة فريدة تخص الجنس الآخر أما اذا اشترك الرجال والنساء
فى العمل العلمى فإن ثقافة الرجال والنساء تسمو وترتفع ويحقق العلم غايته .

واننا كبشر فى حاجة الى احسن ما يمكن أن نخطه على أساس القدرة على التحليل والتخيل الاجتماعى والود الانسانى ، فنحن فى حاجة الى الرجال والنساء كحاجتنا الى المشاركة العلمية ، فلكل بناء من حيث العمل أو الاداة طرفاء الطبيعى والاجتماعى ، وهو ما يدركه الرجال والنساء فى عملهم معا أكثر مما يعرفونه لو انفرد كل طرف بعمله ، ومن فشل التخيل العلمى ألا يدرك الصور المشتركة بين ما هو طبيعى وما هو بيولوجى وما هو اجتماعى مما أدى الى تلك التكنولوجيات العديدة التى جعلت من الناس فقراء بدل أن يكونوا أغنياء وأن يلوذوا بالعنف أكثر مما يلوذون بالسلام وأن يعترهم الغباء بدلا من الحكمة وأن يعصف بهم المرض بدلا من أن يعيشوا أصحاء .

ولن تشرق شمس النظام الدولى لعصر ما بعد السلاح ما لم تتحقق تلك الصورة المشتركة بين الجنسيتين ، ويقود هذا التحول فى نزع السلاح الى اعادة النظر فى التقاليد الثقافية التى تحقق شتى أنواع التنمية التى قدمناها فى مقالنا هذا ، كما تحقق المشاركة الحرة الطليقة بين العلم والانسانيات ، والغرض الأساسى فى هذا الحوار عما يمكن أن يقدمه العلم فى عالم منزوع السلاح أن يكون تسجيلا لقيم انسانية وهو ما يمكن أن تقدمه العلوم الانسانية زادا للعلماء يبنون على أساسه ، ولن تلقى بالا الى جسامه المائدة القومية ليدلنا على ما يمكن أن يقوم به الجنس البشرى للقيام بالتنمية المرجوة ، ولكن ليهدينا الى الأغنية التى يغنيها الناس اجتفالا بالحياة ونعيمها .

تذييل : الانتاج المحتمل

عند التحول عن الصناعات الحربية :

وضعت القائمة التالية لتبين مدى الاختبارات المتاحة فى التحول ، وان لم تكن شاملة ، اذ أنها لا تشمل كل أنواع الانتاج ، وأن شملت بعضها على وجه التحديد والاخرى بشكل عام ، ولكنها شاملة لكل ما تحتاجه التجارة حالا ، أو يتواءم مع مطالب التنمية والثقافة والعمالة . وحتى نتبين الصناعات التى يمكن أن تقوم بعد التحول فى هذه القائمة فقد وضعنا المختصرات التالية للصناعات الحربية دليلا للصناعات التى تحل محلها .

Ae	ماكينات الطيران
Al	الصناعات الجوية (بما فيها الصواريخ)
E	الالكترونيات
S	صناعة السفن
T	الدبابات ووسائل النقل الأخرى

الزراعة :

Ai/S	آلات والمعدات
S/T	طلقات ومواسير الرى
S	عصارات البنجر لصناعة السكر

الإنشاءات

Ai	صناعة مانع الصوت
S	الآلات والمعدات
S	الكبارى الجاهزة للاتقاذ
Ai	الخوذات الجاهزة لكافة أنواع البناء والمنشآت

البيئة

S	صناعات لمقاومة التلوث
Ai/E	التجهيزات (للبناء أو المنشآت أو غيرها)
Ai/S	الدواليب الدوارة والتجهيزات

الطاقة :

E	وحدات تحويل الطاقة
S	غلايات محطات القوى
S	أجهزة التكثيف والبخر لتوليد الطاقة الحرارية من المحيطات
E	أجهزة توليد الطاقة
E/S	المحولات الحرارية
E/T	المضخات الحرارية

Ai/E	أجهزة توحيد الطاقة
Ai	التخلص من النفايات الذرية
S	معدات وآلات حقول البترول
T	طلمبات ضخ البترول
E	معدات قوى ضخ البترول
E	الوحدات الآلية لصناعة الكمبيوتر
S	غاطس ضخ البترول
S/T	سدود مقاومة المد
S/T	أجهزة قياس الذبذبات
Ai/E/T	طواحين الهواء

الماكينات والمعدات الصناعية :

Ai/E	عدد الماكينات الآلية
E	مجموعة الآلات الدقيقة
E/S	المتافض والمرافق
S/T	غلايات البخار
S	الأفران والمواقد
	آلات تعبئة الأطعمة ، المنسوجات ،
	تجارة العبارات ، صناعة الورق ،
	الطباعة ، تربية الأسماك .
S	وغير ذلك من الاستعمالات الخاصة
S	أدوات المحولات الميكانيكية
S	المضخات والمكبسي
Ai	تحديد نوعية الأشياء
	التكنولوجيا البحرية (بالإضافة الى
	ما دون في تصنيفات أخرى) :
	أنواع الغاطس والمعدات الأخرى
	لاستغلال المعادن

Ai/E/S/T

البحرية وتربية الأسماك

S

أحواض تربية الأسماك

الطبية :

S

غرف الانعاش

الكثرونيات الرعاية المركزة

E/T

والتحاليل الطبية

E

معدات للمكفوفين

T

أجهزة وتركيبات صور الأشعة

E

أجهزة تنظيم المشي

E

معدات خاصة للمعوقين

E

معدات تحليل الفشاء الكلوي

E

أجهزة تغيير الحرارة أثناء الجراحة

الصناعات المعدنية :

S

السباكة والنقوش المعدنية

Ai/S

الأواني المعدنية

S

الصناعات المعدنية

S

تشكيل الحديد والصلب

S

قطع غيار

S

آلات قطع وتشكيل المعادن

Ai/S

الألواح المعدنية

S

لقم ومعدات وسناتير

لوازم المكاتب والخمعات :

E/S

قيد الموجودات وصرفها آليا

S

المعدات الآلية لقيد المبيعات

Ai/S

آلات المفاسل التجارية

E	معدات المكاتب الالكترونية
S	فرش المكاتب من الأثاث الخشبي والمعدني
Ai/E/S	الثلاجات وأجهزة التكييف

النقل :

E	تأمين الطيران والملاحة الجوية
E	آليات السرعة والمسافة والفرامل
T	بوابات الهويس وطمليات المياه في الأنهار
S/T	مقطورة السيارات وعربات الجر
Ai/Ac/E	طائرات الهليكوبتر المدنية
S	قطارات الديزل
Ac	ماكينات تريينات الغاز في السفن
Ai/Ac/E	غاز الهليوم لمناطق الشحن الجوي
Ai/S/T	الهيدروفييل
S/T	عربات شحن البضائع
S	قطارات
Ai/E	تطوير المونوريل
T	الموتوسيكلات
S/T	مد الأنايب وصناعة صنادل الشحن
Ai/E/T	آلات رش المحاصيل
Ai/Ac/E	النقل الجوي والسفر للمسافات القصيرة والمتوسطة
E	اشكال من الفرامل لكل وسائل النقل

احلات اخرى

T	معدات الخراطة ، والتخمير وصناعة الجعة
S	معدات مد خطوط التلفراف
S	التوصيلات
S	المصاعد
E	المكتبات الالكترونية والوسائل التعليمية

T	معدات اطفاء الحرائق
T	معدات تسوية الأراضي
E	موتورات تشغيل الطلمبات والمكابس
E	الموتورات عالية السرعة
S	معدات وآلات التعدين
S	تجديد الأرصفة والأسكالات البحرية
E	مخترعات مبتكرة للعمل بها في المناطق الخطيرة
Ac	ماكينة التوربين الغازية

دور المجتمع العالمى فـى تحويل صناعة السلاح الى الأغراض السلمية

ان وقف سباق التسلح والانتقال الى نزع السلاح من المشكلات الجوهرية التى تواجه العالم اليوم ، وتؤثر فى مصير الأجيال القادمة ، لا الجيل الحاضر فحسب . ذلك أن بقاء الجنس البشرى نفسه رهن بحل هذه المشكلة ، حيث أن مخزون الأسلحة النووية وغيرها من شروب الأسلحة قد يبلغ حجما هائلا بحيث يستطيع أن يمحو الحياة من وجه الأرض . ولكن نزع السلاح يمكن أن يحول دون خطر الكارثة النووية ويكفل أسباب السلم والأمن فى المستقبل ، ويمكننا من حل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة .

وهناك مشكلات ضخمة تنسب بطابع سياسى وعسكرى فى المقام الأول ، وتقف عتبة كاداء فى سبيل احرار تقدم حقيقى فى ميدان نزع السلاح . ولا شك أن هذا التقدم لن يتحقق الا اذا توصلت الدول المتصارعة أولا الى اتفاق حول الجوانب السياسية والاقتصادية للمشكلة ، وتعصت بالامتناع قبل كل شئ عن استخدام القوة العسكرية فى الشئون الدولية ، وبحل التكتلات العسكرية والسياسية ، وفك القواعد الحربية التى تحتفظ بها فى البلاد الأخرى ، ووقف سباق للتسلح ، وتحديد ترمانة الأسلحة الموجودة فى أنحاء العالم ، ثم تدميرها بعد ذلك .

مقدم: رشديق فراهايان

رئيس قسم معهد الاقتصاد المالي والملاقات الدولية
بالاتحاد السوفيتي .

ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع
الألف كتاب لوزارة التعليم (سابقا)

بيد أن الجوانب الاقتصادية للتسلح تكتسب في الظروف الراهنة أهمية كبيرة . وهذا يصدق بصفة خاصة على مشكلة تحويل صناعة الأسلحة الى الأغراض السلمية . وإذا فهم الجمهور أن هذا التحويل أمر ممكن ، وأدرك مدى الفوائد الاقتصادية التي تعود عليه من جراء ذلك ، فلا شك أن مجهودا سوف يبذل لتحقيق نزع السلاح ، وأن تقدما حقيقيا في نزع السلاح سوف يتم إحرازه . ويقع على عاتق علماء العالم عيب القيام بدور مسئول وشاق في معالجة المشكلات المتصلة بتحويل صناعة السلاح الى الأغراض السلمية لما لهم من معرفة خاصة في هذا الباب ولما أوتوه من خبرة وموهبة .

ويبان ذلك أنه في وسع العلماء العاملين في سبيل السلام ونزع السلاح أن يركزوا جهودهم على بعض الجوانب الأساسية لمشكلة التحويل . ففي وسعهم - مثلا - أن يضعوا الأساس النظري لامكان التحويل والمبادئ الأساسية التي تحكم تطبيقه ، وفي وسعهم وضع التوصيات العملية والمادية عن الطرق والوسائل الكفيلة بتحقيق التحويل في مختلف البلدان والصناعات والشركات الخ ، وفي وسعهم أن يصوغوا و يقيموا مختلف الاقتراحات الخاصة بترشيده استخدام الموارد التي يتم تحريرها

وتوجيهها الى أغراض التنمية ، وفي وسعهم الكشف عن زيف النظريات التي تؤيد التسلح وتنكر امكانه .

سباق التسلح وتحويله الى الأغراض السلمية

كان من نتيجة السباق الجنوني في التسلح الذي استمر عدة سنوات أن أقامت كثير من الدول قطاعا دائما ومتنوعا من الاقتصاد ، وخصصته لانتاج الأسلحة الحربية ، حتى لقد أصبحت الصناعات الحربية سمة دائمة من سمات عالمنا المعاصر ، واشترك كل فرع من فروع الاقتصاد في انتاج المعدات الحربية ، كما اشتركت القوى الصناعية للاقتصاد في انتاجها . وتم استخدام الملايين من الأشخاص في الغرض نفسه . ولذلك كان من الطبيعي أنه كلما ثارت مشكلة نزع السلاح أن يسأل الناس أسئلة خطيرة يصعب الجواب عنها - أسئلة تدور حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، وامكان تحويل الموارد المادية والبشرية الضخمة من الانتاج الحربي الى الإنتاج السلمي ، وأثر ذلك كله في التنمية الاقتصادية ، ومستوى البطالة الخ .

ويحاول المعارضون في نزع السلاح أن يبرروا سباق التسلح وتكثيفه ، فيقولون ان الصناعات الحربية من شأنها تنشيط التنمية الاقتصادية ، والاسراع بالتقدم العلمي والتكنولوجي ، والمساعدة على امتصاص البطالة ، وتخفيف حدة الانكماش الاقتصادي ، في حين أن نزع السلاح يؤدي الى الركود الاقتصادي ، وزيادة البطالة ، وغير ذلك من النتائج الوخيمة . ومن الأمور ذات الأهمية القصوى في الوقت الحاضر افهام الناس في جميع أنحاء العالم أن هذه الأقوال الخطيرة التي يرددنها العسكريون لا أساس لها من الصحة .

ومنذ الحرب العالمية الثانية تم نشر الدراسات العلمية عن المشكلات الاقتصادية للتسلح في عدد من البلدان . الا أن مصلحة السلام ونزع السلاح تقضي بضرورة اجراء المزيد من البحوث في هذه المشكلة المعقدة والمتعددة الجوانب التي لم تعالج كلها بشكل واف في المؤلفات العلمية . فمن الناحية الاقتصادية يجب حل كثير من المشكلات ذات الطابع الاقتصادي ، ولا يمكن دراسة هذه المشكلات المعقدة والمتخصصة من كافة جوانبها دراسة وافية الا بتضافر جهود الجمل الغفير من العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلوم النظرية والتطبيقية .

وتدل الدراسات الخاصة بالمسائل المتصلة بتحويل الصناعات الحربية الى الأغراض السلمية على أن هذه المشكلة - وإن انطوت على بعض الصعوبات- يمكن حلها بدون حدوث آثار ضارة وخطيرة . يضاف الى ذلك أن الفوائد المترتبة على التحويل تفوق بكثير الصعوبات المؤقتة التي تنشأ عنه . وقد جاء في تقرير نائب السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح ، المنشور في ١٩٦٢ ما يلي نصه :

من الممكن مواجهة كل المشكلات والصعوبات الناجمة عن التحويل المرتبط بنزع السلاح ، وذلك باتخاذ تدابير قومية ودولية مناسبة . وعلى ذلك يمكن القول بأنه لا شك في أن تحويل الموارد المستخلصة الآن في الأغراض الحربية الى الأغراض السلمية يمكن أن يتم بما يعود بالفائدة على كل الدول ، ويؤدي الى تحسين الاقتصاد العالمي والظروف الاجتماعية .

وتدل الدراسات الأخرى التي قام بها خبراء الولايات المتحدة و العلماء في شتى البلدان ، على أن تحويل الاقتصاد الحربي الى الأغراض السلمية ممكن ومفيد من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية .

وقد قام فريق من العلماء السوفيت المشتركين في أعمال لجنة نزع السلاح المنفردة من اللجنة السوفيتية للسلام بدراسة بعض الأفكار المتعلقة بتحويل الصناعات الحربية ، وصياغتها بطريقة منهجية .

كما قام المعهد الدولي للسلام (فينا) والاتحاد العالمي للعاملين العلميين بتنظيم ندوة عن « مشكلات تحويل صناعة السلاح الى الانتاج السلمي » ، عقدت في المدة من ٣٠ مارس الى أول ابريل ١٩٧٩ في قرية تولينجر كوجل النمساوية . وكانت هذه أول ندوة نظمت لبحث المشكلات المتصلة بالتحويل ، ونوقشت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفلسفية للمشكلة على نطاق واسع ، بما في ذلك الأمور الأخرى مثل تحويل فروع خاصة من الصناعات الى الأغراض السلمية في مختلف الدول ، والعمالة ، وإعادة تدريب القوى العاملة . ويؤخذ من التقرير النهائي للندوة أن المشتركين اتفقوا على أن تحويل الصناعات الحربية الى الانتاج السلمي لا يتطوى الا على مشكلات مؤقتة يمكن التغلب عليها بسهولة .

وتدل أيضا الدراسات السابقة ذكرها وغيرها على أنه اذا تم تنظيم نزع السلاح بعناية ، وفلذ بالتدرج يمكن معالجة كل ما ينشأ من صعوبات ، وتحقيق الغرض المطلوب على أكمل وجه .

هذا وقضية التحويل من القضايا التي يحتل محلها الجدل والخلاف . والدليل على ذلك أنه كلما أثبتت هذه القضية دارت حولها مختلف الآراء ، وغلبا ما تكون هذه الآراء متضاربة ، وحيى فيها وطيس المناقشات الأيديولوجية . واذا صرفنا النظر عن العوامل السياسية والاجتماعية التي تكمن وراء هذه الآراء المتضاربة وجدنا عوامل أخرى ترجع ، الى حد ما ، الى تطور صناعة السلاح اليوم . ففي الماضي كانت صناعة السلاح في وقت السلم قبل عصر القذائف النووية صغيرة النطاق جدا ، ولم يحدث توسع ملحوظ في الاقتصاد الحربي الا في الفترة التي أدت الى الحرب ، وفي أثناء هذه الحرب . وعلاوة على ذلك فإن التكنولوجيا الحربية في ذلك الوقت كانت بالمستوى الذي أتاح تحويل الصناعات المدنية الى الانتاج الحربي . وعندما وضعت

الحرب أوزارها سهل أيضا إعادة تنظيم صناعة السلاح بحيث تخدم الأغراض السلمية - وتكررت إعادة تنظيم الاقتصاد على هذا النحو في عدد من البلاد فيما مضى ، وبلغت ذروتها في الحرب العالمية الأولى . ففي ١٩١٨ بلغت نسبة إنتاج صناعة السلاح ٧٥٪ من كل الإنتاج الصناعي في ألمانيا ، وبلغت ٧٥٪ في فرنسا ، و ٦٥٪ في المملكة المتحدة ، و ٤٠٪ في الولايات المتحدة . وبعد الحرب تحولت صناعات هذه الدول الى الإنتاج السلمى . وحدث نفس الشيء بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن على نطاق أكبر . واليوم وصلت الصبغة العسكرية لاقتصاد وقت السلم الى درجة عالية . وأصبح إنتاج القذائف النووية بل والأسلحة التقليدية فرعاً متخصصاً جداً من فروع الاقتصاد بحيث اتخفت مسألة تحويل صناعة الأسلحة شكلاً يختلف عما كانت عليه في الماضي . فاليوم - كما نعلم - تبنى مصانع متخصصة جداً لإنتاج الأسلحة الحربية الحديثة المتطورة وهي تختلف اختلافاً جوهرياً عن المصانع المشتغلة بالإنتاج للأغراض السلمية . ولذلك فإن التحويل يخلق مشكلات أكبر بكثير من تلك التي صادفتنا في الماضي .

الحرب والاقتصاد

في وسع العلماء - بفضل ما لديهم من علم وخبرة - أن يقوموا بدور هام في وضع التوصيات العملية عن أفضل الطرق والوسائل لتحويل صناعة السلاح الى الأغراض السلمية ، وتوجيه الموارد المادية المستخدمة الآن لأغراض الحرب الى الأغراض السلمية .

ومعلوم أن الاستعدادات الحربية والاقتصادية تتخذ أشكالاً مختلفة ، وتختلف من حيث أغراضها وطبيعتها والطريقة التي تنفذ بها . ولذلك يسهل تحويل بعضها الى الأغراض السلمية أكثر من غيره . وفي السنوات الأخيرة استخدم ما يقرب من نصف النفقات العسكرية المباشرة في الدول الرئيسية لحلف الأطلسي في تغطية مرتبات الأفراد العسكريين وعاشتهم ، وتغطية المعاشات العسكرية ، وأجور الموظفين المدنيين . وتدفع النقود مباشرة للأفراد العسكريين وأصحاب المعاشات ، والموظفين المدنيين . وفي حالة نزع السلاح فإن الاستقطاعات في هذا الجزء من الاتفاق العسكري تقتضي نقل الموظفين العسكريين الزائدين الى أعمال أخرى ، ولكنها لا تقتضي تحويل الإنتاج لأن هؤلاء الأشخاص يحتاجون في معظم الحالات الى نفس النوع ونفس النسبة والكمية من السلع الاستهلاكية التي كانوا يحتاجون إليها من قبل ، وإن كانوا يستعملون الآن دخولهم من نوع آخر من العمل .

على أن الحال يختلف عن ذلك فيما يتعلق بالاتفاق على صيانة وتشغيل المعدات الحربية والممتلكات العسكرية . ويدخل في هذا الباب الاتفاق على تشغيل وإصلاح المعدات العسكرية والمواقع والمنشآت العسكرية ، والنقل والمواصلات ، ومشتريات

الوقود والبتترول وزيوت التشحيم ، وتمويل مدارس التدريب العسكرى ، والمؤسسات الطبية وهكذا . وكل نوع من هذه المكونات العسكرية - الاقتصادية يحتاج الى بحث منفصل : فاعلاق القواعد والمنشآت العسكرية - مثلا - يوفر مختلف أنواع الباني ومنشآت الاصلاح والتخزين والأرض ، مما يمكن تحويله بسهولة الى الاستعمال المدني . ومن المعروف أن وزارة الدفاع الأمريكية أغلقت - مراعاة للاقتصاد ولأسباب أخرى - عددا من القواعد العسكرية فى الولايات المتحدة وأمكن بنجاح تحويل الأرض وجزء من المعدات والأفراد فى هذه القواعد الى الاستخدامات المدنية .

وفى الوقت الحاضر تستخدم فى الأغراض العسكرية بصورة مباشرة وغير مباشرة نسبة كبيرة من المواد البترولية والطعام والملابس والمواد الخام ، وكثير غيرها من السلع التى ينتجها الاقتصاد المدني . ولن يكون لى تخفيض فى الطلب العسكرى على هذه السلع أى أثر محسوس فى المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالتحويل ، لأنه يتم انتاجها بنفس الطريقة تقريبا سواء أريد بها استخدامها للأغراض العسكرية أو المدنية . لكن نزع السلاح من شأنه أن يوفر لصالح الاستهلاك المدني كمية كبيرة من المواد الخام والوقود وغيرها من الموارد المادية ، ويسمى الى حد بعيد على حل مشكلة الحصول على الموارد الطبيعية والوقود .

ومن المشكلات الصعبة ، وإن كانت غير عسيرة الحل ، مشكلة تخفيض الاعتمادات الحكومية المخصصة لتصميم وانتاج الأسلحة والمعدات الحربية . ذلك أن صناعة السلاح لا يمكن أن تقوم لها قائمة بدون هذه الاعتمادات . ولذلك فإن إجراء تخفيض فى العقود الحربية الحكومية من شأنه أن يؤدى الى تخفيض مماثل فى صناعة السلاح ، وتوفير الآلات الانتاجية فى الصناعات والمصانع المشتغلة بالانتاج الحربى . ويلاحظ أن كثيرا من قطاعات الاقتصاد تشتغل بالانتاج الحربى بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ولكنها تختلف اختلافا كبيرا فى مدى اشتغالها بذلك . وتتألف صناعة السلاح فى جوهرها من صناعة الطائرات والالكترونات ومعدات الطاقة الذرية ، وبناء السفن وانتاج الأسلحة المدرعة والذخيرة ومعدات المدافع والبنادق . وهذه الصناعات الحربية تؤلف الشطر الأكبر من المشتريات العسكرية لحكومة الولايات المتحدة ، كما أن الشطر الأكبر من إنتاجها الكلى مخصص للأغراض العسكرية . وغنى عن البيان أن التحويل يمس هذه الصناعات قبل غيرها .

ومن المهم عند النظر فى التحويل معرفة الطابع التكنولوجى للأسلحة التى يتم انتاجها وكذلك النطاق المطلق والنسبى للأسلحة التى تنتجها المصانع المتخصصة . ذلك أن بعض الأسلحة مثل الطائرات الحربية الحديثة والقوصات النووية والقذائف الصاروخية لا يمكن تحويلها الى الأغراض المدنية ، كما لا يمكن تحويل القوة الانتاجية للمصانع المنتجة لها تحولا تاما الى متطلبات الانتاج المدني . ولذلك ينطوى تحويل مثل هذه المصانع المتخصصة على بعض الصعاب . بيد أنه يتسنى ايجاد بدائل انتاجية

عملية لهذه المصانع تواجه الاحتياجات المدنية بشرط اتخاذ التدابير التنظيمية المناسبة لذلك .

وقد تم اجراء عدد من الدراسات التي تضمنت اقتراحات سليمة من الناحية العلمية لتحويل مختلف فروع صناعة السلاح الى انتاج مختلف أنواع السلع الصالحة للاستخدام المدني . من ذلك أن بعض النقابات العمالية البريطانية وضعت خططا لتحويل المصانع الحربية الى الانتاج المدني ، وأن بعض النقابات البلجيكية قدرت الفوائد الناجمة عن تحويل المصانع الحربية ، وبخاصة الموجودة في منطقة لياج .

ومن الممكن تحويل برامج التكنولوجيا الحربية والصناعات والشركات المشتغلة بالانتاج الحربي . من ذلك أن لجنة الدفاع التابعة لحزب العمال البريطاني اقترحت بعض الطرق والوسائل العملية لتحويل برنامجين من برامج التكنولوجيا الحربية الى الانتاج المدني : أحدهما برنامج لتطوير إحدى الطائرات الحربية المتعددة الأغراض اسمها « الاعصار » والآخر لبناء سفن مطردة للفواصات .

وفي رأى هذه اللجنة أن المهارة والقوة البشرية التي تتوافر نتيجة وقف برنامج الاعصار يمكن استخدامها - مثلا - في انتاج الآلات الدقيقة والمعدات اللازمة لتصنيع المواد التالفة ، وإنشاء أنواع جديدة من محطات توليد الكهرباء ، وصناعة توربينات غازية للسفن البحرية ، وطائرات مدنية ، ومواد البناء ، وقاطرات وعربات السكك الحديدية ، والمعدات الطبية الخ ، كما أنه بدلا من بناء سفن لمطاردة الفواصات يمكن بناء سفن تجارية وأجهزة لاستخراج البترول من بحر الشمال ، واستخلاص الثروة المدنية من قاع المحيطات وإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء .

ومن العوامل الهامة الأخرى المؤثرة في إمكان التحويل درجة اشتغال الشركات الكبرى بصناعة السلاح . وبيان ذلك أن هناك شركات كثيرة تشتغل بانتاج الاسلحة ففي الولايات المتحدة - مثلا - تقوم أكثر من ٢٠ر٠٠٠ شركة رئيسية و ١٠٠ر٠٠٠ شركة فرعية (تتعاقد من الباطن) بتنفيذ العقود الحكومية الخاصة بالمشتريات الحربية . ولكن الشركات الكبرى المتخصصة تلعب الدور الرئيسي في انتاج الاسلحة إذ تقوم مائة شركة كبيرة بتنفيذ نحو ٧٠٪ من القيمة الاجمالية للطلبات الحكومية التي وافقت عليها وزارة الدفاع بصفة مبدئية . يضاف الى ذلك أن ٢٥٪ من هذه الشركات الكبيرة تنفذ ٥٠٪ من تلك النسبة المثوبة بينما تنفذ الشركات العشر الأولى من هذه وحدها ٣٥٪ . وفي السنة المالية ١٩٨١ تلقت كبرى الشركات الصناعية العشر المنتجة للسلاح عقودا تقدر قيمتها بأكثر من ٢٧ر٠٠٠ مليون دولار ، منها شركة ماك دونيل دوجلاس ، ٤٠٩ر٤ مليون ، وشركة التكنولوجيا المتحدة ٣٧٧٥ر٣ مليون ، وشركة جنرال ديناميكز ٣٤٠٢ر٣ مليون وشركة جنرال الكتريك ٣٠١٨ر٣ مليون ، وشركة بوينج ٢٦٨٢ر٢ مليون دولار .

ولما كانت صناعة السلاح في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية شديدة التركيز ، قل عدد الشركات المعتمدة على العقود الحربية . ولكن ظهر في السنوات الأخيرة اتجاه ملحوظ - حتى بين أكبر الشركات المتعاقدة على توريد السلاح - نحو زيادة حجم الانتاج غير الحربي ويرجع السبب في ذلك الى أن هذه الشركات تستغل سوق الطلب على بعض السلع المدنية ، فتستخدم قدرتها الانتاجية الفائقة في صناعة هذه السلع وتضم اليها الشركات المشتغلة بالانتاج المدني . ثم تتعاقد من الباطن مع الشركات الأخرى التي تتمتع بمركز ممتاز في الأسواق المدنية .

ونظرا لما تمتاز به الشركات الصناعية المنتجة للسلاح من خبرة في انتاج السلع اللازمة للأسواق المدنية ، وقدرتها على تنويع انتاجها في السنوات الأخيرة ، فانها تستطيع بمعاونة الحكومة أن تتغلب على الصعاب الوقتية التي ينطوي عليها تحويل نشاطها الى الانتاج المدني . ولكن الواقع أن هذه الشركات لا ترغب في التحويل بل على العكس تزيد من عدد العقود الحربية حتى تضمن تصريف منتجاتها وتجنأ أرباحا طائلة . وهذا هو السبب في أن الشركات الصناعية المنتجة للسلاح تعمل جاهدة - سعيها وراء مصالحها الذاتية - على الحيلولة دون تخفيف حدة التوتر ، ووقف سباق التسلح . ولو أن صناعة السلاح أمنت ، كما يلح كثير من رجال الاقتصاد ، لما وجدت هذه الشركات حافزا على انتاج السلاح ولكتفت عن عرقلة الجهود الرامية الى نزع .

وعند دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لتحويل صناعة السلاح الى الأغراض السلمية ، يتعين على المجتمع العلمي أن يعطي الأولوية لدراسة آثار نزع السلاح على العمالة ، وان يقيم بطريقة موضوعية هذه الآثار . وهذا جانب مهم للغاية من جوانب مشكلة التحويل لأنه يمس المصالح الحيوية لعشرات الملايين من الأشخاص الذين يعملون في القوات المسلحة أو يشتغلون بصناعة السلاح في جميع أنحاء العالم .

وقد دلت التجربة على زيف ما يزعمه أنصار سباق التسلح من أن هذا السباق يساعد على التقليل من البطالة . والدليل على زيف قولهم أن البطالة بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل في الدول الرأسمالية . وترجع الأسباب الرئيسية في ذلك الى التناقضات التي ينطوي عليها النظام الرأسمالي ، وقلة استخدام الأيدي العاملة نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي ، والاختلال الذي طرأ على هيكل المجتمع والاقتصاد ، وغير ذلك من العوامل . ونحن نعلم من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة وغيرها من الدول أن سباق التسلح يساعد بالذات أو الواسطة على زيادة البطالة الجماهيرية . مثال ذلك أن الإحصاءات التي نشرتها لجنة المصلحة العامة في متشجان ، خلال المدة ١٩٧٠ - ٧٤ عندما وصل المعدل السنوي للانفاق الحربي الى ٧٨٠٠٠ مليون دولار ، تدل على أن عدد فرص العمل هبط بمقدار ٩٠٧.٠٠٠ فرصة سنويا في الولايات المتحدة بوجه عام . وقد بنى هذا التقدير على دراسة أثر الانفاق الحربي على القطاعات الأساسية للنشاط الاقتصادي وهي : انتاج

السلع المعمرة والمستهلكة ، والمباني الصناعية والسكنية ، والصادرات والواردات ،
والمشتريات المدنية القدرالية ، وإنتاج المعدات الرأسمالية .

وتدل الأرقام الخاصة بالإنتاج السنوي للسلع والخدمات على أن الاتفاق الحربي
يخلق فرصا للعمل أقل مما تخلقه الأنواع الأخرى من الاتفاق الحكومي . والدليل على
ذلك أنه في الفترة ١٩٧٠ - ٧٤ أدى كل ١٠ مليون دولار أنفق على الأغراض
الحربية إلى خلق ٤٥٠٠ فرصة عمل في الصناعة أو ٥٨٠٠٠ فرصة عمل في خدمة
الحكومة في المتوسط في حين أن اتفاق نفس هذا المبلغ على الأغراض المدنية أدى إلى
خلق ٥٩٠٠٠ و ٨٨٠٠٠ فرصة عمل على التوالي . وبعبارة أخرى أن ١٠ مليون
دولار من الاتفاق الحربي يؤدي إلى خسارة ١٤٠٠٠ فرصة عمل في الصناعة ، ٣٠٠٠٠
فرصة عمل في الحكومة . والسفر في ذلك أن المجال الحربي يحتاج إلى رأس مال أكثر
وعمالة أقل مما يحتاجه المجال المدني . وهذا دليل قاطع على أن زيادة الاتفاق الحربي
تؤدي في النهاية إلى نقص في العمالة .

وما من أحد - بالطبع - يستطيع أن ينكر أن التحويل يخلق بعض الصعوبات
المؤقتة فيما يتعلق بالعمالة . ذلك أن تحويل الموارد الحربية إلى الأغراض السلمية
ليس أمرا هينا ولا آليا

وتستخدم صناعة السلاح عمالا مهرة يمكن تحويلهم بسهولة إلى الإنتاج المدني
في حالة نزع السلاح . فقد دلت إحدى الدراسات التي أجريت في أحد مصانع
القذائف الصاروخية بكاليفورنيا على أنه يمكن الاستعانة في الصناعة المدنية بالعاملين
في ١٢١ صناعة من بين ١٢٧ صناعة تشترك في صنع هذه القذائف ، وذلك بعد
إعادة تدريبهم .

وعلى كل من يدرس إمكان تحويل القوى البشرية من المجال الحربي إلى المجال
المدني أن يعرف أن أعدادا كبيرة من الأفراد العلميين والتكنولوجيين يعملون في صناعة
السلاح . ذلك أن أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ شخص في جميع أنحاء العالم أو ما يقرب من
٢٠٪ من مجموع العاملين والمهندسين يشغلون بالبحوث الحربية وتطويرها . ففي
الولايات المتحدة استخدمت صناعة السلاح في نهاية الستينات ٥٩٪ من مهندسي
الأملاح الجوية ، و ٥٤٪ من عمال الطائرات الفتيين ، و ٣٨٪ من علماء الطبيعة ،
و ٢٢٪ من المهندسين الكهربائيين ، و ٢٠٪ من المهندسين الميكانيكيين ، و ١٣٪ من
الكهربائيين ، و ١٠٪ من الكيميائيين . وفي ١٩٧٠ كان يوجد ٧٤ عالما بين كل
١٠٠٠ عامل في صناعة السلاح ، في مقابل عشرة علماء في الصناعة . وتدل هذه
البيانات على أن البحث والتطوير (ب ت) أكثر شيوعا في المجال الحربي منهما في
مجال الاقتصاد بوجه عام .

ولم يزد الاتفاق على البحث والتطوير حتى الحرب العالمية الثانية على ١٪ من
الميزانية الحربية للولايات المتحدة ، ولكنه ارتفع إلى نحو ١٠٪ منذ الحزب . ونشا

نظام متشعب من البحث والتطوير الحربى مع شبكة من بنوك الأفكار ومراكز البحوث العلمية والمعامل وما شابه ذلك . واتخذ البحث والتطوير ابعادا لا يستهان بها فى الدول الرأسمالية الأخرى وبخاصة الدول المشتركة فى حلف الأطلسي .

وفى مواجهة سباق التسلح الرهيب فى الغرب ، وجد الاتحاد السوفيتى نفسه مضطرا ، لكى يزيده من قدراته الدفاعية ، الى استخدام نتائج التقدم العلمى والتكنولوجى فى الأغراض العسكرية ، وتوجيه جهود طائفة معينة من أفراد العلميين والمهندسين الى تطوير الأسلحة الحديثة والمعدات الحربية لدرء العدوان على الاشتراكية .

وواضح أن تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا فى المجال الحربى على نطاق واسع من شأنه أن يزيده خطر سباق التسلح من وجوه عديدة . ففى الوقت الحاضر يدور سباق التسلح حول تطوير الأسلحة الحديثة وإيجاد وسائل جديدة للتنمير الشديد ذى القوة المتزايدة . ولا شك أن تطوير وإنتاج أنواع الأسلحة المعقدة المستعملة اليوم يتطلب موارد طائلة من مادية ومالية . يضاف الى ذلك أن كل جيل جديدة من الأسلحة أكثر تكلفة من سابقه .

وهناك أسباب مختلفة لسرعة ارتفاع تكاليف المعدات الحربية . فالى جانب التضخم ، وما دأبت عليه الشركات الصناعية المنتجة للسلاح من رفع الأسعار تزداد هذه التكاليف بسبب الاتفاق على أعمال البحث والتطوير (ب ، ت) . ويؤخذ من البيانات الأمريكية أن أعمال (ب ، ت) تستنفد جزءا كبيرا من تكاليف الأسلحة الحديثة - ٢٠٪ من تكلفة الطائرة ، ٦٠٪ من تكلفة القاذف الصاروخية ، وقريبة ٩٠٪ من تكلفة غزو الفضاء . وبارتفاع أسعار الأسلحة والمعدات الحربية تسهم أعمال (ب ، ت) فى تضخم الميزانية الحربية . وكذلك تؤدى عسكرية العلم (صنع العلم بالصيغة العسكرية واستعماله فى الأغراض الحربية) الى زيادة الاتفاق الحربى عن طريق التعجيل بإبطال استعمال الأسلحة القائمة وإحلال أسلحة جديدة مكانها . ولا ريب أن عملية الإحلال هذه تقتضى نفقات هائلة . وخلاصة القول ان تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا يؤدى الى زيادة سباق التسلح واستفحال خطر الحرب .

ان ازدياد تطوير المعدات الحربية لا يؤدى الى ازدياد سباق التسلح واستفحال خطر الحرب فحسب ، بل يمد أيضا عقبة خطيرة فى طريق التقدم الصحيح نحو نزع السلاح . ولذلك اذا أردنا نزع السلاح وجب علينا اتخاذ الاجراءات الفعالة للحيلولة دون استخدام أحدث ما وصل اليه العلم فى تطوير أكثر الأسلحة تطورا . والواقع أنه ما لم يتقرر حظر اختراع أسلحة جديدة للدمار الشامل وما لم تقل أعمال البحث والتطوير فلن يكون من المستطاع إحراز أى تقدم حقيقى فى الجهود الرامية الى تقرير أمن الشعوب ووقف سباق التسلح والوصول الى نزع السلاح .

ولذلك كانت مشكلة البطالة التى يمكن أن تحصل بثبات الألوف من العلماء

والمهندسين المشتغلين الآن بالبحوث الحربية ، على جانب كبير من الأهمية اليوم ، ومن هنا وجب أن نسأل : هل استمرار سباق التسلح هو الوسيلة الوحيدة لاستخدام هؤلاء الاختصاصيين أم يمكن أيضا الانتفاع بمعلوماتهم في الأعمال السلمية ؟ من المهم للغاية تقييم فرص المعالة التي تتاح للعلماء والمهندسين ذوي المهارة العالية الذين سوف يتوافرون بعد تحويل الاقتصاد الحربى . ويعنى الباحثون لأن بدراسة هذه المشكلة الجوهرية لسبب آخر - وهو أن البطالة بين العلماء والمهندسين موجودة لأن بالفعل في الدول الرأسمالية .

ويرى بعض الباحثين أن تحويل صناعة السلاح يؤدي الى زيادة العدد الكلى لفرص العمل وفي الوقت نفسه يؤدي الى تقليل فرص العمل أمام العلماء والمهندسين ، إذ يؤخذ من التقديرات الأمريكية أن تخفيض الاتفاق العسكرى بمقدار ٢٠٠.٠٠٠ مليون دولار وتخصيص هذا المبلغ لأغراض أخرى مثل الاسكان ومكافحة تلوث البيئة وزيادة المعاشات من شأنه أن يخلق ٣٢٥٠٠٠ فرصة عمل جديدة ولكنه في الوقت نفسه يقلل الطلب على المهندسين بنحو ٧٨٠٠٠ فرصة عمل . ولكن هناك من الدلائل القوية والمقنعة التي تثبت عكس ذلك أى تثبت أن نزع السلاح سوف يؤدي الى زيادة فرص العمل أمام المهندسين والعلماء . مثال ذلك أنه يؤخذ من تقديرات جامعة الينوا أن تحويل الموارد من القطاع الحربى الى التعليم والرعاية الطبية وحماية البيئة سوف يجعل من الميسور خلق فرص عمل جديدة تقدر بنحو ٧٠ مليون فرصة بما في ذلك ٢٨ مليون فرصة للاختصاصيين للمربين تدريبا عاليا .

وإذا تم نزع السلاح فإن الطلب على مهارات العلماء والمهندسين سوف يزداد بدرجة كبيرة بازدياد تطبيق أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية في الصناعات السلمية . ويقول « جون برنال » ان وقف انتاج السلاح سوف يوفر الاختصاصيين الذين يمكن الافادة منهم على خير الوجوه . ذلك أن الأجهزة الالكترونية ووسائل التحكم الآلى في الطائرات والصواريخ الحديثة يمكن الانتفاع بها بسهولة في عمليات التحكم الصناعية ، وان كبار المصممين المبتدعين الذين لا يمتدون في تصميماتهم على غيرهم يمكن تكليفهم باعادة تنظيم الانتاج الصناعى وتخطيطه .

وإذا تحولت البحوث الحربية الى الأغراض السلمية وانتقل النشاط العلمى من المجال العسكرى الى المجال السلمى ، فإن العلماء سوف يتوفرون على دراسة المشكلات التي تواجه العالم اليوم مثل حماية البيئة ، واستغلال المحيطات . ومعالجة المشكلات المتصلة بالطاقة ، والنقل ، والمواد الخام ، وتخطيط المدن ، والغذاء وابتكار الوسائل الفعالة لمكافحة الأمراض وغيرها من العلل والآفات . وكل ذلك سوف يقترن بدوره بزيادة الطلب على الاشخاص الفنيين والعلميين ذوي المؤهلات العالية . مثال ذلك ان لجنة التخطيط القومى الأمريكية تتنبأ بازدياد الحاجة الى العلماء والمهندسين الذين يستطيعون معالجة المخلفات الصناعية في الصناعات الغذائية والكيميائية والورقية

والمعدنية ، وتكرير البترول . وقد أثبتت اللجنة أن الولايات المتحدة تحتاج من ٥٧٠٠٠ الى ١٠٠٠٠٠ عالم ومهندس تبعاً للسياسة العلمية المقررة ، وذلك للعمل في حماية البيئة والصناعات المذكورة . وچدير بالذكر أن المشتركين في الندوة العلمية الدولية لبحث دور العلماء والهيئات العلمية في الجهود المبذولة لنزع السلاح ، والمنعقدة بموسكو في يولية ١٩٧٥ تحت رعاية الاتحاد الدولى للباحثين العلميين ، انتهوا الى القول بأن نزع السلاح لا يؤدى الى بطالة المهندسين والفنيين العاملين الآن في الصناعات المتصلة بانتاج السلاح .

التحويل في الاتحاد السوفيتى :

ما من مشكلة عويصة - فنية او اقتصادية - تعترض سبيل التحويل من الانتاج الحربى الى الانتاج المدنى . ذلك أن تحويل صناعة السلاح التى تطبق فيها أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية أمر ميسور تماما . ولكن ينبغى ألا تقلل من شأن الصعوبات المؤقتة والمشكلات المعقدة المتصلة بعملية التحويل .

ولا يمكن تحويل صناعة السلاح الى الأغراض السلمية ما لم تتخذ الاستعدادات المناسبة لهذا التحويل . وهذا يعنى فى جوهره أن تضع كل دولة مقدما البرامج المناسبة للتحويل المنظم - مرحلة مرحلة - من الانتاج الحربى الى الانتاج السلمى ، على أن توضع هذه البرامج على المستوى الاقتصادى الكبير كما توضع على مستوى مختلف الشركات والصناعات المتخصصة . ويجب أن يراعى فى هذه البرامج تحديد أنواع بديلة من المنتجات الصالحة للاستخدام المدنى ، تنتجها كل صناعة وكل شركة مشتغلة بانتاج الأسلحة ، كما يراعى تحديد رأس المال المطلوب ، والتغيرات التكنولوجية والتنظيمية اللازمة لانعام التحويل الى الانتاج المدنى .

ومن المهم أن تشمل برامج التحويل على خسلق فرص جديدة للعمل واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان دخل عمال الشركات الحربية وموظفيها خلال فترة التحويل ، وصرف اعانات لهم ومساعدتهم على الاستقرار فى أعمالهم الجديدة ، وتنظيم التدريب المدنى لهم . ويجب أن تشمل هذه البرامج أيضا على إعادة التوزيع الجغرافى للعمال الذين يتقرر توفيرهم نتيجة التحويل ، واستخدامهم فى صناعات أخرى .

وإذا أريد تحويل صناعة السلاح وتنفيذه على الوجه الاكمل وجب قيام الأجهزة الحكومية (وبخاصة التى أنشئت لهذا الغرض) بدور رئيسى فى عملية التحويل بمعاونة فعالة من جانب ممثلى النقابات والشركات والمشروعات الحرة التى يسهمها التحويل ، والاختصاصيين فى مختلف فروع العلم . وللمجتمع العلمى أيضا دوره الهام فى هذا العمل الضخم المعقد . وفى وسع العلماء والمهندسين والفنيين أن يسهموا بصورة جوهرية سواء فى تخطيط أو تنفيذ تحويل صناعة السلاح ، وذلك بتقديم المشورة والاشتراك فى لجان خاصة ، وغير ذلك من الطرق العديدة .

وعند النظر في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح يجب الاتصال بكل دولة وإقليم وصناعة على حدة ومراعاة ظروف وأحوال كل منها . وبالطبع يختلف مدى الانتاج الحربى فى مختلف البلدان اختلافا كبيرا . ويتركز الجزء الأكبر من صناعة السلاح فى عدد قليل من البلاد الكبيرة المتقدمة صناعيا ، وهذه هى نفس البلاد التى تتفاقم فيها مشكلة التحويل .

ولكن العادة أن البلاد النامية هى التى لا تصنع السلاح على الإطلاق أو تصنعه على نطاق صغير نسبيا . وتتفق هذه البلاد مبالغ طائلة من المال على استيراد السلاح والمعدات الحربية من البلاد الصناعية . ولا شك أن نزع السلاح يزيح عبئا ماليا كبيرا عن كاهل هذه الدول ويمكنها من استخدام مواردها المالية المحدودة فى أغراض أخرى أهمها استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية التى هى فى أشد الحاجة إليها .

وقد تردد كثيرا فى الاجتماعات العلمية أن امتلاك الدولة لوسائل الانتاج فى البلاد الاشتراكية ، والنظام المركزى للتخطيط الاقتصادى يهيئان الظروف الضرورية لتحويل الاقتصاد الحربى الى الأغراض السلمية .

وليس أدل على ذلك من تجربة الاتحاد السوفيتى فى تحويل اقتصاده بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ بدأت إعادة بناء الاقتصاد السوفيتى فى المراحل الأخيرة من الحرب ، وتم ذلك بطريقة سهلة ومنظمة طبقا لخطة موضوعة . واتخذت الإجراءات لتخفيض النفقات العسكرية وزيادة استثمار رأس المال فى الاقتصاد القومى ، وإعادة توزيع الأيدى العاملة ، والمواد الخام والمعدات ، وغير ذلك من الإجراءات الهامة . وأعيد تنظيم المصالح الحكومية المشرفة على صناعة السلاح وجعلت مسئولة عن إدارة الانتاج المدنى ، وتمت إعادة تنظيم اقتصاد البلاد فى ١٩٤٦ . وفى أوائل ١٩٤٨ تم تسريح ٨٧٦ مليون رجل من القوات المسلحة وشجعته الدولة على تلقي دراسات تدريبية متقدمة ، أو دراسة بعض المواد التعليمية الجديدة . وبالطبع نشأت بعض الصعوبات خلال تحويل الاقتصاد القومى فى الاتحاد السوفيتى ، ولكن أمكن التغلب عليها بفضل الإجراءات التى اتخذها الحزب الشيوعى والحكومة السوفيتية . وفى ١٩٤٨ زاد الإنتاج الكلى فى الصناعة على ما كان عليه قبل الحرب .

وفى الوقت الحاضر يمكن من الناحية العملية تحويل صناعة السلاح بنجاح الى الأغراض السلمية ، بفضل التخطيط الاقتصادى الاشتراكى ، ووجود الأجهزة الحكومية المختصة بالتخطيط .

وتسهم الصناعات الحربية فى الاتحاد السوفيتى حتى الآن فى انتاج العديد من السلع الاستهلاكية بما فى ذلك أجهزة التلفاز ، والثلاجات ، والفسلات الخ . ويتحول الانتاج الحربى يتسنى تحويل الصناعات الحربية ، بكل من يعمل فيها من العلماء والمصممين ، الى انتاج السلع المدنية بما فى ذلك العدد والآلات الدقيقة الخ .

ولا يوجد في الاتحاد السوفيتي طبقات ولا هيئات اجتماعية ومهنية يهما اشغال نار الحرب أو الاستعداد لها أو يحدوها الأمل في جنى المكاسب من ورائها .
ولذلك يؤيد الاتحاد السوفيتي تحويل الصناعات الحربية الى الانتاج السلمى
والاغراض العمرانية التى تساعد على سرعة التقدم الاجتماعى والاقتصادى فى العالم
بأسره ، بما فى ذلك الدول الاشتراكية .

وبعد الحرب العالمية الثانية نجحت الولايات المتحدة بوجه عام فى اعادة تنظيم
اقتصاد الحرب على أسس سلمية ، فخفضت القوات المسلحة من ١١ مليون رجل
فى ١٩٤٥ الى ١ مليون فى ١٩٤٨ . وفى نفس الفترة تم تخفيض الانفاق العسكرى
من ٨١٢٠٠ مليون دولار الى ١١٨٠٠ مليون . وفى السنوات التى أعقبت الحرب
مباشرة قلت البطالة عما كانت عليه قبل الحرب ، برغم ما تنبأ به البعض من ارتفاعها
الى ٨ ملايين عاطل ، ولم تزد نسبة البطالة على ٤٪ من الأيدي العاملة . وفى المملكة
المتحدة هبط عدد العاملين فى الصناعات الحربية من ٩ الى مليونين خلال الستة عشر
شهرا التى أعقبت الحرب . ولم تصل البطالة الى مستوى ما قبل الحرب ، بل كانت
دون المعدل العادى ، بنسبة ٤٪ . وفى بعض البلاد اقترن التحويل الجزئى لصناعة
السلاح الى الاغراض السلمية بعد الحرب ، بالبطالة المحلية ولكن ذلك لم يكن له
سوى أثر ضئيل على الاقتصاد بوجه عام .

وفى أيامنا هذه تجد الدول الرأسمالية نفسها فى وضع موات لحل مشكلة
التحويل ، وفى وسعها استخدام الأدوات القائمة التى تمكنها من احتكار الاقتصاد ،
وفى وسعها أن تتخذ الاجراءات الادارية والتشريعية المباشرة أو تمارس ضغطا مباشرا
باستخدام الوسائل المالية وغيرها ، وفى وسعها استخدام ما اكتسبته من خبرة فى
ادارة اقتصاد الحرب - وبخاصة نظام العقود الحربية - فى تنفيذ التحويل بطريقة
منظمة . ذلك أن نظام التعاقد يمكن أن يكون أداة فعالة لاعادة توزيع اعتمادات
الميزانية من المشتريات الحربية الى الاغراض المدنية .

وواضح أن مدى عسكرية الاقتصاد يختلف اختلافا كبيرا ، لا من دولة الى
دولة فحسب ، بل أيضا من اقليم الى آخر . ومن هنا يمكن أن تنشأ الصعوبات فى
الاقليم والمناطق التى تنتج السلاح بغزارة أو التى توجد فيها قواعد عسكرية . وعلى
الدولة والسلطات المحلية والشركات الفردية والمشروعات الحرة أن تتكاتف وتتعاون
على تذليل هذه الصعاب الوقتية . وينبئ لهذه الاقليم والمناطق بالطبع أن تضع
برامج للتحويل يراعى فيها الطابع الخاص لصناعة السلاح فى كل اقليم .

دور العلماء :

على المجتمع العلمى أن يقوم بدور حيوى ، فيشعر الراى العام بالآثار الاجتماعية
والاقتصادية المترتبة على تحويل صناعة السلاح . وعليه قبل كل شئ أن يقدم الأدلة

التفصيلية التي تثبت أن نزع السلاح أمر مطلوب ، وأنه سوف يعود بفوائد مادية جوهرية على البشرية جمعاء . ومن الوسائل الأخرى في معالجة هذه المشكلة وتناولها إبراز الأدلة القوية التي تثبت أن تحويل صناعة السلاح ، إذا تم تخطيطه بعناية وتنفيذه على مراحل ، فإنه لن يخلق عقبات خطيرة في مسيل استخدام العمال . بل سوف يخلق فرصا جديدة للعمل ويقلل من البطالة .

ويجب على العلماء أن يتخذوا الخطوات اللازمة لوضع الحقائق الموضوعية امام الناس ، واقتناعهم بأن الصعوبات الاقتصادية والفنية للتحويل ليست هي العقبة الرئيسية في سبيل نزع السلاح ، إذ أن هذه الصعوبات ليست مستعصية ، وإنما العقبة الحقيقية هي مقاومة المؤسسة العسكرية وصناع السلاح الذين لن يدخروا وسعا في العمل على زيادة سباق التسلح ، جريا وراء مصالحهم الخاصة . وأيا كانت الصعوبات الوقتية والمشكلات التي تنشأ نتيجة التحويل ، وأيا كانت النفقات التي يتكفلها ، فإنها لا تعد شيئا بالقياس الى الاخطار الهائلة التي سوف تترتب على استمرار سباق التسلح . وإذا أريد ايضاح هذه الحقائق للشعب بأسره ، وجب اجراء دراسات تتناول جذور الموضوع وتتضمن تحليلات مقارنة للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على نزع السلاح وسباق التسلح .

وفي الاتحاد السوفيتي تأسس في ١٩٧٩ مجلس بحوث السلام ونزع السلاح ، بالاشتراك بين اللجنة التنفيذية الدائمة لأكاديمية العلوم السوفيتية ، ومجلس اللجنة الحكومية السوفيتية للعلوم والتكنولوجيا ، واللجنة التنفيذية الدائمة للجنة السلام السوفيتية . ويضم مجلس البحوث نحو ٨٠ من العلماء السوفيت البارزين ، وعددا من نواب مجلس السوفيت الأعلى ومجلس السوفيت الأعلى لاتحاد الجمهوريات ، وعددا من موظفي الحزب ، والشخصيات العامة وموظفي المنظمات الجماهيرية والباحثين الثقافيين وكبار الصحفيين الخ . وقد تأسس هذا المجلس ليكون مركزا للفكر العلمي والاجتماعي في مجال السلم ونزع السلاح . ومن بين القضايا التي ينوي المجلس البحث فيها اجراء بحث شامل في المشكلات المتصلة بتحويل صناعة السلاح الى الانتاج المدني ، والمشكلات المتعلقة بالآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على سباق التسلح .

وقد دلت التجارب على أن سباق التسلح له آثار اقتصادية واجتماعية عديدة وضارة الى جانب أنه لا ينقذ الدول الرأسمالية من الأزمات ، والبطالة ، وغيرها من العلل المزمنة . من ذلك أن توجيه الموارد على نطاق واسع الى سباق التسلح يعوق تنمية القوى الانتاجية ، ويعطل التقدم العلمي والتكنولوجي ، ويساعد على زيادة البطالة والتضخم ويعرقل حل عدد كبير من المشكلات التي تنشأ في جميع أنحاء العالم - وهي المشكلات المتعلقة بالتخلف ، والفقر ، والمواد الضيائية ، والطاقة ، والمواد الخام ، وحماية البيئة الخ . وتزداد دول العالم حرصا على ايجاد الموارد اللازمة

لحل هذه المشكلات - ولا شك أن الانهماك في سباق التسلح الذى نشاهده الآن يعارض الاتجاه نحو العمل على توفير موارد مالية أكبر لمواجهة العديد من المطالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة .

ومن الطبيعى أن وجود المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الحادة لا يمكن أن يعزى الى سباق التسلح ، وان نزع السلاح لن يزيل بطريقة آلية كل الحواجز التى تعوق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ولكن لا شك فى أن نزع السلاح من شأنه أن يزيل واحدة من أخطر العقبات فى سبيل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحة فى كثير من البلدان .

ويلاحظ فى الوقت نفسه أن مشكلات نزع السلاح أشد ارتباطا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع مما كان عليه الحال من قبل . ولذلك كان من الأهمية بمكان بالنسبة لكل الشعوب أن يوقف سباق التسلح ، وان تستخدم الاموال الطائلة التى تنفق حاليا على الأغراض العسكرية ، فى سد الاحتياجات السلمية . وإذا تم نزع السلاح أمكن التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى كافة البلدان ، بصورة مباشرة وغير مباشرة .

ويتوقف تحديد الآثار الاقتصادية لنزع السلاح على حجم الموارد التى يتم توفيرها سواء بصورة مطلقة أو نسبية ، كما يتوقف على طبيعة هذه الموارد . أما مسألة الترتيب الذى يجب مراعاته فى الاستخدام السلمى لهذه الموارد وإلى أى حد يتم ذلك ، فانها تتوقف على درجة نزع السلاح والأشكال التى يتخذهما . وواضح بالطبع أن أفضل النتائج الاقتصادية تترتب على نزع السلاح نزعا تاما وشاملا ولكن نزع السلاح بصورة جزئية يؤدي أيضا إلى توفير قدر كبير من الموارد .

ومن الطبيعى أن نزع السلاح سوف يتطلب - إلى حين - الاتفاق على بعض الأغراض مثل تمويل إعادة التدريب المهنى للأفراد ، ونقلهم إلى أماكن عملهم الجديد ، ومنح إعانات مالية لمختلف الأقاليم التى أضيرت بتحويل صناعة السلاح . وهذه النفقات وغيرها سوف تغطيها بالطبع الإيرادات التى تنجم عن نزع السلاح ، والتى تساعد على تلبية احتياجات المجتمع .

وتعانى كل البلدان العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى طال الأمد على حلها أو تأخر لنقص الأموال المطلوبة . ولكن إذا تم التحويل فسوف تتوافر الأموال اللازمة لحل هذه المشكلات من الوفورات التى تحققها الموارد المستخدمة الآن فى الأغراض الحربية (غير الانتاجية) . ثم إن تخفيض الإنفاق الحربى سوف يقلل مقدار الضرائب التى يدفعها العمال ، ويرفع مستوى المعيشة بين أعداد كبيرة من السكان - وكلها عوامل ذات أثر كبير فى العمالة ، ومعدلات النمو الاقتصادى .

ثم إن زيادة المعاشات وغيرها من مزايا التأمين الاجتماعى سوف تساعد على تنشيط إنتاج السلع الاستهلاكية .

يضاف الى ذلك أن الحد من ميثاق التسلح سوف يوقف المزيد من تضخم الدين القومي في كثير من البلدان الرأسمالية ويمهد الطريق لتخفيضه بالتدريج . وتعلم أن تضخم الدين القومي الذي يرجع في الغالب الى الاتفاق الحربي له آثار مدمرة على التجارة الخارجية والمركز المالى لهذه البلدان . وواضح أن تخفيض الانتاج الحربي يقضى على أحد الأسباب الرئيسية للتضخم الذي تشتد وطأته بصفة خاصة على أصحاب الدخول المحدودة وعلاوة على ذلك فإن نزع السلاح يحد من التضخم بالاستغناء عن النفقات غير الانتاجية كليا أو جزئيا ، وبالحد من الانتاج الحربي الذي تبلغ أسعاره ضعف أسعار القطاع المدني .

وفي وسع كثير من البلدان أن تستخدم الأموال التي يتم توفيرها من نزع السلاح كليا أو جزئيا في زيادة الاستثمارات في الاقتصاد المدني ، وبذلك تزيد من معدل النمو الصناعي بنسبة ١٪ أو ٢٪ كما يقول خبراء الأمم المتحدة .

وتوضح الأمثلة الآتية الآفاق التي سوف تتفتح إذا تم تحويل الاتفاق الحربي الى الأغراض السلمية . فطبقا لتقديرات الإحصائيين يمكن بناء ما يلي من كل ١٠٠.٠٠٠ مليون دولار تنفق على الأغراض الحربية :

(أ) ٣٠٠ محطة قوى حرارية ، تولد كل منها ١٢٠.٠٠٠ كيلو واط .
(ب) ٣٠٠ معمل لتكرير البترول - الطاقة السنوية لكل منها ٣٢٥ مليون طن .

(ج) ١٠٠٠ مصنع للمساد الكيماوي .

(د) ٢٠٠ مصنع للمطاط الصناعي ينتج كل منها ٢٥.٠٠٠ طن .

(هـ) ١٦٠٠ مصنع سكر ، تلبى احتياجات العالم كله من هذه السلعة .

ومن المتوقع أن يكون لنقل الأفراد العلميين والمهندسين الى قطاع الانتاج المدني آثار اقتصادية جوهرية . ذلك أن تدفق الإحصائيين ذوي المهارة الفائقة على الصناعة المدنية من شأنه الإسراع بالتقدم التكنولوجي في هذا القطاع ، والتعجيل بادخال أحدث التطورات العلمية والتكنولوجية .

ولا ريب أن نزع السلاح سوف يساعد على ازالة الحواجز التي تحول دون تقسيم العمل الدولي ، ويشجع اقامة التعاون الصحيح والمفيد في العلاقات الدولية من الناحية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، بما في ذلك العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

وسوف يفتح نزع السلاح مصادر جديدة لتمويل البرامج الاجتماعية التي تعاني قبل غيرها في البلاد الرأسمالية آثار الحد من النشاط الاقتصادي والتي تضجى بها هذه الدول من أجل صنع السلاح ، كما أن نزع السلاح سوف ييسر حل العديد من المشكلات العالمية المتعلقة بالبيئة ، والطاقة ، والنقل ، والغذاء ، الخ . ويمكن أن يؤدي نزع السلاح ، وتحويل صناعته الى توفير موارد هائلة ،

واستخدامها في أغراض التنمية . ومن المسائل الهامة في موضوع سباق التسلح زيادة تورط الدول النامية في هذا السباق ، فقد زاد الانفاق الحربي في الدول النامية بأسرع مما زاد هذا الانفاق في العالم بأسره ، اذ ارتفع نصيب الدول الناشئة حديثا في الانفاق العالمي من ٤٥٪ في ١٩٦٠ الى ١٦١٪ في ١٩٨٠ . وزاد الانفاق الحربي في البلاد النامية بنحو ١٣ مرة على نفقات التعليم ، وبنحو ٣ مرات على نفقات الصحة . ولا شك أن نمو الروح العسكرية يجلب أوخم العواقب على الدول النامية .

ويؤدي نزع السلاح الى تنمية الدول الناشئة حديثا من وجوه عديدة : ذلك أن هذه الدول تستطيع بفضل ما يتوافر لديها من الموارد المحلية أن تستثمر ألاف الملايين من الدولارات في مجالات الاقتصاد المختلفة . وهذا يساعد على النهضة الصناعية في البلاد ، كما يساعد على التخلص من أغلال التخلف وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي . ثم ان الأموال المتوفرة من نزع السلاح تتيح لها فرصة أفضل للقضاء على أخطر مشكلاتها : مثال ذلك أن هناك حاجة سنوية الى ٦٠٠ مليون دولار فقط - أي أقل من ١٪ من الميزانية الحربية لهذه الدول - لتحسين الأطفال الجدد ضد الأمراض المعدية . ثم أن هناك ١٢٠٠ مليون شخص يقيمون في مدن وقرى أفريقيا وأمريكا اللاتينية يمكن تزويدهم بمياه الفرب بتكلفة قدرها ٣٠٠٠ مليون دولار ، وهو ما يعادل ٣٪ فقط من اتفاقية الحربي السنوي ، ولو أن نفس هذا القدر من المال أنفق على الانتاج الزراعي لأمكن القضاء على الجوع في هذه الدول خلال وقت قصير .

ويساعد نزع السلاح على الإسراع بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلاد النامية ، ليس فقط لأنه يتيح لها تحويل مواردها المالية والمادية من الانتاج الحربي إلى الأغراض السلمية والعمرانية ، بل أيضا لأن نزع السلاح يؤدي إلى إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح البلاد النامية ، وإقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وتقديم الدول المتقدمة معونات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية أكبر ، بل إن تخفيض الميزانيات الحربية الذي دعا إليه الاتحاد السوفيتي منذ زمن طويل سوف يكون خطوة كبيرة إلى الامام .

ولذلك فإن نزع السلاح وتحويل الانتاج الحربي إلى الأغراض السلمية سوف يؤديان إلى خير النتائج ويعمران المجتمع من رقة النزعة العسكرية ، والنتائج الوخيمة لسباق التسلح ، ويسرعان بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول .

ان تحويل الموارد التي تنفق بضيء على سباق التسلح وتحويل الانتاج إلى الأغراض السلمية لا يمكن أن يتحقق الا بتضافر الجهود من جانب كل محب للسلام والتقدم في جميع أنحاء العالم ، وفي مقدمتهم العلماء الذين يؤيدون السلام ونزع السلاح .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٧٣

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتابه
مؤلفين وأستاذة وأستاذة ،
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية تحت مسمى
من الأستاذة العربية ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية
تأهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من الاستفادة
البحث في قضايا العصر .

تعداد شهرياً

{ يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

{ فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغة
الدولية ، وتصدر طبعاً العربية بالاتفاق مع اللجنة القومية
اليونسكو ، وممايزة الشعب القومية العربية ، ووزارة
الثقافة والإعلام . جمهورية مصر العربية .

الشن ٢٥ قرشاً

المجلة الدولية

SOCIAL

للعالم الاجتماعي

الأبعاد السياسية لعلم النفس
التنشئة الاجتماعية: طرقها وأنواعها

تدبر من مجلة رسالة الفكر



مركز مطبوعات الفكر

العدد الخامس والخمسون

السنة الرابعة عشرة

أبريل / يونيو ١٩٨٤

المجلة الدولية

للعلوم الاجتماعية

محتويات العدد

- ما هي السيكلوجية السياسية ؟
- التنشئة السياسية
- التركيب السياسي في القارة الافريقية
- نحو سياسة تبادلية لعلم النفس
- سيكلوجية الجماعات تبحث عن مركز اهتمام جديد .
- اضطهاد وتدمير وتعبير عن الحياة اليومية
- دور العلوم الاجتماعية في رسم السياسة

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب
ميدان التحرير - القاهرة
تليفون : ٧٤٢٥٠٩

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبه
د. السيد محمود الشنيطي
د. محمد عبد القناح القصاص
فتوزي عبد الظاهر
صفى الدين العزاوي
محمود فتواد عمران

الإشراف الفني

اعيد السلام الشريف

ماهي السيكلوجية السياسية ؟

لقد نشأت السيكلوجية السياسية الحديثة - باعتبارها علما
اكاديميا - خلال المدة التي مضت بين الحربين العالميتين الأولى والثانية -
وذلك على الرغم من أن تاريخ الفلسفة الاجتماعية التي هي ام هلمه
السيكلوجية يرجع الى العصور القديمة . والسيكلوجية السياسية
(علم النفس السياسي) هي وليدة علم السياسة وعلم النفس معا ، نشأت
في العصر العلمي الذي امتزجت فيه مظاهر التفاؤل بمظاهر اليأس .
وكان من اثر زيادة المعلومات ، واطراد الثقة في الطرق العلمية ، وسرعة
التطورات التكنلوجية أن زاد الاعتقاد بإمكان استخدام الطرق العلمية في
فهم السلوك السياسي . ذلك أن الاضطرابات السياسية المتلاحقة ، والدمار
الذي جلبته الحرب العالمية الأولى ، وقيام النظم الشمولية الحديثة بكل
ما صاحبها من مظاهر الوحشية والبربرية ، وظهور وسائل الاعلام
الحديثة ، واستخدامها في مجال الدعاية - كل أولئك دعا الى ضرورة
الحصول على مزيد من المعلومات عن كنه العلاقة بين العمليات السياسية
والنفسية .

بفام، مورتون ديولش

أستاذ علم النفس والتربية بكلية المعلمين ، جامعة كولومبيا ،
نيويورك • من مؤلفاته المسورة : ثورة الصراع : عمليات
البناء والهدام (١٨٧٣) ، الطلعة الإجماعية ، والسحر ،
والتنمية السيكولوجية (١٩٦٨) ، والسيكولوجية الاجتماعية
لعائلة الونيز (١٩٨٢) •

ترجمة: أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للدراسة ورئيس مشروع
الألف كتاب بورفلة التعليم ساجا •

وظهرت أول صلة جلية بين علم النفس وعلم السياسة في جامعة شيكاغو
بالولايات المتحدة ، وذلك بفضل تشجيع العالم السياسي شارك مريام (ديفز ، ١٩٧٣
ص ١٨) اذ دعا صراحة (١٩٢٥ ، ١٩٣٤) الى وضع علم للسياسة يقوم على الأسس
العلمية ، ويستمد وحيه من علم النفس ، واستجاب هارولد د. لاسويل من تلاميذه
لدعوة أستاذه وأصبح بفضل مؤلفاته وتعاليمه المؤسس الأول للسيكولوجية السياسية
كعلم أكاديمي جديد •

وعلى الرغم من أن مؤلفات لاسويل الغزيرة قعست على وجه التقريب كل
موضوع يهم السيكولوجيين السياسيين ، فإن اهتمامه الخاص بالعمليات السيكولوجية
من حيث تأثيرها في العمليات السياسية كان له أعظم الأثر في صياغة الطريقة التي
اتبها معظم علماء أمريكا الاجتماعيين في مجال السيكولوجيا السياسية • وساعدت
مؤلفاته الأولى على وضع منهج لتفهم أسرار السلوك السياسي ، والسياسة ،
والسياسيين • ومن أشهر هذه المؤلفات السيكوباثولوجيا (علم النفس المرضى)
والسياسة (١٩٣٠) ، والسياسة والقلق الشخصي (١٩٣٥) ، والقوة والشخصية
(١٩٤٨) • وأدى هذا المنهج الى وضع سيكولوجية سياسية تهتم بالعمليات

السيكولوجية الفردية والاجتماعية - مثل الحافز ، والصراع ، والادراك ، والمعرفة .
والتعلم ، والتربية الاجتماعية . وتكوين الاتجاهات ، وديناميكية الجماعات ، كما تهتم
بدراسة الشخصية الفردية ، والسيكوباتولوجيا باعتبارهما من العوامل المؤثرة في
السلوك السياسي .

ويلاحظ أن اهتمام السيكلوجيين السياسيين الأمريكيين بدراسة تأثير العمليات
السيكلوجية في العمليات السياسية أدى الى افعال دراسة تأثير العمليات السياسية
في العمليات السيكلوجية . ولكن السيكلوجية السياسية الأوروبية - رغم تأثيرها
بالسيكلوجية الامريكية - كانت أقل انحيازا الى جانب واحد . بيد أن ازدياد تأثير
المنهج الماركسي في أوروبا أدى الى إبراز دور العمليات السياسية في تشكيل العمليات
النفسية . وتكوين الشخصية . ومن هنا نرى ماكس هوركهايمر في خطابه الافتتاحي
الذي ألقاه في ١٩٣١ بوصفه مديرا لمعهد البحوث الاجتماعية بجامعة فرانكفورت يصر
على ضرورة قيام أعضاء المعهد بدراسة الارتباط بين الحياة الاقتصادية في المجتمع
والنمو السيكلوجي للفرد ، والتحول الطاريء على عالم الثقافة (هيلد ، ١٩٨٠ ،
ص ٣٣) . وأسهم مختلف أعضاء مدرسة فرانكفورت والمهتمون بتطور النظرية
النقدية - وهم هوركهايمر ، وأدورنو ، وهاركيوز ، وفروم ، وهابرماس - اسهاما
كبيرا في المزج بين الاتجاهات السياسية - الاقتصادية للنظرية الماركسية ، والنظرات
السيكلوجية لنظرية فرويد .

وفي رأيي أن مجال السيكلوجية السياسية هو دراسة التفاعل بين العمليات
السياسية والسيكلوجية أي تأثير العمليات السياسية في العمليات السيكلوجية
وتأثير العمليات السيكلوجية في العمليات السياسية . فكما أن القوى العقلية تحدد
طبيعة صنع القرار السياسي وتؤثر فيه ، كذلك طبيعة صنع القرار السياسي تؤثر
في القوى العقلية . وبيان ذلك أنك ترى الأطفال البالغ عمرهم خمس سنوات ،
والراشدين الذين بلغوا سن النضج يملكون أفكارا سياسية مختلفة تبعا لاختلاف قواهم
العقلية . وكذلك ترى بعض الأوضاع والعمليات السياسية تنمى صفات الذكاء ،
والاستقلال والتفكير والنشاط في الراشدين الناضجين ، في حين ترى بعضها الآخر
يساعد على ظهور ملكات عقلية تغلب عليها السلبية ، والتبعية ، وعدم النقد ، شبيهة
بملكات الطفل الذي يتصف بالخضوع والخنوع ، والاستسلام والاذعان .

ويتحدد مجال السيكلوجية السياسية ليس فقط بموجب موضوع بحثها ألا وهو
العلاقة المتبادلة بين العمليات السيكلوجية والسياسية ، بل أيضا بطريقتها في معالجة
هذا الموضوع ألا وهي الطريقة العلمية .

ويقول ناجيل (١٩٦١ ، ص ٤) في هذا الصدد ما نصه :

« ان الرغبة في التوصل الى تفسيرات مبنية على أدلة صحيحة هي التي تولد
العلم » هـ .

ولهذا فإن السيكولوجية السياسية العلمية تهدف الى وضع فرضيات تفسيرية للظواهر ، ذات نتائج منطقية ودقيقة بدرجة كافية . بحيث يمكن اثبات صحتها بالتجربة والاختبار . وبعبارة أخرى يجب أن تكون هذه الفرضيات خاضعة لامكان رفضها عن طريق الأدلة العلمية التي تثبت على محك التجربة . والتي يتم التوصل اليها بطرق تهدف الى تجنب مصادر الخطأ .

وقد أوضح ناجيل (١٩٦١ ص ١٣) أن :

« الطريقة العلمية هي نقد الأدلة باستمرار ، في ضوء القوانين المجربة (التي تثبت على محك التجربة) بغية الحكم على صحة الطرق التي يمكن التوصل بها الى الأدلة ، ومعرفة قوة الدليل التي يبنى عليها استخلاص النتائج » .

ويجب بالضرورة أن تعنى السيكولوجية السياسية العلمية بالمتودولوجيا (مناهج البحث) : أي يجب أن تعنى بإيجاد القوانين المجربة ، اللازمة للحكم على صحة الطرق المستخدمة في جمع المعلومات ، ومعرفة صحة الأدلة المستخدمة في اختبار الفرضيات التفسيرية . ويجب أن تعنى أيضاً بوضع طرق مناسبة لجمع المعلومات من شأنها أن تؤدي الى الحصول على معلومات صحيحة يمكن التعويل عليها .

بيد أن تطبيق الطريقة العلمية في مجال مثل السيكولوجية السياسية أمر يتعذر تحقيقه ، كما يتعذر تأييده . ذلك أن طبيعة مباحث السيكولوجية السياسية تجعل من غير المناسب الى حد كبير تطبيق مناهج البحث المتبعة في العلوم الطبيعية والبيولوجية تطبيقاً أعمى دون تعديل ، وإن كان يتجاوزنا في هذا المجال ضربان من الاعراء : أولهما اغراء طبيعي يتمثل في تقليد العلوم الطبيعية لأنها نموذج يحتذى ، وثانيهما اغراء مضاد يدعونا الى رفض الطريقة العلمية لأنها غير مناسبة . يضاف الى ذلك أن طريقة العلوم الطبيعية تهتم بالناحية التقنية (هابرماس ، ١٩٧١) وتهدف الى تحصيل المعلومات اللازمة للعمل على تحقيق أهداف معينة في ظروف معينة ، ولكن العلوم الاجتماعية وفي جملتها السيكولوجية السياسية حين تهتم بالناحية التقنية تقليداً للعلوم الطبيعية تتجاهل أن العمل البشري يجب فهمه في ضوء ما يعنيه بالنسبة لمن يقومون به وبالنسبة لغيرهم ممن يتأثرون به أي أن العمل البشري يجري تنفيذه في إطار من الاتصالات الشخصية الذاتية بين الناس ، وفي إطار ممارسات وإشكال من الحياة ذات الجذور التاريخية المتميزة (برنشتاين ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣٠) . ولذلك فإن التقليد الأعمى للاتجاه التقني في العلوم الطبيعية حمل كثيراً من العلامات الاجتماعية على أن يتجاهلوا أن أبحاثهم النظرية والتجريبية - التي هي مجال نشاطهم العلمي - تتأثر بالعقائد والقيم والاتجاهات الأيديولوجية والآراء السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمعات التي يعملون فيها .

وعلى الرغم من أن تقليد العلوم الطبيعية أمر طبيعي ، فإنه اثر تأثيرا سيئاً في ظهور سيكولوجية سياسية علمية ، اذ حدا بعض العلماء الى الخلط بين الطريقة

العلمية . والعلم . أعنى النظر الى بعض الطرق التى توصف بأنها موضوعية وسلوكية ومجردة من القيم . وكيفية . على أنها طرق علمية حتى عندما يثبت النقد الدقيق أنها غير مناسبة وأنها لا تخلو من القيم . واعتراض البعض الآخر على موضوعية الطرق العلمية ، وارتدوا الى ذاتية ، جامعة تنكر فى الواقع امكان أو قيمة الطريقة الذاتية (أى الطريقة التى يتأثر فيها الباحث بأرائه ومعتقداته وميوله الشخصية الذاتية ، وهى ضد الطريقة الموضوعية) فى الدراسة العلمية للسيكولوجية السياسية .

ومن حسن الحظ أن الاتجاه السائد فى السيكولوجية لسياسية ليس هو المذهب الموضوعى ولا هو المذهب الذاتى . ذلك أن معظم السيكولوجيين السياسيين يمارسون غن الانتهازية الميثوق دولوقية ، (المتعلقة بمنهج البحث) . وهو فن علمى نبت على محك التجربة ، فنراهم يستخدمون طرق العلمى المقررة كطريقة تحليل المحتوى ، وطريقة المقابلات الشخصية (للاستطلاع أو التشاور أو الاختبار) وطريقة الاستفتاء (أو الاستبيان) وطريقة تحليل السلوك غير اللفظى . وطريقة تجارب المجموعات الصغيرة ، وطريقة العرض ، وطريقة الملاحظات المنظمة ، وطريقة الاقتراح ، وطريقة تحليل البيانات المسجلة . وهم يقتبسون هذه الطرق من أى علم من العلوم الاجتماعية والسلوكية المختلفة ويطورونها بما يتلاءم مع طبيعة المشكلة التى يدرسونها . وإذا لم يوفق الباحث فى تنفيذ هذه الطرق أو كانت هى غير ملائمة للمشكلة المدروسة فان النقد المستمر للأدلة بواسطة القوانين المجربة كفىل بالكشف عن مواطن النقص فى البحث (إذا كان من الأهمية بحيث يستوجب هذا الاهتمام) . ويحدث أحيانا أن يصر الخطأ دون أن يلحظه أحد . لأن كل باحث عرضة للخطأ .

هذا وكثير من البحوث التى تجرى فى السيكولوجية السياسية هى بحوث استكشافية (استطلاعية) وانشائية تهدف الى تقوية البصرة وبعد النظر ، والى وضع الفرضيات لا اختبارها . والمجال متسع لاجراء مثل هذه البحوث ولكن لا توجد قواعد مناسبة للخلق والابتكار ولذلك لا يسفر كثير من البحوث الاستكشافية عن أية نتيجة ، كما أن الدراسات الوصفية المقبولة والهادفة الى اختبار الفرضيات أقل من ذلك كثيرا . بيد أن القواعد والطرق الخاصة باجراء هذه الدراسات واضحة تماما . ومع ذلك فان كثيرا من هذه الدراسات قليل الجدوى ، حتى ولو تمت على الوجه الصحيح من الناحية الفنية . ويرجع ذلك الى عدم ايمان النظر فى المشكلة قبل صياغتها فى صورتها النهائية .

وعلى الرغم من أن السيكولوجية السياسية تندرج فى سلك العلوم الأكاديمية ، فانها تعنى أيضا عناية كبيرة بأن تكون مفيدة من الناحية الاجتماعية ، كما تعنى باستخدام معلوماتها ونظراتها فى تحسين العمليات السياسية ، وأحوال البشرية . وبلا حظ أن أكثر تطبيقاتها افتراضية ، بمعنى أنه توجد ثغرات هامة وعديدة فى معلوماتنا النظرية والتجريبية فى هذا الشأن ، ولذلك وجب علينا أن نلجأ الى

الافتراض لاستنباط توصيات محددة من المعلومات الحالية القائمة على أسس واهية متداعية . ومع ذلك فإن القيمة الاجتماعية الرئيسية للبحث العقلي في السيكولوجية السياسية لا تكمن في هذه التوصيات المحددة ، وإنما تكمن على الأصح في أن هذا البحث يتيح اطارا تنظيميا ، وأفكارا واضحة ، ومفاهيم منظمة تساعد المشتغلين بالبحوث السياسية العملية على التفكير فيما يدرسونه بطريقة أكثر شمولاً . وأذن تحليلًا ، مع مزيد من الاهتمام باختبار الفرضيات التي تقوم عليها أبحاثهم .

محتوى السيكولوجية السياسية :

تناول السيكولوجيون السياسيون بالبحث عددا كبيرا من الموضوعات . ولكي أكون فكرة عن مختلف الموضوعات التي تدرج تحت عنوان : «السيكولوجية السياسية» استعرضت محتويات برامج الاجتماعات العلمية السنوية للجمعية الدولية للسيكولوجية السياسية التي تأسست في يناير ١٩٧٨ كجمعية دولية وعلمية تمثل فيها فروع المعرفة المختلفة : فمن أعضائها النوليين علماء النفس ، وعلماء السياسة ، والأطباء ، النفسانيون ، وعلماء الاجتماع ، والمؤرخون والأنثروبولوجيون (= علماء الانسان) بالإضافة الى الموظفين الحكوميين والعاملين في الحياة العامة ممن يهتمون بالسيكولوجية السياسية . ويمكن القول بأن هذه الجمعية هي محور الارتكاز في النشاط العلمي في مجال السيكولوجية السياسية . وقد راجعت محتويات مجلة الجمعية التي عنوانها «السيكولوجية السياسية» ، منذ أن طبعت ، ودرست محتويات عدد من الكتب الخاصة بالسيكولوجية السياسية ، مثل مؤلفات كيركباتريك وبتيث (١٩٧٢) ، وكنوتسون (١٩٧٣) ، ودي رنزو (١٩٧٤) ورنسبون (١٩٧٤) ، وستسون (١٩٧٤) . ومنهايم (١٩٧٥) والكوك (١٩٧٦) . وإيلمز (١٩٧٦) ، وداسون وغيره (١٩٧٧)

وتبين من مراجعة عناوين المقالات والفصول والبحوث والندوات أنها تحتوي على موضوعات شتى يحار فيها العقل ، مما يوحي بشيوع الفوضى في السيكولوجية السياسية . ومن حسن الحظ أنني بعد التأمل في الموضوعات المتنوعة استطعت أن أرسم صورة واضحة لهذه الموضوعات من خلال هذه الفوضى . وفيما يلي عدد من العقد الرئيسية في هذه الصورة :

الفرد باعتباره انسانا سياسيا :

هذه العقدة هي مدار مجموعة من الدراسات التي تعنى بالعوامل المحددة لسلوك الفرد السياسي وما يترتب عليه من نتائج . وقد رسم بروستر سميث (١٩٦٨) خريطة لتحليل الشخصية والسياسة ، توضح العلاقات المترابطة في هذه العقدة . ومن الدراسات العديدة في السيكولوجية السياسية التي تتضمنها خريطة سميث دراسة التربية الاجتماعية السياسية ، وتكوين الاتجاهات السياسية ، والمشاركة السياسية ، والاغتراب السياسي ، وسلوك الناخبين ، والخلفيات الاجتماعية للارهابيين

السياسيين . والعلاقة بين الشخصية والاتجاهات السياسية ، والانتساب للجماعات ، والاتجاهات السياسية والسلوك السياسي ، والعوامل الموقفية (نسبة للموقف) المؤثرة في السلوك السياسي ، وتأثير وسائل الاعلام .. الخ .

الحركات السياسية :

ويتصل بالعقدة السابقة اتصالا وثيقا عقدة أخرى هي محور الدراسات المتصلة بالتشكيلات الاجتماعية ، والأمم ، والجماعات ، والمنظمات والمجتمعات التي لا يكون اناعل السياسي فيها فردا من الأفراد بل يتألف من أفراد وجماعات يتفاعل بعضها مع بعض . وهكذا يذكر هلموت موزر (١٩٨٢) في استعراضه السيكولوجية السياسية في جمهورية ألمانيا الاتحادية أن دراسة حركات الشباب ، ودراسة مجموعات العمل هما من الموضوعات الرئيسية التي يبحثها السيكولوجيون السياسيون بحثا مستفيضا في تلك البلاد . وكذلك تم بحث الحركة النسائية ، وحركة اسلام . والجماعات الارهابية ، والفرق الدينية ، والحركات القومية ... الخ .

وعلى الرغم من أن شكل (١) لا يعد خريطة مناسبة لهذه العقدة تماما فاننا اذا غيرنا عبارة (فردى) الى (جمعى) فان الخريطة تصبح مناسبة لما يمكن أن يندرج تحت هذا العنوان : وعلى ذلك يجب احلال كلمة (جماعة) محل كلمة ذات أو شخص أو شخصية وكلمة : (سياسات) محل اتجاهات ، وعبارة (مميزات جمعية) محل عبارة سمات فردية .

السياسي أو الزعيم السياسي :

تتصل هذه العقدة اتصالا وثيقا بالعقدة الأولى غير أن البحث هنا يعالج فئة خاصة من الأفراد السياسيين ألا وهم الذين يلعبون أو لعبوا دورا هاما في العملية السياسية . ويندرج تحت هذا العنوان دراسة الزعماء السياسيين والقيادة السياسية ، وشخصيات الساسة ، وتاريخ الحياة النفسية ، والتاريخ النفسى . وقد تم الكثير من الدراسات حول الزعماء السياسيين لاهتمام الناس بالشخصيات التي تتبوا مكانة بارزة في التاريخ . ومن الطبيعي أن ما يهم الباحث من اتجاهات وسلوك في دراسة زعيم سياسى مثل ماوتسى تونج يختلف عنه في دراسة أى مواطن صينى عادى .

التكتلات والتنظيمات السياسية :

هذه العقدة شبيهة بعقدة الحركات السياسية ، غير أن الدراسات البحثية هنا تمنى بالتشكيلات الاجتماعية ، والتكتلات ، والتنظيمات التي تظهر بين رجال السياسة . وهنا يهتم الباحث بمثل هذه المسائل : كيف يتم التآلف بين الجماعات ؟ ما الذى يؤدي الى انقسام الجماعات ؟ ما الذى يدعو الى التغاف الأتباع حول زعيم معين ؟

ما الذى يؤدى الى التعاون بدلا من التنافس ؟ وبوجه عام يتركز الاهتمام هنا على دراسة أنماط العلاقات المتبادلة بين الجماعات والتفاعلات التى تجرى بين السياسيين فى إحدى الوحدات الاجتماعية السياسية ، وأسباب هذه التفاعلات ونتائجها .

العلاقات السياسية بين الجماعات :

هذه المقدمة شبيهة بالعقدة السابقة ولكنها تدور حول الدراسات التى تعالج الأوضاع والتفاعلات القائمة بين الوحدات السياسية ، لا بين أفراد السياسيين . وهذه الوحدات السياسية هى الحكومات المحلية أو الأمم أو الأحزاب أو المنظمات الدولية وهكذا . ويندرج تحت هذا العنوان دراسة العلاقات المعادية كالتحديده ، والحرب ، والردع ، كما يندرج تحته دراسة العلاقات التعاونية كالمعونة المتبادلة

والتبادل العلمى والثقافى والتجارى .

وتحت هذا العنوان وما سبقه وما يليه تعنى السيكولوجية السياسية بما للعمليات النفسية من فردية وجماعية من أثر فى تطور الأوضاع السياسية والتفاعلات السياسية والعمليات السياسية ، كما تعنى بمدى تأثيرها بهذه الأوضاع والتفاعلات والعمليات . وهنا يمكن القول بأن السيكولوجية السياسية تزيد من فهم مباحث علم السياسة وعلم العلاقات الدولية ، ولكنها لا تصلح بديلا من هذين العلمين .

العمليات السياسية :

لعل العقدة المركزية فى السيكولوجية السياسية هى مختلف العمليات الفردية والجماعية المتعلقة بسلوك الكيانات السياسية والمؤثرة فى هذا السلوك والتأثرة به أيضا . وقد درس الباحثون عددا من هذه العمليات دراسة مستفيضة بحيث يمكن أن تنفرغ الى عقد ثانوية كبيرة ومتميزة . وتتضمن هذه العمليات الملاحظة والمعرفة (جرفيس ، ١٩٧٦) ، وصنع القرار (جانيس ، ومان ، ١٩٧٧) ، والاقناع (دوب ، ١٩٤٨ ، كاتز وغيره ، ١٩٥٤ ، نيمو ، ١٩٧٠) ، والتعلم (دوسون وغيره ، ١٩٧٧) ، والصراع (سيندر وديزنج ، ١٩٧٧ ، دبوثنس ، ١٩٧٣) ، والتعبئة (اتزويوتى ، ١٩٦٨) . وقد ذكرت بعد كل عملية من هذه العمليات مرجعا أو أكثر لارشاد القارئ الى أهم الأبحاث التى أجريت فى هذا المجال .

دراسة الحالات :

يقصد بدراسة الحالات دراسة جانب خاص من جوانب السيكولوجية السياسية ، مثال ذلك دراسة سلوك الأفراد فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخاب ، أو امتناعهم عن التصويت فى بعض الأماكن ، ودراسة بعض الزعماء السياسيين مثل تشرشل ،

رورزفلت ، وديجول ، وهتلر . ودراسة الصراع في الشرق الأوسط ، ودراسة رأى كل زعيم من زعماء الدول الكبرى في غيره من الزعماء ، ودراسة صنع القرار في مواقف معينة كازمة الصواريخ الكويتية . والفرض الأساسي من دراسة مثل هذه الحالات هو وصف حادث أو شخص معين بطريقة هادفة . ولا يقتصر الفرض من دراسة الحالة على دراسة شخص أو حادث معين ، بل يمتد ذلك الى دراسة الأفكار النظرية والعامية بمعنى أن الفرض من دراسة الحالة ليس هو تفهم هذه الحالة فحسب ، بل أيضا الاعانة على تفهم الحالات الأخرى . وتشمل مؤلفات السيكولوجية السياسية وغيرها من العلوم الاجتماعية على كثير من دراسة الحالات . وبعض هذه الحالات أهمية عامة كبيرة . ولكن أكثرها لا يتجاوز مجرد وصف الحالة .

للمنمية البشرية والاقتصاد السياسي :

تركز العقدة الأولى على الفرد باعتباره انسانا تترتب على أعماله بعض النتائج السياسية . أما العقدة الحالية فتركز على النتائج التي تعود على الفرد (من حيث نمو شخصيته ، واحترامه الذاتي . وتنمية قواه العقلية وهكذا) من جراء العيش في مجتمع يتميز باقتصاد سياسي ذي خصائص معينة . وهنا يتركز البحث على تأثير الأوضاع والعمليات الاقتصادية - السياسية في الأوضاع والعمليات السيكولوجية - الاجتماعية لا العكس . وقد أفاض النظريون الماركسيون (فينابل ، ١٩٤٥ ، باولز ، وجنتس ، ١٩٧٦ ، جيدنز ، وهيلد ، ١٩٨٢) في الكتابة عن هذه الأمور . وكذلك أفاض بعض النظريين من أمثال فير (١٩٣٠) ، وموتون (١٩٥٧) ، ولين (١٩٨١ و ١٩٨٢) . ويتعلق بهذه العقدة كثير من أبحاث الانثروبولوجية السيكولوجية أي علم الانسان النفس (مثال ذلك أبحاث كاردنر وغيره . ١٩٤٥ ، لي فين ، ١٩٧٤ ، لويد ، وجاي ، ١٩٨١ ، كاسون ، ١٩٨١ . فاجنر وسنيفنسون ، ١٩٨٢) ، والأبحاث المتعلقة بأثر نظام الطبقات الاجتماعية ، والسلالة (العنصر) والجنس (ذكر أو أنثى) في نمو الشخصية (مثال ذلك أبحاث سكار ، ١٩٨١ ، دبتوش وغيره . ١٩٦٨ ، دبو ، ١٩٧٦ . يونجو . ١٩٧٩) . والأبحاث المتعلقة بالآثار السيكولوجية للبطالة ، والتضخم ، والتوسع الاقتصادي (مثال ذلك أبحاث هايز ونوتمان ، ١٩٨١ ، برنر ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ ، بفر ، ١٩٧٩) . والدراسات المتعلقة بأثر الجماعات الديمقراطية والكتاتورية (مثال ذلك دراسة لوين وغيره ، ١٩٣٩) . والدراسات المتعلقة بالنتائج الاجتماعية السيكولوجية لمختلف نظم عدالة التوزيع (مثال ذلك دراسات ديوتش وغيره . ١٩٨٢) .

دراسات توضيحية للسيكولوجية السياسية :

سألتخص في هذا الباب بإيجاز عدة دراسات في مجال السيكولوجية السياسية تقدم لنا صورة واضحة للإبجاث التي تدور في هذا المجال . وفيما يلي وصف هذه الدراسات :

كيف يتخذ الناخبون قوادهم :

أجرت الباحثة هملويت وآخرون (١٩٨١) دراسة طولانية (= طوال عدد من السنين) لسلوك الناخبين خلال مدة ستة انتخابات تمتد من ١٩٥٩ الى ١٩٧٤ (وصفتها هايلدهملويت في مقالها بعنوان « التنشئة السياسية » المنشور في العدد . (الحالي) .

وينطبق على هذا النوع من الانتخابات نظرية المنفعة المتعددة التي وضعها ماوت (فون فنتر فيلد وفيش ، ١٩٧٥ ، همفريز ، ١٩٧٧) . ويقول ماوت في نظريته : ان المرء يختار من بين البدائل المحتملة ما يحقق له أقصى منفعة ممكنة . وتطبيقا لهذه النظرية تنبأت هملويت بعدد الأصوات في انتخابات ١٩٧٤ وصدقت هذه النبوءة بنسبة ٨٠٪ في العينة التي اختارتها ، في حين ان التنبؤات المبينة على التاريخ السابق لاقتراح الناخبين لم تصدق الا بنسبة ٦٧٪ من العينة . وواضح ان هذه النتائج تتفق مع القول بأن معظم الناخبين البريطانيين يتخفون قراراتهم في الانتخاب بقصد اتاحة المزيد من الفرص لتنفيذ القضايا السياسية التي تتفق مع مصالحهم الذاتية . وذكر هؤلاء الباحثون أيضا أنه ثبت أن الناخبين لهم اتجاهات وايدولوجيات رسخت في نفوسهم على مر الزمن بحيث أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بتصويتهم في الانتخابات . وهذه النتيجة تتعارض مع ما ادعاه بيسل (١٩٦٢) من أن الايدولوجية ماتت في المجتمعات الغربية المتقدمة ، كما تتعارض مع مقولة كوفنرس (١٩٦٤) بأننا اذا استثنينا فئة قليلة من الصفوة المختارة ، وجدنا أن جبهة الناخبين لا تعتنق طائفة متباينة من المعتقدات السياسية التي يمكن أن توصف بأنها ايدولوجية . (= مذهب) سياسية .

هذا وللقضايا السياسية تاريخ حياة . ويقول برلسون وغيره (١٩٥٤) في ذلك : ان القضية السياسية تمر في حياتها خلال ثلاث مراحل فيما يتعلق بالاقتراح اولاهها مرحلة الرفض التام ، والثانية مرحلة القبول المتردد ، والثالثة مرحلة القبول التام بحيث تصبح قضية مسلمية في المجتمع . وتتوقف أهمية القضية وبروزها - النسبة للانتخابات أو ايدولوجية الفرد على المرحلة التي تمر بها في حياتها .

الإجماع أو اتفاق الرأي :

قام جانيس (١٩٧٢ ، ١٩٨٢) بدراسة ست من حالات الاخفاق التاريخي التام ، ليوضح لنا مواطن النقص في صنع القرار بين الجهات الحكومية التي تتولى اتخاذ القرارات في شئون السياسة الخارجية . وشملت الدراسة الحالات الآتية :

(١) دائرة المستشارين البريطانيين لتفصيل تشامبرلين (رئيس الوزراء البريطانية) التي أيدت اتباع سياسة التهدئة مع هتلر خلال عامي ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .

على الرغم من التحذيرات المتكررة والأحداث المنيرة بأن هذه السياسة قد تؤدي الى نتائج عكسية .

(ب) جماعة المستشارين البحريين للادميرال الأمريكى كيميل الذين رفضوا الاستجابة للتحذيرات المنيرة فى خريف ١٩٤١ باحتمال مهاجمة الطائرات اليابانية لميناء بيرل هاربور .

(ج) جماعة المستشارين للرئيس ترومان الذين أيدوا قرار تصعيد الحرب فى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، برغم التحذيرات الحازمة من جانب الحكومة الصينية بأن دخول الولايات المتحدة فى تلك البلاد سوف يقابل بالمقاومة المسلحة من جانب الصين .

(د) جماعة المستشارين للرئيس كيندى الذين أيدوا قرار غزو كوبا المعروف بغزوة خليج الخنازير ، على الرغم من توافر المعلومات الدالة على أن هذا الغزو سوف يكون مغامرة فاشلة ، وأنه سوف يفسد العلاقة بين الولايات المتحدة والدول الأخرى .

(هـ) جماعة « غداة الثلاثاء » وهم مستشارو الرئيس جونسون الذين أيدوا قرار تصعيد الحرب فى فيتنام برغم تقارير المخابرات الأمريكية ، وغيرها من المعلومات الدالة على أن هذه الخطوة لن تهزم الثوار فى الجنوب ، ولا جمهورية فيتنام الديمقراطية فى الشمال ، وأنها سوف تؤدي الى عواقب سياسية وخيمة فى الولايات المتحدة .

(و) جماعة مستشارى الرئيس نيكسون ، والطريقة التى عالجت بها تغطية فضيحة ووترجيت .

ومن أسباب الخطأ - كما أوضح جانيس - فى صنع القرار فى هذه المظاهر المتعددة من الاخفاق التام ، الرغبة فى الاجماع أو اتفاق رأى . وهناك ثمانية أعراض رئيسية للاجماع يحدد كل منها مؤشرات مختلفة مستمدة من السجلات التاريخية ، وأحاديث المراقبين ، ومذكرات المشتركين . واليك بيانها (: جانيس ١٩٨٣ ، ص ٤١) :

١ - توهم الأمن من الخطر ، وعجز العدو عن إلحاق الضرر ، وهو التوهم الذى يسيطر على بعض الأعضاء أو كلهم ويخلق جوا من التفاؤل المفرط ، ويشجع على المغامرة ، واقتحام الأخطار والمهالك .

٢ - الجهود الجماعية التى تبذل لتبرير المواقف بغية إهمال التحذيرات والنذر التى من شأنها أن تحذو الأعضاء الى إعادة النظر فى آرائهم ، قبل أن يقرروا الالتزام بقراراتهم السياسية الماضية .

٣ - الإيمان بتمسك الجماعة بمبادئ الأخلاق إيماناً حازماً لا شك فيه لدرجة تحمل الأعضاء على تجاهل النتائج الأخلاقية أو الأدبية لقراراتهم .

٤ - الاعتقاد الراسخ بأن الاعداء والخصوم قوم طبعوا على الشر بحيث لا فائدة من بذل محاولة جادة للتفاوض معهم ، أو بأنهم بلغوا من الضعف والقباه حدا لا يستطيعون معه التصدي لأى مقامرة تبذل لاحتباط أهدافهم .

٥ - الضغط المباشر على أى عضو يمارس آراء الجماعة ، وأوامرها والتزاماتها ، وبيان أن الخروج على الجماعة مخالف لمبدأ الولاء الذى يجب أن يتمسك به كل الأعضاء .

٦ - محاسبة الانسان لنفسه وانحاؤه باللائمة عليها لخروجه على الاجماع الظاهر للجماعة ، مما يؤدى الى ميل كل عضو للتقليل فى نفسه من أهمية شكوكه واعتراضاته .

٧ - توهم الموافقة بالاجماع على الأحكام المطابقة لرأى الاغلبية ويزيد من هذا الوهم الزائف الادعاء بأن الصمت دليل الرضا .

٨ - ظهور أصحاب الارهاب الفكرى فى الجماعة الذين نصبوا أنفسهم حراسا على العقول والافكار ، وهم الاعضاء الذين يجبرون عن الجماعة تلك المعلومات المضادة التى يمكن أن تحطم الرضا عن فاعلية وأخلاقية قرارات الجماعة .

وفى شكل (١) تحليل تخطيطى لأسباب الاجماع ونتائجهم . ويقترح جانيس (١٩٨٣ ، ص ٤٤ - ٥) عشر وصفات علاجية ، بناء على تحليل الظروف التى تشجع فكرة الاجماع :

١ - ان معرفة أسباب ونتائج الاجماع ذات اثر رادع وفعال ، اذ لا سرية فى أن المعلومات المؤثرة المستقاة من دراسة الحالات يمكن أن تقوى عزيمية الأعضاء على الحد من افتتيات الجماعة على تفكيرهم النقدي ، وتعزز رغبتهم فى تجربة هذه الوصفات الشافية . بشرط أن يدركوا الثمن الذى يجب أن يدفعوه من جهدهم ووقتهم ، وأن يعلموا أن هناك اضرارا أخرى قد تحيق بهم قبل أن يقرروا اتخاذ أى وصفة من هذه الوصفات لتكون علاجا شافيا فعالا .

٢ - يجب ألا ينجح الرئيس منذ البداية الى المحابة عند اسناده مهمة تخطيط السياسات الى لجنة من اللجان ، لأن هذا من شأنه أن يتيح لأعضاء اللجنة الفرصة لخلق جو من البحث الحر واستكشاف عدد كبير من البدائل السياسية دون تحيز أو محابة .

٣ - يجب على رئيس اللجنة المكلفة بوضع السياسات منذ البداية أن يعطى كل عضو حق التعبير ، والنقد وأن يشجع أعضاء اللجنة على اعطاء الأولوية الكبرى لبدء اعتراضاتهم وشكوكهم . ويجب على الرئيس أن يعزز ذلك بأن يعلن قبوله لنقد آرائه هو ، حتى يثنى عزيمية الأعضاء عن اخفاء اختلافاتهم معه .

الظروف السابقة

هذا هو صفتي منكم
صافوا القلوب

١- الغيب الوثيق في الوثيقة
٢- علم ودراسة في حقها
٣- انضمام الطائفتين
٤- تجانس الحروف والأبجد
٥- اجتماعية للأعداد

(أ) - استشارتكم على هذا الموضوع، ووجهنا
 القرار في ضوء ما تقدم، وندم
 كذا، فليكن الموضوع
 مستشاركم على هذا الموضوع، ووجهنا
 القرار في ضوء ما تقدم، وندم
 كذا، فليكن الموضوع
 مستشاركم على هذا الموضوع، ووجهنا
 القرار في ضوء ما تقدم، وندم
 كذا، فليكن الموضوع

(توضیحات)
اتحادیه البری

٨ - حراس الفكر.
٧ - العنصر الجبار على المشيقيين.
٦ - توهم الإجماع.
٥ - حاسنة النفوس.
المنهج الثالث - انصرفت على الأصول والمقتضية الإجماع.
٤ - الاتحاد بالخطاب، فتولد على الشر.
٣ - توهم عوطف الريبة.
المنهج الثاني - ضيق، التوهم؛
٢ - توهم الريبة من الظن.
١ - توهم بطلان الريبة.
بما عرفت الأصولية.

نتائجنا مجمعة
منصف الامم في الوصول إلى

- ١- عدم السمع الكامل للبيان.
- ٢- عدم السمع الكامل للأصوات.
- ٣- عدم فهم الخطأ القاري.
- ٤- عدم القدرة على فهم الخطأ القاري.
- ٥- قلة البحث عن المعلومات.
- ٦- التخلف في مهارات المعلومات.
- ٧- عدم وضع خطط للتعلم.

نماذج ظاهريه

٤ - يجب فى كل اجتماع مخصص لتقييم البدائل السياسية أن يستند الى عضو أو أكثر القيام بدور « المحامى الشيطان » • وتجنباً لاستئناس وتحييد محامى الشيطان يجب على رئيس اللجنة أن يخول كل عضو الحق فى عرض حججه بكل ما يستطيع من مهارة وإقناع كما يفعل المحامى الحقيقى • وفى تنفيذ أقوال المدافعين عن رأى الأغلبية •

٥ - خلال الفترة التى يتم فيها دراسة جدوى وفاعلية البدائل السياسية المطروحة يجب على اللجنة المكلفة بوضع السياسات أن تنقسم من وقت لآخر الى لجنتين فرعيتين أو أكثر • وتجتمع هذه اللجان الفرعية على حدة تحت رؤساء مختلفين • ثم تعود هذه اللجان الى الاجتماع معاً لتسوية خلافاتها •

٦ - عندما تتعلق القضية السياسية المطروحة بالعلاقات مع أحد الخصوم يجب تخصيص قدر كبير من الوقت (ربما جلسة بأكملها) لاستعراض النذر الصادرة عن الخصم • ووضع « سيناريو » بديل لنوايا الخصوم •

٧ - بعد التوصل الى اجماع مبدئى على ما يبدو أنه أفضل البدائل السياسية تعتقد لجنة السياسات اجتماعاً ثانياً تطلب فيه الى كل عضو أن يعبر بوضوح بقدر ما يستطيع عما يساوره من شكوك • وأن يفيد النظر فى القضية كلها قبل الاستقرار على الرأى النهائى •

٨ - يندب لحضور كل اجتماع بصورة غير منتظمة خبير أو أكثر من الخبراء الخارجيين أو الزملاء ذوى الخبرة الذين ليسوا من الأعضاء الأصليين فى لجنة السياسات • ويجب تشجيع هؤلاء الخبراء على معارضة أعضاء اللجنة •

٩ - يجب على كل عضو من أعضاء لجنة السياسات أن يبحث بصفة دورية مداولات اللجنة مع الزملاء الموثوق بهم فى وحدته الخاصة داخل المؤسسة وأن يرفع تقريراً للجنة بنتائج البحث •

١٠ - يجب على المؤسسة أن تعمل على تشكيل عدة لجان مستقلة لتخطيط السياسات وتقييمها على أن تجرى كل لجنة منها مداولاتها تحت رئيس آخر •

ويعرض جانيس هذه الفرضيات على أساس أنها وصفات قابلة للاختبار لا على أساس أنها وصفات ثبتت على محك التجربة بحيث تصلح لمقاومة فكرة الاجماع وابطالها •

الحكومة وتقدير الذات :

قام روبرت ١- لين (١٩٨٢) بدراسة تأثير الحكومة فى تقدير المرء لنفسه وعرفانه بقيمة ذاته . وذلك فى بحث نظرى اعتمد فيه على المامه العميق بعلم السياسة ، والفلسفة الأخلاقية ، وعلم النفس . وهو يرفض رأى رولز (١٩٧١) القائل بأن العدالة السياسية هى أساس احترام الذات .

تقدير الذات :

يؤكد لين (١٩٨٢ ، ص ٧) أن الحياة السياسية ليست من الأهمية بحيث تنهض بهذا العبء . ذلك أن مسوح (جمع مسح) الرأى العام تبين أن الحكومة القومية والهيئات السياسية قلما تكون مصدرا لرضا الناس عن حياتهم ، وأن الناس لا يمارسون النشاط السياسى سوى بضع دقائق فى الأسبوع . وفى رأى لين أن العمل ، والحياة الأسرية وأوجه النشاط فى وقت الفراغ ، ومستوى المعيشة هى « الأبعاد » التى يقيس بها الناس أنفسهم ، ويعرفون قيمتهم الذاتية ، ويوضح لين (ص ٢٦) أن :

الناس الذين يعرفون قيمة أنفسهم ، يعرفون قيمة غيرهم على الأرجح . وإذا قدر الانسان نفسه دون قدرها جلب ذلك عليه الشقاء ، وإذا عرف لنفسه حقها أتاح له ذلك الظروف الكفيلة بالحياة السعيدة ، وغمر قلبه بالرضا عن حياته . ولا شك أن تقدير الذات حق قدرها هو أساس الرغبة فى طلب العلم ، ومن طلب العلم زكت نفسه وطاب غرسه ولذلك كان تقدير الانسان لذاته واحترامه لها ، واعتزازه بها ، على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للحكومة .

ومن المقرر أن كل الحكومات تشترك فى إتاحة الظروف التى تيسر للانسان تقدير ذاته واحترامه لها . ذلك أن الحكومة تضى بأعمالها الأهمية ، والقوة ، والشرف ، والمجد ، والفرص ، والثروة على بعض الناس دون بعض . ولا مجال للقول بأن التقدير والاحترام ليس من شأن الحكومة اذ الواقع أن الحكومة تقوم بهذه المهمة . ويقرر لين (ص ١١) ، بناء على الاعتبارات الفلسفية والسيكولوجية مجموعة القواعد الآتية التى يجب على الحكومة اتباعها لتشجيع الناس على تقدير الذات :

١ - عدم تشجيع احترام الذات على أساس القوة ، بل يجب تشجيع احترام الذات المبني على الفضيلة والكفاية ، والتجرد من الحقد والحسد .

٢ - عدم تشجيع الحقد والحسد والاقبال من أهمية المقارنة الاجتماعية ، وزيادة أهمية المقارنة الذاتية ، وجعل دواوين الحكومة مجالا لتقدير الذات واحترامها بقدر الامكان ، كأن يقوم رجال الشرطة ، ومحصلو الضرائب ، وموظفو الرعاية الاجتماعية ، والأوصياء بمعاملة كل فرد بأقصى درجة من الكرامة .

٣ - تشجيع الناس على تقدير حاجات الآخرين واعتبار ذلك معيارا للأعمال التي تؤدي الى تقدير الذات ، وربط معنى الفضيلة والكفاية بهذا المعيار .

٤ - إتاحة الفرصة للناس لكي يختاروا بأنفسهم النمل الأعلى الذي يصبون اليه ، وذلك بتهيئة البيئة المناسبة التي تساعد على النمو الذاتي .

٥ - اشعار كل شخص بالكرامة ، وبأنه « غاية » في ذاته بلا شرط ولا قيد ، واغداق الثناء - ان لم يتيسر اغداق أى شيء آخر - بشرط أن يكون الشخص قد قام بعمل يستوجب هذا الثناء .

٦ - تشجيع تقدير الذات المبني على الانجاز الفعلي ، لا على نسبة هذا الانجاز الى الشخص ، مع البعد عن الحقد والحسد .

٧ - تنوع المقاييس التي تتبع في تقسيم الأشخاص الى درجات . ولندع كل شخص يختار الأنسب لتقدير ذاته ، بشرط أن يتفق ذلك مع تقديره للآخرين .

ويقول لين (ص ٢٧) في شرحه لهذه القواعد : انه لما كان الانجاز شرطا جوهريا لتقدير الذات واحترامها فان أول حق للانسان هو حق العمل . ويؤكد أيضا أهمية مشاركة الفرد في توجيه سير العمل ، ويبنى على ذلك الحق الأساسي الثاني ، ألا وهو حق المشاركة في القرارات المنظمة للعمل . ويختلف لين عن غيره من الباحثين النظريين في أنه يرى أن حق المشاركة في ميدان العمل باعتباره عاملا مؤثرا في تقدير الذات ، أهم من الحق السياسي القاضى بالمشاركة في الميدان السياسي .

الحيلولة دون نشوب حرب عالمية ثالثة « نظرة سيكولوجية » :

شرحت في بحث نظري حديث نموذجا للعلاقات الاجتماعية المريضة ، ووصفت العمليات السيكولوجية الاجتماعية التي ساعدت على ظهور واستمرار مثل هذه العلاقات المريضة (ديوتش ، ١٩٨٣) والطابع المميز لهذه العلاقات المريضة أنها تزج المشتركين فيها في أجولة من التفاعلات والمناورات الدفاعية الهجومية التي لا تساعد على تحسين الموقف ، بل تجعل كل الأطراف المتنازعة أقل شعورا بالأمن ، وأشد تعرضا للخطر ، وأكثر تحملا للأعباء المختلفة . ومتى تورط عقل العقلاء وأدكى الأذكياء في عملية اجتماعية مرضية ، لم يجدوا بدا من الإقدام على أعمال وتصرفات تبدو في نظرهم ضرورية ومتفقة مع العقل والحكمة ، ولكنها في نظر المراقب النزيه الموضوعي تبدو من العوامل المساعدة على استمرار حلقة مفرغة من التفاعلات المختلفة . وفي وسع المرء أن يلاحظ ذلك في العلاقات الزوجية ، والعلاقات بين المراهقين والآباء حيث يبدو كل منهم في غاية العقل والذكاء ، ولكنهم مع ذلك يزجون أنفسهم في عملية اجتماعية خبيثة تؤدي الى نتائج لا يريدوا أحد منهم ، كالعداوة والجفوة والعنف .

انني أقرر أن الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتي متورطان في عملية اجتماعية مرضية خبيثة تسوقهما بلا هوادة ولا رحمة الى ارتكاب أفعال وردود أفعال تزيد يوما بعد يوم من احتمالات حدوث كارثة نووية لا تبقى ولا تذر - وهي نتيجة لا يريدوا أي أحد . ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يصران على انتهاز سياسات تورطهما بصورة متزايدة في شرك من التفاعلات والمناورات الدفاعية / الهجومية التي تجعل كلا منهما أقل شعورا بالأمن العسكري ، وأشد تعرضا لخطر الكارثة النووية ، وأكثر تحملا للأعباء الاقتصادية ، وأعظم تهديدا لأمن كل منهما ، ولأمن العالم بأسره .

وهناك عدد من العوامل السيكولوجية الاجتماعية الرئيسية التي تساعد على خلق العمليات الاجتماعية المريضة . وفي البحث الذي أشرت اليه قلت : ان العلاقات المرضية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تتفاقم بسبب :

(أ) التنافس الخاطيء على زعامة العالم .

(ب) ومشكلات الأمن الناشئة عن هذا التنافس .

(ج) والجمود الفكرى الناشء عن الأيديولوجية التي يتمسك بها كل منهما - وهي أيديولوجية تتسم بالفوضى والسذاجة والعداوة واعتقاد كل منهما أنه يمثل الـ خير وإن خصمه يمثل الـ شر . يضاف الى ذلك الأفكار الخاطئة ، والتعهدات غير المقصودة ، والحلقة الخبيثة المتصاعدة التي تنشأ خلال الصراع الناشء عن التنافس .

(د) اتجاه اللعبة بين العملاقين الى مشكلات الأمن مما يؤدي الى تحول الصراع بينهما من صراع بين المكاسب والخسائر الحقيقية الى صراع نظري مجرد حول صور خيالية للقوة تستخدم فيه القناعات النووية كبيادق الشطرنج في تنفيذ لعبة القوة .

(هـ) المشكلات والصراعات الداخلية في كل منهما التي تتفاقم بسبب تفاقم الصراع بينهما .

وختمت هذا البحث بمناقشة موسعة لما يمكن عمله لتقليل الأخطار المباشرة ، وما يمكن عمله لمعالجة العمليات الاجتماعية المرضية . أما فيما يتعلق بالآخيرة فقد وضعت قواعد عادلة للمنافسة ، واقتрحت خطوات عملية لوضع اطار للتعاون يسمح بتنفيذ هذه القواعد العادلة .

التنشئة السياسية

الطريق الى نقل القيم السياسية :

يبدى علماء السياسة ممن يهتمون بنقل القيم السياسية والانتماء الحزبي مزيدا من العناية بالتنشئة السياسية ، وجاء على اثرهم أخيرا علماء النفس ، وسلكوا في هذا السبيل ثلاثة اتجاهات أساسية يقوم أولها على العمل مع الأطفال من صفار السن (جرينشتين - Greenstien : ١٩٦٥ - هس Hss ، وتورني Torney : ١٩٦٧) حتى مرحلة المراهقة (أدلسون وأونيل Adelson and O'Neill : ١٩٦٦) في ارتباطها بزيادة من الإدراك السياسى حتى المراحل التى ينتهى بها الأمر بهم الى اكتمال المعرفة والعقل ، يتيسر لهم مع تقدم العمر - كما يقولون - القدرة على التمييز بين القائم بالأمر والدور الذى يلعبه ، ويحصلون على مزيد من المعرفة عن المؤسسات السياسية بما فيها النظام الحزبى فى بلادهم ، فيحلون بالتدريج محل ما يسميه « أدلسون وأونيل » برداء الشعوذة والمشاعر السوقية نظاما أكثر تماسكا من العقيدة السياسية .

أما الاتجاه الثانى ، فيقوم على نظرية « فرويد » أكثر مما يقوم على تكامل الإدراك فيقتنى أثر الاتجاهات الكامنة عند الأطفال لتفسير بعض أنماط المواقف السياسية

بقلم: الدكتور هيلدى ت. هملوات

استاذ علم النفس الاجتماعى ورئيس قسم علم النفس الاجتماعى
المتنشا حديثا بمعصرة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية • وقته
شغلت من قبل منصب نائب رئيس الجمعية الدولية لعلم
النفس السياسى • وعضوية العديد من هيئات التحرير فى
المصحافة الفكرية الرفيعة •

رصة: الدكتور حسين فوزى النجا

الكاتب والفكر المصرى المروء

بالذات كالتحامل المنصرى والعداء للسامية ، أو صور من السلوك كالتعصب السياسى
ونبذ الآخرين •

وأما الاتجاه الثالث ، وهو ما يعرض له هذا المقال بالذات ، فيتجرى الطريقة
التي يتسنى بها لمحاولات التنشئة على اختلافها ، ولتسنى التجمعات ، ولحياة الجماعة
السائدة (اقتصادية وسياسية واجتماعية) ومتغيراتها ، أن يكون لها تأثيرها على
صورة الإدراك التي يستلمها الناس من المجتمع الذى يعيشونه ودورهم فيه ،
وسلوكهم السياسى وكيف يتسنى لهم عند ذاك أن يدلوا بأصواتهم فى الانتخابات
العامة إذا ما كان لهم أن يدلوا بها •

فالتنشئة عملية مستمرة تبدأ من الميلاد وقد يمتد تأثيرها حتى الموت ، وأن
كانت التنشئة لا تعنى غير فترة الطفولة أساسا فإذا امتدت الى فترة المراهقة فإن
تأثيرها يقل عما هي عليه عند الطفولة • وهناك من البيئات القليلة ما يدل على ذلك ،
وإن كانت كل تجربة جديدة ، وكل تجمع يقوم جبرا أو اختيارا (كالتجنيد الإجبارى
أو السجن) مجالا محتملا لآى تأثير ، ولهذا فإن مصطلح « تنشئة سياسية » سيطرد
فى مقالنا هذا على تعدد المؤثرات التي تعمل عملها فى فترة الطفولة من خلال الأسرة

والمدرسة والجيرة والأقران ، كما هي في فترة المراهقة من خلال التعليم والمران والزواج والعمل والوضع الاجتماعي والحراك السياسي أو المهني أو التجمع .

وحتى نتبين التأثير النسبي لعوامل التنشئة على اختلافها فاننا نرسم خطا طوليا لنوعين من الدراسة أحدهما انجليزي والآخر أمريكي ، وقد نشر كتابان في هاتين الدراستين منذ عامين الا قليلا . أما الدراسة الانجليزية عن « كيف يختار الناخب » (هيملويت ، وآل : ١٩٨١) فتناول فترة تمتد خمسة وعشرين عاما بداية من عام ١٩٥٩ مع صبية تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٤ عاما وتنتهى عام ١٩٧٤ يبلغون خلالها مبلغ الرجولة ويقترّبون من نهاية العقد الثالث من العمر ، وقام بالدراسة الأمريكية - الأجيال والياسة - وهي دراسة مجدولة (كنت جيننجز ، و ، نيمي - Kent Jennings and Niemi : ١٩٨١) تناولت طلابا في المرحلة الثانوية ما بين ١٦ ، ١٨ سنة وآبائهم ، بدأ سؤالهم عام ١٩٦٥ وتم لقاءهم مرة أخرى بعد ثمانية اعوام سنة ١٩٧٣ .

وتختلف كل دراسة عن الأخرى في عدة نقاط هامة ، وإن اختلف الهدف في كل منهما ، إذ تناولت الدراسة الأمريكية التغير والثبات أساسا بينما تناولت الدراسة الانجليزية كيف يصل الأفراد الى رأى فيما إذا كانوا يتقدمون الى الادلاء بأصواتهم في الانتخابات وكيف يدلون بها مع تبين العور الذى يلعبه العامل السكانى والمثل الأبوية فى الاختيار النسبى للفرد فى مواقفه ونظراته ومراهبه .

ويرمى الجزء الأول من الدراسة الأمريكية المجدولة الى تبين مدى ادراك الأبناء لاختيار آبائهم فى الادلاء بأصواتهم ، وانتمائهم الحزبى ونظرتهم السياسية وإلى أى حد يمكن أن يكون لذلك تأثيره على نظرتهم السياسية ، وكانت الجولة الثانية بعد ثمان سنوات ترمى الى تبين تأثير الآباء وتأثير الانتهاء من التعليم ، وكانت فرصة فريدة لتبين مدى التغير فى المناخ المجتمعى أواسط الستينيات وبواكير السبعينيات فى النظرة بين جيلين .

وقد وضعت هاتان الدراستان الى جانب بعضهما البعض لأنهما تصوران معالم متباينة فى التنشئة السياسية ، ولا يشتركان معا فى أنهما يغطيان فترة أطول من دراسة أخرى فى هذا الميدان فحسب ، ولكنهما يتناولان أيضا بالتجربة أكثر من نموذج واحد من نماذج التأثير .

ومن الضرورى فحص النماذج البديلة طالما أن المبادئ العامة تخرج من ثنايا الدراسات الطويلة التى تستمد قيمتها - منذ قادتها الضرورة الى أحداث مضت - خلال الأوهام والمتغيرات المجتمعية والشخصية ، فى الفترة التى يتيسر معها تبين النظام القائم والتكهن به .

وقد وسعت دراسة التصويت فى بريطانيا آفاقا شاملة حين بدأت عام ١٩٥٩

بغلان ما بين الثالثة عشر والرابعة عشر من صبية المرحلتين الاعدادية والثانوية في المدارس الأميرية بلندن الكبرى (هيلوايت ، و ، آل : ١٩٦٩ ، ١٩٧١) وكان عام ١٩٥١ عام الانتخابات ، وقد مثل هؤلاء الغلمان ، كيف يدلون بأصواتهم اذا ما كانوا كبارا وكان لهم حق الانتخاب ، فاختار تسعة من كل عشرة الحزب الذي يفضلونه ، وعندما اتصل الاختيار بآبائهم ، كان من اليسير تقدير قوة التأثير الأبوي في وقت كان من المحتمل أن تبلغ فيه أقصى مداها ، وما كان من اليسير متابعة تضاؤلها الا في غضون عشرين عاما .

وبعد أحد عشر عاما ، وفي سنة ١٩٦٢ ، وقد بلغ هؤلاء الغلمان سن الخامسة والعشرين ، أعيد سؤال ٤٥٠ من ٦٠٠ غلام أصلا ، عن دراستهم وحيصلتهم من المهنة ، وتطلعاتهم وتصوراتهم الذاتية ، والاحساس بالتسلط ، وعن ادلوية للقيم والاهداف التي يختارونها ، واتجاهاتهم السياسية ، وما كان منهم في انتخابات عام ١٩٥٩ عندما بلغوا سن الحادية والعشرين . ومرة بعد أخرى ، وفي اليوم التالي لانتخابات عام ١٩٦٤ و ١٩٦٦ ، و ١٩٧٠ ، و اكتوبر ١٩٧٤ ، يتم الاتصال بهم لمعرفة ما اذا كانوا قد قاموا بالتصويت وكيف أدلوا بأصواتهم ، ولماذا كان اختيارهم .

وفي سن ٢٥ ، ٣٣ ، ٣٨ (في الأعوام : ١٩٦٢ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٤) كانوا يوالون الاستبيان عن وظائفهم ، وتاريخهم التعليمي ، وأهدافهم وقيمهم ، واتجاهاتهم نحو جماعات معينة (رجال الأعمال ، النقابات ، الشرطة) وموقفهم من الأوضاع الليبرالية ، وعقوبة الاعدام ، وتشريعات الجنس بالنسبة للبالغين ، والهجرة ، والتظاهر ، وتسليح الشرطة . الخ وكذلك نظرتهم الى الأمور السياسية والاقتصادية ، وهي الأمور التي تفصل ما بين المحافظين وحزب العمال (التأميم ، والنقابات والأعمال الكبرى ، والاعتمادات المالية للخدمات الاجتماعية) كما عبروا عن رد الفعل منهم حيال مشروعات معينة تضمنتها البرامج الحزبية (كتمليك البيوت للمستأجرين) ومست أسئلة الاستبيان أكثر من عشرين موضوعا عام ١٩٦٢ وأكثر من ثلاثين في عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ .

وحتى يسفر الدور الذي يلعبه ادراك الفرد في التصويت ، بلت الحاجة ماسة الى تبين نوعيات ردود الفعل نحو المسائل السياسية المتعددة ، فعندما تعلن إجراءات الانتخابات أيضا ، تبقى الأمور التي مضت تسفر عن مؤثراتها ، ولهذا فإن المسائل التي أولتها الأحزاب عنايتها في انتخابات معينة ، تقضى عنها وتهملها كما كان الحال نحو مسائل هامة في انتخابات سبقت .

وكانت الفترة التي تناولتها دراستنا صورة لمرحلة في حياة الأفراد (بداية من العشرين من أعمارهم الى منتصف الثلاثينيات) وهي الفترة التي يراها كثيرون فترة تطور هائل في نياتهم ، مهنيًا وشخصيًا ، وهي أيضا فترة التغير العميق في حياة البلد ، وقد شهدت هذه السنوات الخمس عشرة والانتخابات الستة تغير ثلاث

حكومات ، فالرجال الذين أدلوا بأصواتهم مرتين (١٩٥٩ ، ١٩٦٤) في فترة شهدت نوعا من التفاؤل الاقتصادي ، حتى كان آخر تصويت لهم (١٩٧٤) فساد نوع من القنوط من ناحية الاقتصاد بمت معالته في البطالة والتضخم الاقتصادي المتزايد ، فتزايدت الاضرابات عنفا وتعددت ، وحدثت الهجرة الداخلية ، كما شهدت تلك السنوات : (أ) تغييرا في نظم التعليم الأيمري (بتحويل المدرسة الثانوية الى مدرسة شاملة) (ب) إلغاء عقوبة الإعدام . (ج) إلغاء عقوبة الشنود الجنسي والأجهاض . (د) نمو الحركة النسائية والاحتجاج ضد الحرب في فيتنام ونهاية تلك الحرب . (هـ) أزمة البترول . (و) واشتراك المملكة المتحدة في السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٧١ ، (ز) وتفاقم الصراع في أيرلندا الشمالية ، ولا تنتهي قائمة هذه المتغيرات كالتضخم والبطالة والاضرابات مما مس حياة الناعمين مباشرة بينما يدا الآخرون أول الأمر بعيدين عنها الى حد كبير .

ولما كان البحث فسيحا ويقوم على دراسة أوسع فقد حوى كثيرا من المعلومات آخر مما هو مألوف في أي دراسة للانتخابات أصبحت متاحة وأصبح من اليسير وضع الاتجاهات السياسية في إطارها . وهو ما يؤيد ما ذهب اليه الموند Almond وفيربا Verbe (١٩٦٣) وسترميل Strumple (١٩٧٦) من أن للواقف تجاه الأمور السياسية لها جذورها العميقة في التكيف العام للناخبين مع الذات ومع المجتمع ، ونرى في معايير التسلسل والمعايير التي يرتبط بها الإنسان بالأهداف المجتمعية والشخصية زادا لتلك النظرة .

وكان لاختلاف هؤلاء الناس ، بالرغم من أنهم كانوا جميعا من سن واحدة ، نشأة وتعلما ووضع اجتماعيا فائدته المحققة . إذ أن ذلك لا يعني أن تنشئتهم السياسية قد تمت في نفس الفترة من تاريخ وطنهم ولكنها تعني أيضا أنهم قادرون على دراسة موقفهم من التصويت منذ البداية مما يتيح لهم تبين دورهم النسبي في الصلة الحزبية وتاريخ التصويت والتعرف على اتجاهاتهم في حكمة ورصانة أكثر مما هو في صورة الانابة التي تنتج من الناخب الذي يمارس حقه الانتخابي لأول مرة الى الناخب الذي مارسه لعاشر مرة أو أكثر . وإن هناك خطأ بارز في هذا التعميم باتخاذ الانابة قاعدة لذلك ، وحتى يتسنى لنا أن نضع تطبيقا عاما لما توصلنا اليه فان علينا أن نعيد تحليل دراسة الانتخابات النيابية في بريطانيا لعام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ (بتلر - Butler وستوكس Stokes : ١٩٧٤ - وكروى Crewe و ، آل : AL : ١٩٧٧) ودراسة بتلر ، وستوكس ، الطولية (١٩٧٤) وقد بدأت كدراسة تمثل الواقع وتناولت ثلاثة انتخابات من الانتخابات الست التي تناولناها في دراستنا . وأيدت نتائج التحليل صحة النموذج التصويت الذي قمنا بدراسته وفحصه .

ويمكن شرح هذا النموذج شرحا وافيا بمقارنته بالنموذج الذي عممته ولاية ميتشجان (كامبل Cambell و آل . Al : ١٩٦٠) وتم تطويره في الولايات

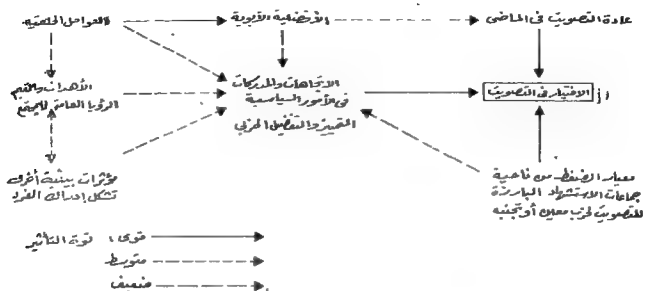
المتحدة عندما تم أول استفتاء للانتخابات القومية خلال الخمسينات ، وقد رأى كامبل و ٥٠ آل الاختيار في التصويت مع ما هناك من جهل سياسي عام وقصور في اهتمام الناخبين ورغبتهم في الادلاء بأصواتهم للحزب الذي ينتفضون عليه آراءه ، أقل تأثيرا برؤية الأفراد منهم بذاتية الحزب التي نمت تلقائيا في الوطن من خلال المثل الأبوية ، وهو ما عبر عنه كيني Key (١٩٦٦) « بالقرار الثالث » حيث نما الولاء الحزبي نمو الطباع وأفرغ في الوطن ، وقد راجعت جماعات قالية ذلك ورات أن نخرج ببعض المؤثرات ، وبالذات الوضع الاجتماعي والحراك الطبقي ولكنهم كآباء الناخبين كان تأثيرهم مباشرا على طريقة التصويت أكثر منها على التأثير غير المباشر الذي يلم بالمواقف السياسية والعقيدة التي تؤثر بالتالي على الاختيار في التصويت فالشخص يفكر سياسيا وفقا لحالته الاجتماعية (بومير Pomper : ١٩٧٥ - ص ١٦) ، وقد أدى التميز الحزبي الى نوع من الازدواج اذ ييسر الاختيار ، كما يعمل في نفس الوقت كورقة سياسية زائفة ليس لها غير تأثير وقتي على المقترحات السياسية تقرر فيها الثمين من الفث .

وبينما يبدو أن المشاعر العميقة حول مسألة من المسائل قد تغير من تشجيع الفرد ، فان كامبل و- إل (١٩٦٠) يقران أنه في خلال الخمسينيات كان تأثير التميز الحزبي على الاتجاهات أكثر أهمية من أثر تلك الاتجاهات على التميز الحزبي ذاته .

مثال المستهلك للتصويت :

والثال الذي نفترضه جد مختلف فانه يضمن الاعتبار على المكسان دون التميز الحزبي تبعا لادراك الفرد ، ولا نرى سببا في أن يكون هذا الرأي مختلفا عن غيره من الآراء الأخرى بافتراض مصدر واحد مسيطر ومستمر للتأثير ونتيجة المعرفة جانبيا ، وقد رأينا على النقيض من ذلك أن الرأي يتأثر بعدة من العوامل تختلف في أهميتها تبعا : (أ) لطروف الفرد . (ب) ومشكلات البلد . (ج) وتميز خطة الحزب السياسية . ويفترض هذا المثال أن الناخب ايجابي وليس سلبيا (شكل ١) .

ونطلق على هذا المثال ، مثال المستهلك للتصويت ، وليس لنا أن ندهى أن الأحزاب تتميز بما تحتويه فحسب ، وإنما لنؤكد على التشابه في اتخاذ الرأي بين تسويق البضائع « وتسويق » أي حزب للأصوات عند الانتخاب . فالناخب يبحث عن أحسن ما يناسبه ، (أو أقله سوا) بين اتجاهاته ومبادئه وسياسة الأحزاب ، وهي عملية لا تلقى بالا الى جمع المعلومات عن موقف الأحزاب سواء كانت للبحث والتقصي أم للتظاهر . أو أن نظرة الناخب متغيرة أو ثابتة .



شكل (١) النمط الإدراكي أو الاستهلاكي للتصويت :

- ١ - تتضمن العوامل الخلفية التعليمية والاجتماعية للأباء ولعمر الفرد والجنس والتعليم وحرارة الجيل الداخل والتشترك .
- ٢ - تأثر التجربة والأصدقاء والروح ومكان العمل والوسائل والمناخ العام للمجتمع .

ويقترض هذا المثال النظر الى هوية رجال الحزب ، والعادة التي يجرى عليها التصويت للحزب ، وتأثير الاستشهاد بالمجموعات البارزة ، ولكنه يحدد لكل منها دورا يختلف مع ما حدده له «كامبل» ويفدو التعرف على هوية الحزب جانبا من جوانب الترجيع بين كثير من الجوانب للاختيار النهائي القائم على ادماج العديد من ألوان الترجيع أو المنافع والحزب المختار هو ما يحقق أكبر نفع . وهناك عاملان يفرزان تأثيرا مباشرا وإن كان قابلا للتغيير أكثر مما هو في الاتجاهات ، أو ما يسمى عادة التصويت للحزب ، مثال ذلك ، أن عادة التصويت في الماضي ، عندما تستمر وفقا لقياس المستهلك ، أشبه ما تكون بالولاء النامي للناس نحو صنف أو حانوت معين ، ويتشابه تأثير هذه الرؤى ، والاستشهاد بالمجموعات البارزة ، بتأثير أسلوب الحياة للأصدقاء والرفاق كل منهم على الآخر .

وإن كنا قد وجدنا العديد من الاتجاهات ثابتة لا تتغير على مدى ثمان سنوات إلا أن المثال نفسه لا يحتاج الى اتجاهات ثابتة ، وما من انتخابات الا وهي أشبه بحملة مشتروات جديدة تعرض فيها البضائع الجديدة والعادية منها ما هو دائم ومنها ما هو كناسة الحانوت وأخرى ما زالت قابلة في لفائفاتها .

وكان هناك خمس حالات لا بد وأن نواجهها لنضفي مزيدا من الدقة على حاجة المستهلك في أنموذج ميتشجان ، وقد وجدنا أنها حققت الغاية منها بالنسبة للأنموذج الذي ارتضيناه وثبت صحتها في دراسة الانتخابات النيابية البريطانية عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٤ وفي الدراسة التي قام بها « بتلر وستوكس » (١٩٦٣ - ١٩٧٠) ونجمل هذه الحالات الخمس فيما يلي :

١ - لم يكن هناك بد من أن يتفشى التقلب الى حد كبير في التصويت اذا كان هناك ما يستوجب البيان والشرح ، وقد تفشى هذا التقلب بصورة بارزة حتى أصبح هو المعيار وليس الاستثناء . ففي الحالات الست لم يتم التصويت على شاكلة واحدة الا بين ٣١٪ من عدد الناخبين ، وكان هناك من بين ١٧٨ رجلا ثمانون صورة انتخابية متباينة خلال ستة انتخابات ، وأكثر من ١٨٨ من بين ٧٥٠ رجلا وامرأة في الدراسة التي قام بها (بتلر وستوكس) في أربعة انتخابات قاموا بدراساتها .

٢ - كان التميز الحزبي اذا ما قورن بتقلب الناخبين ضئيلا ، وكانت تلك هي القضية .

٣ - وكان على الاتجاهات أن تفصح عن الاختيار على درجة عالية من الدقة أكثر مما يفصح عنه التميز الحزبي في تصويت سابق أو في تاريخ التصويت ، ومن الملاحظ أننا نحتاج في مثل تلك الحالة الى تأكيد اثبات ما يؤكد دور الإدراك خلال المعركة الانتخابية التي تمت خلال ظروف سياسية واقتصادية متباينة ، وكانت من الدقة أن نست الاتجاهات عن أن ٩٠٪ من الأصوات كانت للحرزين الكبيرين وهي دقة لم تمهدا الانتخابات السابقة .

٤ - وكنا في حاجة لإبراز أن هذا الرباط العارض نجم عن الاتجاهات نحو الاختيار في التصويت ، أي أن :

(أ) أغلبية الناخبين كانوا الى جانب الاتجاه الضعيف ، وهو ما يؤدي الى الخلل في الانتخابات اللاحقة .

(ب) وأنه اذا ما كان هناك فرد يغير من نظريته ، فإن من المحتمل تبعا لذلك أن يغير صوته ، وبهذا يكون قد تحرك من حزب الى آخر ، وإن هذا التغير يتفق مع نظريته الى الحزب الآخر .

٥ - وأخيرا ، فإن الاتجاه ، والتصويت السابق ، يمكن أن يؤدي كل منهما الى عمل مستقل في التكهن بالاختيار عند التصويت .

وتم شرح هذه الدراسة بإسهاب في مكان آخر (هيملويت ، و . آل : ١٩٨١) ولكننا نركز في هذا المقال على ما تناوله البحث عن دور الاستشهاد بالمجموعات البارزة في تأثيرها على قرار التصويت .

جينة قياسية :

بدأت دراسة (كنت جينجز . و . نيمى (١٩٨١) على غرار ما قمنا به فى دراستنا ، بمجموعة واحدة من سن واحد ، وإن كانت أسن ، ولمرة واحدة عام ١٩٦٥ على فئة من المواطنين يبلغ عددها ١٥٠٠ صبى ، ما بين ١٧ ، ١٨ من تلاميذ الصفوف العليا من المدرسة الثانوية . ومن الآباء من مختلف الأعمار أكمل ٨٤٪ منهم نفس الاستبيان ، وبعد ثمان سنوات اشترك منهم مرة أخرى فى الاستبيان ٨١٪ من التلاميذ و ٨٦٪ من آبائهم (وتم اللقاء مع أغلبهم مواجهة . أما الذين يعيشون بعيدا فقد تم الاتصال عن طريق الاستبيان) .

وتناولت هذه الدراسة الفريدة فى مداها صورا عديدة : التميز الحزبى ، والتصويت ، والوسيلة ، والاهتمام بالمسائل العامة (المحلية منها والدولية) ، والمعرفة السياسية (كالسؤال عن الحزب الذى ينتمى اليه روزفلت) ومدى ونسب المشاركة السياسية والاندماج بما فيها السؤال عما اذا كان وصف المواطن الصالحة يقتضى نوعا من النشاط السياسى) ، والنفوذ السياسى أو عدم القدرة (اذا ما كانت عقيدة الناس تقوم على فهم الأمور السياسية) والنفوذ السياسى الخارجى (ايمان الفرد بأن الحكومة تعنى بما يفكر فيه الناخبون وأن الرأى العام له تأثيره على القرارات السياسية) هذا الى جانب الموقف من سياسة معينة (كالمدرسة الشاملة ، والحق فى الحملة على الكنيسة والدين فى مكان عام ، والصلاة فى المدارس ، وحق الشيوعى المنتخب حاليا فى اتخاذ مكتب) وأخيرا نوعية الاتجاهات نحو الجماعات السياسية والاجتماعية على اختلافها (كجماعات الكاثوليك والبروتستانت ، والسود ، واليهود ، والبيض ، واتحادات العمال ، والأعمال الكبرى) .

وكما قمنا بالمقارنة بين التغير فى الاتجاهات السياسية للناس والتغير فى نظرتهم الاجتماعية ، قام جينجز ، و ، نيمى بمقارنة الصلة بين درجة التغير فى الدوائر السياسية ، والتغير فى نفس الفترة فى دوائر أخرى ، كالتغير فى المواطنة على الكنيسة والايمان الدينى والثقة بالآخرين والقدرة الذاتية والثقة بالنفس .

وفى الدراسة الأمريكية كان الآباء قد ولدوا قبل الأزمة الاقتصادية وشهدوا الحرب العالمية الثانية ، وكان الأبناء فى المدارس الثانوية عندما كانت حركة احتجاج الطلاب فى قمعتها ، وحاربوا بعدها فى فيتنام ، ولهذا فإن الدراسة استغرقت كما كانت الدراسة التى قمنا بها فترة الستينيات ، وهى الفترة كما قيل التى مهدت السبيل لجيل أكثر صراحة مما كان فى أوقات أقل ضراوة .

واتسم تأثير الآباء بدرجة من التوافق (التشابه الثنائى) بين الآباء والأبناء فى التكيف السياسى والاتجاهات ، وفى سن الثامنة عشر ، كان هناك قدر من التوافق فى ثلاث نواح :

(أ) الاختيار الحزبي (كيف صوت الآباء ، وما يمكن أن يكون عليه تفكير
الأبناء في انتخابات عام ١٩٦٤ فيما لو كان لهم حق التصويت حينذاك .
(ب) والتميز الحزبي .

(ج) وبعض صور المعرفة السياسية . أما من ناحية العقائد والاتجاهات
السياسية ، فقد كان الاتفاق أقل من أن تلاحظه الاحصاءات .

وكانت بيانات الجولة الثانية مما حمل « كنت جيننجز ، و ، نيمي » على اختيار
مؤثرات التنشئة اللاحقة ومعرفة ما اذا كان قد جد نوع من التوافق حين شب الأبناء
عن الطوق ، فمن حيث الدرجة الكبرى من الوفاق ، مثلا ، في المرة الأولى (١٩٦٥)
ومقارنتها بما كان من نظرة الآباء في المرة الأولى ، وما كان من نظرة الأبناء في المرة
الثانية (١٩٧٣) وما كان منهما معا عام ١٩٧٣ . لم يتم شيء من ذلك ، وعلى العكس
كان ما جاء من اجابات لا يوحى بأى تشابه ، كما أن قلة من الصغار عندما تقسم بهم
السن للادلاء بأصواتهم ، حذوا حذو آبائهم في الادلاء بأصواتهم وفي اتجاههم الحزبي .

ولم يكن هناك اتفاق أقوى بين هؤلاء الصغار ممن كانوا أكثر اتصالا بآبائهم
وما زالوا يعيشون معهم ولم يتزوجوا بعد ، أو أن العلاقات بين الآباء والأبناء حميمة
قوية .

وقد دفعت الدراسة البريطانية بالموضوع الى مجال أبعد ، كما أن تكيف
تصويت الآباء بالتالى كان أقوى في سن الصبا منه في سن الشباب قفى سن الثالثة
عشر ، كان ٦٠٪ من التصويت الافتراضى للأولاد يتفق مع الآباء .

ويسرت البيانات اختبار أثر الضغوط المتبادلة في فترتي الصبا والشباب فكان
التكيف أقل بكثير عندما يختار الأب والأم حزبين مختلفين ، ويكون لاختيار الأم
الأثر الزئوى .

وكانت الدراسة الامريكية كبقية الدراسات في البلدان الأخرى ، ومنها اليابان
(كيوبوتا - Kubota ، و ، وارد Ward : ١٩٧٠ ، و ، سيرز Sears : ١٩٧٤)
مما يشهد التأثير الأوفى للأهليات على الآباء في اختيار الحزب .

كما كان للبيئة والجوار والمدرسة تأثيرها على الصبية ، فحيث يتباين تصويت
الأب مع وضعه الاجتماعى (اذا صوت للعمال مثلا وهو من الطبقة الوسطى أو صوت
للمحافظين وهو من الطبقة العاملة) فان درجة التكيف تكون وسطا ، بينما يكون هناك
نوع من التباين فيما يقدمه الآباء من مؤشرات ، فيكون لتأثير المدرسة الجانب الأرجح ،
مما يؤيد ما دعاه « هيمن Hyman : ١٩٥٩ » « صدى الأنظمة الصغرى » .

ومما أثاره « أورم Orum : ١٩٧٢ » و « سيرز Sears : ١٩٧٤ » هذا
السؤال : لماذا ابتعدت قلة من الشباب خلال الستينيات بنفسها عن موقف الآباء

السياسي ، بينما هم في قطاعات أخرى من الحياة ينهجون هسدا النهج في أغلب الأحيان ، ولماذا لم تكن السياسة الا في النادر أداة للتمرد على سلطة الآباء ؟ أمدا لأن السياسة في أغلب البيوت لا تعني الناس كثيرا ؟ فالتمرد قد لا يستحق من البعض مثل هذا العناء ، وقد قمنا باختبار هذا الرأي ، فحيث قام « كنت جيننجز ونيني » في دراستهما بإثبات أن التقارب بين الآباء والأبناء في صلاتهما ، لا يترك أثمة تأثير على مستوى التكيف ، وهو ما أثبتناه في دراستنا ، ولكن مسح اعتبارين آخرين هما : اهتمام الأب بالسياسة وتقارب الأب والابن ، فحيث يبدى الأب اهتماما بالسياسة وتكون الصلة بين الأب والابن طيبة ، فإن التكيف يبلغ أقصى مداه ويتضاءل عند اهتمام الآباء بالسياسة ولكن العلاقة بينهم وبين الأبناء عسيرة .

وعندما يتضاءل تأثير الأب على الأبناء في مرحلة الصبا فإن هذا التأثير لا يختفى . وفي التحليل الذي قام به « أبرامسون Abramson ١٩٧٣ » للانتخابات البريطانية التي تمت عام ١٩٦٤ ، ما يفصح عما للحراك الاجتماعي من أثر ، اذ يبدو أن تصويت الأب هو الذي يقرر ما اذا كان الأبناء في الادلاء بأصواتهم قد ظلوا مرتبطين بأصولهم أم أنهم اتخذوا جانب الطبقة التي تحركوا اليها ، فمن بين الطبقة العاملة في حراكهم الى أعلى نجد أن ٨٦٪ ممن أدل أبائهم بأصواتهم الى جانب المحافظين ، قد عد أبناؤهم أنفسهم من المحافظين بالقياس الى ٣٤٪ فقط قد صوتوا الى جانب العمال .

وقد تناولت دراسة « أبرامسون » قطاعا واسعا من الأعمار من امتد حراكهم الاجتماعي في حياتهم الى أزمان مختلفة ، ونوه بما لقيه من صعوبة في التمييز بين أثر الحراك الاجتماعي والتغيرات في أسلوب الحياة ، وألقت دراستنا مزيدا من الضوء على هذه المسألة ، فلم تقصرها على أناس من عمر واحد ، بل جمعنا من البيانات عن الوضع الاجتماعي لكبارهم في فترتين زمنيةتين مدى ما بينهما عشر سنوات : أي ٢٧ ، ٢٨ سنة و ٣٧ ، ٣٨ سنة بالتناوب ، مما يسمح باختبار التأثير فيها وفيما بينها للحراك الاجتماعي في الجيل كل منهما على حدة ، وقمنا بتقسيم العينة الى أربع مجموعات : عيتان من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة الثابتة ، وعيتان من الطبقة العاملة التي دفعها الحراك الاجتماعي الى أعلى ، العينة الأولى قد حققت تقدما مبكرا والعينة الثانية حققت تقدما أخيرا .

وبين لنا « شكل ٢٠ » نتائج ممتعة في صور عديدة ، وليست هناك أية بيئة لتبشئة متوقعة ، ولا يختلف تصويت الآباء على تعاقب التاريخ المهني للأبناء .

وكان تأثير الحراك بين الجيل الواحد مختلفا باختلاف تاريخ الحراك اذا ما كان قد تم في حياة الأبناء أو جاء متأخرا ، وإن بدأ متباينا ، فكلما كان الحراك متأخرا كان التأثير أقل ، كما نجد أن اختيار الآباء في التصويت والحراك الاجتماعي كان لهما تأثيرهما على الأفراد في الانتماء الحزبي ، فحيث يتأخر الحراك ، ويصوت الآباء للعمال

خان ذلك يعنى أن هناك ضغوطا عديدة متباينة فى العمل ، وعجز حوالى ٣٠٪ عن التعبير عن انتمائهم الحزبى بالقياس الى ١٠٪ من أفراد العينة .

وتختلف القدرة على التكيف هى الأخرى مع الحزب المختار ، فالطبقة الوسطى أقرب انتماء الى المحافظين من الطبقة العاملة مع العمال ، ففى سن الثالثة عشرة كان التكيف أقوى مع تصويت الآباء حيث صوت الآباء للمحافظين دون العمال . وقد رأينا أن الذين صوتوا للمحافظين كانوا أقل إدراكا للأمور من الذين صوتوا الى جانب العمال ، ومن المحتمل أن يكون السبب نسبيا الى حد ما ، أن التصويت للحزب يعنى التفسير (حزب العمال) وهو ما يحتاج الى توافق أقوى بين اتجاهات الناخبين وسياسة الحزب أكثر مما هو ادلاء للفرد بصوته الى جانب الحزب الذى يسلم بالواقع القائم -

وحينئذ يفرز صوت الأب تأثيرا قويا يتأصل فى الأعماق حيث ينتهى التغير العضوى للجماعة وتغيير الواقع القائم الى تأييد حرية الاختيار بين الأحزاب المتباينة .

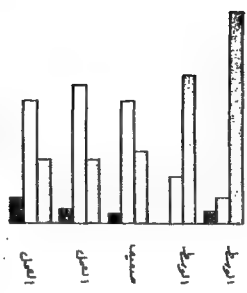
كما أخذنا فى الاعتبار أيضا علاقة الطبقة الاجتماعية بالتصويت ، وفى نفس الخط الذى سارت عليه دراسة الانتخابات البريطانية (بتر ، و ، ستوكس : ١٩٧٤) ، وكان ذلك يسيرا ، فوجدنا أن الاتجاهات أقل صلة بالوضع الاجتماعى والتعليم ، أو الحراك الاجتماعى ما هى بنظرة الأفراد العامة للمجتمع : وما يتمتعون به من سلطة وما يشهدونه من أولويات يربطون بينها وبين النجاح ، وما يرونه من أهداف مجتمعية (الفهم والمجتمع المتغير) .

الآن - وهذا أمر له أهميته - الأولويات التى يربط الأفراد بينها وبين الأهداف المختلفة ، قد تأثرت بتاريخهم المهني ، أما هؤلاء الذين ينتمون أصلا الى الطبقة العاملة وقد حققوا نوعا من الحراك الاجتماعى الى أعلى فانهم يضيفون نوعا من الاعتبار على نجاحهم الشخصى فى الثلاثينيات من عمرهم أكثر مما هو فى العشرينيات ، أما هؤلاء الذين ظلوا فى طبقته العاملة ، لا يجدون فرصة للحراك الاجتماعى حتى الثلاثين من العمر فانهم يتكيفون مع الوضع فلا يلقون بالا الى النجاح الشخصى لمن سبقوهم .

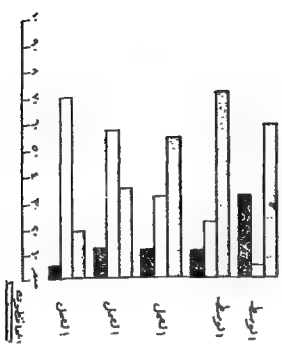
وتبرز الدراسة الأمريكية (كنت جنتنجز ، و. نيمى : ١٩٨١) القسرة على التكيف فى الادلاء بأصواتهم وفى انتمائهم الحزبى يتساوى مع اختيارهم لعقيدة الأب الدينية وأرائه نحو الأناجيل ، وتقدم الدراسة معان أخرى لعملية التنشئة ، وكان من أهداف هذين الكاتبين الأولية اختبار المستويات النسبية للتغير على مدى الزمن لجيلين من الأجيال ، على المستويين الفردى والجمعى ، وهما جيلان مختلفان ، فالثبات على المستوى الجمعى قد يحدث لأن آراء الناس لم تتغير أو لأن الناس قد تغيروا ولكن على صور عديدة فيؤدى ذلك الى أن هذه التغيرات العديدة يحو بعضها بعضا .

الاحزاب الوطنية

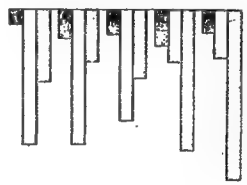
أصوات كل حزب



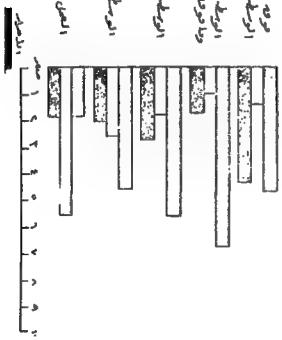
تصويت ١٩٦٤



تفصيل توزيع اصوات الاحزاب (١٩٥١)



تصويت ١٩٦٤



شكل (٢) النسبة المئوية لتوزيع الاصوات في العينة الطولية الى جانب الوضع الاجتماعي للاب، والوضع الوطني في سن ٢٧ ، ٢٧ بداية من تصوف الاباء الى تفصيل الرجل لحزب في فترة المياومة بعدها بين علسي ١٩٦٤ ، ١٩٦٤

ويعده « كنت جيننجز ، و . نيمى : ١٩٨١) القدرة على التكيف فى الادلاء
باصواتهم وفى انتمائهم الحزبى يتساوى مع اختيارهم لعقيدة الأب الدينية وآرائه
نحو الاناجيل ، وتقدم الدراسة معان أخرى لعملية التنشئة ، وكان من أهداف هذين
الكاتبين الأولية اختبار المستويات النسبية للتغير على مدى الزمن لجيلين من
الأجيال ، على المستويين الفردى والجمعى ، وهما جيلان مختلفان ، فالثبات على المستوى
الجمعى قد يحدث لأن آراء الناس لم تتغير أو لأن الناس قد تغيروا ولكن على صور
عديدة فيؤدى ذلك الى أن هذه المتغيرات العديدة يحو بعضها بعضا .

ويعده « كنت جيننجز ، و . نيمى » ثلاثة أنماط من المتغيرات ليست مطلقة
باتفاقا الطرفين :

١ - النمط الدائرى للحياة : ومن المحتمل أن الجيلين قد التقيا عام ١٩٧٣
بالنسبة لعام ١٩٦٥ بعد أن أصبح الطفل صبيا يواجه نفس الواجبات التى يضطلع
بها الوالدان ، ويبدأ رؤية مشتركة .

٢ - نمط الجيل : يؤدى اختلاف فترة التنشئة الى نظرة مختلفة للمجتمع تستمر
طوال الفترة المعينة .

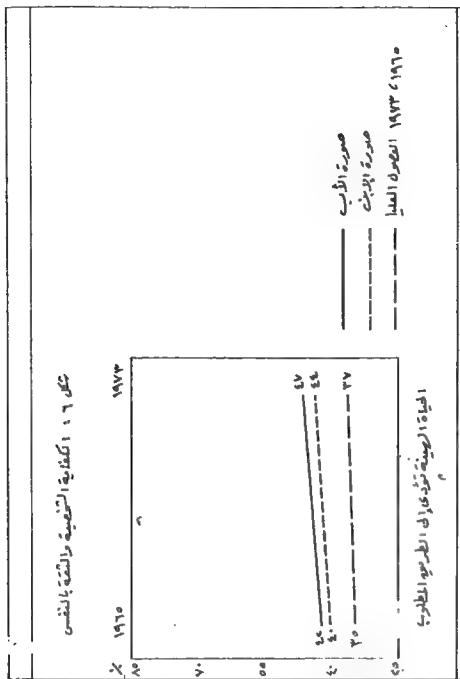
٣ - الآثار التاريخية وأثر الفترة : تفرز الأحداث داخل المجتمع تأثيرا يلم بكل
أفراد المجتمع (حرب فيتنام ، ووترجيت بالتالى مثلا) .

وللتفرقة ما بين الجيل وأثر الفترة بالذات يتجه « كنت جيننجز ، و . نيمى »
(١٩٨١) الى مصدر ثالث من البيانات التى قاموا بجمعها ، فبالإضافة الى قائمة
الصفار وقائمة الآباء التى تم عرضها ، قلما استبياننا عام ١٩٦٥ الى كافة الصفوف
العليا فى ٦٧ مدرسة شملت حوالى مائتى ألف اسم ، وفى عام ١٩٧٣ قلما استبياننا
شبيها الى كل الصفوف العليا فى نفس مدارس ١٩٦٥ شملت عينة من ١٦٠٠٠ ،
وتمثل العينتان حشود الشباب عام ١٩٦٥ ، وعام ١٩٧٣ ، ومع البيانات العرضية
والطولية لنقطتين فى نفس الوقت استطاع المؤلفان أن يفرقا بين ألوان من المؤثرات
العديدة تبرز جلية فى شكل ٣ .

١ - مؤثرات دورة الحياة (شكل ١٣) .

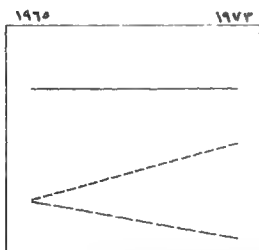
٢ - دورة الحياة متزجة بمؤثرات الجيل (صورة الشباب فى تقاربها مع
الآباء ، تصعب حشد الشباب) (شكل ٣ ب) .

٣ - تأثير الفترة ، أبرز عام ١٩٧٣ جيلا جديدا يختلف عن قرينه عام ١٩٦٣
اختلافه عن كلا الصورتين . (شكل ٣ ج) .

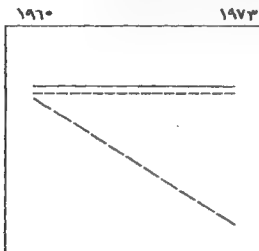


شكل ٣ : أنماط الاستقرار المشترك والتفصيات

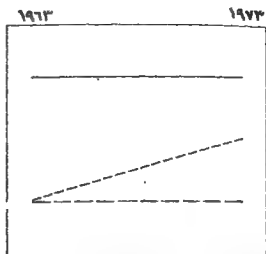
————— صفحة الأبناء
 - - - - - صفحة الأجداد
 { ١٩٦٥، ١٩٧٣
 التحول العائلي



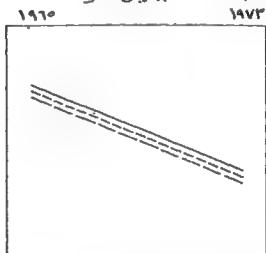
ب - الجيل في دورة الحياة وتأثيرها، تحول الشباب مع الأبناء - عهد الشباب يتحول.



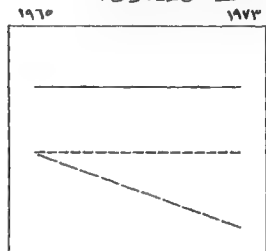
د - ١٩٧٣. عهد الجيل جديد مع الأبناء والأجداد - استقرار الأبناء على طابعهم وتغير الأبناء.



ا - تأثير دورة الحياة؛ صفوة الشباب تتغير مع صفوة الأبناء. عهد الشباب يبقى كما هو.

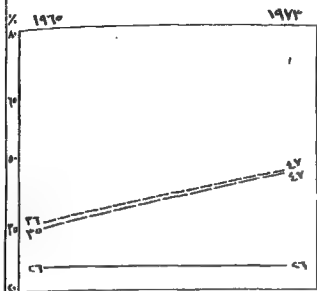


ج - تأثير الفتوة؛ يبدأ الجيل على سواء ومضى منقفاً على مدى الزمن.



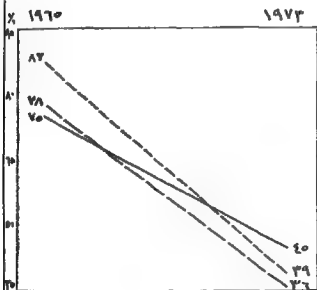
و - ١٩٦٥. الجيل الجديد: الفتوة ثابتة بين الأبناء والأجداد. عهد الشباب يتغير.

شكل ٤ . التهرب والخصومات

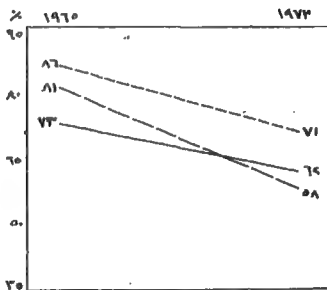


التهرب والخصومات المستقلة

شكل ٥ . النفقة السنوية



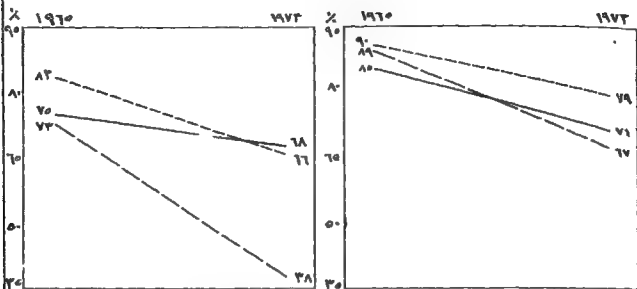
الحكومة تتصرف كما في المجموع



عالميا ما يحمل الجوراء الحكومة على عمل ما يريدون

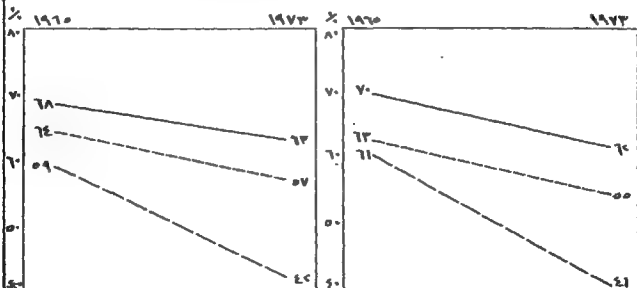
- صافي الأرباح
- صافي الإيرادات
- الخصومات المسموعة ١٩٧٣ - ١٩٦٥

شكل ٥ بعبه



من النادر أن يقيم الناس الفاضلين الحكم
عدم التواقة

مدى الحكومة جدياً طبية أو بعض بأفكار الناس



من البير الثقة بأعليية الناس -

الناس بمحاولتهم المساعدة -

صورة الأناث
صورة الذكور
التطور العام ١٩٧٣ - ١٩٦٠

٤ - مؤثرات الجيل ما بين حشد ١٩٧٣ وحشد ١٩٦٥ . صورة الشباب ،
وصورة الآباء تبقيان كما هما (شكل ٣ هـ) .

٥ - دورتان لجيل ما بين الشباب والآباء عام ١٩٦٥ وبين الشباب عام ١٩٦٥
والشباب عام ١٩٧٣ ، (شكل ٣ و) .

ويبرز الشكلان ٤ و ٥ أمثلة لقوة أثر الفترة ، لتفصح عن تضاد الانتماء
الحزبي ، وبروز النزعة الاستقلالية (شكل ٤) وضالة الثقة السياسية ، وحتى
الثقة بين الأشخاص (شكل ٥) وتبرز الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٣ اهتلا متزايدا
بين الشباب للسياسة والنشاط السياسى ، وكانت هذه التغيرات أبرز ما ظهر
بالقياس الى غيبة التغير فيما يتصل بمعايير الكفاءة والقدرة الشخصية (شكل ٦) .

وكان الجيل الأسن أبعد ما يكون من المناعة ضد مؤثرات الفترة ، وقد بدا منهم
أحيانا قدرة على التغير أقوى مما كانت لدى الشباب ، كما بدا من بعضهم قدرة أقل ،
وان قاموا ببعض التغير ، وكان لدورة الحياة تأثير أقل ، لا لأن - كما كان من دهشة
البعض - الدراسة قد انتهت فى الشباب المبكر . وقد تضاعفت فى هذه الفترة الكفاية
السياسية والثقة بالمؤسسات السياسية وكذلك الثقة بين الأفراد ، فإذا استمرت تلك
العملية ، وكان لدينا من الأسباب ما نفترض معها أن عالم اليوم كما يبدو أكثر لطفا
مما كان عليه عام ١٩٧٣ ، فان ذلك يمدنا بالسبب لما تعنيه العلاقة بين الاندماج فى
السياسة والقدرة السياسية .

وقام « كنت جنتجز ، و . نيمى » أيضا بدراسة التأثير الناجم عن التعليم ،
وافترضوا أن هؤلاء الذين نالوا حظا من التعليم الجامعى أقدر على التغير من أولئك
الذين لم تتح لهم الفرصة لهذا التعليم فى تلك الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٣ ، ولم
يكن هذا الفرض على صواب ، لا لأنه لم يكن ثمة تباين فى الصورة أو فى الاندماج
السياسى بينهما ولكن لأن هذا التباين كان قائما عندما كان الفريقان معا فى الدراسة
الثانوية وتعنى هذه النتيجة أننا لا نستطيع أن نفترض دون بيئة واضحة أن خبرة
تعليمية معينة - كالتعليم فى كلية - كانت السبب فى التباين الذى بدا ، وقد أبرز
« باكمان Backman » ورفاقه (١٩٧٥) أن الاختلافات البارزة بين الذين
انقطعوا عن التعليم وغيرهم ، والتي تمت معرفتها عندما تم سؤالهم بعد سنوات من
تركهم الدراسة ، كانت قائمة منذ كانوا فى المدرسة ، وقد تكون هى السبب فى ترك
الدراسة وليست نتيجة لها .

التورط في فهم عملية التنشئة السياسية :

من اليسير أن يعود مصطلح التنشئة السياسية بالنفع على الكبار اذا ما أدركوه .
وقد قدمت الدراسات البرهان الواضح على تأثير جماعات الاستشهاد والمناخ الذي يسود المجتمع على الكبار والصغار معا .

وقد نبهت الدراسة الى تأثير هذه التنشئة السياسية التي لم يكن لها مكان وافي فيها كتب عن التنشئة عامة ، فلم يكن هناك من عرض لتأثير المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ومتغيراته وهو ما تناولته دراسة « جنجنز » ، و .
نيمي « حين نبها الى أهمية هذه المؤثرات فحسب ، بل نبها أيضا الى أن تأثيرها يمتد الى ما بعد الخمسين كما يمتد الى الشباب تماما .

وما من مسألة الا ولها تاريخها وهو ما نحتاج اليه اذا ما أردنا أن نفهم أهمية الاتجاهات التي يتخذها الناس ، فما أن تتخذ قلة من الناس اتجاها ما ، الا وسرعان ما يعم الناس جميعا ويصبح مثالا اجتماعيا ، فاذا حدث ذلك فان ذلك الاتجاه في علاقته باتجاه آخر وبالسلك لا بد وأن يتغير ، ومن قبيل ذلك ، موقف الغالبية عام ١٩٦٢ في العينة التي اخترناها حين وقفت تعارض تحرير القانون من كل ما يتصل بالشموذ الجنسي ، وقد تغير القانون ولم يعد ينص على عقوبة للشموذ الجنسي ، وحين مثلوا عن رأيهم مرة أخرى بعد ثمان سنوات وبعد اثنتي عشرة سنة تقبيل هؤلاء المعارضون ما عارضوه من قبل ، وكانت النتيجة ، وتلك هي النقطة البارزة ، أن العلاقة بين رؤية الأفراد حول هذا الموضوع وغيره من موضوعات التحرر (كما كان في موضوع الهجرة ومحاكمة المخالفين) التي كانت قائمة عام ١٩٦٢ قد زالت تماما .

وحيث قام رجال العلوم السياسية وعلماء النفس باستخدام المعايير التي تدل على الرؤية العامة للفرد (من قبيل تسلط الرجل أو المرأة) كان من المهم أن يكون لتاريخ تلك الأمور أهميته في هذا الصدد ومن أمثلة ذلك الحركة النسائية عام ١٩٦٠ ، حين وصلت الى اتفاق حول تلك الرؤية ليكون للأزواج دون الزوجات الرأي الأخير فيما يتصل بشئون الأسرة ، بمعنى أن الزوج هو الشخصية الهامة في البيت وكانت تلك الفكرة أقل قبولا بكثير مما كانت من قبل ، وبالتالي فان حقيقة أن الرجال في العينة التي اخترناها قد تحولت خلال تلك السنوات من الموافقة الى عدم الموافقة على هذا البيان لا تعني شيئا من التسلط بقدر ما تعني الاستجابة للمتغيرات في المناخ الاجتماعي ، الا أن رجال السياسة وعلماء النفس يميلون الى منح تلك المعايير نوعا من

الأهمية الباقية دون إخضاعها لتأثير زمنى يحو أثرها ، أو لتقرير مدى ما تقدمه الأجابات من تقرير لاتجاهات الفرد العامة ، أو الشخصية المتحيزة ، أو أنها تعكس هذه المتغيرات على الصورة الاجتماعية للمجتمع .

وتأثير التنشئة ، بمعنى أن عضوية الفرد فى طبقة اجتماعية لا يمكن أن تختلف فحسب ، عبر الالتزام ، ولكنها قد تتضاءل أو تتراخى على مدى الزمن ، وقد كان هناك خلال الستينيات تنوع هائل فى الاتجاهات وفى أساليب الحياة لمختلف الطبقات حجت الخلاف بين الطبقات ، وكان هناك فى فترات من قبل تأكيد أكبر على الاختيار الفردى منه الى تبعية الفرد للجماعة ، وقد يكون لهذا الحجم الضئيل من الصلة بين أعضاء الطبقة الاجتماعية والتصويت فى الانتخابات وهو ما حققناه ، وقفا على الفترة التى تمت فيها الدراسة فحسب ، وإن تأثير الطبقة الاجتماعية على التصويت يثبت ذاته اذا ما كانت هناك مشكلات اقتصادية أو سياسية تؤثر فى طبقة أكثر مما تؤثر فى أخرى ، وفى هذه الحالة لن تكون صلة الطبقة بالتصويت صلة تلقائية تفرضها عضوية الفرد كما يراها كامبل ، و آل (١٩٦٠) ولكنها نتيجة لرؤيا مشتركة تفرزها المشكلات القائمة ، وقد تكون هذه الصلة مائلة فى الانتخابات أو فى مشكلات معينة .

وقد يلى اختلاف السن ، والجنس ، والطبقة الاجتماعية ، اختلاف الزمان والمكان فى اطارهما المجتمعى لطابع المكان ، ففى بواكير الصبا يكون التكيف مع السلوك الأبوى أكثر مما يبدو ، ولكنه لا يبقى طويلا مع الصبى ما لم يرده الى ادراك يرشاه أو اتجاهات معينة .

وترجع أهمية الضغوط المتبادلة الى تقدير الأثر الذى تتركه التنشئة وتأكيده ، إذ أن تحول أو انحراف النظرة السيامية للأب أو لكلا الأبوين عما هو سائد فى المدرسة أو بين الجيران خلال الطفولة قد يؤدى الى ضعف التكيف ، وقد يؤدى صوت الأب الى تأصيل الأثر الذى يمتصه من الكبار أو يوهن منه .

وكانت هذه الدراسات اثباتا لما ذهب اليه « كيلمان Kelman (١٩٧٤) فى وجود تفاعل مستمر بين الاتجاهات والسلوك ، وقد أثبتت الدراسة الانجليزية أن أولئك الذين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابين الأولين قد أدلوا بها على غرار واحد وكان من المحتمل أن يدلوا بها كما أدلوا بها من قبل بعد عشر سنوات تالية ، بينما وجدت الدراسة الأمريكية أن طلاب المدرسة الثانوية كانوا يمارسون من النشاط السياسى

ما يوحى بشباهتهم فى اتجاهاتهم بعد ثمان سنوات تالية أقوى مما لهؤلاء الذين مارسوا اتجاهاتهم تلقائيا دون أن يرتبطوا بأى نشاط سياسى .

وهناك تجربة معينة فى التنشئة - والمثال من التعليم الجامعى - علينا أن نتناولها كما لو كان لها تأثير معين فى حالة ما اذا كانت دليلا فحسب ، على خلاف ضئيل بين الجماعات المناسبة سابق على العرض وسابق على التجربة ولم يكن هذا التحفظ البارز قائما فى دراسة التنشئة السياسية .

ويبدو أن علماء النفس الاجتماعى قد التزموا بالثبات أكثر مما التزموا بالتغير ، الا ان التغير السريع الطارىء فى كثير من المجتمعات ، فمين بالتسليم بافتتاح الناس على تلك المؤثرات الجديدة ، واختبار تلك الظروف التى مضى فيها الانفتاح واضحا أو أقل وضوحا . ولا أفترض فى هذا المجال النظر الى نفس الظاهرة مقلوبة ظهرا لعقب ، كما يقال ، ولكن النظر اليها من جوانب مختلفة ، فإذا كان ذلك قد تم ، فإن الاهتمام قد ركز على : (أ) الظروف التى تؤدى الى صعوبة التغير أو يسره . (ب) المعدلات متفاوتة للتغير فى كافة النواثر . (ج) المعدلات متفاوتة لما يتكلفه الفرد للتغير .

ومن الأهمية بمكان الحصول على البيانات الخارجية ، والقاء الضوء على تأثير الفترة ، بنشر الأبحاث الرضوية والطولية والأبحاث النوعية الواسعة ، مثلا . وهى على قلتها زاد طيبه للبحث .

وقد يختلف تأثير الفترة من بلد الى آخر ، ومن قبيل ذلك ، انه فى الستينيات أصبح الأطفال فى أمريكا أقل تحزبا ، وكذلك كان الأطفال فى ألمانيا الاتحادية وفى إيطاليا وفرنسا ، وفى فرنسا ما بين ١٩٥٨ و ١٩٦٨ ، ارتفعت نسبة الفتيات الفرنسيات اللواتى اخترن أحزابهن من ٤٣٪ الى ٧٨٪ ، وكان تأثير الأمهات على أولادهن فى الاختيار السياسى ، كما كان لاهتمام الأمهات المتزايد بالسياسة انعكاساته السياسية .

وختاماً ، فإن هذه الأمس التى فصلناها فى هذا المقال تنطبق على الاطار العام منها على الاطار السياسى وحده ، بما فيها تلك الأمس التى كانت لزمان حكرا لعلماء النفس . وكان للتوقعات التى أفرزتها البيئة آثارها البالغة على كافة جوانب الحياة ولهذا كانت الدعوة الى التعاون الوثيق بين تنمية الشخصية وعلم النفس الاجتماعى ، كما كانت الدعوة الى خطوة من علم النفس المجتمعى بما يضيفه من أهمية بالغة على التفاصيل الواسعة لمؤثرات الفترة الزمنية والتعليم المشترك فى كافة نواحيه .

التركيب السياسى ف القارة الأفريقية

من أغراض هذا المقال أن نقبل تعريف الدولة على أنها هيكل السلطة والحكم الذى يدعى السيادة الشرعية على إقليم ما ، ويسمى إلى احتكار الاستخدام الشرعى للقوة المادية داخل حدود هذا الإقليم .

وقد ضمت افريقية فى الفترة قبل الاستعمارية مجتمعات والعة فى نطاق دول ومجتمعات لا دول لها على السواء . وقامت فيها امبراطوريات عظيمة مثل غانا القديمة ، ومالى ، وسونغاي ، بالإضافة إلى المدن الحرة مثل سوكوتو ، وزنبار فى فترة ما قبل الاستعمار . وعرفت المجتمعات التى لا دول لها ابتداءً من مجتمع Nut فى السودان إلى مجتمع Tiv فى غربى القارة .

وعلى أية حال ، فإن اهتمامنا ينصب هنا على الدولة فى الفترة بعد الاستعمارية ، وعلى أهم جوانب الوصاية السياسية الأوروبية على حكام افريقية الجدد . فكيف صارت الدولة تحت ضغوط السعى للاستقلال فى افريقية ؟ وكيف يرتبط ذلك بجوانب أخرى من المشهد فى الفترة بعد الاستعمارية . وبنظام الأحزاب بوجه خاص فى بيئة تكوين الطبقة والعلاقات المدنية العسكرية .

بقلم: على أ. مازروك

استاذ البحوث بجامعة Jos في نيجيريا ، وأستاذ العلوم السياسية والدراسات الإفريقية بجامعة مسيجان ، مدينة آن آرپور . ومن مؤلفاته : عن الأبطال وعبادة أوهورا (١٩٦٧) ، العنف والفكر (١٩٦٩) ، الهندسة الثقافية وبناء الأمة في شرق إفريقيا (١٩٧٢) ، والقيم السياسية والطبقة المتفقة في إفريقيا (١٩٧٨) .

ترجمة: حسن حسين شكرى

ليسانس أدب ، ودبلوم الدراسات العليا في الترجمة من كلية الآداب بجامعة القاهرة . اشترك في ترجمة دائرة المعارف الجديدة للشباب وله كثير من الترجمات الأدبية والثقافية والمطوية .

وأول عامل نضحه في أذهاننا هو أن الأحزاب السياسية في افريقية ظاهرة أحدث من ظاهرة الدولة . وحتى في تلك الأجزاء الإفريقية التي لم توجد فيها الدولة قبل الاستعمار الأوربي ، يمكن أن نزعّم أن تكوين الدولة قد بدأ بمجرد ما أن أقام النظام لبناء الدولة ، ومرحلة من مراحل نمو الدولة الإفريقية الحديثة . ولكن الدولة في الاستعماري هيكل تنظيمية للسيطرة . ولذلك كانت الفترة الاستعمارية كلها تجربة إفريقية في فترة ما قبل الاستقلال كانت دولة استعمارية وتمثل جزءا من نظام أوسع للسلطة ، ولأمبراطورية أكبر . وكان الاستقلال بمثابة جواز المرور ، ومبادرة إلى إقامة الدولة المستقلة ذاتيا .

ومع ذلك ، سرعان ما أصبح واضحا أن الدولة الإفريقية بعد الفترة الاستعمارية ، كانت واهنة . بما يلازمها من عناصر متصلة فيها ، بالنسبة للشئون الداخلية وفي علاقاتها مع العالم الخارجى . فمن الناحية الخارجية ، نجد أن قلة أوربية مرتزة قد استطاعت في بعض الأوقات أن تقوم بتدمير النظام السياسى في دولة إفريقية ما . ومن الناحية الداخلية ، نجد أن الدولة الإفريقية قد افتقرت أحيانا إلى الاتحاد الذى يساندها . وأن شرعية الدولة لم تتأكد بعد .

وإذا كانت الدولة واحدة في افريقية ، والحزب السياسي أكثر وهنا • حقيقة أن الأحزاب كانت ظاهرة أحدث من ظاهرة الدولة ، قد زادت من حدة تدهور أزمة التميع الدستوري العام • ومع ذلك ، فقد نظر القادة الأفارقة ، في بعض الأحيان ، إلى أحزابهم السياسية على أنها أدوات لبناء الدولة • وعملوا على خلق القوة الحزبية ليعوضوا ضعف الدولة • وفي هذا الصدد ، علينا أن نضع في الحسبان مسألة اغراء مبدأ الاعتماد على الحزب الواحد بالنسبة لأولئك المهندسين المعماريين الشوامخ الذين اهتموا باقامة الدولة الافريقية من أمثال : كوامي نكروما ، وجوليوس • ك • نديري •

وعلى أية حال ، يجب علينا أن نميز بين حالة غانا في عهد كوامي نكروما ، وبين حالة جمهورية تنزانيا المتحدة في عهد جوليوس نديري • فحالة غانا في عهد نكروما ، كانت فكرة الدولة القائمة على الحزب الواحد مستندة على حجة أن غانا تتعرض لانقسام خطير بدون هذا الحزب • وأن الحساسية العرقية والانفصالية تلقى ظلا من التشك على شرعية الدولة من حيث هي كل • وأن أحزاب المعارضة ، كما قيل ، صارت أدوات تعمل على تعرية شرعية الدولة ، وخطرا على التماسك القومي • كما أضافت محاولات اغتيال الرئيس كوامي نكروما سواء كانت حقيقية ، أو تمثيلية مسرحية ، أسسا في صالح الحزب الواحد ، وفي صالح عملية الاعتقال الوقائي • وباختصار ، فإن حالة الدولة القائمة على الحزب في غانا في ظل حكم نكروما ، قد استندت إلى حاجة الدولة إلى خلق اتحاد قومي لمواجهة النزعة العميقة للانقسام •

وعى عكس ذلك ، نجد أن حالة الدولة القائمة على الحزب الواحد في تنجانيقا في ظل حكم جوليوس نديري ، قد استندت إلى حدا ، إلى أن ثمة وجودا مسبقا للاتحاد القومي • وفي الانتخاب الأخير قبل الاستقلال ، نجد أن السكان قد أدلوا بأصواتهم ، وبشكل ساحق ، في صالح اتحاد تنجانيقا الإفريقي القومي (TANU) • وبدت في البرلمان وكأنها شخصية وحيدة ومنزلة • وإزاء هذا الاتحاد القومي المكثف زعم نديري وبطريقة واعية أن الإصرار على صيغة الأحزاب المتعددة أمر يدعو إلى السخرية • ومن ثم ، لم تكن هناك منافسة حقيقية للحزب الحاكم • فهل يجب إذن ، أن يصبغ النظام الانتخابي بصيغة ذاتية ؟ وهل يجب على الحزب أن يجد سبلا لمنح جمهور الناخبين حق الاختيار تحت مظلة الحزب المفرد ، دون أن ينكر على هذا الجمهور حق الاختيار الحقيقي بالإصرار على مبدأ الأحزاب المتعددة ، في موقف كان الإجماع الانتخابي فيه لصالح الحزب الواحد إجماعا ساحقا ؟ •

وبشكل مخالف لحزب نكروما المسمى حزب اتحاد الشعب (CPP) في غانا ، لم يتحرك نديري لاحتكار السلطة بطريقة مباشرة ، بدون دراسة دقيقة • حيث شكلت لجنة لبحث كيفية تحقيق مبدأ الاختيار الديمقراطي على أفضل وجه تحت مظلة الحزب الواحد • وقد أيدت اللجنة مبدأ الحزب الواحد ، ولكنها ربطته بإجراء منافسة انتخابية كل خمس سنوات بين أعضاء الحزب نفسه ، واختيار أناس من المرشحين المختلفين

عند اجراء الانتخابات • وعمل دستور تنجانيقا لينفق مع هذا الاستحداث •

وفي سنة ١٩٦٤ ، اتحدت تنجانيقا مع زنبار وارتت جمهورية تنزانيا المتحدة • واستمر الحزب الافريقى - الشيرازى فى حكم زنبار ، يكونها كيانا مستملا ، وفى الوقت نفسه ظل حزب اتحاد تنجانيقا الافريقى القومى (Janu) فى حكم تنجانيقا • وصار الأمر على هذا المنوال حتى سنة ١٩٧٧ ، حيث انضم الحزبان ، وكونا الحزب الذى سمي Chama cha Mapinduzi (وتعنى باللغة السواحيلية « حزب الثورة ») • وهكذا ، لم تكن جمهورية تنزانيا المتحدة ، فيما بين أعوام ١٩٦٤ - ١٩٧٧ دولة تقوم من الناحية الفنية على نظام الحزب الواحد ، بل كانت بلدا ذا نظامين متوازنين للحزب الواحد • حيث كان يحكم زنبار الافريقى - الشيرازى • ويحكم البر الاصلى حزب !اتحاد تنجانيقا الافريقى القومى • وكان كل منهما نظامين للحزب المفرد - ولكنهما كانا نظامين للحزب المفرد داخل دولة واحدة •

ولكن بينما كانت تولية الحكم لنظام الحزب الواحد فى تنجانيقا سنة ١٩٦٥ ، قائمة على زعم انه كان بها بالفعل اتحاد قومى ، وأن نظام الحزب يجب أن يعكس هذا الاتحاد ، الا أن نشوء الحزب الافريقى الشيرازى مع حزب اتحاد تنجانيقا الافريقى القومى سنة ١٩٧٧ قد استند الى حد ما على الحججة القائلة بأن حزبي جمهورية تنزانيا المتحدة كانا فى حاجة الى اجماع قومى ، وأن هبكل الحزب الموحده هو السبيل الوحيد • اليه •

ولقد هامت أوغندا فى ظل حكم ميلتون أوبوتى ببدء النولة ذات الحزب الواحد طوال سنة ١٩٧٠ ، تلك السنة الحاسمة • ومرة أخرى ، نجد أن الاسباب كانت أقرب الى تلك الاسباب التى ألهمت نكروما (بأن البلاد كان محتاجا الى وجود اتحاد قومى) منها الى تلك الاسباب التى ألهمت جوليوس نيريرى فى مسنهل العقد السابع من هذا القرن (وكان الاتحاد القومى من قبيل أن الحزب الممارض لم يستطع الازدهار) • والواقع أن أوغندا كانت فى حالة انقسام أكثر عمقا مما كانت عليه حالة غانا فى عهد نكروما • كما أن الانشقاق العرقى فى أوغندا كان أعمق منه فى غانا ، وكان الميل إلى أعمال العنف بين الجماعات العرقية أقوى • وقد شعر ميلتون أوبوتى ، وبطريقة واعية أن أوغندا كانت فى حاجة الى هندسة سياسية وانتخابية دقيقة تساعدها على خلق نظام سياسى قابل للتطبيق • ولم تكن فكرة النولة القائمة على الحزب الواحد من قبيل الاستراتيجية للهندسة السياسية • وعلى أية حال ، فقد انصب الاهتمام الأكبر على فكرة أوبوتى فى أن يرشح كل عضو فى البرلمان نفسه فى أربع دوائر انتخابية مختلفة - أى دائرة فى شمال أوغندا ، ودائرة فى جنوبها ، ودائرة فى شرقها ، ودائرة فى غربها • وقد صور هذا التصميم موقفا يكون فيه المرشح محتاجا الى أن يحظى بالولاء من أربع مناطق عرقية مختلفة فى أوغندا • وقد تجبر هذه المسئولية العرقية المتعددة فى الحياة البرلمانية المرشحين على أن يخلقوا مواقف ، وأن يضعوا

برامج تسعى الى استيعاب وتوحيد الجماعات العرقية المختلفة أكثر مما تعمل على انقسام هذه الجماعات . كما أنه في الفترة الواقعة بين اجراء الانتخابات كل خمس سنوات ، ربما يحتاج عضو البرلمان الى أن يتعهد بالرعاية أربع دوائر انتخابية شاسعة مختلفة ، وإلى أن يمنح القيادة مناظر قومية بالنسبة للقضايا العامة بدرجة أكثر مما يدافع عن المصالح القطاعية والبطاقية الضيقة نطاقا .

وبينما تصور جوليوس نيريري ، في ظل نظامه القائم على الحزب الواحد ، ثلاثة أو أربعة مرشحين في كل دائرة انتخابية ، تصور ميلتون أوبوتي دوائر انتخابية عديدة لكل برلمان منتخب . وسمح أوبوتي في الانتخابات نفسها ، بالمنافسة بين المرشحين في تلك الدوائر الانتخابية المتعددة .

وعلى المستوى المحلي في أوغندا ، نجد المقترحات الخاصة بالدوائر الانتخابية المتعددة قد عرفت باسم الوثيقة رقم (٥) ، التي كانت النشرة الخامسة للإصلاح الأيديولوجي الذي أدخله ميلتون أوبوتي في أثناء « تحركه نحو اليسار » منذ سنة ١٩٦٩ فصاعداً . ولكن قبل التمكن من تنفيذ هذه الأفكار المستحدثة ، تدخل عيدي أمين داراً ، حيث أطبق بأول حكومة لميلتون أوبوتي في الخامس والعشرين من يناير سنة ١٩٧١ . وتمطلت محاولة تحظى الانشقاق العرقي من خلال الإصلاح السياسي . ولقد استمرت سنوات حكم عيدي أمين ، عن تعميق العداءات العرقية في أوغندا ، الى جانب الكراهية المشتركة لنظام حكمه .

ولقد رأى زعماء مثل نكروما ، وأوبوتي أن الانشقاق العرقي هو أحد المبررات الجوهرية لتجريب الدولة القائمة على الحزب الواحد ، فماداً عن الانشقاق الطبقي في القارة الأفريقية ؟ وكيف ترتبط هذه القضية بالمرغوبة في دولة الحزب الواحد وقابليتها للتطبيق ؟ تلك هي القضايا التي لا بد لنا من الحديث عنها بعد .

الصراع الطبقي ، والحزب الواحد :

في البلاد الاشتراكية ، ينظر الى الحزب الماركسي الحاكم على أنه السلاح الفاصل في الصراع الطبقي . ويقوم تصميم هذا الحزب على أنه يساعد في تحقيق تضامن البوليتاري . وديكتاتوريته ، والتي تمهد هي الأخرى ، في شكلها النهائي ، الطريق للجميع الطبقي . بغض النظر عن زعم الأحزاب الشيوعية للبلدان الاشتراكية بأن مجتمعاتها ليست مجتمعات طبقية ، وإن كان طبيعياً أنها لا بد أن تحذر من قضايا التمييز الطبقي ، فننظر الى نفسها أيديولوجياً على أنها أحزاب للطبقة العاملة .

وعلى العكس من ذلك ، زعم جوليوس نيريري ، في العقد السابع من هذا القرن ، أن افريقية كانت في حاجة الى نظام الحزب الواحد ، لأنها افتقرت الى الانشقاق الطبقي الأميل . وقد نظر نيريري الى القاعدة الطبقية للأحزاب السياسية الغربية ، واستنتج

إن هذه المؤسسات الطبقة ليس لها مرادف حقيقى داخل القارة الافريقية - وزعم نيريرى :

« ان الأحزاب السياسية الأوروبية والأمريكية خرجت الى حيز الوجود نتيجة للانقسامات الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، فآخذ الحزب الثانى فى تكوين نفسه ليشتمل احتكار بعض الأرستقراطيين والجماعات الرأسمالية للسلطة السياسية » .

وكان التأكيد هنا على أن قيام حزبي المحافظين والعمال فى المملكة المتحدة ، وحزبي الجمهوريين والديمقراطيين فى الولايات المتحدة ، وأن تعتمد الأحزاب السياسية فى بلاد مثل فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الغربية ، ليس الا انعكاسا للعداوات الطبقية داخل العالم الغربى .

بل ، وذهب نيريرى الى ما هو أبعد من ذلك - أنه ما دامت النزعة الليبرالية لتعدد الأحزاب قد نشأت فى العالم الغربى من التمييز الطبقي ، وفعلت هذا الشيء الاشتراكية الأوروبية نفسها - وأشار نيريرى الى تجربة أوروبا للثورة الزراعية ، ثم للثورة الصناعية - وتماهى فى زعمه قائلا :

« ان الثورة الأولى (الزراعية) قد خلقت الطبقات الوحيدة المألقة للأرض ، وغير المألقة لها فى المجتمع ، والثورة الثانية (الصناعية) قد خلقت الرأسمالية الحديثة والبروليتاريا الصناعية . وأن هاتين الثورتين قد غرستا بذور الصراع داخل المجتمع ، وأن الاشتراكية الأوروبية لم تولد من ذلك الصراع فحسب ، بل أن رسل هذه الاشتراكية وحواريهم قد قدسوا الصراع نفسه ، وجعلوه فلسفة » .

ولكنه فى غياب مثل هذا الاستقطاب الطبقي فى افريقية ، كان على المؤسسات السياسية أن تأخذ أشكالا أخرى . . .

فما هو الدليل القوى . قومه نيريرى فى القضية القائلة بأن افريقية التقليدية لم يكن فيها صراع طبقي ؟ لقد استخفم نيريرى دليلا لغويا غريباً - فكلمة « طبقة » لم توجد فى أى لغة وطنية من لغات افريقية حتى يكون قد عرف أى شيء عنها - ورأى نيريرى أن هذا الدليل اللغوى دليل له أهميته ، لأن اللغة تصف أفكار أولئك الذين يتكلمون بها ، وأن فكرة « الطبقة » أو « الطائفة » لم يكن لها وجود فى المجتمع الافريقى .

وقد اعتقد نيريرى أيضا أن النزعة الجمعية الافريقية التقليدية كانت صورة من صور الاشتراكية ، ولذلك ، فقد ساعدت على الاعتدال ، اذا لم يكن على المنع الفعل لنشوب الصراع الطبقي . وعلى حد قوله :

« نحن فى افريقية ، لسنا فى حاجة الى التحول الى الاشتراكية بدرجة أكثر

مما علمته لنا الديمقراطية . فكلاهما له جنود عميقة في ماضينا - أى في الحياة التقليدية التي نحن نتاجها » .

ولكن عدم وجود كلمة « طبقة » في اللغات الوطنية الإفريقية كان دليلا على أن تطبيقات لم تكن قائمة من الناحية التقليدية . وعندئذ ، ألم يكن لعدم وجود كلمة « اشتراكية » في معظم اللغات الوطنية الإفريقية أيضا المضمون نفسه ، وأن الظاهرة نفسها لم يكن لها وجود ؟ وفي تلك المرحلة ، ربما لم يكن نيريري قد قام بتفسير تام لمضامين الدليل اللغوي المتناقضة بالنسبة لتضميته التوأم : القضية القائلة بأن الاشتراكية متصلة في إفريقية . وقضية أن الصراع الطبقي ليس كذلك . ولكن زعماء أفارقة آخرين ، مثل المرحوم توم موبويا - حاكم كينيا - قد أصر في وقت تقدم على أن الاشتراكية قد وجدت ذات يوم في إفريقية رغم عدم وجود اسمها . ففى رد له على رسالة لأحد النقاد بالمجلة المعروفة باسم East African journal انهم موبويا هذا الناقد بأنه يشوش كلمة الاشتراكية وحقيقتها واستعمالها ، وأكد ذلك بقوله :

« اننى لم أقل انه يجب علينا أن نفوض في الماضي بحثنا عن الاشتراكية ، لأنها تقليد مستمر بين شعبنا . فهل يظن كاتب الرسالة أنه كان يجب على الاشتراكية أن تأخذ اسما قبل أن تصبح حقيقة ؟ انها اتجاه من اتجاهات الفعل نحو الشعب الذى مارسها في مجتمعاتنا ، ولم تكن فى حاجة الى أن تقنن فى نظرية حتى تخرج للوجود » .

وفى تقويم صلاحية الدليل اللغوي ، نجد أن موبويا كان مقبولا ظاهريا أكثر من نيريري ، لأن عدم وجود اسم لظاهرة ما لا يبرهن بالضرورة على عدم وجود الظاهرة نفسها .

ولكن ما أضافه جوليوس نيريري ، يتمثل فى إعادة تعريف الكلمة السواحيلية Ujamaa لكى تعنى فى النهاية مدرسة ووحدة للاشتراكية . وثمة مناسبات فى أيامنا هذه ، حين تستخدم هذه الكلمة فى شرقى إفريقية على أنها مرادف باللغة السواحيلية لكلمة « اشتراكية » . وأنه لمن السخري بالتاريخ الايديولوجى لشرقى إفريقية ، أن نجد أن المعنى الاصلى لكلمة Ujamaa قد عني به التضامن العرقى ، أو تضامن ذوى القربى ، أكثر مما عني به العضوية الاشتراكية . ولكنه بالنسبة لقوة التصور اللغوي عند جوليوس نيريري ، نجد أن كلمة Ujamaa ربما قد كانت وببسر مرادفا لمباراة « النزعة القبلية » فى إفريقية ، أكثر مما قد عنت اسم مدرسة خاصة لفكر اشتراكي على أقل تقدير .

وبغض النظر عما اذا كانت إفريقية التقليدية اشتراكية أو بلا طبقات ، فماذا نستطيع أن نقوله عن إفريقية المعاصرة ، بعد الفترة الاستعمارية بالنسبة للطبقات والايديولوجية ؟ .

الاشتراكية : مناخ طيب ، وتربة سيئة :

على وجه العموم ، ينبغي علينا القول بأن المناخ الفكرى للاشتراكية فى افريقيه مناخ طيب تماما ، ولكن التربة السوسبيولوجية والمادية ليست تربة خصبة بما فيه الكفاية للاشتراكية . وسسوف نستكشف بعد هاتين القضيتين التوأم بمزيد من الاستفاضة ، مع ربطهما بالنظم الحزبية .

وان كان المناخ الفكرى للاشتراكية فى افريقية مناخا طيبا ، فان ذلك يفرى الى حد ما الى عمليات الاستثمارية التاريخية الأساسية ، والى عمليات عدم الاستثمارية - ولسبب واحد ، نجد أن كثيرا من الأفارقة من ناحية المفهوم قد ربطوا بين الرأسمالية والاستعمار . والواقع ، أنه من الممكن أن توجد الاشتراكية مصحوبة بالامبريالية - ولا نجد كلمات فى لغة من اللغات نوصف هذه الحالة سوى كلمات اللغة الصينية . ومن الممكن أيضا ، أن يكون بلدا ما بلدا رأسماليا دون أن يكون بلدا امبرياليا ، ولربما تعد كل من سويسرا والسويد ، بشئ من التوضيح الجيد ، بلدين رأسمالين غير استعماريين .

والحقيقة ، أننا نجد فى تجربة افريقية التاريخية ، أن الرأسمالية الحديثة قد جاءت مع الامبريالية على طول الخط . والعدو للامبريالية ليس الا القومية ، والعدو للرأسمالية ليس الا الاشتراكية . واذا كان ثمة تحالف حقا بين الرأسمالية والامبريالية ، فلم لا يكون ثمة تحالف بين القومية الافريقية والاشتراكية ؟ ولقد وجد أن مثل هذا الانبؤج للتقارب الفكرى الايديولوجى أمر جذاب فى كثير من أجزاء افريقية .

وثمة سبب ثان ، اسهم فى ايجاد المناخ الفكرى اللام للام للاشتراكية فى افريقية . ويتعلق بالتراكم الكلى لعمليات احباط الجهود التى تبذل لتنمية افريقية من خلال الأنماط الغربية للنمو الاقتصادى . ويبحث كثير من الأفارقة عن استراتيجيات بديلة نلتحسن الاجتماعى والاقتصادى بدافع من الاحساس المجرد بالقنوط من أوجه القصور فى عقود السنين الأولى للاستقلال . والحقيقة أن التجارب الاشتراكية فى افريقية فى فترة ما بعد الاستعمار لم يسفر عنها حتى الآن أى تحسن بالنسبة لعامة الجمهور أعظم مما أسفرت عنه تجارب أخرى . بل على العكس ، نجد أن التكاليف الاجتماعية للاشتراكية فى افريقية قد كانت أكثر ارتفاعا الى حد ما فى بعض الأحيان . ومما هو قابل للجدل أنه فى الوقت الذى كانت فيه تجارب رأسمالية بسيطة ناجحة نجاحا نسبيا فى بلاد مثل كينيا ، ومالاوى ، ومساحل العاج . الا أن افريقية لم تنتج بعد تجربة اشتراكية ناجحة نسبيا من أجل تحقيق تحسين لافت للنظر فى الأحوال المادية التى تعيش الجماهير فى نطاقها . وعلى أية حال ، فانه على الرغم من هذه المتناقضات نجد كثيرا من الأفارقة غير مخاوئى اللب بالعقدين الأولين للاستقلال لدرجة أنهم لم يكثرثوا بتجريب المناهج الاشتراكية فى عملية التحول الاجتماعى .

والعامل الثالث الذى حمل كثيرا من الأفارقة على محاباة الاشتراكية هو الفساد الذى تفشى بين الحكام الذين تولوا أمور القارة بعد الاستعمار مباشرة . ومرة أخرى . نجد أن الفساد ليس صفة مميزة ، بحال من الأحوال ، للرأسمالية ، حيث أن كثيرا من أولئك الذين سافروا الى بلاد اشتراكية سوف يقررون ذلك . ولكن ليس ثمة شك ، في أن الابقاء على النظام الاشتراكي يمكن أن يكون في بعض الأوقات أصعب من ظل التقسيمات الاقتصادية القائمة على مبدأ « دعه يعمل » منه في ظل النظام القائم على التخطيط المتمركز والرقابة . وعند الموازنة ، نجد أنه مما يقبل الجدل حقا أن الخلق الاشتراكي ، وبالتحديد تقريبا ، يتعارض مع الابتزاز والرشوة عن طيب خاطر ، بل ومع الربح نفسه . بدرجة أكثر من النزعة الفردية للملك .

والعامل الرابع الذى أسهم في المناخ الفكرى الملائم في افريقية هو المعتقد الشائع بأن الثقافة الافريقية التقليدية كانت قائمة على النزعة الجمعية أساسا ، ولذلك تعد ثقافة اشتراكية . ولقد أشرنا بالفعل الى دعاوى زعماء مثل نيريري ، وموبويا بأن فضيلة المشاركة في افريقية التقليدية ، وروح تحبب المسئولية من جانب الشباب والشيوخ والعجزة ، وحتمية الرفاهية الجمعية كانت في جوهرها قائمة على التوزيع الذى يقترب من الاشتراكية .

وبسبب هذا المناخ الفكرى الملائم على نطاق واسع ، نجد معظم الحكومات الافريقية قد قامت بعد الاستقلال مباشرة بنوع من خدمة الاشتراكية بالقول لا بالعمل . لدرجة أن نظاما مثل نظام جوموكينياتا ، ونظام ليوبولد سنغور قد عملت على اختيارها في السنوات الأولى للاستقلال نوعا من البلاغة الكلامية الاشتراكية الى حد ما .

وكانت النظم التي خططت لتتبع طريقها الى دولة الحزب الواحد « تحسن » بوجه خاص بالرمز الاشتراكي . وقبل أى شيء ، ربما تستطيع الميول المتمركزة المفترضة للاشتراكية أن تبرر احتكار الحزب الواحد للسلطة . كما بليت توقعات المستقبل للاشتراكية في العقد الأول لاستقلال افريقية وكأنها توقعات ملائمة .

فماذا وقع من خطأ إذن ؟ وهذا هو ما أدى الى جذب التربة السوسولوجية على الرغم من المناخ الفكرى الملائم . ومن العوامل السوسولوجية العنيدة هي الأولوية من ناحية السلالة في افريقية وقد علا هذا العامل على التمييز الطبقي . فمعظم الافارقة أعضاء في جماعتهم العرقية أولا ، وأعضاء في طبقة اجتماعية بعينها ثانيا . وحيثما يكون الأبناء أشبه بأبائهم في طبقة دنيا ، نجد المزارعين الأجراء من قبائل ايبو Ibo تكاد تتطابق مع قبائل ايبو البرحوازية أكثر مما تتطابق مع أقربائها من المزارعين الأجراء من قبائل يوروبالاند . وقد حاول جاراموجي اوجنجا أودينجا في كينيا أن يشكل حزبا اشتراكيا راديكاليا . ولكنه سرعان ما اكتشف أن أنصاره كانوا في معظمهم وبلا استثناء من قبائل Luo كما استعان الشيخ أوبا فيمى أولووه في نيجيريا بالبلاغة الكلامية الاشتراكية من أجل استعادة الحكم المدني في نيجيريا سنة

١٩٧٩ • واكتشف توا أنه كان بطلا ليس للطبقة العاملة في نيجيريا من حيث هي كل بل لجميع طبقات قبائل يوروبالاند • وعند الموازنة ، يمكن أن ينار الجدل بطريقة مشروعة حول أنه كلما كانت هناك مواجهه ومنافسة يحته بين القوى القائمة على السلالة العرقية تحقق لها النصر في افريقية بشكل ثابت تقريبا • وهذا هو أحد العوامل الأولية وراء جذب التربة السوسولوجية لايدولوجية مثل الاشتراكية •

وثمة عامل ذو علاقة بهذا الأمر هو قوة طبقة الاعيان في افريقية ، من حيث انها ضد الطبقات الاجتماعية التي من هذا القبيل • وطبقة الصفوة الجديدة يوجه خاص ، قد نشأت من رحم تمثل الثقافة الامبريالية الغربية • ولم يكن امتلاك الثروة بالضرورة هو الذي فتح الأبواب للتأثير والسلطة • بل كان اكتساب التعليم الغربي والمبارات الفظية بصفة مدنية • وكما أشرت في مجموعة مقالات أخرى ، نجد أن المؤسسة السياسية الأولية بافريقية قد تكونت بعد الاستعمار وبشكل غير متناسب من جوهر مستغرب وشبه مستغرب • وقد ضمت هذه الهجرة نجوما مستغربة لأسماء مثل نكروما ، نيريري ، سنفور ، كاوندرا ؛ أوبوتي ؛ هوفويت – بيبوي ؛ باندا ؛ موجاب ، نكوهو ، ماشيل ، ونيتو وغيرهم •

وقد خلق هذا نوعا من التكافؤ السوسولوجي الأساسي للمضدين في المشهد الافريقي • فمن ناحية ، بدا أن أعظم أولئك المعارضين للامبريالية بلانقا ، وأعظم أولئك الذين كادوا يربطونها بالراسمالية ، كانوا وبكل دقة ، هم طبقة الصفوة التي أوجدتها الامبريالية الثقافية للغرب في افريقية • وحتى حين أصبحت هذه العناصر من العناصر الثورية بحق ، كان ثمة تناقض أساسي • وقبل كل شيء ، فقد توقع كارل ماركس أن تكون أعظم طبقة ثورية هي أقل الطبقات امتيازاً في أعظم المجتمعات تقدما • وقد تكون هذه الطبقة هي طبقة البروليتاريا في المجتمع الصناعي الغربي •

ولكن حين ينظر المرء الى الزعماء الثوريين في أنجولا ، وفي جمهورية تنزانيا المتحدة ، وفي غينيا ، ويفحص أوراق الاعتماد الغربية لهؤلاء الزعماء ، فلربما مال الى أن يستنتج أن أعظم الطبقات الثورية في تلك المجتمعات كانت أعظمها امتيازاً • وبعبارة أخرى ، نجد أن الراديكاليين المستغربين في العالم الثالث كانوا يلاحقون تقريبا حلم التحول الاشتراكي • ولذلك ، ليست أقل الطبقات الاجتماعية امتيازاً في أعظم المجتمعات تقدما (البروليتاريا في الغرب) ، ولكنها أعظم الطبقات الاجتماعية امتيازاً في المجتمعات الأقل تقدما (البرجوازية المستغربة في بلدان العالم الثالث) هي المحرك الحقيقي للثورة في الربع الأخير من القرن العشرين •

حقا ، انها استحالة لغوية ، بالنسبة لأحد من الأفارقة ، أن يكون ماركسيا محنكا دون أن يكون في الوقت نفسه مستغربا بما فيه الكفاية • ويرجع هذا الى حد ما ، الى أن عملية أن يصبح الافريقي ماركسيا محنكا تحتاج تعرضه الكبير للمؤلفات الماركسية الأولية والثانوية على حد سواء • ولا يتاح التوصل الى الحد الأدنى من

هذه المؤلفات في الوقت الحالي من خلال اللغات الوطنية الافريقية مثل : كى سواحيل .
والبوروبا أو الامهرية . ومن يرغب من الافارقة في قراءة المزيد من أعمال ماركس .
وانجلز ، ولينين . عليه أن يبدأ بما فيه الكفاية في معرفة الثقافة الادبية للغرب .

وحتى أن الافارقة الذين يذهبون الى الصين أو الى الاتحاد السوفيتي يكونون
في حاجة الى التشبع المسبق بالثقافة الغربية الأوروبية . كما أن المنح الدراسية للصين
والاتحاد السوفيتي لا تقدم عادة الى الريفيين البسطاء الذين لم يعرفوا المدارس
التشيرية وما أشبه . ولذلك . يمكن أن تمتد طبقة تكوين طبقة الصفوة بالتحدبد
جانبا من جوانب التربة السوسيولوجية غير الملائمة التي يجب أن تواجهها الاشتراكية
في الظروف الافريقية .

وثمة عامل ثالث بالنسبة لجلب التربة السوسيولوجية هذا ، ويتعلق بالقدرات
التنظيمية لافريقية في المرحلة التاريخية الحالية . ويذهب كثيرون وبشكل متسرع .
الى أن تاريخا ما للنزعة الجمعية في المناخ التقليدي يعد اعدادا له علاقة بالجهود الجمعية
المنظمة في مناخ عصرى . ولسوء الحظ ، نجد جزءا كبيرا من الشاهد يشير الى اتجاه
آخر . فالعمل الجمعي القائم على العادة والتقليد ، وعلى أواصر القرابة ، يدع افريقية
غير مستعدة لهذا النوع من النزعة الجمعية المنظمة التي تقوم على الأمر أكثر مما تقوم
على العرف ، وعلى الكفاية أكثر مما تقوم على التقمص العاطفي ، وعلى العقلانية أكثر
مما تقوم على الطقوس . وإذا ما كانت الاشتراكية تتطلب هيكلا عقلانيا كفؤا للحكم .
لا يقوم على العرف ، والتقمص العاطفي العرقي ، أو على الطقوس ، فإن المرحلة الحالية
للتغيير الاجتماعي في التجربة الافريقية ما زالت ماحلة بالنسبة للتحول الاشتراكي .

والجانب الرابع لجلب التربة السوسيولوجية بافريقية قد تعود بنا الى قضايا
الاستمرارية التاريخية . ولقد تكاملت بالفعل معظم النظم الاقتصادية الافريقية تكاملا
عميقا في اقتصاد عالمي يسيطر الغرب عليه . كما أن البلاد الافريقية التي تحولت
داخليا الى بلاد اشتراكية ما زالت تجد نفسها متكاملة مع النظام الرأسمالي العالمي .
وتشتق قواعد ذلك النظام ، وبشكل مذهل ، من مبادئ تطورت في تاريخ الرأسمالية .
وفي التجارة الدولية ، تعمل الدول على زيادة عائدها الى أقصى حد ، وإلى الحصول
على الربح . وجميع قواعد العمل والتبادل التجاري على المستوى الدولي ، والنظام
المصرفي الذي يشكل أساس هذه التبادلات ، والعملات المستخدمة في أسواق المال
وفي مواجهة ميزان المدفوعات ، ليست الا من نتاج التجربة الرأسمالية . وسرعان ما
تكتشف بلاد مثل جمهورية فينتنام الاشتراكية ، وانجولا ، بل وحتى كوبا ، وبقدر
كاف أن أفضل أنواع الخلاص الاقتصادي لها هو أن تكتسب الشرعية الدولية على
المستويات الغربية . ولقد تخفق بعض هذه البلاد في اكتساب هذه الشرعية ، ولكن
طموحا الجزئي هو الذي يدفعها الى البدء في تلقي الهبات الغربية ، وإلى أن تحظى
بالتوصل البسيط الى الأسواق الغربية لتصرف بضائعها ، وإلى أسواق العملة الغربية
أيضا .

ويعنى كل هذا مرة أخرى ، أن بلاد العالم الثالث يمكنها فى الوقت نفسه أن تجعل ترتيباتها الداخلية القومية ترتيبات إنسراكية ، وأن تظل متكاملة وبشكل عميق فى نظام رأسمالى دولي . ولقد تار الجدل أيضا حول : أن بلدا مثل جمهورية تنزانيا المتحدة تعتمد اليوم على النظام الرأسمالى العالمى أكثر من ذى قبل . وقد استهلكت تجربتها الاشتراكية الجديدة فى ظل اعلان « أروشا » سنة ١٩٦٧ .

وهذه هى العوامل التى تكشف من ناحية أن افريقية مستعدة للاشتراكية فكريا ، وتحذرننا من ناحية أخرى ، من أن الأحوال للمادية للتجريب الاشتراكي الأصليل فى افريقية ليس فى مقدورنا بعد ، فالمناح الفكرى مناخ واعد ، والتربة السوسولوجية تربة منفردة .

كيف ترتبط صورة هذه العوامل بقضية الأحزاب السياسية فى افريقية . وبمصاصات دولة الحزب الواحد ؟

تعبئة الجماهير ، ومنافسة طبقة الصفوة :

من المقدمات المنطقية الكبرى لهذا التحليل هى أن الحزب السياسى لا يمكنه ان يزدهر الا فى ظل طرف من طرفين اجتماعيين بديلين - طرف تكون تعبئة الجماهير فيه ملائمة أو ظرف تكون منافسة طبقة الصفوة فيه سلسلة القياد . وحينئذ يثار التساؤل حول ما اذا كانت الظروف فى معظم البلاد الافريقية ملائمة سواء بالنسبة لما يبذل من جهود لتعبئة الجماهير أو لاحتواء منافسة طبقة الصفوة وإدارتها بنجاح تام .

والدول القائمة على الحزب الواحد فى افريقية تعد فى أدنى حالات جزرها بتلك المجتمعات التى حاولت أن تخمد منافسة طبقة الصفوة دون أن تحل محلها تعبئة الجماهير . ومن أغرب الأمور ، أن بلدين من هذه البلاد يعدان من أعظم الحالات الناجحة للتنمية الرأسمالية فى افريقية . وهما كينيا وساحل العاج . وقد حقق كل منهما ، فى العقد الثامن من هذا القرن على أقل تقدير ، مستويات مؤثرة من النمو الاقتصادى . والأمر الذى لم نذكره هو أن كلا منهما قد قاسى أيضا وبدرجة كبيرة من التحلل السياسى : وأصبحت المؤسسات الحزبية فيها بهزال مهيت .

وحكومتا هذين البلدين ذاتا حساسية بالغة إزاء ما يقال من أن أحزابهما السياسية أحزاب محتنة . والواقع ، أن حزب الاتحاد القومى الافريقى لكينيا «Kanu» كان فى أوج قوته حين واجهته المنافسة من حزب آخر . فقد واجه ، باختصار ، منافسة من هذا القبيل فى البدايات الأولى للاستقلال حين وفر حزب الاتحاد الافريقى الديمقراطى لكينيا القوة المضادة من المجتمعات المحلية للأقلية العرقية الساعية إلى حماية أنفسها مما قد افترض أنه تحالف بين قبيلتى كيكويولاند ، ولولاند . وحينئذ ، أى حين افتتح جاراموجى أوجنجا أوينجا حزبه المسمى اتحاد شعب كينيا Kamu استجاب هذا الحزب لفترة وجيزة استجابة اتسمت بالحماسة الشديدة وبالعدوانية .

ولكن فى سنة ١٩٦٩ ، بعد أن قضى هذا الحزب على كل الأحزاب المنافسة له بدأ هر نفسه يمر بتجربة مطردة لتوقف النمو والضمور . وقد أسفرت عملية تخفيف منافسة طبقة الصفوة بالاكراه والتهديد ، والقضاء على الأحزاب الأخرى ، عن اضعاف قوة الحزب الحاكم . وظل الامر هكذا منذ توقف حزب الاتحاد القومى لكينيا Kenu عن محاولة تعبئة الجماهير كبديل دينامى لمنافسة الأحزاب المتعددة لطبقة الصفوة .

وعبر حدود جمهورية تنزانيا المتحدة . نجد من ناحية أخرى ، أن اضعاف منافسة طبقة الصفوة من خلال كل من نظام الحزب الواحد ، وقانون الزعامة الصارم الذى تضمنه اعلان آروشا ، قد عوضه الى حد ما تنظيم يقوم على ميثاق للخلق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للجماهير بصفة عامة . وظل حزب الاتحاد القومى الأفرىقى لتنجانيقا «Tamu» حزبا نشيطا نسبيا . وله أهميته على الرغم من أن كثيرا من أهدافه وأوجه طموحه لم تتحقق قط . وصارت جمهورية تنزانيا المتحدة فقيرة من الناحية المادية تقريبا بالنسبة لثراء نزعتهما المثالية . وقد عدها البعض اشتراكية انقلبت الى مرارة . مثل الكلمة الأفرىقية Ujamaa بغير المقطع ujā (التى تعنى اشتراكية بلا شريد) ومرة أخرى ؛ كان أعظم الاختلاف أهمية هو أن جمهورية تنزانيا المتحدة أثناء ما كانت تضعف منافسة طبقة الصفوة . حاولت مع ذلك ، أن تستوعبها بتعبئة حقيقية للجماهير . وحاولت كينيا أن تضعف منافسة طبقة الصفوة دون أن يحل محلها أى دعوى لتعبئة الجماهير .

ولكن كينيا بطبيعة الحال ، قد شجعت منافسة طبقة الصفوة على المستوى الاقتصادى . حتى ولو لم تكن قد حاولت قد شجعتها فى العملية السياسية . وقد أسفرت منافسة طبقة الصفوة على المستوى الاقتصادى فى كينيا عن نمو اقتصادى نسبى ، بينما أسفر احتكار طبقة الصفوة للسلطة عن تحلل سياسى نسبى . وعلى عكس ذلك ، نجد أن محاولة تنزانيا لحثق منافسة طبقة الصفوة فى الاقتصاد ، ربما تكون قد أسهمت فى التحلل الاقتصادى النسبى ، بينما المحاولة لتعبئة الجماهير فى الأمور السياسية قد ولدت على أقل تقدير قوة سياسية قائمة على المؤسسات .

ولكن يجب أن نضع فى أذهاننا ، أنه من الناحية السوسيوولوجية ، نجد أن منافسة طبقة الصفوة لم تكن فى حاجة الى أن تتولد . وأنها حين عوقبت عن عمد ، فإنها تجرى بأى صورة من الصور . فمناصفة طبقة الصفوة فى أفرىقية وفى أماكن أخرى ليست الا ميلا اجتماعيا طبيعيا لا يمكن أن يتوقف الا اذا اتخذ شخص ما خطوات متعمدة لحثق هذا الميل .

وعلى عكس ذلك ، فإن تعبئة الجماهير ليست ظاهرة طبيعية . فهى لا تتطور من المجرى الطبيعى للأحداث . ولا بد أن يقوم شخص ما بإحداثها وبإثارة الجماهير برموز ملائمة للتضامن ، وبالإيحاء لها بالرموز السلمية لعواطفها ، وأن يضعها فى التقرنات التى تؤدى بها الى المسارات المناسبة لبذل الجهد . وتحتاج تعبئة الجماهير

الى زعامة قوية . وتزدهر منافسة طبقة الصفوة على أفضل وجه في الأحوال التي تكون الزعامة ضعيفة . ولقد وجدت افريقية أنه أيسر علينا أن تعاني من متناقضات منافسة طبقة الصفوة من أن نقوم بتعبئة الجماهير .

وتمة كلمة لا يد أن يقال أيضا عن الدول الماركسية القائمة على الحزب الواحد في افريقية . وأطول الدول الماركسية الباقية عمرا هي غينيا (كوناكري) في ظل حكم سيكوتوري وكان من المفترض أن حزبه المسمى PDG حزبا ماركسيا - لينينيا ، يقوم على المركزية الديمقراطية . وقد عاش هذا الحزب لحظات مجيدة لتعبئة الجماهير تعود بنا الى الأيام التي نجح فيها بالنسبة لالهام جمهور الناخبين الغيني بأن يدلي بأصواته من أجل الحصول على الحرية من فرنسا في استفتاء ديبول سنة ١٩٥٨ . ولكن سيكوتوري ودولتسه ذات الحزب الواحد لم يكونا بمثابة المفنطيس لتعبئة الجماهير على الدوام ، بل كانا أيضا بمثابة ميكانيزم للتفتيت حيث هرب مئات الآلاف من الغينيين من غينيا ، فأوجدا ديسبورة (١) غينية كثيفة في غربي افريقية وفي فرنسا . وقد قدر أن واحدا من كل خمسة أشخاص من الغينيين هرب من غينيا في العقدين الأخيرين من السنين . ولذلك نجد أن الرقم القياسي للتعبئة داخل غينيا كان يجب أن يتوازن مع الرقم القياسي للخروج المكثف منها .

ومع ذلك ، ثمة علامات على تحسين ما في غينيا في السنوات القليلة الأخيرة . وهناك شيء من التحرر الآخذ في شق طريقه اليها . ولربما تساعد الثروة المعدنية الجديدة دولة غينيا في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وفي توقف التحلل السياسي في الوقت نفسه .

كما أن حزب Frelimo في موزمبيق ، وهو بطبيعة الحال ، حزب ماركسي - لينيني حاكم هو الآخر . ولكنه لا يشبه حزب Frelimo الذي تولد من حركة التحرر المسلحة المناهضة للحكم البرتغالي . وكانت التعبئة في وقت ما عسكرية وسياسية أيضا . ومن الناحية التنظيمية لا بد أن هذه الحركة قد اكتسبت مميزات كبيرة على الأحزاب السياسية المعتادة في افريقية . وقد ساعدت المحاولة المؤيدة ظاهريا لتعبئة جموع المزارعين الأجراء كجزء من الحرب ضد البرتغاليين ، وتنظيم روح التحول المقصود في المناطق الريفية المحررة على تعميق تجربة التنظيم الجمعي الأصيل ، وعلى الالتزام . ولا يمكن أن نبخس قدر ما أجزءه حزب Frelimo .

وعلى أية حال ، لم يكتسب التنظيم في أثناء الانسحاب البرتغالي القوة الادارية الكافية ، أو الكفاءة الاقتصادية الكبيرة . كما ترك رحيل المستوطنين البرتغاليين وأتباعهم فراغا ملبوسا في النظم القومية الأساسية العريضة . ويبقى أن نرى ما اذا كانت جهود حزب Frelimo ستكفل بالنجاح في وقف كل من التحلل السياسي والاقتصادي

(١) أي مثل اليهود المشتتين في أنحاء العالم بعد الأسر البابلي .

في المجتمع أم لا . ويجب أن تكون تجربة هذا الحزب في تعبئة الجماهير ضد البرتغاليين مصدر قوة في الصراع الجديد لإعادة البناء وإعادة الشباب .

وثمة دولة ماركسية أقل اقناعا تقوم على الحزب الواحد . هي دولة أنجولا . ويعزى هذا إلى حد ما إلى الحركة الشعبية لتحرير أنجولا Mpla بغض النظر عن ادعاء القدرة على تعبئة جماهير المجتمع من حيث هي كل ، لأنها ما زالت تكافح لتؤكد سيطرتها التامة على أجزاء كبيرة من أنجولا . وبغض النظر أيضا عن تحقيق المشاركة الجماهيرية ، نجد أن الحزب الحاكم يحاول التغلب على حركات التمرد والانسحاب المنتشرة . وتوجد مشكلة أمن خطيرة داخل أنجولا .

وقد تسبب هذا في زيادة حدة السياسات العدوانية لجنوب افريقية ضد أنجولا إلى حد كبير . ولقد قام الأفارقة الجنوبيون ، وعلى فترات ، بغارات عسكرية شديدة على أنجولا ، لا من أجل تدمير منظمة شعوب جنوب غربي افريقية Swapo فحسب ، بل من أجل نسف محاولة لاوندا لتهديد سائر أنجولا ، وتحقيق السيطرة عليها . وقد عمل الاتحاد القومي لاستقلال أنجولا الكامل Unita بقيادة جوناثان سافيمبي على مساندة التمرد المستمر ضد الحكومة المركزية في أنجولا ، وأكمل مع هذا الاتحاد السيطرة على مناطق جغرافية كبيرة من أنجولا .

ولكن ليس ذلك في حد ذاته صورة من صور من منافسة طبقة الصفوة في أنجولا ؟ وإذا كانت الأحزاب السياسية في افريقية قد أصبحت قوية في ظل ظروف النعثة الجماهيرية أو منافسة طبقة الصفوة . وإذا كانت تعبئة الجماهير أمرا غير قابل للتطبيق العمل بأنجولا في الوقت الحاضر ، ألا تعد المنافسة بين حزب الاتحاد القومي لاستقلال أنجولا الكامل Unita وبين حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا صورة للتنافس الجوهري بين طبقة الصفوة ؟

والإجابة . في واقع الأمر هي - بلى . ومع ذلك ، فإن هذه المنافسة بين طبقة الصفوة آخذة الشكل العسكري ، وليست مجرد منافسة بين الأحزاب السياسية . ونحن يمانى بله مثل أنجولا من الصراع المسلح بين حركتين ، فإن المنافسة تكون فد تجاوزت الحدود الحزبية . ويكون صوت الحرب قد علا فوق صوت الشئون السياسية الحزبية .

ويذهب بنا هذا الوضع إلى القضية الأكبر شأنا - أي قضية العلاقات المدنية العسكرية ، وكيف تؤثر هذه العلاقات في الأحزاب السياسية الافريقية . فإذا يسوقه لنا الدليل عن نقطة الالتقاء هذه بين العمليات السياسية والعسكرية في افريقية ؟

الانتخابات والرصاص والنظام الحزبي :

فى بساطة شديدة ، يمكن القول بالنسبة للعلاقات المتبادلة فى هذا الصدد ، وبغض النظر عن المسببات ، أن ثمة ظاهرة لافتة للنظر تتجلى فى سجل افريقية فى العقدين الأولين للاستقلال . وهى أن أقوى الحكومات المدنية احتمالا فى افريقية السوداء . كانت وبلا تناسب حكومات الدولة القائمة على الحزب الواحد . وأن الشواغخ من رجال الدولة المشتغلين بالسياسة الافريقية فى نهاية العقد الثامن كان منهم أسماء مثل جوليوس نيريرى بجمهورية تنزانيا المتحدة ، وهيو فويت بويونى بساحل العاج ، وكينيث كاوندان بزامبيا ، وهاستنجز باندا بمالاوى (وحتى سنة ١٩٧٨) جوموكينياتا بكينيا ، وضمت هذه الهجرة أعظم رجال الدولة الأفارقة المبرزين فى العقدين الأولين للاستقلال ، وكانوا رؤساء دول ذات حزب واحد . ومع ذلك ، كانت الأحزاب السياسية الحاكمة فى بلادهم أحزابا ضعيفة .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن كثيرا من مصائب الانقلابات العسكرية فى ذيلك القعدين الأولين كانت بسبب حكام البلاد التى كانت وقتئذ على نظام الأحزاب المتعددة . أو كانت لم تدمج بعد فى حزب واحد كبديل للتضامن . وكانت نيجيريا هى أول بلد -كلم بالانجليزية يقوم بانقلاب عسكرى ، وكانت فى واقع الأمر ، دولة تقوم على الأحزاب المتعددة فى سنة ١٩٦٦ . وقد أطيح بنكروما فى غانا أيضا فى السنة نفسها بحجة أن نظامه يقوم على حزب تضامنى واحد غير ملائم . وكان الولاء لأحزاب المعارضة السابقة فى غانا لا يزال قويا كل القوة .

وقد اعتقد ميلتون أوبوتى أنه قد أفلت هو نفسه من انقلاب عسكرى محكم فى سنة ١٩٦٦ ، فى الوقت الذى كانت فيه أوغندا ما زالت تتمتع بنظام مزدهر للأحزاب المتعددة . وحين أطاح به عيذى أمين فى سنة ١٩٧١ ، لم يكن لديه فسحة من الوقت بعد حتى يدمج هذه الأحزاب فى حزب واحد بديل فى أوغندا .

كما أن الانقلاب العسكرى الذى قام به عبود فى السودان سنة ١٩٦٤ . قد حدث هو الآخر على أساس أنه ضد نظام الأحزاب المتعددة القوى الواضح . وقد أعيد الحكم المدنى بعد ذلك فى السودان ، وازدهرت الأحزاب المتعددة مرة أخرى ، وأعقب ذلك المزيد من الانقلابات العسكرية .

والانقلاب المبكر فى الكونغو (زائر ، الآن) حدث أيضا على أنه ضد المنافسات الهائلة بين طبقة الصفوة وبين الجماعات العرقية فى الكونغو ، ثم عاد الحكم المدنى الى الكونغو ، ومر بمرحلة الزعامة سيئة السمعة - لوسيه تشومبى . ومرة أخرى ، نجد الكونغو فى انتظار القدر العسكرى ، ونظام الحكم الافريقى الذى يقوم على تعدد الأحزاب وعلى التنافس . وثمة أمثلة أخرى فى افريقية لنظم الأحزاب المتعددة المذعنة للتدخل العسكرى .

وبطبيعة الحال ، لم يقدر البقاء لجميع الدول الافريقية ذات الحزب الواحد ، وليس صدقا أن تقول ان الدول ذات الأحزاب المتعددة قد أذعنّت للانقلابات العسكرية . ولكننا نقول ان معظم الحكومات المدنية القوية الاحتمال فى افريقية حتى الآن . كانت بلا تناسب حكومات دول حزب واحد ، بينما كانت مصائب التدخل العسكرى فى افريقية وبلا تناسب أيضا فى دول ذات أحزاب متعددة .

والتساؤل الذى لا بد ان يثار هو بكل بساطة ، ائمة علاقة متبادلة عارضة بين هذه الأحداث فى العشرين سنة الأولى للاستقلال الافريقى . أم أن هناك رابطة عارضة أساسية لها أثرها فى هذه العمليات ؟

أظن ، أن الوقت لم يحن بعد ، حتى نستوثق من هذا فى هذه المرحلة . ومثال ذلك ، أنه من الممكن لنا أن نتصور أن قوة احتمال الحكم المدني فى بلاد مثل : جمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وكينيا ، ومالاوى . وساحل العاج ، كانت ترجع الى عوامل مثل شواىخ الشخصيات ، والمساندة الغربية ، والبيئات السوسولوجية فى تلك البلاد بخاصة ، أكثر مما ترجع الى نمط الحزب الواحد . ولربما كان لسحر هذه الشخصيات (الذى دفع الجماهير الى تقديسها) امثال جوموكينياتا ، وجوليوس نيريرى ، قد كان له صلة كبيرة من حيث أن جزءا من تفسير قوة الحكم المدني . بدرجة أكثر من تفسير قوة الحكم المدني وعزوها الى وجود حزب الاتحاد القومى الافريقى لكينيا ، أو وجود حزب الثورة التينزانى .

وبالمثل ، فربما كان للمساندة الفرنسية لحكم هوفويت بيونى فى ساحل العاج ، وللمساندة البريطانية لحكم جوموكينياتا ، ودانيال اراب موى ، صلة من ناحية توفير الأمن لهم كزعماء ، أكثر مما يتصل هذا بالهياكل التنظيمية لأحزابهم السياسية .

ومع ذلك ، فإن الأمر الذى يثير الاهتمام هو أن النظم القائمة على الحزب الواحد فى افريقية كانت نظما قوية بشكل مذهل فى العقدين الأولين للاستقلال ، وأن النظم القائمة على الأحزاب المتعددة كانت معرضة بشكل لافت للنظر للتدخل العسكرى .

ولكن لا بد لنا أن نلاحظ أيضا الحتمية الجلية للحلول التى تراها الأحزاب المتعددة لاستعادة الحكم المدني الذى سبق الاطاحة به ، وحل محله الحكم العسكرى . وإن كنا نجد فى سجل افريقية فى العقدين الأولين للاستقلال من ناحية ، ما يوحي بأن نظام الحزب الواحد ، ربما كان يساعد على منع الحكم العسكرى ، فإنه يجب من ناحية أخرى ، أن نلاحظ أيضا أن نظام الأحزاب المتعددة فى افريقية قد بدا بصفة دائمة على أنه العلاج الضرورى للحكم العسكرى .

وحينما يكون العسكريون على أهبة للعودة الى ثكناتهم ، فكيف يسلمون السلطة الى حزب واحد ؟ ولأى حزب وحيد كانوا يتصورون نقل أدوات السيادة ؟ وقبل كل شيء ، فإنهم حتى ولو كانوا قد استولوا على السلطة فيما سبق من حزب واحد حاكم .

كما فعلوا في غانا في عهد نكروما ، فانه يصعب علينا إعادة السلطة الى الحزب الذي سبق لهم الاطاحة به .

ولذلك ، كان نمط العودة الى الحكم المدني في افريقية يأخذ على الدوام شكل النزعة التنافسية القابضة ، وشكل الانتخابات لأحزاب متعددة ، والشكل الجمعي . وهذه العمليات هي التي تقرر من الذي يتسلم عباءة السلطة السياسية . وفي سنة ١٩٧٩ عقدت مثل هذه الانتخابات في غانا ونيجيريا حيث عاد العسكريون الى ثكناتهم . وفي سنة ١٩٨٠ ، عقدت مثل هذه الانتخابات في أوغندا . حقا ، ان كلا من غانا والسودان قد حاولتا أكثر من مرة عودة الحكم المدني - وفي كل حالة - كان لا بد أن تجري انتخابات تنافسية للأحزاب المتعددة قبل أن يستطيع العسكريون إعادة الساطة الى المدنيين .

وفي العلوم السياسية ، كما هي الحال في علم الطب ، قد يصدق المثل القائل : الوقاية خير من العلاج . ومع ذلك ، فإن العلاج ما زال أفضل من الصحة الممتلئة . وباجراء الموازنة ، ربما يبدو في السجل الافريقي حتى الآن ، أن دولة الحزب الواحد أداة وقائية فعالة ضد الحكم العسكري بدرجة أكثر من نظام الأحزاب المتعددة . وبالقدر نفسه ، ومن واقع السجل الافريقي أيضا ، قد يبدو أن نظام الأحزاب المتعددة المستقر ، يعد علاجاً ضروريا إذا ما وجد أن الحكم العسكري لن ينتهى أبدا .

خاتمة :

لقد حاولنا في هذا المقال التعرف على النمط المعقد للنظم الحزبية في افريقية ازاء القوة الاجتماعية والسياسية الأوسع نطاقا . وقد وجد أن ثمة توترا أساسيا بين القوة والقيم التي حابت دولة الحزب الواحد ، وبين القوى والقيم التي اتجهت الى العمل القائم على المنافسة بين الأحزاب المتعددة ، وعلى النزعة السياسية التعددية .

ففي السنوات القليلة الأولى للاستقلال ، نجد أن القوى التي وقفت في جانب النزعة الحزبية المتعددة ، قد ساعدها خيال البلاغة اللغوية الاشتراكية . وافترض على نطاق واسع أن الاشتراكية قد نفذت على أفضل وجه في ظل الاتجاهات المتمركزة حول نظام الحزب الواحد . ولما كانت الاشتراكية قد دخلت - لفترة وجيزة - في تحالف مع القومية الافريقية المعارضة لكل من الامبريالية والرأسمالية ، فقد بدت افريقية وكأنها على وشك التجريب لمعادلة جديدة خلاقة لنظام الحزب الواحد .

ولكن ، وكما أشرنا فيما تقدم ، اكتشف في افريقية أن المناخ الفكرى وإن كان ملائما للاشتراكية ، الا أن التربة الموسيولوجية لم تكن كذلك . وأن التجربة الاستعمارية التي مرت بها افريقية ، وما عانتها في ظل الرأسمالية جعل كثيرا من الأفارقة يستجيبون للرموز الاشتراكية . ومن ناحية أخرى ، نجد أن الأولوية للعرقبة

في افريقية ومداومة الأشكال على الغير ، كانت من العوامل المضادة للتطبيع الاجتماعي .
الوصول لوسائل الانتاج ، والتوزيع ، والتبادل . كما كان التركيب الطبقي تركيبا
ضعيفا ، وتكوين طبقة الصفوة متأثرا بالثقافة السياسية الامبريالية . وظلت التربة
السوسولوجية للاشتراكية تربة ما حلة على الرغم من الملاءمة الظاهرية لها من ناحية
المناح الفكرى .

وكانت كل هذه الأمور أصداء للنظام الحزبى فى البلاد الافريقية المختلفة . وعلى
النطاق الاكثر اتساعا ، يبدو أن الأحزاب السياسية فى افريقية كان يمكنها الاحتفاظ
بالحيوية الملائمة اذا ما كانت الظروف مناسبة لتناقس طبقة الصفوة غير المتسمة
بالعنف ، والتي ترحب بتعبئة الجماهير دون أن تتسم بالقمع .

أما بالنسبة للرابطة الأوسع نطاقا بين النظم الحزبية والعلاقات المدنية العسكرية .
فقد أوضحن السجل غير المتناسب لقوة احتمال تلك الحكومات المدنية التي تعتمد على
نظم الحزب الواحد . فهل كانت هذه العلاقة علاقة متبادلة ، أم كان ثمة رابطة
عارضة ؟

وقد نظرننا أيضا الى قابلية نظم الأحزاب المتعددة للسقوط فى افريقية بالتدخل
العسكرى . ومرة أخرى ، هل كانت هذه مجرد علاقة متبادلة عارضة فى العقدين
الاولين للاستقلال الافريقى . أم أنه يجب علينا أن ننظر نظرة أكثر قربا الى احتمالية
العلاقة المتبادلة العارضة بين النزعة السياسية التعددية فى افريقية ، وبين الانقلابات
العسكرية المتوقعة ؟

وأخيرا ، أمعن النظر فى الحتمية الواضحة للحل القائم على تعدد الأحزاب بالنسبة .
لإعادة العسكريين الى ثكناتهم . وبصفة عامة ، لم يكن فى وسع العسكريين أن يسلموا
السلطة الى هيكل تنظيمى جديد يقوم على نظام حزب واحد ، كان العسكريون قد سبق
لهم الاطاحة به ، وأن يسلموا السلطة بعد ذلك لهذا الحزب نفسه . ووجدنا أن أحد
الحوادث الحتمية حتى الآن لازمة إعادة الحكم المدنى لافريقية ؛ هو اجراء الانتخابات .
بين الأحزاب العديدة المتناقسة . وأنه اذا كان نظام الحزب الواحد فى واقع الأمر يعد
شكلا من العلاج الوقائى ضد الحكم العسكرى . فقد كان نظام الأحزاب المتعددة بدوره
علاجاً ضروريا للسيطرة العسكرية على الأمور السياسية .

ومن الأمور الضمنية ، أنه فى ظل ألوان هذا الضعف العام للدولة فى افريقية
فى فترة ما بعد الاستقلال . فانها لم توحد نفسها بعد . وفى بعض الأحيان . تظهر
الدولة فى افريقية وكأنها فى غاية القوة ، فتقوم بالتخلص الزائد ، بل وحتى بالقضاء
على المؤسسات الأخرى بكل سهولة . ومع ذلك ، فانه فى الوقت الذى تظهر فيه
الدولة الافريقية بالقوة ، فان هذا يرجع على الأقل الى أن المؤسسات الأخرى مثل
(الصناعات ، الكنائس ، أو اتحادات العمال) أضعف من الدولة . والدولة الافريقية .

وإن بدت دوله عظيمة ظاهريا ، فانها قابلة للسقوط من داخلها . وهى فى بعض الأحيان دولة متسلطة تقوم على حكم الفرد بشكل زائد عن الحد بما يشبه الحكم الفاشستى ، حتى تخفى حقيقة أنها دولة متسلطة على نحو غير ملائم . وما زالت الدولة الافريقية تواجه أزمة الشرعية أمام المحكمة الافريقية للنزعة التعددية .

ولقد كان نظام الحزب الواحد منهجا واحدا فى بناء الدولة ، وأسودبا فنيا واحدا فى الهندسة السياسية . وكانت عوائله فى افريقية حتى الآن عوائل متواضعة . ولكن الذى صاغ القول المأثور « لم تبز روما فى يوم واحد » لا بد أنه وضع فى ذهنه شيئا أكثر من الرخام والأحجار التى بنيت بها روما العجيبة . ولا بد أنه قد قصد أيضا روما القديمة من حيث أنها تنظيم قانونى شرعى محكم البناء ، ومن حيث أنها مقر للحكم والسلطة – كدولة . حقا ، ان روما لم تبز فى يوم واحد ، ولكن يبدو أن ما ورثته للعالم من تقاليد قانونية وتشريعية سيطر خالدا الى الأبد .

فهل ثمة دول افريقية مثل « روما » يجرى تشييدها ؟ فالأسمت لا يزال مبتلا ، وقوالب الحجر ما زالت جديدة . فلم تأخذ الدولة الافريقية شكلا حتى الآن – سواء للأفضل أو للأسوأ .

نحو سياسة تبادل لعلم النفس

الثقوة السياسية لعلم النفس الحديث

تعمل التغيرات العلمية بعامّة تبعاً لحالتين : فتقوم في الحالة الأولى على بنية المعرفة العلمية نفسها ، وتعتبر عامة شاملة ، ولها بهذه المثابة صفة « الحقيقة » ، والشرعية ، والصلاحية ؛ وفي الحالة الثانية تستهدف الثقافة التي ينتمي إليها العلم ، وبخاصة تطور مفهوم العلم باعتباره نشاطاً اجتماعياً ، ومن ثم لا تعتبر تغيرات شاملة ، وهي عرضة للجدل والخلاف ، خارج نطاق العقلانية ، وتعتبر هامة ، ولكن يبدو للخاطر بصورة غامضة أنها تخل بالنظام الذي وضعت المعرفة العلمية .

هذا التفرع الثنائي بين العلم نفسه وبين سياقه ظل قائماً زمناً طويلاً ، ولكن ظهر عليه اليوم علامات التفكير . فأولاً كان من أثر بلوغ العلوم الاجتماعية سن الرشد أن شجعها على أن تعارض الصورة التي كانت للمعلوم الطبيعية في نظر أناسي القرن التاسع عشر . ومع أن العلوم الجديدة تنزع إلى المحاكاة ، والاختزال ، وتكره صورتها ، فإنها حملت مع ذلك الشبهة حينما تركها علم اللاهوت في القرون الوسطى ، وناقشت فكرة أن العلم هو نظام من المعارف العقلية ، في مآمن من شوائب السياسة والثقافة والأخلاق . ولأول مرة في تاريخ الإنسانية بدأ قطاع من العلم ، وهو

بقلم: أشيس تاندى

دكتور في العلوم التبادلية (١٩٨٠) ، و « على حافة علم النفس » (١٩٨٠) ، وهو عضو بمرتبة « دراسة العلوم التامة » : ٢٩ « راجيور رود » ، دلهى ١١٠٠٥٤ (الهند)

ترجمة: أحمد رضا محمد رضا

ليسانس في الحقوق من جامعة باريس ودبلوم الماؤون العام من جامعة القاهرة ، له كثير من الترجمات العلمية والأدبية والثقافية .

قطاع العلوم الاجتماعية يدعى أن العلم ليس مشروعاً مستقلاً ، وعقلانياً ، ومحايداً بالكامل ، لأن له هو أيضاً أساطيره ، وسعوره ، وطقوسه ، لا في مجاله الثقافي فحسب ، ولكن أيضاً في جوهره .

وهناك ثانياً الفاجتان الكبيرتان في القرن العشرين ، الشبهيان برقصات الموتى التي يرقص فيها الممثلون وغيونهم مفتوحة ، واللذان ارتكبتا بمعاونة التقنيات « المتقدمة » وبخاصة ذلك الاكتشاف العظيم الذي يعتبر أنه حصل العلماء على « الشعور بالخطيئة » ؟ كل ذلك علمنا الشيء الكثير . ثم إن المخاوف التي استثارها هاتان الفاجتان من رؤية العلم ينمو ويتقدم بلا حدود قد أضفت معنى خاصاً على كتلة المعطيات المكسبة بخصوص الخلق العلمي والوظيفة العلمية ، والتي تنزع إلى اثبات أنه لا يوجد فقط « جمهورية للعلم » ولكن أن تلك الجمهورية تندمج في نظام سياسي وثقافي أكثر اتساعاً .

(*) استلهم جزءاً من هذا المقال تصال لم ينشر بعد لمحاضرة UCG أقيمت منذ بضع سنوات في جامعة الله اباد . وجامعة دلهى . وقد استفدت كثيراً من المناقشات التي دارت عقب هذه المحاضرة ، ومن التعليقات التصيلية التي قدمها جيرى ديشيكار ، و د . ل . شيت ، وجيريدهار راتى .

أن فقد العلم نقاء وصفاء ، باعتباره نظاما للمعارف . هو الذى يزودنا بقاعدة جديدة لدراسة سياسة علم النفس المعاصر . وبتنوع خاص الفرص المتاحة للعلم ليحقق صلته بالثقافة التى ينتمى إليها فى الوقت الحاضر . كما أنه يسمح بالنظر فى إطار آخر لعلم الاخلاق السياسية قائم على مفهوم سياسى جديد للعلاقات الموجودة من جهة بين العالم النفسى وأعماله ، ومن جهة أخرى بين العالم النفسى والشخصيات التى يدرسها .

« والأزمة » تعبير كثر استخدامه ؛ فكل جيل يظن أنه يجتاز أزمة ، وأنه يواجه مشاكل ورثها دون أن يدرك عن الجيل السابق ، ويعمل بجهد ودون هوادة لكي يحقق مصيرا أفضل للجيل اللاحق . وإذا كان لى رغم ذلك أن استنظم كلمة « أزمة » لاصف بها الوضع المسير الذى يجد فيه علم النفس الحديث ذاته ، فاني أود أن أعرف هذه الأزمة بأنها مضلة سياسية .

ولم يكتسب الانسان السيكولوجى « النفسانى » قوامه الحقيقى الا فى القرن العشرين ؛ وقد عرف هذا القرن من جهة « انتصار علم المداواة » حسبما يقول فيليب ريف Philip Rieff وفهم أكثر فأكثر ماهية « الشعور » ، و « الشعور الكاذب » ؛ وتجلى ضعف المفاهيم التقليدية لهذا الشعور الكاذب بصورة تزداد وضوحا . وأنا لنجد أنفسنا ازاء ما أطلق عليه ، فى مجال مختلف ، طبيعة الشعور الكاذب الضاعف .

ومع ذلك شهدنا فى غضون هذا القرن ذروة عملية ميكنة الطبيعة الحية ، والمادة ، وأخيرا ميكنة الانسان نفسه . هنى العملية بدأت فى الغرب فى القرن السابع عشر . وفى نطاق هذه العملية المزدوجة ، حرم علم النفس الحديث الانسان من أبعاده النفسية فى عصر الانسان النفسانى ، وأشاع مفهوما للانسان ، مفهوم فى معظمه ذو شكل آلى ، وبعد ثنائى ، ومضاد للطبيعة الانسانية . بمباراة أخرى ، أن ما أعطاه علم النفس بيد ؛ استرده باليد الأخرى .

ويمكن طرح هذه المشكلة بصورة أخرى . ذلك أن عصرنا قد أضفى على علم النفس قوة سياسية جديدة بوضعه فى قلب الحياة الاجتماعية ؛ وأصبح العلم أحد المعايير المستخدمة لتقدير اصولنا فى الحياة أو ثقته ، ولكن عصرنا جعلنا أيضا ندرك الكيفية التى كثيرا ما يتحالف بها علم النفس مع قوى القسوة ، والاستغلال ، والاستبداد ، وذلك بقبول التجسيدات اليومية لسمات الشر فى عصرنا الحاضر ، والتصديق عليها ، وخلق أنماط جديدة من التدرج الطبقي ، والسيطرة ؛ والنزول بالفرد بجعله موضوعا للبحث والملاحظة حتى يتكيف مع العالم الحديث بحالته الحاضرة . وأؤكد أنه لا يمكن الشروع فى البحث عن آداب جديدة لعلم النفس الا اذا تبين للانسان بوضوح الصلة الموجودة بين مجالين ، أحدهما المجال التجريبي ، والثاني مجال ترابط العلوم . وجعل الانسان موضوعا للدراسة ، الأمر الذى يؤيده علم

النفس الحديث يشكل جزءاً لا يتجزأ من الوظيفة السياسية لعلم النفس . باعتباره عاملاً . و « جمهورية علم النفس » هي امتداد لوظيفة العلم في نظام المعرفة في عالمنا هذا . وهو نظام جائر . محتكر للأقدية . وسوف أحاول أن أعرف ما هنا متضمنات هذا التفسير للوظيفة السياسية لعلم النفس . هذا التفسير لن يعدل بنفسه الكيفية التي تواجه بها مستقبل هذا العلم . على أن كل طبيب نفساني يعلم بالبدئية أن كل تفسير . ولو كان ناقصاً له فائدته . فجعل شخصاً ما أو جماعة ما حساساً لإمكانات الاستبطان قد يكون له بذاته قيمة علاجية وخلاقية . والشئ الذي يصدق مع انسان أو جماعة من الناس قد لا يكون خطأ كلياً مع علم من العلوم .

وقد يسر من مهمتي أن علم النفس علم حديث له تقليد « خفي » استبطاني . مهما كان التعريف اللاسياسي الذي وضعه حتى الآن مثل هذا التفسير .

لقد أظهر العلم حقاً أنه قادر على استغادة كل أشكال الانفصال يجعلها فروعاً ثانوية للعلم والمعرفة ، ولكن العلم أحسن اعداداً من معظم فروع المعرفة من حيث مواجهة الوعي الجديد الذي يهدد الثقافة التي تسيطر على العلم على المستوى العالمي : ومع كل ، فعلم النفس الحديث كان من أوائل العلوم الانسانية – وثاني هذه العلوم هو الاقتصاد السياسي الماركسي – التي استبعت دون قصد منها الفصل بين الملاحظ والموضوع الذي يلاحظه . واعتبرت هذا ازدواج بمثابة وحدة تحليل أساسية . والواقع أن علم النفس الحديث في مجموعه لم يستغل من فوره هذا الاكتشاف ! الا أنه قبل أن تتبنى فيزياء الجزيئات هذا المفهوم التحليلي الذي أصبح شائعاً ، وبالتأكيد قبل أن يبدأ علماء الأنثروبولوجيا الذين ينتمون الى المدرسة « البنوية » في اعتبار « العقلية البدائية » بمثابة صنو ، أو امرأة – وبعبارة أخرى قبل أن يهاجم بشدة . مفهوم الشكل الآلي والنيوتوني (نسبة الى نيوتن) للعالم – فإن نموذج « التعامل » العلاجي الذي تبناه « علم نفس الأعماق » قد طرح ضمناً على بساط البحث موضوع « القسمة الثنائية » : الذات – والموضوع . ولست أفكر ما هنا في التقاليد السيكلوجية اللاغربية التي لم تبتعد البتة عن المفهوم الذي يقرر أن من يعلم يكون جزءاً لا يتجزأ من الموضوع الذي يعلمه ، والعكس بالعكس . وأنا أتكلم هنا عن التحليل النفسي ، وعن بعض مدارس الفكر الأخرى ، من قبيل السيكلوجيا الوجودية ، كما أفسرها من خارج عالم السيكلوجيا الغربية .

علم النفس ، الحديث والتقليد :

لكي أيرهن على ما ذكرته آنفاً ، أعرض بإيجاز مسلمتين مشتركتين في بعض السيكلوجيات التقليدية ، وفي التقليد العلاجي الذي كان فرويد رائده الأول . المسألة الأولى ، هي أن الموقف العلاجي هو خلاصة كل تدخل انساني في مجال الشخصية ، والمجتمع ، والثقافة . والمعالج بالنسبة الى العلاج ، شبيه بالباحث بالنسبة الى البحث ، والبناضل بالنسبة الى النشاط الاجتماعي . وإذا كان الموقف

العلاجي يتضمن أشخاصا وموضوعات . فان كل موقف ادراكي (وأضف هنا كلمة « رمزي » أو « قياسي » اذا أردت أن تظهر بمظهر علمي ، ولا تبدو بمظهر صوفي) هو خلاصة كل مواقف التفاعل البشري . وعلى ذلك فالمستولية تكون دائما شاملة لكل من يحاول أن يعرف شيئا . كان من عادة سري أورو بنندو Sri ourobind المتصوف الهندي أن يحكي كيف أنه في غضون الحرب الأخيرة قد تدخل بواسطة اليوجا في ستالنجراد ، ومعركة بريطانيا العظمى . ولعلنا نرى في هذا ضربا من جنون العظمة خليقا بقصة مصورة (تنشر في جريدة أو مجلة) أو تأكيداً رمزياً لوحدة الكون العضوية . وعلى مستوى معين لا يختلف « جنون » أورو بنندو كثيرا عن نمط العلاقة التي أقامها الكثيرون بين ما كان يقول جان بول سارتر في أحد مقاهي باريس وبين الأحداث الجارية في فيتنام . هذه المعادلة بين العالم الصغير والعالم الكبير (الكون) هي التي تميز قسما كبيرا من أعمال فرويد في شأن الحضارة الانسانية ، وما فيها من موضوعات السخط ، كما تميز موقعها من الصلة المستمرة بين الصحة العقلية والمرض العقلي . ويدعي بعض المحللين النفسيين الذين يبحثون في : الأنا ويعفي علماء النفس ذوى النزعة الانسانية أن فرويد اعتمد أكثر من اللازم على المظاهر المرضية (الباثولوجية) ، أو الاكلينيكية لبنى نظريته العامة في الحياة النفسية ، وتدل انتقاداتهم على عدم احساسهم بالتأثير التمديني لأعمال فرويد . والباثولوجيا (علم الأمراض) في المجال الاكلينيكي (الطب التطبيقي) لابد أن يعكس باثولوجيا العالم « السوى » . والتحليل النفسي على أساس مثل هذا الفرض ، وبمكس ما أوصى به فرويد ، أمكن أن يشكل في نظر الكثيرين رؤية اجمالية للعالم ، والفلسفة .

وانطلاقا من تجربة السيكلوجيا التحليلية ، يمكن تعريف الفرض الثاني الذي هو بذاته نتيجة منطقية للفرض الأول . فمن وجهة نظر « البدائي » يمكن صياغة « احياء » أخلاقيات التحليل النفسي بالكيفية الآتية : الخير المعالج ؛ انعكاس تحويل (المشاعر) ؛ المرض : تحول (المشاعر) بعبارة أخرى : هناك تشاكل (تماثل في الشكل) بين المرض والمعالج ، لأن عمليات « التحويل » ، و « الانعكاس » ليست الا عملية واحدة يقسمها عامل خارجي : القدرة المكتسبة « على حل المشكلة » في حالة التحويل « الانعكاس » عند المحلل ، وامكانية اكتساب هذه القدرة في حالة « التحويل » لدى المريض . والمعالجة حسب هذا النموذج ، هي دائما معالجة الذات نفسها ، واللذونة الماييرة تتضمن أيضا عنصرا لدا ذاتيا . هناك على ذلك ليس فقط صلة مستمرة بين الصحة والمرض ، ولكن أيضا بين المريض والمعالج . والموقف العلاجي يفسد دائما - كما أنه يثرى - بالتفاعل بين تجارب الايديولوجيات ، والصراعات الداخلية التي يمارسها المشتركون (في العلاج) . فالمعالج ، وهو يساعد المريض على استرداد صحته ، يتورط هو أيضا في طريق شفائه هو نفسه . والمعالج الذي يتم فترة تأهيله ، لا يكون وقتئذ في صحة تامة ، ولا يكون قد حقق كل امكانياته ؛ وليس هدفه أن يجد زبائن له ، حتى ولو كان مهتما بالعلاج « المركز على الزبون » . وربما

يحسن البدء بافتراض أنه في كل محاولة للتفسير ، يكون المفسر قد توافق مع نفسه بفضل المحاولة نفسها . وحيثما يعبر التفسير عن شخصية المفسر . فإنه يعد في الوقت نفسه سيرة ذاتية . وعملية استبطانية . وتجربة مشتركة أكثر منها عقدا موضوعيا (لا شخصيا) . أضفى عليها (المفسر) صفة الشخصية اعتمادا بالربيع الوظيفي ؛ والتفسير يولد بالأحرى نمطا من الحوار . بدلا من أن يفك رموز لغة شخصية . نعبا للتصنيفات الرسمية لمهنة معينة .

ولهذه الرؤية نتيجة أخرى يمكن استخلاصها من الأعمال الحديثة للمدرسة . المضادة لطب الأمراض النفسية ، بخصوص الجنون ، والثقافة . وحيثما يتولى المعالج إعادة تشكيل بيئة المريض ، ويجعل نفسه في عداد هذه البيئة ، يكون مسئولا . مسئولة جزئية عن وجود المريض في حالته المرضية . وتتولد آلام المريض ، وتجتلي عن طريق بيئته التي هي بدورها بنيات يشترك فيه كل من المعالج والمريض . والمسئولية في هذا المعنى . يشترك فيها دائما المريض والمعالج ، والموضوع والباحث . والمحاضرات التي كانت « مريضة » والمحاضرات التي من شأنها أن تعتبر غيرها من المحاضرات مريضة ، ولابد من علاجها أو نصحها . ونحن إذا تتبعنا هذه الحاجة لا يسعنا أن نفصل هوية المريض من هوية المعالج . وإذا كان مرض المريض مرتبطا حسب التعريف بصحة المعالج ، فإنه يفقد أيضا مرض المعالج . وفي هذا التفسير لعلم النفس ، لا يوجد متصرف طالما كان هناك ضحايا . والتزول بالشخص يجعله موضوعا للدراسة أمر يشترك فيه كل من المعالج والمريض ، كما أن الصحة نفسها لا تتجزأ .

وإحاول أن أثبت أن علم النفس قد أهمل إلى الآن المضامين الإنسانية لبعض تقاليده ، ومضامين التقاليد الحية لعلوم النفس غير الحديثة ، وأنه ولد ثقافة متخصصة نعترف « بالعدوى » ، ولكنها تتركس كل جهودها لصيانة هذه العدوى . وبنفس الكيفية يعترف علم النفس بأن العمل (المخبر) يختلف عن الحياة الواقعية ؛ ولكنه بدلا من أن يعتبر العمل تجربة تزيد الأمور ثراء ، فإنه يعمل جاهدا على إزالة الفرق بين العمل والحياة . ومع ذلك ففي هذا عدوى يمكن استغلالها بكيفية خلاقة لاكتشاف السبب في أن بعض الأشخاص وبعض الثقافات توصف بأنها موضوعات معروفة (أو يمكن أن تكون كذلك) ، فيستطيع آخرون أن يصرفوا أنفسهم بأنهم يملكون المعرفة ؛ كما أن الإنسان في حاجة إلى القول بأن ثمة أشخاصا وثقافات مصابة بأمراض عقلية حتى يتسنى لأشخاص آخرين أن يقولوا عن أنفسهم أنهم يتمتعون بعقول سليمة . والمحاولة المنهجية لتجنب هذه المشكلة أفقست بالتدرج الإخصائي النفسي قدرته على دراسة « تجربة التجربة » (قدرة تجعل علم النفس بمثابة علم المعرفة ، كما يقول ر.د. لينج R.D. Laing) ، وجعلت الإخصائي النفسي عبدا لفكرة أنه يوجد انفساخ مطلق بين الباحث وموضوعه ، وبين المعالج ومرضه - وهي فكرة عقيمة من الوجهتين العقلية والخلقية . أكثر من ذلك أنه لا كانت الغالبية العظمى من الباحثين والمعالجين ينتمون إلى ثقافات ونظم سياسية معينة ، فإن هذا العجز قد ضيق

آفاق علم النفس واستغل بعض خصائص اليوطوبيا (النموذج المثالي) النفسانية السائدة (التى وصفها أبراهام ماسلوف Abraham Maslow بأنها « نفسية طيبة » eupsychie) . أى ، بمباراة أخرى الخصائص النفسية لنوى الامتياز ، والناجحين ، والأقوياء .

الصلة المستمرة بين الملاحظ ، والموضوع الذى يلاحظه :

علينا ، لكى نبرز فكرة أن الاتصالية القائمة بين الملاحظ وما يلاحظه هي الوحدة الأساسية لتحليل النفس ، ومفهوم المسئولية الشاملة المشتركة (وهي طائفة فرعية من مفهوم وحدة التجربة والعالم ، كما ينظر اليه أتباع القيدية والصوفية) أن تقدم مسلماتين أخريين يتفرع كل منهما من الفرضين السابقين . هاتان المسلماتان الجدبدتان، أو على الأقل واحدة منهما ، قد تبدوان على قدر كبير من التفاهة فى أعين القراء الذين يؤمنون بالمفاهيم الأساسية لصوبولوجيا (علم الاجتماع) جوهرية للمعرفة ، ولكنهما تشكلان فى رأى أسس كل سيكولوجيا جديدة باسمها .

الفرض الأول هو أن السيكلوجيا السياسية لا تختص بعلم ثانوى أو مجال محدود من المعرفة تلتقى فيه السياسة بعلم النفس ، فكل سيكولوجيا سياسية ، وكل نظرية سيكولوجية هي تصريح سياسى . أما الفرض الثانى فهو أن هناك الكثير من السيكلوجيات ، وأن الثقافة السيكلوجية السائدة - التى تسيطر عليها السيكلوجيا الحديثة - تعارض هذا المفهوم للسيكولوجيا .

الفرض الأول يحيل الى فكرة هارولد لاسويل Harold Lasswell الذى يرى أن السياسة ليست مجرد نظام اجتماعى فرعى ، ولكنها تعكس أيضا صفة أو شكلا من العلاقة الاجتماعية . هذا الفرض لا يسلم بوجود سيكولوجيا لا سياسة ، ويؤكد أن كل علم لا يعكس فقط مجموعة من القواعد العلمية ، ولكن أيضا مجموعة من الأفضليات السياسية . يعنى هذا بطبيعة الحال القول بأنه فى كل مرة يحاول الإنسان أن يقاوم تدخل القيم السياسية المختلفة فى مجال السيكولوجيا ، متفردا بشعار « الحياد فى موضوع القيم » ، فهو يشجع فى الواقع وظيفة سياسية معينة على حساب وظائفها الأخرى . والعلم الذى يوصف بأنه « مجرد من كل القيم » لا يمكن أن يكون ديموقراطيا الا اذا لم يوجد مع علم محمل عمدا بالقيم ؛ والعلم الذى يحتوى على بعض القيم ، ويعرف كل علم آخر بأنه معيارى ، يملك القدرة (النظرية أو غير النظرية) على أن يعتبر أن العلوم - حتى أكثرها ايجابية - تنتمى الى أخوة علمية واحدة . وبعد ، فالعلوم المعيارية ضارحة بحكم مبادئها لا بد أن ترى فى العلوم المجردة من كل القيم تمييزا غير مباشر لنظام مختلف من القيم (وهذا يثير بالطبع المسألة المتعلقة بمعرفة ما اذا كانت السيكلوجيات غير الحديثة يمكن حقا أن تقارن بالسيكولوجيا الحديثة ، بفكرتها المضادة للديموقراطية عن العلم ، وحاستها التبشيرية . هذه المسألة تحيلنا الى خصالتيه قديمتين : هل يجب منح اللاديموقراطيين حقوقا ديموقراطية؟

هل يمكن أن يكون هناك تعايش بين المعتقدات ، حين يقوم بعضها بالتبشير ، فى حين لا يقوم البعض الآخر بذلك ؟ الجواب واحد هذه المرة : أن من قدر بعض المعتقدات أن تتسامح مع ضروب التصصب حتى تحافظ على هويتها) .

والغرض الأول الذى أصبح الآن مالوفا لدى معظم اخصاصى العلوم الاجتماعية ، لا يستطيع الكثير من علماء النفس أن يصوغوه . وقد تجاعلت السيكولوجيا الحديثة مجموعة الكتب المخصصة لصوحيرو لوجيا العلم السياسية . ورغم أن السيكولوجيا الحديثة لها تقاليدها الخاصة بالريادة الذاتية ، فإن هذا النرض قد يبدو للكثير من علماء النفس متعارضا مع العقلانية العلمية . حقا ان غالبية علماء النفس يسلمون بأن العلم ينضوى فى نطاق اجتماعى ، ولكنهم فى الواقع العملى يعتبرون أن قطاعات عريضة من علمهم تعمل حسب تعريفها بكيفية مستقلة ؛ ولا يبدو بالمره أنهم يدركون ان الكثير من المسائل الأخلاقية التى يطرحها علمهم لها طبيعة سياسية ، وأن من بين المهام الرئيسية التى يجب عليهم اليوم أداؤها أن يعدوا سياسة جديدة لعلم النفس .

ويقرر الغرض الثانى أن السيكولوجيا التى يقال انها « حديثة » هى سيكولوجيا سلالية ، مثلها مثل السيكولوجيات « البدائية » ، التقليدية ، المحلية ؛ أو الشعبية ، وهى ببساطة شكل آخر من أشكال السيكولوجيا التقليدية ، أطلق بنجاح هجومها سياسيا على سائر تقاليد السيكولوجيا مستعينا بنظرية جديدة للتقدم . ومن البيوطوبيا فما وراء الحرية والكرامة (التى قال بها ب. ف. سكينر B. F. Skinner الى أكثر التفسيرات موضوعية فى التحليل النفسى والى علم النفس ذى التعبيرات السياسية الحادة عند بعض المدارس المتطرفة التى تحاول « توعية » المحرومين ، وإعادة صياغة الثقافات التى لا تاريخ لها . قامت السيكولوجيا الحديثة بمهمة السيكولوجيا السلالية (العرقية) لقسم صغير من العالم ، وحاولت أن تبدو بمظهر السيكولوجيا العالمية على أساس النسيادة السياسية والاقتصادية ، والثقافة التى تمارس فى هذا القسم من العالم ؛ وتقدم تعريفا للغة على أنها لهجة مزودة بقوة سياسية واقتصادية وعسكرية . ويمكن اعتبار السيكولوجيا الحديثة بهذا المعنى بمثابة لفة .

وأبادر بتوضيح أن هذه الملاحظات لا تشكل دفاعا جديدا لصالح سيكولوجيا تأخذ فى اعتبارها بالأكثر الفروق الثقافية ؛ ولكنه دفاع لصالح أغلبية ثقافية للسيكولوجيا العالمية ، تعايش العديد من السيكولوجيات الشاملة الملمدة فى آن واحد من داخل وخارج عالم المعرفة . وفى رأى أن السيكولوجيا لا يجوز أن تكون محالا يطبق فيه على مختلف الثقافات النماذج العامة التى تولدها السيكولوجيا الحديثة ، وذلك بأن تجرى عليها (أو لا تجرى) تعديلات نظرية حتى يتسنى مواجهة مجموعة من المعطيات (المضللة) . ويمكن أن نرى فى كل ثقافة تنتمى إليها السيكولوجيا جانبا من رؤى العالم لا يقل شمولا عن السيكولوجيا الحديثة . اذن يصير كل موقفه ثقافى مشترك بمثابة همزة الوصل بين سيكولوجيتين سلايتين على الأقل - احدهما غالبا محلية ، راسخة فى أسلوب من الحياة وطنى وضمنية وتستخدم كأداة لنقد

السيكولوجيات المستوردة والثانية مستوردة غالبا وواضحة ، وتستخدم على أحسن الفروض أداة لنقد السيكولوجيات الوطنية . ويتمثل الموضوع في مواجهة بين سيكولوجيتين شاملتين متنافستين ، متصلتين بثقافة واحدة ، ولكنهما في أكثر الأحيان مزدوجتان بقوتين غير متساويتين . وهناك في هذا المفهوم مكان للسيكولوجيات الحديثة ، حتى في خارج العالم الحديث ، ولكنه مكان محدود .

ويمكن صياغة هذه النظرية الأخيرة بكيفية مختلفة بعض الشيء اذا اعتبرنا الفرد مركزا للاهتمام . ومن مزايا اعتبار السيكولوجيا مجموعة من السيكولوجيات السلالية ، امكان مواجهة كل ظاهرة أو عملية سيكولوجية على أنها تجربة يمكن تأويلها بأنها لقاء بين السيكولوجية السلالية للموضوع والسيكولوجية السلالية للمفسر ، واعتبار أن هذا اللقاء يولد نظامه الخاص بالمفاهيم ، و « نموذجاً » رمزياً ، يستخدم أو لا يستخدم في مواقف أخرى . والنظرية السيكولوجية في هذه الحالة هي وسيط حافز ، تؤدي وظيفة نقدية (بالمعنيين لمصطلح نقدي) في مجموعة من النماذج التفسيرية . وفي هاتين الصياغتين يسمو هذا المفهوم على التناقض الداخلي عند أولئك الذين يؤكدون استحالة وجود سيكولوجيا متحررة من كل القيم ، ويتممون في الوقت نفسه علماء النفس الغربيين بنزعتهم العرقية لأنهم يمترون عن القيم الغربية . وأؤكد هاهنا أنه يوجد بالفعل نموذجان يتعلقان بالذاتية العرقية في موضوع السيكولوجيات : فأتت في أحد هذين النموذجين تحذف من العلم كل الذاتيات (أو النوعيات) العرقية ، وفي النموذج الثاني تثقلها ، بل وتحايها ، وتعمل جاهدا على تشجيع الحوار والنقد المتبادل . هناك دائما في الحالة الثانية ثقل هذه الخطورة لأن النية تتجه الى اقامة توازن سياسي بين كل نوعية عرقية وأخرى ، وذلك بانماء ثقافة تتوازن فيها الفروق . وتبعنا نظريتي ، استنفذت منذ الآن الامكانات الخلاقة للمفهوم الأول الخاص بالعرقية في مجال العلم ، وحان الوقت لاستكشاف الامكانات الخلاقة التي يقدمها المفهوم الثاني للعرقية .

حدود النزعة العرقية :

لكي نفهم الشيء الذي يجعل من الضروري هذه العودة الى نموذج تكون فيه النوعيات العرقية مقبولة ، نذكر بسرعة أنماط الوعي السياسي التي كثيرا ما تفيد في التوقى من المظاهر الجائرة في علم النفس الحديث ، والتي تقضى على الأعراق في المجالات الثقافية .

من أساليب دراسة مشكلة « العرقية في علم النفس الحديث » ، ما يتمثل في نقد خارجي للعلم . وأصحاب مثل هذه الضروب من النقد قد وضعوا أنفسهم بعامه على الساحة المتأثرة التي يهيؤها لهم أحد المكونات الايديولوجية الرئيسية للطابع المعصرى (وفي أكثر الأحيان المعصرية النقدية لبعض الأشكال الراديكالية ، أو المعصرية

الامثالية لبعض المظاهر الليبرالية) . أما الأسلوب الآخر فهو موجه صوب نقد من الداخل . تصحيح مهنى ذاتي ، وهو حالة السيكلوجيات الثقافية المشتركة ذات الطابع الانساني . هذان المشكلان للنقد قد تبين أنهما ناقصان نقصا كبيرا .

ففيما يختص بالنمط الأول (من النقد) . فان غالبية مدارس السيكلوجيا الراديكالية ترتبط بقسم أو بآخر من مذهب التقدم . واذا كانت هذه المدارس نشوئية (تؤمن بمذهب النشوء والارتقاء - المترجم) فانها لا بد تتجاهل الوظيفة السياسية الجوهرية للثقافات ، وتسهم بنبالة في هياكل السيادة الثقافية والفكرية القائمة ، كما تكافح كثيرا السيطرة الاقتصادية والسياسية لدى الطبقات والمجتمعات والدول / الأمم . واذا يحيل انصار هذه الراديكالية الى المستقبل نهضة الانسان والثقافة ، ويجعلون المثل العليا بعيدة عن منال المجتمعات التي لا تاريخ لها ، والتي بقيت بمنأى عن العالم الحديث ، فانهم يحسون حاستهم الكريمة الموجهة لمناطق العالم التي تعاني من استغلال اجتماعي واقتصادي بانتحالهم بغير وجه حق وظيفية غالبية في الحياة الروحية التي يدعون أنهم ضميمها المتقدم . وهم فضلا عن ذلك ينحون الى المرتبة الثانية السيكلوجيات الأخرى الموجودة في كوكبنا ، حتى في عالم المعارف المستقبلية . وفي « بوطوبيات » المستقبل التي يستبعد منها الاستغلال . ومن أجل ذلك فهم يضعون كمبدأ الصفة اللاسائسية لمضمون علم يمكن أن يعتبر نصه فقط ناقصا . وهم ثابوا يشبهون كل نقد للاسطوريتين المركزيتين لمصرنا الحاضر - العلم والتاريخ - بمؤامرة ثورية مضادة . والفكرة الأساسية لهذا النقد الخارجي التقليدي هي أن الفرد الذي يعيش في مجتمع ينجر في فاجعة تاريخية يواجه فيها الجلاذون والفضحايا بعضهم بعضا . وتبعاً للسنياريو (المخطط) الراديكالي ، فان الجداول المحدودة للشعوب التي لا تاريخ لها لا تعرض سوى نصوص ذات أهمية ثانوية . ان هدم سمعة الناس والمجتمعات مدون في ميثاق الراديكالية ، وحكمها النهائي القائم على معارف أخصائي « علم التاريخ » لا رجوع فيه ؛ ومفهوم الطفيان الشرقي هو التصوير المتناهي لأساليبها التحليلية المتميزة .

وعلى العكس من ذلك ، تبين في بعض اشكال الليبرالية أن مفاهيم الفردية ، والعقود والمنافسة في حالة يرثى لها حين تقترن بالرؤية التكنولوجية لعالم الفكر العلمي في القرن التاسع عشر . وتبعاً لهذا المفهوم ، فان كل عنصر من عناصر المعرفة السيكلوجية ليس الا سلعة استهلاكية يمكن نقلها وشراؤها من لدن العالم النفسي ، واستخدامها كدواء مسجل ضد الوحدة ، وانعدام الفعالية ؛ والملل والحزن والعنف . والبناء - أي كل ما يدل على عدم التكيف مع التيارات الكبرى في الوعي الحديث . يمكن عندئذ تجنب اعضاء الطابع السياسي على المعرفة اذا جعلت الاهمية للواقع المحسوس ، ولحل المشكلات الصغيرة في الحياة الواقعية ، بدلا من متابعة سراب سيكلوجيا شاملة . هذه الميافيزيقا المصادر لا تصدر عن برجمانية بحثية ، فهي على العكس من ذلك تثبط بصورة منهجية كل استفهام عن الخصائص الأساسية للسيكلوجيا الحديثة ، وتزيد

الحفاظ على الحالة الحاضرة بوساطة سيكولوجيا تطبيقية ، ومداولة . وقائمة على رؤية آلبة للأفراد والجماعات والثقافات . وتجلت هذه الليبرالية بنوع خاص فى شكل نظرية للتحديث (أو التصير) فى سبيلها الى الاختفاء البطيء والتحول الى سيكولوجيا اجتماعية . وقد أتاحت الأعمال التجريبية التى تجرى فى العالم كله لهذه النظرية أن نجعل الكثير من فروعها نسبية ، ولكننا جعلت قيمة مطلقة للأهداف الاجتماعية « للأنوار » (العلوم والمعارف) التى تعتبر بمثابة الرؤية الانسانية الأكثر كمالا للمجتمع . لقد انتهت قصة « اليوطوبيات » كما لا بد تنتهى قصة الرؤى الأخرى لحضارات المستقبل . وهكذا يكون مبدأ النسبية الثقافية جزءا لا يتجزأ من مجال يتعمق فيه المقال السيكلوجى الحديث . لا بمعونة رؤى جديدة للعالم ، ولكن بفضل معطيات ثقافية مشتركة . وتنظم هذه المعطيات بعد ذلك تبعا لتدرج نظم قيمة . وتعتبر فى نطاق رؤية نشؤية . وهكذا تصبح المقاومات السيكلوجية المرجية ضد التطور الاقتصادى ، والعلم الحديث ، والتكنولوجيا المتقدمة ، والاشترك فى التنظيمات السياسية الغربية ، ونظام الدول / الأمم ، وحتى مقاومة ازدهار وعى ثورى محترم . تصبح موضوعات قابلة للبحث . ثم انه من المسلم به ضمنا أنه ينبغى لعلماء النفس غير الغربيين أن ينتجوا معطيات تنتمى الى مجتمعهم . ويؤلفوا نظريات صفرى تتعلق به ؛ فى حين يتكفل علماء النفس فى العالم الغربى بأعداد نظريات تطبيق ليس فقط على قطاعهم الخاص ، ولكن أيضا على العالم بأسره والعالم النفسانى الحديث . وقد وقع فى شباك هذه القواعد الأخلاقية ، صار عديم الاحساس بالقهر الذى تمارسه النماذج السلالية ذات الاتجاه الواحد ، والتطور الزمنى المغوى الاجتماعى ، والتقدم العلمى ، كما جهل القهر الذى مارسه فكرة التاريخ ، وما ترتب عليها فى شأن الثقافات التى كانت الضحايا الرئيسية للتاريخ « العلمى » الذى ترتب على وساطته أن عددا صغيرا من المجتمعات المتمتعة بالامتياز يعمل على القضاء على كل الأشكال المرغوبة فى التنظيم الاجتماعى خلاف تنظيمها . ولا ينشأ عن الدراسات السيكلوجية المتعلقة بالتحيز العرقى أى وعى ، بسبب أن التحيز يمكن أن يلحق ليس فقط بالثقافة القومية ولكن أيضا بالتاريخ القومى . وليس من شك فى أن من طبيعة الانسان أن يستخدم ثقافة الشعوب الأجنبية أو تاريخها لجعل منها « يوطوبيات » مضادة . وبسبب أو لآخر لا يهتم العالم النفسى الحديث مطلقا بالصراع فى سبيل البقاء الثقافى « للشخص » الأبدية لعلم النفس ، أولئك الذين يحاولون التحرر من سيطرة التاريخ والعلم الحديثين ، كما أنه لا يدرك أن هذا الصراع هو أيضا صراع عدد من السيكلوجيات التقليدية والشعبية ، أى فى الحقيقة « السيكلوجيا » بكل نرائها العرقى .

وهناك أخيرا سمة مشتركة بين المفاهيم الماركسية والليبرالية التقليدية لعلم النفس . ولم يميز علم النفس الحديث بوضوح بين العلم والتكنولوجيا ، كما أنه لم يضيف مشروعية أساسية على العلم باعتباره نقدا فلسفيا للعالم المادى والحياة

اليومية . وترجع الفلسفة العلمية لدى العالم النفسى أساسا الى مذهب تكنولوجيا مفرط فى التبسيط . والعالم النفسى . على غرار المتخصصين فى العلوم الرياضية والطبيعية اللاحقين لجاليليو يصير بحته بشأن المشروعية فى نظريات العمل . لا فى نظريات الوجود . وقد وثق هذا الوضع صلتها بالثقافة المسيطرة على العلم . وبأهداف من قبيل المنافسة . والنجاح . والانتاجية . والتحكم فى الانسان والطبيعة . وقد أصبح علم النفس بالتدريج حصن البرجائية غير النقدية .

وهكذا فإن العالم النفسى كثيرا ما سعى الى التعرف على نفسية أولئك الذين لم يتلقوا ثقافة كافية . وصاروا ضحايا التخلف الاقتصادى . أو المحرومين من السلطة السياسية . ولكنه قلما تسائل عن موضوعات التربية والتعليم ، والذكاء ، والتطور . والنضج . والمصلحة القومية . لقد ابتاع مفاهيمه بالجملة من سائر فروع العلوم الاجتماعية . وحاول أن يصورها فى بنیان تنظيمى للضمير الانسانى . وربما بدت هذه الملاحظات كأنها تنتقد بشير وجه حق . العلم السوى » . ولكن علينا الا ننسى أن فى العالم كله تعمل مئات من أقسام السيكولوجيا على أن تتبنى مع هذه التفسيرات ، فى حين يكتشف العاملون بها . فى الصفات السيكولوجية بين المغيرات المدروسة بلا روح نقدية ، من قبيل التطور ، والتربية ، والتنظيم . والتحكم فى حركة السكان ؛ وجود أشكال من العنف . وهىم ثقافات الشعوب . والاستغلال المنظم . ولننظر مثلا فى الخلط الذى يحدث كثيرا بين الأسباب والتتائج فى السيكولوجيا الاجتماعية . ولما كان التخلف الاقتصادى ملازما فى الغالب لمناطق لا غربية . فإن غالبية البحوث المتعلقة بالمظاهر النفسية للنمو الاقتصادى فى الخمسينات والستينات لم تنته الا الى التأكيد بصدق على أن هذا التفاوت هو نتيجة الطبيعة اللاغربية للأفراد والثقافات . وبالإضافة الى أن هذا التبرير هو من قبيل السفسطة فإنه يتغاضى عن حقيقة أن «التخلف» كان غالبا عكس حالة «التقدم» . وإن القاعدة البنوية لهذا التقدم لم يكن فى الوسع اقامتها اذا لم تعرف مناطق شاسعة من الكوكب هذا التفاوت . هذه الدراسات لا تأخذ فى اعتبارها أن قسما كبيرا من الجنس البشرى قد استطاع أن يقاوم بعناد ضغط نظام اقتصادى يعرف طبيعته الشمولية الطاغية .

فى رأى كذلك أن من بين نتائج الجدل بشأن « الحاصل الذكائى » . والذى توقف الآن . أنه لم يكن من المحتمل أن تكون هناك مشكلة لو أن سيريل بيرت Cyril Burt كان باحثا أميناً . وقد بلغت اختبارات الذكاء من قبل الغاية التى يفترض أنها تستهدفها ، وهى أن تمحو المفاهيم التقليدية للعقل . وتجعل من الذكاء أداة ورعاية للوضع الاجتماعى الاقتصادى . وأن تفرض على الكافة الفكرة التى تقول بأن « الذكاء هو ما يقاس بواسطة اختبارات الذكاء » . هذه الاختبارات لابد بالضرورة أن تؤدى الى نتائج مستقلة عن أخلاق الباحثين أنفسهم . مثل سير سيريل (٢) .

(٢) هيئة التحرير : فى خصوص الجدل الذى أثاره سيريل بيرت . انظر : بيتر ويليامز

Peter will moth

« التكامل فى العلوم الاجتماعية : النتائج المترتبة على فضيحة » :
المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، للجلد التاسع والمشرود (١٩٧٧) رقم ٢ ، صفحات ٣٥٩ - ٣٦٢

وفكرة استخدام العالم النفساني الذكاء لا تمنع من حقيقة أن الضعاف والمحرومين يحصلون على نتائج سيئة تبعا للمعايير التي يحددها الأقوياء والأثرياء . ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك اذا وضعت مقاييسك وبررتها لتقدر موافكك وأساليبك المفضلة . رجوعك الى النتائج المستخلصة في نطاق الهياكل التي أقمتها أو حققتها بنفسك . وقمت بعد ذلك بإجراء تقييم لسائر الناس على أساس هذه المقاييس . ولكن لا ينبغي عندئذ أن تهش من أن هذه الممارسة لا تنتمي في نظر الناس الى البحث العلمي بقدر ما تنتمي الى التحايل . أما منهج النقد النفسى (الباطنى) فإن له مدى مختلفا ، وقد ذكرته بكيفية غير مباشرة في مناسبة مذهب النسبية الثقافية غير النقدية الذى يشكل الأساس الأخلاقى لسيكولوجية الثقافات المشتركة التقليدية . وكذا السيكولوجيات الانسانية . وأضيف ملاحظة أخيرة : ذلك أن النسبية كانت أسلوبا لمقاومة مذهب العمومية المطلقة العشوائية الذى يعكس الثقافات النوعية التى نمت العلوم الاجتماعية فى نطاقها ، وكان المفروض أنها توازن الاتجاه الذى اتخذه الجيل الأول من أخصائى العلوم الاجتماعية ، والذى كان يتشكل غالبا من قدامى البشريين ، وأعضاء البرورقراطية الاستعمارية . غير أن الأساليب السياسية لها بنية أكثر مرونة من بيئة الابتكارات التصورية للعلوم الاجتماعية . وسرعان ما تبني مذهب الذاتية (أو الخصوصية) فكرة النسبية الثقافية التى كان المفروض أنه يقاومها . وغالبية السيكولوجيات الثقافية المشتركة والانسانية - حتى فى أكثر أشكالها اتقانا وكما لا - تعتبر السيكولوجيا الحديثة بمثابة مستودع ثقافى شامل للمعرفة . فى حين تمثل السيكولوجيات الأخرى طائفة العاجزين (أو المنحرفين) . وتحتاج الى التفسير حتى تنضم الى عالم السيكولوجيا الحديثة . وهكذا تصبح السيكولوجيات الأخرى حسب هذا التعريف الوعاء المشكوك فيه للمعلومات والمعارف . الجيدة والرديئة ، فتمتص السيكولوجيا الحديثة المعارف والمعلومات الجيدة ، وتستبعد الرديئة . وليس من شأن سيكولوجيا الثقافات أو السيكولوجيا الانسانية . حتى مع أحسن الفروض أن تعطى سائر السيكولوجيات الحق فى أن تنضم اليها فيما تعتبره أحسن جزء فيها . وأن ترفض ما ترى أنه غير مقبول .

وباعتبار السيكولوجيات غير الحديثة بمثابة أوعية للمعارف والمعطيات المنعزلة ، فإنه يفترض أن هذه المعارف والمعطيات يمكن استخدامها لايضاح أو تعزيز أو تعديل النظريات الصغيرة فى السيكولوجيا الحديثة ؛ وتبقى النماذج والثقافة الأساسية لسيكولوجيا الحديثة سليمة بالكامل . وتكيف فى الواقع وبعبارة مع واقع تجربى جديد . والنظريات الصغيرة فى السيكولوجيا الحديثة ، وليس القواعد الأساسية فيها هى التى تتطور على المدى البعيد . ومع ذلك ، وكما أشرت من قبل ، فإن ذاتية السيكولوجيا الحديثة لا تتعلق فقط بالمعطيات أو النظريات المختلفة التى تكونتها ، ولكن أيضا بمسلماتها الخاصة بطبيعة العلم ، وبالوضع الانسانى الذى هو أصل المعرفة العلمية .

نقص السيكلوجيات يكشف عن عيوب المجتمعات :

لا يجوز أن نعتبر بمثابة هجوم مباشر على السيكلوجيا ما ليس في الواقع سوى تفكير بسيط في الصلة المتبادلة بين عيوب المجتمعات وبين أوجه النقص في السيكلوجيات ، حتى ولو كانت هذه السيكلوجيات « راديكالية » صراحة ، أو مرتبطة بمختلف الثقافات .

هذا النقص نجده ليس فقط على مستوى المعطيات أو النظريات ، ولكن أيضا على مستوى فكرة السيكلوجيا ذاتها باعتبارها علما من العلوم . هذا النقد نفسه الموجه للسيكلوجيا ، والقائم على مفهوم آخر للمعرفة ، نقد ناقص لأنه صادر عن ثقافة أخرى ناقصة . أقول فقط في صالحه أنه لا يعتبر أية سيكلوجيا بمثابة ختام لعملية تطويرية علمية ، ولكنه يرى في كل سيكلوجيا عمل مجموعة من الثقافات تدأب على ختم النفس البشرية ودراستها في جو من التسامح والنقد المتبادلين . واني أأمل فقط أن هذا المفهوم – وطبيعته سياسية صريحة – يتيح بصورة غير مباشرة على الأقل معالجة مشكلة لم تدرسها النسبية الثقافية مطلقا دراسة جدية : كيف يمكن الحفاظ على تقليد نقدي في الثقافة التي تنتمي إليها السيكلوجيا دون انكار النقد الثقافي والمعيارى ؟

ولابد أن يكون واضحا من الآن أننى لا أرى مستقبل السيكلوجيا على أنها علم فقير في النماذج ، الأمر الذي يعتبره توماس كون Thomas Kuhn دليلا على أنها علم . بلغ درجة التضيق ، بل انى على العكس من ذلك ابتهج من وفرة النماذج التي تميز السيكلوجيا وتكشف عن قوتها ورسوخها في العديد من النظم الفلسفية . وفي نظري أن للسيكلوجيا وظيفة رئيسية تؤذيها مستقبلا في الحوار بين الفلسفات ، ورؤى العالم ، والمحاضرات . ولا أظن أن العلم سوف يزد من اختيارات الانسان بتحسين التقنيات السيكلوجية ، أو السيطرة على البيئة الانسانية ، بل اعتقد على العكس من ذلك أنه سوف يوسع مجال اختياراته بفضل وعي أعمق بذاته ، واكتسابه خبرات اجتماعية كثيرة التنوع .

لذلك فمن واجب العالم النفساني في الوقت الحاضر ليس فقط أن يوسع مجال عمله العلمي من حيث الزمان والمكان ، ولكن عليه أيضا أن يبحث في المعاني والتجارب والقيم المرتبطة بمختلف النظم السيكلوجية . فاذا لم تأخذ السيكلوجيا الحديثة في اعتبارها هذا المظهر الثاني لمهنتها فانها سوف تنتج فقط في توجيه دراستها الى مجالات ثقافية جديدة ، وعلى فترات أطول ، الأمر الذي يزيد من حدة تقاليد أخرى من تقاليد السيكلوجيا . والاعتراف بهذه المهمة المزدوجة هو الشرط اللازم لتوحيد هذا العلم .

والبدل الذي أقترحه يمكن أيضا أن يضفي مكانة جديدة على فروع السيكلوجيا التي تهتم بالمجتمع ومن الوجهة التقليدية ، قبلت السيكلوجيا الاجتماعية بخضوع

مصطلحات علوم أخرى حديثة ؛ وكثيرا ما أعدت بالتقريب متغيرات تبعية « خارج النطاق السيكلوجي » لتقوم بعد ذلك بدراسة الارتباطات السيكلوجية المتبادلة للمتغيرات . من ذلك أنه في أعمال اليكس اينكنس Alex Inkeles ومعاونيه ، يقدر قبول بيئة حضرية صناعية ، وعمل تعاقدى عام لا شخصى معيارا للنضج والتقدم ؛ ومتوسط دخل الفرد من السكان أو استهلاكه الكهرباء أو الصلب يكون هو المقياس الرئيسى للنمو الاقتصادى لامة ما ، فى بحوث دافيد ك . ماك كيلاند David - C.A. Cleland فى خصوص الديناميكية النفسية للنجاح ؛ والنتائج المدرسية أو الجامعية المتحصلة فى نطاق نظام تربوى عرضة للمناقشة تعتبر عند جيل كامل من الأخصائيين فى الاختبارات التقديرية لحاصل الذكاء أنها تؤيد قيمة مقياس الذكاء ؛ ونظام يشمل حزبين سياسيين أو ديموقراطية برلمانية من النمط البريطانى يقدر أى منهما معيارا للتقدم السياسى والدقطة (نشر الديموقراطية) فى نظر جيل آخر من الأخصائيين فى السيكلوجيا السياسية . ويقال لنا ان فى هذا تتمثل النزعة التصرفية (نزعة بعض علماء النفس الأمريكين الى اعتبار علم النفس دراسة لتصرفات السلوك مهملين معطيات الشعور غير الظاهرة - المترجم ، من لاروس) .

وتبعاً لهذا القبول المطلق للفتات التى تستخدمها علوم اجتماعية أخرى . وجدت السيكلوجيا نفسها مرتبطة ببعض المفاهيم الأكثر تخلفاً فى الفلسفة السياسية والاجتماعية ؛ وأصبحت علما للنفس ، لا يثبط فقط كل جدل فى المشاكل من قبيل معنى النمو ، والتطور ، والذكاء ، والديموقراطية ، والصحة ؛ ولكنه فضلا عن ذلك يجعل القرائن السيكلوجية التى تضى على هذه المتغيرات قيمة الصفات الثمينة ونعطيها معنى .

مرة أخرى أؤكد أن صحة الفرد وصحة المجتمع أمران لا يتفصلان . ومدارس السيكلوجيا السائدة ، بتعاونها فى محو الحلول خلاف تلك التى اقترحتها المجتمع الغربى اللاحق لعصر « الأنوار » ، واشتراكتها فى هدم استقلال الأجانب (الهمج) وحريتهم ، وكرامتهم ، بغاصت عميقا فى حماة ثقافة زاجرة ، منظمة ، وقادرة على المنافسة بدرجة مفرطة ، وطوقسية ، ومعادية للتأمل الاستبطانى . وفى هذه الظروف ، ما يحدث لك هو ثمن الخطيئة ، كما يقول ايريس مردوخ Ires Mardock فى شرحه لأفلاطون . وقد استحوذ علماء النفس على حكومة الفنينين ، وبعض الأشكال المضادة للسيكلوجيا ، وذلك لضدها لشرعتهم ، واستقروا فى نهج حرفى ضيق ومجزأ ، وجعلوا من علمهم صناعة . وتشيعهم للعلم « السوى » قد هدم أغلب الفرص الكفيلة بظهور علم « ثورى » . هذا هو المنطق الداخلى لكل سيطرة وكل محاولة للفوز بالاستقلال على حساب استقلال الغير . ولا عجب فى أن المشاكل الأونطولوجية (المختصة بعلم الكائنات - المترجم) للسيكلوجيا الحديثة تتمشى تماما مع المتهاج الذى اجتهد به هذا العلم أن يجعل سائر تقاليد السيكلوجيا ذات أهمية

ثانوية ، وهي التقاليد التي وصفها بأنها غير نفعية ، وفلسفية مفرطة ، ولا تقديرية ؛ وغير منتجة .

ولا ينتهي أبدا البحث عن سيكولوجيا إنسانية : والسيكولوجيا التي يرى جيل من الأجيال أنها صحيحة من الوجهة الأخلاقية لم قد تبدو للجيل اللاحق حيلة تنفيا إخفاء أشكال دقيقة من السيطرة والقهر والمعاناة المنظمة . ويمكن أن نرى في ذلك دلالة على تقلب الطبيعة البشرية . وضعف السيكولوجيا ، أو برهاننا على قابلية المجتمع للانفعال والتأثر ، وقدره السيكولوجيا على البقاء باعتبارها علما من علوم الاجتماع والفلسفة . واني أفضل هذا التفسير الثاني . وما يجعل لهذا العلم قوة ، هو أن على كل جيل من علماء النفس أن يكشف مدهاء وحدوده في نطاق « اليوطوبيات » الصريحة والضمنية في عصرهم . وبعد ، فإن موضوع دراستهم هو الضمير الإنساني . ثم إن المسائل ذات الطبيعة الأخلاقية التي عرضتها هنا لابد أن تكون قد اختلفت من الآن حتى بضع سنوات قادمة . وهذا لا يعني أن المسائل السياسية المتعلقة بالسيكولوجية سوف تختلف هي أيضا . معنى هذا أن وعيا تقديدا جديدا سوف يبحث من أجل الفلسفة عن مجموعة جديدة من القواعد ، وينزع قناعات هذا الحظر السيكولوجي المرقى . ولست قلنا البتة من مثل هذا التطور . وعلى عكس التقاليد النقدية الحديثة لفيكو ، وهبردر ، ونييتشة ، وماركس ؛ وفرويد ؛ مازالت التقاليد النقدية القديمة لما دياميكا ، والأوينشاد مفتوحة لنقد لا حدود له . « لنقد النقد » .

سيكولوجية الجماعات تبحث عن : مركز اهتمام جديد

من الاستبعاد الى المشاركة في المركز :

اذ تقترب من نهاية القرن العشرين فان شكلين واضحين من التنظيم يتعلقان بشتون الناس ، يصدد أن تكون لهما الغلبة والسيادة ، أحدهما اتجاه نحو العالمية والآخر نحو اللا مركزية ، ولكلا الاتجاهين خصائص تنشأ وتنبثق من المركز بدلا من أن تخرج من الشعوب البعيدة عن المركز .

والأمثلة عن العالمية كثيرة وشتى ، تتراوح من الشركات متعددة الجنسيات التي تنظم اقتصاد العالم ، وأجهزة الاعلام التي « تصف » أخبار العالم ، الى « تنظيم المافيا Mafia » الدولي ، الذي يتجر في المخدرات والأسلحة ، ويتجسر بالحكومات وحركات التحرير . وبموازاة هذه ، وفي صورة هيكل هرمي الشكل مصحوب بدافع الربح ، يزداد أيضا نشوء حركات عالمية تميزها لها عن المنظمات العالمية . وتتميز أمثال هذه الحركات بالمشاركة الشعبية فيها مع وضع التأكيد على نوعية الحياة وصفتها . ومن الأمثلة نذكر حركات السلام والحفاظة على البيئة ، الى جانب المجموعات التي تحارب الفقر ، ومنظمة العفو الدولية ، والمنظمة الدولية لاتحادات

بقلم : جوندوزى . ه . فاساف

من علماء النفس الاجتماعى الأثريين ، وأستاذ مشارك في جامعة
البيونس آيرس في اسطنبول . ونتركز الأبحاث التي يقوم بها على
سيكولوجية الجينات بوجه خاص والحواش السيكولوجية من
مشكلات التعليم في بلاد العالم الثالث . ونشر مقالات في
الدوريات الأجنبية والتركية . التي تتناول مسائل المعلم
الاجتماعي التي تحصل بأعمال هذه المشكلات .

ترجمة: الدكتور راشد البراوي

(جامعة القاهرة سابقا . وحاليا المنسق الإحصائي للاتحاد
العالم لتقنيات عمال مصر)

المستهلكين (ايوكو iocu) . وشبكات الرابطة الدولية لتغذية الأطفال الرضع
(ايفان Ibfan) ، وهي جميعا حركات تعمل على المستوى الدولي ومستوى القواعد
العريضة ، على شن الحملات التي تتعلق بحقوق الانسان والحقوق الاجتماعية
والاقتصادية .

وثمة خصيصة مشتركة بين المنظمات الدولية والحركات العالمية هي أنها أساسا
ذات طبيعة دولية تنسamy على الولاءات والحدود القومية أي على « العلم (بفتح
العين واللام) والبلد » ، ولها اهتمامات أعلى مرتبة ، سواء كانت الربح أو نوعية
الحياة والمحافظة عليها .

وتبين النظرة الخاطفة الى التنظيم البشرى أنه يتميز بالانتقال من المنظمات
الصغيرة الى الكبيرة ، أي من وحدات قائمة على صلة القرى الى منظمات اقليمية وقومية
وعالمية . والنتيجة أنه بينما كانت الدولة تمثل على امتداد القرون الحديثة ، الشكل
السائد في البلاد الواقعة في المركز ، فان المنظمات الدولية مثل Tnc ، والقضايا
الشعبية من قبيل حركة السلام ، تبدو للعيان بالتدريج كصور جديدة في البنية
الدولية . وهذا يدل عليه أيضا ازدياد دور المنظمات غير الحكومية في داخل نظام

الأمم المتحدة ، وهي منظمات جرى العرف على أنها لا تخضع إلا لتأثير الدول القومية .
ومما أثر الى حد كبير في ازدياد الاتجاه نحو العالمية ، السعي وراء مزيد من الكفاءة
نتيجة للتطور التكنولوجي . وقرى السوق ، ونشوء وعي عالمي يتميز بتغييرات
واصلاحات من قبيل « أرض سفن القضاء » .

وجنبا الى جنب مع الاتجاه صوب العالمية في المركز . نجد مؤسسات مركزية
تتقوى بالدولة القومية . قلت استجابتها باطراد من ناحية تلبية حاجات المواطنين ،
وبذا فتحت الطريق نحو اللامركزية . فالدعوات الى الاستقلال الذاتي المحلي بل وإلى
الانفصال . وهي دعوات تنبثق من التفرقة العنصرية ، تقول ان هذه كثيرا ما أصبحت
ذات صوت مسموع في كثير من البلاد الغربية الى حد أنها تهدد نظام الدولة القومية
التقليدي . ومن خلال هذه العملية نجد جميع أشكال السلطة القومية تقريبا وتراوح
من نظم التربية والصحة والقضاء الى المؤسسات الدينية ، تعرضت للتحدي بحيث أنه
في بعض البلاد الغربية . توشك مؤسسات « بدلية » مثل المدارس والطوائف والجماعات
الدينية . أن تصبح مستقرة شأنها شأن « الدولة ذاتها » (إيلتش Illich ، ١٩٧٩) ،
وفي حالات أخرى هناك منافسة بين المجموعات التي تعمل من أجل المجتمع من جهة
والقوى السياسية التقليدية من جهة أخرى ، في سبيل السيطرة على المجالس المحلية
والبلديات ، الخ . وهكذا مثلا صوتت كثير من البلديات الغربية ؛ ضد وضع
الصواريخ النووية فوق أراضيها ، متحدية بذلك السياسة الخارجية القومية الملتزمة
ازاء حلف الأطلسي بوضع أمثال هذه الصواريخ فوق أراضيها بحلول عام ١٩٨٣ .
أصبح الافتقار الى المشاركة الشعبية في كافة مستويات صنع القرارات فكرة متسلطة
تماما على الأذهان . كما أن الاتجاه نحو اللامركزية في جهاز الدولة أثار أيضا نقاشا
حول هدم التنظيم الهرمي الرسمي للأحزاب السياسية . وبالتالي فالعملية التقليدية
المتعلقة بصنع القرارات في الدول القومية بالغرب ، هي موضع التحدي من أعلى في
اتجاه الحاجات والهيكل الكلية في المستوى الكبير ، ومن أسفل نحو اللامركزية
واستجابة للمجتمعات المحلية . في المستوى الصغير .

لكن في كلتا الحالتين هناك قوة محركة جبارة للحفاظ على نوعية الحياة
وتحسينها ، هي جاذبية الجماعة والمشاركة . وبينما تتخذ هذه الجاذبية بالنسبة
الى البعض صورة « قرية شاملة » بصد أن تنشأ ، فانها بالنسبة الى غيرهم قد تعني
أساسا « المجتمع المحلي » . لكن من الواضح أن هؤلاء ليسوا فئات يستبعد بعضها
بعضا ، بل الأخرى أن المجتمع الشامل امتداد طبيعي للمحلي .

وترتب على هذا التركيز على الجماعة أن نشأت على امتداد السنين ، ميادين
ومناهج ومصطلحات ومواقف جديدة في العلوم الاجتماعية المتعلقة بالبلاد القائمة في
« المركز » . ومن أمثال هذه الميادين تتميز سيكولوجية الجماعات عن غيرها بأنها
لا تهتم بصفة أساسية ، بالمنهج العلمي التقليدي القائم على مشاهدة الأحداث وتفسيرها

والتنبؤ بها .. وبدلاً من هذا يوضع التأكيد على التخصص في سيكولوجية الجماعات، بوصف كونه عاملاً فعالاً ومشاركاً في أحداث التغيير الاجتماعي . أى تحديد اتجاه التغيير بالنسبة إلى الجماعة المعنية . ومن الفروض الأساسية التي تقوم عليها سيكولوجية الجماعات أنه بينما تشجع على تفاوت واختلاف حقوق الأفراد والمجموعات العنصرية ، الخ ؛ فهي تدعو إلى المساواة في وصول الموارد المادية والسيكولوجية إلى جميع من يظلمهم أى مجتمع معين . بهذا تبنى معيار أو نموذج واحد للسلوك . وبدلاً من هذا يجرى تشجيع الجميع على تنمية امكانياتهم الفذة ، حتى يتسنى للمكانات الكامنة بالفطرة ، تحقيق ذاتها . وكما أنه لا تجرى مساواة أى شخص نموذجي أو مثالي أو نمطي ، كذلك ليس في سيكولوجية الجماعة مفهوم عن بيئة نموذجية ، وبدلاً من ذلك يوضع التأكيد على العلاقة بين الإنسان والبيئة اعتقاداً بأن في الامكان أن يشتمل أى مجتمع معلوم على بيئات كثيرة لأشخاص وجماعات مختلفة ، دون أن تكون أى من هذه البيئات أسمى أو أفضل من سواها (رابابرت Rappaport ١٩٧٧) . الأمر المهم هو أنه يجب أن يكون هناك تناسب بين شخص معين وبيئة معينة بحيث يدعم كل منهما الآخر بطريقة ايجابية . وعلى ذلك فالاختلافات والتفجرات في داخل المجتمع يتم تشجيعها ؛ وذلك على خلاف الجهود التي يبذلها النظام المتروك به قانوناً من أجل توحيد البيئات والخدمات وفي النهاية توحيد الناس أنفسهم . وبالتالي كما أنه في منهج سيكولوجية الجماعات لا يلام أشخاص معينون بسبب عدم امتثالهم للنموذج الاجتماعي السائد لأنه ينظر إليهم على أنهم بالفطرة أدنى مرتبة في المجتمع ، كذلك فانهم ليسوا في وضع غير موات لأنهم نشأوا في بيئة مفروضة أنها محرومة ثقافياً .

هذا الموقف يمكن توضيحه في ضوء الوظيفة الاجتماعية التي يضطلع بها مفهوم الذكاء . كان معظم علماء النفس في النصف الأول من القرن العشرين يعتبرون الذكاء سمة مورثة مما يترتب عليه أن جميع الأقليات العنصرية في الثقافات الأنجلو/ سكسونية حيث كانت اختبارات الذكاء موضع التقدير الكبير ، كانت تعتبر أنها بطبيعتها أدنى مرتبة . ومن ثم كان في امكان عالم نفس أمريكي بارز مثل ترمان Terman أن يقول : « يبدو أن غيابهم عنصرى . ان مقابلة مثل هذا النوع وبمثل هذه الكثرة العجيبة ، في صفوف الهنود والمكسيكيين والزنوج ، توحى بشكل قوى تماماً بأن كل مشكلة الفوارق العنصرية في السمات العقلية سوف يتعين مناقشتها كلها من جديد » . ينفي عزل أطفال هذه المجموعات في فصول مستقلة (كامين Kamin ١٩٧٥ ، ص ٣٧٤) وثمة عالم نفس آخر من المبرزين هو جودارد Goddard ، وكان رئيس برنامج الاختبارات الأمريكي في العشرينات ، كان في امكانه أيضاً أن يقول : « الحقيقة أن عاملاً قد يكون في ذكاء طفل في العاشرة من العمر بينما يكون لك ذكاء سن العشرين . ومن السخف أن تطلب له بيتاً كالذي نتمتع أنت به » (كامين ، ١٩٧٧ ، ص ٣٧٤) .

مثل هذه الأفكار المبنية على الداروينية الاجتماعية كانت مصحوبة أيضاً بموقف

قوى لصالح علم تحسين النسل ، يدعو الى اختيار غير الصالحين وبالتالي « توليد » جنس بشري صحي . وأدى انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة الفاشية والداوينية الاجتماعية يعلماء نفس بارزين الى عدم القاء اللوم على الفرد والقائه على البيئة باعتبارها مسئولة عن ضعف أداء الاقليات العنصرية في اختبارات الذكاء . وكانت الحجة أنه اذا كان يمكن تنشئة الأطفال السود « المحرومين ثقافيا » في بيئات كالتي تنعم بها الطبقة الوسطى لكان الأمريكيون البروتستانت من الأنجلو/سكسونيين ومنذ سن مبكرة ، في ذكاء البيض . ومرة أخرى كان هناك اعتناق فكرة تفوق الثقافة المسيطرة . فالى عهد قريب تماما لم يكن في وسع أى عالم إبداء الشك بشكل سافر في صحة اختبارات الذكاء المعدة لابناء الثقافة البيضاء والمستخدمه لتقييم السود . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يضع منهج سيكولوجية الجماعات التأكيد على التوافق . بين الشخص والبيئة ، ويرى أن الذكاء ينبغي النظر اليه في اطار بيئة معلومة . وأن سمة معينة قد تعد ذكية جدا في بيئة معينة يمكن أن لا تكون لها قيمة تكيفية في بيئة أخرى ، والعكس بالعكس . وبهذا ففي منهج سيكولوجية الجماعات لا يجري تحديد السمات والهياكل الفكرية من قبيل النظام التعليمي المراد به أن يساعد على تحقيق الامكانيات الذهنية الكامنة ، والحكم عليها من أعلى ، وانما الأخرى أنها تنشأ في ضوء حاجات الجماعة وقيمتها . وعندئذ نقول أيضا : ان هذا المنهج لا يؤمن بوجود شخص نموذجي أو بيئة نموذجية قائمة على قيم المجتمع المسيطر . التأكيد هو على التوافق بين الشخص والبيئة .

وثمة مبدأ رئيسي آخر تأخذ به السيكولوجية الجماعية هو معرفة وتنمية عناصر القوة في الجماعة بدلا من « تشخيص » المشكلات على أساس معايير تضعها مصادر خارجية (خبراء) . وبالتالي مثلا تسعى هذه السيكولوجية الى « دعم الصحة » على أساس ما في الجماعة من « عناصر قوة » فطرية ، بدلا من « منع المرض » حسب الخطوط التي توصي بها برامج الصحة العقلية الموحدة .

ان المجال الذي يمكن فيه تطبيق واستخدام السيكولوجية الجماعية ، مجال واسع شأنه شأن مصالح واهتمامات الجماعة ذاتها . فبرغم أن مولد هذا الميدان في منتصف الستينات بالولايات المتحدة ، نشأ من حركة الصحة العقلية التي بدأت بوضع تأكيد على العوامل الاجتماعية مقابل العوامل النفسية ، فان مشكلات تتراوح من البطالة والعنصرية الى الاسكان الرديء النوعية ، أصبحت أيضا من مكونات السيكولوجية الجماعية وتؤكد على التدخل في سبيل تحقيق التغير الاجتماعي . فالحركات المناصرة للحقوق المدنية وغيرها المعادية لحرب فيتنام ، أحدثت فضلا عن هذا ، تغييرات جذرية في وعي العلماء الاجتماعى . أصبحت هذه السيكولوجية تعنى بأجراء ومعالجة تأثير التغير في مستويات متعددة من تنظيم المجتمع . وحتى يتسنى زيادة التعقيد التنظيمي تقول : ان هذه المستويات عبارة عن الفرد والمجموعة والجماعة

التنظيمية والنظامية ، والمستويات المتعلقة بالمجتمع . وكانت النتيجة أن التدخل في أحد المستويات يراعى في جميع المستويات .

والشكل الخاص الذي يتخذه التدخل لأغراض أحداث التغيير ، يمكن أيضا تصنيفه بصفة رئيسية وفق أربعة أساليب مختلفة تقوم على أساس الموقف الخاص (رابرت ، ١٩٧٧ ، ص ١٣٠) . والأسلوبان الأول والثاني ، هما التشاور ونموذج تطوير التنظيمات حيث تتعامل السيكولوجية الجماعية مع منظمات مستقرة الدعائم وزعماء معترف بهم ، مع التركيز على كيفية تحقيق أهداف المنظمات وهي الأهداف المأخوذة كقضية مسلم بها . أما الأسلوبان الآخران وعلى نحو أكثر تمشيا مع التطورات الحديثة في سيكولوجية الجماعات فهما نموذج المؤسسات الموازية ونموذج التنظيم الجماعي والدعوة الى التأييد من جانب المجتمع . ويسعى نموذج المؤسسات الموازية الى خلق تسييلات وهؤسسات بديلة تتراوح من شئون الصحة والاسكان الى التعليم تتكون تحت سيطرة قوم كانوا من قبل بلا حول ولا قوة . أى تحت سيطرة الجماعة المعنية مباشرة والهدف المتوخى من التنظيم الجماعي ونموذج الدعوة الى التأييد من جانب المجتمع ، هو العمل مع أناس وجماعات غير متجانسة من أجل السيطرة على مؤسسات قائمة تؤثر في حياتهم . وبالتالي ، فبرغم أن كلا الاسلوبين موجّهان الى أولئك الذين ليسوا في موقف السيطرة ، فإن الاسلوب الأول يسعى الى اقامة مؤسسات خارج « الدولة » أى المؤسسة المعترف بها قانونا ، بينما يهدف الاسلوب الثاني الى السيطرة على هذه المؤسسة نفسها . ومن المهم جدا أن نلاحظ أنه في كافة الحالات ، اذا كان لاينبغي أن يكون النموذج المعين مناسباً للموقف ، فالنموذج أو الحل المقترح يصبح أيضا جزءا من المشكلة « ذاتها » . وهكذا فإن ما له أهمية رئيسية في منهج السيكولوجية الجماعية أن النموذج لا يجب أن يقرره خبير من الخارج وانما يتحدد بالاتفاق مع الجماعة وفي ضوء العلاقة بينها وبين القوى والهيكل الاقليمية والقومية والعالمية « بالعالم الخارجي » .

واستخدام السيكولوجية الجماعية حدث في العادة بالقرب عن طريق الطلب والوساطة من جانب منظمات شتى لها استقلالها الذاتي ومجموعات عمل في الجهات المجاورة ، وجميعها أنشأها في العادة متطوعون نضاليون ممن يؤكّدون على ضرورة استخدام الاجراءات الفعالة ، ومن يعتمدون في العادة أيضا على مواردها الذاتية وبذلك تكون مستقلة سياسيا وماليا عن القوى والهيكل التي تسيطر على المجتمع . ولقد حققت الحركات الجماعية القائمة على هذه السيكولوجية نجاحا بأن بعثت الحيوية في الهياكل المتداعية وخاصة في مناطق العواصم أو المدن الكبيرة حيث زادت المسافة الفاصلة بين المواطن الفرد والسلطات المركزية الى الحد الذي عنده حلت البيروقراطية الضخمة بالفعل محل الخدمات الحقيقية . وبالتالي فالتنظيم والعمل بالجماعة لا يؤدي فحسب الى تحسين نوعية الحياة . عن طريق اعداد الخدمات من قبيل المراكز الصحية في المناطق المجاورة والمدارس الاجتماعية ، الخ ، ولكنه يؤدي في الوقت نفسه الى

تحدى دور الهيكل السياسي التقليدي بالاستجابة الى حاجات المواطنين . وتطور الديمقراطية الريفية عن طريق المنظمات الجماعية ، يحدث في وقت واحد مع اللامبالاة بالسياسة السائدة وهو ما يشهد به ازدياد عدم الاقبال على المشاركة وخاصة من جانب الشباب ، في كل من الانتخابات القومية والمحلية . ولم تقصر الحركة الجماعية اهتمامها على المشكلات المحلية . ولذلك فأساس الحركات التي نشأت على امتداد العالم ، تدعو الى السلام والى المحافظة على البيئة ، انها ليست أحزابا قومية أو منظمات دولية ولكنها بالأحرى حشد من منظمات جماعية واسعة المدى ، وتلقى تأييد أهل المناطق الريفية ، وباختصار نقول اننا نواجه لامبالاة وغترابا وخاصة من جانب الشباب في الغرب وذلك بالنسبة الى منظمات ومؤسسات شتى ، قومية ومركزية الطابع ، تتراوح من الأحزاب السياسية والحكومة الى نظم التعليم والصحة وعلى سبيل المثال فان ظهور الحركة الجماعية واتجاه بعض المؤسسات والمنظمات والهيكل نحو اللامركزية ، لا يؤدي فحسب الى فهم جديد لمفهوم الديمقراطية الشعبية على المستوى المحلي ، بل أن « الاتحاد غير المنظم » الذي يشمل الحركات الجماعية ومجموعات العمل في جميع أرجاء العالم ، أخذ في أن يساعد على تشكيل القرارات ذات الاهتمام العالمي الحيوى .

المركزية في العالم الثالث

على نقيض التطورات التي شوهدت في « المركز » فتاريخ الحركات الجماعية في شعوب العالم الثالث البعيدة عن المركز ، لم يكن عموما في اتجاه اللامركزية والعالمية ؛ والأحرى أن اتجاهه الأساسي كان في حالات كثيرة تعزيز الاتجاهات نحو المركزية في الدولة القومية الناشئة والأيدولوجية المتسلطة ، فيما يحاول في الوقت نفسه فكيف الهياكل والعادات التقليدية السائدة في الجماعة .

وهذا الاتجاه دعمه المزج بين عاملين رئيسيين وكانت النتيجة أن التحرك نحو اضعاف الهيكل الجماعي الفطري والتقليدي صاحبه « فرض » هياكل جماعية « مستوردة » . ولذلك فالانماط التي أخذت تظهر لم تكن تطورا طبيعيا للجماعة التقليدية ، بمعنى « التحديث من خلال المحافظة على التقاليد » (دور ومارس ، ١٩٨١ ، ص ١٦٦) ونشأ عامل من محاولات الدول القومية الفتية تحقيق السيطرة الادارية والأيدولوجية على ما كان في العادة شعوبا متباينة عنصريا ودينيا . وهكذا تلقى حكومات معينة بالعالم الثالث واجهها التحدى المثل في فرض ادارة حكومية مركزية على شعوب ذات تاريخ جماعي أوجده نظام استعماري قائم على مبدأ « فرق تسد » فكانت تنظر الى الأسلوب الجماعي على أنه يولد آثارا مضادة وتخشى أن يعزز العناصر القبلية والعنصرية في شعب فتى وحشى البنيان . وثمة دول أخرى « تسعى الى التحديث » وقائمة على النماذج والنصائح الغربية الوضعية ، كانت تعتبر الجماعة التقليدية من المفارقات التاريخية وعقبة في طريق التطور في عصر الدولة القومية والأحزاب السياسية وتقابات العمال وروابط أصحاب المهن . ولذلك تجاهلت تماما

وجود هذه الجماعات أو بالعكس راحت تحاول الحظ من شأنها وخاصة في أعين الشباب . وهذه العملية سهلتها أيضا ما كان يذهب اليه دعاة التحديث (كوبمنز Koopmans ١٩٧٧) عن ان اتخاذ هيكل علوية « مركزية » يمكن أن يؤدي الى تحقيق التنمية والرفاهية المادية . ومع ذلك ، ظلت دول أخرى تنظر الى المحافظة على الصرح الجماعي والتقاليد والعادات المصحوبة في العادة بالاختلالات الباذخة والأعياد والقرايين والتي تستمر أحيانا أياما كبيرة . على أنها مضيقية فحسب للوقت والطاقة والموارد المادية - أي أنها شيء يرهق دولة فتيه تحتاج الى العمل الشاق والقصد في الاتفاق .

والمؤثر الرئيسى الآخر الذى يقاوم الهيكل الجماعي الفطري ويؤدي الى فرض نماذج مستوردة . مؤثر مشتق من الدور الذى تقوم به وكالات دولية شتى وهي كثيرة داخل اطار الأمم المتحدة ، وتعنى بمسائل المعونة لأغراض التنمية أو المعونة الريفية ، ولقد استخدمت بطاقات تشمل عبارة التنمية الريفية المتكاملة لوصف ما هو في الأساس استمرار لجهد بدأ في الخمسينات واشتد في الوقت المناسب . علم نظم بيروقراطية للتنمية الريفية في العالم الثالث . ونظرا لأن أمنال هذه البرامج وضعها خبراء من خارج الجماعة وأن المشروعات ذات مدد معينة تؤدي الى اسلوب العمل القائم على مبدأ « يوجد اليوم هنا وينتفى غدا » ، تقول انه بسبب هذين الأمرين لاتنشأ عادة روابط بين الجماعة والمشروع . وبدلا من هذا جاءت الفرق المشرفة على المشروعات ، بأفكارها هي عن الطريقة التى تتم بها المشاركة . وبذلك « بنوا » الجماعة كما راوها من حيث صلتها بخصائص المشروع ، بدلا من أن يأخذوا خصائص الجماعة أو حاجاتها الفطرية في الحسبان . وطبقا لهذا المنهج فى البحث ، كثيرا ما تتحقق المشاركة الجماعية عن طريق تعيين أو استئجار أعضاء من الجماعة يعتبرهم الفريق القائم على تنفيذ المشروع ، عنصرا مساعدا ويسهل الاتصال به . ومن ثم يقام فى داخل الجماعة هيكل جديد وأحيانا هيكل منافس ، حول أولئك القوم الجدد الذين يختارهم الغرباء ، وذلك على خلاف المصادر التقليدية للقوة وصنع القرار .

تحت تأثير هذه العوامل يجرى اغفال بعض المبادئ الأساسية التى تقوم عليها السيكولوجية الجماعية ، بما فيها النظر الى الجماعة « ككل » أى على أساس حياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة بها وصلتها « بالعالم الخارجى » وبدلا من هذا يحتل المشروع والهدف منه مكانا المقدمة ، أى يكون النظر الى الجماعة من حيث علاقتها بالمشروع ، بدلا من العكس .

وعلى ذلك يكاد أى تقييم للتنمية الريفية فى العالم الثالث ، أن يكشف عن غياب المشاركة الشعبية فى العمليات ، وعن محاولة لاعادة تركيب الجماعة من أعلى وتجاهل عملية الأخذ والعطاء بين المستوى الصغير بالجماعة والمستوى الكبير بالمجتمع .

ولهذا مثلا كان القرويون يستخدمون المزرعة الجماعية (لو جاما L'jama) . كطريقة للحصول على المعونة الحكومية لأغراضهم الفردية ، أو كانوا يستغلون زيارة

أحد المسئولين في الحكومة أو في الحزب ، كى يرسموا ٠٠ بعبارات مقنعة جدا صورة لتقدم القرية وخطط المستقبل المدهشة ، وبعد ذلك يطلبون من المسئول مزيدا من المساعدة « أو « ترقية للموظفين المرتبطين بالنجاح الذى تحقق فى القرية » ٠ وهكذا . فالتقارير التى ترسل الى السلطات الأعلى تشير الى جميع القرى على أنها مزارع جماعية حتى ولو لم يكن هناك ما يشبه الاسلوب الاشتراكي للانتاج (دور ومارس ، ١٩٨١ ، ص ٢٣٣) ٠ أو فى حالة برنامج آخر فى جزء من العالم « فالحقيقة أن الحركة الجديدة للتنمية الريفية نظمت منذ البداية على مستوى قومي وفرضت على المناطق الريفية فى ظل التوجيه الشخصى والتأييد الكامل من جانب أعلى الموظفين مرتبة ٠٠ ومما له أهمية أكبر ، الضغط المستمر من جانب المستوى الادارى الأعلى ٠٠ وهو ضغط جرى البقاء عاياه بل وزيادة حدته على امتداد ست سنوات (المصدر السابق ، ص ١٣٢) ٠

وماذا كان هذا يعنى على المستوى الشعبى « بالنسبة الى الكثرين من أبناء القرية الفقراء كان للتعاون مضمون سلبي مرتبط بالضغط التى تقع عليهم كى يسهموا فى أداء العمل المجانى ٠٠ وكان قدر كبير من النقد راجعا الى افتقار البرامج الى المضمون الروحي على المستوى المحلى ٠٠ وشجعت السياسات على اتجاهات علمية تحت الفلاحين على التقليل من البذخ فى الاتفاق على حفلات الزفاف وعلى الجنائز ٠٠ كانت الحركة الجماعية منظمة كوسيلة لزيادة الانتاجية وتقوية الدولة ضد التهديد من جانب الشيوعية » (دور ومارس ، ١٩٨١) ٠

مثل هذه الاهداف والاساليب المحدودة التى وصفناها ، لم تغب عن أنظارها المشكلة الاساسية المثلة فى التنمية الريفية الشاملة بالعالم الثالث ، بل ويمكن أن تمرقل التنمية حتى على هيئة اهداف محدودة للمشروعات ، ما لم تكن مصحوبة بإرادة « التغيير » عند الجماعة ، واردة التغيير كثيرا ما تكون بدورها دالة للطريقة التى بها ندرك الجماعة « مركز السيطرة » بشأن تشكيل شئونها وبيئتها ٠ وبهذا فمما له الاهمية الرئيسية ان يكون مركز السيطرة داخليا بالنسبة الى الجماعة بمعنى أن تكون هى التى تجعل الاشياء تحدث بدلا من أن تكون هدف الموقف الذى تحدث فيه الاشياء لها ٠ لقد أظهر البحث الذى أجرى فى بيئات كثيرة تتراوح من المدارس الى معسكرات اللاجئين ، أن اللامبالاة والاعترا ب والتغيب عن العمل والنزعة التدميرية والعدوان ، الخ ، وكلها تؤدي الى نظام الحكم الشمولى ، كثيرا ما تكون دالة مركز خارجى للسيطرة (كابلان ، ١٩٦٩) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يستند التضامن الى مركز داخلى للسيطرة ٠

غالبا ما تتميز المجتمعات فى العالم الثالث بشعور السيطرة على حياتها اليومية ، وذلك برغم القديرية التى كثيرا ما تغد الى أذهان المجتمعات غير المستقرة ، حيث يكون التعاون فى حالة عدم وجود دولة الرفاهية ، شيئا لازما للبقاء على قيد الحياة ٠

وبالتالى فالجماعة المحلية ليست عاجزة أمام أحداث الحياة الطبيعية . من قبيل :
 الميلاد وأمراض معينة . وحالات تدهور المواصلات . والنقص فى مورد الكهرباء .
 والزلازل والفيضانات . الخ ، اذ انها تستطيع الاعتماد على الذات ازاء هذه
 الأحداث . وتنعم الجماعة فى العادة باكتفاء ذاتى الى الحد الذى عنده تستطيع أن
 برعى مرضاها . وتعنى ما تحتاج اليه من بيوت ؛ وتتنبأ بالطقس . الخ ؛ دون الاعتماد
 على المساعدة من المتخصصين الخارجيين أو دون انتظارها . كما هو الحال فى المراكز
 الحضرية . بالطبع يمكن ان يؤدى الجهل بالتكنولوجيا وبالمعرفة التقنية المتخصصة .
 أو الافتقار اليهما ، لا الى القصور والفقد فحسب ، بل ويعملان أيضا على نشر المرض
 بدلا من علاجه . ومع ذلك ، فالجدير بالذكر أن الاحساس بالسيطرة الذى تقلبه
 اما مصائب مجهولة حتى حين وقوعها أو عن طريق الاعتماد على « الخارج » وهو الامر
 الأكثر حدوثا . مثل علاقة التبعية هذه والتي غالبا ما يشير اليها علماء سيكولوجية
 الجماعات على أنها « أعراض مرض التبعية » ، تنشأ فى العادة نتيجة مجيء خبراء من
 الخارج لتطوير وتعليم الجماعة المحلية وتحديثها الخ ، وتحطم الهياكل التقليدية دون
 تقديم بدائل مناسبة تحل محلها . الا أنه عندما تتشرب الجماعة بارادة تهدف الى
 التغيير . وتشعر أنها موضوع التاريخ ، فعندئذ لن يقف فى طريقها الا القليل بشكل
 يبعث على الدهشة (اينودوب Irodep ، ١٩٨١) . مثل هذا التصميم من
 جانب الجماعة والايمان برسالتها ، يمكن مثلا ان يفسر بعض السبب فى نجاح
 باولو فريير Paulo Freire فى القضاء على الأمية فى بضعة أشهر عن طريق
 عملية « تحريك الضمير » .

بهذا الفهم يعلن بيان حزبي من جمهورية تنزانيا المتحدة ، أن أى عمل يزيده
 من قدرة الشعب على تقرير شئونه ، هو عمل من أعمال التنمية ، حتى ولو كان لا يوفر
 من الخبز أو يرفع مستوى الصحة (دور ومارس ، ١٩٨١ ، ص ٢٢٠) .

غير أن هذا لم يكن المنهج المعتاد فى العالم الثالث حيث يجرى عمل الأشياء للناس
 باسمهم . وبالتالى فالحقوق التى تتراوح من تكوين نقابات العمال وخفض ساعات العمل
 الاسبوعية الى حق الاناث فى التصويت ، تقول ان الصفوة الحاكمة كانت « تمنح هذه
 الحقوق » ان ما يمنح ولا يتحقق عن طريق « دم » الجباهير « وعرقها ودموعها » ليصبح
 جزءا لا يتجزأ من كيانهم ، يمكن أن ينتزع منهم بنفس القدر من السهولة . وكان هذا
 هو الحال فى عديد من شعوب العالم الثالث . ان الصفوات الخيرة والمستبدة . أو
 الطلائع التى تأتى وتزول باسم الشعب ، كان من نتيجتها أن ما قلعتة اليد اليمنى
 سمحتة اليد اليسرى . (فاساف Vassaf . ١٩٨١) .

ان تطوير مجتمعات العالم الثالث على أساس المشاركة الشعبية . يعنى ان المجتمعات يجب أن تصبح أكثر استقلالا عن الخطط والمشروعات التى تفرضها من أعلى حكومات وطنية وخبراء أجانب مؤقتون يؤتى بهم من وكالات دولية . وبدلا من هذا يجب انشاء روابط أكثر أفضية مع المجتمعات الأخرى بما يؤدى . فى النهاية الى شبكة من مجتمعات تتقاسم المعلومات والموارد والتجارب والمهارة الفنية الخاصة . يجب أن يكون فى الامكان ان يكون لكل هذه الشبكة أساس قومى ودولى يرتبط فى نهاية الأمر مع الحركات الجماعية فى البلاد الواقعة فى المركز ، يكتسب وضع التنظيم غير الحكومى . فى مختلف منظمات الأمم المتحدة .

وئمة حركات جماعية شتى فى جميع أرجاء العالم تسهم أيضا فى اتراء الانسان وثقافة العالم عن طريق خدمة وتنمية مصالح معينة تقع خارج وسائل الاتصال بالجمهير والثقافة الجماهيرية . واذ يعظم التهديد الذى تمثله أجهزة اعلام تقع تحت سيطرة هيئات قلائل فى المركز فان جميع ألوان التفكير والكساء والكلام والعيش والمحب بصدد ان تصبح بنفس الطريقة وبصورة متزايدة حقيقة واقعة ، وتهىء الحركة الجماعية التى تدعو الى التنافر وحق الشعوب فى أن تختلف ، بدلا عن التوحيد له مقومات النمو والحياة . أما أن مثل هذا التنافر يظل موجودا فى مجتمعات العالم الثالث ، فهذا يفيد فى المحافظة على الحضارة وتنميتها ، وأما أن ئمة قوى منبعثة من المركز تعمل الآن على تحطيم الصرح الاجتماعى الذى يضم ثقافات متبانية كثيرة . فخطر على الحضارة . ان التطور البيولوجى والتطور الحضارى يقومان على امكانية توافر مجال واسع من التنوع الذى يحتاج بدوره الى حماية الى زيادة الفوارق . ان مبدا سيكولوجية الجماعة عن العلاقة بين المرء والبيئة ، والنضال الذى يشنه المختلفون . من أجل الظفر بتكافؤ الفرص فى الوصول الى موارد المجتمع المادية والسيكولوجية ، نقول ان هذا نقطة تتلاقى فيها القوى اللازمة لمواجهة ما يرى فروم (١٩٨١) أنه من أعظم أخطار القرن القادم . « اذا تحول المجتمع الى آلة ضخمة (بمعنى أن يكون كل المجتمع بما فيه الناس ، آلة كبيرة ندار من المركز ، فيكاد لا يمكن تجنب الفاشية فى الأجل الطويل » .

لقد قيل فى مناسبات كثيرة ان « سياسات الحكومات الوطنية وبقاء الحياة على سطح هذا الكوكب ، يسيران فى طريق الصدام » (ساندروز ١٩٨١) . وئمة عامل رئيسى لوقف ذلك الطريق وتغييره ، هو أن تكون للحركات الجماعية اهتمامات عالمية . هناك بالتأكيد صلة بين وفيات الاطفال والامية وتدهور الرعاية الصحية وبين نمو نظام الحكم العسكرى فى جميع أرجاء العالم . وكما أن سيكولوجية الجماعة ترى أن دورها يتمثل فى أن تلعب دورا نشيطا وفعالا فى احداث التغيير الاجتماعى ، كذلك

يجب أن تضطلع العلوم الاجتماعية الأخرى بمسئوليات جديدة لمواجهة الازمة التي
بواجهنا ، وللمعرفة وتنمية العمليات التي تؤدي الى المزج بين الجماعة المحلية والجماعة
العالمية لتكوين وحدة متماسكة بينما تقلل من الصراعات الناشئة من مصالح الدولة
القومية .

عندما تسلمت الفاميروال Alva Myrdal جائزة نوبل للسلام سئلت كيف يرى
مستقبل العالم ! فأجابت « انى متشائمة جدا » أهلى الوحيد هو الحركة التي يقوم بها
الجميع من أجل السلام العالمى » .

إضطهاد وتدمير وتعبير عن الحياة اليومية

ان اتجاه البحث المقدم فى هذا المقال يستند الى خط سير الكاتب فهو من البداية عالم يبحث فى أصول السلالات الشرية ثم اتجه بعد ذلك بسرعة نحو اجراء دراسة عن سكان المدينة فى الدول الصناعية . لقد تأثر بالظلم وعدم المساواة الاجتماعية نتيجة للتجربة التى عاشها .

ان اول بحث فى هذا المجال تناول ظروف الحياة وواقع وامانى الطبقة العاملة . ولكى يفهم العلاقات البيئية والصلات الاجتماعية والشخصية ، فقد اضطر أن يدرس الجغرافيا والاقتصاد والاجتماع وأيضا علم النفس . وقد حاول دائما أن يبقى فى خط نظامى هو المجموعة التى جمعها .

فمنذ عشرين عاما كون مع مجموعة باحثين من عدة دول مجموعة دولية للبحث تقوم بدراسات مقارنة فى الدول المتقدمة صناعيا أو الدول التى لازالت فى أول طريق التصنيع ، ان موضوع العلاقات بين التنمية الاقتصادية والثقافة هو نقطة اهتماماته الأساسية - لقد وضع النقط فوق الحروف منذ السبعينيات ، عن الاعداد

بقلم : بول - هنري تومبارت دي لوكا

تأسس في عام ١٩٥٠ مركز العلوم السيكلولوجية والاجتماعية
بباريس وكان مديرا له . ومنذ عام ١٩٦٠ أصبح استاذاً في
مفردة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس . له
مؤلفات كثيرة .

ترجمة : ماهيتاب محمود

ليسانس أداب قسم اللغة الفرنسية .

والخلق الثقافي وخاصة عن امكانيات انبثاق ثقافات مبدعة في مواجهة تحويل دراسة
السلالات الخاصة بالدول القابلة .

عندما شارك في برنامج اليونسكو عن تحويل المعلومات ، فقد طلب أن توجه
الأنظار نحو المعارضة المسيطرة أو التقسيم . من هنا جاء عنوان العمل الذي شارك
فيه .

وفي الموضوع التالي ، يسترسل في أفكاره عن العلاقات بين التغيير الاجتماعي
والديناميكية الثقافية في الحياة اليومية ، مما يجعله يطرح من جديد أسئلة عن
المعارضة بين تطور السيطرة والامكانيات أيا كانت وتطور ظهور أشكال جديدة من
الحياة الاجتماعية وسط الذين حرموا حتى الآن من الكلمة والتعبير عن آمالهم في
اتخاذ القرار .

ليس التكلم عن نوعية الحياة تعريضا بالنسبة لثلاثة أرباع البشرية ؟

ونحن على عتبة الألف الثالثة فإن الخوف لعظيم من عام ٢٠٠٠ ، يحتاج الحياة
الشخصية لكل فرد في أدق تفاصيل البيئة اليومية وذلك على الصعيد العالمي .

من ناحية فان سرعة الاكتشافات تقود الى تنمية دراسات السلالات الجديدة .
(معلومية ، آلية ، مكتبية) تبدل سريعا ظروف العمل وظروف الحياة والعلاقات بين
الحياة الحرفية ووقت الفراغ . ومن ناحية أخرى فان وسائل الاعلام وخاصة
التلفزيون تنقل المناقشات الدولية الى قلب الحياة العائلية .

وهذان الشكلان فى التدخل فى الحياة اليومية يقابلهما شكلان من الاضطهاد
بالتسبة لمستوى الأفراد والمجموعات الاجتماعية .

ان تغيير ظروف الحياة والعمل ، وتنظيم القضاء ، ووسائل المواصلات يمكن
أن توجه بواسطة مجموعات مهيمنة نظرا لمصلحتها وطموحها وتفرض على المجموعات
الأخرى نوعا من البيئة يجعلها مهيأة للإجراءات التى يريدون فرضها .

وفى الوقت نفسه ، فان ملكية وسائل الاعلام وتقدم فى الاعلان يسمح بممارسة
ضغوط فكرية تتزايد آثارها وتكمل التعليم الإلزامى أن الاغراء الإجمالى كبير لدرجة
أن الأشكال الجديدة للاستهلاك والتسليّة والبحث عن الراحة تدفع الأفراد الى قبول
السيطرة .

يعلم كل فرد اليوم أن الرئيس ينجح فى السيطرة حيث أن المرعوسين يكتفون
بالسلوك المتعارف عليه .

كم من الحركات يمكن أن تعبر عن نفسها وتعرض على السيطرة عن طريق
الصراعات والكفاح فى الحياة اليومية ؟ كيف يمكن الكشف فى الحال عن القوى
الاجتماعية التى تحاول أن تتحرك فى مواجهة المؤسسات والقوانين والضوابط التى
تفرضها الجموع المسيطرة من ناحية والآمال ومتطلبات الجماهير الاجتماعية والطبقات
الصاعدة وكذلك الحركات الاجتماعية من ناحية أخرى ؟

التحياة اليومية ، موضع الاضطهاد :

إذا كانت الحياة الدولية تتداخل أكثر فأكثر فى الحياة الشخصية اليومية .
فان أى بحث عن أشكال الحياة الاجتماعية فى الفئات الصغيرة على المستوى المحلى
يتطلب أن يدخل فى نطاق أبحاث اجتماعية واقتصادية كبرى على أوسع مستوى
ان تكس رؤوس الأموال والوسائل الفنية تكون فى مدن أغنى البلاد ويدفعها التقدم
العلمي وتجميع المعلومات كلما امتلكتنا كلما أثرتنا ، انها حقيقة بالنسبة للمعلومات.
وأىضا بالنسبة لرؤوس الأموال والوسائل الفنية ، ان زيادة فى واحدة تجر زيادة فى
الأخرى لأنه كلما تجمعت المعلومات أمكن التقدم فى البحث وأمكن دراسة السلالات
البشرية أن تتزايد وأن يستفيد الانتاج الصناعى وترتفع الأرباح — ينتج عن ذلك
صراع لا رحمة فيه من أجل المنافسة وغزو أداة السيطرة والنفوذ وذلك على الصعيد
الدولى . وان نتائج هذا الصراع معروفة ؛ احتقار ومهانة من المحيطين وتكس الآلات
الحربية وزيادة الفروق وظهور الدكتاتورية وحروب اقليمية وخطر حرب عالمية .

أما بالنسبة للحياة اليومية في المدن فإن هذه المنافسات وكذلك الصراعات يكون لها رد فعل في ظروف الحياة والعمل والاستهلاك والعلاقات وأيضا الضغوط الفكرية وفرض نماذج للسيطرة حتى في الحياة العائلية الخاصة .

الاضطهاد في ظروف الحياة والعمل :

إن التفاوت بين البلاد يقابله زيادة في التفاوت الداخلي في معظم البلاد ولكنه على أشكال مختلفة . ففي الدول المتقدمة صناعيا ، نجد الفقر الذي يتطور بسبب زيادة البطالة ، ومما يزيد من هذه الظاهرة تدفق العمال المهاجرين ، وفي البلاد النامية ، فإن إنشاء الصناعات الثقيلة ، مهما كانت ضرورية ، فهي تسبب في فقد التوازن بين المدن والقرى وتزيد من الهجرة الى قاع المدن الفقيرة . وكذلك تزيد الفروق بين الأغنياء والفقراء ، أما البلاد الأقل تقدما فنجد أن بها عددا كبيرا من السكان يموت جوعا دون ضحيح ودون أن تبدي الطبقة الميسرة في الدول الغنية وحتى في الدول الفقيرة أي استعداد للتنازل عن بعض الميزات وعن سباق التسلح وذلك بالرغم من كل الاعتراضات الشفاهية ، وبذلك تصل في الحياة اليومية الى الاستسلام للفقر عند فقراء لا يمارضون ولا مبالاة عند الأغنياء الذين ينسون أنهم بهذه الطريقة يعلون ان أجلا أو عاجلا ، لهلاكهم لأن استسلام الفقراء يمكن أن يوازن ، كما سنرى فيما بعد ، بردود أفعال وثورات تكون نتائجها غير متوقعة وذلك على المستوى العالمي .

في الإنتاج : إن التقدم التكنولوجي يمكن ، الى حد ما ، أن يحدد العمل ويسمح بتحسين الظروف المادية في المؤسسات ، ولكن هذا التقدم يسبب أشكالا جديدة من التعب لأنه يزيد من التبعية والخضوع وقبول الرتبة وذلك مقابل وعد بتخفيض ساعات العمل وزيادة الأجور ، إن الاهتمام بالإنتاج والمنافسة خاصة في المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تحشد العاملين ثم تستغني عنهم فيما بعد ، إن هذا الانهيار ، يترجم في الحياة اليومية بخوف أكبر من البطالة أو بتحديد النشاط النقابي .

إن التحولات التكنولوجية وهي تضع أشكالا جديدة للعمل تقترض في المقابل نماذج ثقافية سواء في الحياة اليومية في الحي أو في المؤسسة . وينتج عن ذلك فقدان الوجهة بالنسبة للسكان والعمال في فترة الانتقال وخاصة قيمة العمل التي كان العمل التقليدي مرتبطا بها ، تفقد تأثيرها كلية عند الشباب ، إن العلاقة بين العمل ووقت الفراغ تغيرت بشكل ملحوظ .

في الاستهلاك : إذا كان مستوى الحياة المتوسطة قد ارتفع (فيما عدا البلاد الأقل تقدما) فإن التفاوت لازال موجودا ويتزايد في مدن البلاد الصناعية نفسها . فإن العاطلين وكبار السن والمعوقين وصغار الموظفين خاضعون دائما في حياتهم اليومية لأي تغيير في الأحوال الاقتصادية وبالتالي في الوضع الدولي . إن انخفاض طفيفا في القوى الشرائية يكون مرتبطا مثلا بزيادة سعر البترول أو تغيير سعر العملات المالية

يمكن أن يوقعهم بين يوم وليلة في ظروف الطبقة العاملة الكادحة حيث يصعب خروجهم منها وحاليا فان تهديد البطالة يسبب طروفا ومخاوف من نفس النوع عند مختلف الكوادر .

ولكى أوضح التحليل في مجال الاستهلاك سوف أكتفي بدراسة بعض أبواب الميزانية العائلية ، فيما مضى ، لنتذكر أن تأثير التوازن العام للميزانية العائلية ، فيما مضى ، لنتذكر أن تأثير التوازن العام للميزانية يؤثر على حياة العائلة عامة ، وهذا معروف جيدا ساعدوا الى نظرية تبدوا واضحة منذ أبحاثي الأولى عن حياة العمال ففي حدود مستوى معيشي معين فان اختيار الأشياء المراد شراؤها يقتصر على أخذ ما هو أرخص ولقد أطلقت على ذلك تصرف الانشغال . وفوق هذا المستوى فقط يكون شراء الأشياء التي تعجب بها ممكنا . يمر المشتري من تصرف الانشغال الى تصرف المصلحة ، وقد أثبتت - دراسات سابقة أجريت على عائلات عمالية ذات ظروف غير ثابتة ، أن نمو الاستهلاك ورغبات الشراء المتزايدة خاصة شراء المنتجات الجديدة كانت تسبب الاستمرار في تصرف الانشغال حتى لو كانت العائلة قد وصلت الى مستوى معيشي مرتفع . ان مهندسين وكوادر راعية في الحفاظ على المستوى الاجتماعي تجد نفسها في نفس الظروف ، جميعهم مشغولون بحياتهم الشخصية والعملية وبالأحوال الاقتصادية المرتبطة بدخلهم مباشرة وفي المقابل ، في مجال مستوى معيشي أعلى ترفض فكرة السباق الى الاستهلاك ويختفي أو يقل تصرف الانشغال .

نحن نعلم أن ارتفاع مستوى الدخل مرتبط بالنسبة المئوية لمجموع الميزانية ، ان دراسة كل باب وتغييراته يوضح لنا العلاقات بين النفقات الحقيقية والقيمة النسبية المرتبطة بالأشياء ففي حياة المدن في البلاد الصناعية ، فقد زادت مصاريف الطعام ولكن النسبة المئوية للطعام في الميزانية قد انخفضت تبعا لقانون أنجل الساري حتى اليوم . في البلاد الرأسمالية في أوروبا وأمريكا الشمالية ، نجد أن الطعام أصبح لا يشغل بال العائلات العمالية ، وفي المقابل فان مصاريف الإسكان في أوروبا قد زادت وأصبحت مشكلة هامة ، ان السيارة التي كانت فيما مضى كعالية بالنسبة للعائلات ذات الدخل الصغير تحولت الآن الى ضرورة ، ولا داعي للتكلم عن المصاريف التي يطلق عليها « مصاريف التسلية » وهي متعددة البنود .

والذي يهمنا هنا هو العلاقة بين الممارسة الممكنة ملاحظتها وبين الاحتياجات ونتائج المنافسة والاعلان عن تغيير نظم العروض والقيمة من خلال الاستهلاك ونرى أيضا تأثير الاختيار السياسي والاقتصادي للطبقات المسيطرة عندما ترتفع المصروفات العسكرية وتسبب خللا في ميزانية الدولة بحيث يصعب من الصعب توفير التمويل ونضطر الى اللجوء الى بطاقات التمويل . ان جودة الحياة ليست للجميع حتى في البلاد الصناعية الغنية وحتى في البلاد الاشتراكية .

وفي العلاقات بالنسبة للقضاء . ان التقدم الكبير في وسائل النقل وامكانية السفر القريب أو البعيد وأيضا التعرف على الأرض « في مجموعها قد غير أيضا

العلاقات في الحياة اليومية • ان مفهوم الفضاء الجسدى يحل محل الفضاء الزمنى ، فأحيانا نجد أنه من الأسر لنا أن نخترق ألفا وخمسمائة كيلو متر بين باريس وحدى المدن الإيطالية على أن تقود السيارة في ساعات الذروة من وسط باريس الى احدى المدن في الضواحي وذلك يعيدنا الى موضوعنا وهو أنه لا داعى لحساب مسافة - وقت ولكن مسافة - وقت - مال لأنه اذا كانت نيويورك تقع على بعد ثلاث ساعات من باريس بالطائرة الكونكورد فإن الوقت لا يقل الا بالنسبة للذى يمتلك المال • ان دراسة العلاقات بالنسبة للفضاء تتطلب بعض الاطالة وسنعود اليها فيما بعد •

الاضطهاد الفكرى :

فى محيط المدينة والحضارة الصناعية ، فان الأفراد والمجموعات ليست خاضعة فقط الى الاضطهاد الناجم عن تنظيم الانتاج أو الاستهلاك ولكنها مهياة لضغوط فكرية من كل شكل • عندما تكلمت عن العلاقة بين الانتقالات التكنولوجية وفرض أنماط ثقافية ، كان المقصود بها فنون التربية أو فنون المواصلات أو الفنون التى غيرت أشكال الانتاج ، ان انشاء مصنع بفنييه الذين سيشرفون عليه . فان ضرورة استخدام أساليب عمل جديدة فى المؤسسة تتناسب واحتياجات الانتاج تعتبر طريقة لتبنى أساليب للتصرفات ونماذج من العلاقات بين الأفراد واعتقادا فى التسلسل والمسئولية الخ • ان الاتفاقيات الاقتصادية التى تسمح باغراق السوق بانتاج مكثف من الكوكاكولا تبين كل أشكال الاعلان وتدخل أشخاصا جدا يتلقون الأوامر من بلد أجنبى . ويجدون أنفسهم مضطرين الى التصرف والتفكير بنفس طريقة المديرين التابعين لهم • فالمقصود اذن فى الحياة اليومية ليست المقابلات الحرة بين الثقافات المختلفة ولكن المقصود هو فرض ثقافة متسلطة يمكن أن تهدم تدريجيا من الداخل ثقافة البلد الأساسية حيث تقام العلاقات غير المتكافئة •

فى حالة المدرسة ، فان فنون التربية والبرامج التى تناسبها تنقل مباشرة من نماذج الدول الصناعية ، فان المدارس أسست لتكون نوع من الرجال يناسب المدينة والحضارة الصناعية • أما القرويون الذين يحضرون الى المدينة ، تشدهم الأعمال يضطرون هم أيضا الى تبني نفس الأسلوب لكى لا يسحقهم التنافس •

وفى الوقت نفسه فان وسائل الاعلام تحتل الحياة اليومية وتدخل الى كل بيت ليست فقط الجريدة ولكن المذياع والتلفزيون لقد أجريت دراسات حديثة عن فن الاعلان ، أثبتت أنه ليس فقط تجاريا ولكنه يحوى أفكارا ظاهرة وعلى سبيل المثال ، فقد أجريت احدى الاختصاصيات فى علم الاجتماع من أمريكا اللاتينية دراسة عن المسلسلات التلفزيونية التى تحتل كل يوم ولشهور عديدة مكانا هاما على الشاشة الصغيرة لقد أثبتت أن هذه المسلسلات أعلنت عن طريق مجموعات تجارية لها وجهة محددة وهى نشر الأساليب الأجنبية ذات النتائج السياسية • ولكن هل من الضروري

الاسترسال أبعد من ذلك فى وصف هذه الأساليب المعروفة فى مجموعها ؟ المهم أن نرى النتائج التى تعتبر حاجزا أمام نوعية الحياة وخطرا سياسيا فى قلب الحياة اليومية .

نتائج الاضطهاد :

ان المناورات التجارية التى يتعرض لها سكان المدن ليست بالضرورة مقصودة . فالمهندس الذى يفرض نوعية من العمل فى مصنع جديد والمقاول الذى يقوم ببناء أبراج حيث يضطر السكان الى تغيير تصرفاتهم والصحفى الذى ينقل الاخبار كل هؤلاء لا يقدرون الأساليب التى يفرضوها ويظنون أنهم يمارسون عملهم بكل شرف وأمانة ، على كل فهم لم يفتنوا الى هذه المناورات التجارية التى أنفمسون فيها . والنتيجة فرض أفكار فى ظروف لها تأثيرها لأن الجانبين لا يقدران ما يجرى . وينتج عن ذلك سوء تفاهم بين المسئولين فى الحكم وبين سكان المدن الذين يشعرون بحساس غريب من الصعب تحديده .

ان هذا الاحساس يرتبط بالشعور بالذنب خاصة عند الشباب عندما يكون الموضوع عن البلاد التى تمنى من الجوع والحروب ودمار البيئة وتصل الى نهاية حتمية من الشعور تارة بالعجز وتارة بالثورة وفى هذه الظروف فان الصراعات التى يمكن أن تولد التغييرات تصبح أصعب ، علما بأن التكنولوجيا المتقدمة تستخدم الآن ليس فقط فى صد الارهاب ولكن أيضا ضد الحركات الاجتماعية الايجابية . ان الخطر الأساسى فى هذا الوضع الفوضوى حيث يصبح سكان المدن عاجزين عن بناء أساليب بيانية وقيم ملتحة تسبب الخوف من العنف وتوجد اختلالا اجتماعيا يسمح لهم أن يستولوا على الحكم وقيموا نظاما استبداديا . وفى مقابل هذه الصورة القائمة ، يجب دراسة كيف أننا فى الحياة اليومية نرى تطورات أخرى تتعارض مع المناورات التجارية . وكيف أن أعداء الثقافة يمكن أن يعارضوا الأفكار المسيطرة . وكيف يمكن للحركات الاجتماعية أن تتخذ شكلا وتعبر عن نفسها . وكيف يصبح الأفراد والجماعات ممثلين . ان هذا التحليل ضرورى حيث أن كثيرا من الفئتين يعتقدون حتى الآن ان جميع المشاكل الاجتماعية سوف تحل يوم أن يصبح الفنيون متقدمين لدرجة تسمح لهم بالاجابة على كل الضروريات .

ففى الواقع ، نحن داخل حلقة من التطور والنمو الاقتصادى حيث المنافسة والسباق الى الكسب سواء على الصعيد الوطنى أو الدولى . ولا يمكن السيطرة على كل ذلك دون تغيير جذرى فى السياسة .

نحن نمتلك حاليا كل الوسائل التى تؤثر على البيئة والانتاج الزراعى والصناعى وكل الوسائل لمكافحة عدم المساواة والجوع فى العالم ولكننا نستعملها لصالح الجماعات المسيطرة . من هنا تأتى ضرورة تغيير شكل القرار والأساليب السياسية .

لاشئ يكون ممكنا الا اذا غيرنا أسلوب التقلم أو القيم عند المسؤولين ولكن هذا التغير لن يتأتى الا بضغط من القاعدة التي تبدأ من الحياة اليومية . قبل أن نرى كيف يمكن لهذا التطور أن يعمل ، فمن الضروري أن نفهم بطريقة دقيقة العلاقات بين الأفراد والجماعات والمجتمع في الحياة اليومية . ان بعض الملاحظات الدقيقة بشأن علم النفس الاجتماعي هي الآن ضرورية .

تحليل تطور الاضطهاد :

ان تحليل علم النفس الاجتماعي بين أهالي المدن والعلاقات « أفراد - جماعة - مجتمع » في التغير يتطلب انضباطا داخليا . ففي هذا التحليل روعيت التغييرات الفنية والاقتصادية . كذلك تغير العلاقات الاجتماعية والتطورات التي تطرأ على علم النفس الاجتماعي . ولكي اتقدم في هذا الطريق ، كان علي أن أتبين من ناحية مجتمع المؤسسات والقوانين كما يبدو في تنظيم المؤسسة وفي الأسلوب الاقتصادي وفي قنوات الاتصال والنقل الاجتماعي ومن ناحية أخرى ، مناقشة هذه القوانين والمؤسسات بتفاصيل الحياة اليومية ، ولقد أطلقت عليها اسم الثقافة الحية حيث تبدأ تطورات التعبير التي تتعارض وتطور الاضطهاد .

ولكن بطبيعة الحال فدراسة التغييرات الاجتماعية والتفرقة بين الشركة التي تحولت الى مؤسسة والثقافة الحية ، لا تعمل الا لشرح العلاقات الجدلية الموجودة بين اثنين في مجموعة .

وبدا من منظمة الفضاء سأتبين من ناحية الفضاء الاجتماعي الموضوعي ومن ناحية أخرى الفضاء الاجتماعي الذاتي وفي محاولة لتلخيص التحليل الذي أدى الى هذا التمييز ، سأبدأ من الفضاء الجغرافي الاجتماعي بصفته الإطار الخارجي حيث تتحرك جموع من البشر يكون تكوينها محكوما بعوامل اقتصادية وعلاقات اجتماعية ونماذج ثقافية . وفي هذا الفضاء الجغرافي الاجتماعي ينتظم الفضاء الاجتماعي المادي مع النماذج الثقافية التي تفرض على الإطار الموضوع بعض أشكال تابعة لبعض الضوابط التي تنظم الأشياء تبعا لنظام مثبت . ان انتقال أفراد موجه وتوجد نقاط اجتذاب مختارة لتوجيه هذا الانتقال . وبهذا نرى الأفراد والجماعات خاضعة لنماذج تأتي من المسؤولين الذين قاموا بتجهيز المخططات . ومن الجدير بالذكر أننا نجد في هذا الفضاء اختلافات ظاهرة من منطقة الى أخرى وأيضا اختلافات خافية وعلى سبيل المثال الفرق بين منطقة ذات كثافة عالية ومنطقة ذات كثافة ضعيفة أو الفرق بين منطقة يوجد بها بعض المهن وأخرى حيث يوجد بها مهن مختلفة . ان هذه الاختلافات يمكن أن تنشئ حدودا أو فواصل ذات دور هام في العلاقات الاجتماعية حتى دون أن تظهر بوضوح للسكان ، ان الفوارق الاجتماعية بين الأفراد من مختلف الطبقات ومختلف الأوساط وكذلك مختلف الأصول مدونة على الأرض كما نجد مدونا أيضا على الأرض كل هياكل المجتمع ان هذا الفضاء الاجتماعي ملاحظ ومعرض بمختلف الطرق بواسطة

الأفراد والجماعات وهذا العرض للفضاء ينقل بعد ذلك في خطط الهندسة تبعاً للنماذج الشائعة .

في الحياة اليومية نرى أن العلاقات في حيز معين تكون معقدة ففي الحيز المنظم تبعاً لخطط ، نرى الأفراد يمارسون تحركات لا تتبع بالضبط الخط المرسوم وأيضا في الاستهلاك والتردد على المتاجر يدفع التجار أن يضغوا في اعتبارهم ممارسة الزبائن . يوجد إذن حوار كامل يتم على مستوى الحى في المدينة . ان تغيير هذا النظام الاجتماعي التجاري بإنشاء مساحات كبيرة يهدم الممارسة اليومية ولا يعطى نفس الامكانيات للتعبير خاصة في القاعدة ونجد أيضا أشكالا من المنورات التجارية التي ذكرناها سابقا . ويمكن أيضا أن نأخذ أمثلة من داخل المساكن عن العلاقات بين الأشخاص واستعمال الحيز المقدر من المهنيين . ان العلاقات بين الممارسة والعرض تبدو واضحة عند دراسة الاستهلاك والميزانية داخل العائلة . المهم بالنسبة لنا أن نرى كيف أن الأفراد يتصورون ممارستهم وكيف يمكن أن يتداركوا ويفهموا موقعهم . ان تدارك الموقف هو نقطة الانطلاق نحو تدارك التغيير وفهم الاحتياجات . ولكن علينا أن نتوقف لحظة عند مفهوم الحاجة .

ان مفهوم الحاجة كان في الأعوام الأخيرة سببا لمناقشات عديدة وفي الغالب عقيدة . لقد أثارت تحاليل « أنيس هيلر » اهتمامى الشخصى ابتداء من أعمال « ماركس » وأيضا ملاحظاتها . ويسرنى أن أفتح باب المناقشة على النقاط التالية .

فبعد أن قمت بدراسة عدد كبير من المؤلفين ، أعتقد أن مفهوم الحاجة يمكن أن يختصر الى الضرورة . ان بعض اللغات كالاسبانية مثلا بها كلمة واحدة يعبر بها عن المفهومين . ان كثيرا من اللبس وقم فيه المؤلفون بين الحاجة والتطورات النفسية مثل الغريزة الجنسية والرغبة والطلب . . الخ . إذن فالمقصود بالحاجة الفردية أو الحاجة الاجتماعية فالمسألة هي أن نحدد ما هو ضرورى بالنسبة للحياة المادية أو الحياة في المجتمع . . وأنا لاحظت إذن حاجة ضرورية مادية تتلاءم والحصص الغذائية وأيضا مساحات المساكن . . الخ وحاجة التزام اجتماعي تتلاءم والأشياء الضرورية للفرد لكي يعيش في مجتمع دون أن يعلمه وهذا ما يحصل بالنسبة للموظف الذي يلتزم بملابس لائقة أثناء تأدية عمله بينما هو في الواقع يفضل ملابس بسيطة تناسب ذوقه . (ان هذا الفرق بين ضرورة مادية والتزام اجتماعي يوجد في شكل آخر في نظرية ماركس) . وقد لاحظت أيضا الحاجة - الشيء والحاجة - وضع مثلا الحاجة الى السكن التي تتفق مع الحالة النفسية للفرد الذي يبحث عن مسكن .

ان مفهوم الحاجة يختلف عن مفهوم المصلحة فمثلا نجد في النقابة ان المصالح والاحتياجات مختلفة عند العمال وأصحاب العمل . ولكن المعركة تتركز عند العمال بالنسبة للاحتياجات في العمل والحياة العائلية أما عند صاحب العمل فهي تتجه نحو المصالح التي يجب الدفاع عنها .

في الحياة اليومية في المدينة فان المعركة للدفاع عن المصالح المحلية واحتياجات السكان تأخذ مكانا هاما في ظاهرة الترابطية .

ان مفهوم الحاجة والضرورة والاضطرار يختلف عن مفهوم الطموح . ومن وجهة النظر هذه ، فاننا عندما نتكلم عن الحاجة الذهنية فالاصود هنا الطموح ، ويبدو الفرق اذن جليا ، لأن الطموح هو المقابلة بين الرغبة والعرض . علينا أن نحفظ هذه الاختلافات لكي نفهم كيف تجري المناورة وينطلق تطور السيطرة . ففي بعض الاعلانات مثلا توظف الرغبة بواسطة صور تتعلق بحاسة الشم والتذوق والخصائص المتعلقة بالجنس .

أما في الطموح فنجد عرض الرغبة الذي يسمح بالتوجه الى شيء أو وضع ما يهو اليه ولكن بنظرة واضحة تجاه هذا الشيء - وفي المدن أو في أي مكان آخر فان الشباب هو دائما « سن الطموح » ان طريقة الحث التي يستعملها التلفزيون كفيلا بخلق توتر اقتصادي ضخم بين الطموح الذي يولد في هذا المضمار وبين واقع كل يوم .

وهذا التوتر الاقتصادي يسبب خيبة الأمل .

ولاستكمال هذه النقاط التابعة للتطورات النفسية الاجتماعية في حياة المدن اليومية ، فمن الضروري أن نرى كيف تكتمل التماذج وكيف تنظم الأساليب بالنسبة لأساليب القيمة .

وأخيرا فاننا نقابل أينما كنا مراجع رمزية سواء في تنظيم الحيز والطعام والمسكن أو السيارة مثلا .

ولكن هذا التحليل المختصر للحياة اليومية يقودنا الى دراسة التطور الذي ذكرته في بداية هذا المقال : ديناميكية الثقافة في الحياة اليومية .

التطورات المعمرية والمعبرة :

ان الحياة اليومية في المدن الصناعية ليست فقط مناورة وظروف وفقير والنتاج المجتمع الذي تحول الى مؤسسات حيث يعتبر المرء شيئا أكثر منه انسانا . ان الحياة اليومية هي أيضا موقع الآمال والنورات والقوى الخفية غير المستخمة والقدرات الخلاقة والثقافات الجديدة . ان هذا التعبير عن الرجال والجماعات لاير فقط وسط الأحزاب السياسية والنقابات التي تتبع المؤسسات ، ان دراسة التطورات النفسية الاجتماعية يمكن ان يقودنا الى فهم كيف يصحو الضمير وكيف تكون المشاريع وكيف تظهر أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية .

الثقافة المعمرية : التعبير ضد الاضطهاد :

ردا على الاضطهاد في الحياة اليومية فان النورات تعتبر أقل خطورة من التنافر

الخفى • على أى حال فإن الثورات هي النتيجة المنطقية • وبالنسبة لتطور ثورى بناء يرتكز على برنامج فإن الثورة لاتصل عادة الا الى شكل من رد الفعل من جهة الحكم • ولكن اذا نحن حللنا ما يدور فى الحياة اليومية فسنجد طريقا جديدا يمكن أن يفتح • بالنسبة للثقافة ، التي تعطى لمجتمع المؤسسات يمكن أن تقابلها ثقافة سأطلق عليها اسم الثقافة المدمرة هي منبع كل التغييرات •

اذن فعلينا أن نتفق على تعريف الثقافة • ان الثقافة لاتغطي فقط الحياة الاجتماعية أجمعها فى العمل والتبادل اليومي والعلاقات الاجتماعية والعمل السياسى بالمعنى الذى تتصوره الاناسة الاجتماعية ان الثقافة تتناسب مع الحركة التي تسمح للأفراد والجماعات أن تفهم قوة الخالق وتعبر وتقيم المشروعات أى أن تصبح رعية عاملة • لذلك فإن الثقافة - الخلق والثقافة الفعل ، هما ضد السيطرة والمعارضة الفكرية للحكم والضمان لمجتمع يكون قادرا على أن يجدد نفسه بدلا من التركيبات والمؤسسات التي تخدم مصالح المختارين دائما ان الثقافة بهذا المفهوم ليست الا ثقافة مدمرة لأنها ليست ثقافة حية تحافظ على قدراتها الخلاقة أو بمعنى آخر تجابه المجتمع ولى نوع من السيطرة ففى الأحياء الفقيرة جدا ووسط الجماعات التي ليس لها حق الكلام توجد قوة خلاقة لاتقدرها الطبقات المسيطرة وتحاول دائما أن تكتمها •

ان هذا التعريف عن الثقافة لا يحتقر بتاتا مساهمة الفنانين والعلماء والفلاسفة الذين يهتمون بالدين وبكل أشكال الفكر ، ان العلماء لهم دورهم كالعالم • المسألة هي معرفة ما اذا كان هؤلاء يمكن أن يتقابلوا على قدم المساواة فى الحياة اليومية ان الثقافة لا تختلط بالفكر ولكنها تتعارض مع الفكر المسيطر حيث أنها حركة جديدة ومدمرة • ويمكن أن تكون منبعا لخلق الأفكار الثورية عندما تدفع مجموعة من الشعب المناضلين الى تكوين أفكار جديدة تتعارض مع الأفكار المفروضة •

ان المقابلة بين الثقافة الموروثة من الميراث الاجتماعى فى مجتمع المؤسسات وبين الثقافة التي نعيشها فى الحياة اليومية وهي الثقافة الخلاقة • ويمكن أن نأخذ أمثلة كثيرة عندما تبعد اللغة عن اللغة الأساسية لتثرى المفردات الرسمية وعندما يبحث الفنان عن الوحي وسط مشاهد من الحياة الشعبية وعندما تقوم حركات للدفاع عن السكان وتشكل لجانا فى الأحياء تحاول أن تغير صيغة القرار فى المدن وعندما تقوم مجاميع للضغط على النقابات والأحزاب السياسية الخ • • ولكن كيف يمكن لهذه الحركات التي تنبع من الاساس أن يكون لها دورها فى مجتمع المؤسسات ؟

من صحوة الضمير الى المشروع الاجتماعى :

ان الديناميكية الثقافية تبدأ دائما من مجال نصف صحو فى الحياة اليومية • ان تمييز الأشياء الخاصة وامتلاك القضاء وعلاقة البيئة القريبة لهم نقطة تلاقى فى الاحساس بالمتعة التي يمكن أن تعطى للحياة ميزتها عندما تتمكن الرعية والفرد والجماعة من الهروب من الضغوط أو الاضطهاد ونلاحظ أساليب للتفاهم المتبادل

والإتصال بالحركات والأساليب الأساسية للغة وتصبرات الوجه والتواطؤ فى العلاقات العاطفية بين العمال وزعماء المصنع أو بين سكان أحد الاحياء الذين يتقابلون فى المحلات ويكونون شكلا مبدئيا للشخصية الجماعية والاعتراف بأنهم مرتبطون ببيئة واحدة .

ان العمال الذين كونوا مجموعة بحث حللوا ما يربطهم وفى نفس الوقت ما يميزهم عن الكوادر أو رؤساء العمل الذين يتعاملون معهم . وهم يلحون على تفاصيل اللغة والصوت والتصرف وأيضا بعض مظاهر احتقار رئيس العمل وكرامة العمال .

ومن منطلق ملاحظات من هذا النوع ، اتاحت لى الفرصة أن أحلل بيئة اجتماعية لاتكون فى الواقع مجموعة تكون حدودها غير واضحة ولكنها محددة بالممارسات وأساليب للمواصلات والتقديم والارتباط ببعض القيم . ويمكن اتباع تطور المجموعة الاشتراكية والفردية والانتقال الاجتماعى فى هذه الأوساط الاجتماعية . ان الافراد والمجموعات عن طريق العلاقات التى تنشأ بينهم يهرون من قواعد المجتمع ، انهم يخلقون ممارساتهم الخاصة المرتبطة بالظروف الاقتصادية والمادية التى تفرض عليهم. وأيضا بالأفكار التى يتأثرون بها . ولكن لديهم أيضا أصالتهم التى تميزهم وتسمح لهم بالهروب فى هذه الظروف فان الاحساس بالموقف يمكن أن يتم تدريجيا سواء بالنسبة للأحداث أو التأثيرات الخارجية . ان صحوة الضمير تتم تبعا لنوعين من التطور التكميلى . من ناحية نجد أنه من الصعب التعرف على الوضوح وأيضا على التغيرات التى تنساق اليها دون أن نشعر وذلك على مستوى المجتمع والعلاقات الاجتماعية بين الطبقات والجماعات والأوساط الاجتماعية والاصول ولكن فى نفس الوقت اذا كان لا يوجد فى الحياة اليومية صحوة ضمير على مستوى التفاصيل فى الوسط الاجتماعى وكل الخطب الفكرية عن بناء المجتمع لذلك فاننا نرى ان خطبة سياسية فى التليفزيون أو حتى تصريحات لأحد القادة النقابيين أيا كانت أهميتها ، ليس لها غير تأثير محدود جدا على سكان الحى أو على عمال المصنع ، ان لم يكن فى الأساس بيان واضح عن المشاكل المحلية وان لم يبدل مجهود لاقامة علاقة بين التفاصيل اليومية والبرنامج العام المقدم على المستوى الوطنى .

ان امكانية الوصول الى وضع واضح فى التغيرات الاجتماعية يمكن ان يسبب صدمة وصراعا وحادثا جديرا بالاندلاع تطور كامل . وهذا هو ما تم بالنسبة لمجموعة العمال التى تكلمت عنها بصدد الاستفتاء الجماعى لحصر المؤسسة . وفى الحال يفهم العمال الطريقة التى استعملت لاستغلالهم فى المؤسسة وطريقة وقفهم عن العمل دون موافقتهم والنذى يعبر عن منتهى الاحتقار وكذلك تأثير المنافسة والبحث عن الربح فى تنظيم العمل .

ويتدخل عامل آخر فى صحوة الضمير وهو التأثيرات الخارجية .

ان تدخل شخص اجنبى فى هذا الوسط أو اكتشاف أوساط أخرى وثقافات أخرى تظهر الفوارق وتسبب التراجع أو الانفتاح .

اذن كانت صحوة الضمير تتم وسط الممارسات اليومية التي تتعلق بالتطورات التي تكلمنا عنها سابقا . اذن فان الاحساس برغبة ما يتولد عنها أمل ما ٠٠ عندما تتضح الآمال وتتحول الى مطالب يمكن أن تكون مشروعا على المستوى الفردي أو المستوى الاجتماعي . ان مفهوم مشروع يلعب دورا محمدا في حركة أو في عمل اجتماعي أو سياسى . ان امكانية تكوين مشروع أو تحقيقه هو عامل أساسى في نوعية الحياة .

تطورات نقطة الانبثاق :

ان كل تغيير يطرا على الاسكان فى المدينة وكل تعديل فى أساليب الانتاج أو توزيع الاستهلاك يحتم انتقالا فى التكنولوجيا والمعلومات المختلفة وفى نفس الوقت يفرض أنماطا خارجية . وفى الاعمال التي قمت بها مع مجموعة دولية لحساب اليونسكو ، حاولت أن أشرح التغيرات التي يمكن أن تتم باسم السيطرة ولكنها يمكن أيضا أن تسبب ردود أفعال ايجابية حيث أن المجاميع كانت تأخذ لحسابها التكنولوجيا ليس لتطبيقها بحدوثه ولكن لتغييرها حتى تتفق مع ثقافتهم . انه ليس توفيقا بين عوامل تقليدية وبين عوامل مستوردة ولكنه شيء آخر تماما انها حركة خلاقة تنبع من داخل الجماعة لقد أخذت أمثلة حية للمقارنة بين قرى عديدة استعملت فيها نفس التكنولوجيا ولكن النتائج كانت مختلفة تبعا للمجموعات التي طبقت التكنولوجيا دون نقاش واتبعت الارشادات الفنية والمجموعات التي كانت قادرة على النقاش وشرح وجهة نظرهم . ان مقارنات من نفس النوع يمكن أن تجرى فى المدينة بالنسبة للاسكان لقد أجريت دراسات عدة واقترحت أن نتكلم عن الثقافة الجديدة فى حدود الممارسات التقليدية والفنون المستوردة . ويظهر شكل جديد للعمل وشروط جديدة للاسكان وممارسات جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة وتصرفات جديدة وأساليب جديدة للعرض والتقييم .

فى بعض المدن الكبيرة كباريس مثلا ، ان حركات للمطالبة ومجموعات من الشباب وجعبات استهلاكية ومجموعات اسكان لها ادارة ذاتية تنشأ فى كل مكان عندما تكون ظروف الحياة فى مستوى معين . ان هذه الحركات التي تنشأ عادة ضد المؤسسات تتحول مع الوقت الى مؤسسات ، ان بعض المجموعات التي قامت للدفاع عن سكان الحي تتحول الى جمعية معلنة أو لجنة للحي معترف بها . ان التحويل الى مؤسسات له نتائج ايجابية عندما يتيح الفرصة لتغيير أساليب القرار والحياة السياسية المحلية ، وفى المقابل يمكن أن يكون لها نتائج سلبية اذا وصلت المؤسسات الى نوع من الشلل عندما تكون مثلا تحت سيطرة مجموعة متسلطة تمنع أى نوع من التجديد .

ان هذه العملية تتم وسط الصراعات والثورات ولكن المظاهر الجديدة ليست كلها حلما وفى النهاية أود أن أذكر مثالا لحي فى وسط مكسيكو ، انه حتى يحتوى على ثمانين ألفا من السكان ويسمى « تيبيتو » حيث يقيم السكان فى مساكن عارية

بينما ربع المنازل آيل للسقوط وثمانون في المائة من السكان ليس لديهم ماء . كيف يمكن أن نتكلم هنا عن نوعية الحياة ؟ ومع ذلك فإن سكان هذا الحي قد تجمعوا وأنشأوا منظمات للعمل والألعاب والثقافة ورسم الفنانون أعمالهم على الجدران . وعندما نخترق هذا الحي وتناقش مع المنظمين الذين تحملوا المسؤولية فإننا نشعر بالنشاط وكأنه يدب في كل شيء . ان ارادة السكان أن يبقوا في أماكنهم وكفاحهم لكي لا يستسلموا أعطاهم القوة ليقيموا المشاريع الاجتماعية . وأمنلة اخرى نجدها في ضواحي « كاراكاس » وفي « ليما » يمكن أن تدفعنا للتفكير في اقامة حوار بين السلطات السياسية والمشيدين والسكان .

وبالرغم من كل أشكال الاضطهاد والمناورات فيوجد في الحياة اليومية للبلاد الكبرى قوة يجب أن نحرقها ، قوة خلق يمكن استخدامها لمقاومة كل أشكال السيطرة . ان هذه الاشكال هي الآن مكتومة . ولكي نرد لها الحياة ونسمح للسكان ان يكونوا رعية عاملة وليست متفرجة ، علينا بالتغيير الجذري لكل أشكال القرار وأساليب التقديم والتقييم . اذا تحقق مثل هذا المشروع السياسى يمكن في هذه الحالة فقط أن نتكلم عن نوعية الحياة .

دور العلوم الاجتماعية في رسم السياسة

ثمة عمليات ثلاث هامة تميز « صناعة » المعرفة الا وهي ايجاد هذه المعرفة او خلقها ، ثم نشرها وبعد ذلك استقلالها والافادة منها . وعلى مر السنين ، ظهرت في الهند الكثير من المعارف التي تتعلق بالعلوم الاجتماعية ، وذلك عن طريق البحوث التي تجرى هناك ، ثم انه تم نشرها عن طريق التعليم ، ولكن ثمة شكاوى تتعلق بعدم استقلالها والافادة منها نسبيا من جانب صانعي السياسة ورجال التخطيط . وفي هذا الصدد تثار المشكلات والتساؤلات حول موازنة هذه المعارف ، كما تأكدت الحاجة الى الالتزام بهذه المعارف والمعلومات .

ويجب ان نعرف انه قد حدث نشاط هائل ملحوظ في مجال العلوم الاجتماعية في العقود القليلة الماضية ، وعلى وجه الخصوص بعد ان حصلت الهند على استقلالها فقد ازداد حجم العاملين في مجال العلوم الاجتماعية ، كما تضاعف كثيرا عدد المطبوعات التي تتعلق بالعلوم الاجتماعية ، وكذلك كثر الطلب على أصحاب الخبرات في مجال العلوم الاجتماعية . والعالم الاجتماعي ليس مطلوباً فحسب من أجل القيام بالادوار التقليدية داخل نطاق المؤسسة الأكاديمية ، بل انه مطلوب ليساعد في مجال الأعمال والشروعات وفي وحدات الرعاية الصحية ، وفي مكاتب الحكومة ، وفوق كل ذلك

بقلم: يوجيش أمال

يوجيش أمال مراسل جمعية العلوم الرسية الدولية
في بانجوك وهو للسماز الإقليمي لليويسكو للعلوم
الاجتماعية في آسيا والباسيفيك وقد سرت له عنه كتب منها
« العلوم الاجتماعية » - نظره على الهند - ١٩٧٦ و « الالتزام
في العلوم الاجتماعية » ١٩٨٣ .

ترجمة: مهجت عبد الفتاح

ليسانس آداب قسم اللغة الانجليزية جامعه القاهرة • له
ترجمات كثيرة في مختلف المادين الادبية والاجتماعية •

في وكالة التخطيط الوطني (القومي) في واحد من المجالات المتعددة كباحث ،
وكمستشار وكرجل ادارة وكرجل تخطيط • ورغم هذا الاتساع في مجال النشاطات
التي يمارسها العالم الاجتماعي ، فان هناك شعورا عاما بأن البحوث لا ترتبط بشكل
كافي بالسياسة التي تنتهجها الحكومات وإن العلماء الاجتماعيين لا يحظون بالاحترام
الذي يستحقونه • انه يبدو ان هناك فجوة بين « منتجي » البحوث وبين « مستهلكي »
هذه البحوث • والحق أن مسألة استخدام البحوث التي تتعلق بالعلوم الاجتماعية
وكذلك الجبرات في هذا المجال والافادة منها في صنع السياسة تعتبر من المسائل
والقضايا المتكررة التي تواجه رجال العلوم الاجتماعية ، لا في الهند فحسب بل في كل
مكان تقريبا •

ان الكثير مما يقال ، ومما يكتب عن استغلال العلوم الاجتماعية والافادة منها
انما هو في الحقيقة تعبير عن الأسف والألم لعدم استغلال هذه العلوم • فكتيرون
من العلماء الاجتماعيين في أكاديمياتهم يعربون عن شكواهم من عدم استغلال أعمالهم
وخبراتهم والانتفاع بها • وبالمثل نجد أن هؤلاء الذين يتعرضون للوم لعدم استغلالهم
هذه العلوم ، ونعني بهم المكتبيين (البيروقراطيين) وصانعي السياسة ، يردون على

ذلك بالتلميح الى عدم نفعية هذه العلوم الاجتماعية أو علم قدرتها على ان تقيّد . .
ومثل هذا الحوار يتخذ شكل المواجهة والصراع حيث يحاول كل فريق أن يزعم لنفسه
دورا أسسى في الوقت الذي يقلل فيه من شأن الآخر .

ولكن ما معنى ان يقال ان العلوم الاجتماعية لا يمكن استقلالها ؟ ان هذا قد
يعنى واحدا أو أكثر من الأمور التالية :

- ان البحوث التي تجرى حول مسائل معينة لا يتم التشاور بشأنها .
- انه يجري تجاهل المقترحات التي يعرضها الباحث .
- ان العلماء الاجتماعيين لا دخل لهم في تشكيل السياسة .
- ان هؤلاء العلماء الاجتماعيين الذين يشتركون في صنع السياسة ، لا يعاملون
معاملة طيبة ، كما ان آراءهم لا يعتد بها .
- ان الاختصاصيين من مجال معينة (وعلى وجه الخصوص من رجال الاقتصاد)
هم الذين يشتركون في صنع السياسة وفي التخطيط ، على حين يتم تجاهل التخصصات
الأخرى .

● ان صنع السياسة ، وكذلك التخطيط يعانيان من عدم وجود الاتجاهات التي
تتعلق بالعلوم الاجتماعية .

- انه لا يجري اجراء بحوث العلوم الاجتماعية التي ترتبط بالمجالات السياسية
- انه لا يتم تجنيد العلماء الاجتماعيين الاكفاء في الادارة ، أو أنه لا يقدمون
على غيرهم في حالة تعبئة الكفاءات .

وبالمثل ، فان هؤلاء الذين يهتمون العلوم الاجتماعية بأنها مقصورة على فئة
قليلة . وانها غير قابلة للانتفاع بها ، يقولون ذلك على أساس واحد أو أكثر من المعاني
التالية :

- ان الكثير من بحوث ودراسات العلوم الاجتماعية لا تتواءم مع قضايا
السياسة ومشكلاتها .

● ان البحوث الوصفية ، وتلك التي تجرى على مستويات مصفوفة جدا ، لا تساعد
كثيرا في اتخاذ القرارات على المستوى القومي .

- ان البحوث الاجتماعية التي تجرى على مستويات واسعة جدا تكون نظرية جدا
وغير مفهومة ومن ثم فانها ، في غير ما ضرورة ، تعمل على تعقيد المسائل البسيطة .

● ان نتائج البحوث لا تقوم على كثير من القضايا ذات الاهتمام المعاصر ، ولا يمكن
من يتخذون القرارات السياسية أن ينتظروا حتى تتضح نتائج البحوث بعد فترة
طويلة تسببا من الزمن .

● ان كل ما يقدمه العلماء الاجتماعيون في اللجان والاجتماعات كنصائح او توجيهات لا يتأسس على بحث قوى متين .. ولا يمكن تقبل الخيارات السياسية والايديولوجية الشخصية التي تتخفى وراء توجيهات ونوصيات العلوم الاجتماعية .

● ان العلوم الاجتماعية تبالغ في بيع قائمة السلع التي لديها - وليس لديها حلول لكل المشكلات ، كما انها لا تدرك القيود التي تفرضها البيروقراطية والنظام السياسي الذي يجب ان يعمل فيه صانعو السياسة ورجال الادارة .

ايجاد المعرفة ونشرها والافادة منها

ان هناك علاقة ديناميكية وثيقة بين هذه العمليات الثلاث واعني بها خلق المعرفة وابدائها ثم نشرها ثم الانتفاع بها والافادة منها . وعبارة « استخدام المعرفة » بمعناها الضيق تشير فحسب الى تطبيق العلوم الاجتماعية على آية مشكلة بعينها . وان ادخال فكرة التطبيق الى مجال خلق معرفة جديدة ليؤدى بنا الى التفرقة بين البحوث « المجردة » والبحوث التطبيقية (والتي تسمى في بعض الاحيان بالبحوث العملية) .. ومع ذلك فان المفهوم الأشمل لعبارة استخدام العلوم الاجتماعية والانتفاع بها ليشير الى استخدام المعرفة أيضا .

(أ) من أجل خلق معرفة جديدة (ومن المعروف انه على أساس المعرفة القائمة والموجودة بالفعل ، بالنسبة للنظريات والمنهج ، تتأسس أية معرفة جديدة) .

(ب) من أجل نشر وانتشار الثقافة الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، وهذا يتضمن تطبيق العلوم الاجتماعية على المشكلات العملية للمجتمع .

ويجب أن تتم التفرقة بين استخدام جزء معين من البحث وبين استخدام « كتلة من المعرفة » .. وفي هذا الصدد نجد أن الرفض التام لأي بحث يمكن ان يفسر على انه استخدام له .. وبمعنى آخر فان الاحمال المتعمد والمدرّوس للبحث يتضمن تقييما له ، ويجب ان نفرق بين ذلك وبين عدم الاستخدام بسبب الجهل من جانب من يستخدمه . يضاف الى ذلك ان عدم الاستخدام قد يتضمن أيضا عدم تقبل لتفسير المعلومات او للتوصيات التي يقدمها الباحث . لذلك فان أى تحليل لكلمة « استخدام » هذه يجب ان يفرق بين استخدام النظرية واستخدام المنهج واستخدام البحث ، واستخدام التفسيرات ، وكلها تتصل بالتفرقة الأوسع بين استخدام المعرفة المتعلقة بالعلوم الاجتماعية في مواجهة استخدام العلماء الاجتماعيين أنفسهم .

وهكذا نخلص الى ان نموذج « الاستخدام » يجب أن يتضمن نوعيات عديدة من الذين يستخدمون العلوم الاجتماعية ، وليس نوعية واحدة . ومن ثم فمن الضروري ان تضم هذه النوعيات من الذين يستخدمون العلوم الاجتماعية ، الاخصائيين والدارسين من المجالات الأخرى ، والطلاب ، ورجال الادارة ، ورجال التخطيط ، وصانعي السياسة ، وكذلك الجمهور العريض . ولحق أن مشكلات استخدام العلوم الاجتماعية

أو عدم استخدامها أو كونها في طريق الاستخدام أو الاستقلال . توجد عند جميع الأفراد الذين يعتبرون مجالاً للعالم الاجتماعي . ومن ثم يجب أن تتحدد حتى تغطي صورة موضوعية لاستخدام العلوم الاجتماعية واستقلالها في مجتمع بعينه . ويمكن الاستعانة بالجدول التالي الذي يقوم على أساس العلاقة بين نوع المعرفة ونوع المستخدم أو المستقل لهذه المعرفة .

نوع المعرفة						نوع المستخدم
توصيات	تفسير	نتائج	المنهج	النظرية	الاتجاه	
٦	٥	٤	٣	٢	١	عام
١٦	١٥	١٤	١٣	١٢	١١	١ - اختصاصيون
٢٦	٢٥	٢٤	٢٣	٢٢	٢١	٢ - دارسون وباحثون أمن فروع أخرى .
٣٦	٣٥	٣٤	٣٣	٣٢	٣١	٣ - طلبة .
٤٦	٤٥	٤٤	٤٣	٤٢	٤١	٤ - إداريون ورجال تخطيط صانعو سياسة .
٥٦	٥٥	٥٤	٥٣	٥٢	٥١	٥ - الجمهور .

ويجب أن نعتزف بأنه جدول مبسط ، فكل من هذه المربعات يمكن أن تنقسم إلى عدة مربعات فرعية . . ويمكن أن تضم هذه المربعات الفرعية مشكلات استخدام هذه العلوم الاجتماعية ومشكلات عدم استخدامها .

وعلى وجه العموم ، فإن مستغل هذه العلوم . يمكن تقسيمهم على النحو التالي :

(أ) هؤلاء الذين تضمهم الأكاديميات :

(ب) وهؤلاء الذين يعملون خارج النطاق الأكاديمي .

وحتى في داخل الأكاديميات يمكن أن نتعرض لأزمة عدم استقلال هذه العلوم ، وهذا يؤدي بالتالي إلى التجاهل النسبي لهذه العلوم خارج النطاق الأكاديمي .

وفي داخل النطاق الأكاديمي يمكن أن نحدد ثلاث فئات ممن يستغلون هذه العلوم . ويستخدمونها وأعني بهم الاختصاصيين والدارسين من الفروع الأخرى للمعرفة ، والطلاب . ويمكن أن نضيف فئة أخرى رابعة من رجال الإدارة في الأكاديميات . ومن ثم يمكن أن نلاحظ الآن العوامل التي تكمن وراء عدم استخدام العلوم الاجتماعية .

تكافؤ الإضداد داخل العلوم المختلفة

رغم كثرة الحديث الطيب عن التركيز في الفترة الأخيرة على أحداث نزع من التكيف بين أنواع المعرفة المختلفة ، إلا أنه لا يكاد يوجد دليل على التحرك الحقيقي نحو هذا الهدف - إن تزايد التخصصات وكثرتها حتى في نطاق الفرع الواحد من المعرفة لبيّح الفرص لتفكك والانفصال . فمثلا نجد أن تزايد إخضاع الاقتصاديات للعلوم الرياضية قد أوجد حواجز كثيرة بين رجال الاقتصاد الذين درسوا بالطرق التقليدية ، وبين هؤلاء ذوى الاتجاهات الرياضية - وقد أصبحت الشكوى عامة من أن كثيرين من رجال الاقتصاد من الجيل القادم . وبعض المحاضرين والطلبة في الكليات التي ينتسبون إليها ، يجعلون صعوبة في قراءة وتفهم المقالات التي تتعلق بالمجال الذي يعملون فيه بسبب الاستخدام المتزايد للغة الرياضية التي لم يتعلموها من قبل . كذلك تسود الشكوى من أن رجال الاقتصاد - الذين لا يزالون يتمتعون بالحنو لدى وكالات التخطيط التي تتبع الحكومات - ينتهجون فلسفة تسعى لفرض الاقتصاد على كل شيء ، ومن ثم يستبعدون أية علوم اجتماعية أخرى .

والحق أنه يحدث في المعاهد ذات المستوى الأعلى في التعليم أن يتاح لطلاب فرع من فروع المعرفة أن يتعرفوا على بعض المعارف الأخرى كجزء من الأعداد الأكاديمية بالنسبة لهم . ومن ثم فعندما تتشكل فرق البحث من أناس من فروع مختلفة لمعرفه ، فإن هذه الفرق تصبح متعددة المعارف بدلا من أن تكون متداخلة المعرفة . وفي هذه المواقف تلعب المعرفة التي يؤمن بها قائد الفريق الدور الأساسي ، ويتاح للمعارف الأخرى فرصة محدودة فحسب . وواضح أنه نادرا ما تجرى محاولة أحداث تكامل حقيقي بين الاتجاهات والميول المتعددة . والآن وقد اتضحت جوانب القشل في السياسة التي نعتد تماما على الاقتصاد ، تستشعر الحيرة بسبب هذه المحاولات التي تبذل وتندم بروح الاستيلاء والسيطرة بدلا من التعاون والترابط . إن فروع المعرفة تتنافس أكثر مما تتعاون ، وهي جميعا تحاول أن تثبت تفوقها وتميزها ، وترعى حدودها بالكثير من الفيرة . وأفضل مثال على مثل هذه الحركة الناشلة نراه في العلاقة بين الفرعين التوأم للمعرفة وأعني بهما علم الاجتماع ، وعلم الأنثروبولوجيا الاجتماعية (الدراسة الاجتماعية للإنسان) ، وهما يشتركان في الكثير . إنه لا بد - ولأهداف سياسية - من نظرية صائبة فيما بين أنواع المعرفة المختلفة ، والتمزق فشلت أن توفرها المعارف المتصارعة في العلوم الاجتماعية ، وهكذا تبقى قدرتها الهائلة في صنع السياسة غير مستفاد .

وليس في نيتي أن أقول أنه ضرورة للمهارات في فروع المعرفة المختلفة . ولكن ما أريد أن أؤكد عليه هو الحاجة إلى تدريب كوادر من الناس تتفهم ماذا وراء هذه الأنواع المختلفة من المعرفة . فلا بد من مثل هؤلاء الناس في الإدارة ، وفي الاجتماعات الخاصة بصنع السياسة ، إذ أن التخصصات الأكاديمية الضيقة قد فشلت في أن تبرز وتفرز مثل هؤلاء الناس .

تكافؤ الأعداد بالنسبة للبحوث الوطنية

هناك كثير من الصلح في الاهتمام الذى يقال بأن الكثيرين لم يستطيعوا بعد أن يحرروا من أسر عقولهم .. فدل ما هو « أجنبى » لا يزال يحظى بالكثير من السحر والجاهلية وبمقدار لا يكاد يقوم على أسس نقدية سليمة ، هذا بينما نجد ان ما يسهم به الآخرون يتعرض للاهمال والتجاهل .

ولهذا الاتجاه مفاهيم ضمنية كثيرة . فكثير من الاعمال التى ترد من الخارج قد لا تكون موثقة بشكل مباشر مع الاحتمالات العملية لمجتمع بعينه . ان ما يمكن المصير اليه بشكل عام في كتابات « الخارج » هو النظرية ، التى قد تكون محدودة وقاصرة رغم ادعائها بالمالية ، ومن ثم فانه لا يمكن تطبيقها . وان اصبحت التى تجرى في الخارج قد توفر نظرات طيبة وكذلك مؤشرات بالنسبة للمنهج ، ولكن النتائج التى تسفر عنها مثل هذه البحوث تكون غير قابلة للاستغلال ، بل ان البحوث التى يجرىها الاجانب في بلد ما ، تتضمن مشاعر التحيز لدى هذا الاجنبى . ولا يمكن ان ننكر قيمة أو فائدة الكشف عن مثل هذه الاعمال ، ولكن من الواجب دائما ان نقاش مدى ملائمتها وموائمتها للاهداف السياسية أو أهداف السياسة .. ولكن ثمة شيئا أخطر من ذلك وأعنى به مشكلة اهمال الاعمال التى يقوم بها أبناء المجتمع أنفسهم . ومعظمها أبحاث في المحيط المحلى أو القومى . والدليل على ذلك اننا عندما نستعرض المطبوعات نجد اتجاهها للنقل عن الدارسين الاجانب والاشارة الى أعمالهم ، في الوقت الذى لا نجد فيه أية إشارة الى الدارسين الوطنيين . وهؤلاء الدارسون المحليون هم نجوم المهنة ، الذين يحتلون مواقع السلطة .. ولكن نادرا ما نجد باحثا كبيرا يشير الى أعمال باحث أصغر . وهكذا تظل الأعمال المحلية التى تجرى على مشكلات ذات اهتمام معاصر مجهولة وغير معروفة ، بسبب تفضيل ما يأتى من الخارج واهمال ما يصدر عن المواطنين في الداخل . فإذا كان زملاء المهنة لا يستغلون البحوث المحلية ، فانا نستطيع ان نتفهم اهمال هذه الاعمال من جانب صانعى السياسة .

لقرة اعلامية

وهذه الملاحظات التى أبديناها قبالا تتعلق بالبحوث المطبوعة .. وهناك مشكلة أكثر خطورة وهي نشر نتائج البحوث .. ومن القريب ان هناك فترة ما بين ثلاث الى خمس سنوات بين الانتهاء من البحث وبين نشره ، ناهيك عن البحوث التى لا تنشر على الإطلاق . فعندما يصدر التقرير أو البحث مطبوعا في كتاب ، تكون الكثير من معوماته قد أصبحت قديمة ، ومن ثم تظل حبيسة الاهتمام الأكاديمي فحسب . ومع تزايد تكاليف الطباعة ، يجرى تسعير الكتب بشكل يحول دون شرائها ، ويجعل من هذا الشراء شيئا مستحيلا ، ليس بالنسبة للدارس فحسب ، ولكن بالنسبة للكثير من المؤسسات ذات الميزانيات المحدودة والتي لديها مكتبات . كذلك فان تكاليفها الباهظة تجعلها لا تصل الى أيدي رجال الإدارة وأيدي الرجل العادى فقط . غير ان الطلبة

الذين يهمهم الأمر يتناقشون بشأن هذه الكتب في المكتبات . ويرتبط بهذه الأسعار المرتفعة ، حقيقة هامة - في الهند على الأقل - وهي ان الكتب مطبوعة باللغة الانجليزية التي تتناقص ايجادتها بين الافراد بشكل متزايد .

وثمة بعد آخر لهذه الفجوة في المعلومات وهي الوقت الذي يمر بين نشر الكتاب وبين تضمين هذا الكتاب في المناهج الدراسية . والحق انه بسبب التحيز ضد الدارسين المحليين ، نجد ان قليلا جدا من الكتب والبحوث من جانب الدارسين الوطنيين تدخل ضمن المقررات الدراسية ، بل ان تلك الكتب التي تحظى بالاعتراف قد لا تكون رشحتها الكلية المعنية . ان اجراءات تقرير المناهج بطيئة جدا حتى اننا لتحقيق كل مبادرة . ويجب ان نلاحظ ان التغيرات التي تدخل في المناهج اليوم تصبح ذات قيمة عملية بعد عامين ، وهكذا فان البحث قد يصل الى الفصل الدراسي ويدخل ضمن المقررات بعد سبع أو ثماني سنوات من الانتهاء منه .

والآن لنمضي الى العوامل التي تكمن وراء عدم الاستخدام النسبي للعلوم الاجتماعية من جانب هؤلاء الذين يعملون داخل دائرة السياسة .

التزاوج غير اللائق « أو التناظر » بين العرض والطلب

ان المستهلكين او مستخدمى الأشياء ومستفليها يتطلعون الى مواد تتلاءم مع اهتماماتهم ومصالحهم ، كما يجب ان تكون متاحة . ولأن البحوث لا تجرى كلها استجابة لاحتياجات السياسة ، فانها لا تستخدم على الفور . ثم ان النطاق الحالي للبحث لا يوفر كل المعلومات والتفاصيل المطلوبة . ولا شك ان العلماء الاجتماعيين يمتلكون المواهب والمهارات التي يعالجون بها أية مشكلة يضعها رجل الادارة أو صانع السياسة ، ولكنهم يستغرقون وقتا حتى يصلوا الى الحل . ويستطيعون في أحسن الأحوال وبشكل مباشر ان يضعوا اطارا أو رؤية لحل المشكلة ، انهم يستطيعون وضع الفروض التي تتأسس على النظريات أو على البحوث السابقة ، وكذلك على خبراتهم الشخصية كمراقبين . ولكن الحلول المجردة بالنسبة للمشكلات لا يمكن ان تقدم بشكل مرتجل . ومن جهة أخرى فانه غالبا ما يواجه رجال الادارة ، ضرورة ان يتخذوا اجراء عاجلا فهم لا يمكنهم الانتظار حتى يجرى البحث . وعلاوة على ذلك ، فانه كما اتسع نطاق الدراسة ، كلما زادت التكاليف سواء في الوقت أو في المال . وهذا لا يستطيعه رجل الادارة ولا يمكن ان يتحملة . فان عليه ان يقدم الاجراءات المباشرة المؤقتة التي تتأسس على ما لديه من معلومات التي يجدر به ان يستغلها الى أقصى درجة . وعندما نسعى الى العلماء الاجتماعيين طالبين منهم النصيحة والمشورة ، فانهم في معظم الأحيان لا يكونون مستعدين لذلك . فاذا غامروا واستجابوا لأسئلتنا ، فانهم ينتهون الى اعطاء اطباعاتهم ، اما اذا ترددوا في ذلك فقالبا ما يساء فهمهم ، على أنهم غير اكفاء . ومع تزايد الطلب على العلوم الاجتماعية ، يصبح الأرفع مقاما في هذه المهنة مرتبطا بالبلجان الاستشارية ، ومن ثم لا يكون لديهم الوقت الكافي لاجراء البحوث ، أو لتتبع

ما يكتب وما ينشر حول هذه العلوم . وهكذا ينشأ موقف غريب حيث يقوم الذين لا يرون الأبحاث بأداء دور استشاري على حين لا تؤخذ مشورة هؤلاء الذين يجررون الأبحاث بالفعل . وتظهر مشكلة مواجهة الطالب التي تنمو وتزايد بسرعة وافتقاد الاتصال بين الباحثين في العلوم الاجتماعية ، وبين خبراء العلوم الاجتماعية ومستشاريها . والواقع ان مستغلى بحوث العلوم الاجتماعية يستقون أفكارهم عن العلوم الاجتماعية من تقييمهم لدور خبراء ومستشاري العلوم الاجتماعية .

نواحي القصور في بحوث العلوم الاجتماعية

من المؤكد انه قصور من بحوث العلوم الاجتماعية ان تكون تستهلك الوقت فحسب ، سواء اعتبرنا ذلك عيبا أولا . فهذه البحوث لا تأتى بنتائج فورية . وعلاوة على ذلك فان معظم العمل الذى يقوم به الباحثون إنما يتعلق بدراسات مصغرة ، وعينات صغيرة ومناطق محددة سلفا ؛ ومجتمعات معينة ، ومتغيرات منتقاة . ومثل هذه الدراسات تستهدف العمق وليس الاتساع أو العرض أى أنها رأسية وليست أفقية . ومن ثم فان صانعي القرارات وواضعي الأطر العامة للسياسة ، والذين يعملون على المستوى العريض ، يجلبون من الصعب عليهم أن يستغلوا هذه الدراسات المصغرة لمصلحتهم ، اذ دائما ما يناقشون قدرة هذه الدراسات على ان تعمم والدرجة التي يمكن ان تعمم عندها . وقد أجريت في الهند بعض الدراسات على المستويات العريضة ، ولكنها أما تأسست على تحليل لمعلومات ثانوية ، أو أنها شبه نظرية في طبيعتها . وثمة جهود تبذل لاحداث توليفة بين عدد من الدراسات المصغرة للوصول الى تصورات عريضة ولكن هذه الجهود ما زالت في بدايتها . ويجب ان نعرف أيضا ان قوة بعض فروع المعرفة - وخصوصا علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا الاجتماعية - تكمن في قدرتها على أن تعمل وتتفاعل على المستويات الصغيرة ، وأن يحل الكثير من العمليات الصعبة عند هذه المستويات رغم ان هذا يبدو من الضعف والفضالة بحيث لا يمكن استخدامه . فعندما يريد مثلا ان يخطط لشيء من أجل الريف في الهند ، فإنه لا يريد أحد رجال الاجتماع ليقدم له معلومات عن قرية معينة قام بدراستها ، وإنما يريد ان يعرف الريف في الهند ككل . وحتى يمكن ان تغطي حدود القرية الضيقة الى القرى جميعا ، فإننا لن نستطيع ان نقيم علاقة من الألفه مع هؤلاء الذين يضعون الأطر الخاصة بالسياسة .

وتحت إغراء فكرة البحوث الموائمة ، وإتاحة الاموال اللازمة لها ، ينشغل كثير من العلماء الاجتماعيين في البحوث العملية . ولكن غالبا ما تجرى مناقشة فعالية وجلوى ما تسفر عنه هذه البحوث . ويجب ان نعرف اننا في غمرة حماسنا لشيء ما نحدث الكثير من الضجيج والهراء ، على حين ان من يريد أن يستغل هذا الشيء يتطلع فقط الى قدر معين من العمق والدقة .

وهناك قصور آخر في بحوث العلوم الاجتماعية . وهو نزعة هذه البحوث ان عدم وجود قاعدة خاصة للعمل بها . فالدراسات التي يجريها اخصائيون متباينون حول ظاهرة واحدة تتركز على جوانب معينة من هذه الظاهرة . مع التأكيد تقريبا على جانب واحد . وهناك الآن نقدر يوجه الى نحكم رجال الاقتصاد في التخطيط الذي تتبعه الحكومات ، ولكن الرد على هذا النقد لا يمكن في ازالة هؤلاء الرجال ، كما لا يمكن في تحكيم أي فرع آخر من فروع العلوم الاجتماعية . فالانحياز الى فرع من فروع المعرفة ، أو الهجوم على فرع آخر من فروع المعرفة يعتبر وسيلة رخيصة لاثبات حذارة هذا العلم أو ذلك ؛ ومدى موافقته لواقع الأمور . فمن الخطأ ان نقول اننا لسنا بحاجة الى علوم الاقتصاد ، ذلك لأن هناك طلبا على علم الاجتماع . فالذي نريد ان نؤكد عليه هو « ان أي فرع من فروع المعرفة نادرا ما يستطيع ان يحل أية مشكلة عملية ، ذلك لأن مشكلات السياسة نادرا ما تتطابق بأية وسيلة مع البناء الخاص بفاهيم ومدرجات هذا الفرع أو ذلك من فروع المعرفة » .

ثم ان اللغة التي تستخدم في العلوم الاجتماعية تعتبر غالبا عائقا في الاتصال فيبينما نجد مبررا للمهندس أو العالم الطبيعي في استخدامهما لغة معينة ، فمن المعتقد غالبا ان الظواهر الاجتماعية يجب ان تكون مفهومة حتى لدى غير المتخصصين . ومن ثم فإن استخدام مفاهيم خاصة في الكتابات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية أمر مرفوض على انه لغة غير مفهومة ، كما ان صعوبة فهم أي عمل فني في العلوم الاجتماعية يؤكد على اهمال هذا العمل ورفضه . ان ما يريده مستخدم العلوم الاجتماعية هو ان يكون لديه وثيقة أو عمل يمكن قراءته وليس شيئا لا يمكن ان يفهم .

الاعتقاد الاتفاقى الجماعى على اتجاه موحد

هناك مدارس فكرية مختلفة داخل العلوم الاجتماعية ، كل منها تحاول ان تجد لها مكانا تحت الشمس ، وفي بعض الاحيان تحاول ان تقلل من شأن المدارس الاخرى . فإذا وجد مستخدم هذه العلوم أمامه أفكارا متعارضة ، وأراد ان يختار من بين هذه البدائل ، فسوف يتهم بأنه رفض الكثير لصالح أحد البدائل ، ومن ثم يتيح لمن يتمسكون بالبدائل المرفوضة ان يعربوا عن شكواهم من عدم استخدام واستغلال العلوم الاجتماعية . وأكثر من ذلك فان الاتجاهات في العلوم الاجتماعية – على عكسها في العلوم الطبيعية – مشحونة بالقيم ، كما انها ايديولوجية في بعض صفاتها . كما انه ليس من غير الشائع ان يرتبط العلماء الاجتماعيون بوجهة نظر سياسية أو يتخذوا موقفا ايديولوجيا . ولا شك ان أشياء كهذه يتم قولها وكتابتها من هذا المنطلق لا بد وأن تثير الجدل وتؤدي الى المواجهة ، وتجعل التفرقة بين السياسة والعلوم الاجتماعية غير واضحة . وعلى هذا الأساس يجب ان نتفهم الكثير من القلق والاهتمام بالالتزام . واعتقاد الاتفاق بين العلماء الاجتماعيين قد يساعد على إثارة جدل فكري (وبهذا المعنى يمكن ان يكون ذا وظيفة مقيدة بالنسبة للمجتمع) . ولكن لا يجعل العلوم الاجتماعية قابلة للاستخدام من جانب صانعى السياسة .

الصراع بين الثقافات البيروقراطية والأكاديمية

اننا ونحن نتحدث عن التفاعل بين البيروقراطيين والأكاديميين ، أو بين صانعي السياسة والدراسة الباشية ، انما نعالج أساسا نمطا من التفاعل بين الثقافات الفرعية ، وتكمن في كل منها مقوماتها ذات السمات المحافظة التقليدية ، ومقوماتها ذات السمات التقدمية ؛ في محاولة من المقومات التقليدية أن تمزق المقومات التقدمية ، على حين تحاول القوى التقدمية أن تفتح منافذ لها ، وهكذا نجد الأكاديمي موزعا بين ولاين؛ ولائه لمهنته وولائه لبلده ، وهكذا الأمر بالنسبة للبيروقراطي . ولكي يحتفظ الأكاديمي بكيانه المهني نجده يكتب ويخاطب جمهورا من نفس المهنة ، ومن ثم يصبح منعزلا . كذلك فان البيروقراطي لا يريد ان يتدخل عن حقه في اتخاذ القرارات والتصرف على مسؤوليته بدلا من الأخذ بأية استشارات من الخارج .

ويقول « فوستر » ان البيروقراطيين . مثل جميع الناس الآخرين . يحمي بشدة حقوقهم ومواقفهم التقليدية ، ويمكن ان يتنازلوا عن حقوقهم المكتسبة فقط في مقابل شيء أفضل . ونتيجة لذلك فان إعادة التنظيم في الادوار الأمر الذي يناصر البعض ويهدد البعض الآخر ، تجد معارضة شديدة . وهذا يؤدي في البيروقراطيات الى جمود تنظيمي » .

وهكذا ينطوي رد البيروقراطية على تدخل الأكاديميين على ثلاث نقاط .

(أ) انهم آكفاء أيضا في العلوم الاجتماعية . وقد حصلوا على درجات علمية في هذه العلوم كما تدربوا على هذه الفروع من المعرفة عندما التحقوا بوظائفهم وهم مستمرين في الأعمال الميدانية .

(ب) ان العلماء الاجتماعيين لا يعرفون بنية وديناميكية الادارة ، ومن ثم فهم يقدمون حلولاً غير واقعية وغير قابلة للتحقيق .

(ج) انهم يكتبون لانفسهم ويحاولون ان يرهبوا البيروقراطيين بشبح المنهجية أو بالنظريات التي عفا عليها الزمن .

السياسة والشنون السياسية

ان وضع السياسة من الشنون السياسية للبلاد . . . وعندما يعهد الى أي بيروقراطي مهمة صنع السياسة ، فانه يكون لديه التزام غير مكتوب بأن يرضى سادته السياسيين فالحزب الذي يتولى السلطة يسير على ايدولوجية أو فلسفة يتمسك بها ، وعلى أساس يتلقى التأييد من الناخبين . ومن ثم فان على هذا الحزب ان يزن نتائج القرار السياسي بمدى استقراره ورسوخه . ومثل هذا الاتجاه لا يتيح اختيار أفضل البدائل الممكنة . ومن ثم فعندما يطلب صانعو السياسة العون من العلماء الاجتماعيين ، فهم يريدون اما صيغة لاستراتيجية عملية ، أي تبريرا لأعمالهم ، حسب المفاهيم الأكاديمية ، أو يريدون اسهام الأكاديميات في تحقيق أهدافهم . ومن يوفر لهم هذا يعتبرونهم ملتزمين في

حين يعتبرهم الآخرون منحايزين للسلطة . وهكذا يتم استغلال خبرتهم في العلوم الاجتماعية بالاسلوب الذى تتاح به - وحينئذ تكون نصائحهم وتوصياتهم عرضة للقبول أو الرفض . ويمكن ان ندرك ان العلماء الاجتماعيين الذين ينتجون ايدولوجيا الى المعسكر المعارض يشكون دائما من الإهمال . وإذا نظرنا الى هذه الأمور بشكل موضوعي فاننا نجد ان المجموعتين ملتزمتان ايدولوجيا . ومن ثم يجب النظر الى الطالب والشكاوى من هذه الزاوية . ويمكن ان يستفاد من النقد الذى يوجهه النصوصم بأن يكون هناك الكثير من الحرص فى الرد عليه ، أو بأن يتم تحسين عمل الجهاز نفسه ، أو باهمال هذا النقد كلية . أما المثقفون غير المتصالحين بهذه العاوم - وهم فئة يمكن من الناحية المنطقية ان توضع فى الاعتبار - فانهم يعملون عن لعبة القوة هذه ، وإذا كانت تفكيكياتهم لا تأخذ فى الاعتبار هذا الجانب من صنع السياسة . فانهم يعتبرون غير عمليين . والكثير من فشل التخطيط الاقتصادى يعزى الى اهمال المتغيرات الاجتماعية والثقافية وهناك عبارة مؤداها ان « الأمور الأخرى تبقى متساوية ومتكافئة » . وقد يكون ذلك تحذيرا عليا يمكن استحسانه ، ولكن فى المجال العلمى نجد ان هذه الأمور الأخرى على قدر كبير من الأهمية ، وانها ليست دائما متساوية أو متكافئة .

رموز المعرفة واستخداماتها

حاولنا حتى الآن ان نحلل هذه العوامل التى تقف حجر عثرة فى التعامل بين منتجى المعرفة وبين مستخدمى هذه المعرفة . ويمكن ان نخرج الآن على البعد الآخر من المادة (أو القالب) المقترح وأعنى به رموز المعرفة ومفهوم كلمة « استخدام » . وهنا يمكن ان نحدد ستة مظاهر لنقل المعرفة أى نشرها وهى التوجيه العام ، والنظريات المعينة ، ومناهج البحث ، ونتائج البحث وتفسير هذه النتائج ، ثم التوصيات من أجل العمل والأداء . ومن الواضح ان الانماط المختلفة من المستخدمين سوف تؤكد وتركز بطرق متباينة على هذه العناصر المتعددة . فمثلا نجد ان مستخدمى المعرفة داخل الاكاديميات سوف يعطون الجوانب النظرية والمنهجية أولوية فى اهتمامهم على حين نجد ان مستخدمى هذه المعرفة فى الادارة (الحكومة) وفى مجالات السياسة يزدرون النظريات ويظهرون اهتماما أكبر بالنتائج التى توائم الواقع العلمى .

ويمكن ان نؤكد على ان النموذج هنا لدراسة مشكلة استخدام المعرفة يتيح فحسب التفرقة التحليلية بين مستخدمى المعرفة ومنتجياتها . ويمكن فى هذا النموذج ان المنتج والمستخدم للمعرفة يمكن ان يكمل كل منهما الآخر فى الشخصية ذاتها . فالإنسان لا يمكن ان يكون منتجا جيدا للمعرفة ما لم يستطع ان يفيد من المعرفة المتاحة . وعلاوة على ذلك فان الاستخدام يمكن ان ينتج معرفة ، فليس هناك طريق واحد من المعرفة الى العمل والأداء . وليست العلوم الاجتماعية فحسب هى المطلوبة من أجل العمل والمزيد من العمل ، بل ان المعرفة من المصادر الأخرى مهمة وبنفس القدر يمكن استخدامها والإفادة منها . بل ان من داخل العلوم الاجتماعية ذاتها قد نحتاج الى أنماط مختلفة من المعرفة فى مراحل مختلفة من العمل والأداء . أما كيف يحدث هذا

فهذا يختلف من موقف الى آخر ومن مشكلة الى أخرى . فالدلائل التجريبية التي تتولد عن الرؤى المختلفة قد تتيح لصانع القرار « صورة » بانوراما حقيقية حتى يصل الى قرار سليم ، وحتى يوازن بشكل دقيق بين النتائج وقيم التكاليف التي يتضمنها كل من البدائل المحتملة . وهكذا فإن المعرفة التي تأتي من مصادر مختلفة تسهل في عملية يمكن ان نطلق عليها « عملية التصحيح أو التمهيد » ، ونتيجة لهذا « التمهيد » ولعملية إعادة التجميع ، تكون انعكاساتها على السياسة أو تضمينها في استراتيجية التنفيذ .

ان ما يدخل في عملية صنع السياسة عبارة عن « كتلة » كاملة من المعرفة ، تأتي من خلال قنوات متعددة ، وليس فقط بحثا يأتي من مصدر بعينه . وهذا يعني ضمنا ان صانع القرار ليس هو المستخدم الوحيد للمعرفة التي تسفر عنها العلوم الاجتماعية . ففي أية عملية ديمقراطية لاتخاذ القرار نجد ان هناك أفرادا كثيرين يستخدمون هذه المعرفة ويحددون ردود فعلهم بشكل مفصل . ومثل هذه التغذية الاستراتيجية تعتبر عنصرا من عناصر المعرفة يجب ان يتجاهاها صانع القرار .

لذلك فان هذا يؤدي بنا الى تفسير أكثر اتساعا لعملية استخدام المعرفة والافادة منها . ان مدى استخدام العلوم الاجتماعية والافادة منها ، يعتمد على المرحلة التي تطورت عندها بالنسبة للنظريات والمنهج ، وكذلك وضعها في بلد ما . وقد تكون هناك تساؤلات معينة قد لا تكون العلوم الاجتماعية الحالية في حالة تستطيع فيها الرد عليها ، وقد تكون هناك تساؤلات أخرى يمكن ان تجيب عليها تلك المعارف الموجودة حاليا ، ولكن بعض البلاد قد تفتقد القوة البشرية والمهارات التي يمكن ان تجيب على هذه التساؤلات . وقد يقال ان العلوم الاجتماعية في الهند قد حققت تقدرا طيبا في التجريب ووصف الواقع الاجتماعي الموضوعي ، ولكنها ما زالت مختلفة بالنسبة للنظريات ، فليس لدى هذه العلوم بعد القدرات والطاقت المناسبة التي يمكن ان تستكشف الغد وتصف الحلول للمشكلات .

ان العلماء الاجتماعيين يمكن ان يسهموا في :

- (أ) توضيح القضايا وتوفير الاطار الخاص بالمفاهيم .
- (ب) تقييم الفروض المختلفة ، وتقدير التكاليف المحتملة للاستراتيجيات البديلة .
- (ج) تضيق الهوة بين المتناقضات .

ومع ذلك فنحن نشك في انهم يستطيعون ان يقترحوا بشكل محدد قاطع ولكنهم بكل تأكيد يستطيعون ان يساعدوا في تطوير استراتيجيات من أجل اختيار سياسى معين . أو من أجل هدف محدد . ويمكنهم أيضا ان يقوموا بدراسات تقييمية لتقييم فعالية برنامج ما أو النتائج - المقصودة وغير المقصودة - التي قد ينطوي عليها أى برنامج .

ومع ذلك يجب الا نبخس الدور الأكبر الذى تقوم به العلوم الاجتماعية فهى تشكل جزءا بالغ الأهمية فى الثقافة الأكاديمية . ومنذ أن أصبحت النواحي الاجتماعية فى هذه الثقافة عالمية عن طريق عملية التعليم الرسمى . نجد ان فرع العلوم الاجتماعية يصبح ذاتيا . والعلوم الاجتماعية فى الهند الآن عمل كبير . فكل الجامعات وكثير من الكليات تعطى مقررات فى هذه العلوم . وهؤلاء الذين يلتحقون بالإدارة أو يعملون بالسياسة يحتمل ان يكونوا ذوى درجات عمية فى الآداب أو فى العلوم الاجتماعية ومن ثم فانهم يحملون معهم فى أدوارهم الجديدة التى يقومون بها ، عناصر هذه الثقافة ويتأثر تفكيرهم وتشكل أعمالهم بهذه الثقافات . وعلاوة على ذلك فان التدريب فى العلوم الاجتماعية – وعلى الخصوص فى الجوانب العملية منه – ينتقل مع الموظفين عندما يتقلدون مناصب فى الخدمة الحكومية .

ثم ان كمية البحوث التى تجرى وتنشر فى مجال العلوم الاجتماعية تعتبر دليلا على الأهمية التى ترتبط بهذه العلوم وتزايد مستخدميها . كذلك فان عدد ادارات البحوث داخل الحكومة ، بل ان التمويل الحكوى المتاح لهذه البحوث عن طريق وكالات مثل « المجلس الهندى لبحوث العلوم الاجتماعية » ولجنة المنح الجامعية لدليل آخر على الاعتراف المتزايد بهذه العلوم . وأيضا فان تدريس العلوم الاجتماعية فى مجالات مثل الزراعة والهندسة والطلب ليضيف دليلا آخر على الاعتراف بفائدتها فى التعليم المهنى . وقد نضى خطوة أخرى وتقول انه على حين تعرضت العلوم الاجتماعية للسخرية بسبب لغتها غير المفهومة ، الا ان مفرداتها أصبحت جزءا من الحديث العام فى الدوائر الادارية ودوائر الصفوة – وهذا دليل طيب على انتشار ثقافة العلوم الاجتماعية ، ومن ثم استخدام المعرفة التى تخرج بها العلوم الاجتماعية .

ومن المهم أيضا ان نعترف بأن معارف العلوم الاجتماعية ليست فحسب هى التى تستخدم وتستغل ، بل ان العلماء الاجتماعيين يدخلون بشكل متزايد فى دائرة الاهتمام اذ تجتذبتهم الفروع المختلفة من المعرفة – كما ان العلماء الاجتماعيين فى الجامعات ومعاهد البحث يلقون العون من أجل البحوث من الحكومة ، التى تعتبر الجهة الكبيرة فى التمويل . وهذه الاموال لا تنح فحسب من أجل البحوث التى تحددها الحكومة وتكون لها الاولوية لديها ، بل أيضا من أجل البحوث التى يجريها الباحثون الافراد فى المناطق ذات الاهتمام بالنسبة لهم . وقد أوجد هذا مناخا للبحث فى البلاد ، وشجع على اجراء مناقشة حول استخدام البحوث ومواستها ، الأمر الذى يعتبر اتجاها صحيحا .

وغالبا ما تثار الشكوك حول مدى تأثير البحوث بالجهة التى تولها . وكلمة « تأثير » أو « نفوذ » تشير فى هذا الصدد الى معان عدة منها ان امانة الباحث تكون موضع شك ، وان البحث سوف يتحاز الى الوضع القائم ، وان موضوع البحث ليس ذا أهمية أكاديمية وان البحث سوف يكون من نوع تقصى الحقائق فقط . وان النتائج والتوصيات سوف يفرضها الممول . وعلى حين نجد بعض الحقيقة فى هذه الاتهامات .

وانها قد تنطبق على بعض أنواع البحوث ، وعلى قليل من الباحثين وعلى بعض الوكالات الممولة ، الا انه لا يمكن تعميمها . فاولا يجب أن نعرف انه في بلد مثل الهند حيث الحكومة هي المصدر الرئيسي لتمويل ، جميع الاعمال الاكاديمية ، يجب ان يتركز الاعتماد على هذا المصدر التمويل اذا كانت الأموال مطلوبة لاجراء بحث أو لتدبير العيش للأكاديمية . ثانيا انه من المزيّف ان نقول ان المدارس التي يعارض الايديولوجية السائدة له الحق في ان يختار موضوع بحثه ، وان ننكر هذا الحق على المدارس (الباحث) الذي يلتزم بسياسة وأهداف الحكومة التي تتولى السلطة . ثالثا انه من المتفق عليه ان اتاحة الاموال للبحوث في مجال ذي أولوية قد يؤثر في اختيار موضوع البحث (الذي قد يكون ههما من الوجهة الاكاديمية) ولكن مثل هذا الاختيار لا يمنع الباحث من دراسته عليها . رابعا ان الانسان قد يناقش تفسير المعلومات وليس الدلائل التجريبية ، اذا تم تجميعها بشكل سليم . وفي هذا الصدد يمكن ان ننقل نتائج البحث الذي قام به جيم توماس Jim Thomas حول « أثر الرقابة الحكومية على العلوم الاجتماعية » . وقد عقد مقارنة بين البحوث الممولة والبحاث غير الممولة على الشرطة (في الفترة بين ١٩٦٠ - ١٩٧٧) عن طريق النماذج ومعالجة المعلومات والمنظور النظري ، وتحديد المشكلة . وكانت الدراسة عبارة عن « محاولة لبحث قول بعض نقاد الرقابة الفيدرالية للبحوث الاجتماعية بأن الرقباء قد يقيّدوا أو على الأقل يؤثروا على انتاج المعرفة » . ولم يؤيد التحليل الذي أجرى على خمس صحف كبرى هذا القول . بل ان المعلومات في الحقيقة تتحدى هذه التوكيدات فلم يظهر أى دليل يؤيد الفروض التي تقول ان البحوث الممولة :

- تشجع من يتلقون الاموال على اتخاذ رؤية ايجابية الى درجة اكبر مما يمكن ان يتخذها البحث غير الممول .
- تفرض على الذين يتلقون التمويل أن يختاروا مجالات اضيّق للبحث تملئها الاحتياجات السياسية للوكالات الممولة .
- تؤدي الى استخدام متزايد للمعلومات الاحصائية .
- تهدد استغلال البحوث الاجتماعية عند المستوى الفنى بسبب تقبل فئات رسمية أو اساليب رسمية أو وجهات نظر الوكالة .
- تخضع للرقابة بل وتوجهها الرقابة أو تقدم وسائل لحل الصراعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل مباشر .
- تعتبر بالضرورة أكثر محافظة من الناحية السياسية لأنها تؤيد الوضع القائم السياسي والاجتماعي أكثر مما تفعل البحوث غير الممولة .
- ولكي أوضح هذه النقطة ، يمكن ان أقول مرة أخرى .
- ليست كل البحوث الممولة موجهة لاهتمامات خاصة بالسياسة ، وبالمثل فانه يمكن ان تكون هناك بحوث حول السياسة وقضاياها تجري دون عون مالي .

● ان التمويل لا يجب ان يؤثر بالضرورة في النتائج . ومع ذلك يمكن ان يشجع البحوث في موضوعات تهمل الوكالة الممولة . وهذه الموضوعات يمكن ان تكون مناسبة وموانعة بغض النظر عن اعتبار التمويل .

● ان اهتمامات الباحث قد تتلاقى مع اهتمامات الممول ، ولذلك فان الأول قد يلجأ للثاني من أجل العون .

● ان كلمة الالتزام كلمة فضفاضة وغالبا ما تستخدم بمعنى يتسم بالازدراء والتحقير .

وهؤلاء الذين ينادون بالالتزام يأخذون بوجهة النظر التي تقول : ان العلوم الاجتماعية ليست خالية من القيمة . ولأن الايديولوجيات المتصارعة قد تسود ، فاننا لا يمكن ان نتوقع اتفاقا عاما على الالتزام او على أى شيء ، فالتناسي المختلفون يلتزمون بايديولوجيات مختلفة . فلكي تكون محافظا يعتبر نوعا من الالتزام ، وان تكون معارضا لذلك ، فهذا نوع آخر من الالتزام واذا كان الالتزام مستحسننا ، فاننا يجب ان نعترف بكل النوعين . كذلك يجب ان يكون هناك مكان للبحوث والدراسات التي تفرق بين الالتزام السياسى والايديولوجى وبين الالتزام بمبادئ العلوم . والقول بأن العلماء الاجتماعيين الملتزمين هم وحدهم الذين يساهمون في السياسة يتطلب دراسة دقيقة .

الحاجة :

لقد حصلت العلوم الاجتماعية الى المرحلة التي اعترف لها فيها بفعاليتها عامة وأهميتها لأمر السياسة وخصوصا في مجال التنمية . ويحتمل ان يزيد الطلب بأكثر مما يمكن مواجهته سواء من طريق المعرفة او عن طريق القوة البشرية المتاحة وهناك تساؤلات كثيرة ليس لدينا أى جواب عليها بل أو أية معلومات ، وهناك ضرورة للتخطيط المستقبلي حتى يمكن استكشاف المطالب التي يحتمل أن تقع على عاتق العلوم الاجتماعية وان نستعد لمواجهتها بدلا من أن ننتظر لجنة عمل من احدى الوكالات . واذا كنا نريد للمعرفة ان تسبق العمل وان تبقى متقدمة عليه ، فان منتج المعرفة يجب ان يتبناه لمستويلته ولا يقنع بما لديه من زاد ثقافي . ان العلوم الاجتماعية تبني سلمها بالفعل ، ولكن يجب ان نواصل تدعيم قدرتها على ان تغزو الأسواق . وعن طريق الاداء الأفضل داخل الاكاديميات يمكن ان نضمن استخداما أفضل وأعظم . وعندئذ يمكن اجتذاب العلماء بدلا من الجري وراءهم .

وليس معنى ذلك ان ننكر الحاجة الى تقوية الاتصال والحوار بين الحكومة والعلماء الاجتماعيين ، وان ندعم اهتمام البيروقراطيين (المكتبيين) وصانعي السياسة بالمعرفة التي تتعلق بالعلوم الاجتماعية ، والأمر الذي سيساعد على سد ثغرة المصادقية والادراك واثراء قاعدة المعرفة وتوسيع نطاق استخدامها .

وان التقرير الذى بعنوان « استخدام العلوم الاجتماعية فى صنع السياسة »
ليؤكد فى صدى ما يلى :

« ان العلوم الاجتماعية لا يمكن ان تعتبر أداة لتصريف الأمور
الإدارية ، كما ان أهميتها للسياسة ليست مقصورة على بعض مجالات
الاهتمام التى تسمى « بالسياسة الاجتماعية » لذلك فان الأثر الاجتماعى
للعلوم الاجتماعية ليس مقصورا على استخدامها المباشر من جانب السلطات
العامة . ففى محاولة هذه العلوم ان تصف وتحلل الحقائق الاجتماعية بشكل
أكثر فعالية ، تكون تتيح للأفراد رؤيا أعمق لمجتمعهم ، كما تسهم فى
صياغة الأساليب التى يرى فيها المجتمع نفسه . »

وهكذا فان العلوم الاجتماعية لا تمارس دورا يدويا فحسب (كما فى
مفهوم الاستخدام فى العلوم الطبيعية) بل دورا يعمل على تدعيم قدراتنا
على الإدراك ، وتوسيع نطاق آفاق المعرفة لدينا ، وتعريضنا لمجموعة من
البدائل يمكن ان نختار من بينها ما نشاء . »

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأفلام كتاب
مقروصين وأشرطة دافيسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة
من الأشرطة العربية ، تصح إضافة إلى المكتبة العربية
تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من الاستفادة
البحر في قضايا العصر .

تصدر سنوياً

مجلة رسالة اليونسكو

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مقتبل البشرية

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مجلة اليونسكو العالمية والفكر والثقافة
مجلة (ديوجين)

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

السلام والمجتمع

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغات
الدولية ، وتصدر طبعات العربية بالانفاق مع الهيئة القومية
للبيونسكو ، ومهادنة الشعب القومية العربية . وزارة
الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثن ٢٥ قرشا

INTERNATIONAL SOCIAL
SCIENCE JOURNAL

المجلة الدولية للمعلوم الاجتماعية

الإقتصاد العالمى :
النظرية والواقع
تحليلات من وجهة النظر الإقليمية والعالمية

العدد ١٠ - السنة ١٩٨١
يوليو - ديسمبر ١٩٨١

تم نشر عن مجلة رسالة اليونسكو



ومركز مطبوعات اليونسكو

العدد السادس والخمسون

السنة الرابعة عشرة

يوليو / سبتمبر ١٩٨٤

المجلة الدولية

للعالم الاجتماعي

في هذا العدد

- مقامة
- بحث تحليل للنظام النقدي في الثلث الجنوبي
لأمريكا اللاتينية .
- التجارة والتنمية : بعض القضايا الأساسية
- بعض المشكلات المتعلقة باستراتيجية الصين
لللاقات الخارجية الاقتصادية .
- الاقتصاد العالي من وجهة النظر الاشتراكية
- مناقشة واستنتاج : منظور شامل للاقتصاد
العالي .
- علم الاقتصاد وسياسة التنمية
- العلوم السياسية والجغرافية السياسية :
معالجات منسية ومجالات للتنمية .

تصدر عن :

مركز مطبوعات اليونسكو

١- شارع طلعت حرب

ميدان التحرير - القاهرة

تليفون : ٧٤٤ ٥٠٩

رئيس التحرير

عبد المنعم الصاوي

هيئة التحرير

د. مصطفى كمال طلبه

د. السيد محمود الشنيطي

د. محمد عبد الفتاح القصاص

فوزي عبد الظاهر

صفي الدين العزاوي

محمود فؤاد عمران

الإشراف الفني

عبد السلام الشريف

مقدمة

كان من أهداف جمعية الاقتصاد الدولية منذ قيامها عام ١٩٥٠ رعاية اليونسكو تنمية العلاقات بين رجال الاقتصاد في كافة أنحاء العالم للعمل على تقدم علم الاقتصاد ، وبلغ عدد أعضائها في الوقت الحاضر خمسة وسبعين عضوا من الجمعيات والروابط التي تجمع رجال الاقتصاد في البلاد الممثلة ، منها ثماني جمعيات نالت عضويتها منذ عام ١٩٨٠ ، ومن ثم غدت حلقة آتيرة لتبادل الأفكار ومناقشة نظريات التنمية وطرح البحوث أمام الأكاديميين من رجال الاقتصاد وأمام الذين يطبقونها في أعمالهم الحكومية أو في المنظمات الدولية أو الأعمال الخاصة وأول وسائلها المتاحة ما تقدمه من اجتماعات دورية تتم كل ثلاث سنوات ، ومؤتمرات المائة المستديرة المتوالية والمنتظمة برعاية أعضائها أو مع غيرها من الهيئات الأخرى ، وقد نشرت نتائج دراساتها خلال تلك اللقاءات باللغة الإنجليزية أساسا ، وباللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والبولندية أو غيرها أحيانا .

وقد قامت الجمعية في السنوات الأخيرة بجهد بالغ لتأمين الاشتراك في

بِقَم : فيكتور أوركويدى

رئيس الكلية الجاسة بالمكسيك منذ عام ١٩٦٦ تول رئاسة
جمعية الاقتصاد الدولية من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٣ ، ومنذ
مؤلفاته : التنمية الاقتصادية في المكسيك ، الاشتراك
(١٩٥٣) .

و : تهديدات التنمية في أمريكا اللاتينية (١٩٦٤) .
و : أثر العلم والتكنولوجيا في التخطيط للتنمية (١٩٨٠) .
كما أنه عضو بنادي روما ، ومجلس جامعة الأمم المتحدة .

تَرْصِب : الدكتور حسين فوزى النجار

الكاتب والمفكر المصرى المعروف

اجتماعاتها على أوسع مدى ، ولاشراك رجال الاقتصاد من كافة أنحاء العالم حتى تتيح
الفرصة لطرح شتى الاتجاهات والمدارس الفكرية على اختلافها ، ووطنت نفسها من
ناحية أخرى على تناول كم من الموضوعات بداية من النظرية الاقتصادية الى مشكلات
السياسة الاقتصادية ، وأحيانا السياسة الاجتماعية سواء فى البلدان التى تعتمد
على اقتصاديات التسويق الصناعى المتقدم ، أو البلدان ذات الاقتصاد المركزى الموجه
أو البلدان النامية .

كما قامت فى التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٢ ، بالتعاون مع جمعية
الاقتصاد الأمريكية فى الولايات المتحدة وبرعايتها بعقد دورة خاصة استغرقت
اجتماعين أثناء المؤتمر السنوى فى مدينة نيويورك لاتحاد جمعيات العلوم الاجتماعية
بالولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لعرض بعض اتجاهات النظرية الاقتصادية
الحديثة وتطبيقاتها فى تلك المجالات التى تتصل بالاقتصاد الدول .

ودعت الجمعية ثمانية من الاقتصاديين من أقاليم مختلفة فى العالم ، وكان هؤلاء
المعدون (وفقا لترتيب أسمائهم هجائيا) : ادمار باشا
Edmar Bacha

الس - تشاواقارنى S. Chakravorty ماكس كوردن Ma xGorden
 جونج فيورنچ - Dorg Fureng برانكو هورقات Branco Howat
 وليم نورداوس William Nordhans اتش. ام. ايه اونييتيرى H.M.A. Ontitiri
 لويجي سبافنتا luigispaventa • وعهد الى فرانكو مورجلياني Franco Modigliani
 من معهد ماساشوسيت للتكنولوجيا ، ونائب الرئيس ثم رئيس جمعية الاقتصاد
 الدولية ، كما شارك - سير دوجلاس هيج Sir Douglas المحرر الاول للجمعية
 في الحوار وقام بكتابة ملخص لما دار في الجلسات والنتائج التي تمخضت عنها .
 نذكرها فيما يلي الى جانب الأوراق التي أعدها الأعضاء الثمانية :

« ومع ما نعبر به عن شكرنا لمضيفينا الأمريكيين ، وعلى الأخص الاستاذ جاردنر
 اكليبي P. Gardner Ackley رئيس جمعية الاقتصاد الأمريكية عام ١٩٨٢ .
 وسير آرثر لويس - Sir Arthur Lewis • رئيسها المنتخب لعام ١٩٨٣ ، أود
 أن أتوه بحقيقة على جانب كبير من الأهمية ، ألا وهي ، أنه بالرغم من ضيق الوقت
 المقرر للمؤتمر الى جانب طبيعته الخاصة لمثل هذه المؤتمرات الكبرى ، كهذا المؤتمر
 الذي عقد بنيويورك ، فإن الشركاء الذين يمثلون الولايات المتحدة قد أضفوا على
 المناقشات نوعا من الحيوية ، وساقوا كثيرا من المسائل على جانب عظيم من الأهمية ،
 كما كان المؤتمر عونا بما أتاحه من فرص التعاون بين جمعية الاقتصاد الأمريكية
 وجمعية الاقتصاد الدولية في مناقشة موضوعات لها أهميتها البالغة في الوقت الحاضر ،
 لا تقل بحال من الأحوال عما كان من تلك الموضوعات الأخرى التي قدمت خلال الاعوام
 الماضية نتيجة للتعاون الثمر لأعضاء الجمعيات في البلدان المختلفة . »

وليس من المناسب أن أدلى بالفكر فيما تناوله اجتماعنا من موضوعات ، وإن
 كان سير دوجلاس هيج قد قام مشكورا بتلخيص الحوار والأوراق الثماني التي قدمت .
 وإن كنت طوال تلك الخبرة الطويلة من المناقشات التي مرت بي من رجال الاقتصاد
 على المستويين الأكاديميين المحلي والدولي ، وفي العديد من المؤتمرات الدولية ، لم أكن
 بشيء قدر ما عنيت بتلك الفجوة العميقة بين الفكر والحوار النظري وحقائق الاقتصاد
 الدولي التي نعيشها في الوقت الحاضر ، وما على أن أقرر ما اذا كانت حقيقة النظرية
 في حاجة الى تجريد يتيح لها شرح ظاهرة ما أو عدد من الظواهر . فإن ما يتم شرحه
 نظريا ، غالبا ما يصبح أساسا للتفسير أو التعزيز فيما يتصل بسياسة اقتصادية
 وهو - الى جانب ما تقوم عليه في الغالب من محتوى فكري - ما ننشئه جانبا بصورة
 جهرية بارزة من أي حقيقة قائمة • كما أن صورة العالم الاقتصادية ، كما اعتقد ،
 خلال تلك السنوات القليلة الماضية ، كانت انعكاسا لعمق تلك الفجوة بين النظرية
 التي دانت لها الدوائر الأكاديمية والحكومية في البلدان الصناعية المتقدمة ، سواء
 قام اقتصادها وفقا لحاجات السوق ، أو كان اقتصادا مركزيا موجهها ، كما دانت بها
 الطريقة التي تبدو عليها المشكلة في البلدان النامية • سواء بدت هذه المشكلة مزا
 في النظام الاقتصادي الدولي أو تحطيمها له ، فإن تمويل الاقتصاد والتوافق العالمي

كظاهرة اقتصادية وصراع القوى بين النظامين السياسيين العظمين في العالم . أو كفاح البلدان النامية ضد البلدان الصناعية ، فستبقى حقيقة أننا رجال الاقتصاد نعيش في عالم محير .

وقد تعلمنا ونحن مازلنا طلابا ، في عبارة لطيفة هادئة أنه لا يوجد عامل اقتصادي أو أي تقدير - وهو ما يعد مخالفا أو غريبا على النظريات والنماذج التي ندبّن بها - في يومنا هذا يمكن أن يفدو ذا تأثير حاسم على الاتجاهين الاقتصاديّين السائدين ، إذ أن كليهما يخضعان للتركيب الذي تقوم عليه معايير الحسابات القومية وخاصة ما كان وفقا لنمو حجم الإنتاج الداخلي ، والاتجاهات الناجمة عن التجارة والتمويل والاستثمار في الاقتصاد الدولي . فما هو الغرض المرجو في يومنا هذا من تحليل المشكلات ووضع الحلول ، كما لو أن المساوي، التنظيمية العادية والبناء السئ ليس لها وجود في الاقتصاديات الأساسية العالمية أو في العلاقات الاقتصادية الدولية ، أو أن ، هذه المقادير متفاوتة من الموارد المتاحة لا تخصص لأغراض الدفاع القومي ، أو اقتحام حلبة سباق التسلح السخيف ، أو أي وجود لكافة ألوان التشدد التي صاغت الخطوط الأساسية للسياسة الاقتصادية التي بدت خلال الجيل الماضي مليئة بالحيوية والقدرة داخليا ودوليا وإن لم تكن لها جنوى أو عائد معروف ؟

ويبدو أن علم الاقتصاد لم يعد يصلح حتى ليكون وحده عنصرا أساسيا . للترشيح وقد كان في الواقع موضع نقد ومراجعة دائمين ، نتيجة ، في الغالب ، لأحداث هائلة ذات نتائج بعيدة من قبيل ذلك الركود الذي اجتاحت العالم في الثلاثينيات وظهور « دولة الرفاه » وكثرة الدول المستقلة في أعقاب الحرب المالية الثانية وبداوة الوعي العالمي بالانكالية وعجز التنمية . ومن اليسير إذا ما توخينا النقد أن نعثر على فقرة لمؤلف مشهور ، من رجال الاقتصاد أو من غيرهم تشير إلى ذلك ، وأقرب ما نلجئ من ذلك فقرة مما كتب « هارولد ج. مولتون » Harold G. Multon . « عام ١٩٤٦ ، هي :

« من الضروري مراجعة النظرية الاقتصادية باستمرار على ضوء

المتغيرات السريعة في النظم والأبنية

الخاصة بالنظام الاقتصادي . وهذا وجهه هو

الطريق السديد لخدمة المجتمع ، فالمراجعة بمعنى التجديد

الشامل ، أو حتى نبذ الكثير من المذاهب ، فلا تكون مقصورة

على التعديل أو التقنية أو الحيز الذي تضرب فيه تلك

الأفكار الخاطئة بجنود عميقة » .

وما زالت تلك الكلمات بعد سبع وثلاثين سنة صحيحة في معناها ومبناها ٤ ومع اكتشاف قصور التنمية وتخلفها وما يترتب على ذلك من نتائج ، جلت أفكار

جديدة في أمريكا اللاتينية خلال الخمسينيات أفرزت مدرسة للبناء الفكرى تركزت بصورة بارزة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التابعة للأمم المتحدة ، وتناول النقد تلك الأفكار فى نقاط عديدة تتعلق بتخلف التنمية ، وفى السنوات الأخيرة ، بعثت تلك الأفكار التى أفرزتها النظريات الكلاسيكية الجديدة بقوة دفاعا عن مبدأ التوازن العام ونظرية السوق ، ومرة أخرى اتجه الرأى الى تأييد قاعدة تجميع الموارد من حيث الزمان والمكان عن طريق التخطيط المركزى كأقوى ما كان من قبل ، وأخذ التكافل الدولى المتزايد فيما بيننا يشير على الأقل الى أن السياسة الاقتصادية الدولية والقومية وسياسة التنمية يمكن أن تقوما على نهج بسيط تضعه الدوائر الأكاديمية مسبقا لحكومات معينة أو حتى للمنظمات الدولية .

وان هذا ليوكد أهمية التجميع ودراسة التحليلات المبذولة للخلافة ، أما موضوعنا هذا الذى تبنته جمعية الاقتصاد الدولى بالتعاون مع قطاع العلوم الاجتماعية باليونيسكو ، فانه يرمى الى الاسهام بجهد متواضع فى هذا الإطار . ولم يلق كتاب البحوث ، ولا أحد منا ممن حضروا الاجتماع مكلفين به ، بالا الى ترقعات الاقتصاد الدولى أو امكانية تشكيل أو انجاز سياسة اقتصادية سديدة وكأنها جهد ضائع ، وان كان من الحكمة لفت النظر الى حقيقة أن علم الاقتصاد لا يقوم وفقا لسياسة اقتصادية كتلك التى يتوخاها الاقتصاد الدولى المعقد فى يومنا هذا أو فى المستقبل مادام قائما على عدم المساواة ، وعدم الاستقرار ، وعدم التوافق مع الوقت ومادامت رؤيته العالمية تخضع على الدوام للقوى والواقع التى فشلت فى تبين الفكر الاقتصادى القديم ، حاجة السوق .

فاذا كانت تلك المقالات عونا لحوار يمتد الآن الى كافة المجالات . . كما يبدو فيما أصدرته جمعيتنا من مؤلفات - فان استمرارية هذا الاهتمام البادى من جانب الجماعة الأكاديمية الدولية فى ذلك الميدان من ميادين المعرفة التى يقوم به المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية باليونيسكو ، يلقى كل عون وتبرير .

وختاماً ، أحب أن أعبر عن تقديرى لمحرر هذه الصحيفة ، بيتر لينجيل Peter Lengyel عز، ما قدمه من عون .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
مساهمة في إثراء الفكر العربي

- ⊙ مجلة رسالة اليونسكو
- ⊙ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
- ⊙ مجلة مستقبل التربية
- ⊙ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف
- ⊙ مجلة (ديوجين)
- ⊙ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها هيئة اليونسكو بلغات عديدة
تصدر طباعتها العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة من نخبة من الأمانة العربية.

تصدر الهيئة العربية بالإيعاز من الشبكة القومية لليونسكو وبمعاونة
الشبكة القومية العربية ووزارة الثقافة والإعلام بمجموعة من مصر العربية.

بحث تحليلي للنظام النقدي

في المثلث الجنوبي لأمريكا اللاتينية

مقدمة .

انها محاولة مبدئية لتقديم اطار لدراسة الصور النقدية لسياسات
الاستقرار التي اتبعت أثناء الحكم العسكري للأرجنتين ، وشيل ،
و ، أرجواى خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات .

ويتناول المقال ثلاثة موضوعات أساسية ، يعرض أولها لتفسير كيف نجح
صناع السياسة في هذا المثلث الجنوبي لأمريكا اللاتينية في تشجيع التبادل الأجنبي
بكنوز تلك البلدان الثلاثة . ويناقش ، الموضوع التالي ، كيف أخطأ صناع السياسة
هؤلاء في تفسير طبيعة الضغوط التي تواجهها بلادهم ، ولج بهم الخطأ الى تشجيع

(١) الملقب الكاتب وصف «Southern cone» على الجزء الجنوبي من أمريكا اللاتينية أي
« للغرط أو القمع الجنوبي » وقد فضلنا وصف « المثلث الجنوبي » ترجمة لها . ويقول الكاتب انه
استعان في أعداد هذا المقال بتعليقات وشروح كل من : جويرمو كالفو ، رينيه كورتازار ، كارلوس دياز
البياتندو ، أرمنيو فرلجا ، روبرتو فرنكل أو فرانكو موديجلياني . ولكنه لا يحملهم مسئولية ما انتهى
اليه في كتابته .

بقلم : ادمار ل. باشا

Edmar L. Bacha

استاذ الاقتصاد بجامعة اللاهوت الكاثوليكية في مريودي جاتيرو
pontificia universidade

كان يكتب أحيانا بملقائه في الصحف المهنية ، كما ألف عددا
من الكتب عن مشكلات الاقتصاد البرازيل ، منها بالاشتراك مع
« لانس تايلور - Lance Taylor » و « آل - Al »
كتابهم : أنماط للتوزيع والتوزيع للبرازيل ١٩٨٠ » .

ترجمة : الدكتور حسين فوزي النجار

الكاتب والفكر المصري المعروف .

سياسة الصادر على الاستيراد الحر . وكانت « صفقات الإشفاق » في سياساتهم بلاء
ذاتيا ، فقد كانت محاولتهم تلك لتثبيت الأسعار عن طريق التبادل المتسم بالتحايل
وخفة اليد محاولة غالية الثمن ، وهو ما تعرض له بالعرض والتحليل في الموضوع
الأخير من المقال .

نجاح موقوف :

ضخامة الصادر والتدفق الرأسمال :

كان الموقف ضد سياسة التصدير من مقررات استراتيجية التنمية في أمريكا
اللاتينية خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات فكانت
تلك السياسة الغالبة المثيرة في صورتها تلك من الانتاج لكفاية السوق المحلية على
التصدير أكثر نفعا وتحقيقا للربح ، وقد صانت سياسة القيود الكمية البلاد من
التحول الى الاستيراد ، ولم تترك سوى دور هامشي للتعريفية الجمركية ، وفي نفس
الوقت كان المستوى المنخفض والتغيرات العديدة لمعدل التبادل الحقيقي وفقا للقواعد

الأساسية لخدمة السوق المحلي أساسا والاعتمادات المالية والحسابية المضادة التي تحول دون أى كسب من النشاط غير المتواتر للصادرات .

وتحت هذه الظروف لم يعد من المجدى - كما يفعل بعض رجال الاقتصاد فى أمريكا اللاتينية - مناقشة ما قيل من أن تحديد الصادرات ، كان مطلباً خارجياً ، حتى وإن بقيت الموارد الداخلية فى ركود ، نتيجة للقيود المالية والسياسات النقدية ، المقررة للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، ويبدو أن اقتصاديات أمريكا اللاتينية تعاني من نمط غريب من « البطالة المطردة » وهو نمط سار فى الاقتصاد النامى ، ومع هذا البناء الاقتصادى القائم وصل التحول عن الاستيراد الى أدنى الحدود . وإن بقي القصور فى التبادل الخارجى قائماً ، وبقي التنافس مع الخامات المستوردة غير قائم والحاجة ملحة الى الإنتاج العاجل والسلع الرأسمالية لتحقيق أقصى معدل لتقدم التنمية العامة . ومع الرغبة الملحة للمحولة الى التصدير ، لم يكن هناك ما يكفى للتبادل الخارجى مما عاق الاستثمارات وحال دون استخدام الطاقات الصناعية .

وكان تشخيص العلة بادياً لكل هؤلاء الذين يعنون بالعائد المتدنى للصادرات فى أمريكا اللاتينية ، ولم يكن هناك غير الصادرات التقليدية التى تقوم على قاعدة صلبة من الموارد الطبيعية ، ما يستطيع أن يتصدى للنافسة فى الأسواق الخارجية . وهذا الموقف هو ما يمكن وصفه بأنه حالة من البطالة المطردة خاصة بتلك البلاد فى الجنوب ، بينما الطهالة فى الشمال تتحدد تماماً بالزيادة الحقيقية فى الأجور ، وقبائسا على ذلك ، يتحدد مستوى العمالة وطاقة النمو فى أمريكا اللاتينية ، وفقاً للعائد المتدنى للفائدة فى قطاع التصدير الحرج .

وقد أيد صحة هذه الفتوى ما ترتب على تغير السياسة خلال الستينيات والسبعينيات عندما بدأت بلدان أمريكا اللاتينية سياستها الخارجية الجديدة (وتعنى ، حقيقة ، رفع معدل العائد المتوقع لنشاط الصادرات) فانتعشت الصادرات ، وازداد معدلها ليكفى حاجيات التنمية والعمل على تقديمها عامة . وانخفض الحد من التبادل الخارجى مما عاق فى الماضى نمو معدل التنمية فى تلك البلاد . وكانت زيادة الصادرات ، وما ترتب عليها من زيادة للمخزونات الأجنبية قد أدت الى زيادة المدفوعات الدولية فى أمريكا اللاتينية ، لفترة ، مكنتهم من أن يكون لديهم فائض غير محدود لسوق الدولار الأوربية .

وصاحب انتعاش الصادرات جهود عديدة لحرية الاستيراد ، مما يعنى بالنسبة للبرازيل وكولمبيا الحد من القيود الكمية ، والعمل على خفض التعريفات الجمركية بصورة معتدلة ، وخاصة تلك التى قامت على أساس الحماية الجمركية ، وعندما وصل معدل التبادل الحقيقى الى مستوى مناسب نتيجة لخفض التعريفات الجمركية فإن هذا الاجراء باصلاح التعريفات الجمركية فى البرازيل وكولمبيا مع ترشيد وسائل الحماية ، لم يكن له على ما يبدو ثمة تأثير على معدل الفائدة فى كل ما تم التحول عنه فى نشاط الاستيراد .

انسداد الانجاز :

التطبيق الخاطئ لنظرية ليرنر :

في التنسيق :

كان القصد في الثلث الجنوبي مختلفا ، فقد كان الهدف - كلاما ان لم يكن عملا ، تحرير الاستيراد تحريرا كاملا ، والسماح للأسواق الدولية بتقرير بدائل الاستيراد بحرية تامة ومعرفة ما يتبقى للبلاد من وراء هذا النشاط وكثيرا ما كانت ، الدعوة الى « نظرية ليرنر في التنسيق » لتبرير معايير هذا التحرر ولا يتسنى تطبيق هذه النظرية دون استيعاب كامل لكل جوانب النشاط الاقتصادي في صناعة متوازنة متعددة الأثماط ، فان الحماية الزائدة لصناعة متهدية ليست أكثر من عقوبة صارمة لصناعة لا تحقق غير عائد نسبي ، ففي هذا العالم المتوازن لا يستقيم اللاحاح على التصدير ولا تستقيم حرية الاستيراد ، وهو ما يعنى الكثير في الواقع .

فاذا كان التشخيص صحيحا ، فان بلدان أمريكا اللاتينية كانت بالتالى تعاني على الأقل من البطالة المفرطة فيما يعرف بالجنوب ، فاذا أزيلت حواجز الاستيراد فجأة يحكم هذه الظروف ، بدا ذلك خطأ كبيرا ، اذ أن الأسعار والأجور ما لم تتسم بالرونة فانها تؤدي الى تفاقم البطالة ، ومن الواضح تماما أن تشجيع التصدير يقتضى أن تكون له الأولوية على الاستيراد ، فاذا ازداد التبادل الخارجى أمكن وضع السياسات المالية والتفدية لرفع العمالة الداخلية في الوقت الذى يتحقق فيه توازن ميزان المدفوعات ، وعند ذلك يبدو تحرير الاستيراد من قيوده أمرا سيديا ، يؤدي الى تحقيق الزيادة المعقولة للموارد الاقتصادية .

وحتى في ذلك ، يضع الميزان المسايى في اعتباره أن التكلفة الاضافية للسلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة تعد اتفاقا سيئا بالنسبة لاقتصاديات عالم صناعى غاشى ، ومن ثم فان حجم الاستيراد الذى يحتاجه مثل هذا البلد لابد وأن يتناسب مع تقدير الصادر ، ولربما كان ذلك حجة سيديدة لترك الحرية المطلقة للاستيراد وان كانت أحداث الاقتصاد العالمى الحديث تضى نوعا من الأوهام الدرامية على ما تبتغيه البلدان الصغيرة ، كما أن أصعب السوق الصغير لا تعتبر وقاء من الحماية المبركية في البلاد الصناعية أو شريحة الاستيراد الخالى من الحكمة في البلدان النامية (أو الأقل نموا) .

وفضلا عن ذلك ، فان اتجاه الصادرات الصناعية ، حتى في البرازيل (ولا تزيد حصتها من الاستيراد العالمى الصناعى عن ١٪) خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٠ ، تجد ما يفسرها تفسيرا واضحا في هذا النمط من المعايير الاقتصادية المحددة للعرض ، والطلب منه في معادلة العرض وحده بالأسعار العالمية ، وهو ما يتفق مع نظرية ليرنر التى تلقى المزيد من التأييد في الوقت الحاضر ، اذ تعزو ارتباك التجارة العالمية

للمصنوعات الى افتقادها لطبيعة التنافس وحاجتها الى التقني ، على الأقل ، كظاهرة .
للتنافس غير المقتن (لميب) .

والدرس المستفاد من ذلك أن التبادل الخارجي يكتسب تفيرا في السعر هو
في صالح الصادرات لأنها تتكيف مع حالة الطلب العالمي الكثيف حتى لدى دولة
صغرى . فإذا أدى ذلك الى تدهور حقيقي يحتاجه الوضع القائم للتبادل الخارجي
فليس هناك غير الإذعان والتسليم (حتى وإن كان غير مجدد) ، ومن ثم فإن
من اليسير في حالة ما إذا كان الطلب الخارجي متماسكا ، للوصول الى
مستوى إيجابي من الحماية ضد المستوردات المنافسة ، فإذا قيدت الصادرات
بتحريف سيااسة السعر الداخلي ، فإن القطر لابد وأن يعاني من سوء
التقدير لتكلفة الموارد ، أما إذا قيدت الصادرات وفقا للطلب العالمي فإنه يعاني
ما يترتب على البطالة من تكلفة . وتزداد التكلفة في تلك الحالة الأخيرة في البلاد
النامية لما تواجهه من صعوبات متزايدة في تحريك الموارد من النشاط الاقتصادي
للسادات الى بدائله من الواردات إذ أن تجارة الصناعة الداخلية لا تهمل سوى نسبة
ضئيلة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية ، وطالما كان هناك احتمال لترشيد الطلب
الخارجي بحيث يزداد ليصل الى معدل الموارد الداخلية المعدلة للتصدير ، لا يصبح هناك
ثمة أمل في تجارة حرة للبلدان النامية .

ولنعد الى الحقائق لنرى أولا أن حرية الاستيراد حتى في هذا المثلث الجنوبي
لم تضخ بخطة سريعة الا في شيلي وحدها .

وهناك فقرة لصورة تحليلية حديثة في أورجواي :

« حتى عام ١٩٨٠ لم تكن منافسة الاستيراد قد حلت محل اجراءات الحماية .
وان بقيت صور الانتاج المحل على حالها دون زيادة ، وبقي الرواج الصناعي فيما بين
عامي ١٩٧٤ ، ١٩٨٠ متركزا على حماية الصناعات أصلا . ولم يؤد ضعف الحماية
الأسمية الى خفض التعريف ، مما بدأ في التفاوت بين السعر في الداخل وفي الخارج ،
أو في جلوى التعريف وفعاليتها . وبقي تطور نظام الحماية بعيدا عن صور التوسع
الصناعي » .

والوضع في أورجواي جدير بالنظر لنجاحها في تحقيق معدل مرتفع في تقدم
خطة التنمية (وقد بلغت ٥٪ خلال السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ بالقياس الى معدلها
من سنة ١٩٦٨ الى ١٩٧٣ وكان ١٠٩٪ ، ومعدلها من ١٩٦١ الى ١٩٦٨ وكان ٣٠٣٪)
وارتفاع حصة المصنوعات فيها . ومن الواضح أن تلك الحالة سند لنا فيما نسوقه
من رأى ، يقوم على أن ترويج الصادرات دون حرية الاستيراد كان هو العامل الحساس

في بحث القوى الكامنة للتقدم بعد التدهور الاقتصادي الذي حل باقتصاد أمريكا اللاتينية في الستينيات .

وكان التحرر من عوائق الاستيراد في الأرجنتين أبعد أثرا منه في أورجواي وكما يقول - كانيترت - خفضت التعريف الاسمية (باستثناء ما يقل منها عن ٢٥٪ قبل عام ١٩٧٦) في المتوسط من ٩٤٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٤٪ في نهاية عام ١٩٧٩ (وحدث أن خفضت بنسبة ٧٠٪ في نوفمبر ١٩٧٦ ، وإن بدأ مستوى هذه الحماية حتى عام ١٩٧٩ مفرطاً في الزيادة وأن هذه الزيادة كافية للحد من منافسة الواردات ، وعند ذلك كان استمرار هذه السياسة المفرطة في تقدير المعدل الحقيقي للتبادل التي بدأت في مايو عام ١٩٧٨ سبباً في إطراد التحرر من هذه الحماية المفرطة لنتائج الصناعة حتى كانت نهايتها في أواخر عام ١٩٧٩ ، وعند ذلك فقط أحست الشركات الأثر الفعال لخفض التعريف المتوالي (كانيترت ، ١٩٨١ ص ١٨٣) .

ومنذ ذلك الوقت ، لم يكن الوضع في الأرجنتين (منذ ١٩٧٩) وفي أورجواي (بعد ١٩٨٠) طرية الاستيراد كما هو ولكن حرية الاستيراد غلت من قبيل تنظيم معدل التبادل وهو ما نعرض له بعد ذلك .

أما شيلي ، وإن كانت مثالا لحرية الاستيراد ، فقد بدأت من معدل ٩٤٪ عام ١٩٧٣ ، فخفضت التعريف عام ١٩٧٩ بمعدل ١٠٪ (باستثناء صناعة السيارات) وافتتحت بذلك ميدان المنافسة بين الواردات .

وأدت هذه الخطوة الى القضاء على أكثر من صناعة كما جاءت في تقرير «فوكسل» (١٩٨٠) وآخرين غيره ، ولكن الحقيقة المستغربة ، أن الصناعة في شيلي لم تختف كما توقع الكثيرون ، ولكنها نظمت لتنمو لمعدلات طيبة بعد عام ١٩٧٦ .

وهناك مسألتان تثيران الحيرة : أولاها ، ما هي العوامل التي أدت الى تحقيق الطلب على السلع المنتجة محليا في مواجهة منافسة المستوردات المتزايدة ، وقضت على شره الحكومة ؟ وثانيتهما : كيف استطاع هذا التوسع الصناعي أن يتم من غير أن يثير أزمات للتبادل الخارجي ؟ وليس من شأن هذا المقال أن يضع أجابة عملية مغتنة لهذه الأسئلة ، وإن عرض لبعض الملحوظات .

وعلينا أن نذكر أولا الاتجاه السليم للصادرات (بما فيها صادرات النحاس بعد ١٩٧٧) وقد أفرزت التبادل الخارجي وزيادة الطلب على السواء ، فقد أدى التوسع في الصادرات الى إتاحة الفرصة أمام رأس المال بما أدى تغطية وقتية لعجز ميزان المدفوعات المتزايد دون أية مشكلات ملحوظة .

والملاحظة الثانية ، تتمثل بواقع ما حدث بعد هذه الردة الكبرى عام ١٩٧٤/٧٥ ، إذ أخذ الانتاج الصناعي في الصعود حتى عام ١٩٨٠ ، الا أن الاستثمارات ظلت كاسدة ولم تكن هناك زيادة ملحوظة في العمالة الصناعية . وفي نفس الوقت ازداد

معدل المصنوعات المستوردة زيادة واضحة ، مما أدى الى احلال المستورد محل الناتج الصناعي المحلي ، كما أدى الى عدد من النتائج ، فمن الناحية الاحصائية ، نرى أن نمو الانتاج الصناعي عملية خادعة في بعض نواحيها ، مادامت لا تعكس توسعا يخضع للقياس مع العائد المحلي ، وقد أدى الى ذلك أن معدل العائد على الانتاج الصناعي قد انخفض ٢٠٪ فيما بين ١٩٧٦ و ١٩٧٩ .

وتلك نقطة في حاجة الى التوكيد لأن الوضع المحزن للعمالة والاستثمار في مواجهة الانتاج الصناعي المتزايد قد خدع أكثر من واحد من المراقبين للصورة في شيل ، وهذا الغرض باحلال الانتاج المحلي محل المستورد يختلف في جوهره عن عملية الاحلال العكسية التي حدثت في الدول المستوردة للبترول بعد الهزة التي أصابت أسعاره ، ففي تلك الحالة كان من المتوقع أن تتضاءل مرونة الاحلال تحت ضغط التكنولوجيا القائمة ، أما في الحالة الأولى ، فإنه مائل في درجة العملية القائمة ، وليس في التغير التكنولوجي كما هو فعندما تتم حرية الاستيراد ، فإن حرية الاختيار للاستيراد تؤدي الى زيادة الانتاج مادامت تترك اللزمات الأخيرة في الصناعة للعمل المحلي ، وفي أسوأ الظروف ، فإن عملية التصنيع يمكن أن تتم في الخارج ، وتبقى العمليات التجارية في الداخل ، وفي الحالات القصوى ، تفصح الاحصائيات عن بقاء الانتاج الصناعي ثابتا لا يتغير ، أو حتى يزداد بينما تنهني قيمة العائد المحلي الى درجة الصفر ، وهناك ما يشير الى حدوث مثل ذلك في شيل اذ استمرت البطالة واشتدت بالرغم من زيادة مستوى الانتاج ، ومن حيث المبدأ كان انكماش الأجور بالأحرى علاجاً لهذه المشكلة ، طالما كان السخل من عملية الاحلال قد تعطل عندما بلغ أن معدل الأجر قد هبط بالنسبة لسعر المستورد ، فاذا أعقب ذلك الحد من حرية الاستيراد فإنها تؤدي الى نفس النتيجة دون أن تتسبب في علة اجتماعية .

تغريب التجارة :

خدعة ثبات السعر :

تشارك البرازيل دول المثلث الجنوبي التجربة ، فبعد ثلاث أو أربع سنوات من الحكم العسكري ، كان عليها أن تجتاز هذا الاختيار العصيب بين الأخذ بالتنمية الاقتصادية أو تثبيت الأسعار .

وقد وقع الانقلاب العسكري في البرازيل في ابريل ١٩٦٤ ، وبعد فترة من الاستقرار عادت التنمية الاقتصادية عام ١٩٦٦ ، وإن كان التضخم وقد ذلت مشكلته عام ١٩٦٥ ، قد وثب مرة أخرى من ٢٩٪ خلال الربع الأخير من عام ١٩٦٥ الى ٣٩٪ في الربع الثاني من عام ١٩٦٦ ، وردت الحكومة بتشديد القيود على التوسع في الاعتمادات الداخلية ، وأدى ذلك الى نوع من الردة في مسار الاقتصاد ، وتبع ذلك تحرك قوى بظهور فريق جديد من رجال الاقتصاد يرأسه • دولفين نيتو -

Dol Fim Netto « - وتختلف فلسفته الاقتصادية عن فلسفة « روبرتو كامبوس - **Rogento Gampos** » و « جوفياى بلهاوس - **Gouvea Bulhoés** » ، وكانا فى السلطة منذ عام ١٩٦٤ ، فقد كان كامبوس ، وبلهاوس مأخوذين « بسحر السوق » والحاجة الى وقت لتيسير الردة الاقتصادية للتخفيف من التضخم المتوقع ، الا أن دولفيم نيتو كان أقرب منهم الى النزعة البرجماتية ، والى وزن الفائدة العاجلة لرجال الصناعة فى سان باولو .

وفى هذا النسيج من الأفكار الغريبة ، كما وصفها كامبوس أخيرا (سيمونسن وكامبوس ١٩٧٤ ص ٦٦) أخذ دولفيم نيتو يشرح عودة التضخم عام ١٩٦٦ ، كما فرضته التكلفة . ومع هذا التشخيص ، عمل على تشديد القيود على السعر المباشر ؛ وأخذ يمسك بعنان الأجور ، وفتح فى اعتمادات الشركات والمستهلكين والحكومة وعمل على تنشيطها ، وكانت السياسة النقدية كما صورها ماريو سيمونسن فيما لى :

« بدأت بضوابط سلبية وفقا لمبدأ أن نمو الناتج الحقيقى لا يصح أن يتأثر بأزمة السيولة ... وقد أدى ذلك حين التوسع فى وسائل المدفوعات بالمدلات السابقة الى ما يمكن أن يقبله فى المادة من يأخذ بنظرية الكم النقدي ، والواقع أن هذه السياسة النقدية السلبية كانت مطابقة للحد من التضخم لأن الحكومة قد أخذت تطبق سياسة قاسية لضبط الأسعار » .

وبقية القصة معروف : فقد حققت خطة التنمية العامة نوعا من التقدم وصل الى معدل ١٨٪\١٩٦٢\ منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ ، وأخذ التضخم فى النزول بطيئا الى ١٨٪ عام ١٩٧٣ .

ومضت الأوجنتين على نفس الطريق عام ١٩٧٧ ، وفى عام ١٩٧٦ هبط التضخم هبوطا سريعا من ٥٠٪ فى الشهر الى ٧٪ ، ولكنه وقف بعد ذلك صامدا لا يتزحزح عن هذا المعدل ، وخلال ذلك بدأت موجة من الرواج الاقتصادى ، وأن قرر « مارتينز دى هوز - **Martinez de Hoz** » أن الحد من التضخم له الاولوية الأولى ، ويصفه « كانتيروت » وصفا مسرحيا بقوله :

« وظل الاقتصاد منتعشا حتى يونيه ١٩٧٧ ، فعملت المصانع بأقصى طاقة لها وحققت أرباحا عالية بفضل السياسة المفتوحة لضبط الأجور ... فليس من اليسير أن نتخيل أن هذا الوضع يمكن أن يستمر ويتخذ مجراه فى عملية التنمية السريعة ومعجزة البرازيل ... أن الحكومة ، وإن لم تلق بالا الى هذا البعد وقررت أن تلقى بكل ثقلها فى عملية التضخم ، فاتخذت قرارات كان من شأنها الحد من الرواج ... وبهذا أفصحت عن ترتيب الأولويات ، فالنظام الاجتماعى له الاولوية ، أما التقدم الاقتصادى فأتى أخيرا ، وقررت بوضوح شدة اقتناعها وسلامة اتجاهها الى الإصلاح الاجتماعى ، ولم تردد عن الأضرار بالمصالح العاجلة لهذه الطبقات الاجتماعية خدمة لخطة السياسية الليبرالية ومشاركتها للمديرين والملاك ، وغامرت بذلك بالراهنة

على رأسها السياسية . وأصبح بقاؤها متعلقا بنجاحها . (كانتيروت ، ١٩٨١ ص ، ١٥٠) .

وبعد فترة حين اتخذت سياسة نقدية أكثر تماسكا ، نتيجة لتدهور الانتاج الصناعي تدهورا ملحوظا بدأت سياسة مقاومة التضخم بالتركيز أولا على اعلانها السابق بتغيير السعر ، وكان لعدد من العناصر أثرها في اتخاذ هذا القرار . أولها الوهم المستلطف على عقول الناس حول نظام النقود العالمي وقدرتها على تعديل ميزان المدفوعات ، وثانيها انصراف الحكومة عن أى محاولة لتقييد الأجور في إطار إيدولوجية اقتصادية تأنف من مقاييس تحديد الأسعار ، وثالثا ، ضخامة المخزون من التبادل الخارجى بالإضافة الى تلك الأعداد الكثيفة لأسواق التمويل الدولية ، ورابعا ، القدرة على اقامة نظام غير مباشر للتوسع في المدفوعات الداخلية ، ومن ثم القدرة على ضبط العجز في ميزانية الحكومة .

وحتى نعرف لهذه النقطة الأخيرة قدرها لابد وأن نضع في الاعتبار أن جماعة التكنوفراط الأرجنتينيين على خلاف أقرانهم في شيلي لم يكن لديهم تصريح مطلقا . . . كارت بلانش) من المؤسسة العسكرية لتجديد الوضع الاقتصادي القائم ، وحيل بينهم وبين ضبط الاتفاق الحكومي واعتمادات التوسع الداخلى بالذات بأمر العسكريين . فاذا تمطلت تلك الرقابة على ميزان المدفوعات في الحساب المالى في الوقت الحاضر ، فان نظام التمويل الداخلى يصبح وثيق الصلة بأسواق التمويل الدولية ، وبالتالي فان أية محاولة لاجاد اعتماد داخلى يتجاوز الحدود لابد وأن تلجأها أزمة التبادل الخارجى السائدة ، وتصبح جهامة النظام النقدي هي البديل الحتمى لاستقرار المدفوعات الخارجية .

ويساعد هذا الانقسام في طبيعة النظام الاقتصادى تفسيراً لهذا القرار الباطل الذى أبداه « مارتينيز دى هوز » لحرية تدفق رأس المال ، حتى وان تم ذلك قبل تدفق التجارة تدفقا حرا خاليا من أى قيد ليقدم على الأقل فرصة التصدى لقانون السعر الموحد لقمع التضخم الداخلى .

ويقترّب « كانتيروت » من هذا التفسير عندما أشار الى أن :

« ان اغفال العمل على تقليص سياسة اللاتضخم التى بدأت في النصف الثانى من عام ١٩٧٧ لم تنشأ عن تغذر التحكم في تدفق النقود في اطار الحراك الرأسمالى ، ولكنها نشأت من رفض الحكومة لمواجهة العواقب الاجتماعية والانشائية لتلك السياسة واحتجت بالأمن ، وعارضت القوات المسلحة منذ البداية أى سياسة اقتصادية تؤدي الى تفاقم البطالة . (كانتيروت ، ١٩٨١ ، ص ١٥٥) .

وفى رأينا أن ما يراه كانتيروت صحيح الى حد ما عندما أثبت أن القائلين بالانفتاح المالى يكسبون أمام أولئك الأقطاب من القائلين بنظرية الكم لأنهم حققوا ثبات السعر

دون أى تكلفة للبطالة ، وفى كلا الحالتين تصبح العمالة الكاملة فرضا وليست هى النهاية عادة ، فإذا كانت الأسعار والأجور فى الداخل مرنة تماما ، فإن كلا من الانكماش الذى إلى أى قرار مسبق للحد من مستوى الافتتاح أمام معدل التبادل يؤدى فى النهاية إلى البطالة وتأتى النتيجة سريعا إذا ما خضع تدفق رأس المال لرقابة الحكومة . وفى هذه الحالة يكون التميز لأى منهما على قدر صلتها بإجمالى الطلب الذى يؤدى إلى الانكماش فالاستيعاب الداخلى ، يتم عند ضغط الاعتماد ، ويعرف صافى الصادر عندما يتم تطبيق ما أعلن من قبل عن الحد من مستوى الافتتاح ، وفى كلا الحالتين تقع البطالة وإن كان الاعتماد الجارى ينتعش فى الحالة الأولى ويسوء فى الحالة الثانية .

ولنعرض الآن لحالة تدفق رأس المال دون ضوابط ، فمن النتائج نتبين نتيجة واحدة تسبق إعلان الحد من التبادل بخفض قيمة العملة تحت ضغط التضخم الحاد ، هى هبوط قيمة الاعتمادات الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية ، فإذا كان التدفق المالى خاليا من القيود ، فإن هذا الهبوط فى قيمة الفائدة المتوقعة يمكن أن تؤدى إلى التوسع فى المديونية الخارجية للطلب فى الداخل ، مما يؤدى بالتالى إلى ما لا يمكن تعويضه من صافى الصادرات الهابطة ، وقد تتسع العمالة فى تلك المراحل الأولى لسياسة تنشيط معدل التبادل ، فإذا تراكمت الديون الخارجية ، أخيرا ، وهبطت الاعتمادات الجارية ، فإن « مغامرة النولة » (من حيث الموارد الخاصة بسوق الاعتمادات) « ومغامرة التبادل » (من ناحية الطلب) يتفاقمان باستمرار ، وفى كلتا العمليتين الحسابيتين يكون من المتوقع ارتفاع قيمة العملة المحلية بالنسبة للاعتمادات الخارجية ، ويتراجع الطلب الداخلى ، ويرتفع معدل البطالة ، إذ تختلف أزمة التبادل اختلافا بينا عما يمكن أن يتخيله اقطاب النقد العالميين من صور .

أما نظرية الكم ، فإن تكلفة البطالة تكون فى المقدمة ، وأى إجراء فى العملة يؤخر أجل السداد على حساب الزيادة فى المديونية الخارجية ، وإن كان من اليسر أن نقول لقدامى رجال النقد أن الدولة قد تركت دون احتياطي خارجى بعد رحيله من أجل بداية طيبة لسياسة أكثر رشدا ، وقياسا على ذلك فإن الكمبيالات الأجلة تبلى وكأنها التراث الوحيد لرجال النقد العالميين بعد أن انتهت مهمتهم .

وقد كان تقلص ظل رجال النقد العالميين فى الأرجنتين فى بواكير عام ١٩٨١ مما يستحق التنويه من الناحية السياسية أكثر مما كان فى شيل (فى منتصف ١٩٨٢) أوفى أورجنداي (فى أواخر ١٩٨٢) ، وإن كان مما هو فى حاجة إلى تأكيد أنه فى الحالات الثلاث جميعا ، كانت المفالة فى تقييم معدل التبادل نتيجة لهـذه المحاولات للسيطرة على التضخم فى الداخل عن طريق الموازنة بالسعر الدولى ، وهو ما يبرزه الشكل رقم ١ حيث نشرت جدولة أرباح الصادر فى الدول الثلاث ، وقد قامت هذه الجدولة بتكرار معدل التبادل الأسمى (البيزو للدولار) بحساب سعر الجنية فى الولايات المتحدة ، وتقسيم الناتج بمعدل الأجر فى الداخل . وكانت الجداول متساوية بالنسبة المتوية عام ١٩٧٠ ، وهو العام الذى قدر له أن يكون مثالا لعلاقات

السعر التي سادت قبل سيطرة العسكريين على هذا المثلث الجنوبي . وتبسيطا للصورة نتخذ عام ١٩٧٧ أساسا للتحرك النسبي للسعر في الفترة الأولى للنظم الجديدة . وقد بلغت الفائدة من الصادرات تقريبا . عام ١٩٧٧ ٥٠٪ زيادة عما كانت عليه عام ١٩٧٠ وذلك في الدول الثلاث » وتسفر هذه الحقيقة عن انتعاش الصادرات وهو ما أشرنا اليه من قبل .

وقد بدأت تجربة هذه السياسة مع معدل نشاط التبادل عام ١٩٧٨ ، وتمت ملاحظة العناية المستمرة والاعتبار البارز في كل من الحالات الثلاث للعملة المحلية وكانت النتيجة أن المناقشة بين الصادر والوارد في الصناعات أن أخذت الأرياح في الهبوط المستمر ، وكانت نتائج الميزان التجاري الحاطيء واضحة تماما في كل من الأرجنتين وشيلي . ففي شيلي اختل ميزان المدفوعات الخارجية . وبدت المتاعب المالية وتدهورت الصناعة منذ بدأت تلك السياسة عام ١٩٨١ ، وعجزت عن تقديم أي ضمانات تأمينية للتبادل الخارجي في الأرجنتين . وإن حملت البنك المركزي على التدخل فضلا عن تقويض معدل التبادل والسياسة التجارية في منتصف عام ١٩٨٢ .

أما أوروغواي باقتصادها الضئيل وارتباطها الوثيق بالأرجنتين فقد استفادت تماما من مكاسب التبادل الخارجي نتيجة لرفع قيمة البيزو الأرجنتيني حتى عام ١٩٨٠ . إذ بدأت مغامرتها الخاصة برفع قيمة معدل التبادل بخطي أبطأ من شريكها الأصلي في التجارة ، هذا إلى أنها لم تعرض للقواعد بصورة عنيفة ، فاستمرت الأجور خاضعة لبطنة الحكومة وظلت التغيرات المتوقعة في معدل التبادل على صلة وثيقة الميزان التجاري ، وليست حالة أوروغواي حين تستحق منا هذه العناية في الكتابة عنها أن تكون نقیضا لدعوة قوية ، إذ أن بقاءها لمدة طويلة قد يرجع إلى تنكبهما للخطوات النظرية وهو الموقف الذي اتخذته أهل أوروغواي في مواجهة التدخل الحكومي . وحرية التجارة وتنظيم معدل التبادل .

خاتمة : ليس هناك فشل أكثر من الفشل نفسه :

لماذا لم يكن لنظام النقد العالمي جدواه في أمريكا اللاتينية ؟

إن النقطة الهامة في الإجابة على هذا السؤال هي أن السعر في الداخل وهيكلا الأجور في حالات التضخم الصارخ ، والاقتصاد النامي ، هي جميعا أوضاع اجتماعية معقدة أكثر منها أشياء يمكن أن يتقبلها أقطاب المعاملات النقدية العالميين أو المحليين ، ولم يكن حتى قانون توحيد الاسعار في ظل أحوال سياسية « مثلى » في هذا المثلث الجنوبي لأمريكا اللاتينية ما يكفي تماما للتغلب على تلك الأوضاع الاجتماعية في الداخل .

وقد يبدو الرأي مستقيما وعمليا حين نقول أن الحكومة كانت عاجزة عن توطيد النظام وإن جدولة الأجور والمرتبات لم تكن قوية بالنسبة لمعدل التبادل في شيلي .

ومع أن أورجواي قد حافظت على الموازنة ولم تقم بجدولة الأجور والمرتبات فإن أقطاب العملة العالميين قد فشلوا معها أيضا •

وليس هناك جلوى في أن يكون التسليم بما كان والاضطراب المالي العولى الذى حدث فى بواكير عام ١٩٨٠ ، قارب النجاة لفشل دول هذا المثلث الجنوبي اذ أن متاعب المدفوعات الخارجية جاءت من الداخل أصلا ، وقد عجلت الاحوال الدولية الأخيرة بأزمات التبادل الخارجى •

وقد يبحث رجال العملة النقدية ومستشاروهم الشماليون فى هذا المثلث الجنوبي لامريكا اللاتينية عن « اذا » لشرح ما كان من خطأ • وقد يقوم الجدل بينهم وبين الأساتذة الأكاديميين ، ولكن التاريخ يمضى فى تسجيل ما يلقونه من فشل والدرس الاخير ، هو أن التطبيق النظرى لوضع العملة النقدية فى ميزان المدفوعات اذا ما كان مدمرا للدول النامية ، فانه يمكن أن يكون دمارا كليا فى حالات الاقتصاد النامى •

التجارة والتنمية

بعض القضايا الأساسية

مواطن الضعف في النظرية الكلاسيكية الجديدة للتجارة :

كيف يتسنى تحليل العلاقات التجارية بين الأمم تحليلا وافيا بحيث
يلقى الضوء على التفاوت المستمر والمتزايد بين الأمم في مجال الدخل
والثروة ؟ هذا في نظري أحد الأسئلة الرئيسية التي تواجه كل باحث
في العلاقات الاقتصادية الدولية (١) .

وإنه لمن دواعي الأسف أن مجموعة الأفكار التي نشأت في حلود النظريات

(١) هذا السؤال أبرزه ج. ميردال في كتابه « الاقتصاد الدولي » حيث ناقش التحيز الأيديولوجي في نظرية التجارة التقليدية . وعلى الرغم من أن قد ميردال يعتمد قوته التحليلية من أبحاثه السابقة عن مشكلة السود في أمريكا فإنه يؤيد جزءا من أقواله على الأقل بالإشارة إلى الأبحاث السابقة التي قام بها ي. بريليش ، وهـ . و . منجر ومنذ عهد قريب جدا أبرز كـ . ج . آرو هذا السؤال نفسه موضعا للفتل الكبير للإطار التفسيري الكلاسيكي الجديد : أنظر كتاب « المعلومات المحدودة والتحليل الاقتصادي » وخطاب الرئيس الأمريكي للاجتماع السادس والثمانين لجمعية الاقتصاد الأمريكية ، المنشور في مجلة الاقتصاد الأمريكي ، المجلد ٦٢ ، ١٩٧٤ ، ص ١ - ١٠ .

بقلم : سوخاموى شكرافرة

امتاز بمدرسة الاقتصاد ، نيودلهى ، وعضو سابق فى لجنة التخطيط بالحكومة الهندية . ومؤلف منطق تخطيط الاستثمار ورأس المال . وتخطيط التنمية ، وللتامع البديلة لنظرية النمو الاقتصادى : ماركس ، ومرشال ، وشوميتز (١٩٨٢)

ترجمه : أمين محمود الشريف

عضو لجنة الترجمة بالجلس الأعلى للثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم سابقا .

الاقتصادية السائدة لا تستطيع الاجابة عن هذا السؤال . ذلك أن فحوى هذه الأفكار يتنحصر فى القول بأن التجارة نشاط تبادل يعود بالفائدة على كلا الطرفين المتعاملين ، وإن تعدد قياس الفائدة التى يجنيها كل طرف قياسا مبنيا على الإحصاء أو التفكير النظرى ، بدون اللجوء الى افتراضات خارجية عديدة . والسبب فى ذلك القول أن التجارة تساعد على التخصص الملائم فى الإنتاج ، وحرية الاختيار فى الاستهلاك . ويتضح ذلك من نظرية المزية النسبية لحرية التجارة التى نادى بها العالم الاقتصادى ريكاردو ، وقال ان ذلك من مصلحة الأفراد الأمم على السواء (٢) .

(٢) نادى ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٢) ببدا حرية التجارة وحق الأفراد والهيئات فى القيام بالنشاط الاقتصادى والتبادل التجارى . وكان منطق هذه النقاد هو أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع مصلحة الجماعة . يضاف الى ذلك أن حرية التجارة تسمح لكل دولة بالتخصص فى اتاج السلعة التى ترى فيها ميزة نسبية يسبب طروفها الطبيعية ونتيجة وفرة عوامل الإنتاج المناسبة لإنتاج هذه السلعة وهذا التخصص الدولى هو أساس التبادل التجارى اذ لا يتم هذا التبادل بين الدول الا اذا تم تقسيم العمل بينها وتخصصت كل دولة فيما يناسبها من سلع وخدمات (للترجم)

وعلى الرغم من ادخال كثير من التعديلات على نظرية ريكاردو الأصلية فان كبار العلماء، الثقات يعترفون بأن الفكرة الرئيسية في هذه النظرية لم يطرأ عليها تغيير . لقد حل التحليل الحديث لفكرة التوازن العام محل نظرية القيمة المبنية على العمل التي نادى بها ريكاردو ، وابتدع العلماء أساليب تحليل الرفاهية الحديثة لاضفاء مزيد من الدقة على فكرة الفوائد التي تجلبها التجارة ، ولكن هذه التعديلات الجديدة لا تعارض بأى حال مع فكرة ريكاردو الرئيسية القائلة بأن الكفاية الانتاجية العالمية تدعم حرية التجارة ، كما أن حرية التجارة تدعم هذه الكفاية . وكان العالم بيكر دايك أول من عارض نظرية حرية التجارة حيث قال ان الدولة تحسن صنعا اذا حادت عن طريق حرية التجارة باستغلال سلطتها فى الاحتكار . وأثار هذا القول كثيرا من الجدل ، ولكن لا يمكن الادعاء بأن هذا القول يعد حجة قوية لدى صانعى القرار الذين حادوا عن الطريق الصحيح ، لأسباب أخرى عديدة .

ويلاحظ أن التحديتات التي وجهت الى النظرية الكلاسيكية (القديمة) واستعدادها الحديث صدرت عن الذين اعتقدوا بشكل ما أن حرية التجارة تمرقل نمو القوة الانتاجية ، على حد تعبير ف . لست ، بيد أن شيوع الخلاف بين أنصار حماية التجارة وحرية التجارة أصبح فى السنوات الأخيرة قابلا للتحليل طبقا للمنطق القائل بأن كلا المذهبين لا يصل الى مرتبة الكمال .

ويمكن القول بوجه عام أن الحجج التي تؤيد مبدأ حماية التجارة مبنية على شيء من سوء الفهم والخطأ فى التفكير . ذلك أن الأسباب التي تنتحل غالبا للعدول عن حرية التجارة هي تشجيع الانتاج عن طريق الضرائب الجمركية ومنع الإعانات للمنتجين . وفيما يتعلق بالصناعات الناشئة يرى بعض الاقتصاديين أن منح الإعانات لهذه الصناعات أكثر نفعاً من سياسة الحماية الجمركية . ولذلك فان النتيجة التي تمخضت عنها المناقشات الحديثة تتلخص بوجه عام فى ان أفضل نصيحة تقلم للدول هي التمسك بنظام حرية التجارة رغبة فى زيادة الدخل والعمالة (٣) . والمعتقد أن ذلك يؤدي - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - الى ازالة التفاوت فى مستويات الدخل بين الدول عن طريق تراكم رأس المال ، ويمكن الاسراع بهذا التراكم عن طريق استيراد رأس المال الأجنبي .

وقد أيلت التجربة هذه النتيجة يدلل ارتفاع معدل النمو فى بعض البلدان التي تمسكت بما يسمى بسياسة الانفتاح على الخارج خلافا لجدلات النمو المتواضعة نسبيا فى بعض البلاد مثل الهند .

وبدون الخوص فى اجراء تحليل ذى صبغة تجريبية فى هذه المرحلة أحب أن

(٣) القضايا المثارة هنا تم توضيحها الى حد كبير فيما كتبه بهجواتى ورمسواى ، وما أعقب ذلك من المؤلفات الكبيرة فى هذا الموضوع . وقد اعتمد هذان الكاتبان على ما سبق أن كتبه كل من هابرلير ، وهامينج . انظر مقال ج . بهجواتى وف . رمسواى بعنوان « التوزيعات المحلية ، والتوزيعات والإعانات ، فى مجلة الاقتصاد السياسى ، المجلد ١٦٦٣، ٧١ ، ص ٤٤ - ٥٠ .

أعرض المقولة الآتية على بسط البحث . وخلصنا أنه لا يمكن التحقق من أثر التجارة في النمو (لا في مستويات المعيشة) طبقا للنماذج التقليدية المعروفة . على أن هذا لا يعنى أن الحجج التقليدية المستخدمة في تقديم التوصيات للدول النامية بشأن السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها هي حجج خاطئة ، وإنما يعنى أن التوصية - طبقا للتحليل التقليدي - بأن التجارة من أدوات النمو الرئيسية تتجاوز حدود التحليل الدقيق .

ويجب أن يكون ذلك واضحا لكل من يدرس « ميل » و « مارشال » بعناية . ففي كتابه « النظرية المالية للتجارة الدولية » يدافع الفريد مارشال عن حرية التجارة ، لا على أساس أنها تساعد على الكفاءة في تخصيص الموارد - وهو أمر يمكن فهمه جيدا من النماذج التقليدية - ولكن على أساس أنها تساعد على التقدم الفني المؤدى إلى المكاسب الاحتكارية التي لا تلبث أن تزول متى انتشرت المعلومات بسرعة . ويرتكز دفاعه عن حرية التجارة على ضرورة اطلاع الدولة باستمرار على التغيرات التي تطرأ على ما وصفه في أيامه بفنون الإنتاج أو ما نصفه نحن في أيامنا هذه بوظائف الإنتاج . وهذا النمط من المنطق لا يخفى تماما على الباحثين المعاصرين (٤) . وإن لم يندمج حتى الآن في صلب النظرية السائدة .

بيد أن تأثير بعض العوامل مثل العوائد المتزايدة والتفاوت بين الدول في الحصول على المعلومات يعد أمرا حيويا بالنسبة لموضوع التجارة والنمو ، وكذلك بالنسبة للمشكلة الأسع هوة التفاوت بين الدول (٥) . وتعد المعلومات من العوامل الحرجة التي يتفاوت توزيعها بين الدول . ومن المسلم به أن المعلومات ليست سلطة يخضع إنتاجها وقوانين التي تخضع لها السلع الأخرى . ونحن نعلم من أبحاث آرو وغيره أن العمليات التي تجري في هذا الصدد تخضع لمؤثرات خارجية هامة ،

(٤) هكذا نجد هكس يؤكد الأهمية الرئيسية النظرية التجارية عند تفسيره لمشكلة التنمية في البلاد المتخلفة (انظر رأس المال والنمو ، ص ١ ، الفصل ١ ، أكسفورد ، ١٩٦٥) وفي الوقت نفسه يؤكد دائما أهمية العوائد المتزايدة في تحليل ظاهرة التجارة بين البلدان المتخلفة ، حتى لقد ذهب أحيانا إلى حد القول بأنه يستحيل أن نفهم ظاهرة التجارة الدولية بدون تأكيد أهمية العوائد المتزايدة (مقالات في الاقتصاد العالمي ، ص ١٨٣ ، أكسفورد ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٥٩) . ومن الواضح أنه لم يشب عن بال هكس أن بعض النظريات التجارية الدقيقة قد وضعت على أساس الفوائد الدائمة ذات الحجم الكبير . والذي يريد هكس أن يؤكد - وهو حق في ذلك في رأيي - أن هذه النظريات تتجاهل بعض المشكلات الهامة المتصلة بالتفاعل بين التجارة والنمو ، وتعتمد على تصوير التجارة على أنها عامل كبير في المساواة بين الدول . وفي ملحق لنفس الكتاب الذي يعالج نظريات صوبيلسون الشهيرة الخاصة بتحقيق المساواة في الائتمان عن طريق التجارة يبين هكس للمشكلة التي تسببها التجارة لكثير من الدول النامية (مقالات في الاقتصاد العالمي ، ص ٣٦٧ - ٦٩ أكسفورد ، مطبعة جامعة أكسفورد ، ١٩٥٩) .

(٥) ان تطبيق التحليل الذي اتبع في نموذجين من نماذج النمو في اقتصاد مطلق على الاقتصاديات المقترحة - وهما النموذجان اللذان وضعهما ميد ، وأزافوا - لا يفيد كثيرا في فهم ديناميكية التجارة . ويبدو أن إرتنياب جونسون في هذه المسألة له ما يبرره . انظر « نظرية التجارة الدولية » بقلم هـ . ج . جونسون الخ .

وتقترن بزيادة العوائد طبقا للمعايير المقررة (٦) . ومعنى هذا أن المعلومات ليس لها سوق تباع فيه وتشترى ، ولذلك يمكن احتكارها بسهولة . يضاف الى ذلك كله أن المعلومات يستعان بها عادة في انتاج السلع الرأسمالية (أى السلع التى تنتج سلعاً أخرى كالآلات) . ولذلك يتعين علينا أن ندخل في حسابنا الآثار النسبية المترتبة على انتاج هذه السلع والشروط التى تباع بها .

وإذا أنعمنا النظر في هذه النقاط جميعا تبين لنا أن البلدان التى تعوزها المعلومات الفنية وما يتصل بها من الهياكل الصناعية تجد نفسها فى وضع غير موات . بالقياس الى البلاد التى تملك هذه المعلومات . وبذلك تنتفى إحدى المسلمات الأساسية التى يقوم عليها النموذج التقليدى للتجارة القائل بأن كل المشتغلين بالتجارة يتمتعون بوضع متماثل . ومن ذلك أن النموذج الكلاسيكى لتجارة الحمر والأقمشة يفترض الى هذا التماثل لأن كلتا هاتين السلعتين لا تستهدف أى عنصر من المكاسب المتراكمة على مر الزمن ، ولا تتمتع بدور السلع الرأسمالية . على أننا نجد فى عالمنا الحاضر أن البلدان الفقيرة مضطرة الى التجارة مع البلدان الغنية فى اطار متغير كثيرا تلعب فيه التجارة دورا حيويا ومتزايدا فى السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية .

ومن المعروف جيدا أن البلاد الغنية تشتهر بابتكار المنتجات الجديدة فإن . وقد أوضح بول كروجمان فى مقال يوحى بأفكار جديدة وإن لم يكن أصيلا أو جديدا أنه يفرض التماثل فى المعلومات المؤدية الى ظهور منتجات جديدة فإن عاملا واحدا - هو العمل - من شأنه أن يساعد على تفاوت الأجور مما يؤدى الى استمرار التفاوت فى توزيع الدخل العالمية (٧) . ويتوقف المعدل النسبى للأجور بين البلاد الجديدة التى يطلق عليها اسم « الشمال » والبلاد المتقدمة التى يطلق عليها اسم الجنوب على النسبة بين عاملين جوهريين هما : المعدل الذى يزيد به عدد المنتجات فى الشمال ، ومتوسط التخلف فى بلد تقليد هذا الانتاج فى الجنوب .

ثم يمضى بول كروجمان فيبين أن الأجور النسبية - فى ظل افتراضات معينة - تصبح ثابتة مع فرق محدد لصالح البلاد المتقدمة التى يحتمل أن تستجيب لسرعة نقل التكنولوجيا . وهذا المثال البسيط الذى ذكره بول يمثل نظرة جديدة الى مشكلة التفاوت العالمى الذى يرجع الى عدم التماثل السائد على المسرح العالمى بلا شك .

بيد أن هناك خلودا واضحة لهذه الطريقة الخاصة فى تصوير تدفقات التجارة

(٦) انظر ما كتبه كيث ج. كرو بعنوان اقتصاد الرفاهية ، وتخصيص الموارد للاختراع ، ومعدل واتجاه النشاط الاختراعى : العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٦٠٩ - ٢٦ ، نيويورك ، ١٩٦٢ ، وانظر أيضا : مذكرات عن انتاج ونقل المعلومات ، المجلة الاقتصادية الأمريكية ، مارس ١٩٦٩ ص ٢٢ - ٣٥ .

(٧) انظر ما كتبه بول د. كروجمان بعنوان « نموذج للابتكار ونقل التكنولوجيا وتوزيع الدخل فى العالم » مجلة الاقتصاد السياسى للمجلد ٨٧ ، ١٩٧٩ .

الدولية حيث انها لا تنطبق الا على ما يصفه اصحاب النظريات التجارية الذين يميلون الى التجربة بالسلع النورية . وواضح أن كل التجارة ليست من هذا القبيل . وعلى ذلك يمكن القول بأن هذا التحليل يجانب الصواب (٨) .

وحتى بالنسبة لهذا النوع من التجارة فان انتشار المعلومات يسير بطريقة يصعب تفسيرها . ذلك أن المعلومات تنتشر في سهولة ويسر ، ولذلك تزداد بلاد الجنوب غنى كلما سارت عملية الانتشار بخطى حثيثة .

ولا نعرف الكثير في الوقت الحاضر عن الطرق التي تتم بها عملية الانتشار ، كما لا نعرف كيف يتم نقل تكنولوجيا المعلومات . وإن كنا نعرف بعض الأمور في هذا الصدد ، منها أن شطرا كبيرا من المعلومات الفنية يعد وقفا على الشركات الكبيرة في الشمال ، ولكن هذه الشركات ليست على استعداد لنقل هذه المعلومات الا كجزء من صفقة شاملة . وهذا يؤثر علما جدا من المشكلات المتعلقة بتأثير الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد القومي في البلاد التي يعنيها الأمر .

وفيما يتعلق بنمط التجارة والاستثمار في القرن التاسع عشر وصف سينجر . كثيرا من الاستثمارات الأجنبية بأنها أجنبية بالمعنى الجغرافي فقط (٩) . وقد أصاب سينجر كبد الحقيقة فيما قال ، وإن خالفه بعض الباحثين الذين دافعوا عن هذه الاستثمارات بأنها تتيح منفذا لتعريف الفائض من المكاسب التجارية . وإنك تجد في العصر الحاضر أن السلع التي تدخل فيها الاستثمارات الأجنبية لا تنتمي للقطاع الانتاجي ، وإنما تنتمي للمجال الصناعي الذي تزدهر فيه هذه الاستثمارات اما بسبب انخفاض معدلات الاجور ، واما بسبب السياسات الحكومية التي تجعل من المفيد للإدارة العليا الموجودة غالبا في بلاد الشمال أن تنشئ في الخارج فروعا أو شركات تابعة لها . وفي كلتا الحالتين لا يمكن التسليم بالضرورة بأن هذه الشركات تقوم بنقل المعلومات الفنية بصورة فعالة . ولذلك كان من المهم أن نبحث في أفضل الطرق للإسراع بهذه العملية .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بتحديث العمليات التي تفنى عن استخدام الأيدي العاملة أو المواد . وهذا التحديث يؤثر على المستوى الدولي ما ذكره ويكسيل ، في

(٨) انظر مكتبته م . ف . بوسنر بعنوان « التجارة الدولية والتغير الفني » أبحاث اكسفورد الاقتصادية ، مجلد ١٣ ، ١٩٦١ ، ص ٣٣٣ - ٤١ . بشأن تحليل أثر التغير الفني في تدفق التجارة الدولية . تلا هذا المؤلف تياران مختلفان من الكتاب أحدهما يحاول تشبيه هذا التغير الفني بنموذج مكثف - ألعين ، والآخر لا يهتم بنتائج هذه النظرية بالنسبة للنموذج الكلاسيكي الجديد . انظر فيما يتعلق بالنموذج الأخير مقال ت . باركر بعنوان التجارة الدولية والنمو الاقتصادي : منهج بديل للنموذج الكلاسيكي الجديد ، مجلة كيردج للاقتصاد ، للمجلد ١ ، ١٩٧٧ ، ص ١٥٣ - ١٧٢ .

(٩) انظر هـ . و . سينجر ، وتوزيع المكاسب بين النول للمستثمرة والدول المستثمرة ، استراتيجيات التنمية الدولية ص ٤٣ - ٥٧ ، لندن ، مكملان ، ١٩٧٣ .

الاطار المحلى أى تفاوت أثر تراكم رأس المال - لا الاختراع - على رفاهية الطبقة العاملة . وإذا انتقلنا الى المستوى الدولى دار الكلام على النحو الآتى :

ان الدول العاملة - وأعنى بها الدول التى تملك قليلا من الموارد الطبيعية ورأس المال وكثيرا من الأيدى العاملة - تواجه مشكلة خطيرة ألا وهى أن تصدير العمالة فيها قد يتأثر بالتغيرات التى تطرأ على فنون الانتاج فى الدول الرأسمالية - وهو أمر ينضج بجلاء فى مجال الكيماويات الصناعية ، والأجهزة المختلفة الأنواع التى تغنى من استخدام الأيدى العاملة . وجدير بالذكر أن التجارة التقليدية وإن نشطت عن طريق تراكم مادة رأسمالية متجانسة لا يمكن أن تستقيم مع هذه الحقيقة الأساسية . وهذا من شأنه أن يحد من النمو على نحو ما ذكره بهجواتى فى مجال آخر .

وفىما يتعلق بتراكم رأس المال والتقدم الفنى أقول ان تنمية الدخل المتزايد المبني على الأرباح الإضافية الناتجة عن التحسينات التى يتم ادخالها بفضل المعلومات الفنية ، وتنويع قطاع انتاج السلع الرأسمالية الخ من شأنها أن تساعد على تدفق رأس المال فى الدول المتقدمة ، وهذا يتعارض مع ما تقول بعض أشكال النظرية الماركسية الجديدة المبنية على القول بأن تصدير رأس المال ينتج عن اتجاه معدل الربح الى الهبوط فى الدول « الناضجة » . وأنا أعتقد أن هذه الحقيقة على جانب كبير من الأهمية فى فهم استمرار التفاوت فى الدخول بين الأمم (١٠) .

وأخيرا يتعين علينا أن نتحدث عن ظاهرة دولية فى مجال الاستهلاك ، وهى ظاهرة تكلم عليها نيكسى ، فيما يتعلق بمشكلة زيادة المدخرات فى البلاد النامية . والذى أحس أن أؤكد هنا هو أثر الاستهلاك الذى يتكون من السلع الرأسمالية والموارد الاقتصادية على التخصص النسبى للموارد النادرة فى البلاد النامية ، فضلا عن أثره على النسبة الاجمالية للمدخرات والدخول (تخصص البلاد المتقدمة قدرا من الموارد لانتاج سلع جديدة تعكس ثرائها وتلبى احتياجات القلة المستغلة منها) والواقع أن رول بريبيش قد أكد هذه السمة الجوهرية لما يسميه بالرأسمالية السطحية - وهى ظاهرة لا يمكن أن يتجاهلها أصحاب النظريات الاقتصادية .

نظرية التبعية الاقتصادية :

ترى : ما وجه المقارنة بين تحليلنا ، وبين الحجج التى يسوقها أصحاب نظرية

(١٠) لا يوجد سوى تشابه سطحي بين النظريات الماركسية القائلة بهبوط معدل الربح المؤدى الى تصدير رأس المال ، والنظريات الكلاسيكية الجديدة للقبالة . وبيان ذلك أنه على الرغم من أن اصنام النظريات الأخيرة يتبنون بهبوط معدل الربح بسبب تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال ، فان الكلام للماركسيين يتحدثون عن ارتفاع التكوينات العضوية لرأس المال فى الاقتصادات الرأسمالية الناضجة ، عى ان كلتا النظريتين لا تقوم على أساس متين كما دلت على ذلك الأبحاث الأخيرة فى نظرية رأس المال من جهة ، ومشكلة التحول من جهة أخرى .

التبعية الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية . ومنطقة البحر الكاريبي (١١) .

لا أريد هنا أن أقسم تقييما تفصيليا لهذا اللون من التفكير ، لأن المقام لا يتسع له فى هذا المقال . ولكنى أقول باختصار إن الفكرة الأساسية عند أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية = عدم الاستقلال الاقتصادى) هى أن الإطار الذى يعمل فيه الاقتصاد العالمى اليوم يتعارض مع إمكان التنمية المستقلة فيما يسمى بالبلاد المتدنية . وهم يعنون بالتنمية المستقلة تلك التنمية التى تشتمل على ديناميكية (حركة) ذاتية ، ولا تعكس فقط النمو المتأثر بعوامل خارجية . وتتضمن التنمية المستقلة ما هو أكثر من التصنيع - وهو الأمر الذى دار حوله النقاش بزعماء بريبيش . والواقع أنهم يعتقدون أن بعض أشكال التصنيع - كالتصنيع الهادف إلى التصدير ، والتصنيع الهادف إلى الاستغناء عن الاستيراد ، تعد من الأمور التى تشجع التبعية الاقتصادية . ويعلق أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية أهمية كبيرة على القضايا المتصلة بتعدد الأوضاع الاقتصادية وتباينها (فى البلاد المتخلفة) ويرون أن ذلك يرجع إلى الاتصال بالبلاد المتقدمة عن طريق التجارة والاستثمار (١٢) .

والأهمية التى يعلقها أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية على التنمية المستقلة ناشئة عن اعتقادهم الأساسى بأن التنمية غير المستقلة تكون غالبا بطيئة ، وغير عادلة ، وغير مستقرة ويعلقون أهمية كبيرة على ضرورة النمو والذى يبحث عليه الطلب المحل . وبخاصة الطلب الصادر من الجماهير ، والذى لا يقتصر على السلع الاستهلاكية بل يمتد إلى طلب السلع الرأسمالية . ويؤكدون فى هذا الصدد أيضا ضرورة النمو السريع فى إنتاج الغذاء ، كما يؤكدون الآثار الضارة المترتبة على الأوضاع الاقتصادية الراهنة واتجاهها إلى الأسواق الخارجية .

وفى رأى أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية أن الانتاج والاستهلاك ، وتراكم (تجميع) رأس المال - كلها قضايا يتصل بعضها ببعض . والعناء الذى يكابده معظم المحللين فى دراسة نظرية التبعية الاقتصادية يرجع إلى أن هذه النظرية لا تخضع

(١١) لقد كتب الكثير حتى الآن عن هذا الموضوع وسببنا أن نشير هنا إلى أهم ما كتبه المؤلفون على أمريكا اللاتينية : ف. هـ. كروسو مع أ. فانو ، بعنوان « التبعية والتنمية فى أمريكا اللاتينية » ، يوكلي ، كاليفورنيا ، ١٩٧٩ ، وس. فراتو ، بعنوان « عوائق فى سبيل التنمية فى أمريكا اللاتينية » ، نيويورك ، ١٩٧٠ ، وت دوس سانتوس ، بعنوان « هيكل التبعية » (للمجلة الاقتصادية الأمريكية) ، مايو ١٩٧٠ ، وأ. سوتكيل ، بعنوان « الرأسمالية المالية والشكك التومى فى أمريكا اللاتينية » ، دراسات اجتماعية واقتصادية ، المجلد ٢٢ ، عدد ١ . أما فى منطقة الكاريبي فانظر ما ألفه الكتاب عن الاقتصاد الزراعى ، والنظرية العامة للتنمية الاقتصادية . ومن أهم المراجع العدد الخاص من « دراسات اجتماعية واقتصادية » (١٩٧٣) وبخاصة ما ورد فيه من مقالات بقلم كل من جرفان ، وهـ. بروسير .

(١٢) لقد فرق أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية بين نوعين من هذه التبعية أحدهما التبعية الهيكلية والأخرى التبعية الوظيفية . فاما التبعية الهيكلية فهى نتيجة مجسوة من العوامل التى لا يمكن تغييرها ، وأما الأخرى فهى نتيجة اتباع سياسات معينة ولكن يمكن تغييرها .

فى القضايا الجوهرية للاختصار من الناحية الكمية • على أن هذا ليس بالأمر الضرورى طالما أمكن تفسير النظرية بوسائل كثيرة • ولهذا الغرض كان من الضرورى تحديد طبيعة العلاقات انتى تؤدى الى التبعية الاقتصادية • وخلصه القول أنه يجب على أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية أن يوضحوا لنا لماذا كانت كندا أحسن حالا من جميع دول أمريكا اللاتينية ومنها البرازيل مع كونها (إى كندا) لا تتمتع بالاستقلال الاقتصادى ؟ ويشير الباحثون فى هذا الصدد غالبا الى العوامل التاريخية ، ولكن هذا القول لا يقدم لنا تفسيراً كاملاً ، فضلاً عن أنه لا يصلح أساساً للعمل فى المستقبل •

وقد تبنى بريبيش فى وقت سابق نظرية ناقش منها نظاماً معيناً من تقسيم العمل الدولى وأوصى باتباع نظام آخر ، وقال إن هذه النظرية إما أن تقبل كلها وإما أن نرفض لها ، فى حين أن أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية يتصفون بسعة الافق فى اقتراحاتهم فلم يضعوا نظريات عن أنماط التخصص الدولى أرقى فى الأنماط القائمة ، بل تراهم يتحدثون عن نقل الفائض من السلع عن طريق التجارة ، دون أن يربطوا ذلك البحث فى شروط التجارة التى وضعها بريبيش ، وجرى عليها سنجر وغيره • وهذا يدل على أنهم أكثر مرونة ، ولكنه يدل فى الوقت نفسه على خواء تفكيرهم الى حد ما •

وتؤكد نظرية التبعية الاقتصادية عيوب التصنيع الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد ، ولكنها لا توصى بسياسة الانفتاح على الخارج ، ولا بسياسة التصدير • ولا يبحث أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية فى الأنماط المثلى للتجارة والتنمية ، لأنهم يعتقدون أنه لا فائدة ترجى من الحديث عن الرفاهية فى مجتمع تسوده الأوضاع الاقتصادية المتعددة والمتناقضة • ولكن هذا يجعل من الصعب أيضاً تحديد موقفهم من الاعتبارات المتعارضة •

وينأى أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية بأنفسهم عن نظريات الامبريالية المرتبطة باسم لينين وروزا لكمبرج وغيرهما ، وذلك بإيراد تقييم تفصيلى لطابع الاختلاف والتباين الداخلى الذى يتسم به الاقتصاد التابع ، وهم يرفضون أن ينظروا الى المشكلة فى ضوء الأسس الثلاثة - العمل ورأس المال والسلع - التى ارتكبت عليها النظريات الكلاسيكية للامبريالية من عهد هوبسون ومن والاه • ويبدو لنا فى النهاية أنه على الرغم من أن أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية أكثر انفتاحاً بالنسبة للنظريات التى يستخدمونها فى فهم الطابع المتعدد الأبعاد لعملية التخلف ، فإن هناك مبرراً للانتقاد الذى يوجه اليهم وقحوا أنهم لم ينجحوا حتى الآن فى تحديد المجال الذى تحدث فيه التفاعلات المتفاوتة بين الأمم ولا الوسيلة التى تتم بها هذه التفاعلات • وكل ما فعلوه حتى الآن هو القول بوجود ارتباط قوى بين مصالح البقلة المتأثرة من أهل البلاد ، والعلماء الأجانب الذين يمارسون المعاملات المقيدة لكلا الطرفين ، مع ابعاد الجماهير الكبيرة من الشعب عن دائرة النمو • ويوضح لنا دوس سانتوس فى.

بحثه الواضح ، هيكل التبعية الاقتصادية (١٣) الاطار الشامل الذى يدور فيه معظم تفكيرهم .

وهذا يؤكده أيضا هافلوك بريتوتور حين يقول ان التدابير الصحيحة لمعاملات الاستيراد والتصدير ونسب الاستثمار المحلى أو نسبة الملكية المحلية للملكية الأجنبية - كل ذلك لا يفيد فى فهم ظاهرة التبعية الاقتصادية . وهو يرى أن الاقتصاد فى البلاد التى يتسم فيها بالتبعية يستعصى فهمه على المتخططين ، ويشير فى هذا الصدد الى وجود عدد من الأوضاع المتناقضة التى يمكن أن تنشأ فى ضروب معينة من الاقتصاد غير المستقل والتى تتعارض مع النظرية الاقتصادية الصحيحة (١٤) .

ولذلك فأننا لا نتجنب الصواب حين نقول ان أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية يرفضون التصنيع الهادف الى الاستغناء عن الاستيراد تحت رعاية الدولة ويقولون ان النمو الاقتصادى الموجه الى التصدير الذى امتدحه معظم الكتاب الكلاسيكيين يؤدى الى التفاوت الاقتصادى . وجدير بالذكر ان كل نشاطهم الاقتصادى حتى الآن مقصور على الناحية الوصفية أى وصف الأحوال الاقتصادية فى المجتمعات المختلفة . وواضح أن فشل أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية حتى اليوم فى اجراء تحليل دقيق لطبيعة التفاوت بين المجتمعات الغنية والفقيرة والنمو السريع فى البلاد التى اشتغلت بالتصنيع حديثا مثل جمهورية كوريا وتايوان والبرازيل - كل ذلك حمل الكثيرين على رفض نظريتهم على اعتبار أنها نظرية ميتة . ولكن هذا الحكم يبدو سلبيا للغاية لسببين : **أولهما** أنه ليس من الواضح : هل تجربة البلاد المشتغلة بالصناعة حديثا تتنافى مع كل المسلمات الرئيسية فى نظرية التبعية الاقتصادية وواضح أن هناك مجالا لاختلاف الرأى فى هذه القضية . **وثانيهما** أنه على الرغم من أن أصحاب نظرية التبعية الاقتصادية لم ينجحوا فى تحديد مصدر التفاوت الاقتصادى ، فمن الممكن أن نقول ان ذلك لا يضر . وإذا كان مصدر التفاوت يكمن فى مجال المعلومات والتكنولوجيا الذى يجعل الاستقلال الاحتكارى لاسواق المنتجات سمة حتمية للمسرح الاقتصادى العالمى ، أمكن حينئذ أن تصح بعض مسلمات نظرية التبعية الاقتصادية فى حين يحتاج غيرها الى إعادة النظر أو يستحق الرفض .

المشكلات الخاصة بنقل التكنولوجيا :

إذا أمكن اعتبار التحليل الذى أعرضه فى هذا المقال جزءا هاما من تفسير مدعم بالتجربة للتفاوت الاقتصادى بين الدول المتقدمة والنامية ، ترتب على ذلك نتائج هامة . سواء بالنسبة لاجراء المزيد من التحليل أو بالنسبة للسياسات الواجب اتباعها (١٥) .

(١٣) انظر ما كتبه د. دوس ساتوس بعنوان ، « هيكل التبعية » للجنة الاقتصادية الأمريكية ،

مايو ١٩٧٠ ص ٣٣١ - ٣٦ .

(١٤) انظر ما كتبه د. برونر بنون « نظرية التبعية : تقدير كمي » دراسات اجتماعية واقتصادية

١٩٧٥ .

(١٥) ان النتيجة التى توصلنا اليها تتفق مع النتيجة التى توصل اليها ل. باسيتى فى كتابه =

ومن الضروري في المقام الأول إعادة النظر في الرأي التقليدي القائل بأن الدول التي تأخرت في التقدم الاقتصادي تتمتع بميزة نسبية من حيث أنها تستطيع أن تستعير من الدول المتقدمة رصيد المعلومات الفنية المتراكمة . ولكن هل المعلومات المتاحة تناسب احتياجات الدول المتخلفة ؟ وحتى ولو كانت مناسبة لبعض القطاعات، فهل الأساس الذي يجري عليه العمل الآن يتيح نقل هذه المعلومات الى الدول المتخلفة بما يعود عليها بالفائدة لا شك أن هذه الأسئلة تحتاج الى فحص دقيق .

ومن الأسئلة الهامة الأخرى التي برزت في هذا الصدد : هل الأخذ بسياسة الانفتاح على الخارج أدعى الى نقل التكنولوجيا من سياسة الانغلاق على الداخل ؟ هذا السؤال الهام هو الآن محل نقاش بين صانعي السياسة في الهند ، وبين فريقين من كبار الاقتصاديين الذين يؤيدون حرية استيراد التكنولوجيا بمقتضى التراخيص العامة المفتوحة . وانك لو قلبت صفحات الكتب التي ألفت في هذا الشأن لاستطعت أن تتبين فيها رأيين في هذا الصدد ، وكلا هذين الرأيين مبنى على نظرة أولية سابقة على التجربة أكثر مما هو مبنى على تحليل دقيق للعوامل المؤثرة في هذه القضية . ومن الآراء السائدة بين أصحاب نظرية حرية التجارة أنه كلما ازداد الاقتصاد انفتاحا ، ازداد الأمل في نقل التكنولوجيا وحجة هذا الفريق أن المعلومات سلعة تزداد تدفقا كلما تحررت من العوائق ، شأنها في هذا شأن غيرها من السلع . ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمعلومات إذا أدخلنا في اعتبارنا ما سبق أن أشرنا اليه وهو ما تتسم به المعلومات كسلعة من سمات خاصة . والواقع أن المعلومات المقيدة في الاقتصاد المفتوح قد أصبحت جزءا من صفقة شاملة ، وشطرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وقد قال فيليب باتوس ان موطن الضعف الأساسي في الاستثمارات المباشرة كعامل من عوامل التنمية يرجع الى الطابع الشامل الذي تتسم به هذه الاستثمارات (١٦) . وقد أدى هذا كما أكد هرشمان بشدة الى تأثير سلبي على الانتاج المحلي . ويمكن القول بوجه عام ان ذلك أدى الى أن الفرض المقصود من نقل التكنولوجيا (وهو تحسين كفاية رأس المال والعمل) لم يتحقق أو تحقق في دائرة ضيقة ، حتى ولو أدى الى سرعة مكاسب الصادرات كما حدث في الفترة من ١٨٩٠ الى ١٩١٤ ، وكما حدث أخيرا خلال الستينيات وأوائل السبعينيات . على أن الرأي الآخر المضاد لهذا الرأي - وهو نمط التنمية المبنية على الانفتاح الاقتصادي الذي سارت عليه الصين خاصة الى عهد قريب ، كما سارت عليه الهند الى حد معين - لم يؤد دائما الى النتائج المطلوبة . أما السياسة التي اتبعتها اليابان - وهي السماح

السائق الذي نشره حديثا بعنوان التفسير الهيكلي والنمو الاقتصادي ، مطبعة جامعة كمبرج ، ١٩٨٩ فقد كتب يقول : « ان الدول الفقيرة لن تستطيع أن تزيد من ثروتها باستمرار الا باستيعاب المعلومات الفنية » (ص ٢٧٥) . انظر أيضا الحاشية رقم ١٦ للمقدمة في نفس الصفحة والتي يرى فيها المؤلف أن الفرق في هذا الصدد أهم من الاتفاقية التي تبنيها الدول الفنية ١ هـ .

(١٦) انظر كتاب أ. أ. هرشمان بعنوان :

"How to divest in Latin America and why, A Bias for, p. 299, New Haven, Yale University Press.

باستيراد التكنولوجيا دون ربطها بمعاملة الشريك الأجنبي على قدم المساواة فقد أنتجت تمارا طيبة في الظاهر . وعلى الرغم من أن هذه السياسة لا تخلو من كثير من المزايا الهامة فإنه لا يرجى أن تستفيد معظم الدول النامية منها ما لم تعمل هذه الدول من خلال التكتلات الاقتصادية الإقليمية . ذلك أن هذه التكتلات أقدر على المساواة ، كما تستطيع ارساء قاعدة لنمو السلع الرأسمالية المتنوعة (١٧) . وقد أدركت الهند أهمية ايجاد قطاع للسلع الرأسمالية في وقت مبكر خلال عملية التخطيط ، وأصبح هذا القطاع دعامة لاستراتيجية التنمية الاقتصادية التي اقترحتها ب . س . مهالاتوبيس ، وسارت عليها البلاد بوجه عام منذ أواسط الخمسينيات (١٨) . وعلى الرغم من اثاره العديد من الأسئلة بشأن انحراف هذه السياسة عن معيار تخصيص الموارد ذي الكفاية النابتة ، وما ترتب على هذا الانحراف من حدوث نقص في الدخل الحقيقي ، فمن المسلم به بوجه عام أن هذه السياسة ساعدت الهند على ايجاد قطاع صناعي شديد التنوع بالاضافة الى رفع مستوى المهارة بين القوى العاملة . بيد أن هذه السياسة كان معناها في عدد من المجالات أن التكنولوجيا لم تكن من أحدث طراز ولذلك لم تستطع الهند منافسة غيرها من الدول في مجال التصدير . وإذا رئي في هذه المرحلة أن تتحول الهند من استراتيجية تنمية الطلب المحلي الى استراتيجية تنمية الصادرات فإن ذلك قد يسبب لها ارتباكاً شديداً ويثير عوائق كبيرة . وحتى لو صرفت الهند النظر عن هذا التحول باعتباره أمراً لا مبرر له في الظروف الحالية الحاضرة فإن هناك شكاً في أن تستفيد الهند من فتح الطريق أمام استيراد التكنولوجيا .

ومرة أخرى قال البرت هرشمان منذ وقت مضى انه يجب لزيادة النمو في البلاد النامية أن تأخذ هذه البلاد بسياسة مناسبة تقوم على أساس تعاقب الاتصال والانزعال أي سياسة مبنياها الانفتاح على تجارة ورأس مال الدول النامية ، على أن يعقب ذلك الأخذ بمبدأ القومية والانزعال عن الدول الأخرى (١٩) .

تري : هل هرشمان مصيب في رأيه ؟ إذا أخذنا بمعيار الكفاية في تخصيص

(١٧) أنظر ما كتبه روزنبرج ناغان بعنوان « السلع الرأسمالية ، والتكنولوجيا والنمو » أبحاث اكسفورد الاقتصادية ، للجلد ١٥ ، نوفمبر ١٩٦٢ وفيما يتعلق بموضوع التجارة أنظر مقالا بقلم ف . ستيفورت بعنوان : « السلع الرأسمالية في البلاد النامية » . ويقول ديتير ارنست انه في ١٩٧٠ تم على وجه التقريب انتاج ٢٦١٪ من السلع الرأسمالية في العالم ، في الدول الصناعية الرأسمالية ، و ٢٦٪ في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، والثلاثة في المائة الباقية في الدول النامية . وكان الوقت في ١٩٧٠ مثالا بالتقريب لا كان عليه في ١٩٦٠ . أنظر ما كتبه د . ارنست بعنوان : « تقسيم العمل الدولي الجديد : التكنولوجيا في العالم الثالث » ص ٥٩ ، نيويورك .

(١٨) ظهر أن استراتيجية « مهالاتوبيس » يمكن أن تشكل تحت ظروف معينة استراتيجية مثلى للبحث في هذه القضية أنظر « رأس المال وتخطيط التنمية » بقلم س . شكرا قرني ، ١٩٦٩ .
(١٩) أنظر ما كتبه هرشمان في (A Bias for Hope) ص ٢٥ - ٦ ، نيومافن ، ولندن . مطبعة جامعة بيل ، ١٩٧١ .

الوارد لم يكن ثمة مبرر لسياسة التعاقب بين الاتصال والانزوال ازاء استيراد التكنولوجيا . والأساس الذي يقوم عليه تحليل هرشمان هو نظريته او استراتيجيته العامة ومنها استراتيجية التنمية على سبيل المثال . بيد أن المقام لا يتسع لدراسة هذه النظرية ، وإن كانت هامة في حد ذاتها .

وإذا قدر للهند أن تنتهج سياسة هرشمان ، كان ذلك معناه اتباع سياسة حرية الاستيراد نسبيا . وإذا صرفنا النظر عن الموقف العالمي الحاضر فإن النتائج السلبية لهذه السياسة سوف ترجح نتائجها الايجابية . وتتوقف النتائج السلبية - الى حد كبير - على كيفية تحويل الموارد من مجال الى مجال آخر ، كما تتوقف على مدى يتولى استيراد التكنولوجيا وشروط هذا الاستيراد .

وعند هذه النقطة يتعين علينا أن نلقى نظرة على دور الشركات العالمية التي تمتلك في الوقت الحاضر حصيدا كبيرا من المعلومات التكنولوجية (٢٠) . وإذا علم أن هذه الشركات على استعداد في بعض الحالات لنقل التكنولوجيا على أساس الترخيص بها ، فإن هناك حالات أخرى عديدة لا تبدى منها استعدادها لنقل التكنولوجيا الا على أساس المشاركة التكافئة . وهذا يعني الا تصبح التكنولوجيا متاحة للدول المضيفة - حتى ولو أعيد توطين الانتاج .

وقد أفاض الاقتصاديون في أمريكا اللاتينية في الكتابة عن وظائف الشركات العانية وما لها من أثر سلبي على عملية النمو الداخلى في البلاد النامية المضيفة . ولكن لم يكتب في الهند سوى النزر اليسير عن هذه الشركات . ويرجع السبب الأكبر في ذلك الى أن التنمية الصناعية في الهند تقوم على الجهود العامة والحصول على التكنولوجيا في القطاعات الرئيسية من الدول الاشتراكية . وكان قطاع الكيماويات والأدوية هو أكثر القطاعات أثرا بالشركات العالمية ، ولذلك كان هدفا لسهام النقد .

وإذا قررت الهند استيراد التكنولوجيا تحت رعاية الشركات العالمية كان ذلك انحرافا كبيرا عن السياسات التي اتبعت حتى الآن . ولكن يجب أن ننظر الهند : هل يحتمل أن يؤدي ذلك الى اضافة جوهرية من المعلومات الفنية المناسبة لظروف الهند ؟

ومن الضروري عند هذه النقطة أن نلقى نظرة فاحصة على طبيعة الأفكار الجديدة التي تأتي بها الشركات العالمية في البلاد النامية ، وبخاصة ما يحتمل أن يكون لها من أثر في استخدام الموارد المتاحة محليا . وقد لوحظ بوجه عام أن معظم هذه الأفكار والأساليب الجديدة تنصب على استغلال رأس المال والطاقة ، ولا تشمل المواد

(٢٠) ألفت الكثير من الكتب في موضوع « الشركات العالمية » . ومن المؤلفات الخيالية التي لها صلة كبيرة بمشكلة التخلف ما كتبه س. هايمر بعنوان : الشركة المتحدة الجنسية : منهج جفري . كمبردج . مطبعة جامعة كمبردج ، ١٩٧٩ . أنظر أيضا موضوع « الدول للتخلف » والشركات المالية فيما الله س. كروسمان و١٠ لوندبيرج بعنوان « النظام الاقتصادي العالمي : ماضيه ومستقبله » لندن ، مكليان ، ١٩٨١ .

الحام كمادة الجوت التي تنمو بكثرة في آسيا . وحتى في قطاع الطاقة فإن الانبعاث العام هو الانتاج الذى يتسم بالمركزية الشديدة مع تكيف الاستثمار فى مجال النقل والتوزيع .

وإذا كانت التكنولوجيا البدائية لا تستطيع أن تحل مشكلات هذه البلاد ، فإن المشكلات المتصلة باقتباس التكنولوجيا المناسبة للبلاد النامية جديدة بالبحث الدقيق . ومن غير المناسب ترك هذا الاقتباس للتكنولوجيين أنفسهم . ويقتضى الأمر فى كثير من الحالات تعديل الاطار الاقتصادى الكبير بما يؤدى الى اقتباس التكنولوجيا .

وليس من المحتمل اطلاقاً أن يؤدى الاعتماد على الشركات العالمية بالكلية الى أحداث التغيير المطلوب فى الاوضاع الاقتصادية حتى ولو وجدت مجالات وعمليات تستطيع هذه الشركات الاسهام فيها بقدر كبير . ومن المهم فى هذا المجال أن نشير الى تجربة اليابان التي نجحت نجاحاً باهراً فى تحقيق مستويات عالية من الانتاج بفضل تجميع رأس المال بصفة مستمرة وكبيرة وبفضل استمرار التقدم التكنولوجى . وقد وصف الباحثون استراتيجية اليابان فى هذا المجال بأنها استراتيجية امتصاص (= استيعاب) التكنولوجيا اذ تهدف هذه الاستراتيجية الى استيراد التكنولوجيا من الخارج ، مع زيادة الاستثمار المخصص للتعليم الفنى ، ودعم الجهود التي تبذلها الشركات فى مجال البحوث والتنمية . واضطلعت الحكومة نفسها بدور كبير فى تشجيع الأساليب التكنولوجية المحلية عن طريق الحماية الجمركية . يضاف الى ذلك المنافسة بين المشروعات المحلية كان لها شأن كبير فى خفض التكاليف . وقد ذكر أحد المؤلفين أنه حدث فى إحدى الحالات الصارخة أن أدت المنافسة الاقتصادية الضارية الى خفض عدد الشركات العاملة فى صناعة الدراجات التجارية من ٧٣ شركة فى ١٩٥٥ الى ٦ شركات فقط فى ١٩٦٥ (٢١) .

وهذه النقطة الأخيرة تبرز مشكلة خطيرة فى انتهاج سياسة تكنولوجية ديناميكية منفلقة على الداخل . وتفصيل ذلك أنه رغبة فى الاسراع بالتنمية قد يبدو من الضروري وجود قدر كبير من المنافسة ولكن قد يكون من العمل من الناحية الاقتصادية ، ازاء وجود الاقتصاديات الكبيرة أن تعمل وحدات « قليلة » فقط داخل قطاع معين . والعادة ان هذه الوحدات اذا أحيطت بالحماية الجمركية ضد المنافسة الأجنبية ، خلعت الى الكسل والتراخي والا نبالة . ذلك أن الأرباح الناشئة عن الاحتكار كما ذكر هكس منذ زمن طويل من شأنها أن تفرى أصحابها بالخلود الى الدعة والراحة ، والاستمتاع بالحياة فى هدوء واسترخاء . الا أن وجود هذه الوحدات فى الاقتصاد النامى فى المرحلة الحالية للتنمية - وهو أمر هام بالنسبة لعملية التعلم والتعليم - يتوقف على تمتعها بقدر معين من الحماية الجمركية . وهكذا نجد أنفسنا أمام حلقة خبيثة (حلقة مفرغة) !

(٢١) انظر ما كتبه ك. أوشيميا بعنوان « البحوث والتنمية ، والنمو الاقتصادى فى اليابان » فى كتاب ب.ى . وليامز بعنوان « العلم والتكنولوجيا فى النمو الاقتصادى » ص ٣١٠ - ٢٣ ، لندن ، مكملان ، ١٩٧٣ .

وعلى علماء الاقتصاد أن يهتموا بالبحث في كيفية تحطيم هذه الحلقة المفرغة .
ويبدو لي أن الوسيلة لكسرها هي « الهدم الخلاق » بالمعنى الذي ذكره العالم الاقتصادي
شوميتير . وإذا أريد احراز النجاح ، وجب انشاء أسواق سريعة النمو . وتحتاج
هذه الأسواق في البلاد النامية الكبيرة الى فائض زراعي سريع النمو ، وهي مسألة
أكدتها كالدور ، (٢٢) مرارا وتكرارا . أما البلاد النامية الصغيرة فمن الضروري
تكوين تكتلات اقتصادية كبيرة .

وترتبط مسألة إيجاد معدلات كبيرة من فائض المحصولات الزراعية ارتباطا وثيقا
بمشكلة التنظيم الاقتصادي للزراعة ، كما تثير قضايا شديدة التعقيد . يضاف الى
ذلك أنها ترتبط بالمناقضة الكلاسيكية في شروط التجارة بين الزراعة والصناعة .
وقد بحث كل من شكرا فرتي ، ومترا (٢٣) في هذا الموضوع فيما يتعلق بالهند .
ولكن هناك البعد المولى الواسع الذي أكدته لويس وفندلاي (٢٤) . وخلاصة كل
هذه الأبحاث هو تأييد حجة القائلين بضرورة زيادة انتاج الحبوب الغذائية كشرط
جوهرى للتنمية الصناعية الحالية من آفة التضخم ، وبخاصة في دولة كالهند .

لقد تكلمنا في هذا المقال عن القضايا التحليلية التي تستحق الاهتمام من
وجهة النظر الهندية . ولكن لا شك أن كثيرا من هذه القضايا يهتم الدول الأخرى .
ولهذا يعتبر هذا المقال اسهاما كبيرا في المناقشة المستمرة والمتفرقة حول العلاقة بين
التجارة والتنمية .

(٢٢) أنظر ما كتبه ن. كالدور بعنوان (وجه الخطأ في النظرية الاقتصادية) في مجلة الاقتصاد ربع
السوية ، ١٩٧٥ (أعيد طبعه في « مقالات أخرى في النظرية الاقتصادية » ، دكتور ، ١٩٨٠) . وجميع
بالذكر أن كالدور يرى أن نظرية مضاعفة التجارة الخارجية هي أخلد أعمال « كينز » وأن لم يشر إليها
صراحة في مؤلفاته ، وإنما شرحها غيره وبخاصة « هارود » . ويصفى كالدور بالطبع تأويلا مختلفا على
النظرية يجعلها أكثر ملاءمة لمسألة التنمية .

(٢٣) أنظر ما قاله س. شكرا فرتي في كتابه : « تأملات في عملية النمو في الاقتصاد الهندي »
جيدر آباد ، ١٩٧٤ ، وما قاله أ. مزا في كتابه : « شروط التجارة والعلاقات بين الطبقات » لندن .
فرانك كاس ، ١٩٧٧ .

(٢٤) أنظر ما كتبه و. أ. لويس بعنوان « مظاهر التجارة الاستوائية » ستوكهولم ، المكتبة
روكسبل ، ١٩٦٩ وما كتبه س. فندلاي بعنوان « السمات الأساسية لشروط التجارة فيما ألفه س.
كروسمان والتدبير بعنوان مكسبلان ١٩٨١ .

بعض المشكلات المتعلقة

بإستراتيجية الصين
للعلاقات الخارجية الاقتصادية

طرات تغيرات هامة على استراتيجية التنمية الاقتصادية الصينية منذ الدورة الثالثة الكاملة للجنة المركزية الحادية عشرة . هذه التغيرات عميقة بنوع خاص في مجال العلاقات الخارجية . وسوف أركز في هذا المقال على بعض المشكلات في هذا المجال .

التحول من العزلة اللاتية الى استراتيجية الباب المفتوح في التنمية الاقتصادية . اتبعت الصين لزمان طويل استراتيجية العزلة الذاتية في مجال التنمية الاقتصادية ، وهي ضرب من استراتيجية الاكتفاء الذاتي في هذا المجال ، وكانت هذه الاستراتيجية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في مجالات التمويل ، والتكنولوجيا ، والعمل ، ووسائل الانتاج ، والأسواق ، الخ ، ولا تعتمد الا بأقل ما يمكن على المصادر الخارجية . وحتى اذا استخضمت الموارد الأجنبية بطريقة محدودة للغاية ، فانما يكون ذلك بأمل أن يستبدل بها في المستقبل موارد داخلية . وقد اتبعت هذه السياسة نتيجة لعاملين :

بقام : دُونج فَنورنچ

يسفل الاستاذ دونج فونج منصب الامين العام لاتحاد الجمعيات
الصينية للبحوث الاقتصادية ، بمعهد العلوم الاقتصادية
بالأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ، ويستهدف الاتحاد
تنسيق البحث في للشكلات الداخلية والدولية ، ويشجع
للمادلات العلمية ، ويتولى تقييم نوعية البحث الأكاديمي .

ترجمة أحمد وعنا محمد رضا

ليساس الحق من جامعة باريس ودبلوم القانون العام من
جامعة القاهرة ، مدير الإدارة العامة للشئون القانونية
والتحقيقات بوزارة التربية والتعليم سابقا .

١ - حالة العلاقات الاقتصادية الدولية في الصين الجديدة بعد نشأتها في عام

١٩٤٩ .

٢ - الفكرة الخاطئة لدى الشعب الصيني عن مبدأ الاعتماد على النفس .

وقبل تأسيس الصين الجديدة ، وبعد قليل ، اتجه العزم الى تنمية العلاقات
الاقتصادية مع البلاد الأخرى دون تبني استراتيجية خاصة بالزلة والاكتفاء الذاتي .
وقد أعلن ما زيلونج في ١٥ من يونيو ١٩٤٩ في خطاب وجهه الى اللجنة التحضيرية
للمؤتمر السياسي الاستثنائي الجديد قائلا : « يريد الشعب الصيني أن يتعاون
تعاوناً ودياً مع شعوب الدول كلها ، ويواصل التجارة الدولية ويتوسع فيها لكي
يتمى الانتاج ، ويدعم الرخاء الاقتصادي » . وينص « البرنامج المشترك للمؤتمر
السياسي الاستثنائي الشعب الصيني » الذي تم إقراره في ٢٩ من سبتمبر عام
١٩٤٩ في الجلسة الأولى من المؤتمر على أن « الصين سوف تواصل وتوسع العلاقات
التجارية الدولية مع سائر الشعوب والحكومات على أساس من المساواة والمنفعة
المتبادلة » . هذه الأقوال تدل على أن تنمية العلاقات الاقتصادية مع البلاد الأجنبية

كانت سياسة أساسية للصين ، ولكن تنفيذها توقف . ففي أكتوبر عام ١٩٥٠ فرضت الولايات المتحدة وبلاد غربية أخرى خطرا وحصارا اقتصاديا على الصين ، الأمر الذى مزق علاقاتها الاقتصادية مع بلاد كثيرة . وانقطعت العلاقات التجارية بين الصين وأمريكا ، وضعفت العلاقات التجارية بينها وبين البلاد الغربية كلها بدرجة خطيرة ولم يكن أمام الصين فى هذه الظروف أية فرصة للحصول على أموال من الغرب لافراض البناء الاقتصادى . وكان البديل الوحيد هو السعى لاقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفيتى وسائر بلاد شرق أوروبا . وحدثت تغيرات بعد مؤتمر جنيف فى عام ١٩٥٤ ، فبدأت التجارة بين الصين وبعض البلاد الغربية تنشط من جديد ، ثم زادت بدرجة ما ، ولو بصورة محدودة . وفى عام ١٩٦٠ سحب الاتحاد السوفيتى من جانب واحد خبراه العاملين فى الصين ، وألغى عقوده الاقتصادية وملحقاتها ، وأنهى التعاون الثنائى فى مجال العلم والتكنولوجيا . وترتب على انقطاع العلاقة الصينية السوفيتية افساد العلاقات الاقتصادية الدولية الصينية ، واضطرار الصين الى زيادة التاكيد على بناء الاقتصاد القومى بالموارد الداخلية حتى تحقق الاكتفاء الذاتى . وفى غضون « الثورة الثقافية » من عام ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ ، التى نشبت لأسباب معروفة ، عانت العلاقات الاقتصادية مزيدا من التحديات لعوامل انسانية . وامتنع استيراد تكنولوجيا جديدة من الخارج بين عامى ١٩٦٨ ، ١٩٧١ . وفى عام ١٩٧٢ أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع اليابان ، ووقعت على بلاغ شنغهاى الرسمى بين الصين وأمريكا . وفى عام ١٩٧٥ أقامت علاقات رسمية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وقد حفز كل من هذين التطورين الاتصالات الصينية الأجنبية ، ولكن هذه الظروف الجديدة فشلت فى أن تنمو وتزدهر بسبب عصبية الأربعة التى كانت تملك وقتئذ زمام السلطة .

وليس من شك فى أن من واجب الصين ، باعتبارها دولة اشتراكية عظمى أن تلتزم بمبدأ الاستقلال والاعتماد على النفس ، وهى بالنظر الى ذخيرتها الهائلة من اليد العاملة ، ومواردها الطبيعية الضخمة ، وسوقها الداخلية الكبيرة ، تملك كل الوسائل الممكنة لبناء البلد وتنمية الاقتصاد من داخله . ومبدأ الاستقلال والاعتماد على النفس مبدأ أساسى للبناء الاقتصادى ، غير أن الشعب ، فى هذه الظروف غير المواتية للعلاقات الاقتصادية الدولية لم يفهم بالتدريج هذا المبدأ فهما صحيحا . ونجم عن انقطاع العلاقات الصينية السوفيتية ظهور فكرة الاعتماد الكلى على قوى البلد لانها اقتصاد يتزود ذاتيا ، ومن ثم تبنت الصين استراتيجية انعزالية فى مجال التنمية الاقتصادية . وحين كانت عصبية الأربعة تتولى مقاليد الحكم ، اعتبرت تصدير الموارد الطبيعية بمثابة خيانة ، واقتراض المال الأجنبى اعتداء على سيادة البلد ، واهانة للشرف القومى ، والأمر كذلك بالنسبة الى الاستثمارات الأجنبية ، والمشروعات التجارية المشتركة ، والاستغلال المشترك لموارد الصين الطبيعية ، فلا يسمح البتة بالتورط فيها .

وتشملت النتائج الاجمالية لكل هذه العوامل فى وضع استراتيجية الاعتماد على الذات ، وتنفيذ هذه الاستراتيجية التى تشبه بعض الشئ استراتيجية بنائل

الاستيراد التي تتبعها بلاد أخرى ، إلا أنها طبقت في الصين بأقصى مدى لها . من ذلك مثلا أن الصين طورت هي وبلاد أخرى علاقات اقتصادية وتجارية بهدف إنشاء صناعات نظيرة باستخدام مواد أولية . وطاقة ، ومعدات آلية ، وسلع استهلاكية محلية . بدلا من استيراد هذه الأشياء من الخارج . قصارى القول ، كان المقصود أن تحل في المستقبل القريب البضائع الوطنية محل المستوردة .

كانت هذه الاستراتيجية ماثلة أيضا لاستراتيجية التنمية الموجهة الى الداخل ، والتي تتبعها بعض البلاد . غير أن استراتيجية الصين اتبعت نمطا متطرفا . وبوجه عام كان الانتاج الداخلى في الصين موجها للوفاء بالمطالب المحلية ، لا للسوق العالمية ، وكانت الصادرات مكونة من المنتجات التي بها فائض . ومع ذلك فقد كان يحدث أحيانا ، لموازنة الواردات ، أن تصدر بعض المنتجات رغم شدة حاجة البلد اليها . بعبارة أخرى كانت الصادرات في تلك الأيام تستخدم لمبادلة واردات بعض المنتجات التي لا يمكن أن تنتجها الصين بالكلية ، أو غير الموجودة بها بكميات كافية . وحتى في الأحوال التي تقبل فيها الصين التمويل الأجنبي . لم تكن تهمل أبدا تعزيز الاكتفاء الذاتي ، مستخدمة بأقل قدر ممكن الأموال الأجنبية للانتاج والبناء الداخليين . وعلى ذلك فمن أواسط الستينات ، حين سددت الصين ديونها للاتحاد السوفيتي قبل أن يحل موعد سدادها حتى أواخر السبعينات ، لم تستخدم أموالا أو قروضا حكومية أجنبية ، فيما عدا بعض ائتمانات البيع الأجنبية قصيرة الأجل .

وكان لهذه الاجراءات تأثيرات غير ملائمة على الاقتصاد الصينى . ويسبب العزلة الطويلة الأمد عن العالم الخارجى ، ضاعت فرص عديدة للاستفادة من الظروف الدولية الملائمة . واتسعت الفجوة التكنولوجية بين الصين والبلاد الأجنبية . وفي غيبة المنافسة فى السوق الدولية قلت بالتدريج قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة ، ولم يكن فى الوسع تحسين بعض المنتجات الصناعية كما وكيفا بسبب قيود الأسواق الداخلية .

ومنذ سقوط عصبة الأربعة فى أكتوبر عام ١٩٧٦ ، تحولت بالتدريج استراتيجية العزلة الى سياسة الباب المفتوح المؤدية الى توسيع العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية الصينية مع غيرها من البلاد على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة . هذا التحول أدى اليه الاعتقاد بأن تغيرات هائلة حدثت فى العلاقات الدولية منذ الستينات ، تتيح للصين أن تتحرر من أغلال العزلة ، وذلك فى ظروف ملائمة . ومن جهة أخرى ، تكشفتم النظرية والسياسات الاقتصادية اليسارية المتطرفة التي سادت سنين طويلة ، وصارت عرضة للانتقاد . وقد طرح التغير فى الاستراتيجية مجموعة من المشكلات الاقتصادية التي لابد من حلها فى المجالين النظرى والعملى .

تري هل يتضمن هذا التحرك أن الاستراتيجية الاقتصادية الموجهة الى الداخل في الصين قد تحولت كلها الى الخارج ؟ لا أظن أنه يمكن النظر إليها بهذه الصورة . ذلك أن سياسة الباب المفتوح لم تغير الاستراتيجية السابقة الموجهة الى الداخل ، وانما انفتح الباب على أساس التنمية المنظور إليها في الداخل . ولما كانت الصين قطرا كبيرا يزيد عدد سكانه على بليون نسمة ، وبه موارد طبيعية موفورة ، فيحب أن تستمد الأموال اللازمة للبناء من الأرصدة الداخلية . ان الحصول على التمويل الأجنبي بأشكاله المختلفة (بما فيها الاستثمار والمشروعات المشتركة) أمر هام ، ولكنه يؤدي دورا ثانويا فقط ، ففي الامكان الحصول على معظم الموارد اللازمة لتنميتنا الاقتصادية من مصادر داخلية . فقط ينبغي أن تعتمد نسبة مئوية صغيرة من الاستهلاك الداخل على الواردات وأن تشكل الصادرات نسبة مئوية صغيرة من المنتجات الداخلية . ورغم أهمية ادخال التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة ، الا أنه من الأهم أن نتعلم من البلاد الأجنبية ، ونطور التكنولوجيا الحديثة النافعة والمطلوبة بالنظر الى ضخامة السوق الصينية . ومن الضروري استيراد بعض المنتجات الأجنبية التي نكون فوق الطاقة الانتاجية الداخلية ، أو أنها موجودة بكميات غير كافية للوفاء بالمطالب الداخلية ، ويجب أن تكون بنسبة صغيرة من تامين السوق الصينية . وفي حين أنه ينبغي اعداد المنتجات المحلية أولا للوفاء بالمطالب الداخلية ، فانه من المهم أيضا تنمية بعض المنتجات للتصدير دون أن تكون بأحجام كبيرة مفرطة . من هذه الاعتبارات يتولد السؤال عن المعنى الذي تتضمنه سياسة الباب المفتوح . هذه السياسة تقتضي ببساطة الا ترفض الصين بالمرّة استخدام التمويل الأجنبي . وأن تكون مستعدة لأن تستفيد منه بصورة فعالة ، وفي ظروف ملائمة ، وأشكال مناسبة . تتضمن امتصاص الاستثمارات الأجنبية في الصين ، وإدارة مشروعات مشتركة ، والتعاون في استغلال الموارد ، الخ . ويجب في التخطيط الإجمالي لإنتاج السلع ، الا يؤخذ في الاعتبار المطالب المحلية وحدها (والتي تظل مع ذلك هي الميار الأول للسوق المحلية) . ولكن أيضا المطالب الأجنبية حتى يتسنى العمل على زيادة الصادرات . وفي تخطيط الواردات ، يجب الوفاء أولا بالمطالب الداخلية مع الاهتمام بالتوسع في الصادرات ، مثل المنتجات التي تصنع بالمواد الخام المستوردة . وثمة اعتبار هام آخر يتمثل في الطريقة التي تتطور بها التكنولوجيا المتقدمة في داخل الصين على أساس ما يدرس منها في الخارج . وتوجه العناية لضروب التعاون الثنائي ، والمتعدد الأطراف في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ، وتبذل الجهود للحصول من الخارج على مزيد من عقود البناء ، والتوسع في التعاون في مجال العمالة بأشكال متنوعة . كذلك تتقدم الصين بنصبيها في المساعدة الاقتصادية والتكنولوجية لبلاد العالم الثالث . وعلى ذلك يمكن الفرق بين سياسات الماضي والحاضر في الكف عن فهم غير صحيح لموضوع الاعتماد على النفس لأقصى مدى ، وفتح الباب للخارج لزيادة القدرة على الاعتماد على النفس .

هل يعني التحول أن الصين تخلت عن سياستها الخاصة بحماية التجارة ، وحماية اقتصادها القومي ؟ ليس الأمر كذلك حتما . ان « حماية الاقتصاد القومي » شعار استخدم كثيرا لمساندة استراتيجية العزلة ، ولكن هذا مفهوم خاطيء . فالصين

باعتبارها بلدا ناميا يجب أن تبني اقتصادها القومي ، وبخاصة صناعاتها . ويجب أن تتخذ الدولة اجراءاتها لحماية التنمية الاقتصادية القومية ، والعزلة الذاتية ليست الطريقة الصحيحة لحماية الاقتصاد القومي . ذلك أولا لأن الصناعات تصبح كالزهور في المستنبت ، وانعدام المنافسة الحادة في السوق الدولية تجعلها قانعة بالتكنولوجيا والأنواع والخصائص الموجودة ، وبتكاليف الإنتاج ، ومن ثم يكون التقدم بطيئا . أو راكدا . وحتى المشروعات الصناعية الحالية من تلك العوائق ، فانها تأخذ بعد فترة ما في الانهيار . ثانيا ، أدت سياسة العزلة الى انعزال المشروعات الوطنية عن التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة ، فصار من المستحيل عليها أن تستوعب هذه التكنولوجيا ، وأن تتزود بما يلزمها ، وتنمو وتتطور . ويصدق ذلك أيضا بالنسبة الى الاتصال بالاسواق الأجنبية ، واستخدام رؤوس الاموال الأجنبية ، والخبرة الادارية الأجنبية . وتبنى سياسة الباب المفتوح لا يتضمن بالمرّة تدفق رأس المال الاجنبي والمنتجات الأجنبية بحرية ، ولا يعنى التخلي عن حماية الاقتصاد القومي ، بل على العكس من ذلك يجب الاستفادة من التعريفات الجمركية ، ومراقبة الاستيراد ، والمبادلة الخارجية ، ووسائل أخرى الى حد ما ، مما يشجع الابتكار في الإنتاج ، ويؤدي الى تحسين النوع ، وخفض التكاليف ، دون السماح للاجراءات الوقائية بأن تكون عائقا في سبيل التقدم .

وحدثت تغيرات كبيرة في المبادلات الاقتصادية الدولية منذ أن اتبعت الصين استراتيجية الباب المفتوح . وزاد الحجم الإجمالي للصادرات والواردات بمعدل ٢٧٪ سنويا بين عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ . وأظهر عام ١٩٨٠ زيادة على عام ١٩٧٩ تقدر بأكثر من ٢٠٪ ، في حين سجل عام ١٩٨٠ زيادة تبلغ ١٢٪ على السنوات السابقة . وفي عام ١٩٨١ حدثت زيادة كبيرة أخرى قدرها ٢٩٪ على سنة ١٩٨٠ ، تمثل زيادة صافية قدرها ١١٪ بعد التسوية بالنسبة الى تقلبات الأسعار ، ويمثل هذا بعد التحليل ارتفاعا كبيرا في التصدير قدره ٣٥٦٪ (زيادة صافية قدرها ١٨٪ بعد التسوية بالنسبة الى تقلبات الأسعار) في حين ارتفعت الواردات بمقدار ٢٣٪ (بزيادة قدرها ٥٪) .

وفي عام ١٩٧٦ كان مائة بلد ومنطقة قد أقامت علاقات تجارية مع الصين ، وارتفع العدد الى ١٧٤ في عام ١٩٨٠ ، و ١٨٢ في عام ١٩٨١ . وقد أبرم ثمانية وثمانون بلدا ومنطقة اتفاقيات أو بروتوكولات تجارية مع الصين في عام ١٩٨٠ . وفي أواخر عام ١٩٨٠ وقعت الصين اتفاقيات ائتمانية أجنبية مجموعها ٢٠ بليون دولار أمريكي ، وانضمت أكثر من ٣٦٠ شركة محاصة مشتركة بأموال أجنبية تقدر بمبلغ ٥٠ بليون دولار . ومع ذلك يميل الصينيون الى الاعتقاد بأن هذا ليس الا بداية ، وأن الاتصالات الاقتصادية بين الصين وغيرها من البلاد لم تزال غير كافية . مثال ذلك أن إجمالي صادرات الصين يبلغ ١٪ فقط من إجمالي صادرات العالم التجارية ، ومع ذلك فهذا أقل من مستوى الـ ٢٪ الذي يملكته ذات مرة في الخمسينات . وتقدر القيمة الاجمالية للصادرات في عام ١٩٨٠ بـ ١٤٪ من إجمالي الإنتاج القومي .

ويبقى التمويل الأجنبي مقيدا : مثال ذلك ، أنه حتى زمن قريب بلغ مجموع القروض المتوسطة والطويلة الأجل بمعدلات فوائد منخفضة ، أو بلا فوائد التي تقدمها حكومات أجنبية ، وهيئات مالية دولية ٢٠٤٤ بليون دولار فقط . وهناك سببان واضحا يميّزان التقدم ، أحدهما أن البيان الاقتصادي في الصين لا يلائم نمو العلاقات الاقتصادية الخارجية ، والثاني أنه لا يستطيع الوفاء بمتطلبات العلاقات الاقتصادية المناسبة .

لا بد لتطور العلاقات الاقتصادية الخارجية من اصلاح البيان الاقتصادي :

في الستينات ، انتقلت الصين النظرية السائدة الخاصة بتقسيم العمل الدولي ، وكان هذا الانتقاد ضروريا ، ومسلكا صحيحا ، لأن القصد من وراء هذه النظرية هو تقديم المصالح القومية بإجراء تقسيم للعمل بين أعضاء « الأسرة الكبيرة » الاشتراكية ، باضغاعها اقتصاديا لرأس هذه الأسرة وجعلها تحت إشرافه . كذلك أعدت هذه النظرية لتقييد الدول الأعضاء في تطويرها مصالحها ، ومد صلاتها الاقتصادية الى بلاد لا تنتمي الى هذه الأسرة . هذا التقسيم الدولي للعمل ترتب عليه بالفعل ضرر كبير ، وكان شديد الشبه بالنظرية التي تؤيدها بعض الدول الغربية في سعيها الى الاستعمارية الجديدة ، بجعل البلاد النامية دائما موردة للمواد الخام ، والعمالة الرخيصة ، واستخدامها في الوقت نفسه كمنافذ لاستثماراتها ، وأسواقا تفرقها بمنتجاتها الصناعية ، ومن شأن هذا بطبيعة الحال دفع هذه البلاد الى نزع من التنمية يتميز بالتخصص الموجه الى التصدير . واليوم يطالب الكثير من البلاد النامية بانقضاء نظام اقتصادي دولي جديد ، وحوار بين الشمال والجنوب . وتحتج هذه البلاد ضد مذهب الحماية الجبركية الجديد الذي تفرضه بعض البلاد المتقدمة لتقييد واردات المنتجات التامة الصنع أو نصف المصنعة ، وتطالب البلاد المتقدمة بإجراء تعديلات بنيوية ، وما الى ذلك . كل هذا يناقض تقسيم العمل الدولي ، وساندت الصين دوما المطالب العادلة للبلاد النامية .

وفي حين عارضت الصين تقسيم العمل الدولي كما يفهمه أنصار مذهب التسلسل والهيمنة ، فانها مضت الى الطرف الآخر من الاتجاه النظري فأثرت بشدة الوجود الموضوعي لمثل هذا النظام ، وأن في وسعه أن يميز علاقات اقتصادية أكثر وثاقة بين البلاد ، ونفت أيضا وبشدة اشتراكها في تقسيم العمل الدولي من أجل دعم مصالحها ، وحفز تنمية اقتصادها القومي .

هذا الخطأ النظري دفع الصين الى ارتكاب أخطاء في اقامة نظام قومي اقتصادي وصناعي شامل ومستقل على أساس مبدأ عزلة ذاتية مغلقة بأحكام .

وليس من شك في أن بلادا كبيرا كالصين يجب أن يسهم في تقسيم العمل الدولي بطرق مختلفة عن الطرق المناسبة للبلاد الأصغر منها ، فهي لا تستطيع أن

تنمى صناعة رئيسية أو صناعيتين رئيسيتين مثلما تفعل البلاد الصغيرة لتدعم قوتها فى المجال الدولى ، وتساند الاقتصاد القومى فى مجموعه .

ولكن حتى البلد الكبير لا يمكن أن يتوقع تنمية اقتصادية دون أن يستعين بالمبادلات الدولية . والصين ، مع ما لها من مزايا نوعية مقارنة ، لا بد لها أن تشارك فى تقسيم العمل الدولى لتستخلص ما يلزمها من منافع . وعلى ذلك يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أبنية الصين النوعية ، والعلاقات الاقتصادية الدولية المتغيرة ، مما يجعل من الأكثر ملاءمة للصين أن تحافظ على خصائصها المحلية ، وتستخدم قواها ، وتتجنب نواحي الضعف فيها .

وفى السنوات الأخيرة اشتركت الدوائر الاقتصادية الصينية فى مناقشة العلاقات الاقتصادية الدولية . ومن بين المسائل التى أثبتت ضرورة أن يؤخذ فى الاعتبار التكاليف والمزايا المقارنة فى مجال تنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية . ورأى المؤلف الشخصى أنه ليس من الصواب إهمال هذا الاعتبار : ذلك أن الفض عن هذين العاملين يؤدى الى استحالة ادخال استراتيجية الباب المفتوح لتستفيد التنمية الاقتصادية الداخلية . وبالطبع لا يكفى أن يؤخذ فى الاعتبار التكاليف والمزايا المقارنة . كذلك فإن الاشتراكية فى تقسيم العمل الدولى يعمل على خفض نفقات العمل الاجتماعية ، ويزيد انتاجية العمل . لذلك لا يجوز بالمرءة إهمال تحليل التكلفة والفائدة ، فهذا التحليل يمكن أن يحدد ما ينبغى انتاجه وتصديره ، وما هو أنفع للبلد ، وما ينبغى استيراده مما يفوق طاقة البلد الانتاجية . أو يتبين أنه أقل فائدة وغير ملائم لو أنتج محليا .

وانطلاقا من وجهة النظر هذه ، يتبين أن البنيان الاقتصادى القائم حاليا يحتاج الى اصلاح جريء ، وذلك لأنه لا يعوق فقط تقدم اقتصاد الصين ، بسبب ما يشوبه من انحراف وتشويه ، ولكنه لا يناسب أيضا العلاقات الاقتصادية الخارجية المسبقة لأنها أقيمت على أساس منحرف من الاكتفاء الذاتى . وبالتحديد ، من بين السلع الصينية التى أنتجتها الحكومة محليا للصنادر فى عام ١٩٨٠ ، بلغت المنتجات الأولية ٥٤٪ (منها ٢٧٪ مواد غذائية ، ومواد خام زراعية ومعدنية ، و ٢٤٪ بترول) ، والسلع المصنعة ٤٦٪ (منها المنسوجات والصناعات الخفيفة للاستعمالات اليومية ، والمصنوعات اليدوية وتمثل ٣٤٪ ، والمصنوعات الثقيلة والكيمياوية وتمثل ١٢٪ فقط منها ٣٧٪ آلات) . هذا التكوين فى الصادرات غير ملائم ، لأنه ، باستثناء القليل ، كالبترول ، تتخلف الزيادات فى أسعار معظم المنتجات الأولية عن نظيراتها للمنتجات المصنعة الواردة من البلاد المتقدمة . ويواجه تصدير المنسوجات قيودا أكبر فى بلاد

كثيرة . ويتحدد مثل هذا النمط من التصدير بالبنيان الاقتصادي للبلد . وعلى المدى الطويل أدت الأولوية التي جعلت الصناعات الثقيلة الى معاناة الزراعة والصناعات الخفيفة بصورة خطيرة . وكانت الحاصلات الزراعية تحصل عادة على نصيب كبير في صادرات الصين ، ولكن منذ أن صادر الانتاج الزراعي لا يعنى دائما بحاجات السكان الذين يزداد عددهم باستمرار ، صار الأمل ضعيفا في أن تزداد الصادرات الزراعية . وفي حين تصدر الصين الحاصلات الزراعية ، فانها تستورد أيضا كميات لا بأس بها من هذه الحاصلات للوفاء بالمطالب المحلية ، مع بعض الاستثناءات (كالقطن الذي يستورد ليصنع ثم يعاد تصديره) . معنى هذا أن الصين لا يمكنها أن تعتمد كثيرا على تصدير الحاصلات الزراعية لتحصل على النقد الأجنبي اللازم لشراء التكنولوجيا الأجنبية والمعدات الصناعية التي تحتاج إليها . وتشكل المنتجات الصناعية الخفيفة (بما فيها المنسوجات) عنصرا آخر من الصادرات يصعب زيادته زيادة كبيرة لأسباب كثيرة . منها أولا أن الطلبات الملحة في السوق الداخلية تزداد بسبب نقص المنتجات الصناعية الخفيفة ، فضلا عن أن رتبة هذه المنتجات وجودتها وتصميمها لا ترضى المستهلكين الأجانب ، كما أن هناك حصصا للاستيراد يجب مواجهتها عند عقد الصفقات . وكان للطاقة (البترول والفحم) في وقت ما نصيب كبير من أجمالي الصادرات الصينية ، ولكن ظهرت في السنوات الأخيرة صعوبات مماثلة من حيث التوسع في صادرات الطاقة لأن البلد يعاني من النقص فيها . وقد بلغ مقدار البترول المصدر ١٢٪ فقط من أجمالي الصادرات ، والفحم ١٪ فقط ، والأمل ضعيف في أن تزداد هذه النسب في المستقبل القريب . وصناعة الآلات التي نشأت في الأصل بقصد الوفاء بالطلبات المحلية ، وبخاصة احتياجات الصناعة الثقيلة نفسها ، لم تنسق أبدا لتواجه طلبات السوق الدولية ، واحتمالات التصدير في المستقبل . ونقل البضائع ، وهو غنى الزجاجة في الاقتصاد القومي لا يساعد على التوسع في الاقتصاد القومي والتجارة الخارجية . فالتسهيلات المختلفة في الموانئ ، وعدم كفاية المراسي ، وضعف القدرة على شحن السفن وتفريغها ، كل ذلك يعوق التقدم . هذه الأمور كلها تثبت أنه من العسير على الصين أن تزيد بالتدريج صادراتها ووارداتها قبل أن تصلح بنيانها الاقتصادي وهي بتنفيذها سياسة الباب المفتوح ، وتنسيقها الاقتصاد ، وقد أدركت وجود هذه المشاكل ، ومن ثم تبذل الجهود لضبط بنيانها الاقتصادي .

ولجبرات البلاد النامية الأخرى ، وبخاصة تلك التي أصبحت حديثا بلادا صناعية ، أهمية كبيرة في هذا الخصوص بالنسبة الى الصين . وقد شرع بعض هذه البلاد منذ قليل في تصدير كميات كبيرة من السلع الصناعية (وبخاصة المصنوعات الخفيفة) ، واتخذت هذه المنتجات طريقها الى بعض انبلاذ المتقدمة ، وحلت محل بعض المنتجات المصنوعة هناك . والمائلة لها ، في حين تحول الانتاج والتصدير بهذه البلاد المتقدمة الى منتجات متطورة تقوم على رؤوس أموال ضخمة . وتكنولوجيا متقدمة . لذلك تحولت بلاد نامية أخرى من تصدير المنتجات الأولية وحدها الى زيادة صادراتها من السلع المصنعة . وبعد انقضاء أكثر من ثلاثين عاما في بناء الصناعة ، أصبحت

القاعدة الصناعية والقوة التكنولوجية في الصين تفوق بدرجة كبيرة نظيرتها في العديد من البلاد النامية الأخرى ، وهناك الآن امكانية كبيرة لتصدير المنتجات التامة الصنع .

ومع الإصلاح الاقتصادي البنيوي الحديث والتنسيق ، وبخاصة في الصناعات الثقيلة ، ازداد تصدير الصين للسفن والآلات ، وماكينات النسيج إلى بعض البلاد (ومنها بلاد متقدمة) ، مما فتح منافذ جديدة للتجارة . وفي عام ١٩٧٨ صدرت الصين سفينة شاحنة واحدة حولتها ٣٧٠٠ طن . وفي السنوات الثلاث الأخيرة تم التعاقد على تصدير سفن حولتها الإجمالية ٥٠٠.٠٠٠ طن ، وسلمت شاحنات تزيد حولة كل منها على ١٠.٠٠٠ طن . وبالنظر إلى موارد الصين الطبيعية والصالية الضخمة ، ينبغي لها أن تنمي المنتجات التي تستلزم موارد كبيرة وعمالة مكثفة لتصديرها في الفترة القادمة . ويجب على البلد أن يزيد من صادراته باتاحة الفرصة لاستغلال الموارد الطبيعية ، والاستفادة من القوى العاملة الضخمة ، للتوسع في تصدير المنتجات المصنعة بالمواد الخام المستوردة من الخارج ، وزيادة التعاون في مشروعات الخدمات . ويجب أيضا التأكيد على المزايا الجغرافية ، والحرف التقليدية ، والأعمال الزراعية الفرعية ، والتخصصات المحلية ، والفنون والصناعات اليدوية .

كذلك واجهت الصين مسائل نظرية عامة تتعلق بالتحول في المجال الاستراتيجي . ترى ما هو دور التجارة الخارجية ، والفرض منها ؟ في اتباع العزلة والاكتفاء الذاتي ، اقتضت التجارة الخارجية على « التوطين المتبادل للوفاء بحاجات الأطراف ، وأن يوفى كل طرف بما يقتدر إليه الطرف الآخر بوساطة ما عنده من فائض » .

معنى هذا أن المنتجات المحلية التي بها فائض هي وحدها التي كان يمكن تصديرها ، بحيث لا يجرى التصدير على حساب الاستهلاك الداخلي . وكان على الصادرات أن تدفع ثمن الواردات التي لم يكن في مقدور البلد أن ينتجها ، أو أنه ينتجها بكمية غير كافية . وكان على الواردات أن تخفف من نقص المنتجات الداخلية ، أو أن تحفز الانتاج الداخلي ، على أن المقصود هو انقاص الواردات بالتصدير حتى يحل محلها تخيرا السلع الوطنية . وعلى ذلك كانت الواردات مضمونة . وإذا كنا لا ننكر أن التجارة الخارجية تلعب بالفعل دور « التوطين المتبادل للوفاء بحاجات الأطراف ، وأن يوفى كل طرف بما يقتدر إليه الطرف الآخر بوساطة ما عنده من فائض » . فهذا يعني أن الوفاء بالمطالب الداخلية هو الهدف الوحيد للتجارة الخارجية التي لا تأخذ في الاعتبار دورها في اقتصاد العمل الاجتماعي ، وزيادة إنتاجية ، وبغض النظر عن الاعتبارات الضرورية الخاصة بما ينتج عن التجارة الخارجية من أرباح .

والواقع أن أية أمة لا تستطيع دائما أن تعنى بالكامل بمطالبها في السوق الداخلية اعتبارا بمهدين المعيارين وحدها . أن تصدير الفائض من المنتجات الداخلية

ليس مربحا بالضرورة ، ذلك لأن بعض المنتجات يتكلف انتاجها كثيرا في الداخل ، في حين أنها أرخص في السوق العالمية ، وعلى ذلك يؤدي تصديرها الى خسارة .
ومنتجات أخرى مطلوبة في السوق العالمية ، يمكن انتاجها بربح في الصين . ومع ذلك لا تنتج بها ، أو تنتج بكميات غير كافية للتصدير . ومن جانب الاستيراد . إذا كان الاهتمام الأساسي ينصب على امكانية صنع المنتجات داخليا أو بكمية كافية دون النظر الى التكاليف المقارنة ، فإنه لن يسمح بالاستيراد بأسعار ملائمة . مثل هذه التصرفات لم تعرقل تقدم التجارة الخارجية فقط ، ولكنها ، بسبب عنصر الربح ، أسفرت عن ضياع الكثير من الفرص ، وعن نتائج سلبية من حيث الوفاء بالمطالب الداخلية ، كذلك هي تشكل سببا من الأسباب التي من أجلها كان البنيان الاقتصادي الصيني غير ملائم لنمو العلاقات الاقتصادية الخارجية . وفي الوقت الحاضر يعاد تقييم دور التجارة الخارجية ، مع توجيه الاهتمام الواجب بالأرباح .

اصلاح النظام الاقتصادي ، ودعم العلاقات الاقتصادية الخارجية :

النظام الاقتصادي الحالي في الصين نظام مركزي قوى ذو خصائص ثلاث رئيسية .

(أ) يتولى صنع القرارات الهيئات الاقتصادية المركزية القيادية ، وتقتقر المناطق المحلية ، وبخاصة المشروعات الى السلطات اللازمة في الانتاج والادارة .

(ب) التخطيط المركزي القوي يعيق أداء الأسواق وظيفتها .

(ج) يعتمد أداء الوظيفة الاقتصادية أساسا على الاجراءات الادارية مع حافظ ضعيف من ناحية المصالح الاقتصادية . وكان لهذا النظام ، في المراحل المبكرة من تصنيع البلد ، وظيفة ايجابية ، ولكن مع تطور الاقتصاد أصبحت معوقاته ظاهرة ، وتتضمن عدم مرونة العمليات الاقتصادية ، وضعف فعاليتها ، والمسارة الكبيرة ، وانفصال الانتاج عن الطلب ، الخ وتنفيذ سياسة الباب المفتوح تزداد النتائج المضادة لهذا النظام وضوحا ، وبخاصة في النواحي الآتية :

أولا : حيث تضطلع الهيئات المركزية بصنع القرارات ، وتقتقر المناطق والمشروعات المحلية الى الاستئلال اللازم . ففي العلاقات الاقتصادية الخارجية ، يجب أن يخضع كل تحرك ، من خلال التدرج البيروقراطي للمستويات المختصة من أجل الحصول على الترخيص والتعليقات ، وفي هذا مضيق للوقت تسفر عن تأخيرات في اتخاذ القرار ، وتخلق في الاستجابة بسرعة كافية للامراسلات الاقتصادية السريعة الغير . ونتيجة لذلك تضيق فرص جيدة كثيرة ، ويعترض الاقتصاد لحسائر فادحة .

ثانيا : في حين يخضع البلد كله لنظام تخطيطي شديد التمرکز ، فإن التقلبات التي تحدث في السوق الدولية لا يمكن أن يكون لها أي تأثير على الانتاج والتوزيع في داخل البلد . والسئح التصديرية تنتجها مشروعات متوافقة متوافقا دقيقا مع

أهداف مخططة تخطيطاً مركزياً . وكثيراً ما تحدث انقطاعات عن طلبات السوق العالمية ، مما يفسر وجود كميات كبيرة من البضائع الفائضة المخزونة والمعدة للتصدير . ومن جهة أخرى فإن الواردات تعكس بالكامل الحطة الأصلية ، ولا تنحرف عن الحصص الحكومية الإلزامية ، وحتى إذا تغير الموقف في الأسواق الدولية ، فإنها لا تسمح باجراء أية تعديلات في ضوء التغيرات . والمشروعات في الصين ، بسبب انعزالها عن السوق العالمية ، لا تعاني من ضغط المنافسة الدولية . والتجديد بطيء ، مما يجعل المنتجات عديمة الفعالية إزاء المنافسة الحادة .

ثالثاً : وبسبب هيمنة التدخل الإداري في أعمال الاقتصاد الصيني ، والنظام المالي الخاص باحتكار الدولة للتدخل والانفاق ، وصلاية نظام الأسعار ، لا تحتاج المشروعات المشتركة في التجارة الخارجية إلى أن تتولى إدارة شئونها بنفسها ، ولا تهتم بذلك ، وهي ليست مسئولة عن مصالحها الاقتصادية ، وكل ما عليها أن تفعله هو أن تنتج الحصة المقررة لها ، وتتولى إدارات التجارة الخارجية شراء كل ما تنتجه وفقاً للحصة المقررة . وليس من شأن المشروعات أن تهتم بما إذا كانت المنتجات تلائم الطلبات في السوق العالمية ، أو أنها تباع بربح وتربح ربحاً طيباً ، فالمكسب والخسارة سيان عندها ، ويترتب عادة على هذا النمط فقد وخسارة كبيرة .

وقد بدأت بعض الإصلاحات الأولية والتجريبية ، ويمكن بإيجاز عرض المشكلات التي يتعين حلها .

فأولاً : ينبغي للحكومة ، وهي تسيطر بالتخطيط الموحد للدولة ، ووضع السياسات ، ومراعاة مصالح الدولة في مجموعها أن تفوض بعض السلطات الخاصة بوضع القرارات في نطاق معين إلى المناطق والمصالح ذات الأوضاع الخاصة لمسم روح المبادرة بها . وحين حصل اقليماً جوانجنونج ، وفوجيان على هذه السلطات مع قدر كاف من المرونة ، فإنهما اضطلعاً بمعظم شئون صادراتهما ، باستثناء القليل من السلع . وفي ثلاث بلديات ، وهي شنغهاي ، وبيجينج ، ويتنجن ، أنشئت المكاتب الرئيسية للمؤسسات ومنحت حق التصرف في التجارة الخارجية . وأنشأت بعض القطاعات والأقاليم والمدن الصناعية بموافقة الدولة شركات استيراد وتصدير لإدارة أعمالها وعقد صفقات مباشرة مع الشركات الأجنبية . كذلك صرح لبعض المشروعات الكبيرة بأن تدير شئون تصدير منتجاتها ، واستيراد حاجتها من المواد والسلع من المصادر الخارجية . وفي الوقت الحاضر بالتحديد ، وإرشاد وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية ، تتولى المؤسسات العشر الكبرى التابعة لها عمليات الاستيراد والتصدير الهامة ، كما تتولى هذه العمليات فروعها في الأقاليم والمدن والمناطق المستقلة . وبالإضافة إلى ذلك أنشأت بعض الوزارات الصناعية على المستوى المركزي مؤسسات استيراد وتصدير تتولى إدارة أعمالها بنفسها . ولتوحيد إدارة الأعمال وتعزيز مبادرات العاملين بشئون التصدير ، تستخدم المؤسسات الرئيسية ، على المستوى المركزي ، وفروعها المحلية أساليب مختلفة للتصرف في شئون الصادرات

هناك سلع رئيسية لم تزل تعامل بالجملة عن طريق مؤسسات مشتركة للاستيراد والتصدير (بما فيها المؤسسات التابعة للهيئات الصناعية) أو تتبادل هذه المؤسسات لأعمال التجارة مع شركات أجنبية . والفروع المحلية مسئولة عن تسليم البضائع تنفيذاً للعقود . أما البضائع الأخرى (خلاف السلع الرئيسية) فيتولى شئونها لفروع في الأقاليم والمدن والمناطق المستقلة . وأما المكاتب الرئيسية فإنها تتولى شئون الأسواق ، والمشتريين ، وتنسيق الأسعار . ولم تزل الواردات التي تحتاج إليها الوزارات المركزية تعامل بمعرفة المكاتب الرئيسية للمؤسسات ، أو مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للهيئات الصناعية . ويمكن الحصول على الواردات التي تحتاج إليها الهيئات المحلية عن طريق المناطق . فيما عدا القليل من المواد الرئيسية التي يجب أن تمر من خلال المكاتب الرئيسية للتجارة الخارجية . ولما كان لبعض الهيئات والمناطق والمشروعات التي تتولى شئون التجارة الخارجية سلطة اتخاذ القرارات في مجال الإدارة ، فإنها تستطيع أن تستجيب بمزيد من المرونة لأية تغيرات تطرأ على السوق العالمية ، وكذا على السوق الداخلية . والحقيقة أن هذه الآلية المركزية قد سببت شيئاً من الارتباك ، كالمناخنة بين المشروعات التي تتولى أعمال البيع ، مما أتاح فرصاً استغللتها الشركات الأجنبية ، وأسفر عن حدوث خسائر . هذه المشكلة ينبغي حلها بدعم الإدارة الموحدة والرقابة : ويعتبر إصدار تراخيص التصدير لواحد أو ثمانين منتجاً وسيلة للشروع في حل هذه المشكلة . وفيما يخص بأحسن طريقة للجمع بين المركزية والآلية المركزية ، لم يزل هناك الكثير مما يتعين دراسته وحل مشكلاته .

ثانياً : نظام الإدارة التي تتولاها المصالح الحكومية يجب أن تحل محل إدارة مشتركة تتولاها المشروعات الصناعية والتجارية ، أي يجب فصل التنظيم الإداري (الحكومي) عن التنظيم الاقتصادي لاعطاء المشروعات للنوعية ، والمشروعات الموحدة دوراً هاماً في التجارة الخارجية . ولقد ترتب على النمط القديم الذي كانت فيه المشروعات المنتجة للسلع التصديرية ، والمشروعات المستغلة بالتجارة الخارجية خاضعة لهيئات إدارية على مستوى رفيع ، ترتب عليه انفصال الإنتاج عن التوزيع مما سبب الكثير من الصعوبات في متابعة التجارة الخارجية . وفي ظل الإصلاحات التجريبية على السنوات الأخيرة ، والتي تنبذ الفصل بين الإنتاج والتوزيع ، تعاونت بعض المشروعات الصناعية والتجارية بطرق مختلفة في تحقيق أغراض التجارة الخارجية . مثال ذلك أن المكاتب التجارية المشتركة لمشروعات الصناعة والتجارة الخارجية قد بذلت جهوداً موحدة للدراسة وحل مختلف المشكلات الخاصة بالإنتاج والبيع للشركات الأجنبية ، وأنشأت اتحادات احتكارية ، وشركات مهنية (مثل شركة الحرير الأهلية الصينية ، والشركة الأهلية الصينية لاستيراد وتصدير معدات الماكينات لتتولى شئون الإنتاج ، والتبوين ، والتسويق ، والتجارة الداخلية والدولية المشتركة ، وقد انفصل بعض هذه الشركات بالفعل (مثل شركة الحرير الأهلية الصينية) عن الهيئات الإدارية الحكومية المختصة وأصبحت وحدات مستغلة بالتجارة الخارجية ، وابتدعت طرقاً

لربط بين الانتاج والتسويق ، والأسواق الداخلية والعالمية ربطا محكما . وجد أن بسطت كلا من روابط الادارة والتوزيع ، وخفضت نفقات التوزيع ، وزادت المرونة في الاعمال ، أسهمت بصورة ايجابية في مجال التجارة الخارجية .

ثالثا : يجب تغيير النظام الدولى المالى الاحتكارى للدخل والانفاق ، ومنع الهيئات والمشروعات المشتغلة بالتجارة الخارجية حوافز مادية ، وتحميلها بعض المسئولية عن الحسائر من أجل تنشيط المبادرات فى تنمية التجارة الخارجية . مثال ذلك أن المناطق والهيئات والمشروعات المشتغلة بالتجارة الخارجية احتجزت نسبة مئوية من المبادلات الأجنبية ، ويكون لها الحق فى استخدام جزء مما ربحته فى تنمية التجارة الخارجية ، والانتاج ، ومبادرات أخرى .

ومن بين الاعتبارات لمزيد من النحسينات بعض المسائل النظرية التى تنجم عن اصلاح النظام الاقتصادى ، من قبيل : مدى ضرورة الربط بين أسعار السوق الدولية وأسعار السوق الداخلية والعلاقات التى يتعين استخدامها فى هذا الخصوص . ومع استمرار اصلاح النظام الاقتصادى فإن المبادلات التجارية والتقنية بين الصين والبلاد الأجنبية ، القائمة على مبدأ المساواة وتبادل المنفعة سوف تنمو بالتأكيد شيئا فشيئا ، نموا سلسا .

الاقتصاد العالمى

من وجهة نظر الاشتراكية

مقدمة :

هناك بعض الشك فى أن الاقتصاد العالمى يواجه خلافاً بالغا . فلم يفلت جانب من جوانبه الثلاثة من أزمة طاحنة . فالجانب الأول هو أصحاب الفكرة المتطورة من الرأسماليين فى العالم ، فهم يواجهون مشكلة جسيمة ألا وهي مشكلة البطالة . التى لا تؤدى ، الى انخفاض ملحوظ فى الطاقة الانتاجية لمصادر العمل والموارد المالية المتاحة فحسب ولكنها تعظم الروح المعنوية وتثبط الهمم .

والجانب الثانى وهو التخطيط على المستوى العالمى الذى يمر بتجربة ألا وهي انخفاض معدل التنمية والتخلف البالغ فى الكفاءات والقدرات فكفاءة رأس المال فى هبوط مستمر والتقدم التكنولوجى السائد اذا قيس على أسس مادية فهو أقل من مستواه فى العالم المتقدم ؛ وبالرغم من أن أهداف مشروعات التنمية أصبحت قليلة فهي صعبة التحقيق وتحولت الجهود نحو تحقيق الهدف الأساسى وهو اللحاق بالعالم المتقدم الى الصراع على البقاء .

بقلم : برانكو هورقات

أستاذ الاقتصاد بجامعة زاقرب يوغسلافيا وعضو جمعية التخطيط الفيدرالي يوغسلافيا ، وعضو اللجنة الفيدرالية للأسواق والأسعار والمجلس الاقتصادي الفيدرالي . وعضوا مؤسسا في منظمة الأمم المتحدة للتنمية المالية Unido وشغل منصب المستشار الاقتصادي في بيرو وتركيا . ورئيس الوفود الاقتصادية في البرازيل ونيجلاديش وجوانا قام بتأليف ٢٠ كتابا وكتب مائتي ٢٠٠ بحث .

ترجمة : عطيات محمود جاد

مدير عام ومستشارة التعليم التجاري سابقا .

والجانب الثالث : هو أن العالم الأقل تقدما انتابته الكوارث والنكبات وسلبات الجانبين الأول والثاني بالإضافة الى ما يعانيه من الجوع والمرض ومن الفجوة الواسعة في التنمية الاقتصادية .

وهناك بعض العزاء في المضاربات النظرية وأنا نتردى في هوة أزمة عالمية مثل التي حدثت منذ خمسين عاما لم نتوصل الى الكثير من عوامل الارتياح من خلال المعرفة المرتبطة بهذه الأسباب وهي : فشل النظام النقدي العالمي الذي صدر عام ١٩٧١ في بريتون وودز .

وكان حصاد هذا الفشل الذي تقضى عام ١٩٧٢ والذي يفوق في نتائجه ارتفاع أسعار البترول الى أكثر من أربعة أضعاف عام ١٩٧٣ وما نتج عنه من تضخم سريع وفشلت آراء كثير في تطبيقها فلم تحقق غايتها في العالم المتقسم ، ولم تستطع النظرية الاقتصادية أن تضيف الى المعرفة سوى اختراع مصطلح جديد هو

أى وسط بين التضخم والانكماش وتبين عجز التخطيط الإدارى كعلاج لتحقيق الهدف فى العالم الثانى . كما ثبت أن سلسلة من الإصلاحات التنظيمية لم تحقق أى جدوى بل أدت الى سير الأمور من سبى الى أسوأ ، والصعوبات التى يعانى منها العالم الأول والعالم الثانى نتجت عن أخطاء فى تسلسل توزيع الأحداث الاجتماعية . كما أن الأنظمة الاقتصادية ارتبطت بخطط للتنمية غير دقيقة على المستوى العالمى مما أدى الى انهيار النظام الاقتصادى العالمى القديم ونتيجة لذلك شاهدنا انتشار سياسة الحماية والرؤى الفلسفية للمشكلات المحلية ومحاولات افقار الجيران والحد الاجتماعى والبغضاء وتصادم الصراعات والتنافس على الحرب الباردة ونفقات الحروب الهائلة ، نحن نعيش فى عالم لا يبعث على الاطمئنان على المخاطر والاستغلال ، عالم تنقصه العدالة وتسوده المفامرات . فهل نستطيع أن نفعل شيئا تجاه ذلك ؟ اننى لا أقترح اكتشاف امكانية التحول الاشتراكى فى العالم ، ليس لأن هذا العمل يتجاوز حدوده كموضوع فحسب ولكن لأن نظاما اشتراكيا عالميا سوف يكون متاحا عندما تتجه الأطراف الاصلية والدول القومية نحو الاشتراكية ، فواجبى ينحصر فى عمل بسيط متواضع ، وكل ما اطلع اليه هو نظرة الى النظام الاقتصادى العالمى فى ضوء جميع القيود القائمة المسلم بها من وجهة نظر الاشتراكية التى تحقق المساواة والتكافل والتماسك والعقلانية (ومن ثم الاشتراكية العلمية) . ومن الواضح أن هذه المميزات الثلاث تتعارض مع ما نشاهده فى العالم المعاصر ولكنها أيضا تبدو أنها قيم يجب أن تنتشر لكى تحقق الدوافع للتغيير وسوف استخدمها لكى أنظم هذا التحليل .

فالمفروض أن العقلانية موضع اهتمام كل فرد وبالتالي قيام منظمة تمسك على نشر الوعى والادراك وتبين الشئون الاقتصادية فى العالم وتحقيق المساواة والتضامن وهما أمران فى غاية الأهمية بالنسبة للضعفاء والمستغلين الذين يعانون من التخلف وسوف تطبق هذه القواعد والمبادئ فى معالجة الخلل والفجوة الواسعة فى الدول الأقل تقدما . وقد ينتج عن ذلك أن تشارك القيم والمبادئ الاخلاقية للمساواة والتضامن فى وضع نظام دقيق لنشر الوعى والادراك فى العالم ، فالادراك الذى لا يقوم على أسس من القيم والقيم التى لا تستند الى العقل والادراك لا تعتبر من الأسس التى تحقق التقدم وتلقى التعاضيد والتأييد على المدى الطويل ، فالفلسفة الواقعية المستنيرة والفلسفة المثالية الواضحة تعملان معا ، فإذا تحقق ذلك فهناك مجال للفكر وهدف للعمل الايجابى .

تنمية أفضل لأنظمة الامم المتحدة :

إذا كان هناك شيء مؤكد عن العالم المعاصر فهو أنه أصبح عالما يقوم على التكامل والتعاون المشترك كما أنه مازال غير متجانس وينقسم على الأقل الى ثلاثة قطاعات متباينة إلا أنها مترابطة إذ لا يستطيع أحد أن يعيش فى عزلة ، فقد تضاعفت

المسافات بين هذه القطاعات بصورة واضحة نتيجة لارتباط العالم . فقد أصبح للدول مبرات عادى . فى نظام التنبؤ وفى أعالي البحار وفى الفضاء وفى الموارد الأساسية التى تتطلب ادارة مشتركة . وتتطلب التبادل التجارى بين الشعوب وتربطها وضع سياسات وقوانين ولوائح للتعامل ومنظمات عالمية متعددة ومتنوعة للإشراف والرقابة .

فالاهتمامات السائدة والميراث السائد غالبا ما يتعارضان مع السيادة القومية ، وهذا يعنى أنهما لا يتفقان ، وطالما أن النظام العالمى يجب أن يستند الى كليهما فيعتبر الأساس مهتزا .

الا يزال الموقف فى دولة عصرية مختلفا فى اسمه ؟

فأى دولة لها اهتمامات واضحة الا أن مواطنيها لهم السيادة فى بعض المجالات الهامة المحددة ، فالمفروض أنهم يمارسون صلاحياتهم كمستهلكين ولهم حق المبادرة كمنتجين ومن المعروف أنهم فئة متماسكة قادرة على ممارسة النشاط السياسى من منطلق الحرية والمساواة فى إطار القواعد الاشتراكية والقانونية والسياسية . ويمكن وضع نظام عالمى على غرار ذلك النظام وقد يبدو أن الجوانب الأساسية كقاعدة لنظام ثان أو نظام عالمى تعبر عنها الدول والانظمة الأدنى التى تمثل الدول ، فالمواطن على المستوى القومى والدولة على المستوى العالمى هما أصحاب السيادة وهناك فروق واضحة بين السلطتين الا أن الفروق تظهر عند انتقالنا من مرحلة للنظام الى مرحلة اخرى فالهم أن النظام يتكون من ترابط وتناسق وظيفى فى مختلف أبعاده وجوانبه كما يجب أن تكون القاعدة التى يقوم عليها النظام وسيلة لتحقيق الترابط الوظيفى فى كل أبعاده وليست لانفصام التكافل الدولى ، وقد يوضع نظام بأساليب مختلفة قد لا تتفق مع متطلبات العصر . وقد وصف جينز ستانوفينك السكرتير العام للجنة الاقتصادية الاوروبية للامم المتحدة بدقة وكفاءة مراحل التطور للنظام العالمى كالآنى : النزعة القومية الحادة والنزعة الاستعمارية فى القرن ١٩ التاسع عشر ، والنزعة اللاقومية ، والاستعمار الحديث ، والمرحلة الدولية مازالت فى دور التأسيس واصطلاح دولى فى هذا المجال يدل على غياب التحكم وعلى سيادة الروح القومية الواضحة . والعمل الذى يتيح قيام وادارة نظام عالمى دولى هو بطبيعة الحال النظام الذى وضعته الامم المتحدة فهو يشمل مجموعة مؤسسات مثل الجمعية العامة للامم المتحدة ، المجلس الاجتماعى ومجلس الأمن ومنظمة الزراعة والأغذية FAO ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الدولية UNIDO ومنظمة الأمم المتحدة لتنمية التجارة والسياحة أنكتاد UNCTAD ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو والاتحاد الدولى للاتصالات ، وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وغير ذلك من المؤسسات والهيئات والمنظمات ، وجميعها تذكرنا بالبرلمان ووزارات الخارجية

والصناعة والزراعة والتجارة والفهل والثقافة والتعليم والصحة والمواصلات والاخيران وهما صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي للانشاء والتعمير IBRD فهما بنك مركزى وبنك للتنمية ، ومهما يكن من أمر فمن خلال هذا الصرح من المؤسسات يظهر بوضوح الحاجة الى حكومة مركزية والى وزارة للمالية واخرى للدفاع . وهل يعنى هذا أن كل ما يتطلبه الأمر هو أن نضيف المؤسسات الثلاث التى تنقصنا لكي تشكل حكومة عالمية ؟

والاجابة بالنفى بالرغم من أن فكرة قيام حكومة عالمية قد برزت خلال القرنين الماضيين ويرجع ذلك لسببين : السبب الأول هو أن الحكومة العالمية سوف تمكن الدول القومية من السيطرة الاقتصادية والعسكرية . والسبب الثانى أنها ليست ضرورية .

وطالما أن الحكومة العالمية ليست مرغوبا فيها فهناك البديل وهو الاتفاقيات . عن طريق المؤتمرات الدولية التى تعقد من أجلها . ويظل ذلك الرباط القانونى على الدوام . وبالذات تلك النظم التى تملك القدرة على وضع القرار موضع الحذر والخوف يلقى بظلال على الحكومة العالمية ويترتب على ذلك رفضه وإن لم يكن لذلك صفة الدوام فيناك بديل ثالث فى غاية الوضوح . ويتطلب العمل بمقتضى هذا النظام وجود ثلاثة عناصر ضرورية هى : مؤسسات لاصدار القرارات تقوم على التكامل والمشاركة ، ومؤسسات تقنية تقوم على الخبرة المهنية وتنفيذ العمل المهنى ، وقوانين ولوائح مختلفة لاسلوب وسلوكيات العمل . وعند حدوث أى تغيرات فى الترتيبات الدولية يجب أن تناقش بوضوح عن طريق تفاوض الأطراف التى لها السيادة وتصبح ملزمة لأولئك الذين أقروا هذا الاتفاق ؛ وإذا حدث أن عددا كبيرا من الدول قد انضمت الى اتفاق جديد يصبح ارتباطا عالميا وملزما وتوقع الجزاءات فى حالة عدم الالتزام لا عن طريق القمع ولكنها تقوم على الاحتجاج الأدبى والحرمان من الامتيازات التى تتيحها اللوائح والضوابط الدولية . وفى بعض حالات المخالفات الهامة يجوز فصل العضو من مؤسسة أو أكثر من مؤسسات الامم المتحدة وأقصى عقوبة تتمثل فى العضو من الجمعية العامة ، وفى المجتمعات التى يطلق عليها المجتمعات البدائية التى لم تكن تعرف الحكومة أو الدولة الاستبعاد كأنه الموت . وفى العالم المتحضر المتعاون دوليا تعتبر عدم القدرة على المشاركة فى الأعمال والاجراءات الدولية نوعا من الانتحار . فالزاياد دائما تتضمن الالتزامات والمسئوليات .

ولكى يعمل أى نظام اقتصادى عصى يتعين وجود الحد الأدنى من المؤسسات الآتية :

- (أ) بنك مركزى يقوم بعمل التسويات والتقييم والترتيبات القصيرة الأجل .
- (ب) اعتمادات للتنمية للاستفادة من جميع الموارد المتاحة فى الأمر الطويل .
- (ج) خزانة لتحصيل الدخل من الأسواق وغيرها من الاشتراكات .

(د) منظمة للتخطيط تقوم بتنسيق جميع الأنشطة السابقة واللاحقة .

(هـ) هيئة قضائية تقوم بغض النزاع بين الاطراف والى جانب هذه المؤسسات والوظائف التى ذكرناها آنفا ، وان كانت تبدو أقل أهمية هو ادارة المواد الغذائية والمواد الخام المعروضة والتى تتعرض الى تقلبات كلية أو جزئية تؤدي الى تغيرات فى الطلب وبالتالى عدم استقرار الاسعار بصورة صارخة .

ولنترجم ما ذكرناه من قبل الى جهاز ضمن مؤسسات الامم المتحدة .

يقوم صندوق النقد الدولى فهو المرشح للقيام بأعمال البنك المركزى الدولى بتقديم القروض كائى بنك مركزى يرجع اليه . ولكنه يختلف عن البنوك المركزية الأخرى فى أنه لا يتعامل مع البنوك التجارية اذ أنه يساعد البنوك المركزية المحلية . ودوره فى هذا المجال هو توازن ميزان المدفوعات فى القطاعات القومية للاقتصاد العالمى ، ولكى يحقق ذلك يجب أن يقوم بتنظيم وتدبير المطام والمناقصات والعروض والطلبات لكى يضمن السيولة اللازمة للمعاملات المالية الدولية . وتمثل حقوق السحب الخاصة General eNational Policy عطاءات قانونية . ولكى تصبح عملة عالمية يجب أن يتم التعامل بها كائى عملة أخرى . وفى الوقت الحاضر تلتزم حقوق السحب الخاصة SDR بنظام البنوك المركزية الأهلية . والخطوة التالية هى تأمين وضمان حرية الدخول فى سوق المال الدولى والتوسع فى أعمال ووظائف حقوق السحب الخاصة . هو ربط هذه الأعمال بتمويل التنمية .

ولأذكر مقدما أنه لا يوجد أدنى شك أن وجود عملة قومية واحدة مثل الدولار يمكن أن تكون فى المستقبل عملة عالمية لسبب واحد هو أن الاقتصاد العالمى ينمو بأسرع من نمو الاقتصاد الأمريكى على الرغم من أن الاقتصاد الأمريكى لا يزال أضخم اقتصاد قومى فى العالم فانه غير قادر على الاستمرار فى السيطرة على الاقتصاد العالمى ، فالصادرات والاحتياطيات النقدية للدول المتقدمة الأخرى اذا تجمعت كلها تبلمن اضعاف اقتصاديات الولايات المتحدة ، وهناك عامل آخر هو أن الاقتصاد العالمى لا يمكن أن يظل مستندا الى أفكار وتخييلات سياسية واقتصادية فضلا عن أنه لا يتوقع تفضية العجز فى هذا الاقتصاد ، وبهذا فان فكرة ايقاف تحويل الدولار الى الذهب عام ١٩٧١ لم يكن نهاية اجراءات دولية معينة فحسب بل نهاية حقبة .

وفى مرحلة الانتقال والتحول سوف يرتبط الدولار . بأنظمة نقدية معينة للدول القومية التى تتمتع بنفوذ اقتصادى لتنفيذ نظام الاحتياطيات النقدية العالمية التى ثبت على المدى الطويل عدم استقرار نتائجها . وفى النهاية الادارة التى تقوم بتنظيم التمويل العالمى سوف تطلب احلال احتياطي نقدي عالمى معترف به دوليا محل الذهب . سواء كان توزيعها سوف يراعى فيه الحياد أو يستخدم لنقل الموارد الحقيقية لهؤلاء المتخلفين الذين يمثلون النقيض للتجربة التى من خلالها تمول

الدول الأكثر غنى والتي تعتمد على الأساليب لنشر مبادئ الانستراكيين المستنيرين والتي تحقق المساواة والتضامن وعلى أية حال فسوف تقوم الدول الحرة والسلطات الحاكمة بمناقشة هذه الحلول ، وفي الوقت الحاضر يوجد عدد من اعتمادات الأمم المتحدة فعلى سبيل المثال : الاعتماد الدولى للتنمية الزراعية ، اعتماد تنمية رأس المال والاعتماد الدائم للموارد الطبيعية ويمكننا أن نضيف الجمعية الدولية للتنمية التي تقدم القروض بدون فوائد والهيئة الدولية للتمويل وهما يعلان للنهوض بالمؤسسات الخاصة المشتركة المنظمة الى البنك الدولى للانشاء والتنمية ، وهناك أيضا شركات قابضة تختص بمنح اعتمادات للأنشطة الشعبية .

وعلى الرغم من أن هذه الاعتمادات لا تستطيع أن تقوم بدور الاعتمادات العالمية للتنمية لا من حيث الكم ولا من حيث الأهداف ، فهي مفيدة ونافعة للغاية ولا يحتاج الأمر الى استبعادها ولكن يجب العمل على استكمال احتياجاتها .

أن اعتمادات التنمية تبدو كنظام مماسك وملائم لاعتمادات مختلفة تستخدم لتحقيق مختلف الأغراض ، وفي هذه الحالة الاعتمادات التي تقوم بالميزانية مثل اليونيسيف منظمة الأغذية يجب أن تنفصل عن اعتمادات التنمية لهدفها الواضح ، وقد اقترح أخيرا انشاء صندوق عالمي للتنمية بواسطة هيئة براننت وهذا يعتبر بدون شك خطوة ثابتة وأكيدة نحو الاتجاه السليم ، الا أن وظائفها يجب أن تتوسع وتنتشر . فالتنمية تحتاج الى استثمارات تتطلب ثلاثة قرارات منفصلة : تخصيص استثمار اقليمي يحقق تنمية اقتصادية تمشي مع تنمية اقتصادية لكل المناطق ، وتخصيص استثمار اقليمي في مجال المصانع لإقامة قواعد صناعية مناسبة تمشي مع العرض والطلب ، وقرارات عن الحد الأقصى للاستثمار الذي يمكن من استخدام الموارد المتاحة ، وهذه القرارات تصدر بها قائمة طبقا لأهميتها بالنسبة للاقتصاد العالمي ، والقرارات التي تختص بالاستثمار الاقليمي تتناول العلاقات بين الدول الأقل تقدما والدول الأكثر تقدما ، وتصحيح أسس عدم التوازن يعتبر في نفس درجة الأهمية بالنسبة للدول الأقل تقدما .

وبالرغم من أن الدول المتقدمة تمتلك رؤوس أموال ضخمة وتستمتع بالوصول الى سوق رأس المال العالمي الا أنه يصعب للغاية أن تقيم صناعات ليست على درجة عالية من الكفاءة أو تخلق وظائف بديلة للفائض من الفلاحين وأن تقوم باصلاحات وأعمال بناءة .

فالاعتمادات الدولية القائمة على تناسق دولي للعمل المنتج البناء تحقق تيسير الأعمال وتسهم في رفع الكفاءة والقدرات في العالم . أما القرارات الخاصة بالمستوى الأمثل للاستثمار فتتطلب درجة عالية من القياس للتنظيم الاقتصادي وأن تعتمد

فى الوقت الحاضر على الموارد المتاحة - وتمول أعمال منظمات الأمم المتحدة عن طريق التبرعات المتفق عليها والتي تسهم بها الدول الأعضاء Member States ويستمر تمويلها بهذا الأسلوب ، إلا أن هناك العديد من المجالات لزيادة موارد التمويل التى تضاف إلى الدخل كالضرائب التى تقوم خزانة الامم المتحدة بتحصيلها ، وتعتبر ضريبة الدخل عنصرا هاما فى البناء الضرائبى القومى ومازال هناك الكثير من المنافذ لزيادة عائد ضريبة الدخل وأهمها ما يأتى : فرض ضرائب على الانتفاع بالأغذية العالمية إذا تساوى جميع الشركاء اقتصاديا . وبما أن الدول المتقدمة تنتفع بالأغذية العالمية فإن نقل الموارد بواسطة فرض الضرائب يساعد على اصلاح الميزانية لاسيما فى المجالات الأربعة الآتية ، استغلال الحيوانات البحرية عبر المياه الاقليمية الساحلية النابعة للبلاد المجاورة لها (٢٠٠ ميل بعيدا عن الحدود الاقليمية ، وصيد الحيتان وفراء عجل البحر وتنظيمه اتفاقيات دولية ، الانتفاع بخط سير النجوم حول الشمس وتكوين الالكترونات المغناطيسية التى تعمل من خلالها موجات الراديو وخط سير نجم الفضاء الذى تقام فيه الأقمار الصناعية وسفن الفضاء .

٢ - التعويض عن العقول النازحة ، فعلى سبيل المثال قدرت نفقات التعليم للمهاجرين ذوى التخصصات النادرة العالية فى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا القادمين من الدول الأقل تقدما فى الستينات فكانت أكبر من المساعدات التى قدمتها هذه الدول للدول الأقل نموا فى هذه الحقبة .

٣ - تخصيص اعتماد واعفائه من الضريبة لدافعى الضرائب الوطنيين الذين أسهموا فى المعونات الأجنبية .

٤ - مشاركة الامم المتحدة فى الضرائب القومية على المشروبات الروحية والطباق .

٥ - الانتفاع بضرائب التسلح بالتساوى بين الدول الأقل تقدما والمحتمل أن تتضمن تحقيق الحد من سباق التسلح وقد اقترح الاتحاد السوفيتى فى الدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة أن ميزانية التسلح للأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن يجب أن تخفض بمعدل ١٠٪ وتخصص حصيلة هذه المدخرات لتأهية الدول الأقل تقدما .

وقد اقترحت مؤسسة برانت Brandt فرض ضريبة على الصادرات من السلاح وكذلك الضرائب على الميزانيات العسكرية ، ويحتم ميثاق الحقوق الاقتصادية والتزامات الدول على جميع الدول أن تعمل على الحد من سباق التسلح ، مع تخصيص حصة ثابتة من الموارد الحرة كوسيلة اضافية للدول الأقل تقدما ، والحقيقة أنه إذا كانت هذه التوصيات لم تلق القبول فلا يعتبر ذلك تثبيطا للجهود فى المستقبل .

لقد أصبح السلام بعد حربين عالميتين من الاساسيات القومية ذات القيمة الرفيعة وإذا كانت الضرائب على التسليح تجعلنا تقترب قليلا من السلام فيجب أن تنفسد ومنذ أن أصبحت نفقات الحرب العالمية تبلغ أكثر من ثلاثين ضعفا من حيلة تحويل مصادر التمويل من الدول الغنية الى الدول الفقيرة وهو مصدر هام من مصادر الدخل العالمي .

٦ - الاسهام فى المساعدات التطوعية . فى عام ١٩٧٠ ناشدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول المتقدمة أن تزود برامج الحقبة الثانية للتنمية . وقد بلغت الموارد المالية المتحصلة ١٪ خصصت منها فى شكل مساعدات للتنمية الادارية ، وكانت المحاولة فى هذا المجال مثبطة : فى عام ١٩٧٠ بلغت المساعدات ٥٢٪ وفى عام ١٩٧٩ بلغت ٣٩٪ فقط ، وكانت دول الوبك OPEC السويد والنرويج وهولندا وبلجيكا هى الدول الوحيدة التى حققت الهدف . أما دول CMEA فقد حلت فقط GNP ١٢٪ من GNP ، وعلى الرغم من ذلك فهذه الأرقام لا تؤدى الى الاسى طالما أن بعض الدول تقوم بمسئولياتها على أكمل وجه وسوف تقتضى بها الدول الأخرى فى الوقت المناسب ، ان تأسيس خزانة الأمم المتحدة يتضمن منافذ للمعونات المتعددة الأغراض تعتبر أكثر قدرة وفاعلية ومرغوبا فيهما من المساعدات الثنائية . والواقع أنه لا يوجد ما يبرر علم تحويل الضريبة الى المجال الدولى اذ أنها تتيح حرية أكثر لمانحي الضريبة لاختيار نوعية المساعدة والمستفيد منها

ومنذ اثنى عشر عاما مضت وفى مؤتمر دولى اقترح المؤلف أن تؤسس وكالة للتخطيط العالمى ضمن أنظمة الأمم المتحدة ولم تلق الفكرة تأييدا بالاجماع وذكر المتحدث عن الدول المتقدمة أن هذا العمل غير ممكن لأن القوتين العظميين لن تتنحيا عن سلطاتها ونفوذها لتوجيه شئون العالم ، كما قيل أيضا أن التخطيط المركزى القائم على قاعدة واحدة يعتبر خطرا وغير كفء (روبنش ، اوهليم Robinson, Ohlin) وقد تحدث محبوب الحاج Mahbul Ul Hagl عن وجهة نظر العالم الثالث فوصف الفكرة بأنها عمل شاق وغير عملى وغير مقبول .

واختتم كلمته بأن الدول الأقل تقدما يجب أن تنفسد خطط التنمية وفقا لاسلوبها .وفقا لمراحل التنمية بها دون أن تخضع لانماط للتنمية سابقة الصنع من وكالة مركزية ، ونظرا لأننى ولدت ونشأت فى دولة أقل نموا فانا أؤيده وأوافق على ذلك ، الا أن الموضوع تغذر فهمه فقد يكون الاسم الذى استخدمته غير واضح .

فالتخطيط مثل الديمقراطية كلمة لها معان كثيرة ، ومنذ أن استخدم التخطيط فى الاتحاد السوفيتى فالادارة المركزية والتخطيط فى هذه الدولة ينظر اليهما كشيء نموذجى مثالى ولكنه ليس اسلوبا للتخطيط على المستوى العالمى ، فالمطلوب هو

التنبؤ والنظرة المستقبلية والتقدم والسبق والتوافق ، بينما الأوامر الادارية لا تتفق مع هذه الاسس . وقد وصلت أنظمة الأمم المتحدة الى درجة من التعقيد بحيث أصبح التوافق متعذرا . ومن الغريب أنه بعد مضي سنوات قليلة على اقتراح المؤلف توصلت مجموعة من ٢٥ خيرا يرأسها آل نور قاسم alnoor Kassum من جمهورية تنزانيا المتحدة اختيرت بواسطة الجمعية العامة التاسعة والعشرين توصلت الى قرار مماثل لاقتراح المؤلف وقد نادى المجموعة بالنهوض بالمجلس الاجتماعى والاقتصادى ليكون الساحة الدولية والرئيسية ويشرف على المجلس منظمة هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى وتعتبر ادارة للتخطيط تتكون من قطاعين قطاع التنمية والبحث والسياسات الخاصة بها وتتبعها لجنة استشارية للتعاون الاقتصادى والتنمية وتضم الرؤساء المنفذين لصندوق النقد الدولى ومنظمة تنمية التجارة والسياحة الدولية UNCTAD و ILO منظمة العمل الدولية UNIDO منظمة الأمم المتحدة للتنمية الدولية . واليونسكو UNESCO والفاو منظمة الأغذية والزراعة FAO والسكرتيرين العامين للمؤسسات الاقتصادية الاقليمية وهكذا تضم منظمة التخطيط مكتباً للتخطيط ECOSOC يعمل كهيئة لصنع القرار السياسى ورؤساء مختلف وكالات وهيئات الأمم المتحدة ، وإذا كان التخطيط معناه اتفاق مسبق للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية فمنظمة التخطيط العالمية World planning Organization تصبح هي المسئولة عن تحسين وتوحيد الأعمال الحالية فى مجال التنمية الاقتصادية الدولية فى أربعة مجالات هامة : تنمية التمويل واستقرار تدفق السلع وضمان تدفق التجارة واستمرارها وكذلك التوجيه والمساعدة فى انجاز البرامج ، ولكى يتحقق ذلك يجب أن تهمل فى الأنشطة الآتية (طبقا لورقة العمل الذى وضعها المؤلف عام ١٩٧٠) :

– تنسيق أنشطة الوكالات الدولية القائمة حاليا ، والمقصود بالتنسيق هو خطة للعمل متفق عليها وأيضا خطة منظمة التخطيط العالمية WPO يمكن أن تعمل فى مجال البيانات والمعلومات .

– ويمكن أيضا أن تتضمن أعمال تنفيذ وإذاعة برامج التنمية للامم المتحدة والمؤسسات المشتركة ولجان التخطيط القومية الى المنظمة العالمية للتخطيط WPO . وهكذا يمكن الاشراف على التخطيط العالمى وتوجيهه بأسلوب ديمقراطى سليم يتضمن شتى المعلومات والبيانات لكل من يهمهم الأمر ، ويجب أن تكون المنظمة العالمية للتخطيط WPO هى المرجع فى تلك المهام فهى الوكالة التى ترجع اليها الحكومات بثقة واخشنان فى أى وقت للمساعدة والارشاد كما يجب أن تقوم الوكالات خارج المنظمة بالتقدير الأكبر من العمل الاساسى الا أنه يتعين أن تكون قادرة على تحقيق المطالب بكفاءة .

- تقديم المقترحات بشأن توزيع الموارد المتاحة على المناطق والدول ويتم التوزيع وفقا لبرنامج يعد لذلك بعد اعتماده من ECOSOC

- تقييم المساعدات التي منحت للمستفيدين والاشراف على استخدام المنح والمساعدات .

ولكى تحقق المنظمة المالية للتخطيط Apo الثقة والقدرة والفاعلية يجب أن تستقل اداريا وأن تقوم بدور فعال في مجال العمل والتفوق الفكرى والثقافى وأن تمتلك الموارد المالية الكافية ، ويتطلب العامل الأول وهو الاستقلال الادارى التنظيم ويتوقف العامل الثانى أساسا على نجاح البحث بينما يمكن تحقيق العامل الثالث عن طريق ميزانية خزانة الامم المتحدة وقد شاهدت الحقتان الماضيتان تقجرا فى قوانين الاقتصاد الدولى الخاص العام ويتضمن ذلك أيضا قواعد التحكيم واللوائح المختلفة للاجراءات (للمؤسسات عبر الحدود ونقل التكنولوجيا) ويتطلب القانون الدولى قضاء دوليا وتعتبر محكمة العدل الدولية فى لاهى مثلا لذلك ، ومن الضرورى أن نضيف أن المحاكم الاقليمية يجب أن تحل محلها المحاكم الدولية اذا كانت للأطراف المتنازعة سواء كانت عامة أو خاصة اشتراطات . وطالما أن دورات الجهل الدولى قائمة ومستمرة فيجب أن تخضع للاشراف وبالتالى يصبح من اليسر توفير الأمن الغذائى والمواد الخام ، وبواسطة التغيير المناسب يمكن تطبيق النظام الاقليمى فى مجال البضائع التى توضع أمامها القيود والحواجز والتمويل المناسب لاستقرار عائد الصادرات والاعتمادات المشتركة وفقا لمقترحات جمعية تنمية التجارة والسياحة لمنظمة الامم المتحدة UNCTAD والواقع أن الحديث أسهل من العمل ، فلم تحقق مفاوضات الشمال والجنوب north South نجاحا كبيرا فى هذا المضمار ومهما يكن من أمر فالأعمال الجزئية غالبا ما تكون أكثر صعوبة وأقل كفاءة من الأعمال التى تناقش كأبعاد أساسية لبرنامج ملائم وشامل . وغالبا ما تواجه الجهود التى تؤدى الى تحقيق النظام والاستقرار فى مجال تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية المعارضة على أساس انها تمنع حرية تدفق السلع ورأس المال والعمل .

وقد ألقى رئيس وزراء هولندا فى اجتماع للدورة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٥ خطبا ذكر فيه أن النظام العالمى لا يعتبر ضمن المؤسسات الحرة أو الأسواق الحرة اذ أن مبدأ حرية التجارة يتعارض مع فرض الرسوم المنخفضة على المواد الخام والرسوم العالية على المنتجات الصناعية وهو عمل يعوق اتجاه الدول الفقيرة الى التصنيع بالإضافة الى أن فلسفة « الجات » GATT لحرية التجارة أصبحت تتعارض مع نظام حماية الأراضى وامتلاكها فى كل مكان ومع كل أنواع وأساليب الحماية التى تنفذها الدول الأقل تقدما وحتى الدول الغنية لم تعد على وئام . فبدلا من حرية انتقال رأس المال أصبح تكوين رؤوس الأموال وأنظمة

الاعتمادات تحكمها الولايات المتحدة وأوروبا • وبدلاً من حرية نقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع اقتصر استخدامها على الدول الغنية فضلاً عن أن المواد الخام لم تعد متاحة واختتم رئيس وزراء هولندا Iden Uly 1 كلمة بالآتي :

وهذا يوضح أن النظام الاقتصادي الدولي ليس حراً كما يقال دائماً وأن اختيارنا ليس بين نظام حر يقوم على المشروعات الحرة والتخطيط الاقتصادي الكامل أننا نختار بين النظام الحالي الذي توجهه وتشرف عليه الدول الغنية ويتفق مع مصالحها وبين النظام الذي يتجه إلى حل مشكلات توزيع الدخل وتقسيم الممتلكات وندرة الموارد الطبيعية وتدهور البيئة •

وتراكم الأدلة في السنوات التي مضت منذ أن التقى رئيس وزراء هولندا هذا البيان يتطلب تصحيحه في مجال واحد فقط أو هو أن النظام الحالي يتعارض مع مصالح واهتمامات كل الدول وحتى الدول الغنية •

تفجئة الفجوة

منذ قرنين مضياً كانت الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كما قدرت بمقياس الانتاج الرأسمالي ٢ : ١ وتقدر اليوم ٣٩ : ١ ومازالت هذه الفجوة تتسع فالثورة الصناعية التي بدأت في أواخر القرن الثامن عشر في أوروبا قادت عدداً صغيراً من الدول إلى ميدان التنمية بينما بقيت دول العالم في كساد وركود بالإضافة إلى تخلف اقتصادي وحينا وصلت الفجوة بين الغني والفقير في المجتمع المحلي إلى نقطة حرجية تنذر بالمخاطرة بالاستقرار الداخلي أدى إلى الصراع الطبقي واختل الاقتصاد وتفشى الفساد الاجتماعي بمختلف صورته وأنواعه مما وضع نهاية لحياة مستقرة منظمة • وهذه النتائج التي أدت إلى هذا التمزق وبالتالي إلى تفاوت في الثروات العالمية بالغة الخطورة بالنسبة للحياة المنظمة وحتى بالنسبة للمتخلفين في المجتمع العالمي • ففي أفضل الظروف تبدو عظمة التكلفة وفي أسوأ الظروف تبدو مدمرة ففي عالم صغير تربطه اتفاقيات واتفاقيات لا يستطيع أحد أن يعيش في عزلة وإجها ومن الصعب أن يتفادى أن يكون ضحية في عالم يحترق ، وعلى الرغم من أن نشوب الحربين العالميتين يرجع لأسباب مختلفة فهو كاف لكي يذكرنا بالعواقب الوخيمة للمأساة ، فالجنس البشري لا يستطيع أن يخوض حرباً ثالثة تسوقه إلى التهلكة وتقضي على وجود والادراك السائد اليوم هو أن التمهيدات والضمانات في عالم متحضر تقل فيه الفروق بشكل واضح بين الدول الغنية والدول الفقيرة وتتلاشى فيه الأخطاء القديمة المضيئة ويسوده الإصلاح والانصاف مما يحقق الطمأنينة لكل الشعوب إذ أنها تعيش في وطن واحد ومن ثم فيتعين اتخاذ موقف في هذا المجال • أن المبادئ الاشتراكية وهي المساواة والتضامن تكفل مبررات أبعد وأقوى كما أنها تساعد في إيجاد نظام لمثلنا الذي أشرنا إليه في المقدمة • ففي مايو عام ١٩٧٤

استجابة لطلب ألبانيا في الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة صدر قرار تأسيس نظام اقتصادي دولي
new International Economic Order
وكان هذا العمل بشيرا ببدء عصر جديد . فالقرار أقام النظام الاقتصادي العالمي على أسس من المبادئ الآتية .

- (أ) المساواة في سلطة الدول وحرية اتخاذ القرار وعدم التدخل .
- (ب) السيادة المطلقة على الموارد الطبيعية وحق تأميم الأعمال الخاصة .
- (ج) الرقابة على المؤسسات المشتركة التي تعمل عبر الحدود .
- (د) وحدة أسعار الصادرات والواردات للدول الأقل تقدما .
- (هـ) تفضيل معاهدات التبادل غير المشترك للدول الأقل تقدما .
- (و) تزويد الدول الأقل تقدما بالموارد الكافية .
- (ز) زيادة نقل التكنولوجيا الى الدول الأقل تقدما .

ويوضح المبدأ الأول والمبدأ الثاني الحقوق الدستورية وفقا للدستورية ووفقا للدستور العالمي . وتتناول المبادئ الأخرى المساواة والتماسك . ولتوضيح هدف المساواة في نقطة البداية والتماسك في مجال المعونة يمكن تحليل جوهر قرار ١٩٧٤ الذي يؤدي الى إيجاد منفذين رئيسيين لرعاية التنمية :

- (أ) تحقيق الوصول الى الأسواق وضمان التبادل العادل وهما شرطان للتوسع في التجارة .
- (ب) تحقيق نقل حقيقي للموارد متضمنا نقل التكنولوجيا .

المساواة في نقطة البداية :

النظام السياسي للدولة يقوم بوضعه من بينهم السلطة وتقوم القوى العظمى بوضع الأنظمة العالمية وفقا لاهتماماتها ومصالحها وقد حل السلام الأمريكي محل السلام البريطاني والأخير في طريقه في أن يحل محله السلام الثلاثي والسلام السوفيتي في شطري العالم المنفصلين في العالم المعاصر ، وقد برزت الرؤى الأمريكية في بريتون وودز وبالتالي انشئت منظمة « الجات » GATT كملتقى للدول الغنية . وظلت خارج نظام الأمم المتحدة وتفتقر ببطء وبصعوبة كبيرة . فالبنك الدولي يرأسه دائما رئيس أمريكي ويسيطر على صندوق النقد الدولي عدد قليل من الدول الغنية كما تسيطر الدول الغنية على أسواق رأس المال الدولية ، فالمكاتب الرئيسية وأنشطة الأبحاث والمؤسسات التي تعمل عبر الحدود القومية والتي تسيطر على التجارة العالمية تنتج ١/٣ انتاج العالم مقرها الدول الغنية . ويمكن تغيير هذا الوضع تدريجيا وبالأساليب السياسية . ولتغيير هذا الوضع قامت الدول الأقل تقدما بأنشاء

مختلف المؤسسات التي تدعم اهتماماتها ومصالحها . ومن الواضح أن الساحة الأولى لديقراطية الحياة السياسية في العالم هي بطبيعة الحال الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع أن القرارات السياسية قاطعة وواضحة إلا أن الوضع يتغير متابعتها الى مدى أبعد فعليا اذن أن نركز اهتمامنا على الاقتصاديات الخالصة .

فاذا ترك الاقتصاد القومي يضل وفقا لاسلوب حرية التجارة . اتركه يعمل *Laissez Paire* فالنفاوت الاقليمي في التنمية سيزداد بشكل واضح وسرعان ما تظهر عملية الاستقطاب ، ومن السهل أن توضح هذه الظواهر من خلال مصطلحات وتعبيرات الاقتصاد الخارجي وعلاقات عوامل الانتاج والعائد . وحينما يؤسس مصنع ثالث في مكان يعمل فيه مصنعان آخرا يصبح من اليسر الاستعانة بوسائل الانتقال والمواصلات والخدمات الاجتماعية المتاحة في البنية الامامية وكذلك الاستعانة بامدادات العمالة الماهرة وتيسيرات الإقامة وغير ذلك ، وقد تعترض مثل هذه الامور السطحية إقامة شركة جديدة .

في اقليم مختلف يحتم أن كل زيادة في عائد الانتاج يجب أن يسبقه ويواكبه الحصول على رأس المال والسلع الوسيطة من المناطق المتقدمة وبالتالي سرعة تنمية الدول المتقدمة وحتى اذا قامت تلك الدول المتقدمة بتقديم المنح المالية للدول الأخرى فسوف يزداد العائد في الدول المتقدمة أكثر منه في الدول النامية فالدول الغنية ستزداد غنى على الرغم من ازدياد البذل والعطاء لخير البشرية والانسانية . فاذا كانت هذه هي الصورة عندما يكون لكل من المنطقتين اقتصادها القومي واتجاهاته المحددة الواضحة ، فالضرائب العادية ونظام الموازنة والاهتمامات القومية العادية التي تخطط الحدود القومية تزيد من حدة الموقف . فالتعريف الجمركية وقائمة الأسعار واستخدام القيود والقوة المالية الضخمة للمؤسسات في الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المنحازة والعلاقات التجارية كل هذه العوامل تؤدي الى صعوبة الوصول الى السوق العالمية بالنسبة للدول التي دخلت السوق مؤخرًا وهكذا للمساواة الرسمية للمشاركين والتجارة الحرة الرسمية التي تشكل الفلسفة التي تقوم عليها على سبيل المثال « الجات » GATT تتضمن عدم مساواة وتشويهها وافسادا للتجارة فهي تضع قواعد للتفضيل من جانب واحد وغير متبادلة فضلا عن المؤسسات الضخمة القوية التي تعمل عبر الحدود والتي يجب ان تكون تحت اشراف دول ورفع القيود والتعسف ، وقد قامت الأمم المتحدة باتخاذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه ، والنتيجة الهامة الثانية هي ضالة حصيلة عائد الانتاج بسبب عدم تنوع الصادرات اذ تحقق الدول الأقل تقدما ٨٠٪ من قيمة صادراتها من ١٢ سلعة فقط ، ولما كان الطلب على هذه السلع قليلا وتخضع لمرونة الطلب وبالتالي تتعرض أسعار هذه السلع للتقلبات بشكل ملحوظ . ولهذا السبب ولأن تبادل الحاجات المستوردة لا يمكن تغطيتها من موارد أخرى فبالناتج تهبط أسعارها وتتخلف عن أسعار صادرات الدول المتقدمة ،

ويمكن معالجة ذلك عن طريق التصنيف والتمويل الكافي والبضائع التي لاتنافس ولايحتاج ذلك الى المزيد من المعرفة الفنية السائدة في هذا المجال . ويكفي أن تقول ان المشروعات الملائمة للاستقرار والتي تعمل من أجل الاقتصاد القومي والأنظمة المماثلة يمكن تنفيذها فنيا على المستوى العالمي أيضا . وأخيرا فإذا كانت التجارة تسير وفقا لمنهج سليم للمنافسة سليمة فسوف يظل التبادل غير متكافئ ، وكما أوضح أرجيري ، مايبول نظرا للتباين في معدلات الأجور الإقليمية الاقليمية الناجمة عن التفاوت في مستويات التنمية يرتبط جزء كبير من دخل العمل في الدول الفقيرة مدخل العمل في الدول الأكبر تقدما من خلال التجارة الدولية ، فالتخلف في التنمية معناه هبوط الأجور مما يؤثر في بنية التكلفة ككل . وتقوم الدول الأقل تقدما بتصدير نوعين من السلع ، سلع لاتقبل المنافسة مثل فواكه المناطق الاستوائية و سلع لها منافس مثل المنسوجات التي تتطلب عملا مكثفا . وتحظى الدول المتقدمة أسواقها الداخلية بفرض رسوم عالية على البضائع التي تحتاج الى عمل مكثف وتوازن خافض الدول الفقيرة بشراء سلهم التي لاتنافس بسعر رخيص ، فالقاعدة الأصلية والمبادئ الاخلاقية مما يتطلب الغاء الرسوم على المنتجات الثقيلة التي تحتاج الى العمل المركز بالاضافة الى أن هذه الرسوم على الصادرات

يجب أن تفرض على الصادرات غير المنافسة لتسوية فروق الاجور بين الغني والفقير وهذه الرسوم يمكن تحصيلها على المستوى الاقليمي أو بواسطة خزانة الأمم المتحدة . وهكذا نكون قد توصلنا الى نهاية واضحة فلكي تتعادل نقطة البداية يجب على الدول المتقدمة أن تلغي التبريد الجمركية والحواجز على الواردات من كل أنحاء دول العالم اقل تقدما وأن تقوم هذه الدول المتقدمة أيضا بوضع وسيلة معينة لنقل الموارد ، ولا يمكن الغاء الحماية الجمركية بين يوم وليلة اذ أن ذلك يلحق الضرر بالمصانع القديمة في الدول المتقدمة ، فبدلا من الاسراع في الغاء الرسوم الجمركية يمكن أن تبقى على أن تعود الإيرادات الى الدول الأقل تقدما ، أما الدول التي تحدد أسعارها وغيرها من دول الاقتصاد الموجه MEA فيتمضمّن ذلك التسليم بالزروق بين الواردات والأسعار المحلية . وبهذه الطريقة تحقق الدول المتقدمة حوافز اقتصادية لخفض الرسوم على سلع الدول الأقل تقدما بأقصى سرعة . ويجب الاسراع في العمل بمقتضى التعديلات والتسويات العالمية من خلال منظمة الأمم المتحدة للتخطيط وصندوق التنمية وبهذا تتركز المناقشات حول قطاعين من اقتصاديات العالم وهما الدول المتقدمة والدول الأقل تقدما ، وطالما أن هناك عددا قليلا من الدول المتقدمة ليس بينها فروق اقتصادية كبيرة فيجب أن تعامل على أنها فريق متجانس أما قطاع الدول الأقل تقدما فهو غير متجانس لأسباب ذكرت آنفا . ولم يكن هناك اتساق رأسي بين مستوى التنمية ومعدل التقدم ، ويزودنا هذا التحليل المتسق بقياس صادق وبسيط لتصنيف الدول الأقل تقدما . الى أربع مجموعات متميزة وفقا للترتيب التصاعدي للتنمية .

١ - الدول الأكثر فقرا التي تعتبر في بداية مراحل التنمية والتي تصان من ركود اقتصادي في ظل النظام الرأسمالي ، وتزداد الفجوة بينها وبين بقية الدول بصورة سريعة .

٢ - الدول النامية التي تنقل عن غيرها ولكنها لم تلحق بعد بالدول المتقدمة .

٣ - الدول التي اتجهت الى التصنيع (مثل أوروبا الجنوبية وبعض دول MEA) . وبعض دول أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى) والتي حققت معدلات عالية للتنمية وتحقق مكاسب سريعة من وقت لآخر وكانت اليابان ضمن هذه المجموعة الا أنها توصلت الى أن تكون في الوقت الحاضر ضمن الدول المتقدمة .

٤ - الذين يمتلكون المواد الخام الهامة مثل البترول وعلى هذا ف الدول الاوبك OPEC يجب أن تصنف كل منها على حدة فهذه الدول لا تحتاج الى معدلات للتغطية تزيد على دول المجموعة الثالثة ولكن الدخل الهائل الناتج من استخراج البترول يمكنها من التنمية السريعة ، وأحيانا يقال أن هذا التصنيف غير مرغوب فيه لأنه يعوض التماسك بين الدول الأقل تقدما ، الا أن هذا التعليل لا يتضمن إدراك أنه لكي يسود مبدأ المساواة فلا بد أن يطبق على الصعيد العالمي .

فاذا كانت الدول المتقدمة التي تتضمنها المجموعة رقم ٥ قد بدأت تزيل كل الحواجز التي تعوق المساواة في التجارة للمجموعات الأخرى ، فيطبق نفس المبدأ على كل مجموعة تندرج في القائمة أو بعبارة أخرى فالمفاضلة في التعامل لمن هم في القمة يجب أن يطبق على أي مجموعة وردت في نهاية القائمة ، وهذا هو التعبير المعاصر للعبارة : (الدول الأكثر تفضيلا) وتعفي الدول الفقيرة في العالم من الالتزام بمنح التفضيل غير المتبادل وهذا يسوقنا الى مشكلة الاستقلال الذاتي الجماعي ، فعلى الرغم من أن لعبة التنمية لا يمكن أن تتحقق وتقوم بدورها بدون الدول المتقدمة . فهناك الكثير الذي يمكن أن تحققه الدول الأقل تقدما لتحصين حصتها ، والتخطيط الإداري للتنمية الإقليمية بواسطة المجموعات المجاورة للدول الأقل تقدما له أهمية خاصة إذ أن معدل الربح للقدرة الانتاجية في كثير من المجالات الانتاجية يفوق حجم السوق في دولة فقيرة . ونظرا لأسباب عديدة لا يمكن استخدام القدرات الفائضة للتقدير الربح ومن ثم يجب تهيئة الظروف لتحقيق تنمية سريعة يعتبر اتجاهها نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال الانتاج .

وقد أجريت بعض المحاولات في هذا المجال الا أنها لم تحقق نجاحا ملموسا ويوضح ذلك الحدود القومية والحكومات غير المسئولة بالدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة تنمية التجارة والسياحة YUNCTAD طالبت بإنشاء اتحادات لمنتجات تمهيدا للاعداد للتسويق المترابط والتجارة السليمة

المهظمة وتحسين الدخل من الصادرات وشروط التجارة ويسهل في هذا الاطار اتحاد منتجي الموز والمطاط والشاي والصفيح والفوسفات والبن وفي الاجتماع الذي عقدته المجموعة في مانيلا عام ١٩٧٧ تمت الموافقة على اقتراح وضع برنامج للتعاون الاقتصادي بين الدول الأقل تقدما وإلى جانب مجالات التعاون التي ذكرناها من قبل كان التركيز على انشاء مؤسسات متعددة الجنسيات في مجالات الطيران والنقل البحري والتأمين والبنوك وكذلك المساعدات المالية عن طريق الدول المصدرة للبترول للدول الاخرى الأقل تقدما LDC فالافكار تطرح والانجاز يبدو بطيئا .

المعونة :

وحى اذا ازيلت الحواجز والقيود على التجارة والتنمية وتحولت بعض الموارد بانتظام لمساواة ظروف البدء فإن التفاوت في مستويات المعيشة سوف يظل شاسعا كما يتطلب التضامن الانساني تقديم المعونة للدول الأقل تقدما من أجل سرعة التنمية الاقتصادية في هذه الدول ، ولهذا كان من الضروري نقل الموارد الأساسية ، وعلى هذا الأساس يمكن تمييز نوعين من الموارد هما : المعرفة والموارد المالية ويتحقق نقل المعرفة من خلال التنمية المتطورة ويشير نقل التكنولوجيا ويتعين على منظمة التنمية الدولية للأمم المتحدة UNIDO وسياسة الأمم المتحدة للتنمية UNDP أن تعنى بذلك كما يمكن أن تنفذ التحويلات المالية عن طريق صندوق للتنمية وتحت ظروف معينة يمكن أن يحل محلها نقل موارد حقيقية كالغذاء مثلا وتستخدم الموارد المحولة في البداية في مجال الاستثمار ويمكن تصنيف استثمارات التنمية الى نوعين : الاستثمار الذي يستخدم في مجال التنمية الاجتماعية (المدارس ، والمستشفيات وشبكة المواصلات) والاستثمار الذي يوجه للانتاج المباشر وتتكون معنويات التنمية من تحويلات من طرف واحد (منح وهبات) وقروض بشروط ملزمة وقروض تجارية ويستخدم النوع الأول بصفة أساسية لموازنة الميزانية أما الفئتان الأخريان فتمثلان قروضا للتنمية كما يمكن استخدام الانتاج المباشر لتحويل المشروعات الاجتماعية والقروض التي توجه للاستثمار ولما كان نقل الموارد يتم على أساس الاهتمام بهذا المعيار وهو أن كل انسان بصرف النظر من محل ميلاده يجب أن يعامل كأنسان ويجب أن يتمتع بالغذاء الكامل وأن يحصل على اللقومات والتيسيرات اللازمة للتعليم والعلاج فهذه الاساسيات الثلاثة يجب تديرها بالمعونات المالية (تحويلات من جانب واحد) التي تشرف عليها منظمة الأغذية اليونيسيف UNICEF واليونسكو ، وهناك مبرر آخر لهذا التدخل وهو أننا لو نجحنا أو فلقنا في تسليم الناس والمحافظة على صحتهم فسوف يجدون الطريق الى التنمية السريعة ، ففي الدول التي تعاني من شدة الفقر (المجموعة رقم ١) تحول الاستثمارات في شبكات المواصلات من المعونات المالية حتى لا تكبل وتثقل باعباء الديون التي يترتب عليها أواخر العواقب على التنمية ، وتفصح دراسة الأمم المتحدة عن تقديرها للمستوى السليم صحيا وتعليميا (وفقا لمعايير متوسط العمر ووفيات الأطفال والسعر الحراري

للطعام ونوعية الغذاء وعدد المتقنين في المدارس ومستوى الامية) في أى بلد يصل دخل الفرد فيه الى ٤٠٠ دولار (وفقا لأسعار ١٩٦٠) عن سمات المدنية المعاصرة ، وبعبارة أخرى فعند مستوى معين وليس مرتفعا جدا لمعدل التنمية تستطيع الدول المتوسطة أن تمول خدماتها الاجتماعية من دخلها ولا تحتاج الى معونات أخرى وبصفة عامة فمدول المجموعة رقم ١ تعتمد كل الاعتماد على المساعدات والقروض بدون فائدة وتستبدل دول المجموعة الثانية المساعدات بقروض بفوائد بسيطة وتقوم بتحويل متطلبات التنمية بقروض بسيطة الفائدة ، أما المجموعة الثالثة فهي ليست في حاجة الى المساعدات وتستخدم معظم القروض على اساس تجارية . بينما تقوم المجموعة الرابعة بتصدير رأس المال للتمويل ويتحدد حجم رأس المال وتقسيمه على أساس تقريب الفجوة تدريجيا وهذا معناه أن المجموعات الأربع للدول الأقل قلنا يجب أن تتقدم وتنمو على أساس من القومات ويقصد بصورة أسرع من المجموعة الخامسة المتقدمة ويقصد بالمعونات في التعبير السائد هو اقرارها وانجازها بواسطة المفاوضات السياسية .

وبالتحويل الثالث للبيئة الأساسية الاجتماعية والمبالغ الطائلة من النقد الأجنبي الذي في حوزتها وتحت تصرفها والتوسع في الأسواق الأجنبية التي تحقق دخولا كافية لسداد الديون والتوصل الى تمويل التنمية المشروطة بالانجاز يتحقق تحطم الدول الأقل نمو التنمية السريعة والتقدم وتبدأ في إغلاق الفجوة المهنية بين الفنى والفقير ، والتخلص من هذه الفجوة مسئولية العالم بأسره ولا يمكن استثناء أية مجموعة وفي هذا الحال يعتبر الموقف الذى اتخذته دول الاقتصاد الموجه MRA في أن مسئوليتهم عن الفجوة ليست مسئولية تاريخية وبالتالي فهم غير مجبرين لتقديم المساعدة أو على الأقل ليس بنفس مسئولية الدول الاخرى ، وهذا الأمر يحتاج الى تعليق ، فهذا الموقف يتبين بوضوح في بيان أندريه جروميكو مندوب الاتحاد السوفيتي في الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة : اننا لن نقبل من الناحية النظرية أو العملية تلك الفكرة الخادعة لتقسيم العالم الى الدول الغنية والدول الفقيرة ، هذه الصورة التي تضع الحكومات الاشتراكية على قدم المساواة مع بعض دول أخرى جمعت ثروات هائلة من الدول التي كانت تحت نير الاستعمار ، ومؤلفو هذه الفكرة لا يقومون بإخفاء الفروق بين الاشتراكية والامبريالية ولكنهم في نفس الوقت يتجاهلون هذا السؤال كيف وعلى حساب من تحقق هذا المستوى العالي من التواكل .

والواقع أن هذا البيان غير صحيح من وجهة نظر التاريخ وليس مقبولا ولاصلا له بالاشتراكية ، فمن ناحية المسئولية التاريخية فقد كانت روسيا المنصرية إحدى القوى العظمى الامبريالية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية هي ميراث معرض لقوة امبريالية ضخمة أخرى وهنغاريا التي استغلت الدول التي كانت تحت حكمها ،

وكانت ألمانيا وهنغاريا وبلغاريا في فترة بين الحربين العالميتين حلفاء للفاشية التي تسببت في تعاسة وشقاء العالم . كما تسببت Comercon في إلحاق الضرر البالغ ليوغسلافيا ، وهكذا فندول CMEA ليس لها تاريخ أفضل من غيرها ، فضلا عن ذلك فإن الكثير من الدول المتقدمة ليس لها ماض في ميدان الاستعمار ، اسكتندافيا وكندا على سبيل المثال . وبالرغم من ذلك فقد وافقوا على مساهمتهم بنصيب في المساعدات وأخيرا فنحن اذا وجدنا انسانا محطما في الطريق فعلينا أن نساعد به بفض النظر عن المتسبب فيما أصابه من آلام وطالما أن مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة يضم دولا اعضاء في مختلف مستويات التنمية والقدرات الاقتصادية ضئيلة بالنسبة لقدرات الدول الرأسمالية المتقدمة وبالتالي تعتبر التزاماتها الدولية أقل مما يجب أن تسهم به ومع أن نصيبها من صادرات الدول الأقل تقدما يبلغ 5٪ ومن تحويل الموارد 12٪ من CMEA Inational CNP السياسة الدولية العامة مما يظهر بوضوح أنها أقل بكثير من التزاماتها ، فضلا عن ذلك فهذه الدرجة من العزلة تلحق الضرر باقتصادياتها .

وهناك حالة تمثل نوعا مختلفا من المسؤولية وهي المسؤولية الذاتية للدول الأقل تقدما لها الحق في المعونات الدولية اذا استخدمتها في اطار من الثقة وتقدير المسؤولية فالفقر لا يتضمن الاعتدال فتضييق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة على الصعيد العالمي يدل على مغزى واضح اذا كانت في نفس الوقت الفجوة بين المواطن الفقير والمواطن الغني تتسع داخل الحدود الاقليمية واذا كانت المعونات الدولية تؤدي الى تضخم جيوب الوزراء وغيرهم من اعضاء الطبقة الحاكمة المتسلطة فهذا هو الغناء للذات .

وكمواطنين يخضع الأفراد لسلطة الحاكم ويسألون عن اختيارهم ، ويطبق نفس النظام على المستوى الدولي ، وبالنسبة للدول يجب اعدادها للمساعدات الدولية .

(البرامج الصحية ، وبرامج الغذاء وبرامج التعليم لا تخضع لقياس الصلاحية وهذه هي الآلام التي يعاني منها الجنس البشري والتي تتطلب التكافل ، ان تأييد أي نظام يحتكر جميع موارد الدول فهذا يؤدي الى استمرار المخاوف فاذا كان تأييد الاقتصاد يؤدي الى تفاوت صارخ في توزيع الدخل فهذا معناه تأييد الاستغلال الطبقي مما يساعد الغني ليكون أكثر غنى ويظل الفقير في تعاسته واذا كانت الدول التي تساعد على شن الحرب ضد جيرانها فهذا ليس معناه سوء استخدام للموارد فحسب ولكنه تشجيع للشر والعنوان .

ولا علاقة لكل هذه الامور بالتضامن والتكافل الانساني والمسؤولية الدولية والواقع ان الحالات التي ذكرت تتعارض مع كلتا الحالتين .

وبينما القواعد المالية للقروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي International

Monetary Fund IMF. والبنك الدولي قد شرحت بالتفصيل في إطار اللامعة والمفهوم الاجتماعي فلا زالت غير متاحة ، وقد بدأ العمل في هذا المجال وقد واجه الكثير من الصعوبات : فقد يساء استخدام الغرض من اشتراط قيمة وأولويات معينة ، فظروف اللامعة يمكن ان تختفى وراء شعارات حماية حقوق الانسان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ولما كانت القرارات المختلفة للامم المتحدة عن حقوق الانسان وواجباته قد نالت تأييدا شبه اجماعي فهناك اتفاق تام على الحد الأدنى الذي يجب أن توفره الدول المعاصرة لكي تصبح ضمن الدول المتقدمة ، ويمكن تعريف هذه المستويات في تعبيرات دقيقة وواضحة الغرض ، وعلى ذلك فالاصلاح الزراعي وعدالة توزيع الدخل والمحد من نفقات التسليح يجب أن تتضمن هذه الظروف وأن تواكب الحد من الانكماش. واصلاح العجز في ميزان المدفوعات وسداد الفوائد ، فالدول التي لا تمارس هذه التجارب يجب ان تستبعد من برامج المساعدات الدولية نتيجة التخلف في التنمية وبالتالي يجب اصلاحها . وهكذا فالنهوض بالتنمية يسهم في رفع مستوى الاخلاق الدولية ، فالتضامن الدولي كأي نوع من أنواع التكافل الانساني مبدا اخلاقي يمكن تحقيقه اذا تعاملنا مع العالم على أساس أنه مجتمع اخلاقي واذا لم يتحقق ذلك كنزعة دنيئة فالقانون الدولي وأنظمة الامم المتحدة يجب أن تقوى وتنتشر .

هل يعمل البرنامج بنجاح ؟

ونظرا لطبيعة البرنامج طويل الأجل للتنمية الأساسية يتعذر انجازه على وجه السرعة وقد تبدو بعض هذه البرامج غير واقعية اذا استبعدت أو اذا تناولناها بمعزل عن البرامج الأخرى ، وكإبعاد لبرنامج متنسق لا تتحول الى جوانب واقعية فحسب ولكنها تصبح امورا حتمية وتؤكد الواقعية اذا توصلنا الى كل مقوماتها الأساسية في صورتها الأصلية . وفي هذا البحث روعي الاهتمام بأشراك العناصر المتطورة والقائمة فعلا ، وكل برنامج مهما بلغ من الدقة في اعداده يتوقف تحقيقه على ارادة وعزم المشاركين في العمل وهنا تلعب الاهتمامات الواقعية التي برزت دورا قاطعا ، فأجزاء العالم المتكافل لها اهتمامات هامة وشائعة .

وقد كتب جان تينبرجن عن مشروع Realistic Interdependent Organisation FTO

منظمة التكافل الواقعي كتب ما يلي : نتيجة للتنمية التكنولوجية والبيئية ازداد التكافل في كل أنحاء العالم بهدف الوصول الى رخاء البشرية ككل ، مع الأخذ في الاعتبار الأجيال المستقبلية كهدف لقيام نظام وسياسات واعتماد الدول المتقدمة على استيراد المواد الخام والبتروال التي كثيرا ما تصل الى ٨٠ - ١٠٠٪ تقسم غالبا الى أنصبة وحصة معروفة وبالتالي فالعالم الأول يركز اهتمامه على المروض من هذه البضائع ومن ناحية أخرى تتدفق ٧٥٪ من صادرات الدول الأقل تقدما في أسواق الدول المتقدمة ومن ثم تتركز اهتمامات العالم الثالث بصفة خاصة في استقرار وتوسع.

هذه الأسواق فإذا فشل في هذا وهو ما حدث فعلا فإن هذا يتعارض مع مصالح الدول الأقل تقدما • I.D.C. وأهداف جمعية تنمية التجارة والسياحة التابعة للأمم المتحدة Unctad وتصحيح الرقابة على أسعار السلع أداة غير مستخدمة فزيادة الانتاج لا تحقق أى جدوى طالما أنها لا تحقق سوى خفض أسعار الصادرات ، ومع أن الدول المتقدمة تمارس التجارة مع بعضها البعض إلا أن انتشار التجارة فى الأسواق الأخرى له مزايا عديدة ، ولهذا فمن المرغوب فيه أن تزداد وتتوسع اقتصاديات العالم الثالث لكي يمتص الزيادة فى الواردات ، وكما تبين لنا أن المنح تؤدي الى زيادة الطلب على منتجات الذين يمنحونها أكثر من زيادة الطلب على منتجات الدول التي تتلقى هذه المنح ، ومن ناحية أخرى فكأنها ازدادت تنمية العالم المتقدم فى الاقتصاد العالمى ازدادت امكانية نقل الموارد الحقيقية للاسراع فى تنمية العالم الأقل تقدما ، وفى عالم راكد تظل الفجوة قائمة ، فالتحويل يمكن أن يرتبط بالمشروعات التي تحقق توزيعا عادلا للعائد من أرباح التجارة لكل الدول التي تقدم المنح والمساعدات المالية • وإذا استخدمت المساعدات المالية فى تدبير الغذاء المناسب فقد يساعد ذلك على التخفيف عن المنتجين الزراعيين فى الولايات المتحدة وكندا وغيرهم من المنتجين الزراعيين من فائض الانتاج لديهم وفى نفس الوقت يقلل من حدة المنافسة للمزارع الاوروبى ، ويمكن للعالم الثانى أن يستفيد من هذا التوسع العالمى ومن ازدياد دخل التبادل الأجنبى من ازدياد الصادرات الى الدول الأقل تقدما وأن تأخذ الوضع الذى ينعج لها زيادة الواردات ذات التكنولوجيا المتطورة من الدول الأكثر تقدما • ويسير الجدل حول الكفاءة فى نفس الاتجاه فالمصانع القديمة التي تتطلب العمل المكثف تعتبر عبئا بالنسبة للدول المتقدمة ويمكن أن يحل محلها واردات رخيصة من العالم الثالث ففرض الضرائب العالية على الأرز فى اليابان وعلى القمح واللحوم فى أوروبا يؤدي الى ارتفاع نفقات المعيشة ، فلماذا تزرع الدول الأوروبية البنجر فى حين أن استيراد قصب السكر من الدول الاستوائية أرخص بكثير من زراعة البنجر ؟ ولماذا تنفق الدول المتقدمة مليار دولار سنويا على الأبحاث لتنمية البدائل من المنتجات الزراعية الاستوائية فى حين أن هذه المنتجات متوافرة ومتاحة ؟ ومن الواضح أن سعر التكلفة ممكن خفضه وبالتالي تزداد التجارة وسوف يستفيد ماديا كل من يعينهم الأمر اذا ازيلت الحواجز والقيود التجارية وهناك رؤية من خلال التنوير بأثر البيئة فتعلق بالكفاءة الانتاجية ويتعين ذكرها وهى الظاهرة التي تهدد بقلوب البيئة فى الدول الصناعية المتقدمة ويمكن الحد من آثارها اذا تم تصنيع المواد الخام فى مواطنها الأصلية مما يحقق ناتجا صناعيا مثمرا ومربحا للدول الأقل تصديرا •

وقليل من الناس يعارضون السعى وبذل الجهد من أجل تنمية عالمية وكثيرون يثيرون الجدل حول التنمية العالمية المكثفة إذ أن ذلك غير عملي نظرا لعدم توافر النقد ولنا ثلاث اجابات على الأقل للرد على هذا الاعتراض : الأول هو أن تحويل الموارد

المطلوبة لا يشكل الا جزءا بسيطا من نفقات التسلح العالمى والتى كما ذكرنا انفسا تبليغ أكثر من ثلاثين ضعفا من اجمالى المنصرف فى جميع برامج المساعدة الأجنبية .

فإذا توصلنا الى اتفاقية للحد من نفقات التسلح واستخدمت الموارد فى تنمية الاقتصاد العالمى فسوف تستفيد البشرية فى العالم بإجمعه . وثانيا إذا كان حجم الصادرات فى القرن ١٩ يعتبر مقياسا فعل الولايات المتحدة أن تعتبر العمل بمشروع مارشال مرتين سنويا لكى تتمشى مع القروض التى قدمتها انجلترا للخارج فى هذا القرن كجزء من اللخل القومى وثالثا أن عددا من الدول كان يقوم بتحويل ١٪ من رصيد برنامج السياسة الدولية العامة GNP من خلال المساعدات والتجارة التى كانت ضمن أهداف الحقبة الثانية للتنمية وبهذا تكون قد فغنت ويمكن استخدامها بطريقة أفضل ، وإذا أضفنا الضرائب الدولية المقترحة والروابط بين SDR حقوق السحب الخاصة وتمويل التنمية فليس هناك ما يدعو للتشاؤم فالمجتمع العالمى يملك الكثير من الوسائل التى تمكنه من الضغوط عند الضرورة . كما يمكن أن تكون عضوية منظمة الأمم المتحدة مشروطة بأداء التزامات التعاون الاقتصادى وأخيرا فإن وجود ٢٤ مليون متطفل فى أوروبا وأمريكا وغيرها من القدرات المناظرة عاطلة يوضح بجلاء العواقب الوخيمة لعدم جدوى الترتيبات الحالية ، كما أن ديون الدول الأقل تقدما - والتى تبليغ ٦٠٠ مليار دولار من الصعب سدادها - كافية بأن تؤدى الى احباط جهود التنمية وكلها تشكل الجانب الآخر لنفس العملة . والبطالة السائدة والمستمرة والانهيال المالى هما بالطبع الاوبئة التى أوجعها الراسهاليون القدامى ولم تعد هذه الأمراض محتملة لاسيما أن العلاج متاح ، فليس من الضرورى ولا من المرغوب فيه أن توضع الدول الأقل تقدما فى موقع الأقارب الفقراء الذين يستجدون الحسنة والخدمات وليس من الضرورى أو المرغوب فيه أن يطلب من المواطنين فى الدول الغنية أن يعطوا أصواتهم لتأييد المهنات الدولية فالمانحون والمستقبلون هم شركاء فى التنمية ، فالالتماسات والامتيازات يجب أن تحل محلها المسئولية الدولية ويصل العالم الى المستوى المنشود حين تختفى الفجوة وحين تعود الممارسة السلمية للاقتصاد العالمى لتكون صورة واحدة لوجهين .

وختام القول أن كيان العالم المعاصر يبدو وكأنه قد صيغ على أساس أن الحل الاشتراكى الموجه وهو ما يفضل البعض أن يسميه الحل الانسانى (فالاشتراكية هى النزعة الانسانية للقرن العشرين) لم يعد رغبة فحسب ولكنه أصبح ضرورة ملحة ، فالمدخل الأخلاقى والمدخل الواقعى يسهلان معا وفى اتجاه واحد وهل يوجد بديل آخر يمكن استخدامه فى المدى الطويل لكى نعيش فى عالم متمدين ؟

مناقشة واستنتاج:

مستطور شامل للاقتصاد العالمي

تقديم :

من الواضح لأول وهلة أن كل من ساهموا في اجتماع نيويورك المشترك EA/AEA (١) قد أصيبوا بالارتباك ، وفي الواقع ، يعاني كل نظام اقتصادي في العالم صعوبة من نوع ما ، وتعكس البحوث التي قُدمت في هذا الاجتماع تلك الصعوبة حتماً . ومع ذلك ، فإن ما أشارت إليه البحوث من صعوبات ، وبخاصة ما نواجهه في التطبيق الواقعي ، كانت أكثر من الصعوبات المرتبطة بالتنبؤ . وقد نتجت هذه الصعوبات من أن جميع البلدان تعاني من النمو الاقتصادي الأكثر بطئاً مما كانت الحال عليه في العقدين السادس والسابع . وكان ثمة نمو اقتصادي سلبي في الولايات المتحدة ، وفي بلدان أوروبا الغربية خلال جزء من الفترة التي بدأت منذ سنة ١٩٧٨ على أقل تقدير .

وهذه الصعوبات من الصعوبات الضاغطة كل الضغط ، وسأرجع

(١) هيئة الطاقة الذرية / معهد البحوث الاقتصادية .

والتنبؤ صعب بخاصة حين تكون الاتجاهات الأساسية والعلاقات في الاقتصاد العالمي آخذة في التغير تغيرا متيرا ، كما هي في وقتنا هذا ، وبشكل واضح . وعلينا أن نذكر أنفسنا أن في الوقت الذي نشر فيه كينز (سنة ١٩٣٦) تحليله لأسباب الكساد الكبير ، كان هذا الكساد يقترب من نهايته . وأنه حين انتشر تحليله على نطاق واسع ، وأصبح جزءا من مبدأ معترفا به ، كان الكساد الكبير قد صار تاريخا . وبالمثل ، نجد اليوم أن الارتياح في المستقبل الاقتصادي قد صار أعظم في أزمان أكثر ازدهارا . وقد يكون من المثير حقا ، لو تنبأت النظرية الاقتصادية بالأحداث . ومع ذلك ، فإنها حين تتناول ، دون شك ، القضايا ذات الأهمية العظيمة ، إلا أنه حتى المواد السابقة كما يبدو لي ، لا تتيح الفهم الكامل لما يجري في الاقتصاد العالمي .

وثمة سبب هام يكمن في طبيعة علم الاقتصاد . ويرى هايكس ، في كتابه الموسوم Economics وهو على حق ، أن الاقتصاد علم يقف على حافة العلوم ، كما يقف أيضا على حافة علم التاريخ ، مواجهًا لطريقتيهما ، وهو في موقع رئيسي .

والسبب في أن علم الاقتصاد يقف على حافة العلم هو أن التجريب العلمي المقنع فيه يعد مستحيلا ، وكما يوضح هايكس : العلم التجريبي خارج بطبيعته عن الزمن التاريخي ، وعليه أن يكون غير وثيق الصلة به ، لأن معنى التجربة ، هو التاريخ الذي حدث فيه أو تكررت . وعند كثير من العلماء ، أن التاريخ المسجل كله ... كائن في الحاضر ، ولكن حاضرا عالم الاقتصاد هو حاضرا - أي اليوم الذي يعيشه الإنسان ، أو الساعة التي تدق وهو يكتب . وإلى حد ما ، ونتيجة لهذا ، فإن درجة اليقين التي يمكن ربطها بأي تنبؤ أو تفسير اقتصادي ، تكون أقل بشكل لافت للنظر ، مما تكون عليه في العلم .

ولكن علم الاقتصاد يختلف عن التاريخ ، أيضا . والمسألة تجري هكذا ، بمعنى أن علم الاقتصاد يهتم بالمستقبل ، وبالماضى ، على الرغم من أن على عالم الاقتصاد أن يبدأ بالماضى .

فالماضى هو الذى يزوده بالحقائق التى يستخدمها ليقيم عليها تعميماته ، ثم يستخدم هذه التعميمات قواعد للتنبؤ . ولاسداء النصيحة فى مجال « التخطيط » . وفى العمل التاريخي البحث ، يكون العنصر الأخير مفتقدا ، أو أقل بروزا على أقل تقدير ؛ مع أنه من اليسير أن نعين أسماء المؤرخين الذين يرغبون فى استنباط بعض الدروس من الماضى من أجل الحاضر والمستقبل ، أى تلك الدروس الضمنية بدرجة أكثر ، لا الدروس التقريرية . يبدو أنها لا تختلف فى المبدأ عن تلك الدروس التى يستنبطها عالم الاقتصاد والمؤرخ يهتم بالماضى ، فى علاقته بالحاضر ؛ وعالم الاقتصاد يهتم بالحاضر ، ومن أجل الحاضر مع الماضى .

وفي هذا الصدد ، أذكر نفسي دائما ، بنقطة منظورية أثارها هايكس منذ فترة مضت : كل شيء طيب لنا ، حين يكون عندنا نظريات عن الظواهر الاقتصادية التي تكرر نفسها على الدوام - مثل تكوين الأسعار ، وتوازن المدفوعات الدولية ، بل ازدهار واضمحلال صناعات بعينها - ولكن نمو اقتصاد ما على المدى الطويل ، ليس شيئا يكرر نفسه ، انه شيء لا يكرر نفسه في أمم مختلفة ، يعد نموها كله جزءا من قصة عالمية فريدة - ولا يستطيع انسان أن يبرهن مما قد حدث في الولايات المتحدة في فترة ما ، أنه يمكن وضع قوانين للتطور الاقتصادي - وكل ما ينبغي علينا أن نأمل في التوصل اليه من تحليلنا ، ليس الا فلها أفضل لما قد حدث في الولايات المتحدة وقتئذ - والأمر الجديد بأن نفق وقتنا من أجله ، هو أن نضع نماذج نظرية ، لكي يحسن فهمنا لمثل هذه الظواهر ، ولكن صاحب النظرية ، الذي من هذا القبيل ، ليس الا صانع أداة : لأن تفسير ما قد حدث هو مهمة المؤرخ ، وليس مهمته هو .

وعلم الاقتصاد الحديث ، وبخاصة التنبؤ الاقتصادي الحديث ، يعتمد اعتمادا قويا على الاقتصاد القياسي - والاقتصاد القياسي بهذا المعنى ، ليس الا التاريخ الرياضي ، ويسميه كينز « الخيمياء الاحصائية » مع اعتراف الجميع به في مرحلة مبكرة جدا من مراحل تطوره - ويسمى التنبؤ الاقتصادي الى التقدير الاستقرائي لأحداث الماضي في علاقتها بالمستقبل - وتسلسل المعادلات في نماذجها الاقتصادية القياسية أحداث التاريخ الغابرة ، بفرض أن العلاقات الماضية في الاقتصاد ستستمر في المستقبل ، ومن ثم يتم التنبؤ بأحداث المستقبل .

ومما لا يثير الدهشة أن العصر الذهبي في العقد السادس ، والعقد السابع ، كان عصرا ذهبيا أيضا للمتنبئين الاقتصاديين - كما أن العلاقات في الاقتصاديات المتطورة كانت مستقرة بقدر كاف ، مما جعل التنبؤ الجيد أمرا يسيرا نسبيا - ومما لا يثير الدهشة أيضا ، أنه بعد صدمة البترول في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ مباشرة ، ثبت أن التنبؤ الاقتصادي القياسي صعب النال الى حد بعيد - فقد تغيرت العلاقات داخل نطاق الاقتصاديات المتطورة تغيرا مثيرا : كان الماضي مرشدا لا يعول عليه كثيرا بالنسبة للمستقبل .

وعلم الاقتصاد (بما في ذلك الاقتصاد القياسي) لابد أن يحسن قدرته ليستخدم ما يسميه هايكس - الرؤية المزدوجة للمؤرخ .

ففي رأيه ، أن المؤرخ نفسه يشغل في زمن بعينه ، بكل ما قد حدث قبل ذلك الزمن الماضي بالفعل ، وما سيأتي من بعده يظل في المستقبل ؛ ومع ذلك ، عليه أن ينقل نفسه في ذهنه الى تواريخ أخرى ، يكون وراعا أيام غابرة ، وأمامها أيام مقبلة ؛ مختلفة عن تلك الأيام التي هو فيها الآن .

وعند عالم الاقتصاد ، الذى يدرك أنه يدرس الماضى من أجل المستقبل ، تكون الرؤية مزدوجة هنا أمرا ضروريا . فهو واقع دائما تحت ضرورة النظر فى الماضى بطريقتين . من وجهة نظره هو ، ومن عنده هو ؛ أو كما قد تعلم أن يقول ، قبل سابق ، وبعد سابق .

والتحدى الأكبر أمام علماء الاقتصاد فى الوقت الحاضر . هو تحقيق هذه الرؤية المزدوجة . والتحدى الآخر هو أن يجعلوا النظرية الاقتصادية وثيقة الصلة بالموضوع بقدر الامكان .

البيئات الاقتصادية المتغيرة :

نحن جميعا اليوم ، وبصفة عامة ، مراقبين مكروهين للصراع الاساسى فى النظرية الاقتصادية ، وللسياسة فى واقع الامر : بين علماء النظرية النقدية ، وأنصار نظرية كينز . اذ يعتقد أنصار نظرية كينز أن المعالجة التفصيلية للطلب من خلال اجراءات ضريبية أى ما يسميه الاقتصاديون التوفيق الدقيق - هو المطلب الاساسى للسياسة الاقتصادية الفعالة . ووجهات نظرهم فى الكيفية التى يجب أن يواجه بها الركود الاقتصادى الحالى فى معظم البلاد الصناعية الكبرى . لاتزال تعطى دورا كبيرا للاتفاق الحكومى المتزايد . وحتى كينز نفسه لم يفعل هذا من أعماق قلبه فى العقد الرابع ، مؤكدا على الحاجة الى الاستثمار الخاص . ومهما ، كانت الصورة التى ينبغى أن يكون عليها كينز اليوم ، فمن المؤكد تماما أنه قد لا يكون من أنصار نظريته .

وما يقلق علماء النظرية النقدية هو أن الاتفاق الحكومى المرتفع ، لا يمكن أن يمول الا بايجاد المزيد من النقود ، مما يسبب التضخم . وما داموا يرتابون هم أيضا فى قدرة السياسيين والموظفين المدنيين على أن يوفقوا الاقتصاد توفيقا دقيقا وينجح ، فانهم يفضلون منهج كف الأيدي عنه . وقد يرتبون ويعلنون مقدما عن معدل سنوى للزيادة فى عرض النقود ، ويثابرون على هذا أيا كانت الظروف . وكما قال عالم الاقتصاد الأمريكى تشارلس كندلبرجر ، يريد ميلتون فريدمان ، أن تضع قواعد بسيطة للسياسة النقدية ، ثم نرمى بالفتاح بعيدا .

وفى المناظرة بين أنصار نظرية كينز - علماء النظرية النقدية ، يجب على أن أساند علماء النظرية النقدية ، دون محاكاة لاحد . ولكنى أريد القول بأنها مناظرة خاطئة . واذا اجبرت على تقديم نفسى ، وهذا أمر ضرورى ، على ما يبدو ؛ بين الاقتصاديين فى الوقت الحالى فائضى بنوى المذهب .

واعتقد أن أخطر المشكلات الاقتصادية اليوم ، ليست مشكلات الطلب ، وإن ضعف كل من علماء النظرية النقدية ؛ وأنصار نظرية كينز ، يتمثل فى أنهم ليسوا مهتمين وحسب ، بل تنتابهم الهواجس فيما يتعلق بالطلب . وعلى ما يبدو ، أنهم لايعترفون بأن الجنيه أو أى وحدة نقدية أخرى ؛ يمكن أن يشترى به اليوم سلة من

السلع والخدمات مختلفة كل الاختلاف عن السلة التي كانت تشتري به منذ عشر سنوات مضت ، وأنه ستشتري به سلة مختلفة مرة أخرى خلال السنوات العشر القادمة . أضف الى ذلك . أن السلع في تلك السلة لن يكون منشؤها بالضرورة في المكان نفسه .

وأنا بنوي المذهب ، بمعنى أنني أعتقد في أن تغييرات عظيمة الأهمية آخذة في الحدوث في بنية الاقتصاد العالمي . والامر يتطلب منا جميعا قدرا عظيما من المرونة ، اذا أردنا أن نكيف اقتصادياتنا وفقا لهذه التغييرات . وبالنسبة لاصحاب النظريات ، ثمة حاجة هائلة ، الى وضع نظرية اقتصادية تلتفت بدرجة أكثر الى البنيات الاقتصادية المتغيرة ، وقبل كل شيء ، الى ربط النظريات والبحث بالتطورات الاقتصادية الدولية بدرجة أكثر من ربطهما بتلك التطورات في الولايات المتحدة أو في أوروبا الغربية وحسب . ومن سمات مؤتمر نيويورك التي أزعجتني ، عدم رغبة الاقتصاديين الأمريكيين في أن يأخذوا التطورات الاقتصادية خارج الولايات المتحدة .

اجتماعات نيويورك :

ان منهجا بطول هذه الخطوط قد لايجعل المرء أقل اكتسابا حيال التطورات الاقتصادية في العالم ، ولكن هذا المنهج قد يكون أكثر اتساقا مع الحقيقة . ولقد أوضح ألبرت هريشمان في اجتماعات نيويورك أن سلسلة كاملة من التطورات - اى منذ اكتشاف الغاز الطبيعي في هولندا ، الى استغلال المعادن في استراليا والبترول في نيجيريا ، وحتى ظهور أسعار صرف مرتفعة في بلجيكا - ترى على أنها مظاهر مرض هولندي (أو غيره) . غير أن هريشمان قد لاحظ ، وهو على صواب ، أن الانسان ، مثلا ، لا يستطيع أن يكون لديه تقدير عام لسعر الصرف . وبالتعريف ، أنه اذا ما ارتفعت بعض أسعار الصرف ، فلا بد أن تنخفض أسعار أخرى . ولا بد أن المصاعب التي تواجه بلجيكا اليوم ، تعد فرصة لشخص آخر . أو كما يقال : مصائب قوم عند قوم فوائد . وما دمنّا نتحدث اليوم عن المرض ، فائنا نبالغ في التوكيد بالتناقض ، أى بمعجزات الاقتصاد العالمي في العقد السابع .

فالأبحاث التي قدمت في اجتماعات نيويورك (عن عمد ، في واقع الأمر) تعطى مكانا بارزا ، لتجارب واتجاهات المناطق أو البلاد التي جاء منها الباحثون . وتعلينا على هذا ، اقترح فيكتور أوركويدي ، أنه ينبغي على علماء الاقتصاد الذين ينتمون للبلاد الأقل تقدما أن يركزوا بدرجة أكثر على السمات الآخذة في التغير لاقتصادياتهم . مثال ، منح مواردهم الطبيعية أو نظمهم السياسية . ومع ذلك ، وكما قلنا فيما تقدم ، لم أشعر أن هذا الاتجاه كان أقوى بشكل لافت للنظر مع نوردهوس وسيافنتا . فإذا كان التغيير البنوي ، كما أعتقد ، يكمن عند جنود كثير من القلائل الاقتصادية

العالمية الحالية ، فان ما نحتاج اليه ليس الا العوامل البنوية لاجراء المطابقة ،
ولتفسير تأثيرها .

وكما انقلب الأمر ظهرا لبطن ، نجد أن الأبحاث التي قدمت في اجتماعات نيورك
قد عكست بإحكام التجربة في مناطق العالم الاقتصادية الكبرى أعني :

الولايات المتحدة - وهي اقتصاد متقدم للغاية ، ودينامي الى حد بعيد ، ويشارك
في هذه السمات اقتصاد اليابان الأقل تقدما الى حد ما .

أوروبا الغربية - وهي منطقة واقعة تحت ضغط (ولربما يقول البعض :
تحت حصار) من ناحية الباسفيكي على أقل تقدير . وهناك ، عدد من البلاد التي
أخذت في التصنيع مؤخرا ، بالإضافة الى اليابان ، وهي تقدم منافسة قوية بالنسبة
لكل من الصناعات الأقدم مثل صناعة الصلب وبناء السفن ؛ وللصناعات الأحدث
عهدا مثل الاليكترونيات ، والسلسلة الكاملة من الأنشطة التي نسميها تكنولوجيا
المعلومات .

العالم الاشتراكي - حيث تعاني الاقتصاديات القائمة على التخطيط من نوع
المشكلات في سائر أنحاء العالم . واعتقد مثلا ، أن تشاكراروتى يوجه خاص ،
تختلف ، من ناحية النمو الاقتصادي البطيء والديون الخارجية المرتفعة ، فضلا عن
البطالة ، وهذه من أعظم الشواهد .

العالم الثالث - حيث تركز الانتباه على مشكلات الهند الكثيرة ، وعلى مشكلات
أمريكا اللاتينية وإفريقيا . ولربما تباينت مشكلات هذه المناطق تباينا كبيرا عن تلك
المشكلات في سائر أنحاء العالم . واعتقد مثلا ، أن تشاكراروتى يوجه خاص ،
قد أعطى أهمية ضئيلة للغاية لمنجزات بلاد الباسفيكي التي أخذت في التصنيع
مؤخرا ، وهي مسألة سأتناولها بعد . كما أنني أميل الى إدراج الصين في بلاد العالم
الثالث ، أكثر من ميل الى إدراجها في البلاد الاشتراكية إذ أن دونج فورنج يوضح
أنها تعاني حاليا مشكلات مثل مشكلات العالم الثالث ، وبشكل متزايد عما تعانيه
البلاد الاشتراكية في أوروبا من مشكلات .

دور الخليج العربي :

لقد كان البحث الوحيد الذي لا يناسب هذا التصنيف الجغرافي ، هو البحث
الذي قدمه كوردين ، بما تضمنه من تحليل للمظاهر العديدة لما يسمى بالمرض
الهولندي . ومع أنه هو نفسه ، في مناقشته لأثر استغلال الموارد المعدنية المكتشفة
بسائر اقتصاد ما ، مع التقليل من شأن بلاد منظمة الأوبك في الشرق الأوسط ،
وبلاد الخليج العربي بخاصة . وربما كان هذا صحيحا . بغض النظر عن السعودية
العربية وعمان اللتين لهما إمكانات هائلة للتنمية الاقتصادية ، ومعظم البلاد

المنتجة للبتترول في الخليج بلاد صغيرة • ولربما كان لديها ، وبشكل موقوت على الأقل ، قوة اقتصادية هائلة ، ولكن كما أوضح هنري كيسينجر منذ وقت قريب ، أن لما لدى بلاد الخليج من قوة اقتصادية ، فذلك وحده يجعلها بلادا غير عادية الى حد بعيد • وعبر التاريخ كله ، نجد أن القوة الاقتصادية قد ذهبت مع الأعداد الكبيرة للسكان ، ومع القوة العسكرية • ومن المحتمل أن نشوء دول الخليج له تأثير كبير في العالم قد يكون بالأحرى ظاهرة موقوتة • ومن المؤكد حقا أن المرء اذا نظر الى تنسية البترول ، والى صناعة الانتاج الناشئة في الخليج ، يجد أن كثيرا من العمالة المستقدمة تأتي من خارج المنطقة ، من باكستان والهند على الأقل • وقد تزودنا هذه التطورات بفصل مبهر في دراسة اقتصاديات الهجرة ، بيد أنه حتى الآن ، نادرا ماتمد بلاد الخليج العربي جزءا من التيار الرئيسي للتنمية الصناعية العالمية ، وأن ضعفها الديموجرافي المطلق ، وضعفها العسكري النسبي ، يضافان الى علم الاستقرار العالمي •

ولعل الأمر الذي كان حظه الإهمال ، هو الدور الذي قام به الخليج العربي في عدم استقرار النقد العالمي بعد عام ١٩٧٣ • وبالنظر الى الورا على مدى عشر سنوات على الأكثر ، يبدو أن هذا قد سبب مشكلات خطيرة لسائر العالم أكثر من تحول قوة الانفاق الناشئة عن زيادة أسعار البترول • وبالتأكيد ، أنه حين حدثت الزيادة سنة ١٩٧٣ ، حولت مبالغ طائلة من قوة الانفاق ، التي انفقت فيما سبق ، واكتسبها الغرب لهذا السبب ، الى بلاد البترول • حقا أن كثيرا من هذه البلاد ، قد أدخرت أكثر مما أنفقت ، والى حد أنها لم تنفق ، بل تنفق على أشياء مختلفة عن تلك الأشياء التي كانت البلاد الغربية تشتريها بعضها من البعض ، وليس على الأقل ، على المعدات العربية ، لا على السلع الاستهلاكية المعمرة • ومع ذلك ، فبالنظر الى الورا ، نجد أمرين لافتين للنظر •

أولا : من الواضح أن البلاد المتقدمة كانت قادرة على زيادة صادراتها الى بلاد البترول بما فيه الكفاية للقضاء على أعظم جزء من العجز في ميزان المدفوعات ، الذي فرضته عليها منظمة الأوبك • وهذا انجاز منهل ، حين يرى المرء أن البلاد المتقدمة تستهلك ٨٠ في المائة تقريبا من البترول العالمي المعروض • وكان ثمة ، حتى أرجع الى موضوعي الاساسي ، تغير بنيوي ملموس في نمط الانفاق العالمي ، وفي صادرات البلد المتقدم •

وفي الوقت الذي كان فيه ذلك ، دون شك ، عملا عظيما من جانب البلاد المتقدمة ، كانت له آثار خطيرة كل الخطورة • أولهما ، أنه قصد به أن العجز الذي فرضته الزيادة في سعر البترول مبدئيا على البلاد الصناعية ، قد تحول الى حد كبير ، لا الى دول منظمة الأوبك ، بل الى ما يطلق عليه البنك الدولي اسم البلاد النامية غير البترولية • وحتى هذا ، لم يكن من أعظم الآثار ايجابية لزيادة أسعار البترول • وكان

هذا الأثر على نظام النقد العالمي أكثر مما كان على بنية النشاط الاقتصادي العالمي . وكل من الزيادتين لأسعار البترول في (عام ١٩٧٣/١٩٧٤ ، وفي عام ١٩٧٨/١٩٧٩) يظهر مبدئيا . وكأنهما قد زادتا فائض الحساب الجاري للمدفوعات لبلاد منظمة الأوبك الى ما يقرب من ٧٠ بليون دولار أمريكي (حسب أسعار سنة ١٩٧٥) . وأنا أقول « يظهر » لأن ثمة شكوك كثيرة ، في أن الطريقة التي تعامل بها الفائدة على الأموال العربية في أوروبا ، وأمريكا الشمالية في إحصائيات ميزان المدفوعات ، تعني أن حجم الفائض أقل مما تتصوره الحقيقة ، ولعله إنما يبلغ ٦٠ بليون في السنة . وهذا يعني ، أن الحكمة الماثورة ، إذا لم تكن خاطئة بالفعل ، فهي مضللة على أقل تقدير .

ويمكن أن تكون تلك الحكمة الماثورة على هذا النحو ، أنه بعد زيادة أسعار البترول عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، تأكل فائض بلاد منظمة الأوبك لدرجة أنه قد تلاشى تماما بحلول عام ١٩٧٨ . وقد حدث هذا الى حد ما ، بسبب التضخم السريع نسبيا في البلاد الصناعية ، وإلى حد ما رغم المخاوف من أن المنتجين الرئيسيين للبترول قد لا يستطيعون امتصاص أكثر من جزء من عائدهم الإضافي في واردات إضافية ، وقد زادت تلك الواردات . وقد ظهر لذلك ، أن فائض ميزان مدفوعات بلاد منظمة الأوبك ، قد اختفى عمليا بحلول عام ١٩٧٨ ، ولربما يكون هذا حقا في الواقع . وقد يجانبنا الصواب في الاعتقاد بأنه بعد إعادة خلق ذلك الفائض في عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، فإن عملية التآكل المتجددة آخذة في الحدوث وبأسرع مما يمكن ، على ما يبدو .

وثمة شاهد آخر يؤيد هذا الخلاف في الرأي . مثال ذلك ، أن التجارة العالمية قد زادت الى حد ما في عام ١٩٨١ ، وبصورة أسرع من توقع المنتجين الاقتصاديين، وكان هذا راجعا الى حد كبير الى واردات بلاد منظمة الأوبك الأكثر ارتفاعا عما كان متوقعا ، من سلع البلاد المتقدمة . ولعل السبب ، أن الفائض لدى بلاد منظمة الأوبك، كان في حد ذاته أكبر مما كان مفترضا . أضف الى ذلك ، أن الاقتصاديين مهتمون باستمرار برؤوس الأموال والتدفقات . وقد نظرنا حتى الآن ، في تدفق النقد الى بلاد منظمة الأوبك وحسب ، ممثلا في الفائض الكبير في ميزان مدفوعات هذه البلاد . وحتى لو تصور الانسان مشهدا دمويا للسرعة التي حدث بها ذلك ، وسوف ينعكس بها في المستقبل ، وقد أوضحت السبب في أن الصواب قد يجانبنا الى فعلنا هذا ، حيث لا يزال ثمة عامل آخر يثير القلق . وهذا هو حجم رأس المال النقدي المتوفر الآن في أيدي بلاد منظمة الأوبك ، وحتى لو كانت الفائضات الجارية لبلاد منظمة الأوبك قد تآكلت تماما وبسرعة ، الا أن أموال هذه البلاد ضخمة كل الضخامة بالفعل ، وإذا لم يكن تحاشي زيادات سعر البترول في المستقبل بكل صورها ، فإنها تكاد أن تزيد أكثر على فترات زمنية . ومن ثم ، فإن القيمة الإجمالية للأصول التي اكتسبتها بلاد منظمة الأوبك في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، والموجودة فيما وراء البحار ، تقدر مع التحفظ بحوالي ٤٠٠ بليون دولار أمريكي ، وهذا لا يعني

بالضرورة أن العالم سيمر بتجربة من نوع المشكلة التي ركز عليها بشكل مزعج كل الأزعاج في الانهيار المفاجئ لعام ١٩٧٩ ، ولكن ملكية مثل هذه الموارد الضئيلة تمنح بلاد منظمة الأوبك امكانية العمل على عدم استقرار نظام النقد العالمي الذي لم تشهده هذه البلاد ، ولا أي تجمع مماثل من البلاد المتخلفة نسبيا ، من قبل . وعلى أية حال ، فإن هذا ليس هو الجانب الأسوأ من الموقف .

وما يعطى الاهتمام الأعظم هو كل من النطاق الضخم لأموال بلاد منظمة الاوبك ، والذي الذي حفظت به حتى الآن فيما انقلب ليكون الصورة الملائمة . أعني الدولار الأوربي ، أو غيره من الودائع قصيرة الأجل فيما وراء البحار . وبدلا من عرض التمويل طويل المدى للتنمية الصناعية أو الزراعية ، في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، أو في البلاد الأقل تقدما غير البترولية ، جعلت هذه الأموال بنوك العالم التجارية الكبرى مسائلة لدرجة شمرت معها أنها مضطرة الى اقراض الأموال على نطاق ضخم لحكومات العالم الاشتراكي والعالم الثالث . حقا ، لقد ثار جدال صائب يرى أن العجز المتراكم بسرعة لهذه البلاد النامية غير البترولية كان نتيجة في واقع الأمر ، ولم يكن سببا ، في قيام هذه البنوك بعمليات الاقراض واسعة النطاق من خلال أسواق العملة الأوروبية . ولذلك لم يكن ثمة ضمان بأن هذه الأموال ستوجه الى تنمية اقتصادية مفيدة . ومثال ذلك ، أن جزءا عظيما منها قد أنفق المعدات الحربية . وكانت البلاد ، موضع المناقشة ، قادرة لا على الحفاظ عليها وحسب ، بل على التعجيل بنموها ، وعلى زيادة وارداتها ؛ وفي الوقت نفسه ، على زيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية . وكما نعلم الآن جميعا ، أن بلادا مثل المكسيك والأرجنتين ، قد دفعت ، نتيجة لهذا ، الى موقف مالي صعب كل الصعوبة . وحتى لو أن المجتمع المالي العالمي يعمل على تخليص نفسه من الخطر بطريقة معقولة غير مؤلة ، الا أن بنية النظام كله قد ضعفت ، ليس بسبب أن هناك رابطة مباشرة واهية بين المقرضين (بلاد منظمة الأوبك) وبين المقرضين (البلاد الأقل تقدما غير البترولية) . وأهم من كل هذا ، لم يكن هناك تقليل لسيولة الدين العالمي . وتكمن هذه العوامل بالتأكيد وراء بعض المسائل التي نوقشت في اجتماعات نيويورك . ومثال ذلك ، عدم ثبات سعر الصرف ، ومشكلات الدين لبعض بلاد أمريكا اللاتينية . وكل ما أفعله هنا هو أنني أحاول أن أملا هذه الأجزاء من الصورة التي تجاهلتها الأبحاث نفسها التي قدمت في اجتماعات نيويورك ، بأن أقدم منظوري الخاص عما يبدو لي أنه من القضايا الهامة الناشئة عن زيادات أسعار البترول . وسوف أعلق فيما يلي بالمثل ، على قضايا أخرى أثرت في تلك الأبحاث .

فضايا للولايات المتحدة :

بالنسبة للولايات المتحدة ، نجد أن نوردهوس ، قد قدم صورة تمثل مذهب كينز صراحة ، مما دفع موديجلياني الى القول بأنه ليس ثمة خطأ عند الأمريكيين -

وربما عند العالم - فالإقتصاد الذى لا يمكن علاجه بمعرفة أنصار نظرية كينز الطيبين، الذين انتقلوا بالوراثة الى منظمة الأوبك ، لعلاج له . ولعل مما يثير دهشته ، أننى وجدت فى وقت كتابة هذا المقال (يناير ١٩٨٣) أن رغبة موديجليانى الثانية يمكن التسليم بها . ولكننى أقل تأكدا من صلاحية رغبته الأولى .

ومن الواضح ، أن أخطاء قد وقعت فى تنفيذ السياسة النقدية فى كل من أوروبا الغربية ، والولايات المتحدة ، بجانب التأثيرات التى لخصها نورد هوس ل موديجليانى . ولكن ذلك لا يبدو لى من المبررات التى تدعو الى التهور ، والاندفاع الى سياسة كينزية كتلك السياسة التى يبدو أن نورد هوس يحايتها . وعلى مستوى تصورى بدرجة أكثر ، فأننى أشاركه قلقه حول المستويات الحالية لأسعار الفائدة الحقيقية . ومثل مثل كينز فى المقعد الرابع ، فأننى أرتاب فى أن ركودا عالميا خطيرا يمكن أن يعالج بأسعار فائدة حقيقية أعلى من فوق الصفر ، ومع ذلك ، قد أكون تواقا الى تحقيق هذا مع الاحتفاظ بمعدلات بطيئة نسبيا لنمو المال المكتنز . أضف الى ذلك ، أن اهتمامى يكمن فى أن نورد هوس ، قد يتجاهل الكثير من العوامل البنيوية التى أرى لها أثرا كبيرا . كما أن Bache ، فى دراسته الرائعة عن مشكلات ادخال سياسة نقدية أكثر تشددا فى أمريكا اللاتينية ، ويوضح أن تطبيق النزعة النقدية أيسر فى النظرية منه فى الناحية العملية .

أولا : مسألة الدورة الاقتصادية الطويلة . وعلى مدى سنوات عديدة ، عالج معظم الاقتصاديين الفكرة القائلة بأن العالم يعاني من الدورة الطويلة أو مما يعرف بدورة كوندراتيف ، التى لم يقم الدليل عليها فى أفضل الأحوال ، وهى فى أسوأ الحالات ليست الا نكتة . ونحن اليوم أقل تأكدا . ويقول اللورد كالدور :

فى الوقت الحاضر ، نحن فى قبضة « الرجل الثانية » لدورة كوندراتيف القادمة - وهى فترة طويلة من الركود ، وعادة ما تستمر خمسة وعشرين عاما ، كما حدث فى أعوام ١٨٢٠ - ١٨٤٦ ، ١٨٧٣ - ١٨٩٦ ، ١٩٢١ - ١٩٤٦ .

وعلى الرغم من الشكوك المتقدمة زمنيا ، فأننى قد أتعف فى الرأى الآن مع اللورد كالدور . وعلى أية حال ، فقد أذهب فى الاتفاق معه فى أنه ليس هناك انسان يعرف تماما السبب الحقيقى ، أو أسباب دورة كوندراتيف ، الا أنها سيطرت على مفهوم الاقتصاد العالمى فى المائتى سنة الماضية - أى منذ بداية الثورة الصناعية . وكوندراتيف نفسه ، وهو يؤكد أن الدورة الطويلة كانت كامنة فى الطبيعة الأساسية للرأسمالية ، وحذر من تفسيرها ، على أنها تسببت بالدورات الزراعية أو الحروب، أو فى واقع الأمر ، وأنه نتيجة للدورات كان مقدم الاختراعات الكبرى ، أو المستحدثات . ومن ثم ، فانه ميز نفسه بوضوح عن شومبيتر الذى رأى أن موجات الاستحداث كانت سببا رئيسيا فى حركات الرواج الاقتصادى . ومن المثير أيضا ، ويتمشى مع هذه الآراء ، أن أيا من الحريين العالميتين ، يبدو أنها قد حركت توقيت كوندراتيف عن نقاط التحول .

ورأى كالنور هو :

يبدو أن أعظم تفسير مستساغ هو أن هذه الدورات ليست أساسا سوى انعكاس للدورات في الفكر الانساني ، وأفضليات ، ويفسر طولها على أفضل وجه بحقيقة أن مدة خمس وعشرين سنة ، هي في العادة أفضل تقدير لطول مدة جيل من البشر . وكما يصير كالنور ، فإن وجود دورة كوندراثيف أقل الآن من ناحية الشك عما حاول أن يبرهن الاقتصاديون منذ عشر سنوات مضت . ومع ذلك ، فإن أسبابها ليست واضحة . غير أنه في ضوء المناقشات التي دارت في اجتماعات نيويورك ، فأننى أشير الى عاملين يبرزان الانكماش الحالي في النشاط التجارى .

أولا : من الواضح الآن أن الفترة من سنة ١٩٥٠ - ١٩٧٣ كانت عصرا ذهبيا للبلاد المتقدمة ، وبخاصة في أوروبا الغربية . وبتخصيص أكثر ، كانت هذه الفترة الى حد كبير ، عصرا ذهبيا للسيارة . وأشك فيما اذا كنا قد كرسنا فكرنا بما فيه الكفاية لنطاق النشاط الاقتصادى الذى لفته السيارة . وقد كان علينا أن نبني المصانع لانتاج المواد الأساسية مثل الصلب والمطاط ، وكان علينا أن نتجج المكونات اللازمة . وكان علينا أن نظور القدرة لانتاج السيارات نفسها ، وفي العالم المتقدم كله ، وكذلك ناقلات البترول ، وانشاء الطرق لهذه الناقلات ، وأن نوفر محطات الخدمة ، وقد بنينا لها مجمعات تجارية لتزادها . ولو كان الأمر ليس من أجل تطوير السيارة ، فربما يبدو من غير المتصور أن النشاط الاقتصادى فى العقد السادس ، قد نما بسرعة ، كما تم ذلك . وحين يأتى الانقلاب الرئيسى التالى فى دنيا الاقتصاد ، فليس من الممكن أن يقوم مرة أخرى على السيارة ، ولن يكون فى البلاد المتقدمة بالتأكيد . وسيكون هناك ، من غير شك ، تطور مستمر فى العالم الثالث ، ولكن التجربة الحالية قد تؤدي بالمرء الى الشك فيما اذا كانت احتياجات العالم الثالث من السيارات سوف تتوفر بشكل لافت للنظر من أوروبا الغربية أو حتى من الولايات المتحدة . واليابان قصة مختلفة كالعادة .

ويتأتى من هذا ، أن يكون الانقلاب الرئيسى التالى فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وأن شيئا آخر قد يحل محل السيارة . ويتوقع أن تقدم ثورة المعلومات حافزا جديدا ، ولكن رأى فى هذا ، أن ادخار رأس المال قد يثبت بالأحرى . ويقال للانسان أن اليااف البصريات مستقل من الرسائل ما يعادل ١٠٠٠ ضعف فى الثانية حين تستخدم أسلاكاً للتليفون . كما يلاحظ الانسان أيضا أن الحاسبات الآلية المصغرة رخيصة الثمن الآن مثلما كانت الاجهزة الحاسبة منذ عشرين سنة مضت . ولربما يكون على الانقلاب الرئيسى الحقيقى فى دنيا الاقتصاد أن ينتظر تنمية الموارد البديلة للطاقة ، وللتكنولوجيا الحيوية - أو فى واقع الأمر - تنمية شيء آخر لم يسمع أحد منا عنه شيئا حتى الآن . وعلى الرغم من آراء كوندراثيف ، فأننى أحس إحساسا ذاتيا بأنه قد يكون ثمة عصر ذهبي آخر بدون موجة جديدة للاستحداث على ذلك. النطاق المرتبط بالسيارة .

وثمة عامل آخر يركز عليه كالـ دور • ويقتبس من عالم اقتصادي فنلندي ، اسمه Pekka Korpinen ، وهو يذهب الى أن مشكلات التضخم التي تواجه العالم اليوم لا يتوقع بها الى في بيئة الدورة الطويلة ، ويقول :

كان سميت (سنة ١٧٧٦) ، وريكاردو (سنة ١٨١٧) يكتبان في أثناء حركة صاعدة طويلة تضخمية ••• بينما توكي (١٨٢٦ - ١٨٥٧) ، وكينز (سنة ١٩٣٦) قديما اضافتهما أساسا في أثناء فترة لاتضخمية • وبالمثل . نجد أنصار النزعة النقدية الجديدة قد أصبحوا مطابقين للزى الحديث ، وساروا يدا في يد مع التضخم المعجل • وفي التطبيق ، تبدو وقفة السياسة النقدية ، وكأنها تصبح لاتضخمية الى حد كبير كل خمسين أو مئتين سنة (العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، والعقد التاسع من القرن التاسع عشر ، والعقد الثالث من القرن العشرين ، والعقد التاسع من القرن العشرين) • وبعد فترة طويلة من النمو البطيء ، والبطالة الكثيفة ، والزيادات الحقيقية المرتفعة نسبيا في الأجور ؛ يمكن أن يبدأ توسع جديد قائم على المستحدثات والسياسة الاقتصادية ، ويستمر فترة طويلة الى حد كبير ، قبل أن يتم تشخيص الموقف مرة أخرى بأنه موقف غير سليم • • وإذا كانت نظريتنا صائبة ، فإن العمالة الكاملة ، واستقرار الأسعار يمكن أن يوجد جنبنا الى جنب مع الرأسمالية فترات موقوتة فحسب • وفي معظم الحالات ، لا يحدث أى من البطالة الكثيفة أو التضخم المعجل • وأحيانا . نجد كلا من النقائض الكاملة لنظام السوق الحرة ظاهرة للعيان في الوقت نفسه •

ثانيا : وهو أمر ليس غير مرتبط بالدورة الطويلة ، ثمة تغييرات بنيوية في الولايات المتحدة تمثل التقدم الطبيعي للاقتصاد الى المجتمع ما بعد الصناعي •
ثالثا : ثمة منافسة متنامية في بعض الصناعات (ليست في صناعة الصلب والسيارات وحسب) من اليابان ، ومن البلاد التي آخلت في التصنيع مؤخرا •
ورابعا - حقيقة أن الطاقة (البترول بخاصة) لم تعد وافية ورخيصة الثمن ، هي جزء من السبب في أن الهو قد تباطأ في الغرب منذ سنة ١٩٧٣ ، على الرغم من أننا قد لاحظنا أن تأثير البترول لم يكن هو نفسه في أماكن أخرى من العالم •

أنصار كينز ، والنقديةون : هل يمكن التوفيق بينهم ؟

ما هو جدير بالتأكيد ، على مستوى نظري بدرجة أكثر ، أن الشقاق بين أنصار كينز ، والنقديةون ، قد لا يكون شديدا ، كما يظهره نوردهوس • ويبدو مؤكدا أنه حين يتم التقارب بينهم بدرجة ما ، كما لابد أن يحدث ، فإنه سيتم من خلال المزيد من التأكيد على اختيار قائمة من الضمانات - واحد عيوب تحليل كينز أنه لم يؤكد بطريقة سليمة على اقتراض القطاعين العام أو الخاص لابد أن يكون مقابل ممتلكات أو سندات تزيد عن قيمة الدين أو مقابل مزيج ملائم وثائق الدين في نطاق قائمة

إجمالية بالضمانات المالية (أى مقابل حقيقي) من الأصول الثابتة . ولم يتم كل من أنصار كينز ، والنقديين بقائمة الضمانات هذه الا اهتماما ضئيلا جدا . كما أن النقديين لم يدرسوا بما فيه الكفاية دور الأصول المالية الثابتة فضلا عن النقود ، بينما أنصار كينز قد تجاهلوا المشكلة في أغلب الأحوال من حيث هي كل .

وقد أكلت التجربة مع ادخال السياسات النقدية الواسعة المدى في السنوات الأخيرة (ليس في المملكة المتحدة وحدها) أهمية كل من تطابق الطرق الملائمة لقياس رأس المال النقدي ، والحاجة الى إيجاد المستندات الملائمة للدين لتتولى ذلك الجزء من العجز الحكومى الذى لن يسمح النقديون بمواجهته بالتوسع النقدي . والمملكة المتحدة مثلا ، قد أدخلت نظام الفهرست المرتبط بدين الحكومة لأول مرة لكي تتولى احتياجات قطاع عام كبير من القروض . ولقد كان هناك أيضا مناقشة عنيفة حول المدى والشكل الذى يجب أن يسمح للصناعات المؤمنة بالاقتراض فى نطاقه أو خارج نطاقه ، من أجل ذلك المطلب . واعتقد أننا يجب أن نحول مسار المناقشة بين أنصار كينز ، والنقديين بدرجة أكثر تجاه الرأى فى قائمة الضمانات للاختيار ، كما قد فعل جيمس توبن فى واقع الأمر . وفى رأى أن عمل توبن لم يقدره الاقتصاديون أنفسهم حق قدره . أما الرجال العمليون ، فقد لاحظوا أنه موجود بشق الأندس . وعندهم أن مثل هذا التحول فى مسار المناظرة يجب أن يوضح النقاط التى لم يتفق عليها أنصار كينز والنقديون ، وعلى أسس الأحوال ، فأننا سنضيق نطاق ذلك الخلاف بشكل ملموس .

مضامين لأوروبا الغربية :

لأن الولايات المتحدة تفسر كثيرا من الاقتصاد العالمى (حوالى ٣٠ فى المائة من اجمالى الناتج المحلى لبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتجلى) ويحتوى بحث نورد هوس على مضامين رئيسية بالنسبة لنا جميعا . وتواجه أوروبا الغربية بالتأكيد فترة للتعديل البنويى الشديد بخاصة : بالنسبة للدورة الطويلة ، وللتحرك تجاه المجتمع ما بعد الصناعى ، ليس ذلك فحسب ، بل لتزيد المنافسة من جانب البلاد التى أخذت فى التصنيع مؤخرا . والمنافسة فورية حادة بالنسبة لكل من الصناعات القديمة مثل صناعة النسيج ، وبناء السفن ، أو صناعة الصلب ، وبالنسبة لصناعات أحدث مثل صناعة السيارات ، وتكنولوجيا المعلومات . ومن وجبنا أن نلاحظ واحدا من أكبر التغييرات البنوية فى أوروبا الغربية ، ألا وهو الزيادة فى التجارة مع البلاد الأخرى بأوروبا الغربية ، ومع الولايات المتحدة واليابان . ويرجع هذا الى حد ما الى : تخفيضات التعريفات ، وإلى حد ما للمجتمع الاقتصادى الأوروبى ، وبشكل جزئى الى الميل المتزايد الى الشركات المتعددة الجنسية لتدعيم التخصص فى منتجات بعينها (أو مكونات معينة) فى بلاد بعينها ، وكثيرا من هذه المكونات (أو السلع) تتم المتاجرة فيها مع بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وكثير من الاقتصاديين (وأنا نفسى منهم ، لابد أن تقر) قد أيدوا التحرك تجاه أسعار الصرف المرنه فى مستهل العقد الثامن ، حيث بدا أن ذلك يجعل التعديل البنوى أيسر . ولذلك ، ففى رأى أن أكثر النقاط أهمية فى بحث سبافتا ، هى اعترافه بأن أسعار الصرف المرنه قد تركت اقتصادياتنا معتمدا بعضها على البعض ، بل وأكثر مما كانت عليه فى ظل مؤتمر بريتون وودز(١) . ويعنى هذا فى التطبيق، كما أظهرت التجربة الحالية فى فرنسا ، والمملكة المتحدة ، أن السياسة النقدية القومية لابد أن تعكس من كتب صورة الولايات المتحدة . وذلك هو السبب فى أن بحث نوردهوس له أهمية عندنا جميعا .

العالم الثالث ، والبلاد الحديثة فى التصنيع :

لقد كانت الكتابة التى اكتنفت اجتماعات نيورك عظيمة بوجه خاص بين ممثل العالم الثالث ، كما يوضح بحث أو نيتيرى الهام . ولم تكن هذه الكتابة عامة . وكما بينا فيما تقدم أن البلاد التى أخذت فى التصنيع مؤخرا ، وخصوصا بلاد الباسفيكي، قد تمت بسرعة فى العقد على الرغم من الانهيار المفاجيء بسبب البترول فى ١٩٧٣/١٩٧٤ . وقد قسم الانهيار المفاجيء الثانى لزيادة أسعار البترول الى مجذعتين . البلاد الصغيرة ، وفى أغلب الأحوال المدينة الدولة فى الباسفيكي التى أصابت قدرا من الازدهار ويبدو أنها تهيأت للاستمرار فى الرخاء . وأعنى هنا سنغافورة ، وهونج كونج ، وتيوان ، وجمهورية كوريا . وواقع الأمر أن تيوان تتحدث الآن عن أملها فى تحقيق مستوى أمريكى للمعيشة بحلول عام ٢٠٠٠ . وتواجه بلاد أخرى ، مثل الأرجنتين والمكسيك بعض المصاعب ، ولكن ليس مما أوضحناه من أسباب فيما تقدم .

وحتى البلاد التى أخذت فى التصنيع مؤخرا ، من حيث هى كل ملتزمة بأن تقوم بمعظم احتياجات بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وفى نطاق نمو اجمالى الناتج المحلى خلال الجزء الباقي من القرن ، وحتى تفعل ذلك ، فانه يكون على حسابها الى حد ما . وأعلق على تحليل برانكو هورفات عن نظام اقتصادى جديد ، وعلى الرغم من أننى لا أشاركة فى كل أرائه . واعتقد بوجه خاص ، أن العالم الثالث لم يعد وحده متراصة ذات تناغم كلى .

فألهند لاتزال لغزا محيرا ، وسأختتم مقال بها ، لأننى لازلت حائرا فى جانب واحد من بحث تشساكرورتى . وإن كنت متعاطفا مع رأيه حول صعوبة نقل المستحدثات والمعرفة الى البلاد الأقل تقنما . ولكن هل من الصواب حقا فى يومنا

(١) مؤتمر الأمم المتحدة لشئون المال والنقد الذى عقد (يولية ١٩٤٤) فى بريتون وودز بالولايات المتحدة ، ومختص عن اعضاء صندوق النقد الدول لتنمية التعاون فى شئون النقد ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير .
(المترجم) .

هذا ، أن نمضي في الاصرار أو أن نكون متشبهين ، وآلوان من عدم المساواة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة آخذة في الزيادة ؟ واننى لآتجيب بوجه خاص ، لماذا يقلل تشاكراروتى من شأن النجاح الظاهر للبلاد التي أخذت في التصنيع مؤخرا ، وبخاصة بلاد منطقة الباسفيكي . وماهو أكثر من هذا ، من نجاح اليابان . وتعد البلاد التي أخذت في التصنيع مؤخرا مثل سنغافورة ، وهونج كونج ، وتيوان . وجهورية كوريا ، وبالتأكيد بلادا صغيرة كل الصغر ، ومختلفة كل الاختلاف ، في نواح أخرى ، ولايمكن أن تقارن بالهند مقارنة صارمة . وقد لايرهن النجاح العظيم لهذه البلاد ، على أنه مهما كانت الظروف ، فان تضيق الثغرة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة يمكن أن يحدث الآن ، وان كان أمرا ملموسا .

ومع ذلك ، فالإيابان بالتأكيد ، تعد مثالا هاما ينبغي أن تدرسه الهند ، اذا لم يكن عليها أن تحنو حنوه . وثمة كثيرون قد يحاولون أن يشبّثوا أن التحلى الأكبر أمام الهند هو (الصين في واقع الأمر) ، وأنه يجب عليها أن تجد وسائل لمحاكاة اليابان ، من خلال تكييف وسائلها مع الثقافة المختلفة . ومن المحتمل أن ذلك هو المسألة الرئيسية . فهل مشكلات الهند في انجاز التنمية الاقتصادية هي مشكلات ثقافتها الى حد كبير ، ومشكلات مجتمعتها واتجاهاته نحو البروقراطية ؟ وهل هذه ليست مشكلات الصين أيضا ؟ أضف الى ذلك ، كما قال كوردين في نيورك ، اليس ثمة درس للهند في أن نجاح اليابان كان مرتبطا بقوة تنمية التجارة ؟

ولقد لاحظت فشل تعويم أسعار الصرف في تحريرنا من عملية الاتكال الاقتصادى الذى ربطناه فيما سبق بمؤتمر بريتون وودز الى حد كبير . لقد انتهى مؤتمر بريتون وودز : وستظل اقتصاديات العالم المفتوحة معتمدة بعضها على البعض كما كانت من قديم الزمان . ولكن ثمة فوائد ومساوىء للاتكال المتبادل ، وللتجارة الحرة نسبيا التي تنهض به . وطالما أن العالم يواصل تشبّثه بالتفكيرات البنيوية التي ركزنا عليها هنا ، فبه تكون حمقى اذا أدركنا ظهورنا كثيرا لنقاوم فوائد التجارة .

علم الاقتصاد وسياسة التنمية

ما كان لكاتب في صحيفة « نيويورك تايمز » أن يتمنى في ٢٤ ديسمبر من عام ١٩٨٢ ، عيد ميلاد أقل بهجة ومرحاً ، إذ اختار عشية ذلك الاحتفال الكبير التي جرى العرف بأن تكون صاخبة ، ليذكرنا بحالة العالم الذي كنا نسكّر ونرقص ونحن نستقبله . لقد ألقى أينا بصورة خاتمة للاقتصاد العالمي رسمها عرض حديث أعله « معهد الاقتصاد الدولي » وفيه يقول :

التجارة العالمية تتناقص ، وأسعار السلع وصلت إلى أدنى مستوياتها في الثلاثين عاماً الأخيرة ، ودخل الفرد يسير في طريق الانخفاض في أمريكا اللاتينية والبلاد الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء ، وأوقف النمو حتى في الاقتصاديات الدينامية في شرق آسيا . وارتفع عدد حالات اللاس الشركات وتواصل الارتفاع ، وعمليات إعادة جدولة الديون ومتوسطاتها واسعة الانتشار ، ويلوح في الأفق التهديد بوقوع انهيار مالي .

بقلم : هـ . م . ١٠ . أونستيري

اقتصادي نيجيري يعمل حاليا مع برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة ، وكان يشغل من قبل منصب مدير المعهد النيجيري للبحوث الاجتماعية والاقتصادي في ايبادان . وأسهم بأصدار كتب شتى منها : مشكلات التنمية الاقتصادية (١٩٦٥) ، المنتجات الأولية الأفريقية والتجارة العالمية (١٩٦٥) ، حركات رأس المال والتنمية الاقتصادية (١٩٦٧) .

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

المستشار الاقتصادي باتحاد طابات عمال مصر حاليا وكان من قبل استاذًا بالجامعات المصرية ثم عضواً بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ورئيساً لمجلس ادارة البنك الصناعي .

وبرغم هذا يستمر الاحتفال بالطريقة ذاتها التي استمر بها الرقص خلال الليل في الباخرة المنحوسة « تيتانيك » *Titanic* وهي تزداد اقترابا من كارثة كان يمكن تجنبها لو توافر قدر أكبر من البصر والبراعة . ولكن بالنسبة الى ملايين الناس في كافة أرجاء العالم - من الهاطلين في البلاد المتقدمة ، بل وأكثر من هذا من النجوى والمصريين في الأجزاء الأقل تقدما بالعالم - وهي المآزير الواقعة في شباك أسوأ كساد منذ الثلاثينات ، نقول انه بالنسبة الى هؤلاء جميعا كانت عشية عيد الميلاد لعام ١٩٨٢ ليلة بالكاد يذكرها الناس .

في هذه الأثناء ولذا راح الكساد يزداد عمقا ، واصل رجال الاقتصاد تقديم التوصيات المتعارضة بشأن طرق الانتعاش . والحق ، يبدو أن الاقتصاد العالمي ، ولن نصاب بالدهشة اذا انتعش الأخير بأسرع مما يسترد الاقتصاديون أية مبادأة واضحة وتأثيرا على الاقتصاد العلي في عهدنا . وهذا يفسر السبب الذي من أجله تعددت في السنوات الحديثة المطبوعات التي أخرجها الاقتصاديون وتعكس الشكوك والقلق بشأن اتصال مذهبهم بمشكلات الحاضر ، كما تعكس اتجاها متزايدا من

جانب الاقتصاديين بالعالم الثالث الى ابتداع أفكار ونماذج جديدة للتنمية اوفق صلة بالظروف المحلية .

وحالة العالم النعمة هذه نتاج الفشل في جبهات كثيرة والذي اتخذ الآن شكل أزمات كبرى ثلاث وهي : (أ) أزمة الادارة الاقتصادية والتثبيت في البلاد المتقدمة ، (ب) أزمة التنمية الدولية بسبب الاختفاق في ابتداع ترتيبات وأجهزة لتثبيت الاقتصاد العالمي ولادارة التنمية الاقتصادية العالمية ، (ج) أزمة التنمية الاقتصادية في البلاد النامية نتيجة ضعف الاقتصاد العالمي من جهة وفشل بلاد كثيرة في ترتيب أولوياتها وتعبئة مواردها بأكثر الطرق كفاءة من جهة أخرى بل ومما هو أكثر لفتا للنظر أن حالات الفشل هذه تحدث في وقت فيه تتيج التطورات الرائعة في العلم والتكنولوجيا تتيح للعالم قدرات كبيرة على معالجة المشكلات والتحديات في جميع مجالات النشاط الاقتصادي تقريبا .

ربما تكون أزمة التثبيت الاقتصادي في البلاد المتقدمة أخطر الأزمات ، كما أن فيها بعض التفسير للاختفاق في الجبهتين الأخريين . وثمة أسباب كثيرة لهذا . فاولا كثيرا ما فسرت البلاد المتقدمة عزوفها عن الاسهام بسخاء في البرامج الدولية أو عدم تقديم المزيد من للمونة الأجنبية الثنائية ، وهي تفسر هذا كله بالإشارة الى مشكلاتها الداخلية الخاصة بها من قبيل التضخم والبطالة وجيوب الفقر . وثانيا والحجج الفلسفية بشأن ما اذا كان التثبيت الاقتصادي في البلاد المتقدمة يجب أن يسالغ عن طريق التدخل الحكومي أو بالاعتماد الى حد كبير على قوى السوق ، هذه الحجج كثيرا ما مد نطاقها بحيث يشمل المشكلات العالمية وكذلك مشكلات البلاد النامية . مثال هذا أن المحاولات التي تبذل لتثبيت الأسواق الدولية للسلع عن طريق الاتفاقات بين المنتجين والمستهلكين ، غالبا ما عارضتها البلاد النامية على أساس أن أمثال هذه التدابير تمرقل حرية مفعول العرض والطلب في الأسواق العالمية . وبالمناطق نفسه كثيرا ما أشير على البلاد النامية بأن المبادرة الخاصة بمعنى نشاط القطاع الخاص ، تخدم تنميتها على نحو أفضل بكثير مما يخدمها الاعتماد على التدخل الحكومي والمشروعات العامة .

لهذه الأسباب لا تستطيع البلاد النامية أن تتجاهل مشكلات التثبيت الاقتصادي العملية في البلاد المتقدمة والحوار الفكري الذي يصاحب هذه المشكلات دائما كما لا يمكنها تجاهل أولئك الذين يؤمنون بإمكانية وضع ترتيبات شاملة لادارة الاقتصاد العالمي . وغنى عن البيان أن كيفية حل الأزمة الحالية المثلة في الأفكار المتعلقة بمشكلة التثبيت الاقتصادي في البلاد المتقدمة ، لابد وأن تؤثر في سير التفكير الاقتصادي لسنوات كثيرة قادمة ، مع ما يترتب على هذا من آثار طيبة أو مضادة على البلاد النامية . أن جميع الأفكار القديمة مما نادت به الكلاسيكية الجديدة ، ونادى به كينز ومن جاءوا بعده الخ ، هذه الأفكار هي موضع الاختبار بقوة ومن المشكوك فيه أن يكون النظام النقدي الذي كان شائعا قبل الكساد ، قابلا على البقاء على قيد الحياة بعد الأزمة الحالية . أجل ، قد لا يكون من

التعسف أن نفترض أننا على أبواب فترة من سيولة الفكر حين يشعر الاقتصاديون أنهم أحرار في التحرر من أغلال الأفكار القديمة والمواقف التي سبق تصورهما ، ويكونون على استعداد لاعادة النظر في الاختيارات والنماذج التي سبق استبعادها باعتبارها غير قابلة للتنفيذ . سوف ييمو الوقت أكثر ملاءمة لاتجاهات الفكر الحديث التي هي أكثر تحررا من الأفكار التي سبق اتخاذها دون دراسة الحقائق ، تقول سوف يكون الوقت أكثر ملاءمة مما كان عليه الحال حتى ذلك الحين والزمان ربما تكون بصدد عبور حدود علم اقتصاد جديد أوثق اتصالا بالمشكلات العملية التي تواجهنا في ادارة الشؤون الداخلية وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية أيضا . لو أخفقت السياسات الحالية وهو ما يبدو أنها تتجه اليه ، فإن مجرد ضغط الأحداث سوف يشجع بالتأكيد على انتهاج أساليب في المشكلات الاقتصادية النومية والدولية تكون أكثر واقعية ، ويشجع على استعداد أوفر لاعادة النظر في مجال واسع من الاختيارات في رسم السياسات الاقتصادية القومية والدولية .

لقد كان للأزمة في البلاد النامية جوانب كثيرة . فالولا ، هناك أزمة التسيير الاقتصادي الداخلي التي أشرنا إليها ، وهناك أيضا أزمة أفكار كثيرا ما تكون مناقضة ، وهي أفكار مستوردة الى جانب المعونة الخارجية . وبصدد هذا الأمر الأخير كثيرا ما تتورأ أسئلة رئيسية ثلاثة . أولا ، الى أي حد يجب أن تعتمد البلاد النامية على (اليد المفضية) لنظم الثمن ، وإلى أي حد يجب أن تفتسل حكوماتها في سير الشؤون الاقتصادية بغرض قيود وتنظيمات مباشرة أو عن طريق الاشتراك المباشر في عملية الانتاج . وهذا السؤال يمس أيضا الدور الذي يجب أن يسند الى كل من القطاعين الخاص والعام ، ثانيا ، وبنفس الدرجة من الأهمية ، هناك تلك السلسلة كلها من الأسئلة المتعلقة باستراتيجيات التنمية ، وهي استراتيجيات فتحت في السنوات الحديثة أبواب آمال جديدة بسبب ما تضمنه من تأكيد على مسائل التشغيل وتوزيع الدخل والحاجات الأساسية ، وأخيرا ، هناك الموقف الناجم من الاعتماد المستمر على اقتصاد عالمي غير مستقر ، كثيرا ما يثير مشكلات خطيرة حتى بالنسبة الى تلك البلاد النامية القادرة على ادارة اقتصادياتها بكفاءة عالية .

مشاهد تاريخية :

تمتد جذور هذه الأزمة في التجربة التاريخية التي مرت بها البلاد النامية . فنتائج الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي ورثها الكثير من هذه البلاد ، والتي ترتبت على خروجها من حكم الاستعمار أو الاستعمار الجديد ، هذه النتائج لم يقدرها حق قدرها الكثيرون من رجال اقتصاد التنمية . بل ومن بعض حكومات البلاد حديثة العهد بالاستقلال .

وإدراك حجم المهام التي يتعين مواجهتها نشأ جنباً إلى جنب مع نمو الاهتمام باقتصاد التنمية ، وهو اهتمام أصبح واسع الانتشار كلما خرج عدد كبير من البلاد من نطاق الحكم الاستعماري إلى الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية . وتنبؤ هذا الاهتمام في اتجاهين . فهناك أولاً أولئك الذين انتبهوا الفرصة كي يفكروا في شروط النمو الاقتصادي والطرق المؤدية إليه ، مع توجيه القليل من الاهتمام بالظروف الفعلية التي خرجت منها البلاد النامية ، أو بدون اهتمام بها ، وهذا أدى إلى الاعتقاد بأن نماذج النمو الاقتصادي التي وضعت للبلاد الأكثر تقدماً ، يمكن أن تأخذ بها وتطبقها البلاد النامية بسهولة . وكان هناك ثانياً من تحدوا هذا المنهج بأن راحوا يلفتون النظر إلى الموقف الصعب الذي فيه وجدت البلاد النامية نفسها بعد حصولها على الاستقلال ، وإلى التحديات الخاصة التي كان يتعين اتخاذها لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي ورثتها هذه البلاد . وقدمت المجموعة الأخيرة الكثير من الاستثمار الفكري الذي شهدته أوائل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في سبيل تعبئة الرأي والتأييد الدوليين لاجراءات خاصة تهدف إلى مساعدة البلاد النامية .

هذه المناهج لا تزال تعكسها المطبوعات الحديثة عن اقتصاد التنمية . وأدى أول منهج منها إلى وضع نماذج مفصلة وطريقة يتسم الكثير منها بالتناقض الداخلي ولكن يعاني معظمها من عيبين أساسيين أولهما أن الكثير من البلاد النامية لم تتمكن بعد من اعداد الاحصاءات التي تتطلبها أمثال هذه النماذج حتى تظهر بالحد الأدنى من الصداقية ، وثانيهما أنه بينما كثيراً ما تبدو النماذج تصرف كأنها العالم الحقيقي ، فنادراً جداً ما يحدث أن العالم الحقيقي يتصرف كالنماذج . وأينع المنهج الثاني فتطور إلى مشاهد جديدة وجهت اهتماماً متزايداً إلى مجالات من قبيل تنمية الموارد البشرية والتوظيف والحاجات الأساسية والتنمية الريفية .

وجرى الإدراك في تاريخ مبكر جداً بأهمية التعاون الدولي من أجل التنمية ، وتولدت آمال كبيرة في أن تقسم البلاد المتقدمة تنازلات كبيرة للمساعدة في حل المشكلات المتعلقة بأعادة تشكيل الهياكل الرئيسية في البلاد النامية . وكما تكشف من الأحداث قصر الواقع عن التوقعات . كانت استجابة البلاد المتقدمة للدعاء الخاص بالمعونة متعددة الأطراف ، باردة بوجه عام وقاصرة ، وراحت حديثاً نضع مزيداً من التأكيد على برامجها الثنائية للمعونة وهي برامج ترتبط إلى حد كبير بصنادقاتها وخبراتها وبأيدلوجيتها هي بشأن الطرق التي يجب أن تسير فيها التنمية . كان الرفض مصدر كافة الحجج التي تؤيد وضع نوع من مشروع مارشال، وفي الأيام المبكرة طرحت جانباً المقترحات التي تدعو إلى إنشاء صندوق خاص للتنمية وضاعت فرصة دفع البلاد النامية إلى السير في الطرق التي اختارتها ، من بنية تحتية تشكل أساساً أكثر قوة .

وإذا كانت تعمل ضد تيار ما ساور شعوبها من توقعات صاعدة ، ويحد من جهودها ضعف الصروح اسفلية وعدم استقرار الأسواق أمام المجال الضيق لسلع التصدير التي توفر الجزء الأكبر من حصيلتها صادراتها ، ويربكها نقص المهارات وضعف الإدارة ، وجدت بلاد نامية كثيرة أنفسها في موقف يدنو الى اليأس نوعا ، وأرسي الأساس الذي قامت فوقه حالات واسعة النطاق من فشل خطط التنمية وتراكم مشاعر الإحباط والسخط .

وأضاف عدم الاستقرار السياسي الناشئ من عملية الانتقال الى مجتمعات جديدة ، ومن الجهود التي تبذل لدعم الاستقلال السياسي . وقودا الى مواقف كانت تهتز على حافة الكارثة الاقتصادية ، مما ألهم عن سجل من الاضطراب لا تحسد عليه . كثيرا ما عمل على التقليل من تدفق الملونة الدولية بدلا من زيادته .

وبينما الموقف واجه صانعي السياسة في البلاد النامية باختبارات صعبة فانه زود الاقتصاديين بقدر كبير من المادة للتأمل والتفكير ، وكما عبر عن الأمر بول سترتين Paul Streeten فالذي يلتفت للنظر يصدده المساجلات المبكرة ، انتشار أفكار وانتقادات وتحفظات تتعارض بشدة مع فكرة وجود مثال أو نموذج واحد . . . كانت هناك بالطبع اختلافات في الرأي ، ولكن الانقسام الكبير كان بين « اليسار » و « اليمين » ، وأولهما أكثر تسامحا بالنسبة الى التدخل الحكومي ، وأصر الأخير على ان السوق الحرة يجب أن يهيئ الطريق الرئيسي الى التنمية . هذه المناقشات جميعا كانت تفتيها معركة الايديولوجيات المتعارضة مما نتج عنه في الغالب تحويلات الية للجهد من أساس أيديولوجي الى آخر .

وفي أوائل السبعينات عندما كان يجري تقييم نتائج عقد التنمية الأول الذي دعت اليه الأمم المتحدة ، كانت القيود التي يمثلها هذا الأسلوب ، بصدد أن تظهر للعيان . . . أصبح واضحا بشكل مكشوف للنظر وبحق أنه لو عرفنا الظروف الخاصة للبلاد النامية ، فإن الزيادة في النمو الاقتصادي وحده لم تكن بالكافية . ووجب توجيه المزيد من الاهتمام الى توزيع ثمار النمو ، وإلى التنمية الريفية وزيادة فرص العمل ، وإلى الحاجات الأساسية وما الى ذلك . فضلا عن هذا أصبح قصور المعونة الدولية من الوضوح بحيث وجهت لجنة بيرسون Pearson نداء جديدا الى المجتمع الدولي كي يزيد من مساندته للتعاون الدولي . . . ومتطور التنمية هذا حفز الأفكار والتأملات من جانب الباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية ، ومن هؤلاء جميعا خرجت أفكار شتى عن كيفية تعميم منافع عملية التنمية عن طريق زيادة فرص العمالة وبوجيه مزيد من الاهتمام الى الصناعات الصغيرة والحاجات الأساسية والبرامج الخاصة الموجهة الى خدمة المجموعات الأسوأ حالا .

وفي الوقت الذي كان يجري فيه كل هذا ، كانت البلاد النامية قد تخلصت بالدرجة الكافية من الأوهام بشأن نتائج عقدين من التعاون الدولي ، لتبحث عن طرق بديلة تقوم على المزيد من الاعتماد على الذات ومن التعاون فيما بينها . وأسفر هذا

عن اضعاف قدر من الطابع الرسمي على العلاقات بين الجنوب والجنوب ، وابتداع الأفكار الرامية الى توسيع نطاق أمثال هذه العلاقات ودعما . هذه الأفكار لا تزال حديثة العهد نوعا ، ولكن ظهرت الآن اثنتان من المشكلات الرئيسية التي سوف يتعين معالجتها بأسلوب بديل . المشكلة الأولى تتمثل في قوة الشركات الدولية في هياكل الانتاج في بلاد الجنوب ، والثانية هي المشكلة الدائمة عن طريقة توزيع المكاسب الناجمة من التعاون بين بلاد تتفاوت مستويات التنمية فيها .

المعاني التي ينطوي عليها الفشل :

واذ تكشف هذه الأزمات زاد حجم وتنوع ما كتب بشأنها . لا يمكن القول بأنه كان هناك نقص في الأفكار في مجال الإدارة الاقتصادية الدولية بالعكس كانت تنتشر الأفكار واختيارات السياسة بقصد خلق ترتيبات وأجهزة جديدة لتحقيق إدارة شاملة للتنمية العالمية . وبينما المطبوعات التي انبثقت من نظام الأمم المتحدة بالنسبة الى النظام الاقتصادي الدولي ، الى جانب تقرير لجنة بيرسون وبراندت . نقول انه بينما أوضح هذا كله بصورة مقنعة للغاية الصجج المؤيدة للإدارة الشاملة للتنمية العالمية ، لم يسر العالم أبدا طويلا من ناحية ترجمة هذه الأفكار الى برامج ملموسة . الواقع أنه في مجال التجارة والمعونة الهامين ، حدث بعض تدهور في السنوات الحديثة .

ومضامين الفشل على هذه الجبهة أعمق مما يجرى التسليم به بوجه عام . فاذا علمنا المشكلات الهيكلية التي تواجهها كثير من البلاد النامية ، فان فاعلية التدابير المحلية يجب أن تعتمد من بين أشياء أخرى ، على ترتيبات عالمية لتثبيت أسواق السلع ومساعدة البلاد الأشد فقرا وخاصة تحسين وتوسيع صروحها السفلية والاقتصادية والاجتماعية التي تبعث على القلق . وهذا الاعتبار هو الذي أدى بلجنة براندت الى اقتراح وضع برنامج خاص لأمثال هذه البلاد . لقد أوصت هذه اللجنة بالآتي :

يجب البدء في برنامج يشمل تدابير عاجلة وأخرى طويلة الأجل ، لمساعدة أحرمة القفر في افريقيا وآسيا وخاصة الى البلاد نموا . ويجب ان تضمن التدابير مشروعات اقليمية كبيرة لاستغلال الماء والتربة ، وتوفير الرعاية الطبية والقضاء على الأمراض من قبل العمى الذي تسببه الأنهار والاريا والثوم والبلهارسيا ، ومشروعات زرع الغابات ، وتنمية الطاقة الشمسية ، واستغلال المعادن والبتروول ، وحجم التصنيع ، والاستثمارات في النقل وغيره من عناصر البنية التحتية .

والفشل على الجبهة العالمية حله أيضا من قدرة البلاد النامية على أن تكتشف بصورة أكثر فاعلية ، الصور الجديدة التي تتعلق بالتوظيف والحاجات الأساسية ربما يمكن القول بأن الاقتصاديين أنفسهم يبدون بوجه عام أنهم لم يقدروا التأييد الدولي الذي تتطلبه أمثال هذه البرامج حق قدره . فقد أوصى البنك الدولي في تقرير حديث له عن أفريقية جنوب الصحراء بمستويات عالية من المعونة لذلك

الأقليم خلال العقد الثماد . ومع كل ، فبرغم أنه يقترح وجوب أن توجه البلاد اهتماما جديدا الى الانتاج المعد للتصوير . لم يضع تأكيدا على تثبيت الأسواق العالمية للسلم وهو أمر حاسم لنجاح مثل هذا الجهد .

والفشل في أننا لا تأخذ في الحسبان الظروف الميدانية الصعبة التي بدأت منها بلاد نامية كثيرة السير على الطريق الى تنميتها ، هذا الفشل واضح بشكل أخص في تقييم التقدم في الزراعة وفي استعراض حماية الصناعة ، وهما مشكلتان لقيتا معالجة واسعة النطاق في المؤلفات التي نشرت . ففيا يتعلق بالتنمية الزراعية وضعت أوائل المؤلفات التأكيد على الحوافز . بمعنى أن رفع أسعار المنتجات الزراعية يدفع الفلاحين الى زيادة انتاجهم . وكان الاهتمام ضئيلا بالبنية التحتية الضعيفة والقاصرة مما يتطلب تحسينها بصورة طيبة اذا أريد أن تكون للحوافز السعريّة فاعليتها . بل ويصدق هذا بقوة أكبر على الانتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك المحلي في الأقاليم المطيرة شبه المدارية . في ظل النظم الاستعمارية كانت الأبحاث والبنيات التحتية تضع التأكيد على محاصيل التصدير . أما انتاج المواد الغذائية الأساسية فكان يتم باستخدام تكنولوجيات قديمة وعديمة الكفاءة ، وكانت استجابة الفلاحين للحوافز السعريّة محدودة بالضرورة . وتم قدر كبير من البحث العلمي في أواخر الستينات لتقييم أمثال هذه الاستجابة ، وأسفرت البحوث عن نتائج مشكوك فيها جدا ، يرجع بعض السبب فيها الى الصعاب الإحصائية . ولكن بمجرد أن خففت القيود ، وتوفرت طرق أكثر وتسهيلات جديدة للرى ، وتقوى أفضل ، واثمان زراعي ومستودعات التخزين ، الخ فإن الفلاحين قصرّفوا بمثل ما يتصرف غيرهم ، فزادوا من انتاجهم في ظل الحوافز السعريّة ، وزاد الانتاج القابل للتسويق كلما سهل وصولهم الى الأسواق .

والتصنيع في ظل الحماية القديدة مجال آخر لم يلق فيه تأثير الظروف الميدانية التقرير الواجب . وأسرع بعض الاقتصاديين الى بيان الآثار المضادة على الرفاهية المحلية وعلى القطاع الزراعي بوجه خاص نتيجة للحماية . ولكن السبب الذي من أجله إضاعت الحماية وقتنا أطول مما تبرره حجة « الصناعة للوليدة » ، يرجع بعضه الى وجود صعاب خطيرة تنسم بها البنية التحتية في مجالات الكهرباء والماء والمواصلات ، وهى صعاب ترفع التكاليف المحلية وتجعل استمرار الحماية أمرا لازما . وسوف يسود هذا الموقف الى أن يتم القضاء على هذه القيود .

صور جديدة في المستقبل :

خلال العقد الماضى أو نحوه خرجت اسهامات ممتازة عن صور جديّة في تخطيط التنمية تمد نطاق المنافع الى ذوائر أوسع من السكان . فلسلسلة التي أخرجها مكتب العمل الدولى عن التوظيف ، وبعض العروض التي نشرها البنك الدولى ، تلقى ضوءا كافيا بوجه خاص ، وذلك الى جانب المطبوعات التي أصدرها معهد أبحاث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية . لكن هذا الجهد المحدود كان أضعف ما يكون

من ناحية استخلاص تدابير بشأن سياسة مناسبة تجعل في الامكان تحقيق أهداف الصور الجديدة . والواقع أن بلوغ هذه الأهداف يتطلب منهجا جديدا بالنسبة الى تخطيط التنمية . ويتطلب سياسة صارمة للدخول تغير ميزان القوة الاقتصادية بين مختلف الجماعات في المجتمع .

وعلى العموم فإن الذين كتبوا عن هذه الصور الجديدة تجنبوا التوسع في الحديث عن هذه المشكلات الصعبة المتعلقة بالسياسة ، وعلى ذلك ربما أعطوا الكثير من البلاد النامية الانطباع بإمكانية بلوغ أهداف جديدة دون اجراء اصلاحات جذرية في السياسة . فاذا أريد نشر منافع التنمية بحيث تصل الى دوائر أوسع من السكان ، فعندئذ تكون سياسة دخيلة تنفذ بصرامة شرطا لازما للنجاح . ولسو. الحظ أن انتهاز سياسة دخيلة قد اكتسب سمعة سيئة في صفوف الاقتصاديين ، وإن مما يلفت النظر أنه في النقاش الحالي بشأن التثبيت الاقتصادي في البلاد المتقدمة ، تبين أصوات كثيرة أن هذه السياسة يمكن أن توفر سلاحا له قيمته في ترسانة أسلحة للمحافظة على النمو المطرد وتحقيق مستويات عالية للتشغيل دون ضغط لا يرد له على الأمان المحلية . من المؤكد أن البلاد النامية يمكن أن تتجنب تنظيم الدخول كطريقة لخفض مستوى التكاليف المحلية . لا تكلفة المنتجات المعدة للتصدير فحسب ، ولكن أيضا تكاليف الوحدة من الخدمات (الصحة ، التعليم ، الخ) التي يحرصون على مد نطاقها بحيث تشمل الأغلبية الكبيرة من شعوبها .

كثيرا ما تكون الصعاب التي تعترض وضع سياسة للدخول " صعبا سياسية . فالعجوة في الدخول بين الصفوة والعامل الحضري في كثير من البلاد النامية وقد "ريد عدة مرات عنها في البلاد المتقدمة " هي من الاتساع بحيث يكون عمال الحضري قادرين في العادة على الضغط بنجاح في سبيل الحصول على دخول أعلى ، وكلما نجحوا في هذا زاد اتساع العجوة بين دخولهم ومتوسط الدخول في المناطق الريفية ، مما يسفر عن عواقب مضادة بالنسبة الى التنمية الزراعية . والسياسة الدخيلية الناجحة تكبح جماح ارتفاع التكاليف والأمان في الداخل وتحدد من ضرورة اجراء تخفيضات متعاقبة في العملة . وعلى الأخص في البلاد التي صادراتها تتمثل الى حد كبير ، في السلع الأولية .

لقد أصبح علم اقتصاد للتنمية مهنة رئيسية ، ويمكن أن نتوقع استثمار الزيادة فيما يكتب عنه ، كما تظل تنور الأسئلة عن الأهمية والعلاقة . وعلى ذلك يمكن أيضا أن نتوقع بافتراض التوسع في البحوث المتعلقة بالتنمية ، أن يتمكن العلماء وتمكن المؤسسات في البلاد النامية من اجراء البحوث الأكثر اتصالا بطرفي بيئتهم . ان المزيد من الأبحاث المتعلقة بأصول المشكلات ، وبوضع مزيد من التأكيد على منهج البحث ، والتوسع في الدراسات التي تتناول المعاني التي تنطوي عليها الصور المستقبلية للتنمية ، كل هذا سوف يزيد بالتأكيد عن علاقة البحث بالمشكلات المحلية وفضلا عن هذا هناك مجال واسع أمام المزيد من دراسة المشكلات الشاملة . وعندئذ يكون التعاون بين المؤسسات في البلاد المتقدمة والبلاد النامية مثمرا بوجه خاص .

مركز مطبوعات اليونسكو

يقدم إضافة إلى المكتبة العربية
وساهمة في إثراء الفكر العربي

⑤ مجلة رسالة اليونسكو

⑤ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

⑤ مجلة مستقبل التربية

⑤ مجلة اليونسكو للمعلومات والمكتبات والأرشيف

⑤ مجلة (ديوجين)

⑤ مجلة العلم والمجتمع

هي مجموعة من المجلات التي تصدرها الهيئة اليونسكو بلغات عديدة،
تصدر طبعا باللغة العربية ويقوم بنقلها إلى العربية نخبة من نخبة من الأسماء العربية.

تصدر الطبعة العربية بالانقضاء مع الشعب القومية لليونسكو وبمبادرة
الشعب القومية العربية ووزارة الثقافة بجمهورية مصر العربية.

العلوم السياسية والجغرافية السياسية

العلوم السياسية والجغرافية السياسية
والجغرافية السياسية

مرة أخرى تجتذب الجغرافيا السياسية اهتمام علماء السياسة ، إذ نجد أن الموضوع الذي اختاره عام ١٩٧٦ المؤتمر العالمي للرابطة الدولية للعلوم السياسية كان بعنوان « الزمان والمكان والسياسة » . ومنذ ذلك التاريخ - ١٩٧٦ - جرى تشكيل لجنة فرعية بحثية من هذه الرابطة تحت الرئاسة المشتركة لأحد علماء السياسة وأحد علماء علم الجغرافية ، وقامت هذه اللجنة الفرعية بتنظيم عدد من الندوات حول موضوعات تتعلق بالمناطق المركزية الوسطى والمناطق التي تقع على الأطراف ، ومناطق الحدود والمناطق الانتخابية (الجغرافية الانتخابية) والشبكات الشخصية والعوائق التي تعاني منها الأمكنة ، والمدن والعواصم ، واللفة والأرض الخ . ولكن الحقيقة هي أن الدفعة التي أدت بهذين العلمين (الجغرافية والسياسة) إلى أن يرتبطا ثانية وإلى أن يعود التفاهم بينهما ، قد جاءت من جانب الجغرافيين ، ويتضح ذلك في العدد الفصل ربع السنوى من مجلة الجغرافية السياسية عام ١٩٨٢ . وهذا التلاقى والتقارب ينبئ بكل خير بالنسبة للمستقبل للعلوم السياسية التي فرطت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية ، في دور الفضا في العلاقات السياسية .

بقلم : د. ج. ١٠ لايبون

استاذ العلوم السياسية يقسم العلوم السياسية جامعة
كولومبيا البريطانية ، فانكوفر كندا ، والرئيس السابق
للرابطة الدولية للعلوم السياسية (١٩٧٣ - ١٩٧٦) تدور
اهتماماته البحثية في الوقت الحاضر حول اللغة والسياسة .

ترجمة : بهجت عبد الفتاح

ليسانس أداب قسم اللغة الانجليزية جامعة القاهرة . له
ترجمات كثيرة في مختلف الميادين الأدبية والاجتماعية .

وأود أن أقدم تفسيراً لهذا التفريط في دور الفضاء في السياسة ، وبعد ذلك
أشير إلى بعض مجالات البحث التي إما أن تكون قد تركت دون أن يعالجها أحد ، أو
تركزت توطئة لاستكمال معالجتها ، أو تلك التي يجب أن تعالج على الفور . وسوف
أضع هذه القائمة من وجهة نظر عالم سياسي - أي من وجهة نظر علم موضوع
دراسته الأساسية هو « اللا تماثل بين القوى » أو تباین القوى المختلفة .

العلوم السياسية ، والجغرافيا والعلوم الاجتماعية :

كيف يمكن أن نتعرف على المديونية الفكرية لكل فرع من فروع العلوم الاجتماعية
تجاه الآخر ؟ الواقع أن هناك طرقاً كثيرة ممكنة لوضع مثل هذا الكشف الحسابي أو
هذه « الموازنة » أن صبح التعبير في هذا المجال . وسوف اتبع طريقة واحدة وهي أن
اعتمد على المقتطفات والاشارات بمعنى محاولة التعرف على عدد المرات التي اعتمدت
فيها إحدى الصحف والنشرات العلمية على صحف ونشرات العلوم الأخرى . وختي
نقتصد ولا نسرّف في الأمور الظاهرية ، سوف نوضح كل علم عن طريق اثنين من أبرز
مطبوعاته ، واحد من الولايات المتحدة والآخر من المملكة المتحدة ، فهاتان الدولتان

تعتبران في العلوم السياسية ، وفي العلوم الاجتماعية ككل ، من أكثر الدول انتاجا في المطبوعات العلمية .

والدراسات التي استخدمناها في هذا التحليل موجودة في الجدول (١) . وقد اخترنا لكل دراسة ، وبطريقة عشوائية ، عشر مقالات من عام ١٩٧٥ وعشر مقالات من عام ١٩٨١ ، واحصينا في كل مقالة الاشارات التي وردت بها بالنسبة للعلوم الأخرى ، كما تتمثل في الصحف العلمية المشار إليها . فمثلا ، اذا كان هناك خمس مقالات في صحيفة « مان » في كل منها اشارة الى صحيفة « تاريخية » ، فانا نأخذ الرقم « خمسة » على انه مقياس لما تدين به « صحيفة مان » للتاريخ . واذا تضمنت واحدة من هذه المقالات الخمس اشارة الى عشرين من الدراسات التاريخية المختلفة وليس دراسة واحدة فقط ، فان « الدين » سوف يستقر عند الرقم خمسة ، ذلك لاننا نسعى لاختصاص ديون العلم ككل ، ولسنا نسعى لاختصاص دين المؤلف أو الكاتب بالنسبة للعلوم الأخرى . وهناك مؤلف سابق (لا بونس - ١٩٨٠) يصف في شكل الروابط بين المدخلات والمخرجات (أو بين ما يستورد وما يصدر) نتائج مثل هذا التحليل بالنسبة لعام ١٩٧٥ . وقد سجلت هذه التفاصيل في الجدول (١) مع ارقام أخرى حديثة بالنسبة لعام ١٩٨١ . وقد حدث فيما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨١ ان ازدادت كمية التعاون والتبادل فيما بين العلوم ولكن حدث في عام ١٩٨١ كما كان الحال في عام ١٩٧٥ ، أن ظلت الروابط بين الجغرافيا والعلوم السياسية ضعيفة فائرة . وبالرغم من أن الجغرافيا اعتمدت أكثر قليلا على السياسة في عام ١٩٨١ ، عنها في عام ١٩٧٥ ، الا أن العلوم السياسية تجاهلت الجغرافيا في كلا العامين .

وانني أرى سببين رئيسيين لهذا التجاهل . الأول هو انه بعد الحرب العالمية الثانية ، وعلى وجه الخصوص ، في أمريكا الشمالية ، تطورت العلوم السياسية الحديثة بشكل أسرع في فترة اتسمت بالاتصالات الأسرع والأيسر الأمر الذي جعل الناس يشعرون بأن الأثر الذي تحدثه الأرض والحدود على تحركات الانسان وعلى الأشياء والآراء قد ضعف بسبب التكنولوجيا الحديثة ، حتى يمكن تجاهله دون خوف أو شعور بالتقصير . ومن ثم فان علماء السياسة وضعوا لأنفسهم - كما فعل علماء الاجتماع - مهمة تحديد المقبات الثقافية والاقتصادية والتنظيمية التي تفصل بين هؤلاء الرجال وهذه الأشياء وهذه المبادئ .

وهناك سبب محتمل ثان لهذه الاوضاع التي ترتبط بحقيقة هامة وهي أن العلوم السياسية تمتد جذورها الى دراسة القانون وأن الدولة هي مركز الثقل الذي تدور حوله وتنجذب اليه كل نظرياتها وتحليلاتها . فعلى عكس عالم الجغرافيا الذي يحكم على الأشياء حسب العلاقات بين مواقع الاهتمام المبعثرة في المكان .

جول (١)

المدخلات والمخرجات (المستورد والمصدر) بين العلوم الاجتماعية المختلفة في
١٩٧٥ ، ١٩٨١

العلوم المستوردة ١٩٧٥						١٩٨٠					
علوم سياسية	اجتماع	تاريخ	علم النفس	اقتصاد	جغرافيا	علم الانسان	علوم سياسية	اجتماع	تاريخ	علم النفس	اقتصاد
٦	١	٢	١	١	١	٢	٧	٢	٢	٢	٢
٩	٢	١	٢	٢	٢	٧	٤	٢	١	١	٢
٢	٣	١	١	١	١	٥	٥	٣	١	١	٥
٥	٥	٢	١	١	١	٢	٢	١	١	١	٢
٤	٢	٢	٢	١	١	٢	٢	١	١	١	٢
٤	٢	٢	٢	١	١	٢	٢	١	١	١	٢
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣

ملاحظة : الصحف التالية هي التي استخدمت في هذا التحليل للرابطة بين العلوم الاجتماعية السالفة .

الولايات المتحدة

جمعية علم النفس الفردي والاجتماعي
النشرة الاقتصادية الامريكية
مجلات الرابطة الامريكية للجغرافية
نشرة علوم الانسان الامريكية
الصحيفة الامريكية لعلم الاجتماع
النشرة الامريكية للعلوم السياسية
النشرة التاريخية الامريكية

المملكة المتحدة

الصحيفة البريطانية لعلم النفس
الصحيفة الجغرافية
هان
الصحيفة الاقتصادية
علم الاجتماع
الدراسات السياسية
التاريخ

ان عالم السياسة يتخذ الاطار كنقطة انطلاق لتحليلاته . فهو يفكر في النظام . قبل ان يفكر في العلاقة ، وهو يركز على الدولة ، وعلى الحزب السياسي ، وعلى جماعات الضغط ، ويسأل نفسه ماذا يجمعه من هذا كله ، هو التنظيمات الداخلية أو العمل السياسي ذاته ؟ وهذه الطريقة من التفكير والتي تبدأ بالاطار ثم بالمضمون . غالبا ما ،

تبدأ من حدود مكانية (بمعنى تحالف دولى أو دولة أو سلطة محلية) ، ولكن هذا المكان يتخذ كشكل للادار التحليلي وليس كمؤثر ذى قيمة ثابتة أو متغيرة لا يد من تحديد فعاليته وتوضيحه .

وفي الخمسينات والستينات استطاعت العلوم السياسية أن تقتحم النظم الجامعة وذلك بانتهاج الدراسات السلوكية ، ولكن هذا لم يقترب منها من الجرافيا ، ان لم يكن العكس هو الذى حدث . وقبل ان تصبح استطلاعات الرأى هى الوسيلة المفضلة لجُمع المعلومات فى مجال العلوم السياسية ، اضطر محللو السلوك الفردى - من أمثال اندريه سيجفريد ، وفرانسو جوجيل ، وهاتيه دوجان - الذين يعتمدون فى تحليلاتهم على البيئة أن يستخدموا الخرائط أو ما يماثلها حتى يؤلفوا بين الخصائص والسمات الفردية التى يمكن أن ترتبط بها عند مستوى التجمعات الإقليمية . ولكن استطلاعات الرأى لم تعد تعتمد على البيئة وتخلت عن الاعتماد عليها ، رغم وضع البيئة فى الاعتبار كان يتسم بميزة هامة وهى اعطاء بعض الافكار عن العوامل الجغرافية . وما يثير الانتباه ان « الصحيفة الفرنسية للعلوم السياسية » هى الصحيفة الوحيدة فى مجال العلوم السياسية التى يمكن ان تجد فيها خرائط . أما الصحيفة الأمريكية للعلوم السياسية فانها لم تتضمن خرائط أبدا وكذلك الصحيفة الكندية للعلوم السياسية والمجلات التى تتعرض للدراسات السياسية ، وكذلك الصحيفة البريطانية للعلوم السياسية .

وعلى حين تبتعد استطلاعات الرأى بالفرد عن المكان من حوله ، ويصبح فيها الفرد - وليس الجماعة - هو الوحدة الرئيسية للتحليل ، نجد ان هناك اتجاها مغايرا يتطور الآن ، والذي يخرج من الوحدة الواحد الى الكل المتكامل ، والذي - وهذا هو وجه الغرابة والدهشة - يتمتع بنفس التأثير فى مجال العلاقات الدولية . فمنذ الستينات وحتى الآن اقترح انصار التحليل الشامل الكلى أن ننظر الى العلاقات بين الدول لا على أساس العلاقات الثنائية بل على انها خصائص دولية للنظام الذى تنتمى اليه هذه الدول . وقد كان أثر هذا التكتل هو ابعاد الدولة عن الغالب المكانى الذى تعيش فيه . ومن ثم بذلت محاولات لتفسير الأزمات والحروب لا على أنها صراعات محددة فوق اقاليم معينة أو من أجل موارد معينة ، بل على أنها تشبه هجمات الحصى التى يمكن ان تفسر فقط على أساس خلل فى النظام ككل . وهذا الاتجاه البيولوجى لا شعوريا ، لم يؤد فحسب الى الارتفاع بالوحدات الصغيرة أو المكونات الى مرتبة النظم ، بل أدى الى فوضى وتشوش اذ يخلط بين المقاييس المتباينة للدرجة التى لا يمكن ان تميز معها أثر المكان أو الاقتصاديات أو الثقافات أو الحكومات :

ولو أن العلوم السياسية فيما بعد الحرب قد تطورت أساسا فى فرنسا ، حيث تفوذ سيجفريد ما زال قويا - لتفرت أمور كثيرة - ولكن الذى حدث هو ان هذه العلوم تطورت فى الولايات المتحدة ، وهى دولة امبريالية قوية ارتأت فى نفسها قوة تقضى على الاستعمار وتفكر بمفاهيم الاسواق والايدولوجية . وليس بمفاهيم الارض واخود - بل ان اتجاه سيجفريد فى فرنسا ذاتها ظل اتجاه الاقلية .

مجالات نفسية ومجالات للتنمية :

حدث في الآونة الأخيرة أن قام الجغرافيون - وخصوصا تايلور (١٩٧٢) وجوتمان (١٩٨٢) - بوضع دليل لما يجب أن يتم عمله أو ما يجب أن يعاد عمله في مجال الجغرافيا السياسية ، ولكن لم يحدث - حسب علمي حتى الآن - أن وضع دليل من وجهة نظر العلوم السياسية .

وبالنسبة للملاحظات التي سوف ابدئها ، فاني سوف اتخذ تعريفا مختلفا الى حد ما للعلوم السياسية عما اعتمد عليه واقترحه « ايستون » (١٩٥٣) ، والذي يعتبر التعريف المأخوذ به على نطاق واسع اليوم . وحسب تعريف ايستون فان هدف الدراسة هو توزيع السلطة لتشمل السلع والقيم - سواء كانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أي شيء آخر - ولكنني أفضل ان أرى العلوم السياسية على انها دراسة الاتصالات والتعاون والصراعات التي تتولد عن طريق وجود السلطات الاجتماعية والمحافظة عليها وتغييرها .

الاتصالات والجغرافيا السياسية :

ان النموذج السويدي (الذي يعتمد على علم الضبط) الذي يستخدمه « كارل رويتش » في دراسة عن القومية (١٩٥٣) يعتمد على أساس واضح للمكان ، اذ يحدد الحدود الاقليمية والاجتماعية للدولة وذلك باستخدام خط المناسيب لأقل كثافة للاتصالات تفصل بين الجماعات البشرية . ولقد كان لهذا النموذج الذي سيشهد به كثيرا ردود فعل كبيرة على الجغرافيا السياسية - مثال ذلك فيما كتبه « ميريت » Merritt عن أمريكا المستعمرات وعن دولتي اللاتينا اليوم ، وفيما كتبه راسم Russett (١٩٦٧) عن الاقليمية في العلاقات الدولية (راجع ايضا كاتنوزي (١٩٧٠) Candori وفي أعمال اتزيوني Btzioni و « دي هاس De Haas وآخرين عن التكامل الأوربي (اتزيوني ١٩٦٢ و « دي هاس » ١٩٦٨) ، وكذلك في كتب مثل « الدليل الدولي للمؤشرات السياسية والاجتماعية World's Hand book of political and social Indications الذي اياه تايلور Hudson

عام (١٩٧٢) . ولكن النموذج الذي اعتمد عليه رويتش Deutsch لم يستغل تماما كما يجب . فقبل أساس المعلومات الاحصائية التي تم تجميعها عن طريق الادارات الحكومية ، والمنظمات الدولية ، والمصارف (البنوك) الكبيرة ، يمكن ان نرسم جغرافيا مفصلة للاتصالات الاقتصادية . كذلك فان المعلومات التي تشبه تلك الموجودة في الدليل الدولي حول كثافة الاتصالات البريدية والتليفونية ، تمكننا من قياس كثافات بعينها للاتصالات الاجتماعية ، ولكن ليس لدينا الا القليل عن الاتصالات السياسية ، فنحن نفتقد الدراسات المكانية لاتخاذ القرار ، كما نفتقد القياسات الخاصة للاتصالات المكتوبة والشفوية - التي تدور حول لمن ، وعن أي شيء وفي أين؟ والحق ان جغرافية اتخاذ القرار السياسي سوف تكشف ولا شك عما يطلق عليه « فايفر » Fifer (١٩٧٩) أماكن خراب - أو أماكن مفتقدة ليس لها أي ماض ، أو ريمة لها جزء ضئيل ، في النظام السياسي ، وهو موقف قد يكون في بعض الأحيان

مفيدا للنظام وفي بعضها الآخر مضرًا ومخربًا . وما هو جدير بالذكر ان كلافال Claval (١٩٨٢) .

يشير الى ان دور المدينة كمركز لاتخاذ القرار قد ضعف بسبب وجود التليفون والكبيوتر والقرقر الصناعي ، والأمر الذي يتيح للمناطق الهامشية النائية ان تجرى اتصالات سريعة مع المصادر الرئيسية في الداخل . ولكن اليس هناك - في عصر يتسم بالاتصالات الميسورة جدا - اتجاه للبحث عن حماية من الكثرة الزائدة من الرسائل لطمانة الجماعات الصغيرة وتوكيدا للاتصالات المباشرة ؟ اليس صحيحا ان الشبكات غير المكانية والتي تكون بعين الاشخاص بعضهم البعض ، والتي تعمل بشكل جيد ، تكون ذات أصل مكاني دقيق ؟ اليس الشبكات البريدية وشبكات التلكس والتليفونات مجرد وسائل استجمام على مبعدة من علاقات بدلت في شكل اتصالات شخصية مباشرة ؟ وليس هناك اتجاه - في وقت يتعرض فيه الفرد لأن يبتلمه هذا الكل الكبير غير الفراغي (المكاني) ، للبحث عن قبيلة صغيرة ودودة قريته وخصوصا - وكما هو الحال الغالب في السياسة - اذا كانت عدم الثقة تطفو على السطح دائما ، ان جغرافية القبائل - الصغيرة والكبيرة - والتي يحيط صناع القرار السياسي انفسهم بها ، يجب ان تتأسس (كلافال ١٩٨٢) ، فسوف تظهر موقف صناع القرار لا على الحرائط الطبيعية بل بالنسبة للحرائط العقلية كذلك (هنريكسون Henrikson) ، والتي ستنظم حول نقاط جوهرية قد تكون تختلف جدا عن تلك التي تحددها البيئة الادارية أو السياسية التي يعمل فيها الفرد . ويجب ان تتطور دراسة مثل هذا النوع من الجغرافيا لا على مستوى الوحدات الاقليمية الكبيرة فحسب بل أيضا على مستوى الوحدات العاملة الصغيرة فعلا . ولناخذ مثالا لذلك العاصمة الفيدرالية لكندا . ان المكان الذي تحتله وزارتها يكشف عن الكثير . فالوزارات الأقل أهمية - مثل تلك التي تتعلق بالثقافة والمواصلات - تقع على جانب كويبك من الحدود في مدينة يقع جزء منها في اونتاريو والجزء الآخر في كويبك . أما الوزارات الكبيرة - مثل وزارات المالية والاقتصادية والخارجية - فتقع على جانب « اونتاريو » . ولكن كيف تم الوصول الى هذا التقسيم ؟ وما هي نتائجه ؟ وأكثر من ذلك ، اليس هناك تحت تصرفنا دراسة عن الجغرافيا الداخلية لكل من هذه الوزارات مما يساعدنا على تفهم القرار الذي اتخذوه ؟ وسوف تركّز هذه الدراسات في بعض الحالات على الأرضيات في المبني . اننا اعتدنا كثيرا على التفكير في الجغرافيا بفهوم الأرض لا بمفهوم الاقليم فهناك عن السكان في طابق واحد كثير من ناطحات السحاب في اوتاوا وتيوريوك أو تورونتو ، ما يفوق عددهم في كثير من القرى التي أجريت عليها دراسات جغرافية مفصلة . وقد تعرفنا على الخطوط العريضة لجغرافية البيت الأبيض في واشنطن ، لان المجلات الامريكية المشهورة مثل نيوزويك وتايم تعطى بعض الأهمية له ، ولكن هذا استثناء . فانه من المقيّد والمتع ان تكون هناك معلومات ماثلة بالنسبة لكندا وفرنسا والاتحاد السوفيتي .

وقد تم اختيار هذه الامثلة القليلة - ويمكن ان تقدم الكثير - حتى يمكن ان توضح العادة السيئة التي انخرط فيها علماء السياسة عندما فكروا في الاتصالات

خارج نطاقها الاقليمي . والحق ان المكان شكل آخر من أشكال الزمن ، ولا يمكن ان يضيق او ينفى دونما تقديم نمن مفاهيم جدا من المهم ان تحسب ، وبالنسبة لصنع القرار السياسي يلعب الوقت (الزمن) دورا هاما ، رغم انه دور مفاهيمي اذ ان بعض النظم السياسية تكون دائما في عجلة ، على حين يتأخر بعضها الآخر ويأخذ وقته (او يضيعه) . ومن ثم فان جغرافية الاتصالات بين صناعات القرارات سوف تقيس هذه الاختلافات .

التعاون والجغرافيا السياسية :

لا تزال العلوم السياسية في أوروبا - وهي تتعرض لمؤثرات مختلفة مثلما حدث مع ماركس Marx وبارتو Pareto ، تؤيد فكرة الصراع في دراساتها للظواهر السياسية على حين يؤيد الفكر السياسي في أمريكا الشمالية ، فكرة اجماع الرأي ، وفكرة التوازن . لقد احدث كتابات ريمر Riker (١٩٦٢) وخصوصا في نظريته عن الائتلافات وكذلك التجارب المعملية التي أجراها جامسون Gamson (١٩٦٦) الى ان يتذكر علماء السياسة في أمريكا الشمالية ان الجزء الأكبر من نشاط رجل السياسة يتضمن تشكيل الائتلافات ، التي يروجو ان تكون ناجحة ، وعلى ان تكون تكاليفها قليلة بقدر المستطاع ، ومن ثم فان الائتلافات تتأسس على التعاون المحدود وليس على اجماع الآراء أو الصراع .

ولا تزال المعلومات الجغرافية تستخدم في دراسة الائتلافات في مجالين هما مجال العلاقات الدولية ومجال دراسات السلوك الانتخابي . وبالنسبة لدراسة الانتخابات نجد ان تاريخ الجغرافيا السياسية منذ قبل الحرب العالمية الثانية لا يزال حيا حتى اليوم . ومع ذلك وحتى في هذه الدراسات ، غالبا ما يعتبر الفضاء الطبيعي أو المكان الطبيعي اطارا اعلاميا أكثر منه سببا أو مؤثرا . فدراسة آثار الجيرة (عما اذا كان الانسان يتأثر بالآراء السياسية للدول المجاورة أولا) تشكل نسبة صغيرة جدا فقط بالنسبة للدراسات التي تجري حول سياسات الانتخاب (وولز تنكروفت ١٩٨٠ Woolstencroft) . ومع ذلك فان النظرية السيكولوجية لرأي الفرد تقول ان الفرد يحاول ان يقترب بأرائه أكثر وأكثر من هؤلاء الذين يشكلون أية مجموعة يمكن أن تحتوي ضمن شبكة اتصالات محكمة . ولهذا السبب فان عمليات المسح ذات العينة الكبيرة التي قام بها مركز البحوث الخاصة بالمسح في جامعة ميتشيجان منذ أوائل السبعينات . قد اشارت الى التفاصيل البيئية التي تجعل من الممكن وضع كل موضوع يجرى النقاش والمقابلة من أجله في اطار بيئته الاجتماعية . ومن سوء الحظ ، ان هذه التفاصيل لم تستغل الا نادرا بطريقة منظمة . فالنموذج يخفى وراء تحليل المفاضلات السياسية لا يقوم على أساس ان الفرد مثل الحرياء يتخذ شكل البيئة التي يعيش فيها ، ولكن على أساس ان الفرد الكائن وأع وعائل ورشيد ، تتحدد آراؤه بصيغة تكون فيها العوامل الرئيسية والهامة هي تلك التي تتعلق بالمصالح الاقتصادية من جهة ومن الجهة الأخرى ارتباطه العاطفي بالأسرة وبالجماعة العرقية التي ينتمي اليها . وتمسكا بهذا النموذج ، استمد

الباحثون امكانية اجراء دراسات مفيدة مجدية حول العلاقة بين الفرد والوسط المحيط به . ونحن نفتقد الدراسات التي تدور حول المواطن الذي يغير مسكنه - دون ان يغير مهنته - ومن ثم يغير بيئته السياسية . فهل يستطيع مثل هذا الانسان ان يكيّف خياراته حسب هذا الوسط الجديد ، وإذا كان ذلك ممكنا ، فالى متى تطول ؟ ومن بين الدراسات النادرة التي لدينا حول هذه الظاهرة (اولو Eudan ١٩٨٠) دراسة تقيس الاختلافات الظاهرة الملحوظة ، معتمدة على عدد الساعات التي يقضيها الانسان في البيت أو في المكتب .

وإذا تركنا العلاقات الدولية والسلوك الانتخابي جانبا ، نجد ان جغرافية التعاون السياسي تكاد تكون غير موجودة . ويكفي ان نعيد هنا ما قلناه بالنسبة للاتصالات ثم نضيف انه من الضروري في أية جغرافيا للاتصالات السياسية ان تفرق بين الاتصالات المحايدة وبين تلك التي تعتبر أما مصدرا للتعاون أو سببا للصراع . وبداية فان قياسات كثافة الاتصالات ، والتي أجريت بتأثير من « كارل دويتش » ، لم تحلّد القروق بين هذه الانماط المختلفة من الاتصالات . ويجب ان نذكر هنا أن « دويتش » نفسه في آخر اعماله (١٩٧٠) يصر على ضرورة تحديد هذا الفرق ، ويوصي بأن يجرى قياس الفروق المشتركة لأثر الاتصالات على الذي يبدأ بها والذي يتلقاها . وهذه الآثار قد تكون ايجابية أو سلبية أو محايدة . وهنا نفتقد مرة أخرى المعلومات الأساسية جدا ، التي يمكن ان نحصل عليها عن طريق عمليات المسح الخاصة بالافراد وبيئتهم عن طريق العينات العشوائية . ولكن الحقيقة هي ان عملية المسح النموذجية للأراء والاتجاهات السياسية تحاول ان تحدد مصادر الاعلام (الصحافة - الاذاعة الأسرية - الأصدقاء . الخ) ، التي تؤثر في الناخب في فترة انتخابية دونما وضع هذه المؤثرات حسب مفاهيم مكان الذين يجرّون الاتصالات ، والآثار الايجابية أو المحايدة أو السلبية للوسائل المتبادلة في هذه الاتصالات .

جغرافية الصراعات :

في مجال العلاقات الدولية نجد ان تاريخ الدراسة المكانية للصراع قد احتفظ به حيا في العلوم السياسية . ومع ذلك فان التحليل الشامل الذي يفضل القياسات العامة للنظام الدولي (مستويات التسلسل - عدد الضحايا . الخ) يميل الى ان يضع في المرتبة الثانية أهم علاقات الجوار والبعد . وحسب مفاهيم الكليات والمتوسطات نجد ان الفهارس العامة تضع الدول معا بلا تحديد كما لو أنها درنات البطاطس ، مما يجعل من العسير التعرف على الاهداف وعلى القدرات الفردية وعلى الاقاليم والأراضي . وهنا يجب ان نذكر انه من بين ثمانية كتيبات عن العلاقات الدولية والتي تستخدم على نطاق واسع في الجامعات الامريكية (وهي « مورجنثاو » ١٩٥٠ Morgenthau و « اورجانسكي » ١٩٦٨ Organski ، و « موديلسكي » ١٩٧٢ Modelski و « كوبلين » ١٩٧٤ coplin و « سترلنج » ١٩٧٤ Sterlins و « روزنياو » ١٩٧٦ Rosenan و « هولستي » ١٩٧٧ Holsti و « ستار » و « راست » Starr ١٩٨١) نجد ان اثنين فقط (هما « روزنياو » و « راست وستار ») تحتويان على خرائط ، كما نجد ان ثلاثة فقط (« مورجنثاو » و « روزنياو » و « كوبلين » هي التي تتضمن

في قوائم محتوياتها أية عبارات ذلت مدلولات جغرافية (مثل جغرافيا . بيئية الخ) ومن المهم أيضا ان نشير الى انه في فهارس هذه الكتب تشكل الكلمات الرئيسية مثل المكان والاقليم والبعد (المسافة) والجغرافيا والبيئة . والواقع ما يقرب من صفحة الى أربع وسبعين صفحة من بين صفحات هذه الكتب التي تزيد على أربعة آلاف وتسعمائة وخمسين صفحة .

وإذا عقدنا مقارنة مع المؤلفات الفرنسية ، فسوف نجد لها صارخة - فكل من ارون Aron ١٩٦٦ ، وميرل Merle ١٩٧٤ و « رينوفان » Renouvin و « دوروسيل » ١٩٦٤ لا يستخلصون الخرائط في مؤلفاتهم ولكن « رينوفان » و « دوروسيل » يقنعان لتحيلتهما بفصل عن الجغرافيا - أما الكلمات الرئيسية ذات الدلالات الجغرافية أو البيئية فهي تشكل ما يقرب من صفحة الى اربعين صفحة من بين ثلاثمائة وست وسبعين صفحة . أما بالنسبة لمؤلفات « ارون » و « ميرل » فان النسبة تمثل ثمان وأربعين صفحة الى سبعمائة وسبع وثمانين ، وتسع وثمانين صفحة الى اربعمائة وثلاث وعشرين على التوالي . وهذه القياسات الكمية المثيرة تشير الى ان افتقاد الاهتمام بالجغرافيا سمة أساسية في الكتب الجامعية في أمريكا الشمالية وهي التي تستخدم بكثرة في تدريس العلاقات الدولية .

الصراع والكثافة السكانية :

يقول اندريه ميجفريد Andrè Siegfried ، في وصفه للحزب السياسية في غرب فرنسا ، ان الأرض - معتمدة على مساهمها ، وسواء تحتفظ بالمياه قريبة من السطح أو تتركها تتسرب تحت الأرض ، تسهل السكنى سواء كانت هذه السكنى متفرقة أو مركزة ، وان هذا التركيز المتباين يتخذ شكلا سياسيا سواء كان الاتجاه السياسي راديكاليا أو محافظا . وهذه الصيغة تتكرر كثيرا في المقارنات التي تقدر بين الثقافات السياسية في المدينة والثقافات السياسية للريف ، وبين الثقافة السياسية للضواحي التي تسكنها الطبقة الماملة ، وبين المناطق التي يسكنها الموصرون ، ولكن عنصر الجغرافيا الطبيعية ، الذي يعتبر عند ميجفريد السبب الرئيسي ، قد أحمله من جاؤوا بعده ، ووضعوا بدلا منه عنصر ، والتفسيرات الثقافية فالاختلافات التي تحدث هذه الأيام بالنسبة للون السياسي بين المدينة والريف تعزى الى الاختلافات بين العقلية الريفية وعقلية الحضر ومع ذلك فهناك إحصائيات وتقديرات تحريرية (سومر Sommer ١٩٦٩) توضح - دون اللجوء الى الاتجاهات العقلية بحثا عن أي تفسير - آثار ونتائج الكثافة السكانية على سلوك الأفراد والجماعات . ورغم ذلك فان العلوم السياسية لم تجمع المعلومات التي تحتاجها حتى تربط بين الطرق المختلفة لتحديد المكان والاتجاهات السياسية والسلوك . ولناخذ مثلا لذلك في صراعات اللغات (لا بونس Laponce ١٩٨٠ و ١٩٨١) فحتى يمكن ان نقيس تدخل اللغات التي تحصل كل منها بالآخرى ، ومن ثم يضطر الباحث ، عندما يحدث أي موقف للصراع بينها يضطر - لافتقاد المصادر الضخيمة - الى الإحصائيات السكانية الرسمية التي تحدد اللغات موضع الدراسة في المناطق التي « تهجج » فيها ، وليس في المناطق التي « تلتقي » فيها . فسكان « النهار » وسكان « الليل » بالنسبة

لمن مثل بروكسي ومونتريال يختلفون كثيرا . وتشير الدراسات الخاصة بتحديد المكان عن طريق الحيوانات الاقليمية الى ان الدخيل هو الاكثر رفضا كلما توغل في الأراضي الاجنبية . ويبدو ان الانسان يتصرف بنفس الطريقة ، وان شدة الصراع الذي يحدثه التداخل الاقليمي بين اللغات يرتبط بالطريقة التي يحدد بها الافراد الذين يتحدثون اللغات الاصلية (الأم) المختلفة ماهية المكان الطبيعي . . ولكي نفهم مثل هذه الصراعات - اللغوية وغيرها - فنحن نحتاج الى معرفة أين تقع الحدود التي تحدد أرضنا وأرضهم ، وهي حدود لا تتعلق بالحدود الادارية التي تستخدم في احصاءات السكان أو في الحدود بين الاقاليم (المناطق) الانتخابية التي تضعها السلطات العامة لاغراض بعيدة كل البعد عن تلك التي تتعلق بفهم الديناميكية الاجتماعية . فالأمر الذي يحدثه لقاء بين واحد ممن يتحدثون الانجليزية وواحد ممن يتحدثون الفرنسية في مدينة مثل مونتريال سوف يختلف كثيرا ، اذ يعتمد على ما اذا كان هذا اللقاء يتم في مكان عمل أو في مكان لهو ، وما اذا كان المكان موضع الدراسة يقع في أرضنا أو في أرضهم أو في منطقة محايدة . ومن ثم فان أثر اللغة المستخدمة في الاتصال في هذا اللقاء الافتراضي يجب ان يكون مختلفا تماما اذ يعتمد ذلك على طبيعة المكان الذي يتم فيه . وهكذا فان جغرافية مثل هذه الاقاليم ومثل هذه اللقاءات يجب ان تتضح وتستقر .

خاتمة :

اذا اعتبرنا انه من الخير للعلوم السياسية ان تبدأ في ان تستثمر مرة أخرى مجالات البحث هذه التي يحتمل ان تترك بلا فلاحه أو استثمار (وهي جغرافية العلاقات الدولية والجغرافيا الانتخابية بوجه خاص) ، فان الاقليم والمسافة أو البعد يجب في هذين المجالين ان يتركا دوريهما كمتغيرات مستقلة أو تابعة . وبمعنى آخر يجب ان نتخل عن فكرة ان الجغرافيا هي الاطار وان السياسة هي الصورة . وأكثر من ذلك يجب ان نستخدم نموذجا لتحليل السياسى يكون المكان موجودا فيه دائما .

ويمكن ان يتخذ هذا النموذج شكل الاجابة على هذه التساؤلات : لنفترض ان نخصصا ما أو منظمة ما أو قوة اجتماعية معينة (سواء كانت طبقة اجتماعية أو جماعة عرقية) تستهدف خلق أو تدعيم أو تغير أى نظام ، فماذا سيكون عليه بمفهوم هذه الأهداف - البناء المكانى الذى سوف يتصرف على أساسه هذا الفرد أو هذه المنظمة أو هذه القوة الاجتماعية حتى يمكن تحقيق الأهداف عن طريق استخدام العلاقات الخاصة بالاتصالات والتعاون أو الصراع شكل (١) . فمثلا يمكن للبناء المكانى الذى استقر لأهداف صراعية أن يستخدم لأغراض التعاون أو أن تستمر الأمكنة التى تعرف بأنها نتائج فى الماضى فى ان تؤكد الاتصال أو الصراع فى فترة قادمة .

وبمعنى آخر فان على علماء السياسة أن يأخذوا فى الاعتبار آثار الجنود المكانى - جمود الجغرافيا الطبيعية ، وجمود الجغرافيا البشرية - على تطور النظم ، وهذا حسب مفاهيم الطبيعة الوظيفية وغير الوظيفية لا يطلق عليه رافيسستان Raffestin ١٩٨٠ « رباعية السلطة » أو بمعنى أدق قوة سلطة الدولة على ان يقيم الاتصالات والاتلانات الصراعات لاغراض تخضع للنظام .

مركز مطبوعات اليونسكو ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب
متخصصين وأساتذة وأساتذة
ويقدم باختيارها وتخطيطها العربية نخبة متخصصة
من الأساتذة العرب، تصح إضافة إلى المكتبة العربية
تساعدهم في إثراء الفكر العربي، وتكثيف من ماله
البحث في قضايا العصر.

تصدر شهرياً

مجلة رسالة اليونسكو

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مستقبل البشرية

حالة الوكالة للطفولة والأمومة

يناير / يوليو / أغسطس / نوفمبر

مجلة (ديوجين)

أيار / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

العلم والمجتمع

مجموعة من المجلات المتخصصة في مجالات اليونسكو للثقافة
والعلم والتربية والبيئة والتنمية البشرية مع شعبة التربية
والثقافة والبيئة والتنمية البشرية في اليونسكو، وتقدم
مجموعة من المجلات المتخصصة في مجالات اليونسكو للثقافة
والعلم والتربية والبيئة والتنمية البشرية مع شعبة التربية
والثقافة والبيئة والتنمية البشرية في اليونسكو.



國立國會圖書館



0531606